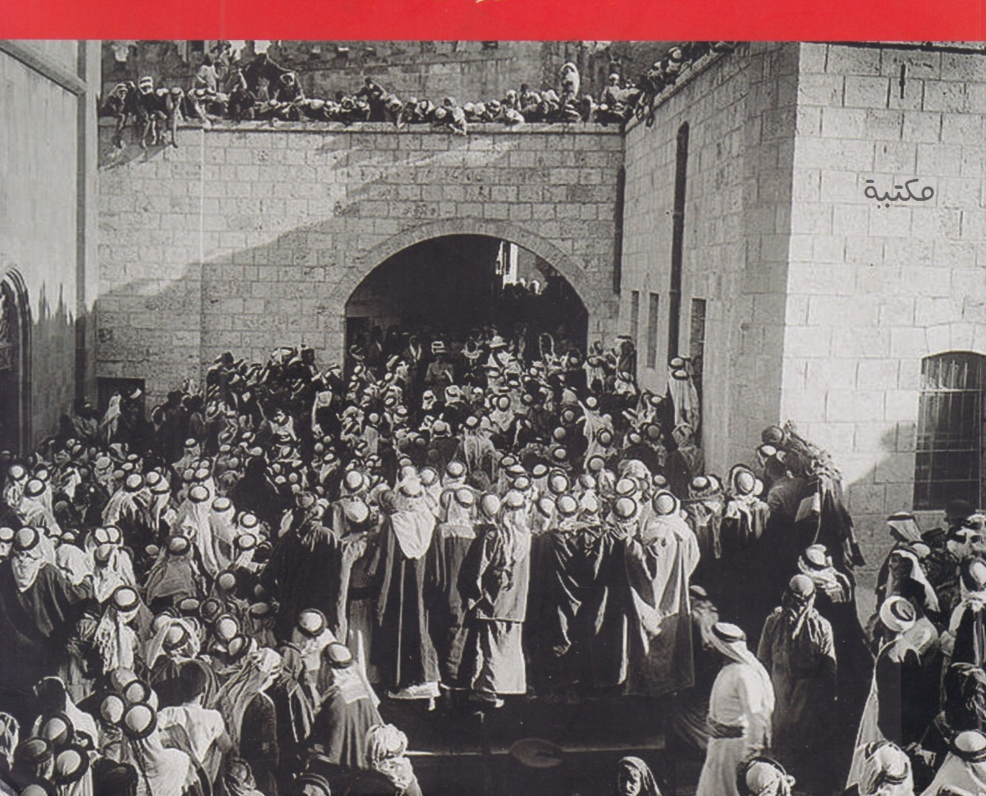
جوزيف مسعد

آثار استعمارية

تشكل الهوية الوطنية في الأردن

نقله إلى العربية: شكري مجاهد




آثار استعمارية
تشكل الهوية الوطنية في الأردن

جُوزيف مسعد

أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا بنيويورك.

صدر له في العربية كتاب **الإسلام في الليبرالية** (جداول للنشر والترجمة، ٢٠١٨) وكتاب **اشتهاء العرب** (دار الشروق، ٢٠١٣) وكتاب **ديمومة المسألة الفلسطينية** (دار الآداب، ٢٠٠٩).

شكري مجاهد

- أستاذ الأدب الإنكليزي بجامعة عين شمس.
- رئيس المركز القومي للترجمة السابق.
- أكاديمي وباحث ومترجم، صدر له أكثر من ثلاثين عنوان ما بين التأليف والترجمة، منها: **إعادة النظر في العلمانية، نظرة الغرب إلى الحجاب، المسلمون قادمون.**

صورة الغلاف:

"الزيارة الأولى للمندوب السامي البريطاني في فلسطين، هربرت صاموئيل، لمدينة السلط في آب/أغسطس ١٩٢٠م."

من أرشيف مكتبة الكونغرس الأميركي

جوزيف مسعد

آثار استعمارية

تشكل الهوية الوطنية في الأردن

نقله إلى العربية: شكري مجاهد

تحقيق: محمد عبد الكريم أيوب



آثار استعمارية

تشكُّل الهوية الوطنية في الأردن

جوزيف مسعد

هذه هي الترجمة العربية الشرعية الكاملة لكتاب:

Colonial Effects
The Making of National Identity in Jordan
by: Joseph A. Masaad

صدر هذا الكتاب للمرة الأولى بالإنكليزية عام ٢٠٠١م

تنشر هذه الترجمة بموجب اتفاق خاص مع :

Columbia University Press

آثار استعمارية: تشكُّل الهوية الوطنية في الأردن
تأليف: جوزيف مسعد
نقله إلى العربية: شكري مجاهد
الخطوط: مصطفى عمري
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٨/٢١٨٤٦
الترقيم الدولي ISBN 978-977-6459-33-5
الطبعة الأولى: يناير ٢٠١٩م - جمادى الأولى ١٤٤٠هـ

مدارات للأبحاث والنشر
٥ شارع ابن سندر - الزيتون - القاهرة - جمهورية مصر العربية
٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٠/١/٢
info@madarat-rp.com
مدارات للأبحاث والنشر

إلى والديَ

جاكلين توفيق حلاق

و

أنضوني يعقوب مسعد عربيد

المحتويات



مقدمة الطبعة العربية

صدر كتاب **آثار استعمارية** بالإنكليزية عن دار نشر جامعة كولومبيا في صيف عام ٢٠٠١، وبالرغم من كون هذا الكتاب هو باكورة أعمالي، إلا أن حظه من الترجمة إلى العربية قد تأخر نحو ثمانية عشر عامًا قبل أن يرى النور باللغة العربية.

وإنه لمن دواعي سروري أن يصبح هذا الكتاب وهو كتابي الأول، كما أسلفت، متاحًا أخيرًا للقارئ العربي والأردني، لا سيما إن علاقتي بالعالم العربي وببلدي الأردن لم تنقطع للحظة منذ سفري خارج الأردن للدراسة بعد تخرّجي من المدرسة الثانوية وإقامتي في الولايات المتحدة للتدريس بعد حصولي على درجة الدكتوراه. فأنا لم أبتعد عن الأردن أو عن العالم العربي اللذين دأبت على أن أقضي فيهما ما بين أربعة وخمسة أشهر سنويًا، إضافة إلى أشهر التفرغ من التدريس التي أقضي جلّها أيضًا ما بين الأردن ومصر، فضلًا عن الزيارات السريعة والخاطفة باستمرار إلى بلدان عربية أخرى. إن تواصلي اليومي مع عائلتي وأصدقائي في عمّان والقاهرة وقراءتي اليومية للصحف العربية والأردنية يشعراني بمتانة صلتي التي لا تنقطع بالعالم العربي. فمنذ تخرجي، واظبت على إلقاء محاضرات عامة في الأردن والعالم العربي تناولت فيها شتى المواضيع التي أكتب عنها، كما انخرطت في حوارات خاصة وعامة مع مجموعات متنوعة من

النشطاء والمثقفين والكتّاب، وهو مما يوطد علاقتي بالأردن وبالعالم العربي ويقويها ويحدّ من وطأة الشعور بالغربة.

لقد بدأت العمل على هذا الكتاب بوصفه أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، حيث شرعت في البحث والتفكير في موضوعه عام ١٩٩٤ وفرغت من كتابة الأطروحة أواخر عام ١٩٩٧ وناقشتها في ربيع عام ١٩٩٨، ونلت عنها درجة الدكتوراه بامتياز. وكانت أصعب مهمة واجهتها أثناء البحث هي ندرة المعلومات والمصادر والإحصاءات الرسمية عن كل ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية والأحداث الأمنية في الأردن، ما اضطرني في بعض الأحيان للاعتماد على دراسات ومعلومات إحصائية تقديرية يستخدمها بعض الباحثين وتمثل مرجعًا في بعض التغطيات الصحفية. ويشير الكتاب إلى هذه المراجع إضافة لأي مرجع رسمي متوفر.

وقد سَعِدتُ كثيرًا عندما فازت الأطروحة بجائزة «مالكوم كير» كأفضل أطروحة دكتوراة في العلوم الاجتماعية لعام ١٩٩٨، وهي الجائزة التي تمنحها رابطة الدراسات الشرق أوسطية في الولايات المتحدة. عندما دفعت بها للنشر في عام ٢٠٠٠ أدخلت بعض التعديلات والإضافات على مخطوطة الكتاب ليخرج على الصورة التي يجدها القارئ بين يديه. حظي الكتاب منذ صدوره بعشرات العروض في المجلات والدوريات الأميركية والأوروبية كما حظي باهتمام كبير من جانب المختصين في الدراسات القومية والدراسات الشرق أوسطية، كما أوردت أكاديمية أميركية في سياق عرضها للكتاب بأن الكتاب قد أدرجه الكثير من الأساتذة في قائمة الكتب المستخدَمة في مساقاتهم الجامعية.[١] وقد صدر عرض للكتاب بعد صدوره بالإنكليزية في جريدة **الحياة** اللندنية وخصصت له قناة **الجزيرة** حلقة تمت استضافتي فيها من برنامج **الكتاب خير جليس**.[٢]

---

(1) Betty Anderson,"Review Essay:The Evolution of Jordanian Studies," *Critique: Critical Middle Eastern Studies* (12) 2, 2003.

(٢) خالد الحروب، «محاولة لافتة في تأويل الهوية الأردنية بتاريخها وتناقضاتها،» **الحياة**، ٢٠ نيسان/ أبريل٢٠٠٣. انظر أيضًا رابط برنامج الجزيرة

http://www.aljazeera.net/programs/a-book-is-the-best-companion/2005/1/10/الأردنية-الوطنية-الهوية-وتشكل-الكولونيالية-التأثيرات

وقد تسلمت دار النشر رسالة ونص مراجعة وافية للكتاب كتبتها السيدة سالي بلاند (وهي أميركية تعيش في الأردن) تذكر فيها بأن عرضها للكتاب سينشر في الجريدة اليومية الأردنية **جوردن تايمز**، حيث تنشر بلاند مراجعات للكتب بشكل دوري. لكن المراجعة لم تُنشر للأسف. وقد علمتُ فيما بعد أن رئيس تحرير الجريدة آنذاك السيد أيمن الصفدي (وهو اليوم وزير خارجية الأردن) هو من قرر عدم نشرها.

لكني تفاجأت بعدها وأثناء وجودي في عمّان في صيف ٢٠٠٣ بصدور عرض للكتاب نشرته جريدة **الرأي** اليومية (وهي أكثر الصحف الأردنية توزيعًا وقراءةً في البلاد) كتبها باحث في «مركز الرأي للدراسات والمعلومات» لا يتقن الإنكليزية تهجّم فيها على الكتاب دون الاستشهاد به حتى أو الإحالة إلى أي جملة وردت فيه.[٣] وقد حزّ في نفسي أن يكون التعاطي الوحيد الذي سُمح بنشره في الأردن مع كتابي من هذه النوعية غير المهنية، فقررت الرد لكشف مغالطات الكاتب. وتم نشر ردي في الجريدة بعدها بثلاثة أيام.[٤]

انتشر الكتاب في جامعات الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي لا سيما أن صدوره قد تزامن مع تنامي موجة نقد الفكر القومي والوطني عامةً من زوايا مختلفة في حقل الدراسات القومية، ما جعل منه مرجعًا أساسيًا لأغلب الدراسات التي تتناول الحركات الوطنية والحركات القومية والأردن بالعربية والفرنسية ناهيك عن الإنكليزية. لكن، وعلى الرغم من أن كتابي يشاطر أكاديميين من آسيا وإفريقيا نقدهم للخطاب القومي والوطني، حيث يقوم، شأنه شأن أغلبية أعمالهم، لا سيما كتابات بارثا تشاترجي، بتحليل ونقد الخطابات القومية والوطنية لتواطئها في معظم الأحيان مع الفكر الكولونيالي ومؤسساته الاستعمارية رغم معارضتها السياسية للاستعمار، إلا أنه يختلف، من هذه الزاوية الأساسية، ويخالف طروحات بعض المؤرخين العرب الليبراليين الذين ظهروا على الساحة في العقدين الأخيرين الذين يقوم نقدهم للفكر

---

(٣) انظر جهاد المحيسن، «نظرة استشراقية لنشوء الهوية الأردنية»، **الرأي**، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ص. ٢٥.

(٤) انظر جوزيف مسعد، «نظرة ‹عبثية› في عرض كتاب عن الهوية الأردنية،» **الرأي**، ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ص، ٢٧.

الوطني والقومي في العالم العربي ليس على أنه متواطئ مع الخطاب والمؤسسات الكولونيالية؛ بل لأنه مناوئ للاستعمار.

لم تكن عملية ترجمة الكتاب إلى العربية بالأمر السهل. فقد كانت هناك محاولات عدة لترجمته بعد صدوره بمدة قصيرة لكنهالم ترَ النور للأسف. وبينما تمت ترجمة باقي أعمالي وكتبي إلى العربية، فقد بقي **آثار استعمارية** في مكانه منحصرًا في الإنكليزية.(٥) على الرغم من ذلك، فقد كان استخدامه كمرجع للكثير من المؤرخين الأردنيين في أبحاثهم مما يمنحني شعورًا بالرضا والسعادة على الدوام.

كنت قد فقدت الأمل في إمكانية صدور الكتاب بالعربية عندما فوجئت باتصال من الناشر الأميركي؛ دار جامعة كولومبيا للنشر، يخبرني فيه أن ناشرًا مصريًا قد اشترى حقوق الترجمة العربية للكتاب، وبقدر ما فاجأني الخبر فإنه أثلج صدري. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر أجزله لدار مدارات للأبحاث والنشر ومديرها السيد أحمد عبد الفتاح على اهتمامها بالكتاب واستثمارهما في ترجمته. وبالشكر والتقدير العظيمين كذلك للمترجم الدكتور شكري مجاهد على ما تكبّد من جهد لإنجاز هذه الترجمة المتقنة للكتاب.

والشكر موصول كذلك للصديق محمد أيوب على ما بذل من جهد في التحقيق اللغوي للكتاب وحرصه على أن يخرج على أحسن وجه، وكذلك أعبر عن امتناني للصديقين شاكر جرار ودعاء علي لتدقيقهما النسخة الأخيرة من الكتاب.

كما أتوجه بالشكر إلى الأصدقاء الدكتور أحمد ضياء دردير وحسن أبو هنية ومحمد الدخاخني لقراءتهم الترجمة العربية ولاقتراحاتهم المهمة التي أفادت الكتاب.

ومهما أزجيت من عبارات الشكر والامتنان، فإنني لن أستطيع أن أفي الصديق سفيان أحمد عبيدات حقه لما بذله من جهد وما كرّسه من وقت، رغم مشاغله، لقراءة متأنية للنص العربي ومقابلته على الأصل الإنكليزي ولنصائحه واقتراحاته للتعديل

---

(٥) انظر جوزيف مسعد، **ديمومة المسألة الفلسطينية** (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٩)، وجوزيف مسعد، **اشتهاء العرب** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، وجوزيف مسعد، **الإسلام في الليبرالية** (بيروت: جداول للنشر والترجمة، ٢٠١٨).

ولإضافة وتصحيح بعض المعلومات والهوامش على النص العربي، وقد كان لمعرفة سفيان الواسعة ليس فقط في الشأن القانوني، وهذا صميم اختصاصه، بل في كل ما يتعلق بالأردن أثرًا كبيرًا في إثراء الكتاب أيما إثراء.

وقد قمت بمراجعة النص العربي وأدخلت بعض التعديلات والإضافات عليه، لا سيما في الهوامش، لتوضيح ما احتاج توضيحًا للقارئ العربي، وتصويب بعض الأخطاء التي وردت في النص الإنكليزي، وإضافة بعض المعلومات مما استجد في المجال القانوني بعد صدور الكتاب بالإنكليزية.

منذ بدء مشروع الترجمة، واجهتنا معضلة أساسية في ترجمة بعض المصطلحات إلى العربية، وكان أهمها مصطلح nationalism، حيث للمصطلح معنيين متداخلين، هما «الوطنية» و«القومية»، ولهذين المعنيين مغازٍ مختلفة لا سيما عندما نتحدث عن القومية العربية مقابل الوطنية الأردنية أو الفلسطينية أو السورية، على سبيل المثال. وقد ارتبطت هذه المعضلة بصعوبة ترجمة مصطلح Nation التي تعني «الوطن» و«القوم» و«الأمة» بحسب السياق. إلا أنني أعتقد بأننا نجحنا في ترجمتها إلى العربية بشكل واضح للقارئ العربي، رغم استعمالنا لأكثر من معنى في بعض الأحيان حين اقتضى الأمر.

ويجب التنبيه على أنني قد قررت الإبقاء على بعض التعابير الزمنية كما وردت في النص الأصلي. فمثلًا عند ورود تعابير مثل «حتى الآن» أو «اليوم» أو «ما زال مستمرًا» ومثيلاتها، فما أعنيه زمنيًا هو عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٠١ ، أي التاريخ الأصلي لصدور الكتاب بالإنكليزية.

منذ صدور الكتاب قبل عقدين من الزمن وحتى الآن تغيرت الأوضاع كثيرًا في الأردن ، ولكنها في نفس الوقت لم تتغير. فالحملات الرسمية التي روّجت لها الدولة الأردنية فيما يخص الهوية الوطنية الأردنية انطلقت من نفس المعطيات التي حللها الكتاب. فحملة «الأردن أولًا» التي أُطلقت عام ٢٠٠٢ إبان اشتداد الانتفاضة الثانية في فلسطين المحتلة وأثناء التكالب على العراق والتحضيرات الأميركية لغزوه وتدميره وفي ظلّ التضامن الأردني الشعبي العارم مع الفلسطينيين والعراقيين، وحملة «كلّنا الأردن» التي أُطلقت أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٦

الذي هزمته المقاومة اللبنانية والتي أطلقت في ظلّ تعاطف شعبي أردني كبير مع الشعب اللبناني، وآخرها حملة «ارفع رأسك، أنت أردني»، التي أطلقها الملك عبدالله الثاني في آذار/ مارس ٢٠١٥ (وحوّلها المغني الأردني عمر العبدالـلات إلى أغنية) في خضم الصدام والحرب مع «داعش» في العراق وسورية والمساهمة الأردنية في تلك الحرب، والتي لم يكن لها ظهير شعبي، والتي كشفها أسْر «داعش» للطيار العسكري الأردني معاذ الكساسبة وقتله حرقًا، تندرج كلها في الخطاب نفسه الذي أرّخ الكتاب لإنتاجه ولآثاره المؤسسية والثقافية والهوياتية في الأردن.

أما خطابات الهوية التي تهيمن على السياق الاجتماعي والسياسي في الأردن، فما زالت كما هي في أساسياتها كما أدرجها وحللها الكتاب، وهي: (١) خطاب الدولة، وهو خطاب ليبرالي اجتماعيًا نيوليبرالي اقتصاديًا، يمثل القائمين على الدولة وحلفائهم من البرجوازية الأردنية من جميع الأصول والمنابت، بمن فيهم من يتحدر من أصول من الريف الشرق الأردني تحديدًا، وهو خطاب معاد للشوفينية الإقليمية ومعاد للقوى الإسلامية ومعاد للتحليل الطبقي والمسألة الطبقية برمتها ويرحب بكل ما هو نيوليبرالي، لا سيما خصخصة الاقتصاد وبعض ما يتماشى معه من الفكر الليبرالي والغربي، ومتحالف مع المنظمات غير الحكومية الممولة غربيًا والتي تفشت كالطاعون في البلاد منذ التسعينيات. نشأ تصدع في السنوات الأخيرة القليلة بين القوى القمعية في الدولة وبعض المحسوبين على الدولة سابقًا، ممثّل بتيار برجوازي نيوليبرالي يطلق على نفسه اسم تيار «الدولة المدنية» يعترض على عدم استدخاله في منظومة الحكم والاستثمار الاقتصادي بطريقة دائمة وممأسسة، وإن كان ينتهج خطابًا في أغلبه متطابقًا مع خطاب الدولة الرسمي. (٢) أما الخطاب الشوفيني المعادي للأردنيين من أصول فلسطينية ومعاد باطّراد للنظام في بعض الأحيان فيهيمن على أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة من أصول شرق أردنية، لا سيما الضباط المتقاعدين، ويطالب بعودة الدولة الريعية ويستعدي النيوليبرالية ويحصر أركانها في البلد بالأثرياء الأردنيين من أصول فلسطينية وشخصيات تكنوقراطية من أصول فلسطينية لها مراكز داخل طاقم الدولة دون غيرها، ويعتبر أصولهم الفلسطينية (لا الطبقية) وموقفهم من الخصخصة مرتبطين عضويًا ببعضهما البعض. (٣) أما الخطاب الإسلامي فهو أيضًا في أغلبه خطاب ليبرالي (يطالب بحقوق ليبرالية) ومعاد للشوفينية الإقليمية وللخطاب والتحليل الطبقي وتتخلله حجج اقتصادية نيوليبرالية،

وإن كان مهيمنًا على الطبقات الفقيرة والوسطى من الأردنيين من أصول فلسطينية أكثر منه على نظرائهم من أصول شرق أردنية، وله حضور قوي بين محدَثي الثراء من جميع الأصول والمنابت. (٤) وأخيرًا يمكننا الحديث عن خطاب طبقي ضعيف وغير متبلور، وهو أكثر هذه الخطابات تهميشًا ونفيًا خارج النقاشات السياسية المهيمنة. يستعدي هذا الخطاب الشوفينية الإقليمية والدينية ويستعدي النظام والأثرياء والفاسدين من كل المنابت والأصول ويعتبر الليبرالية العلمانية والإسلامية بحق عدوًا لدودًا ويتبنى التحليل الطبقي. يسود هذا الخطاب بين بعض اليساريين الصامدين في مقاومتهم لليبرالية من نشطاء ومثقفين من جميع المنابت والأصول.[٦]

ومن الجدير بالتنويه هنا هو أن الخطاب الليبرالي الذي تروّج له بعض المجموعات التي ذكرناها أعلاه ليس من صنيعها، بل هو من ميراث المساعي الأميركية في العالم العربي منذ بزوغ الحرب الباردة في أوائل الخمسينيات.[٧] ويقترن هذا الخطاب اليوم بالترويج للنيوليبرالية الاقتصادية. فإذ يطالب هذا الخطاب بديمقراطية سياسية تمثيلية صورية مرتبطة بدكتاتورية اقتصادية تتحكم فيها طبقة رجال الأعمال المحلية ورأس المال العالمي، فإنه يحارب الديمقراطية الاقتصادية والتي هي المطلب الأهم والضروري لمعظم الشعوب العربية والتي لا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية الفعلية من دونها. أدخلت الولايات المتحدة هذا الخطاب على العالم العربي لمحاربة خطاب القومية العربية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية ولدرء الخطر الشيوعي، ويتبناه اليوم ليبراليون علمانيون وإسلاميون على السواء ضد المطالبين بالدولة الريعية والاشتراكية.[٨]

وأخيرًا، فإنني إذ أقدم هذا الكتاب للقارئ العربي والأردني في هذه المرحلة التاريخية فإنني أرجو أن يكون عند حسن ظنهم وأن يسهم في إنتاج نقاشات حوله وعلى أساسه تُثري السجالات القائمة عن الهويات الوطنية والقومية.

جوزيف مسعد

عمّان في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨

---

(٦) انظر بهذا الخصوص مقالي «الأردن بين الوطنية والشوفينية»، **الأخبار**، ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

(٧) انظر مقالي «الإرث المدمّر لليبراليين العرب» ، **الأخبار**، ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

(٨) انظر أيضًا بهذا الخصوص كتابي **الإسلام في الليبرالية**، (بيروت: جداول للنشر والترجمة، ٢٠١٨).

شكر وعرفان

بدأ هذا الكتاب كأطروحة لنيل درجة الدكتوراه. وقد استمتعت بكل لحظة تفكير وبحث وكتابة فيه من أوجه لم أكن أتوقعها. فعندما بدأت هذه الرحلة الفكريّة كنت أظن أنني أعرف بالفعل الكثير من الإجابات عن الأسئلة التي كانت تشغلني، ولكني أدركت أثناء البحث أنني لا أعرف إلا القليل منها، وبأن معرفتي تلك لم تكن معرفة وافية. لقد تعلّمت الكثير من هذا المشروع، ليس عن الهوية الوطنيّة وعن الأردن فحسب؛ بل عن نفسي أيضًا كذات نتجت عن الاثنين معًا. فمن خلال العمل على هذا المشروع، أدركت كيف أصبحت أردنيًا فلسطينيًا. وأملي أن يسهم كتابي هذا في شرح العمليّة التي أصبح الشعب الأردني من خلالها «ينظر إلى نفسه» على النحو الذي «ننظر» به.

لقد ساعدني كثير من الزملاء والأصدقاء وأفراد العائلة وأرشدوني طيلة سنوات منذ بداية هذا المشروع. وأود بدايةً التعبير عن شكري لليسا أندرسون، أستاذتي ومشرفتي، وذلك لإيمانها بهذا المشروع ولدعمها له على الرغم من تحفظاتها الأولية على منهجيته غير التقليدية؛ فقد عززت ثقتها بي عزيمتي على مواصلة العمل حتى أتممت المشروع. وعلى الرغم من أنني لم أكن من تلاميذ تيموثي ميتشل، إلا أنه تفضل ببذل ما

تيسر من وقته واهتمامه. وقد دفعتني قراءته المتأنية لفصول الرسالة واهتمامه بالمادة التاريخية ومدخلي النظري لإعادة النظر في عدد من القناعات التي بدأت بها، فأثْرت تدخلاته الصورة النهائية لهذا البحث، وإني لأشكره على دعمه وعلى اهتمامه ومشاركته الفكرية.

ومن إدوارد سعيد تعلّمت كثيرًا مما أعرفه عن الثقافة والتمثيل والإمبراطوريّة؛ إذ بدأت قراءتي لأعمال إدوارد سعيد في أولى سنواتي الجامعيّة، ولم أقابله شخصيًا إلا بعدها بثماني سنوات. وكان لأعماله أعظم الأثر على توجهاتي ومساراتي الفكرية والعملية. فقد تخطت مساعدته ودعمه لي داخل قاعة الدراسة وخارجها حدود ما يقتضيه الواجب. وأنا مدين له بالفضل مهنيًا وشخصيًا.

أما أمي فقد كان لها – ولا يزال – أعظم الأثر في حياتي، حيث تعلمت منها كثيرًا عن أهمية المعرفة والتعليم وعن عدم المساواة بين النساء والرجال، والفقراء والأغنياء، وعن الالتزام والاحترام، وكانت المحبة هي أكثر ما تعلمته منها. ولم أكن لأتمكن من مواصلة تعليمي الجامعي دون تضحياتها الشخصية، المعنوية والمادية (وتضحيات أبي وأخواتي).

تعلمت من أبي حب اللغات. وعلى الرغم من أنه تعلم الإنكليزية والفرنسية في المدرسة فقد علَّم نفسه الإيطالية حتى غدا يتقنها كما يتقن العربية. وعندما كنا أطفالًا، أنا وأخواتي، كانت أمي وأبي (وكلاهما من اللاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ الذين فروا مع ذويهم من مدينة يافا هربًا من القوات الصهيونية التي كانت تحاصر المدينة، تاركين وراءهم كل ممتلكاتهم) يرددان لنا دائمًا "إننا لا نملك ثروة نتركها لكم سوى التعليم، ولو كان لدينا مال لنتركه لكم لأنفقتموه أما التعليم فسيلازمكم إلى الأبد"-- وهو قول يشيع بين اللاجئين الفلسطينيين الذين تم إفقارهم بعد ضياع بلادهم وبيوتهم.

كانت أمي تحلم دومًا بدخول الجامعة، وهو حلم لم يتحقق، وفي سبيل تعويض ذلك حفرت في الصخر حتى توفر هذا التعليم لأطفالها. أما فخر أبي بإنجازات أبنائه الأكاديمية فهو واضح دائمًا، وهو، شأنه شأن أمي، لم تتيسر له فرصة التعليم الجامعي.

أثناء إقامتي في عمّان خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وزياراتي اللاحقة في ١٩٩٦

و١٩٩٧، غمرتني أخواتي سوزي ورولا ورانيا، وأبناء أختي سوزي، سامر ودينا ونَدِين، بالحب والدعم، فأشكرهم جميعًا على صبرهم ومحبتهم.

وكانت الزمالة الفكرية لكل من محمّد أيوب وجهاد يحيي وصداقتهما عونًا لي على الفهم والرؤية في لحظات كثيرة، وحتى بعد أن غادرت عمّان ساعدني جهاد في الحصول على وثائق كنت أحتاجها ولم تكن في حوزتي. كما كانت صداقة سلام عارف الربيعي عونًا لي طوال تلك الفترة. فكانت صحبتي لثلاثتهم، بالإضافة إلى دعم عائلتي، تشكل منظومة دعم بددت أي شعور بالوحدة في عمّان، فأتقدم لهم جميعًا بالشكر والعرفان.

وقد ساعدني ثلة من الأشخاص في عمّان في جهودي البحثية. وأتقدم بالشكر للسيدة نهلة أبو خلف والسيدة كاميليا حتر من مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية لترتيب بعض اللقاءات ولدعمهم المهني على الرغم من القيود المؤسسية عليهما. كما أود أن أشكر الدكتور نوفان الحمود من مركز الوثائق بمكتبة الجامعة الأردنية لمساعدته البحثية. أما السيد عبد الله دمدم من مركز الميكروفيلم بمكتبة الجامعة الأردنية، فلم يألُ جهدًا في مساعيه لمساعدتي في إيجاد أعداد صحف كثيرة لم أكن لأحصل عليها لولاه. فأنا مدين له بفضل كبير لمساعدته المتفانية. وقد كان وجود الزميل مارك لينش في عمّان في الوقت نفسه لإجراء بحثه من أسباب تبديد الوحدة أثناء إقامتي، فقد كنا نتشارك معًا لحظات الحماس والإحباط في رحلة البحث، كما كنا نركب الحافلة سويًا من الجامعة الأردنية وإليها.

وأود أن أشكر كل من الدكتور معن أبو نوار، لما قدمه لي من مواد بحثية بالإضافة إلى مشاركتي ذكرياته الشخصية، وإلى الدكتور معروف البخيت من القيادة العامة بالجيش العربي الأردني لتمكيني من دخول مكتبة التوجيه المعنوي التابعة للجيش.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى السيدة رنا وليم زيادات، أمينة مكتبة التوجيه المعنوي، لكرمها معي، بما منحتني من وقتها ولما زودتني من كتب إضافية من هذه المكتبة، و إلى السيد هاني الحوراني لكرمه معي بمنحي الكثير من وقته ولما قدمه لي من منشورات مركز دراسات الأردن الجديد. وإلى ابنة عمي نينيت عربيد التي كانت وزوجها أمين

بطشون في غاية السخاء معي شخصيًا ومهنيًا، فقد صورا لي آلاف الأوراق في شركتهما الخاصة دون مقابل، وأرفقوها بابتسامة ودودة ودعم. سأظل دائمًا ممتنًا لهما.

كما أشكر كثيرًا السيد مؤنس الرزاز والسيدة سهير التل لخوض حوارات كثيرة مثمرة وممتعة معهما. وقد كانت سهير نموذجًا يحتذى من أوجه عدة؛ إذ ألهمتني بذكائها الحاد وبالتزامها بالعدل وبنشاطها السياسي في قضايا النساء دفاعًا عنهن وعن نفسها. فلها الشكر لحسن صداقتها وكرمها.

وأود أيضًا أن أشكر السيدة بثينة جردانة من نادي صاحبات الأعمال والمهن على وقتها ومساعدتها لي في استخدام مكتبة النادي. والشكر الجزيل لاتحاد النساء الأردنيات على ما قدمته لي عضواته من وثائق وأوراق مؤتمرات. أما الصديق والزميل ريكاردو بوكو، فقد ساعدني دعمه وبصيرته النقدية على تحسين أجزاء كثيرة من الدراسة. فأشكره على كل ما قدمه لي من دعم.

وقد تلقيت العون من عدد كبير من الأصدقاء أثناء الكتابة في نيويورك، ولم يكن معظمهم يسكن في تلك المدينة. فمن واشنطن العاصمة، منحتني ليس جرار، ولانا شقم، ونور بركات جم المودة والدعم، وتشهد على ذلك فواتير المكالمات الهاتفية بيننا. كما كان خوسيه كيروغا سندًا لي في رحلة الدكتوراه منذ بدايتها. وكانت مودته ودعمه وصداقته ومشورته مصدر تشجيع لي. فقد ساعدني على الانتقال إلى نيويورك من واشنطن العاصمة، ميسرًا صعوبات الانتقال إلى مدينة كنت أرهبها. كما نلت الكثير من المودة والدعم من كوروس إسماعيلي، فقد كان عناده السياسي يشبه عنادي من أوجه لم يكن ليعرفها. وكانت إيلا حبيبة شوحط وماجدة النويهي مصدري دعم وصداقة شخصيًا وسياسيًا. كما قدم لي علي رزقي وسوزان سكوت-كير قدرًا كبيرًا من المودة والدعم والطعام اللذيذ. أشكرهم جميعًا.

منذ سنواتي الأولى في جامعة نيو ميكسيكو، قام عدد من الأصدقاء بدور رئيس في تغيير طريقة إدراكي وفهمي للعالم من حولي. فقد علمني ماركوس باس، وليسا مارتينس، ولوري رودولف ومادلين أرون الكثير عن "أميركا". وكان فيليب فرح أول من علمني معنى السياسة والحياة الفكرية، وعلى الرغم من اختلافاتنا السياسية

والفكرية منذ "تلك اللحظة المفتاحية" إلا أني مدين له بإدخالي إلى عالم لم أكن أعرف عنه إلا أقل القليل. أما بيث كيموفيتز فلديها ذكاء متوقد والتزام حماسي شديد بالعدالة تفوق بهما كل من أعرفهم. لم أتعلم منها كيف أجيب عن أسئلة معينة فحسب، بل أيضًا كيف أعيد صياغة الأسئلة نفسها أصلًا، وكيف أسائل المصطلحات المستخدمة في الأسئلة وأدقق فيها. لقد أثرتني كثيرًا معرفتهم جميعًا.

وكانت صداقة نيفيل هود ومودته وتواصله الفكري قد جعلت رحلة التفكير في هذا الكتاب وكتابته تجربة ممتعة. فقد كان ذكاؤه الحاد وفطنته سندًا لي طوال الوقت، وبالتالي فكل كلمة في هذا الكتاب مطبوعة بتأثيره الفكري. فقد تفضّل بقراءة وإعادة قراءة فصول الكتاب في مراحله المختلفة لمرات لا أستطيع لا أنا ولا هو أن نحصيها. فدون اقتراحاته السديدة اللماحة لاختلف هذا الكتاب اختلافًا بيّنًا.

وأدين بشكل خاص لكل من كيت ويتنبيرغ وبيتر ديموك من دار نشر جامعة كولومبيا، فقد كان دعمهما لا غنى عنه في نشر هذا الكتاب. كما أدى جهد مارجوري ويكسلر وتجنبها التدخل ما أمكن في تحرير النص إلى جعل نشر الكتاب عملية ممتعة، فأشكرها على كافة جهودها. كما أود أن أوجه شكري إلى قراء مخطوطة الكتاب الذين لم يكشفوا عن أسمائهم لما أبدوه من ملاحظات عميقة.

اعتمد تمويل بحثي في الأردن على منحة زمالة قدمها قسم العلوم السياسية بجامعة كولومبيا، وعدد من منح السفر الصيفية التي قدمها معهد الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا. فأشكرهم جميعًا لثقتهم في مشروعي. وقد نشرت نسخة مبكرة من الفصل الأول، في

Le Royaume Hachémite de Jordanie: Identités sociales, politiques de développement et construction étatique,, 1946–1996, edited by Riccardo Bocco,

نشرتها دار كارثالا Karthala في باريس عام ٢٠٠١، ونشرتها CERMOC في عمّان وبيروت.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تتبّع عملية إنتاج الهويّة والثقافة الوطنيتين داخل الأردن بوصفه دولة وطنية ما بعد كولونياليّة نمطيّة وغير نمطيّة في آنٍ واحد. تصف دراسات الوطنيّة الحديثة مفهوم الوطن أو الأمّة بأنه من "اختراع"[١] أو "تخيّل"[٢] المثقفين و/ أو النخب السياسية التي تنتج خطاب الوطنية السياسي أو ينتجها[٣]. لكن اهتمامي في هذه الدراسة ينصرف أكثر ما ينصرف إلى تقصّي دور **المؤسسات** في إنتاج الهويّة والثقافة الوطنيتين في السياق الكولونيالي وما بعد الكولونياليّ، وأخص بالتحليل مؤسستين رئيستين في الدولة؛ هما المؤسسة القانونيّة والمؤسسة العسكريّة، فأتقصّى إسهامهما في إنتاج الوطن. وأتساءل: هل تسهم هاتان المؤسستان في تعريف أفراد الشعب بوصفهم "مواطنين"؟ وهل لهما أي دور في إنتاج الأفكار والممارسات التي تعمل على تكوين "الثقافة الوطنيّة"؟

---

(1) Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

(2) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1991), originally published in 1983.

(3) Partha Chatterjee's important criticisms of these approaches in his *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993),1-35.

ولا أهدف من طرح هذه الأسئلة، وغيرها من الأسئلة المرتبطة بها، إلى تقديم نموذج نظريّ عام أو قابل للتعميم لدراسة الوطنيّة، بل إلى تقديم **منهج** في البحث عام أو قابل للتعميم.

كانت المؤسستان القانونية والعسكرية محوريتين في المستعمرات، أنشأتهما القوى الكولونيالية ليحلا محل الكيانات القانونية والعسكرية القائمة، أو استحدثتهما في المجتمعات التي لم تكن هذه المؤسسات قائمة فيها من قبل. لكن المؤسستين القانونية والعسكرية مازالتا تحتفظان بسماتهما الكولونيالية بوصفهما مؤسستين أوروبيتين تم إنشاؤهما لخدمة الدولة الكولونيالية. وكما يبين لنا فرانز فانون، فما أن يتحقق الاستقلال الوطني، حتى تحل نخب الدولة الوطنية محل السادة المستعمِرين في إدارة المؤسَّسات نفسها التي كانت تستخدم للسيطرة عليهم(٤). كما أن دولة ما بعد الكولونيالية، كما يقول بارثا تشاترجي، «وسّعت التنظيم المؤسَّسي الأساسي للهيئات القانونية والإدارية الكولونيالية والمحاكم والجهاز البيروقراطي والشرطة والجيش والهيئات الفنية المختلفة في الحكومة، ولم تُحدث تحولًا فيها.»(٥) وهكذا، تم تبنِّي المؤسَّسات الكولونيالية ورؤيتها المعرفيَّة ثم طُوِّعت حسب السياق الوطني. وبدلًا من أن تخدم المؤسستان القانونية والعسكرية الاستعمار الأوروبي، صارتا في خدمة الاستقلال الوطني أو ممثِّليه في الدولة.

ولدراسة الهوية والثقافة الوطنية من خلال هذه الآليات المؤسَّسية الكولونياليّة، لابد لنا من أن نبدأ بفهم الدور العام الذي تؤديه هذه المؤسسات في الحكم في سياق الدولة الوطنيّة ما بعد الكولونياليّة، ونشأتها في ظل الحكم الكولونيالي. وعلى سبيل التمهيد، سأناقش الإسهامات النظريّة الكبرى، التي تتعامل مع المسائل القانونيّة والعسكريّة والضبط والأيديولوجيا الوطنيّة وعلاقتها بقضايا التراث الثقافي والحداثة، كما سأقدم عرضًا موجزًا لتاريخ الأردن من عام ١٩٢١ حتى الآن.

---

(4) Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1968),205–148 .

(٥) حول الحالة الهندية، انظر

Partha Chatterjee, *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993),15.

القانون والعسكرية والضبط

في دراساته عن تحول سلطة الدولة الأوروبية الغربية في العصر الحديث، يتحدث ميشيل فوكو عن تطور الحكومة الحديثة. يرى فوكو أن نظام حكم الدولة الأوروبية الغربية قام في الأساس على القانون الذي استُمدت منه السيادة أصلًا، فأي مخالفة للقانون كانت تعد انتهاكًا لسلطة الحاكم ولا بد أن تُصحح بعقوبة بدنية في مشهد علني. ومع نشأة الإصلاح العقابي، برز الضبط بوصفه فن إدارة السكان "بكل أغوارهم وتفاصيلهم". ولم يكن هدفه "تقليل العقاب؛ بل إتقانه، وربما تخفيف حدته، ولكن بغرض توسيع نطاقه، وإثبات ضرورته، وغرس مفهوم سلطة العقاب في مستوى أعمق من الجسد الاجتماعي."(٦) يؤكد فوكو أن "هدف تطبيق العقوبة ليس التمثيل [كما في أحكام الإعدام العلنية التي تقدم العبرة للناظرين] بل الجسد والوقت، وكافة الإشارات والأنشطة اليومية، والروح نفسها ولكن بوصفها مُستَقَر العادات. إن الجسد والروح بوصفهما أصلَيّ السلوك يمثلان معًا العنصر المقصود حاليًا بالتدخل العقابي."(٧) ولا يؤدي هذا إلى استعادة "الذات القانونية الواقعة تحت مظلة المصالح الأساسية للعقد الاجتماعي، بل لتشكيل الذات المطيعة، أي الفرد الخاضع لعادات وقواعد وترتيبات وسلطة تمارس باستمرار حوله وعليه، والتي لا بد له من أن يتركها تعمل داخله تلقائيًا."(٨) ويرى فوكو أن الضبط لم يُزِحْ بالضرورة أنماط السلطة السابقة؛ بل "تغلغل في الأنماط الأخرى، وقوضها أحيانًا، لكن ليصبح وسيطًا بينها يربطها ويوسّعها، وقبل كل شيء يسمح بنشر تأثيرات السلطة على أدق العناصر وأبعدها، ويضمن توزيعًا دقيقًا لعلاقات السلطة."(٩)

ظهرت الحكومة في القرن الثامن عشر، لتكون الشكل الجديد الذي يؤدي دور

---

(6) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, translated by Alan Sheridan (New York: Vintage Books, 1979),82.

(٧) المرجع السابق، ١٢٨.

(٨) المرجع السابق، ١٢٨-١٢٩.

(٩) المرجع السابق، ٢١٦.

الدولة.[١٠] ويصف فوكو "الحوكمة" الحديثة بأنها تشكّل مثلث "السيادة - الضبط - الحكومة".[١١] ويرى أنه "إن صحَّ أن المنظومة القانونية كانت مفيدة في أن تمثل سلطة، ولو بشكل غير كامل، تتركز في الأساس حول عقوبتيّ الإعدام والموت، فإن هذا لا يتسق مطلقًا مع المناهج الحديثة في ممارسة السلطة التي لا يعتمد عملها على امتلاك حق بل على أسلوب، وليس على القانون بل على المَعْيَرَة (أي جعل الجميع نسخًا معيارية من بعضهم البعض) normalization، وليس بالعقوبة بل بالسيطرة، وهي طرق تُطبَّق على كافة المستويات، وبأشكال تتجاوز الدولة وجهازها."[١٢] ويصر فوكو على أن السلطة في العصر الحديث تسيطر ليس بالضرورة عن طريق قمع الأفراد، بل - في المقام الأول- عن طريق "إنتاجهم" كذوات خاضعة للسلطة.

يبدو فوكو هنا كمن يردد مفهوم الهيمنة عند أنطونيو غرامشي. بيد أن وجه التباين فيما بينهما هو أن فوكو يعطي عملية الإنتاج أهمية أكبر من عملية القمع، بينما يصف غرامشي تقنيات الدولة الحديثة في السيطرة على الشعب بأنها قهر وهيمنة. والهيمنة هي "ما تمارسه الجماعة المسيطِرة على المجتمع كله ... في موازاة السيطرة المباشرة، أو التحكم الذي تمارسه من خلال الدولة والحكومة «القانونية»". ويرى غرامشي أن الوظيفة المحورية للهيمنة هي "إنتاج الموافقة «التلقائية» لدى الجماهير العريضة من السكان على الاتجاه العام الذي تفرضه الجماعة الأساسية المهيمِنة على الحياة الاجتماعية." أما السلطة القاهرة فيصفها غرامشي بأنها جهاز دولة يفرض «قانونًا» "الضبط على الجماعات التي لا «توافق» إيجابًا أو سلبًا. ويوضع هذا الجهاز للمجتمع كله ترقبًا للحظات أزمة في السيطرة والتوجيه تقع حينما لا تكون الاستجابة تلقائية"[١٣]. على الرغم من أنَّ فوكو

(10) Michel Foucault, "Governmentality," in *The Foucault Effect: Studies in Governmentality, with Two Lectures by and an Interview with Michel Foucault*, edited by Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller (Chicago: University of Chicago Press, 1991),87–104.

(11) Foucault, "Governmentality,"102.

(12) Michel Foucault, *The History of Sexuality, vol. I: An Introduction*, translated by Robert Hurley (New York: Vintage Books, 1980), 89.

(13) Antonio Gramsci, "The Intellectuals," in *Selections from the Prison Notebooks,* =

يعتقد بأن سلطة الضبط المنتجة "تسللت" إلى السلطة القانونية القامعة، فإنه يواصل على نحو يشير إلى أن الضبط المنتِج تمكن بالفعل من تجاوز سيادة القانون القامع. وبهذا يقلل فوكو من أهمية القانون في تنظيم قمع الدولة. ويصيب نيقوس بولانتزاس بقوله إن منهج فوكو يتعامل مع أجهزة الدولة القمعية كأنها «مجرد أجزاء في الآلة الضابطة التي تصوغ عملية تشرب القمع عن طريق المَعْيَرة»(١٤). مع ذلك، واتساقًا مع رأي فوكو، فإن تغلغل سلطة الضبط في السلطة القانونية أعاد صياغة القانون حتى جعله سلسلة من تكتيكات منتجة ومعيارية، فإن القانون يتشكل بآلية قمعية موجهة إلى معاقبة كل من يخرج عن المعيار المحدد. ولنا أن نقول إن الإنتاج والقمع متداخلان تمامًا بوصفهما من آليات السيطرة. إذ يترتب على الإنتاج الضبطي والقانوني قمعٌ ضبطي وقانوني، فإن إنتاج الجديد يقتضي قمع القديم. وإن عملية إنتاج ذات تمت مَعْيَرَتها تستلزم إنتاج ذات «أخرى» لها، أي الخارجة عن المعيار، ينبغي قمع لا معياريتها ودفنها حتى يظهر أن الذات «المعيارية» هي الجوهر.

وسأقوم في هذه الدراسة بتحليل وضع الأجهزة القمعية للدولة الوطنية، لاسيما القانون والجيش، فأبحث فيها إذا كانت هي بالفعل أجزاء في آلة ضبط، **وأيضًا** أجزاء في آلة قانونية. فهل السلطة القانونية نفسها تكتسب الدور المزدوج الذي يجمع بين الإنتاج والقمع؟ يرى فيبر أن الدولة الحديثة تحتكر وسائل الإكراه والعنف البدني **الشرعية**، وهذه القدرة على الإكراه تُنظَّم بطريقة «عقلانية - قانونية». وسأبين كيف تكتسب الدولة الوطنية كذلك احتكار وسائل الضبط **الشرعية**، التي يتم بعد ذلك تعميمها من خلال المؤسسات القانونية والعسكرية على المجتمع كله. فالمدارس ووسائل الإعلام التي يتم من خلالها مأسسة التربية تتحول هي نفسها إلى قنوات أثيرة لفرض المَعْيَرَة الضبطية على السكان، مع بقائهما معًا تحت سلطة الدولة القانونية. وإنني أرى أن فكرة غرامشي الأولية تنطبق على الدولة الوطنية؛ فوسائل الهيمنة تُستعمَل ما لم تفقد فاعليتها

= edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International, 1971), 12.

(14) Nicos Poulantzas, *State, Power, Socialism*, translated by Patrick Camiller (London: NLB, 1978), 77.

لـدى ذوات الدولة الوطنية، فإن فقدتها استـعملَت أدوات الإكراه. كما أعتبر أن مفهوم الضبط عند فوكو، أو مجموعة الممارسـات والقواعـد والعادات والترتيبات التي يولِّدها بغرض مَعْيَرَة السكان والسيطرة عليهم، مفهوم محوري في الحفاظ على هيمنة الدولة إن لم يكـن اسـتمرارية إعـادة إنتاجها. وسـأعتمد على مسـاهمة فوكو المهمـة، وهي مفهوم **إنتاجية** الأنظمة الضبطية.

لكن خلافًا لفوكو، واتفاقًا مع بولانتزاس، سأبين في هذه الدراسة أن الدولة الوطنية تحكـم من خلال ثنائيـة ضبطية قانونية إنتاجية وقمعية، بانية وهادمة. في الوقت نفسـه، وفي مسـار دراستنا للرحلة التي يقطعها ما سيصير هوية وطنية وثقافة وطنية، سنبين أن هذه الآليات القمعية والإنتاجية تعمل معًا في تدمير القائم وتشـكيل الجديد. الأهم من ذلك، أنه من خلال تحكمها في زمان الوطن ومكانه، فإنها تصوغ **الجديد** وكأنه كان **قائمًا دائمًا**. ولا يتحقـق هذا في إطار القانون والعسـكرية فقط، بل أيضًا عن طريق توليد هذه المؤسسات عمليات إنتاج ثقافي تفيض على المجتمع، وعلى غيرها من مؤسسات الدولة. إن هذه المنتجات الثقافية هي ما تتمِّمُ الاستراتيجيات القانونية والعسكرية التي تدين لها بوجودها نفسه.

لكن المؤسسـات القانونية والعسـكرية ليسـت دائمًا أدوات طيِّعـة في خدمة النخب السياسـية. فهي ليسـت مجرد مُترجِم لما تتخذه هذه النخب من قرارات؛ حيث تكتسب هذه المؤسسات زخمًا مستقلًا ذا نواتج لا تحلّق بالضرورة في أفق تصور نخب الدولة، بل تتعداه إلى خارج نطاق سيطرتها المباشرة. فتؤدي المؤسسات القانونية والعسكرية دورها القمعي المرسـوم، لكنها تثبت أنها تتجاوز سلطتها الضابطة عن طريق أداء دور إنتاجي لم يتصـوره مـن وضعوهـا في أول الأمر. فتقوم برسـم حـدود جديـدة لتعريف من هو المواطـن، ومن ليس «مواطنًا»، وما هو من «الثقافة الوطنية» وما ليس منها. وهي تصل بذلك إلى تشـكيل وإنتاج الذوات والفئات التي تسـعى إلى ضبطها و/ أو قمعها. بل إن اسـتراتيجيات إنتـاج هذه الـذوات تولّد مدىً مـن العمليات خارج نطاق المؤسسـات القانونية والعسكرية تحمل إنتاجها إلى عالم الثقافة الوطنية. وهذه السلسلة من المنتجات ومرادفاتها القمعية هي موضوع دراستي.

التقاليد والحداثة

الوطنية أيديولوجيا. لكن كما يؤكد لوي ألتوسير، فإن "الأيديولوجيا موجودة دائمًا في جهاز ... وفي ممارسته أو ممارساته. وهذا الوجود مادي."[١٥] من أوضح الأسس الأيديولوجية للفكر الوطني المناهض للاستعمار الجمع بين التقاليد والحداثة. فأحد شقيّ الهدف المزدوج للوطنية المناهضة للاستعمار هو تحقيق التحديث التكنولوجي بالمعنى الغربي، وشقه الثاني ترسيخ وجود ثقافة وطنية مبنية على التقاليد.[١٦] وكما يقول تشاترجي، لكي تحقق الوطنية أهدافها المزدوجة فإنها تقسّم العالم إلى مجالين: «المادي والروحي. المادي مجال «الخارج» المتعلق بالاقتصاد وفن الحكم والعلم والتكنولوجيا، وهو المجال الذي أثبت الغرب فيه تفوقه، فيما أذعن الشرق... أما الروحي فمجالٌ «داخلي» يحمل الميزات «الجوهرية» للهوية الثقافية. وكلما زاد نجاح المرء في محاكاة المهارات الغربية في المجال المادي، زادت الحاجة إلى الحفاظ على تميز ثقافته الروحية[١٧].»

في الشرق العربي، كما في بقية آسيا، كانت الهوية الوطنية مثار جدل ليس بين الشرق والغرب بوصفهما فئتين فكريتين لترسيخ الهوية فحسب، بل كذلك بوصفهما الحيلة التأسيسية للمواطنة النوعية المجنسنة gendered، حيث برزت مسؤوليات الرجال والنساء تجاه الوطن بوصفها أحجار الزاوية في بناء الوطن في العالم المستعمَر كما كانت تمامًا وما زالت في الدول الأوروبية[١٨]. وعليه، سنقوم بدراسة كيفية إدراك الهوية الوطنية لمفهوم الذكورة في عملية تعريف الفاعلية الوطنية. وسنثبت أن فئة الذكورة

(15) Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes Toward an Investigation)," in *Lenin and Philosophy and Other Essays* (New York: Monthly Review Press. 1971),165.

(16) Joseph Massad, "Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism," *Middle East Journal* 49, no. 3 (summer 1995): 467–483

(17) Chatterjee, *The Nation*,6

(18) Andrew Parker, Mary Russo, Doris Summer, and Patricia Yaeger, eds., *Nationalisms and Sexualities* (New York: Routledge, 1992). See also George Mosse, *Nationalism and Sexuality: Respectability and Abnormal Sexuality in Modern Europe* (New York: Howard Fertig, 1985).

نفسها تدخل في نسق زمني غايته الحداثة الأوروبية، وفي نسق جغرافي ثقافي جوهره الحضر على حساب الريف والبادية، وفي نسق طبقي ينظمه الاقتصاد البرجوازي الذي يحل محل القواعد السابقة للثروة والمِلْكية. ولا أهدف من دراسة الذكورة في سياق فلسفة وطنية أن أصف تطور وطنية ذكورية الأساس، بل لأبين العملية التي تعاش من خلالها الذكورة نفسها، **والأنوثة**، في إطار نموذج الدولة الوطنية؛ أي كيف تتم وطننة الذكورة والأنوثة.

اتساقًا مع الأيديولوجيا الليبرالية، تقيم الدولة الكولونيالية ثنائية العام والخاص. يزعم تشاترجي أن الوطنيين "عملوا في ميدان شكلته مجموعة مختلفة جدًا من التمايزات بين الروحي والمادي، الداخلي والخارجي، الجوهري وغير الجوهري. هذا المجال المتنازع عليه الذي أعلنت الوطنية سيادتها عليه وتخيلت مجتمعها الحقيقي داخله لم يكن متماديًا ولا متزامنًا مع الميدان الذي شكله التمييز بين العام والخاص."[19] وهذا صحيح جزئيًا. لكنه مفتقر إلى الدقة عندما يصف المجال القانوني. ففي إطار القانون تنقسم التمايزات بين المادي والروحي والداخلي والخارجي والحداثي والتقليدي والذكر والأنثى إلى المجالين العام والخاص. وتصير ساحة القانون ملتقى تستطيع فيه الحداثة والأطر المبدئية الأوروبية أن تفصل في أمور الحكم والاقتصاد، بينما تفصل "التقاليد" المحلية والدينية في أمور العلاقات الجنسية والأسرة والثقافة. ففي حالة الأردن، مثلًا، كانت الأطر القانونية الأوروبية هي التي تدير الفضاء العام (الذي يشغله رجال حضريون حداثيون)، بينما القوانين الدينية (الإسلامية والمسيحية) وقوانين العشائر التقليدية (حتى عام ١٩٧٦) هي ما يسيّر الخاص (الذي تشغله النساء والبدو الذين يشكلون أجزاء من الداخلي أو "التراثي"، والجوهر "الروحي" للوطن).

يدعي بيندكت أندرسون أن المثقفين الوطنيين والقوميين الآسيويين والأفارقة "تخيلوا" أوطانهم وقومياتهم على غرار الأشكال "النموذجية" القائمة بالفعل للقوميات في أوروبا والأميركتين. ينتقد تشاترجي آراء أندرسون، فيؤكد أنه لو "كان على القوميات في بقية العالم أن تختار مجتمعها المتخيّل من بين أشكال «نموذجية» ...

(19) Chatterjee, *The Nation*,10.

فماذا تبقى لهم ليتخيلوه؟''[٢٠]. ولكن تشاترجي يرى أنه ما دام الوطنيون يتبعون نماذج أوروبية ''للمادي''، فإنهم يمارسون خيالهم في المجال الروحي: ''فهنا تطلق الوطنية أقوى وأبدع وأهم مشروع في تاريخها، فهي تصوغ ثقافة وطنية «حديثة»، لكنها ليست غربية. فإذا كان شعب الوطن مجتمعًا متخيلًا، فهذا هو موضع ميلاده. وهذا هو مجاله الجوهري الحق، إذ يملك الوطن السيادة هنا بالفعل، وإن كانت الدولة في قبضة القوة الاستعمارية. تغيبت ديناميات هذا المشروع التاريخي تمامًا في المسارد التاريخية التقليدية التي تبدأ فيها قصة الوطنية بالنزاع على السلطة السياسية.''[٢١]

وأنا أتفق مع تشاترجي في هذه النقطة، مع بعض التحفظات. فعلى الرغم من أن الوطنيين ذوات فاعلة في بناء الثقافة الوطنية، أو ما يسميها تشاترجي المجال ''الروحي''، فإن هذا المجال بالكاد يتمتع بـ ''السيادة'' أو الاستقلال عن الآليات الإنتاجية الكولونيالية. فالدولة الكولونيالية تستخدم مؤسساتها في إنتاج الثقافة الوطنية. والعلاقات الاقتصادية الكولونيالية والجيش والمدارس الكولونيالية والقانون تقوم جميعها بقمع مدىً من المادة الثقافية وبإنتاج غيره. وفيما بعد يتخذ الوطنيون والقوميون المنتج الثقافي الكولونيالي ''تقليدًا'' و''تراثًا''، دون الإشارة إلى أصله الكولونيالي في القمع والإنتاج. فعمل المؤسسات الاستعمارية محوري بدءًا من قمع ممارسات ثقافية قائمة وصولًا إلى إنتاج أطباق طعام وملابس وعادات الاهتمام بالنظافة والمظهر والبيارق والرياضات ''الوطنية التقليدية''. تشاترجي مصيب في تأكيده أن الوطنية تسعى إلى ''إلباس'' هذه المنتجات زي التقاليد والحداثة في آن واحد، دون إدخالها في مشروع الحداثة الغربية. وبهذا يُظهر الوطنيون فاعليتهم، وهي الفاعلية التي أظهروها أولًا برفضهم الإبستمولوجيا التراتبية الثقافية/ العرقية التي حبستهم فيها الكولونيالية. لكن عند تطبيق هذا المشروع، لا يُنتج ضمّ الوطنيين للمعايير الجمالية والدينية والجنسية النوعية (باختصار الثقافية) الأوروبية والقائمة تجانسًا ثقافيًا، بل إن هذا الضمّ ليس سوى عملية تَستدخل من خلالها المعاييرُ الأوروبية المعاييرَ التقليدية والتراثية وتتجاوزها

---

(٢٠) المرجع السابق، ٥.

(٢١) المرجع السابق، ٦.

وتحـل محلهـا. إن المعايـير الثقافية الجديـدة مخترعـات حديثة ترتدي زيًـا تقليديًـا تراثيًا لإرضـاء ادعاءات الوطنيـة بأنها تمتلك ثقافـة وطنية وتمثلها. لكن هـذه الثقافة الجديدة ليست تقليدية أو تراثية بقدر ما فُرضت عليها سمة التقاليد والتراث(٢٢).

للمؤسسـة العسـكرية أهميـة خاصة في هذا الصـدد. فمن خلال تعليـم جنودها فن الحرب، تقدم الدولة الاستعمارية لهؤلاء الجنود طريقة جديدة في فهم العالم، إبستمولوجيا جديـدة أساسـها النظام الكولونيـالي الحديـث ونظام الدولة الوطنيـة. ويتم الحفاظ على هـذه الإبسـتمولوجيا مـع تنويع بسـيط عندما يتـولى القوميـون المناهضون للاسـتعمار السلطة. وبينما يرفض الكفاح الوطني والقومي المناهض للاستعمار التراتبية الاستعمارية بـين الأوروبيين وغـير الأوروبيين عن طريق منح الفاعليـة «للشرقيين» والأفارقة، فإنه يخفق في تحدي الإبستمولوجيا الاستعمارية في الحكم. فقد اقتصرت المناهج التقليدية في علم الاجتماع والعلوم السياسية في دراستها للمؤسسة العسكرية على دورها «البريتوري» (دور الحرس الإمبراطوري) وعلى دورها في تشكيل الدول الحديثة، أو سياستها المتعلقة بالدولة والمجتمع السياسي والمجتمع المدني(٢٣). وعلى سبيل المثال، يعرّف صامويل بي. هنتنغتون البريتورية تعريفًا محدودًا على أنها «تدخّل العسـكر في السياسـة.»(٢٤) ويلحظ هـذه «الظاهرة» في دول في أميركا اللاتينية وآسـيا وإفريقيا. أما عالم السياسـة الأميركي

---

(22) See Abdulla Laroui, *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?* (Berkeley: University of California Press, 1976).

(٢٣) انظر على سبيل المثال

Abraham F. Lowenthal and J. Samuel Fitch, eds., *Armies and Politics in Latin America*, revised edition (New York: Holmer and Meier, 1986).

انظر أيضًا

Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence, vol. 2 of A Contemporary Critique of Historical Materialism* (Berkeley: University of California Press, 1987).

انظر أيضًا

Charles Tilly, *Coercion, Capital and European States, AD 990–1992* (Cambridge, MA: Blackwell, 1992).

(24) Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968),195.

ألفريد ستيبان فيسعى إلى كشف الأدوار المختلفة التي يؤديها العسكر في ظل الأنظمة السلطوية والديمقراطية وعلاقتهم بهيئات الدولة الأخرى والمجتمع عمومًا[٢٥]. لكن هذه المناهج تخفق في تفسير الدور **الإنتاجي** للمؤسسة العسكرية، أي كيف **تنتج** المؤسسة العسكرية السياسة، وليست علاقتها بالسياسة أو حقيقة سياستها هي. فما هي أساليب القمع التي تقوم عليها **إنتاجية** المؤسسة العسكرية للهويات والممارسات؟ وما هي الأساليب الإنتاجية التي يقوم عليها قمعها للهويات والممارسات؟ عند تشكيل نفسها كآلة قهر وضبط، تقمع المؤسسة العسكرية أشكال وجود قائمة وتنتج نوعًا جديدًا من المواطنين - الوطنيين يتغلغل في باقي المجتمع. وفي سياق الوطنية الحديثة، فإن هؤلاء المواطنين - الوطنيين الذين تمت عسكرتهم يوصلون لبقية المجتمع ثقافات وتقاليد جديدة يتم تقديمها بوصفها «وطنية» من خلال مجموعة مختلفة من الآليات (وسائل الإعلام والدعاية الرسمية والمدارس والأسرة والتجنيد العسكري والأغاني والموسيقى). وحسبما يرى تيموثي ميتشل، فإن المؤسسة العسكرية بوصفها عضوًا في جسد الدولة معرضة للاختراق كغيرها من هيئات الدولة والمجتمع نفسه عمومًا[٢٦]. وهذه القابلية للاختراق بين المجتمع والجيش، بين العالم المدني والعالم العسكري هي ذاتها ما ييسر المَغْيَرة التي بدأت داخل المؤسسة العسكرية. وأنا هنا لا أشير إلى قابلية تعميم الوظيفة الضبطية للجيش على المدارس والجامعات والمستشفيات والأندية الرياضية والأسرة فحسب، بل إلى قابلية تعميم المَغْيَرة المحددة للمواطنين داخل الجيش - بوصفهم ذوات وطنية فاعلة يدافعون عن الوطن - على بقية المجتمع بأسره.

لحظات تاريخية

إن دراسة أدوار هيئات الدولة مثل المؤسستين القانونية والعسكرية في صياغة هوية وطنية ما بعد كولونيالية يكشف أن الهوية الوطنية ليست جوهرًا، بل منتجًا اشتركت في

(25) Alfred Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

(26) Timothy Mitchell, "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics," *American Political Science Review* 85, no. 1 (March, 1991).

صياغتـه صراحـة مجموعة مختلفة من الآليـات والخطابات، هي أثرٌ لها. كما تكشـف أنها كيـان في حـراك دائم. فذات الهوية وآخَرها (الآخـر المقابل لها) يتغـيران تبعًا للحظات تاريخية مختلفة.

لدى تحليله كيفية إنجاز الثورات وتحقيق الهيمنة البرجوازية، يحدد أنطونيو غرامشي ثلاث لحظات تاريخية لـ "علاقة القوى" التي تحسم قراراتُها النتيجة النهائية للصراعات السياسـية، يتعلق أولها بهيكل الاقتصاد، "الموضوعي المسـتقل عن الإرادة الإنسانية"، والثاني "بعلاقة القوى السياسية" والثالث "بعلاقة القوى العسكرية"(٢٧). يعدّل بارثا تشـاترجي في طـرح غرامشي في دراسـته للفكر الوطني الهنـدي فيقدم ثلاث لحظات في تطـوره، لحظة الانطلاق (أي مواجهته فكـر ما بعد التنوير) ولحظة المناورة (أي التعبئة) ولحظة الوصول ("عندما حقق الفكر الوطني كامل تطوره.")(٢٨) وفي دراسـتي لدور أجهزة الدولة في إنتاج هوية وطنية اخترت مجموعة مختلفة من اللحظات التاريخية لها أثر تعريـف تلـك الهوية. وعلى شـاكلة تشـاترجي، فأنـا لا أقدم هـذه اللحظـات بوصفها نموذجًا غائيًا لمراحل تطورية متصاعدة، بل أقدم هذه اللحظات بوصفها لحظات تحولية تكون، أحيانًا، وليس بالضرورة دائمًا، غير متصلة تاريخيًا.

اللحظة الأولى هي اللحظة الكولونيالية أو الاسـتعمارية. وهي اللحظة التي أسست الكولونيالية فيها إطار دولة على بلد/ أرض مسـتعمرة، إما بإزاحة هيكل دولة قائمة أو إنشـاء دولـة لم تكن موجودة من قبل(٢٩). هذه اللحظـة الافتتاحية ترسي دعائم الهياكل السياسـية والقانونية والإدارية والعسـكرية للدولة/ الأرض المستعمرة فتحيلها بنجاح

---

(27) Antonio Gramsci, "The Modern Prince," in *Selections,* 180–185.

(28) Chatterjee, *Nationalist Thought,* 50–52.

(٢٩) ولا يعني هـذا بالـضرورة أن هيـكل الدولة التي خططها الاسـتعمار حديثًا تقوم بتوسـيع أجهزة ومؤسسـات الدولـة القائمـة مـن قبلها، كـما فعـل الاسـتعمار الفرنـسي في تونـس مثلًا، بـل يمكن للاستعماربسـهولة أن يدمر الأجهزة والمؤسسـات القائمة من قبله، كما فعل الاسـتعمار الإيطالي في ليبيا. وحول هاتين الحالتين انظر:

Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986).

إلى دولـة وطنية (فتُوضَع الأطر التنظيمية لقوانين الجنسـية والحكـم والمواطنة والحدود وتُرْسَـم الخرائط وتُفـرض التقسـيمات البيروقراطيـة وتصنيفات الأراضي والسـكان، وتُوضع قواعد تجنيد و/ أو استيعاب رجال المستعمرة في الهياكل العسكرية الكولونيالية). تمثل هذه اللحظة قطيعة جذريّةً مع ما كان موجودًا قبل المواجهة الاستعمارية.

اللحظة الثانية هي لحظة مناهضة الاستعمار. وهي اللحظـة التي يصير فيها الكفاح ضـد الحكم الاسـتعماري شـاملًا ومهيمنًا حتى يـؤدي إلى التحقق الكامل للاسـتقلال الوطنـي. وهي كذلك اللحظة التي يتبنى فيها من كانوا خاضعين للحكم الاسـتعماري (المسـتعمَرون) الإطار الإداري الاسـتعماري حتى يؤسسـوا دولتهم الوطنية المسـتقلة. وينـوب الممثلـون الوطنيـون عـن المسـتعمَرين في الإشراف عـلى مؤسسـات الدولـة الكولونياليـة، بعـد أن صـارت في خدمـة الدولة المستقلة مـا بعـد الكولونيالية. وهذه اللحظـة منقطعة عـن التي قبلها مـن جهة أنها تطيـح بالهيكل الخطابي والمـادي للحكم الاسـتعماري. فالدولـة الوطنيـة وأجهزتهـا يشـغلها الآن ويديرها وطنيـون مناهضون للاسـتعمار لصالـح الوطـن وليـس لصالـح الاسـتعمار. أما فيـما يخص آليـات الحكم، فالاسـتمرارية المؤسسـية تكاد تكون تامة فيها، حيث تبقى بنية الحكم الاسـتعماري كما هي دون المساس بها.

اللحظة الثالثة هي لحظة تمدد الدولة وانكماشها. وأقصد هنا في المقام الأول التمدد أو الانكـماش الجغرافي والديموغرافي للدولة الوطنية من خلال ضم أو خسـارة أراضٍ (كما حدث في الهند وإندونيسيا والأردن وإسرائيل والمملكة السعودية واليمن الشمالية والجنوبية والمغرب وباكستان وإثيوبيا) أو دمج أو نزع الجنسية عن قطاعات من السكان. لكن هذه اللحظة تشمل كذلك توسيعًا للحقوق الممنوحة للمواطنين، ولجماعات كانت محرومة من هذه الحقوق (مثل النساء وجماعات عرقية وطبقات). نتيجة لذلك، قد تكون هذه اللحظة سلسلة من اللحظات التاريخية تحدث فيها هذه التمددات والانكماشات.

اللحظة الرابعة هي لحظة الانفجار الداخلي، وتتميز عمومًا باندلاع حرب أهلية، أو ثورة تدعو إلى إعادة تعريف هوية الدولة الوطنية نفسها أو الانفصال عنها (وهي لحظة عرفتها دول وطنية كثيرة وليس بالضرورة كلها).

بينما اللحظة الأولى هي بالفعل الأولى حسب الترتيب الزمني الصحيح، فإن اللحظات الثلاث التالية لا تتبع بالضرورة ترتيبًا زمنيًا ثابتًا. فتمدد دولة أو انكماشها يمكن أن يقع قبل الاستقلال عن الاستعمار أو بعده. ويمكن أن تقع الحروب الأهلية والثورات تحت الحكم الاستعماري أو بعده. لذا، فباستثناء اللحظة الاستعمارية، لا تتبع اللحظات الثلاث الأخرى ترتيبًا منهجيًا، لكنها جميعًا تظل لحظات تعريفية محورية للهوية الوطنية. وفي دراستي هذه سأعمد إلى تحديد التحولات التي جرت في القانون والجيش والحقوق السياسية والخطاب الثقافي في سياق هذه اللحظات التاريخية.

إن الذات التي تشكل الهوية الوطنية والآخر المقابل لها يتغيران أيضًا حسب اللحظة التاريخية. فبينما تتميز الفترة بين اللحظتين الاستعمارية والمناهضة للاستعمار عمومًا بتكوين ذات وطنية مناهضة للمستعمرين، يتغير هذا النسق، لاسيما بعد زوال الاستعمار. وعلى الرغم من أن سياسات "فرق تسد" الاستعمارية يمكن أن تثمر، وهي بالفعل تثمر، أثناء فترة الاستعمار، وتستمر بعدها (مثل حالة الهند)، فأغلب هذه السياسات تظهر في فترة ما بعد الاستعمار، عندما لا تكون عملية تكوين ذاتٍ وطنية تحت حصار آخر استعماري خارجي، فهي الآن تنظم نفسها ضد آخر داخلي (جماعات إثنية، أو جماعات من مناطق جغرافية مختلفة في الدولة، أو مجموعات دينية، أو مجموعات عرقية، أو مجموعات لغوية، أو مجموعات سياسية). وتشمل أمثلة ذلك كمبوديا وسريلانكا ورواندا وبوروندي والسودان وإثيوبيا ونيجيريا وإندونيسيا والعراق والأردن وباكستان والهند ولبنان وغيرها.

لحظات الأردن التاريخية

يمكن لمحض نظرة عابرة على كتب حديثة عن الأردن أن تكشف لنا عن عناوين مثل **الشخصية الأردنية**[٣٠]، **والتاريخ السياسي لشرق الأردن في العهد المملوكي**[٣١]،

---

(٣٠) سليمان نصيرات، **الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي** (عمّان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٧).

(٣١) يوسف درويش غوانمة، **التاريخ السياسي لشرقي الأردن في العصر المملوكي: المماليك البحرية**، (عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٢).

والأردن في التاريخ: من العصر الحجري حتى قيام الإمارة[٣٢]. ويهدف كتابي هذا إلى سرد القصة التي يكتسب الأردن من خلالها تاريخًا في العصر الحجري أو الفترة المملوكية، وكيف صار للأردنيين «شخصية» وطنية محددة.

قبل عام ١٩٢١، لم يكن هنالك أرض أو شعب أو حركة وطنية معروفة أو تعرّف نفسها بأنها شرق أردنية. فإمارة شرق الأردن نشأت كدولة وطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في عام ١٩٢١، على يد البريطانيين والأمير الحجازي عبد الله القادم حديثًا. كانت هذه هي اللحظة الاستعمارية في حياة إمارة شرق الأردن، ولحظتها التدشينية في الوقت نفسه. حلَّ البريطانيون محل بنى حكومية قليلة ظلت قائمة بعد رحيل العثمانيين وحكومات محلية صغيرة لم تدم طويلًا أقامها أبناء المنطقة في عام ١٩٢٠ حتى ١٩٢١، أثناء فترة الفراغ السياسي، التي تلت نهاية الحكم العثماني وبداية الحكم البريطاني. اتسم العقد الأول من الحكم بمحاولات البريطانيين والأمير إقامة هيكل حكومي وجيش وقوة شرطة وبيروقراطية تبعها إرساء قوانين بدأت في الصدور بغزارة بعد عام ١٩٢٧ (وإن كانت بعض القوانين قد صدرت في فترة ١٩٢٣-١٩٢٤). وقد وضع أول دستور لإمارة شرق الأردن في عام ١٩٢٨، بوصفه "القانون الأساسي"، تبعته قوانين أخرى كثيرة تحكم كافة جوانب الحياة في الدولة الجديدة. كما تمددت إمارة شرق الأردن ديموغرافيًا وجغرافيًا من خلال ضم منطقة تمتد جنوبًا من معان حتى العقبة، وكانت من قبل جزءًا من الحجاز. وقد حدثت في العقد الأول تغيرات عديدة في الحرس البيروقراطي والإطار المؤسسي للجيش والشرطة. وقد اندلعت انتفاضات أهلية عديدة ضد مؤسسات الدولة التي بدأت تسيطر تدريجيًا على الناس وضد عصر الدولة الوطنية نفسها. استهدف بعضها البيروقراطية والجهاز السياسي الذي كان يسيطر عليه تمامًا أناس من خارج حدود الدولة المرسومة حديثًا. وقد هزمها جميعًا جبروت القوة العسكرية البريطانية و/ أو دبلوماسية الأمير الحجازي. كانت النشأة المؤسسية للدولة، لاسيما هيئاتها القانونية والعسكرية، هي، كما سنرى، مركزية في تأثيرها على عملية إنتاج وقمع الهويات والممارسات الثقافية داخل الحدود المرسومة

---

(٣٢) محمود عبيدات، **الأردن في التاريخ: من العصر الحجري حتى قيام الإمارة**، الجزء الأول، (طرابلس، لبنان: جروس برس، ١٩٩٢).

حديثًا. ففي هذه الفترة نشأت ذات أردنية وطنية محلية مقابل تشكيلة من الآخرين غير المحليين (البريطانيون والأمير والموظفين والسياسيين الحكوميين الحجازيين والسوريين والفلسطينيين والعراقيين).

تواصلت عملية توطيد قوة الدولة بانتظام في الثلاثينيات عبر القمع واحتواء النخب المحلية، التي تم سحق مقاومتها المستمرة لدولة لا تمثلهم منذ نهاية العشرينيات وحتى منتصف الثلاثينيات ، أو عبر تحييد هذه المقاومة بوسائل مختلفة كتجنيد وإخضاع البدو المتمردين حتى تلك اللحظة والذين كانوا يمثلون نصف سكان الدولة الناشئة. وقد اشتعلت انتفاضات مناهضة للاستعمار في النصف الثاني من الثلاثينيات تضامنًا مع الجيران الفلسطينيين الذين كانوا حينها في خضم ثورتهم ضد البريطانيين والمشروع الصهيوني. وقد تم سحق هذه الانتفاضات جميعًا. شهدت الأربعينيات تحولات كبرى في البلاد؛ إذ استفادت طبقة التجار في شرق الأردن من سنوات الحرب، وكان أغلبهم من أصول سورية وفلسطينية. أما جيش شرق الأردن، الجيش العربي، ومعظمه من البدو، فقد اكتسب دورًا دوليًا من خلال تدخله في العراق وسوريا نيابة عن الحكومة البريطانية، ودورًا داخليًا تمثّل في ضبط السكان البدو أنفسهم من خلال إدماجهم في هياكل الدولة. وتحولت شرق الأردن نفسها من إمارة تحت الانتداب إلى مملكة مستقلة في عام ١٩٤٦؛ إذ نصّب أميرها الحاكم نفسه ملكًا. لكن هذا الاستقلال كان صوريًا لأن جيش الدولة لّما يزل تحت قيادة ضابط بريطاني والدولة مستمرة في الاعتماد على إعانات بريطانية ضخمة. أما اسم الدولة، شرق الأردن، الذي ابتدعه برلمانيون بريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى، فقد تغير إلى المملكة الأردنية الهاشمية. ولم يقترن ذلك كله بثورات من جانب الشعب، بل كان نتاجًا لتحولات دولية تلت الحرب العالمية الثانية، وضغط دبلوماسي محلي من جانب الأمير وساسته. وقد شهدت الدولة المستقلة حديثًا تحولات أضخم قبل انقضاء العقد. فقد تمددت لتشمل وسط فلسطين، وهي أكبر قطعة من الأراضي الفلسطينية لم يستول عليها الصهاينة، وشعبًا فلسطينيًا ضخمًا من سكان وسط فلسطين الأصليين (التي تغير اسمها إلى الضفة الغربية) واللاجئين الذين طردوا من ذلك الجزء من فلسطين الذي صار إسرائيل، مما ضاعف السكان ثلاثة

أمثـال. هذه هي المـرة الثانية التي تمدد فيها الأردن جغرافيًـا وديموغرافيًا. تمثل تمددات أعـوام ١٩٢٥ و١٩٤٨ وحتـى ١٩٥٠ لحظـة مهمة في تاريخ البـلاد، إذ تحولت الحدود الماديـة والتركيبـة الديموغرافيـة للبـلاد علـى نحـو له تأثـير كبير علـى هويتهـا وثقافتها الوطنيتين.

وقد شـهدت الخمسـينيات تحولات أكبر؛ إذ اغتيل عبد الله عـام ١٩٥١، وتولى ابنه طـلال العـرش لفترة قصـيرة وتبعه أوصيـاء على العرش حكمـوا البلاد حتـى بلغ ابنه حسـين سـن الرشـد وتُوِّج ملكًا عـام ١٩٥٣. وكانـت الدولة قد بدأت أردنة السـكان الفلسـطينيين والأراضي الفلسـطينية من خلال الضـم والتحايل والإكـراه أحيانًا. وفي منتصف الخمسـينيات، اجتاح البلاد تيار مناهض للاسـتعمار يطالب بالاسـتقلال التام عن البريطانيين وبإصلاحات ديمقراطية. وتحت تأثير سخط مناهضة الاستعمار المستعر في العالم الثالث عمومًا والانتصارات التي تحققت حديثًا على يد مناهضي الاسـتعمار في الـدول العربيـة المجاورة، اكتسـبت الحركـة قوة أكبر حتى غمر حماسـها الملك الشـاب حسين لفترة. هنا بدأت اللحظة المناهضة للاستعمار في الأردن التي تجلت في طرد اللواء جـون باغوت غلـوب، القائد البريطاني للجيش في آذار/ مـارس عام ١٩٥٦. لم ينحسر الحراك المناهض للاسـتعمار بعد رحيل غلـوب و«تعريب» الجيش. كانت الإصلاحات الديمقراطيـة وتعديـل تحالفات الأردن في السياسـة الدولية البنود الكـبرى على أجندة الحركـة الوطنية المناهضة للاسـتعمار. وقد اعترى القلق الملـك ودائرة أسرته وأصدقائه مـن أن يكتسـح المد المَلَكية نفسـها. فقـام القصر، بمسـاعدة البريطانيـين والأميركيين، بانقلاب في عام ١٩٥٧، ووضع نهاية للتجربة الليبرالية وأطلق عهداً من القمع السياسي، عاشـت البـلاد في ظلـه لثلاثة عقود تالية، بل ما زال مستمرًا حتـى الآن. كذلك كانت للحظـة مناهضة الاسـتعمار في الأردن تبعـات كثيرة أثّرت على هويتـه وثقافته الوطنية. ففـي هذه اللحظة تحديـدًا كانت الذات الأردنية على طرف نقيـض مع الآخر البريطاني المستعمِر.

أتت الستينيات بتغيرات وتحولات أكبر في البلاد. فبينما كان الأردنيون-الفلسطينيون مُمَثلين في الحكومة والبرلمان وبين النخبة الاقتصادية للبلاد، فقد كان فقراء الفلسـطينيين

يعيشون في مخيمات لاجئين في حالة سخط مستمر حالمين بإنهاء حالة النفي التي يعانونها. وقد كلفت حرب ١٩٦٧ الأردن الضفة الغربية وفرضت عليه انكماشًا ديموغرافيًا وجغرافيًا كأمر واقع، وقد جاءت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وظهور الحركات الفلسطينية الفدائية بعد حرب ١٩٦٧، تحديًا لادعاء الحكومة الأردنية بأن الضفة الغربية وسكانها الفلسطينيين صاروا أردنيين ولا يتحدث نيابة عنهم سواها. لكن مجموعات الفدائيين بدأت تجثم على سيادة الدولة نفسها. انفجر الوضع حتى تحول إلى حرب أهلية بين الجيش الأردني الذي يضم فلسطينيين، ومجموعات المقاومة الفدائية الفلسطينية التي تضم أردنيين. هذه هي لحظة الانفجار الداخلي للدولة التي كان لها تأثير عميق على إعادة التعريف الوطني. نال النظام تأييد الكثير من نخب البلاد بما فيها النخبة الأردنية الفلسطينية ومُنيت حركات المقاومة الفدائية بالهزيمة، وبلغت حملة الأردنة ذروتها، وكانت قد بدأت قبل الحرب الأهلية. ولم يعد «الآخر» المقابل للأردني هو المستعمِر البريطاني، بل «آخر» داخلي، هو الأردنيون الفلسطينيون. وفقدت طبقة التجار، التي كانت تضم أعدادًا قليلة من الشرق أردنيين، كثيرًا من نفوذها السياسي لصالح جهاز الدولة البيروقراطي القوي، وهو الظهير الأساسي لأبناء شرق الأردن الأصليين. واستمر الجيش، وهو في أيدي الشرق أردنيين منذ عملية التعريب، في وضعه القوة الأعظم بحوزة النظام. وصارت سياسات التمييز ضد الأردنيين الفلسطينيين (الذين يشكلون أكثر من نصف عدد السكان) تتزايد وتتخذ شكلًا مؤسسيًا، فقل التمثيل الحكومي والتوظيف في القطاع العام وقلت الفرص الأكاديمية المتاحة لهم، وكذلك فرص الحصول على تمويل عام. فيما استمر القطاع الخاص، وهو دعامة النفوذ الفلسطيني، في تفضيل الفلسطينيين في عمليات التوظيف.

لكن البلاد شهدت توسيعًا دستوريًا للحقوق من خلال مَغْيَرة للمواطنين. فقد منحت النساء حق التصويت في عام ١٩٧٤. أما البدو الذين كانوا يعيشون في ظل قوانين وأعراف العشائر وحكم شبه عسكري/ شرطي منذ عام ١٩٢٩، فقد تمت معيرتهم عن طريق إلغاء تلك القوانين في عام ١٩٧٦. وبذلك تحققت أخيرًا مساواة البدو والنساء بالحضريين الرجال قانونًا، وذلك فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية. واستقرت الدولة وبدأ الاقتصاد يتحسن نتيجة زيادة تحويلات العاملين المهاجرين إلى

دول الخليـج، ومعونات دول الخليـج والولايات المتحدة، والمضاربة على الأراضي التي ارتفعت أسعارها ارتفاعًا جنونيًا مع نهاية العقد.

وقد شـهدت الثمانينيات حدوث تحولات أكبر؛ إذ بـدأ اقتصاد الأردن يتأرجح على شـفا الانهيار في منتصف العقد. أما الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية للأردن فلم تكن ضد الاحتلال الإسرائيلي وحده، بل ضد أردنية الضفة الغربية نفسـها، حيث كان الإصرار عـلى فلسـطينيتها يُعـزَز عـلى نحو أقـوى من ذي قبـل. ومع اتسـاع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل السياسي الوحيد للفلسطينيين الثائرين، قام ملك الأردن بعملية «فك الارتباط» مع الضفة الغربية، فتخلى فعلًا عن المنطقة رسـميًا. وتم نزع الجنسـية عن سـكانها الأردنيين بالقوة الحاسمة نفسها التي جنسهم بها عبد الله قبلها بأربعة عقود. وبهذا الانكماش، وصلت لحظة تمدد الدولة إلى نهايتها. وعلاوة على ذلك، كان ترتيب الحكم نفسـه قد طرأ عليه تحول مع بداية فترة ليبرالية في عام ١٩٨٩، أدت إلى انتخابات برلمانية وتوسيع نطاق الحريات التي كانت مقيدة منذ انقلاب القصر في عام ١٩٥٧.

بـدأت التسـعينيات عـصرًا ليبراليًـا جديدًا، أثـار ضغائن قضيـة الهويـة التي كانت مكبوتـة. وبـدأ الإقصائيون من الـشرق أردنيين التذمر والمطالبة بـأردن للشرق أردنيين فقـط، فأضافـوا إلى ميدان المعركة ضغائن نحو الفلسـطينيين كانت قد نمت واكتسـبت شرعية من قِبل النظام منذ الحرب الأهلية. وقد شملت بعض هذه الادعاءات الجوهرانية تشكيكًا في أردنية الأسرة المالكة نفسها.

تهدف هذه الدراسـة إلى وصف وتحليل العمليات التي تم من خلالها تشـكيل أناس وأراضٍ كوطن وشعب في عام ١٩٢١، ثم كيفية تقبلهم هذا التوصيف في غضون عقود قليلة حتى بدأوا المطالبة بحقوق سياسـية على أساسـه. فكيف إذًا صار الناس وصارت الأراضي التي سـيطر عليهـا البريطانيون والأمير الحجازي في عـام ١٩٢١ أردنية؟ هذا هو السؤال الرئيس الذي يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عنه.

لكن كتابنا هذا لا يقتصر على دراسـة التحديدات التاريخيـة للهوية والثقافة الوطنية الأردنية، التي كانت نتيجة تفاعل مؤسسات الدولة الكولونيالية وما بعد الكولونيالية،

التي عملت بنشاط على إنتاج وقمع وتحديد انتماءات وممارسات، بل يبحث أيضًا في كيفية إنتاج الهوية والثقافة الوطنيتين عمومًا. تمثل الحالة الأردنية هذه العمليات تمثيلًا مميزًا بسبب تكوينها الحديث كدولة وطنية، وبسبب العلامات الواضحة التي أحدثها فيها مهندسوها، وهي علامات أقل وضوحًا في سياقات ما بعد كولونيالية أخرى. وعلى الرغم من أن الأردن ليس فريدًا في العالم ما بعد الكولونيالي فهو أيضًا ليس حالة شائعة. فقد رسم «أغرابٌ» حدود الأردن وهويته وقادوا جيشه الوطني لفترة بعد الاستقلال، ويحكمه أناس تقع جذورهم في الذاكرة الحية خارج الحدود الجديدة للدولة، ولا يزالون يحكمونها. ويتكون أغلب سكانها من شعب «أصوله» الجغرافية في الذاكرة الحية تقع خارج حدود الدولة الوطنية (ولا يقتصر هذا على الأردنيين الفلسطينيين بل يشمل الأردنيين السوريين والأردنيين الحجازيين والأردنيين الشراكسة والأردنيين الأكراد والأردنيين الشيشان والأردنيين المصريين والأردنيين العراقيين والأردنيين اللبنانيين والأردنيين الأرمن). تعتمد الدولة اعتمادًا كبيرًا على الأموال الخارجية لدعم اقتصادها ضعيف الموارد، وهناك مزاعم ترددها دول قوية مجاورة تتحدى هويتها ذاتها (إسرائيل، المملكة السعودية، مصر الناصرية، وهذه أبرزها تاريخيًا) أو جزءًا منها (الضفة الغربية والأردنيين الفلسطينيين) أو من جانب حركة وطنية قوية (منظمة التحرير الفلسطينية تحديدًا). ففي سياق هذا الطيف الواسع من العوامل كانت مهمة الخطاب الوطني الأردني في ترسيخ حدود هذه الهوية الوطنية وثوابتها أصعب من مهمة غيره من الدول الوطنية في فترة ما بعد الاستعمار. فبالرغم من كون الهوية الوطنية الأردنية ليست «متخيلة» أو «مخترعة» أكثر من غيرها من الهويات الوطنية، إلا أن على المدافعين عنها من الإقصائيين المعاصرين خوض معركة أصعب من معارك نظرائهم في أي مكان في العالم. وهذه الخصيصة في الحالة الأردنية هي التي تجعلها أوضح تمثيلًا لعمليات الوطننة التي يتم إخفاؤها في غيرها من الدول على نحو أفضل، مما يسمح بكشف عملية الإخفاء هذه.

ولا تهدف دراستنا هذه إلى سرد حكاية إنتاج الهوية الوطنية كاملة، ولا أن توحي بأن مؤسستي القانون والجيش هما العاملان الوحيدان المتعلقان بإنتاج الهوية والثقافة الوطنيتين. ولكن نظرًا لغياب أي دراسة تفصيلية لهاتين المؤسستين في دراسات الوطنية

الحديثة، فإن المساهمة التي تقدمها هذه الدراسة في السجال الدائر حول هذا الموضوع تكمن في إثباتها العملي أن مؤسستي القانون والجيش **محوريتان** في عملية إنتاج الوطن، ويتولد عنهما خطابات أخرى تتغلغل في أجهزة الدولة الأخرى، وتعمل على تعريف الثقافة الوطنية في المجتمع عامة.

يدرس الفصلان الأولان إنتاج القانون للهوية الوطنية والثقافة الوطنية، حيث أقوم بتحليل قوانين الجنسية وقوانين الانتخاب والقوانين المدنية وتنظيم القانون نفسه إلى مجالات ثلاثة منفصلة: الأطر القانونية الأوروبية، والأطر القانونية الدينية، وقوانين العشائر البدوية. ويحلل الفصلان الثالث والرابع إنتاج الجيش للهوية الوطنية والثقافة الوطنية، حيث أدرس دور البريطانيين في تنظيم سكان كانوا يقاومون بنية الدولة الوطنية، وأحلل عملية تحويلهم، عبر وسائل القمع والإنتاج، لا إلى مواطنين ووطنيين مطيعين فحسب، بل إلى مدافعين عن النظام الجديد أيضًا. كما أدرس أثر التراث الاستعماري (المستمر حتى الآن) على الوطنيين المناهضين للاستعمار. ويقدم الفصل الرابع أيضًا عرضًا مطولًا لكنه ضروري للتاريخ السياسي داخل المؤسسة العسكرية والسياسات بين المؤسسة العسكرية والنظام. أما الفصل الخامس فيناقش الجوانب القانونية والعسكرية والسياسية للعلاقة بين الأردنيين الفلسطينيين والشرق أردنيين، وأثرها الإنتاجي والقمعي على الهوية الوطنية والثقافة الوطنية الأردنية. وتكمن أهمية ذلك في كشف طريقة استخدام الدولة الكولونيالية وما بعد الكولونيالية استراتيجيات ضبطية لتنظيم الهوية الوطنية عن طريق تعريف ذاتها والآخر المقابل لها. كما يضم هذا الفصل تاريخًا دبلوماسيًا، لاسيما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها بالدولة والنظام الأردنيين. وسأختتم بدراسة الخطاب الوطني في الأردن، وتنامي ادعاءاته الإقصائية والجوهرانية. وعلى مدار الفصول الخمسة لن يقتصر التركيز في النقاش على القانون والجيش، بل سيشمل الخطابات المهمة عن الهوية الوطنية التي تولدها المؤسستان خارج إطارهما المؤسسي، فتفيض على غيرها من هيئات الدولة والمجتمع كله. وليست هذه النقاشات (عن الموسيقى والطعام والرياضة والسياحة والآثار، مثلًا) خارجة عن دراستنا للقانون والجيش، بل إنها آثار لعمليات مختلفة ولّدتها مؤسستا القانون والجيش، رغم أنها تتجاوز حدودهما المؤسسية.

وسيلحظ القارئ أنني -على امتداد الكتاب- أحدد الأصول الجغرافية والدينية والخلفيات الإثنية لمن أتحدث عنه. وأنا أفعل هذا عامدًا، فالوطنية الأردنية المعاصرة تتمسك بمجموعة من المحددات الجوهرانية تتسم بالثبات الجغرافي والعرقي وأحيانًا الديني، وتزعم أنها «تشكل» الهوية الأردنية، وإن حرصي على تحديد تلك الأصول مقصود به مساءلة هذا الزعم. إن العناصر التي تشكل الهوية الوطنية الأردنية والثقافة الوطنية الأردنية اليوم، وخلفيات الأفراد الذين يدافعون عن السمة الجوهرية للهوية الأردنية، تتصف بتنوع جغرافي وإثني وديني أكبر مما يحب الأوصياء على الوطنية الأردنية المعاصرة أن يعتقدوا. وإن لفت الانتباه إلى تنوع «أصول» الشعب هو في ذاته رد على المفهوم الجوهراني للهوية الوطنية.

لن يعطي هذا النمط البحثي ما يعطيه من نتائج في الحالة الأردنية الخاصة عند تطبيقه على سياقات وطنية وقومية مختلفة. فلكل سياق وطني خصوصيته، وإن النمط البحثي الذي أطرحه، سيؤدي إلى نتائج مختلفة في كل حالة. لذا، فإن موضع قوته هو طرح مجموعة جديدة من الأسئلة لم تطرحها المناهج السائدة، وفي تقديم تفسير لنتائج محددة لم تحظ بتفسير كاف حتى الآن. ولا يعني ذلك أن حالة الأردن (بل حالة كل دولة) تتوفر على قدرٍ من الخصوصية يمتنع معه إمكان استخدامها للتدليل على حالات أخرى. بل إن الأمر ليس أكثر من تأكيد على أن هذا النمط في البحث لا يسعى إلى «مَعْيَرة» كل الدول الوطنية تحت راية نموذج واحد. بل إنه يهدف إلى طرح أسئلة مهمة عن كيفية فرض الدول الوطنية **بشكل عام** نموذجها الذي لم يكن موجودًا من قبل. والحقيقة أن نموذج الأردن قابل للتعميم طالما كان التراث والمؤسسات الاستعمارية والفلسفيّة التي ورثتها الأردن عن الاستعمار البريطاني أمورًا مشتركة مع دول أخرى كثيرة في آسيا وإفريقيا. أما الناتج الخاص فهو ما أنتجته هذه المؤسسات (أو تنتجه) من آثار في كل سياق وطني. لذلك فما سنقدمه فيما يلي ليس دراسة لحركات وطنية أو قومية أو بالضرورة للفكر الوطني في العالم المستعمَر. بل إنه دراسة لكيفية مساهمة الدولة الكولونيالية وما بعد الكولونيالية في **تعريف** الوطن، والدور الذي تلعبه في إنتاج الهوية والثقافة الوطنيتين، اللتين يتبناهما الفكر الوطني بوصفهما جوهرين موضوعيين.



الفصل الأول

قوننة الوطن
القانون والتعبير عن الهوية الوطنية في الأردن

يشيع بين منظّري الخطابات القومية، الاستعمارية منها، والمناهضة للاستعمار، النظر إلى هدف هذه الخطابات بوصفه إنتاج هويات قومية ووطنية وتصويرها جوهرًا يتجاوز الزمان والمكان تقوم الذوات القومية/ الوطنية باستدخالها[1]. لكن ما تتجاهله وتغفله هذه الرؤية هو كيف تمت قوننة هذه الهويات في قوانين الدولة الوطنية، وما هي بوجه عام أهمية القانوني في تشكيل مفهوم القومية والوطنية. ومهمة هذا الفصل هي سبر غور البعد القانوني للهويات القومية والوطنية. والمقولة الأساسية فيه هي أن الخطاب القومي/ الوطني والخطاب القانوني يشمل كل منهما الآخر مع احتفاظ كل منهما بقدر من التمايز. وسنحاول في هذا الفصل أن نبين كيف ينتج القانون ذواتًا وطنية قانونية. وخلافًا للخطابات القومية والوطنية، التي تقول بأن الهويات القومية والوطنية سابقة

(1) See Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1991), and Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World, A Derivative Discourse* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993). See also Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), and Eric Hobsbawm, *Nations and Nationalism Before 1780: Programme, Myth, Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

عليها وإن الأخيرة عبارة عن جوهر ثابت لا يعدو الخطاب القومي أو الوطني أن يكون أحد آثاره، فإننا سنثبت أن الخطاب القانوني للدولة الوطنية يفرض هويات وطنية غير جوهرانية فيوظفها القانون ويغيرها ويلغيها. وبينما يدعي الخطاب القانوني أن وضع الذات القانونية سابق على الخطاب القانوني، وهو في هذا يشبه الخطاب الوطني، إلا أنه يختلف معه في أنه يعدّ الهوية الوطنية من آثار القانون وليست سابقة عليه. فكل الهويات القومية أو الوطنية ما بعد الكولونيالية تستند إلى قوانين الدولة الوطنية. وعلى الرغم من أن المؤسسة القانونية تحمي مبادئ الوطنية عن طريق مناداة الذوات بوصفهم مواطنين؛ إلا أنها في الوقت نفسه تكشف أن الهوية الوطنية قصة مختلقة يصوغها القانون ثم يعيد صياغتها كما سنبيّن في هذا الفصل[٢]. هذا وسوف يطرح هذا الفصل أيضًا القول بأن المؤسسة القانونية ليست مجرد مظهر من مظاهر قمع المؤسسة السياسية؛ بل إنها تؤدي دورًا **إنتاجيًا** مركزيًا وتنظيميًا في الوقت نفسه؛ أي أنها تنتج الهوية وتنظمها.

إن فهم عملية إرساء القانون وتطبيقه بالقوة هو مفتاح فهم طريقة عمل الدول الحديثة داخليًا في مواجهة ما يتفرع عنها من هيئات بيروقراطية، وعسكرية، ومؤسسات سياسية (تنفيذية وتشريعية وقضائية)، وخارجيًا في مواجهة الأراضي التي تخضع لسيادة الدولة، والناس الذين يقطنونها. وكما يقول لوي ألتوسير، فإن القانون جزء من "جهاز الدولة القمعي" و "جهاز الدولة الأيديولوجي"، فهو يؤدي دورًا مزدوجًا فريدًا[٣]. ويمكن ملاحظة الصياغة المتشابهة إلى حد ما بين تمييز ألتوسير بين الجهازين وبين تمييز غرامشي بين ما يسميه "المجتمع المدني" و"المجتمع السياسي". فالمجتمع المدني عند

---

(٢) أعتمد في هذا الفصل على مفهوم «المناداة» عند لوي ألتوسير. ويستعير ألتوسير هذا المفهوم من إجراء برلماني فرنسي حيث تسمى عملية حصر حضور أعضاء البرلمان بالنداء على أسمائهم interpellation أو interpeller أي "المناداة". ويرى ألتوسير أن المناداة هو الفعل الذي يتم به **تعريف** الأشخاص و التعامل معهم باعتبارهم ذوات أي "تحويل الأفراد إلى ذوات" أو تذويتهم. وفعل نداء الأسماء هذا، المعروف بالمناداة، هو الطريقة التي "تعمل" بها الأيديولوجيا و"تؤدي وظيفتها". انظر:
Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes Toward an Investigation)," in *Lenin and Philosophy and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971),174.

(3) Louis Althusser, "Ideology,"143, note.

غرامشي هو الذي ينتج فيه القبول الشعبي من دون قهر من خلال ما سماه **الهيمنة**[٤]. والمهم في مناقشة الدولة بهيئتها القومية أو الوطنية (أي الدولة الوطنية نفسها) هو إدراك ضرورة المؤسسة القانونية، بوصفها جهازًا قمعيًا وأيديولوجيًا (أو، كما يستنتج غرامشي، الجهاز الذي ينتج الموافقة باستخدام أدوات الهيمنة والقهر) لضمان السيطرة على الزمن والزمنية[*] بصفة عامة – وليس الزمن بوصفه حاضرًا ومستقبلاً وحسب؛ بل لا يقل الزمن بوصفه ماضيًا عنهما أهمية[**] – والسيطرة على المكان والمكانية عمومًا – ولا تقتصر هذه السلطة على تحديد كون الأرض وطنية أو أجنبية الهوية بل بجعلها قابلة للحكم قانونيًا – وعلى الناس بوصفهم أفرادًا تم تشكيلهم ليكونوا ذواتًا وطنية خاضعة للقانون. وفي هذا السياق يقول جاك دريدا إن «لحظة التأسيس والتبرير التي تنشئ القانون تتضمن قوة أدائية ... ليس بمعنى أن يكون القانون في خدمة القوة أو أنه أداتها السلمية الطيّعة، وأنه بذلك خارج عن القوة المسيطرة، بل بمعنى أن القانون سيحتفظ بعلاقة داخلية أوثق وأعقد مع ما نسميه القوة أو السلطة أو العنف»[٥]. وعليه فإن لقدرة القانون على تشكيل الزمن والمكان في الدولة الوطنية وتحديد طبيعة مجموعات المواطنين أهمية كبرى عند مناقشة طريقة صياغة الخطابات الوطنية للهويات الوطنية، وكيفية قوننة هذه الهويات بحيث **تكون المؤسسة القانونية دائمًا في أصل المشروع القومي والوطني**، كما يقول دريدا، وليست مظهرًا خارجيًا تابعًا له ومسخرًا لخدمته. إن القوننة التي تقوم بها الدولة الوطنية هي في حد ذاتها جزء من اللحظة التأسيسية لعملية الوطننة (أي إضفاء مفهوم وَصِفَة الوطنية). وعليه، فإن القوننة هي عمل إنتاجي يعرّف الذوات بوصفهم مواطنين.

---

(4) Antonio Gramsci, "State and Civil Society, Observations on Certain Aspects of the Structure of Political Parties in the Period of Organic Crisis," in *Selections from the Prison Notebooks* of *Antonio Gramsci*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International. 1971),206– 275.

(*) أي السلطة المدنية أو السياسية تمييزًا لها عن السلطة الروحية أو الدينية. (المترجم)

(**) أهم مظاهر تحكم السلطة السياسية في الماضي هو إعادة كتابة التاريخ وإنتاج سردية تتوافق مع ممارساتها الحالية وأهدافها المستقبلية، فتخفي ما لا يتوافق معها وتضيف ما يعززها. (المترجم)

(5) Jacques Derrida, "Force of Law: The Mystical Foundation of Authority," in *Cardozo Law Review* 11, nos. 5–6 (1990): 941; all emphases in the original.

يعرّف قانون الدولة الوطنيـة زمن الوطن ومكانه وذواته عن طريق الإرادة القانونية. ولا يقتـصر حـرص القانون على تعريـف الزمن، بأن يفـرض زمنًا وطنيًا وفضـاءً وطنيًا، ويقوم بمناداة الذوات كمواطنين فحسب؛ بل إن مقدرة القانون على تعريف الزمن على أنه غـير وطني (بوصفه أجنبيًا أو كولونياليًا أو ما بعد كولونيالي) مركزية للتماسـك التعريفي لهذه التصنيفات (كما سنرى عندما نستنطق قوانين الجنسية الأردنية لاحقًا)، كما هي الحال في مقدرتـه عـلى تعريـف المـكان على أنه غير وطني (بوصفه مسـتعمَرًا أو محتـلًا)، ومناداة الذوات ومن ثم تعريفها على أنها غير وطنية (بوصفها أجنبية). وحريٌّ بنا في هذا السياق أن نشاطر دريدا الرأي بأن: «لا تطابق الهويات ولا عدم تطابقها هو أمر طبيعي؛ بل هو أثر لأدائيّـة قانونيّة».[٦] فالقانون في الدولة الوطنية يفرض التمييز التأسـيسي بين كل الفئات التـي يقـوم بمناداتها كثنائيات، وهـو **لا** يفرض تطابق الهويات بـل يفعّل الاختلاف بحد ذاته. لكن عنصرَي هذه الثنائية لا يحملان سمات قوة متماثلة، كما يتجلى في تعديد القانون للحقوق والواجبات المناظرة لهذه السمات. وما يدعم عدم التماثل في عنصرَي هذه الثنائية، التي ينشـئها القانون نفسـه، هو تصنيف الذاتين القانونيتـين - أي المواطن والأجنبي - في بابين قانونيين مختلفين. فالسـلطة القانونيـة، وهي تؤدي دورهـا الأيديولوجي كما علمنا فوكـو، لا تتوقـف عند قمـع الذوات التي تقع تحت سـطوتها ومعاقبتها؛ بـل إنها هي من **أنتجهـا أصـلًا**. وإن الاسـتخدام الأيديولوجي للقانون بوصفه سـلطة إنتاجية يغدو محط اهتمام مهندسي الدولة، والأهـم من ذلك محط اهتمام مهندسي الجنسية الوطنية.

وفي حالـة شرق الأردن، تجـلى أول مظهر مـن مظاهر الخطاب الوطنـي المدعوم من الدولة في تحويل الدولة إلى كيان يُحكم بالقانون. وقد تحقق ذلك من خلال تطبيق سلسلة مـن القوانين في الفترة مـن ١٩٢٧ إلى ١٩٢٨ **توجـت بإصـدار القانون الأسـاسي لشرق الأردن**[٧] في عام ١٩٢٨. أما في الفضاء المجتمعي خارج نطاق القانون فقد سبق إصدار

---

(6) Jacques Derrida "Devant la Loi," in *Kafka and the Contemporary Critical Performance: Centenary Readings*, edited by Ulan Udoff (Bloomington: Indiana University Press, 1987),145.

(٧) القانون الأساسي لشرق الأردن، نشر في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩ نيسان/ إبريل، ١٩٢٨.

القانون الأساسي عدة انتفاضات في شرق الأردن في بداية العشرينيات تؤكد انتماءها إلى هـذه الأرض في مقابـل عدم انتـماء الدولة الانتدابية الهاشـمية إليها. كـما واكب إصدار الدولة الانتدابية الهاشـمية لهذه القوانين اشـتعال حركة وطنية معادية للاستعمار لم تزل هويتها في طور التشـكل، على الرغم من وضوح آخَرها (أي الاستعمار البريطاني). ولم تتشكل وطنية أردنية متكاملة إلا بعدها بعدة عقود، عبّرت عن نفسها من خلال الحوار مع خطاب الجنسية القانوني أو بمصاحبته (على الرغم من أن بعض الوطنيين الأردنيين يعيدون سرد تاريخ انتفاضات العشرينيات بوصفها لحظات وطنية).

ومـن أساسـيات بحثنا هـذا عن دور القانـون في بناء الوطن مسـألة الهويـة الوطنية والفاعليـة الوطنيـة، لأنهما يتشـكلان بطرق مختلفـة داخل الخطاب الوطنـي وفي قوانين الدول الوطنية. وعلى الرغم من أن تفاصيل الهوية الوطنية والفاعلية الوطنية قد تختلف حسـب الخطاب الذي تتشـكل داخله، فإنها تتشـكل من خلال عمليات متشابهة. فبينما تتشكل الهوية الوطنية من خلال ما يقوم به الخطاب الوطني من مناداة الذوات، وكذلك الفرض التعريفي لقانون الجنسية، فإن الفاعلية الوطنية تنتج من خلال توليفة من المناداة والأدائيـة. وأعنـي بالهوية الوطنية مجموعـة الصفات والعلامات (الأصـول الإقليمية، والأصول العائلية من الأب أو الأم، والدين، والجنس، والنوع، والطبقة، واللغة) التي يضعهـا الفكر الوطني شروطًا مسـبقة للتمتع بهوية وطنية معينـة كما يعرّفها ذلك الفكر الوطني نفسـه. أما الفاعلية الوطنية فتشير إلى القدرات وإلى توافر الإرادة لأداء مجموعة مـن الأفعال والممارسـات ترمي إلى تحقيـق الأهـداف الوطنية (أي القـدرات والأفعال والممارسـات والأهداف) كما يعرّفها الخطاب الوطني وقوانين الدولة الوطنية. فالمواطن هو من يعرّفه الخطاب الوطني وقانون الجنسـية المترتب عليه بوصفه "مواطنًا" في عملية منـاداة من طرف واحـد. وفي عملية المناداة هذه يكون المواطن هـدف الخطاب الوطني وموضـوع القانـون. أما الفاعل الوطني فهو من يعرّف نفسـه، ويعرّفه الخطاب الوطني بوصفـه جـزءًا مـن الوطـن، ومن يعـده الخطاب الوطنـي متمتعًـا بالقـدرات والإرادة المذكورة سـابقًا، والقائمة عـلى معايير وضعها الخطاب الوطنـي. وعليه، يؤدي الفاعل دور الموضـوع (المنادى)، والذات (المؤدي). وتسـتند قوانين الدولة الوطنية نفسـها إلى

هـذا التمييز الخطابي الحـواري لمناداة الفاعلين الوطنيين بوصفهـم مؤدين. يقول هومي بابا[٨]، في هذا السياق:

> ليـس الناس مجـرد وقائع تاريخيـة، أو أجزاءً في كيان سـياسي، بل هم أيضًـا اسـتراتيجية بلاغية معقدة من اسـتراتيجيات المرجعيـة الاجتماعية حيـث يثـير ادعـاء تمثيل الغـير أزمة داخـل عمليـة خلق المعنـى وتوجيه الخطـاب. ومن ثم، تكون لدينا منطقـة ثقافية متنازع عليها، ينبغي تصور النـاس فيها في زمن مزدوج، فالناس هـم "الموضوعات" التاريخية لتعليم وطني يعطي الخطاب سلطة قائمة على أصل أو حدث تاريخي مفترض أو مختلـق. والناس كذلـك "ذوات" في عملية خلق المعنى ينبغي أن تمحو أي وجود سـابق أو أصلي للشـعب - الوطن لإثبات أن المبدأ الحي الرشـيد للنـاس يتمثـل في تلك العمليـة المتواصلة التـي تصان بها الحيـاة الوطنية وتكتسب بها صفة العملية المتكررة القادرة على إعادة الإنتاج.

على الرغم من أن تأسيس إمارة شرق الأردن بوصفها دولة في عام ١٩٢١ كان عملًا قام به مهندسـوها من البريطانيين والهاشـميين بكثير من التردد، فقد قُدر له أن يدوم من خلال تطبيق سلسلة من القوانين توّجها القانون الأساسي الصادر في عام ١٩٢٨ الذي يبسـط الشرعيـة على الدولـة الجديدة، وما تدعيه من حقوق السـيادة المكانيـة والزمانية والسيطرة على ما تحت يدها من أراضٍ وعلى من يعيشون عليها. وسيركز الفصل الحالي عـلى قانـون الجنسـية[٩] الـذي صـدر مـع القانـون الأسـاسي في عـام ١٩٢٨، ورحلة التعديـلات القانونية والإلغاءات وإعادة الإصدار من تاريـخ صدوره حتى اليوم. ولا تتوقف أهمية قانون الجنسية عند تنظيمه التأسيسي لمعايير تعريف المواطن وغير المواطن؛ بـل تتعـداه إلى دوره الحـاضر دائمًا في إعـادة تنظيـم حـدود الدولـة المكانيـة والزمانية

---

(8) Homi Bhabha, "DissemiNation: Time, Narrative, and the Margins of the Modern Nation," in *Nation and Narration*, edited by Homi Bhabha (New York: Routledge, 1990),297.

(٩) قانون الجنسـية لـشرق الأردن، نشر في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٩٣ بتاريـخ ١ حزيران/ يونيو، ١٩٢٨.

والجسدية. ويعي قانون الجنسية قدرته على إنتاج "الشعب"، "لكن هذا الشعب لا وجود لـه ... قبل هـذا الإعلان أي لا وجود له **بهذا الوصف**.[10]" مع ذلك، فإن فعل المناداة نفسه هو فعل من أفعال إعادة الإنتاج، تُعْلَن من خلالـه ولادة الناس **بوصفهم** أمة أو شعب. وقد شـهدت رحلـة هذا القانون عـبر العقود الثمانيـة التالية تغيـيرات كثيرة في صفـات من تسـميه أردنيًـا. وتتوافق هذه التغييرات مـع إعادة تعريـف الأردن مكانيًا، والهويـة الأردنية زمانيًا. وفي هذا السـياق لا يرتبـط دور القانون بالضرورة بالتعامل مع قضايـا العدالة؛ بـل بقضايا الشرعية والقانونية التي تتسـم بالمرجعية الذاتية. وكما يؤكد دريـدا: «عند سـن القانـون أو فرضه فلا بـدّ أن ... تكون مشـكلة العدالـة قد طرحت وحسـمت باسـتخدام العنـف، أي دُفنت وطُمسـت وقُمعـت، وخير نمـوذج لهذا هو تأسيس الدولة الوطنية أي الفعل التأسيسي لدسـتور ينشئ ما نعبر عنه باللغة الفرنسية بعبارة L'état de droit (دولة القانون)»[11].

الأصول القانونية لما بعد الكولونيالية

تسـتمد الوطنية المناهضة للاسـتعمار أصولها من فكر التنوير وما بعد التنوير الرومانسي الأوروبي. وبالمثـل فـإن القوانـين التـي ترسـم حـدود الوطن في المسـتعمرات السـابقة والمسـتقلة الآن تسـتمد أصولها مـن قوانين الأمـم الأوروبية. ولا يمثل قانون الجنسـية الأردني استثناءً في هذا الصدد، لأن إرث الأردن العثماني وإرثها البريطاني الاستعماري، كـما سـنوضح لاحقًا، هما مـا حدد ملامـح نظامها القانـوني، وكذلك الأسـس المعرفية القانونية التي تحكم الجنسية الأردنية من بدايتها حتى اليوم.

وبينما يُرجِع أغلب خبراء القانون والمؤرخين السياسـيين قوانين الجنسية الأردنية إلى العهـد العثـماني ومعاهدة لوزان التي فصلت البلاد عن حكامها السـابقين، فمن عجبٍ أنهـم لم يربطوا قوانين الجنسـية الأردنية من العشرينيـات إلى الآن بقوانين الإمبراطورية البريطانية، ومما يزيد الدهشـة أن المواد المتعلقة بالجنسـية في معاهدة لوزان نفسها متأثرة

(10) Jacques Derrida, "Declarations of Independence," in *New Political Science*, no. 15 (summer, 1986),10. 11. Jacques Derrida, "Force of Law,"963.

(11) Jacques Derrida, "Force of Law,"963.

تأثـرًا كبيرًا بقوانين الجنسـية البريطانيـة[١٢]. فسـكان المنطقة التي صـارت إمارة شرق الأردن كانـوا قبـل عـام ١٩٢٤، وهـو تاريـخ التطبيق الفعـلي لمعاهدة لـوزان (التي تم توقيعها في عام ١٩٢٣ بين العثمانيين والحلفاء)، يخضعون لقانون الجنسـية العثماني لعام ١٨٦٩[١٣]، وهـو نفسـه محصلة فرمان خط كلخانـة Gülhane لعـام ١٨٣٩، وفرمان الخـط الهمايـوني لعـام ١٨٥٦، وهما محاولتـان قصد بهـما تغريب القانـون العثماني ضمن مـشروع التنظيـمات الإصلاحـي. وقـد كانـت القوانين العثمانيـة التي صـدرت في فترة التنظيـمات متأثـرة بالقوانـين والممارسـات القضائيـة الفرنسـية والإيطاليـة ومسـتعارة منهـا[١٤]. وقد نصت معاهدة لوزان في المادة رقم ٣٠ على أن: "الرعايا الأتراك المقيمين بشـكل معتـاد في أرض هي طبقًا لـشروط المعاهدة الحالية منفصلة عـن تركيا، يصيرون بطبيعة الحال، حسـب الشروط التي يقررها القانون المحـلي، مواطنين للدولة التي آلت إليهـا هـذه الأرض".[١٥] ولا بـد من التأكيد عـلى أن معاهدة لوزان خـيّرت (من تجاوز الثامنـة عـشر من العمـر) الذي يرغـب في البقاء مواطنًـا تركيًا أن يسـتمر كذلك، ومن اختاروا جنسية أخرى أن يكون لهم الحق في إعادة التقدم لنيل الجنسية التركية في غضون عامـين مـن تاريخ تطبيـق المعاهدة. ومن ينتمـون إلى "جنس" مختلف عن غالبية سـكان

---

(١٢) انظـر على سـبيل المثال: جابر إبراهيم الـراوي، **شرح أحكام الجنسية في القانون الأردني: دراسة مقارنة** (عـمّان: الـدار العربيـة للتوزيـع والنـشر، ١٩٨٤)، ٨٣- ٨٩. وحسـن الهِـدّاوي، **الجنسية وأحكامها في القانون الأردني**، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ٧١-٧٥.

(١٣) بـدأ العمل بقانون الجنسـية العثماني فور صدوره في ١٩ كانـون الثاني/ يناير ١٨٦٩ وحتى توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي آلت بموجبها مناطق عثمانية إلى الحلفاء، وصارت نافذة بعد عام من توقيعها.

(١٤) عن التنظيمات العثمانية وأثر القوانين الأوروبية، انظر:

Stanford Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. II, Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808–1975* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), 118–119.

(١٥) انظر معاهدة لوزان الموقعة في ٢٤ تموز/ يوليو عام ١٩٢٣ بين الحلفاء (الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا والدولة الصربكرواتية السلوفينية) وتركيا، التي نشرت في كتاب:

The Treaties of Peace 1919–1923, vol. II (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1924), 969.

الأرض التي يقيمون فيها أن يتقدموا لنيل جنسية البلاد التي تكون غالبيتها من "الجنس" نفسه طبقًا لقوانين تلك البلاد[١٦].

أما بالنسبة إلى قانون الجنسية البريطاني بصورته الحديثة (الذي استنسخه قانون جنسية إمارة شرق الأردن حرفيًا) والذي كان قائمًا عند إنشاء الإمارة وفرض الانتداب البريطاني عليها، وظهر عام ١٨٤٤ وتم تفصيله عام ١٨٧٠[١٧]، فقد تجسد في قانون الجنسية البريطانية وحالة الأجانب لعام ١٩١٤،[١٨] وتعديلاته لعام ١٩١٨.[١٩] وكما سيتضح من خلال المقارنات اللاحقة، يكاد كل ما قد أسهم في تشكيل الذاتية القانونية الوطنية الأردنية أن يكون استنساخًا حرفيًّا من القوانين البريطانية. وقد نجحت هذه العملية الاستنساخية نجاحًا كبيرًا في التخفي وفي عدم اكتشافها من قبل الوطنيين الأردنيين حتى يومنا هذا. فبينما يُقبل على الفور تأثير الممارسات العثمانية القانونية الإسلامية وقانون التنظيمات العثمانية المستمد من الغرب، على أساس أن العثمانيين لا يعدون تاريخيًا "آخر" ثقافيًا، فإن "الخطيئة الأصلية" المتمثلة في التدنيس الاستعماري البريطاني لما تشكله الهوية الوطنية القانونية الأردنية عادة ما تمحى من سلسال الذاكرة الوطنية والقانونية.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن المسؤولين الكولونياليين البريطانيين لم يكونوا متأكدين من ضرورة استحداث جنسية مستقلة لإمارة شرق الأردن في بادئ الأمر. ففي عام ١٩٢٢، جرت مراسلات بين عدة مسؤولين استعماريين بريطانيين ناقشوا فيها خيارات منح سكّان "شرق الأردن" جنسية مستقلة أو الاكتفاء، كما كان يلح ونستون تشرشل،

---

(١٦) انظر المادتين ٣٢ و ٣٣ من معاهدة لوزان ٢٣٨.

(17) *The Statutes, 2nd revised edition, vol. XII, from the Session of the Thirty-First and Thirty-Second to the Session of the Thirty-Fourth and Thirty-Fifth Years of Queen Victoria, A.D. 1868–1871* (London: 1896), 679–686.

(18) *The Statutes Revised, Great Britain*, vol. 23, nos. 2, 3 GEO V to 6, 7 GEO V, 1912–1916 (London: Wymans & Sons, 1929), 282–297.

(19) *The Statutes Revised, Great Britain*, vol. 24, nos. 6, 7 GEO V to 10, 11 GEO V, 1917–1920 (London: Wymans & Sons, 1929), 366–367.

باعتبارهم "فلسطينيي شرق نهر الأردن". لكن القرار جاء في صالح "جنسية شرق أردنية منفصلة."(٢٠) بل إن اسم المنطقة نفسه، في واقع الأمر، كان محل جدل قبلها بعام أثناء مناظرات برلمانية بريطانية في نيسان/ إبريل عام ١٩٢١. اقترح السيد ديفيد أورمزبي - غور، وهو أمين مساعد سابق للجنة الشرق الأوسط، أن يكون اسم الدولة كلها "البلقاء"، ولكن العارفين بالمنطقة وضحوا له أن البلقاء "كان اسم أحد المقاطعات، وأن المنطقة ككل حاليًا صارت معروفة باسم شرق الأردن".(٢١) وحتى الأمير عبد الله نفسه، لم يكن قد حسم اختيار اسم المنطقة، بحيث يكون وطنيًا محليًا "شرق الأردن" أو قوميًا عربيًا شاملًا. فعند إنشاء حكومته في عام ١٩٢١، سماها حكومة "منطقة الشرق العربي". وقد استخدم هذا الاسم إلى جانب اسم "شرق الأردن" حتى نهاية العشرينيات.

لم يكن قانون الجنسية لعام ١٩٢٨ المحاولة الأولى لتعريف الأردنيين تعريفًا قانونيًا. فقبلها بعام، كانت المحاولة الأولى بإصدار قانون الأجانب.(٢٢) وقد حذا قانون عام ١٩٢٧ حذو قانون الجنسية البريطاني لعام ١٩١٤ مستعملًا عبارات تشاكل ما استعمله قانون ١٩٢٨، فيعرّف الأجنبي بأنه "كل من لم يكن أردنيًا". ومع ذلك، كان هناك عدد من الاستثناءات من فئة "أجنبي"، حرص القانون على ذكرها، وهي تحديدًا من يعمل لدى حكومة انتداب شرق الأردن، وأي شخص يعمل ضمن قوات جلالته (ملك بريطانيا) البحرية أو البرية أو الجوية، أو أي شخص يعمل في الأجهزة البريطانية السياسية أو الاستعمارية أو القنصلية، وغيرهم من موظفي القنصلية غير الفخريين. وعلى الرغم من عدم سريان قانون الأجانب على الفئات المستثناة، فليس من الواضح

---

(٢٠) رسالة من جون شقبيرغ الأمين المساعد لوزارة المستعمرات إلى وكيل وزارة الخارجية في وزارة الخارجية:
FO371/6372 (May 18, 1922), 26.

وانظر برقية رقم ٢٨٠ من المندوب السامي المؤقت لفلسطين، و. أ. ديدس، إلى ونستون تشرتشل، وزير الخارجية لشؤون المستعمرات، FO371/6372 (April 28, 1922), 27.

ورسالة وزارة الخارجية لمساعد وزير الخارجية، وزارة المستعمرات، FO371/6372 (June 9, 1922), 29.

(٢١) «الترسيم الرسمي لإمارة شرق الأردن»، FO 371/6372، (٢٨ نيسان/ إبريل، ١٩٢١)، ٤١.

(٢٢) وقد تم توقيع قانون الأجانب في ٣ تموز/ يوليو، ١٩٢٧، ونشر في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٢ بتاريخ ١ آب/ أغسطس، ١٩٢٧.

خضوعهم للقانون الذي يسري على المواطنين، أو اعتبارهم ذوات قانونية خاضعة لدولة شرق الأردن مطلقًا. والواقع أن الحكومة البريطانية كانت شديدة الاهتمام بهذا الأمر حتى أنها خصصت له بندًا في معاهدة عام ١٩٢٨ بين الحكومة البريطانية والأمير، فالمادة رقم ٩ من المعاهدة، تؤكد "عدم جواز وقوف أجنبي أمام محكمة شرق أردنية دون موافقة جلالة ملك بريطانيا". وتضيف هذه المادة شرطًا على الأمير أن "يقبل وينفذ التدابير التي يرى جلالة ملك بريطانيا ضرورتها في الشؤون القضائية لحماية مصالح الأجانب."(٢٣) وفوق ذلك تقتضي شروط المعاهدة عدم جواز "خضوع [الأجانب] لمحاكمة أمام المحاكم الشرق أردنية دون موافقة المندوب السامي البريطاني"(٢٤). ويختلف هذا اختلافًا جوهريًا عن قانون الجنسية البريطاني لعام ١٩١٤ الذي يشترط في المادة ١٨ منه أن أي "أجنبي يخضع للمحاكمة كما لو كان رعية وُلِد بريطانيًا."

إن سمة الجوهرانية أو مناهضة الجوهرانية في قانون الجنسية هي لبّ هذا القانون. هذا الدور الأداتي للقانون بالمعنى الأورويلي [نسبة للروائي البريطاني جورج أورويل] الذي يتمثل في إعادة كتابة الوطن أو إعادة سرد حكايته هو دور أساسي لتمكين القانون من تقديم الوطن (بالمعنيين الزماني والمكاني)، في كل مرة تعاد فيها عملية الكتابة والسرد، على أنه نسيج متكامل لا فواصل فيه. ولا يمكن تحقيق ذلك "بطمس كل الاختلافات؛ بل بإبرازها فيه، بحيث يكون الاختلاف الرمزي «بيننا» وبين «الأجانب» هو الذي يظهر ويُعاش على أنه اختلاف لا يمكن تجاوزه."(٢٥) هذا الطرح هو أثر العلاقة التكافلية التي يتعايش فيها خطاب الوطنية القانوني وخطاب الوطنية الشعبي.

---

(٢٣) اتفاق بين جلالة ملك بريطانيا وسمو أمير شرق الأردن، القدس (٢٠ شباط/ فبراير، ١٩٢٨)، مع مراسلات التصديق في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٢٩، المادة ٩.

(24) 24. CO 831/41/7 #77058, Acting High Commissioner Battershill to Secretary of State, Ormsby Gore, 14 October 1937, Ref. TS/37/33, cited by Abla Amawi, *State and Class in Transjordan: A Study of State Autonomy*, doctoral dissertation (Washington, DC: Georgetown University, 1993), 238.

(25) Etienne Balibar, "The Nation Form," in *Race, Nation, Class, Ambiguous Identities*, edited by Etienne Balibar and Immanuel Wallerstein (London: Verso, 1991), 94.

حتى أن أي استفسار حول التناقضات القائمة في القانون نفسه بشأن مسألة الجنسية يتم الـرد عليـه من خلال الخطـاب الوطني الشـعبي بوصفـه محاولة هدامـة لتمزيق الوطن نفسه، بل خيانة عظمى للوطن.

الزمن الوطني

يرتبط هوس الوطنية بالزمنية (التي يتم الخلط ما بينها وبين التاريخية) بالسعي إلى إنشاء ذاكرة جمعية لنفسـها ولذواتها أكثر مما يرتبط بالسـعي إلى حفر مكان لنفسـها في التاريخ (وهـو أمر ثانوي الأهمية). وهذه الذاكرة الجمعية أساسـية لمشروع مناداة الناس باسـم عام يجعلهم متطابقي الهوية. وإن استحضار التطابق الهوياتي ونشره بين الناس يعني أنه ليس جليا بذاته، ويعني مواجهة **اختلاف** ظاهر. وتفعل الوطنية هذا عن طريق "كشف" التطابـق الهوياتي بوصفه المبدأ المنظم للـ "شـعب" الذي كان أفراده يرون أنفسـهم حتى وقت قريب غير مرتبطين ببعضهم البعض وغير متطابقين - أي باختصار، مختلفين.

إن الزمن الوطني هو زمن مزدوج. لكن هذا الزمن المزدوج متزامن، فالتزام الوطن بالحفـاظ عـلى ثقافـة وطنية مبنية عـلى تقاليد تتحدر مـن الماضي، ومشروعـه للتحديث التكنولوجـي بوصفه الهدف الحاضر الذي ينبغي تحقيقه في المستقبل، يضع الوطن على خـط زمني متواصل ومتزامن؛ بحيث يعيش الوطن ماضيه وتقاليده وحاضره الناشـئ وحداثتـه المستقبلية في وقت واحد وكأنها لحظـة حياة واحدة متواصلـة. لكن الذوات الوطنيـة هي مـن ينادى بها بتسـميات متمايزة للدلالة عـلى هذه الأبعـاد الزمنية للوطن السـاكنة في عبـارة التراث (أو التقاليد) والحداثة.[٢٦] ففي سـياق مناهض للاسـتعمار، يشـمل الزمـن الوطني إذًا الاسـتعانة بذاكرة مضادة، ذاكرة تتحـدى الاختلاف الظاهر الذي تعترف بوجوده، وعلى المستوى نفسه من الأهمية تتحدى أيضًا الإنكار الكولونيالي لهويتها الذاتية المتطابقة.

ويشـبّه فرويد محاولة الحركات الوطنية "اسـترجاع" ذكرى "الوطن" بحالة ذكريات

---

(٢٦) وعلى هذا المنوال، فالنسـاء بوصفهن مقيمات داخـل الفضاء المنزلي الخاص، والبدو بوصفهم مقيمين في الصحراء غير الحضرية، يمثلون من خلال مواقعهم المكانية هذه موقعًا زمنيًا - مرتبطاً بالتراث والتقاليد. لكـن الرجـال، الذيـن يعدّون مقيمـين في الفضاء العـام والمناطق الحضريـة من خلال مواقعهـم المكانية، يمثلون الموقع الزمني للحداثة. وسيرد المزيد حول هذا في الفصل الثاني.

الطفولـة لدى الإنسـان: "فبهذه الطريقة غالبًا ما تنشـأ ذكريـات الطفولة. وعلى خلاف الذكريـات الواعية من زمن النضج، لا تثبت ذكريات الطفولة في اللحظة التي تقع فيها ثـم تتكرر بعدها؛ بل تُسـتدعى في مرحلة لاحقة بعد انقضـاء مرحلة الطفولة. وفي أثناء هذه العملية، تتبدل الذكريات وتزيف وتسخّر لخدمة توجهات لاحقة، حتى أنها بشكل عـام لا يمكن تمييزها بدقة عـن الخيالات." ويواصل فرويد(٢٧) شرح كيفية كتابة الأمم تواريخها:

> إن الكتابـة التاريخيـة التي بـدأت في حفظ سـجل متواصل للحاضر نظرت أيضًا إلى الماضي؛ فجمعت تقاليد وأساطير وأوّلت آثار الأقدمين التي ظلت حية في عادات وممارسـات جمعية، وبهذه الطريقة جعلت من المـاضي تاريخًـا. ولابـد أن هـذا التاريـخ المبكـر كان حتـمًا تعبيـرًا عـن معتقدات ورغبات حاضرة وليس صورة حقيقية للماضي؛ فقد سـقطت أشـياء كثيرة من ذاكرة الوطن، وشـوهت أخـرى، وأسيء تأويل بعض بقايـا الماضي حتى توافق أفكارًا معاصرة. والأهم أن دافع الناس لكتابة التاريـخ لم يكـن فضولًا موضوعيًـا؛ بل رغبة في التأثـير على معاصريهم وتشـجيعهم وإلهامهـم، أو **الإمساك بمرآة ورفعها أمام وجوههم** [التشديد مضاف].

وهكـذا تحديـدًا، تعمل الذاكـرة التاريخية عمل المـرآة التي **تمنح هوية تعرِّف** الذات الوطنية عن طريق توحيد ذاتها المتشرذمة. وباسـتخدام مرآة التعريف الوطنية هذه، يتم تصور "المواطن" أو تخيله بوصفه فئة تسـتوعب كل التجارب المختلفة وتجعلها واحدة غير مجزّأة. فالذاكرة أو الذاكرة المضادة أداة ضرورية للوطنية، وهكذا إذًا يدخل تعريف الزمن بوصفه وطنيًا أو أجنبيًا في المشروع الأساسي لتمييز المواطنين عن الأجانب.

قبـل عام ١٩٢١، كانـت المنطقة التي صارت "شرق الأردن" تخضـع لدوائر قانونية إقليمية عثمانية عديدة تشـمل مناطق في جنوب سوريا وفلسطين وشمال الحجاز (كانت

(27) Sigmund Freud, "Leonardo da Vinci and a Memory of His Childhood," in *The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud* (London: Hogarth Press, 1953–1974), vol. XI,83–84, published originally in 1927.

كلها شأنها شأن شرق الأردن تقسم إلى ولايات وما دونها من التقسيمات). ويتناول قدر كبير من التاريخ الأردني الرسمي[٢٨] فترة ما قبل الدولة على نحو استرجاعي وكأن إقامة الدولة الأردنية كانت أمرًا حتميًا. فيوصف سكان الأردن في مرحلة ما قبل الدولة بأنهم كانوا "منقسمين" انقسامات شديدة و"بلا قانون" وبلا سلطة "مركزية"، تعصف بهم النزاعات الداخلية، ولم يكن هذا الحال لينصلح، كما يرى المؤرخون، إلا بوصول الأمير عبد الله الهاشمي الذي "وحّد" "البلاد" على مستوى الأرض والسكان. أما البريطانيون فيصفون المنطقة التي صارت "شرق الأردن" ومن عليها من الناس بأنهم يستعصون على الحكم. ونظرًا لعجز الدولة العثمانية وعدم اهتمامها بإدارة (ما صار) شرق الأردن إدارة فعالة، فإن "السكان"، كما خلص البريطانيون، لم يكونوا معتادين على طاعة سلطة مركزية. وإن إنشاء دولة مُحَوْكمة من شأنه أن يجعل "السكان" قابلين للحكم، وأن يضمن تحقيق أهداف استعمارية سياسية واقتصادية محددة. وأقصد بالحوكمة، وأنا هنا أتخذ وصف فوكو تعريفًا إجرائيًا، "مجمل ما يتشكل من المؤسسات والإجراءات والتحليلات والتأملات والحسابات والتكتيكات التي تسمح بممارسة هذا الشكل من السلطة شديد التفصيل والتعقيد في آن واحد، والتي تتخذ من السكان هدفًا، ومن الاقتصاد السياسي صيغتها المعرفية الرئيسة، ومن أدواتها التقنية الأساسية أجهزة أمنية"[٢٩].

استعر التنافس في أواخر أيام الدولة العثمانية على السيطرة على المنطقة. وبعد الانسحاب العثماني، أصبحت المنطقة التي صارت «شرق الأردن» مسرحًا لسيطرة فيصل، شقيق الأمير عبد الله، على سوريا عام ١٩١٨. فطبقًا لاتفاقية سايكس - بيكو

---

(٢٨) انظر منيب ماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٥٩). وانظر أيضًا: علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة (١٩٢١ - ١٩٤٦)** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٧٣)، وسليمان الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١ - ١٩٢٥)، دراسة وثائقية** (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٧١)، وسليمان الموسى، **إمارة شرق الأردن (١٩٢١ - ١٩٤٦): نشأتها وتطورها في ربع قرن**، (عمّان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠). انظر أيضًا: Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (New York: I. B. Tauris, 1998),49 and 91. وقد عبّر عن هذه الآراء أيضًا المسؤولون البريطانيون، وكذلك الأمير عبد الله في كتاباته.

(29) Michel Foucault, "Governmentality,"102.

بين البريطانيين والفرنسيين في عام ١٩١٦، سرعان ما أخرج الفرنسيون فيصل من سوريا، فانسحب مناصروه القوميون العرب إلى المنطقة التي صارت فيها بعد «شرق الأردن». فقد ترك انتهاء الحكم العثماني المنطقة دون سلطة إمبراطورية قادرة على إخضاع القوميين العرب أو السيطرة على طرق التجارة. ومن ثم، فقد اختار البريطانيون أن يضعوا شقيق فيصل، عبد الله، حاكمًا لكيان جديد هو «شرق الأردن» على أمل تهدئة القوميين العرب بعد خسارة فيصل سوريا، ومنع المعارضة التي قد تظهر ضد الحكم الاستعماري المباشر. وعلى الرغم من أن عبد الله عَقَدَ تحالفات مع كثير من العشائر والعائلات في المنطقة وضدها، فقد كان يدرك، وكذلك البريطانيون (لأسباب مختلفة لا يشترك فيها الطرفان)، ضرورة «توحيد» المنطقة وإكسابها هوية سياسية جديدة في دولة منفصلة. وفي الوقت نفسه، كان البريطانيون حريصين على ضمان سلامة المشروع الصهيوني في فلسطين، فكانوا يرون أن وجود نظام تابع في شرق الأردن (يشرعن نفسه تحت راية القومية العربية) يضمن عدم ظهور معارضة في هذه المنطقة لذلك المشروع. وعلى الرغم من كثرة ما كتب عن العلاقات الصهيونية الهاشمية وعن جهود الهاشميين لبناء **الدولة**، فلم يكتب إلا النزر اليسير عن المشروع الوطني الذي دُشن مع إنشاء الدولة «الشرق-أردنية»[٣٠].

كان أمر إنشاء دولة «شرق الأردن» (المتردد في بداياته) بالنسبة إلى البريطانيين والهاشميين يعني في الوقت نفسه إنشاء وطن ليشكل هذه الدولة. وعلى خلاف أغلب

(٣٠) للمزيد حول العلاقات البريطانية الهاشمية، انظر: عبد الله التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، الجزء الأول، (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩). وأيضًا:

Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan* (London: Oxford University Press, 1989), Mary Wilson, *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957).

وانظر المحاولتين البحثيتين حديثتي الصدور اللتين تتناولان المسألة الوطنية،

Linda Layne, *Home and Homeland: The Dialogics of National and Tribal Identities in Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), and Schirin Fathi, *Jordan: An Invented Nation?* (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1994).

الـدول الأوطان الأخرى، التي يسبق تشكيلها حركـة وطنية أو توفر إحسـاس بهوية وطنيـة؛ فإن هذه التحولات لم تظهر في تجربـة شرق الأردن. والحقيقة أنه لم يكن هنالك بلد أو منطقة أو شـعب أو حركة وطنية تسمى شرق الأردن أو شرق أردنيين قبل إنشاء هـذه الدولـة الوطنية. وعليـه، فإن دولة شرق الأردن (على الرغم مما شـابها من تردد في البداية) بدأت عددًا من السياسات كان بعضها يهدف عمدًا إلى تبني حسٍ بوطنية الدولة وسياسـات أخرى اسـتثارت رد فعـل وطنيًا، غير محبب لدى الدولـة، من جانب جموع رعاياهـا. وعلى سـبيل المثال، فإن مجرد وجـود البريطانيين والهاشـميين حكامًا تعاونهم بيروقراطيـة وجيش قوامـه من خـارج منطقـة شرق الأردن (فلسـطينيون وسـوريون وحجازيـون وعراقيون وبريطانيـون) أفرز دون قصد رد فعل أهـلي عنيف ضد الحكام الجـدد وهياكلهـم الحكوميـة في لحظـات عديدة من العقـد الأول لإنشـاء الدولة. ومن جانب آخر، فإن تعمد إنشاء دولة شرق الأردن بوصفها دولة-وطن لها توصيف قانوني وجغرافي وسكاني وهوية وطنية شكّل شعورًا بالوحدة فيما بين شعب ما صار بعد ذلك شرق الأردن. وكانـت تلـك وحدة حتميـة لكونهم رعايـا الدولة الجديـدة وخاضعين لقوانينها.

واجهـت دولة شرق الأردن عـددًا من حركات التمرد إبان العقد الأول لإنشـائها، كان أهمهـا تمـرد «قبيلـة العَدوان» في عام ١٩٢٣. لم يكن الشـيخ سـلطان العدوان مجرد شيخ قبيلة، بل كان أيضًا حاكمًا لمساحة كبيرة من منطقة البلقاء بشمالي شرق الأردن التي تضم قبائل أخرى منها بني حسـن وبني حميدة والدعجـة والبلقاوية والعجارمة. وكان وصـول الأمـير عبد الله وعقده تحالفًا وثيقًا مع قبيلة بنـي صخر، الذين يُعدُّون الخصوم التقليديين لقبيلة العَدوان، هو ما أثار سـخط الشـيخ سلطان. وما لا يقل أهمية عن هذا في إثارة غضب العَدوان اختيار أعضاء الجهاز الحكومي من الغرباء واسـتبعاد المتعلمين من أهل المنطقة. ولابد من الإشـارة هنا إلى أن بعض المحليين كانوا يشـغلون مواقع في الجهـاز الحكومـي في الإدارة العثمانيـة. وعلى الرغم مـن عدم معارضـة الأهالي لوجود بعض قادة حزب الاستقلال الوطني في البلاد (الذين ينتمون لحزب الاستقلال الوطني السـوري المناهض للعثمانيين والذين فروا من سـوريا بعد هزيمتهم على يد الفرنسيين)، فإن اسـتجلاب موظفين مرتزقة من المناطق المجاورة، لا همّ لهم سـوى كسب المال، قد

أغضب الكثيرين في شرق الأردن. فلم يكن شيخ العَدوان الساخط الوحيد، فقد وافقه في ذلك عدد من المتعلمين والمثقفين. ومن أبرز هؤلاء أكبر شعراء الأردن مصطفى وهبي التلّ الذي ابتدع شعار «الأردن للأردنيين»، مؤكدًا حقوق الأهالي ومُدينًا اغتصاب الغرباء لها. في أول الأمر، استجابت الحكومة بإعادة تشكيل مجلس الوزراء، فتم تعيين شخصية شرق أردنية، وهو علي خُلقي، وزيرًا للتعليم في بادرة استجابة لمطالب المتمردين. ووضع مجلس الوزراء الجديد خطة وزارية تتضمن «ترجيح تعيين الأكفاء من أبناء المنطقة على غيرهم في الوظائف [الحكومية]».(٣١) لكن ذلك لم يمتص غضب العدوان وأنصاره من المثقفين المحليين. وحتى لا تظهر الحكومة بمظهر الضعيف، قامت باعتقال المثقفين المحليين البارزين، ومنهم مصطفى وهبي التلّ، واتهمتهم بالتخطيط للإطاحة بالحكومة. وقد استُخدمت قوة عسكرية بريطانية شملت سلاح الجو لقمع التمرد الذي اندحر سريعًا.(٣٢) فر سلطان العدوان وأنصاره إلى سوريا، وتم اعتقال أتباعهم (ممن لم يتمكنوا من الفرار).(٣٣) أحدثت التجربة التي مر بها العدوان والمثقفون في ظل الدولة الجديدة شعورًا بوحدة أبناء البلد ضد المغتصبين الغرباء، وبوحدة الهدف الذي يسعى إلى إعطاء أهل شرق الأردن الأصليين حقوقهم المشروعة في حكم أنفسهم. وبعد عدة عقود على هذه الأحداث، سيقوم وطنيون أردنيون بالاستحواذ على لحظة الانتماء المحلي تلك لترسيخ نوع جديد من الوطنية الإقصائية.

فتح إنشاء دولة شرق الأردن، بوصفها كيانًا سياسيًا، الباب لزمانية سياسية جديدة (ما بعد عثمانية عربية ومستقلة) تغطي مساحة جغرافية محددة (بحدود متغيرة) ولها سكان محدّدون (بتركيبة متغيرة). لكن التأسيس القانوني للهوية الأردنية لم يتحقق حتى صدور قانون الجنسية في عام ١٩٢٨، وبمقتضاه تمت مناداة وتغيير وإنتاج من صاروا

(٣١) ذكر ذلك الملك عبد الله في مذكراته المعنونة المذكرات والمتضمّنة في **عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة للملك عبد الله**، الطبعة الثالثة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ١٧٥.

(٣٢) انظر كامل محمود خلة، **التطور السياسي لشرق الأردن (آذار/ مارس ١٩٢١ – آذار/ مارس ١٩٤٨)**، (طرابلس ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٨٣)، ١٢٦-١٢٨.

(٣٣) منيب ماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن**، ٢١٠- ٢٢٠.

الشعب الأردني من خلال إرادة قانونية. صدر قانون الجنسية في الوقت نفسه الذي صدر خلاله القانون الأساسي لشرق الأردن الذي رسم خطوطًا حدودية تحدد الأرض التي تمتد عليها الدولة الجديدة على أنها «شرق أردنية»(٣٤). وقد وضع هذا الخطاب القانوني الجديد التوصيفات الجغرافية للدولة، ووضع ثنائية المواطنين والأجانب من خلال تطبيق القانون بأثر رجعي لعام ١٩٢٣. وعليه، فطبقًا لهذا الخطاب القانوني، وعلى الرغم من أن الجنسية الأردنية كانت نتاجًا لخطاب قانوني تأسس عام ١٩٢٨، فإن السلطة القانونية يمكن تفعيلها بحيث تُطبق على أزمان ماضية، فتفرض الولاية القانونية ليس على من هم أردنيون في الحاضر فقط، ومن سيصيرون أردنيين في المستقبل، بل وعلى من أصبحوا يعدون أردنيين في الماضي أيضًا، وليس هذا البعد بأقل أهمية من البعدين الآخرين. وترجع أهمية الفترة بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ إلى أنها شهدت توقيع معاهدة لوزان (٢٢ تموز/ يوليو ١٩٢٣) ودخولها حيز التنفيذ (٣٠ آب/ أغسطس ١٩٢٤). في هذه المعاهدة بين تركيا والحلفاء، تخلت تركيا عن سيادتها على شرق الأردن، وألغت قانون الجنسية العثماني (الصادر عام ١٨٦٩) الذي كان ينطبق على هذه المنطقة. وواكبت هذه الفترة ترحيل الكثير من القوميين العرب السوريين الذين كانوا جنود النظام في أول عامين من الإمساك بزمام السلطة(٣٥). كما أن هذه الفترة جاءت بعد أن سكنت حركة تنقل السكان والاستيطان بعد الحرب العالمية الأولى(٣٦).

---

(٣٤) لم يتم التصديق على الحدود المبدئية مع السعودية حتى عام ١٩٦٥ (سيرد لاحقًا)، رغم أن الحكومتين أقامتا علاقات ثنائية في أيار/ مايو ١٩٣٠، وكذلك لم يُصدّق على الحدود مع سوريا حتى وقعت الحكومتان اتفاقًا في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣١. وعلى الرغم من أن الحدود مع العراق اتفقت عليها الدولتان في نيسان/ إبريل عام ١٩٢٨ فقد رسّمت أخيرًا في صيف عام ١٩٣٢. انظر: علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة** (١٩٢١ - ١٩٤٦) (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٧٣)، ٦٢، ١١٢، ١١٩-١٢١. وانظر أيضًا:

Riccardo Bocco and Tareq Tell, "Frontière, Tribus et État(s) en Jordanie Orientale à l'Époque du Mandat," in *Maghreb-Machrek*, no. 147, January-February, 1995, 26–47.

(٣٥) انظر: كامل محمود خلة، **التطور**، ٢٧٤-٢٧٧.

(٣٦) قام تمرد العدوان في آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣، كما شهد نهاية هذا العام مؤتمر الكويت الذي حاولت فيه الحكومة السعودية والحكومة الأردنية ترسيم حدودهما التي اتفق في النهاية عليها في اتفاق حداء في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٥ الذي يؤكد على عدم جواز اجتياز العشائر الأردنية =

من المهم هنا التأكيد على أن مناداة الناس بوصفهم «أردنيين» أو «أجانب» تتم بفضل الدور الانعكاسي الذي يؤديه القانون كمرآة. فإذا كان على الذوات الوطنية-القانونية أن تخضع للقانون نفسه الذي قام بإنتاجها أصلًا، فعليها أن ترى عملية إنتاجها نفسها في القانون بوصفها صورًا معكوسة في المرآة، وأن تقوّم إعادة إنتاج ذواتها من خلال عملية استنساخ ذوات أخرى متطابقة عبر القانون. وفي عملية الاستنساخ هذه يرى المواطن كل المواطنين الآخرين نسخًا متطابقة من صور تعكسها مرآة القانون، وعلى هذا الأساس يدرك أجنبيةَ من تنعكس صورتهم في مرآة القانون بوصفهم أجانب، وهكذا يستحيل منطقيًا الخطأ في التمييز فيما بينهما. ففي إطار اقتصاد تعريف الهوية عبر الصور المنعكسة هذا، تنشأ المقدرة على التعرُّف بوصفها أساس التمييز بين المواطنين والأجانب، وأساس الوجود القانوني نفسه (وهذا هو الوجود **الوحيد** المسموح به) في إطار نموذج الدولة الوطنية.

كانت الرغبة المحمومة من جانب أهالي شرق الأردن في أن يتم تمثيلهم في أجهزة الدولة هي السياق السياسي لهذه المبادرات القانونية، حيث كانوا يطالبون بهيكل دستوري وبإنهاء الانتداب البريطاني، لكنهم لم يطالبوا بإنهاء الدولة الوطنية حديثة الإنشاء. وعلى الرغم من أن الحزب القومي الأول في البلاد كان حزب الاستقلال السوري القومي، الذي تعرض أعضاؤه لعملية تطهير ونفي من شرق الأردن على يد البريطانيين والأمير عبد الله في عام ١٩٢٤، فقد تأسس حزب الشعب في عام ١٩٢٧ بوصفه أول حزب شرق أردني، وكان أغلب مؤسسي الحزب من أبناء شرق الأردن. وقد تعرض عدد منهم للسجن على يد الحكومة أثناء ثورة العدوان. وقد أكد برنامجهم على استقلال البلاد والمساواة بين أفراد الشعب[٣٧]. ودعا الحزب الحكومة إلى إشراكه في المحادثات مع البريطانيين وإلى إنشاء برلمان ممثل مسؤول. وبعد معاهدة شباط/ فبراير عام ١٩٢٨ بين شرق الأردن وبريطانيا، ورفض الحكومة إعادة تقويم موقفها على الرغم من التظاهرات العارمة التي اندلعت في نيسان/ إبريل وأيار/ مايو وحزيران/

= الحدود بين البلدين «جماعات وجموعًا مسلحين» دون الوثائق المطلوبة التي أصدرتها «حكومتهم» ووثقها مُعتمد الحكومة التي يراد الدخول إلى بلادها. انظر ماضي والموسى، **تاريخ الأردن**، ٢٢١، ٢٥٤.

(٣٧) انظر كامل محمود خلة، **التطور**، ٢٧٧؛ ماضي والموسى، تاريخ الأردن، ٣٢١- ٣٢٣.

يونيـو عام ١٩٢٨، فقد قـرر الحزب أن يعقد مؤتمرًا وطنيًا عامًـا ليمثل البلاد ويتحدث باسمها. عُقد المؤتمر في مقهى حمدان في وسط عمّان في تموز/ يوليو ١٩٢٨، وحضره أكثر من مائة وخمسـين من الشـيوخ والشـخصيات البـارزة في البلاد، ووضـع المؤتمر الميثاق الوطنـي الأردني الـذي عرّف «شرق الأردن» بأنها «دولة عربية مسـتقلة ذات سـيادة»، وطالب بإنشـاء حكومة دسـتورية. كما رفض الميثاق مبدأ الانتداب البريطاني إلا إن كان معناه «مسـاعدة فنية نزيهة لمصالح البلاد». وتعبيرًا عن معارضة أي تشريع من شـأنه أن يسـمح للصهاينـة بـشراء الأراضي في البـلاد، أكـد الميثـاق كذلك عـلى أن «كل تشريع اسـتثنائي لا يقوم على أسـاس العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب الصحيحة، يعدّ تشريعًا باطلًا». وهكذا فقد أيد المؤتمر النشأة القانونية للدولة الوطنية على يد البريطانيين والهاشـميين، ولم يوجّـه نقـده سـوى لترتيبـات حكـم الدولـة الوطنية الجديـدة وليس لنموذجهـا. لقد رُفع الميثـاق إلى الأمير الذي رفعه إلى البريطانيـين. ومن جانبهم رفض البريطانيـون كافة المطالـب، وزعموا أن أهل البلاد «لم يثبتوا جدارتهم بتعلم كيفية إدارة [البلاد].» في الوقت نفسه، تم إصدار عدد من القوانين للحد من النشاط السياسي: فقد صدر قانون منع الجرائم في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٧ الذي أجاز للحكومة اعتقال كل من تعده خطرًا على الأمن؛ وصدر قانون العقوبات المشتركة وقانون النفي والإبعاد على التوالي في آب/ أغسـطس وتشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٢٨. وقد استخدمت هذه القوانـين للتضييق على المعارضة الوطنية وقمعها (ولطرد أبناء عشـيرة بني عطية خارج البلاد عام ١٩٣٢)[٣٨]. كما اسـتخدمت **لإنتاج** شـعور بالوحـدة الوطنية بين المعارضة بوصفهم ذوات خاضعة لقوانين واحدة تابعة للدولة-الوطنية نفسها. وتدخلت الدولة لإغـلاق عدد من الصحف (منها «الشريعة» و «صدى العـرب» و«الأردن» و«الأنباء»

---

(٣٨) قـام جـون باغـوت غلوب بطـرد عدد من أفخاذ العشـيرة إلى الحجاز بعـد إدانتهم بالتآمـر مع الحكومة الهاشمية لشن غزوات داخل الحدود السعودية. يقول ريكاردو بوكو:

«وقـد قـام جنود قوّة الباديـة بتهجيرعدد من الأفراد الذين ينتمون إلى أفخاذ عشـيرة بنـي عطية بالجملة، ومعهم عائلاتهم، نحو الحجاز». انظر

Bocco, *État et tribus bedouines en Jordanie, 1920-1990, Les Huwaytat: Territoire, changement économique, identité politique,* doctoral dissertation, Institut d'Etudes Politiques de Paris, 1996, 143, 170n–171n.

التي كان يصدرها مصطفى وهبي التل). لكن المعارضة أصرت وأرسلت المزيد من المندوبين للتحدث مع المفوض السامي البريطاني، معترضين على قانون الانتخابات وعلى القوانين الاستبدادية الجديدة التي تقيد حريات الناس. وعندما لم يحصلوا على أي تنازلات، قاطع حزب الشعب ومناصروه انتخابات عام ١٩٢٩، وعقدوا مؤتمرهم الوطني الثاني في آذار/ مارس عام ١٩٢٩. وفي هذه المرة رفعوا مطالبهم إلى عصبة الأمم بدلًا من البريطانيين. وفي الوقت نفسه تقريبًا، ظهرت الانشقاقات داخل الحزب، حيث قرر بعض أعضائه خوض الانتخابات التي اتُفق على مقاطعتها. وقد أدى هذا إلى ظهور حزب وطني جديد سمى نفسه «حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني».

تمكن الحزب الجديد من استقطاب أعضاء من حزب الشعب ومن حزب المؤتمر الوطني. وأثبت حزب اللجنة التنفيذية أنه صاحب المطالب الأشد وطنية، إذ كان يضم بين أعضائه شرق أردنيين وسوريين وعراقيين وفلسطينيين وكانوا يتعهدون جميعًا بأن مهمتهم تحقيق المطالب التي أقرها الميثاق الوطني. ظل حزب اللجنة التنفيذية موجودًا حتى عام ١٩٣٤. وكان قد أصدر صحيفة «الميثاق» التي سرعان ما منعت، وكان زعماء الحزب ومنهم صبحي أبو غنيمة وعادل العظمة في الصفوف الأولى المعارضة لحكومة الانتداب والأمير عبد الله بشأن عدة قضايا بما فيها بيع أراض للصهاينة. وقد أقيمت ثلاثة مؤتمرات تحت رعايتهم (في أيار/ مايو عام ١٩٢٩، وفي آذار/ مارس عام ١٩٣٢، وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٣٣). كان حزب اللجنة التنفيذية يسعى إلى تغيير منظومة الحكم من خلال وسائل سلمية «مشروعة». لكن تحريضهم الشعب لم يكن يواجه معارضة سلطات الانتداب والأمير فقط، بل معارضة كبار ملاك الأراضي أيضًا الذين كانوا من مؤيدي الأمير (وإن لم يكونوا بالضرورة يؤيدون البريطانيين). أنشأ ملاك الأراضي حزبًا خاصًا بهم أسموه «الحزب الحر المعتدل» في حزيران/ يونيو عام ١٩٣٠، لمواجهة الوطنيين، لكنه لم يستمر طويلًا. وقد أنشأ ملاك أراضٍ آخرون، منهم مسيحيون وشراكسة وشيوخ عشائر بدو، حزبًا خاصًا بهم في آذار/ مارس عام ١٩٣٣ سموه «حزب التضامن الأردني». دعا الحزب إلى «الدفاع عن وجود أبناء شرق الأردن وإلى نيل حقوقهم ... ونشر التعليم الحديث.»[٣٩] كانت وطنيتهم الأردنية الإقصائية هي

(٣٩) نقلًا عن خلة، **التطور**.

النقيض الصريح للقومية العربية الأردنية الشاملة التي دعا إليها حزب اللجنة التنفيذية. اشترط حزب التضامن الأردني في المادة ٣٦ من ميثاقه التأسيسي أن تقتصر عضوية الحزب على الذين استوطنوا شرق الأردن قبل عام ١٩٢٢.[٤٠] لم يستمر هذا الحزب طويلًا، لأنه لم يكن يمثل سوى أعضائه، ولم يكد يكون له أي ظهير شعبي. مع ذلك فقد اعتنق وطنيون أردنيون مزاعمه بشأن من هو الأردني الحقيقي بعدها بعقود. لم تعتدّ حسابات هؤلاء الوطنيين الإقصائيين بالحقيقة التاريخية أن إمارة شرق الأردن لم توجد إلا قبل عام ١٩٢٢ بشهور قليلة، ولم تكن وقتها تشمل ثلث البلاد الجنوبي (الذي تم ضمه عام ١٩٢٥)، فقد تبنوا في خطابهم الوطني الإجراءات القانونية التي استخدمت في إنشاء إمارة شرق الأردن نفسها في عام ١٩٢١، وتوسعها وامتدادها في عام ١٩٢٥، لكنهم طمسوا أصولها القانونية.

عندما فشلت هذه الأحزاب في هزيمة حزب اللجنة التنفيذية (الذي كان يستمد شعبيته من صلته بالمؤتمر الوطني الأول) أنشأ عدد كبير من أعضائها حزبًا منافسًا يدّعي الانتساب إلى ما ينتسب إليه حزب اللجنة التنفيذية نفسه (أي إلى المؤتمر الوطني الذي أعادوا تسميته «المؤتمر الأردني العام»). سمي هذا الحزب المنافس الجديد الذي أنشئ في آب/ أغسطس عام ١٩٣٣ «حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني العام»، وحاولوا نزع الشرعية عن حزب اللجنة التنفيذية الأصلي والمؤتمرات التي عقدها منذ الانشقاق التأسيسي عام ١٩٢٩. واصل حزب اللجنة التنفيذية أنشطته المعارضة للإجراءات القمعية التي اتخذها ضد المعارضة رئيس الوزراء الجديد إبراهيم هاشم (وهو من أصل فلسطيني وحليف للأمير). وسرعان ما تفرق زعماء الحزب وتعرض بعضهم إلى النفي، ومع نهاية عام ١٩٣٤ لم يعد للحزبين وجود.[٤١]

تكمن أهمية هذه الأحزاب جميعًا، سواءً أكانت مناهضة للاستعمار أم لا، في قبولها لنموذج الدولة الوطنية، على أساس أنه يوفر الحدود المكانية لتنظيمهم السياسي؛

---

(٤٠) للمزيد حول عضوية هذا الحزب انظر: ماضي والموسى، **تاريخ الأردن**، ٣٢٦-٣٢٨

(٤١) للمزيد عن تاريخ هذه الأحزاب، انظر: خلة، **التطور**، ٢٧٧-٢٨٧؛ وماضي والموسى، **تاريخ الأردن**، ٣٢١-٣٣٤.

فبخلاف الاستقلاليين من القوميين السوريين الذين كانوا يدعون إلى وحدة سوريا الكبرى، كانت هذه الأحزاب تسعى إلى محاربة الوجود الاستعماري أو إلى الحفاظ على الترتيبات الاستعمارية القائمة المتمثلة في حكم الانتداب داخل النموذج القائم أي الدولة الوطنية. وتثبت هذه التطورات السياسية أن النشأة السياسية لشرق الأردن في عام ١٩٢١ بوصفها دولة مستقلة قد استُدخلت في المجتمع في أقل من عقد واحد من لحظة ميلادها.

الفضاء الوطني

عرّف القانون الأساسي، وهو بمثابة أول دستور للبلاد، المنطقة التي يقوم عليها بأنها أردنية. وتم تنفيذ هذا من خلال رسم حدود فاصلة؛ فالمناطق المتضمّنة في الدولة الوطنية تمت أردنتها بينما تم مناداة تلك التي لم تتضمنها بالأجنبية. وتمثل الأرض كيانًا مرنًا يتمدد ويتقلص حسب القانون. فبينما اتسعت إمارة (شرق) الأردن في عامي ١٩٢٥ و١٩٤٨ فقد تقلصت في عام ١٩٨٨ (وكان هنالك أيضًا بعض التعديلات الحدودية البسيطة مع السعودية عام ١٩٦٥)[٤٢]. وكانت تلك التوسعات والانكماشات تنطلق من المنطقة الأساسية التي أقيمت عليها الدولة عام ١٩٢٣ والتي عرّفت بأنها أردنية عام ١٩٢٨، والتي لا يمكن بحال أن تمثل تهديدًا لمشروع التجنيس والوطننة. ولم يتأثر هذا الأساس بأي انكماشات لاحقة؛ بل إنه يعمل على تأمين أرض الوطن بوصفها فضاءً وطنيًا. وفي اقتصاد التعريف الجديد هذا "كان من الضروري أن تصبح 'الحدود الخارجية' 'حدودًا داخلية' أو - ويؤدي الأمران إلى الشيء نفسه تقريبًا - أن نتخيل الحدود الخارجية دائمًا كامتداد لشخصية جمعية داخلية، يحملها كل واحد منا داخله،

---

(٤٢) في عام ١٩٦٥، وقعت حكومتا السعودية والأردن اتفاقًا لتعديل الحدود وترسيمها، وقد وسع الاتفاق المنطقة الساحلية المحيطة بالعقبة من ٦ كيلومترات إلى ٢٥ كيلومتراً للأردنيين مع تعديلات حدودية أخرى في مناطق أخرى. وقد تم توقيع الاتفاق في ٩ آب/ أغسطس ١٩٦٥، وتم الترسيم النهائي في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، بعد أن استعان الطرفان بشركة مسح أراضٍ يابانية للتحديد النهائي للنقاط الحدودية، انظر **الجريدة الرسمية**، عدد ١٨٦٨، ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٦٥. وانظر أيضًا: **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨ – ١٩٩٥**، الجزء الثاني، (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ٩٢-٩٤. وكان هناك تعديل حدودي آخر في ١٩٩٠ مع السعوديين في المنطقة المحيطة بجبل طبيق.

وكذلك كحماية لها، وتمكننا هذه الشخصية من أن نسكن فضاء الدولة بوصفه مكانًا كنا نسكنه دائمًا - وسنسكنه أبدًا - بوصفه «وطننا» "[٤٣].

لم يقتصر اهتمام الدولة الوطنية على وطننة الأرض عبر رسم الحدود وما يترتب على ذلك من تمثيلات لهذه الحدود من خلال رسم الخرائط، بل امتد أيضًا ليشمل إعادة ترسيم المنطقة داخليًا. وشملت عملية إعادة الترسيم استحداث تصنيف وتصور جديد للأرض، ما أدى إلى قطيعة معرفية مع مفاهيم المكان السابقة. وقد نتج هذا من خلال عمليات مسح واسعة وتعداد سكاني وتسجيل الأراضي وتحويلها إلى ملكية خاصة ونقل الملكية والمصادرة ونزع صفة الأرض المشاع، كانت قد بدأت في أواخر العشرينيات واستمرت حتى أوائل الخمسينيات. وعلى الرغم من أن هذا التنظيم التفصيلي للفضاء الوطني كان يجري وفق مخطط استعماري بغرض تغيير العلاقات الطبقية في البلاد، فإنه ساعد على وطننة ذلك الفضاء عن طريق إخضاعه لإدارة منهجية تولاها مسؤولو دولة الانتداب عن طريق إخضاعه لقوانين الدولة الوطنية الجديدة. كانت عملية وطننة الفضاء الداخلي للدولة الوطنية من خلال تحويل الملكية العامة إلى أشكال من الملكية البرجوازية[٤٤] جزءًا من عملية رسم الحدود نفسها فيما يتعلق بالفضاء الأجنبي، وفي الوقت نفسه إخضاع ذلك الفضاء للقانون. يقول جون باغوت غلوب، قائد الفيلق العربي (جيش شرق الأردن) من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٥٦ إن "إرساء القانون والنظام جعل الأثرياء أكثر ثراءً وزاد الفقراء فقرًا .... فإن إنشاء الأمن العام نزع من المُزارعين قدرتهم على تهديد المرابين باستخدام العنف."[٤٥] بإيجاز، كانت وطننة الفضاء ووضعه تحت سطوة القانون عملية واحدة.

---

(43) Balibar, "The Nation Form,". 95.

(44) See Michael Fischbach, "British Land Policy in Transjordan," in *Village, Steppe and State: The Social Origins of Modern Jordan*, edited by Eugene Rogan and Tareq Tell (London: British Academic Press, 1994).

وبحسب فيشباخ، كانت ثلثي أراضي قرى شرق الأردن أراض مشاع. انظر الهامش في ص٨٣.

(45) John Bagot Glubb, *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years 1908–1958* (London: Hodder and Stoughton, 1959), 173–174.

وحسبما يرى مايكل فيشباخ، فقد نجح برنامج الأراضي البريطاني الهاشمي (الذي بدأ عمله في أواخر العشرينيات) في شرق الأردن في "فرض تصور بريطاني للقانون والملكية الخاصة في البلاد والتقليل من أو القضاء على جوانب اجتماعية محلية كانت قائمة في مسألة ملكية الأراضي، مثل الملكية المشتركة للأرض دون تقسيمها."[٤٦] هذا التنظيم الشامل والتفصيلي للأرض جعل المكان متماسكًا وطنيًا ومحا التقسيمات السابقة. وكانت إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية بين سكان الأردن من خلال هذه الحركة الجذرية لإعادة تنظيم الفضاء على القدر نفسه من الأهمية. تسعى الدولة الوطنية إلى ربط الهوية بالأرض وهي بهذا تعادي صلات القرابة التي تتجاوز الفضاء الوطني الذي أنشئ حديثًا. وكما يشرح لنا فريدريك إنغلز: "تميز الدولة نفسها عن التنظيم القبلي القديم أولًا بتقسيم رعاياها على **أساس مناطقي**. فكما رأينا فإن الكيانات القبلية القديمة، التي تعتمد في تكوينها واستمرارها على صلات الدم، لم تعد صالحة في الأساس لأنها تفترض مسبقًا أن أعضاء القبيلة يرتبطون بمكان واحد محدد، ولكن الأمر لم يعد كذلك منذ زمن طويل، فقد ظلت الأرض في مكانها بينما تحرك الناس. ومن هنا اتُخذ التقسيم المناطقي كنقطة انطلاق وقامت المنظومة المبتدعة على ممارسة المواطنين لحقوقهم وواجباتهم العامة في المكان الذي اختاروه للإقامة دونما اعتبار لأصولهم القبلية والعشائرية. وهذا التنظيم لمواطني الدولة طبقًا لمكان إقامتهم تنظيم شائع في كل الدول."[٤٧]

ففي دولة يرتبط سكانها بصلات عشائرية وعائلية تتجاوز الحدود الوطنية المختلقة (إلى فلسطين وسوريا والعراق ومصر ولبنان والحجاز وأرمينيا والقوقاز) كان من الضروري إعادة تنظيم الهوية على أساس مناطقي. ومن خلال هذا الأساس المعرفي الجديد للمكان سعت دولة شرق الأردن إلى تعريف الجنسية الأردنية تعريفًا قانونيًا.[٤٨] فكان من الضروري أن يحل التجاور الإقليمي والإقامة محل صلات الدم.

---

(46) Fischbach, "British Land Policy," 105.

(47) Frederick Engels, *The Origin of the Family, Private Property and the State* (Peking: Foreign Language Press, 1978), 206.

(٤٨) للاطلاع على المفاهيم الحديثة للفضاء والحيز، انظر

Neil Smith, *Uneven Development, Nature, Capital and the Production of Space* (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1984). See also Edward Soja, *Postmodern Geographies: The Reassertion of Space in Critical Social Theory* (London: Verso, 1989).

ويضيف إنغلز: "صار مكان الإقامة هو العنصر الحاسم وحده، وليس الانتساب إلى جماعة تربطها صلة الدم. فالمكان هو الذي تم تقسيمه وليس الناس، أي أن السكان صاروا، من الناحية السياسية، ملحقين بالمكان فحسب."(٤٩) وفي حالة شرق الأردن كما هي الحال في غيرها من الدول الوطنية، يصير الفضاء الوطني المُعرّف قانونًا كلًا متواصلًا بلا فواصل داخلية. أما الفواصل الوحيدة الموجودة فهي الفواصل الجديدة التي أنشأها القانون، وتحديدًا تلك التي تؤَمّن الثنائية القانونية الجديدة - أي الفواصل الموجودة عند الحدود التي تؤمن خصوصية الفضاء الوطني وتفصله عن المتسلل الأجنبي.

ولكن ينبغي أن يُقارن هذا بالوطنية الشعبية القائمة خارج حيز القانون. وكما أثبت حزب التضامن الأردني في أوائل الثلاثينيات وامتداداته المعاصرة، يرفض الوطنيون الإقصائيون الأردنيون معيار الإقامة أساسًا لإثبات «الأردنية»، ويستبدلونه بمفهوم الأصل. فليس لأحد حق في ادعاء الأردنية هوية له إلا من كان الفضاء الوطني هو أصله والمكان الذي نشأ فيه. وليس من الواضح ما إذا كانت هناك لحظات تاريخية محددة قبل عام ١٩٢١ أو ١٩٢٢ يمكن أن تعد أسسًا لهذا التعريف. وهنالك بعد إضافي وهو اشتراك الأردن في قومية عربية تجعل منه جزءًا من أمة عربية موحدة سكانيًا وجغرافيًا، وإن لم يكن قانونيًا (ليس لجامعة الدول العربية، بوصفها الذراع الرسمي الرئيس للقومية العربية التي ترعاها الدول العربية، سلطة قانونية على الشؤون الداخلية للدول الأعضاء).

الأرض الوطنية والأبوة

كان إثبات الأبوة بوصفه مصدرًا للانتماء إلى الوطن ذا أهمية كبيرة في قوانين الجنسية البريطانية منذ القرن التاسع عشر. ففي الحالة البريطانية الشهيرة، كما تبين فرانسيسكا كلوغ: "كان يُسمح للنساء بالتناسل لتكثير الشعب البريطاني نيابة عن أزواجهن، ولم

(49) Engels, *The Origin*, 138.

يكن لهن أن يورثن جنسيتهن لأولادهن كمواطنات مستقلات."[٥٠] وكانت البريطانيات اللاتي يتزوجن من خارج الأمة يفقدن جنسيتهن البريطانية وكذلك الأمر مع أولادهن. أما أبناء البريطانيين وزوجاتهم غير البريطانيات فكانوا يمنحون الجنسية البريطانية تلقائيًا، كما كانت الحال مع الزوجات غير البريطانيات. وقد تغيرت بعض هذه القوانين في عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، عندما اكتسبت البريطانيات الحق في نقل الجنسية التي يتمتعن بها إلى أبنائهن المولودين في الخارج.[٥١] ولم ينتقل إلى المستعمرات إلا النموذج البريطاني الأول.

وفي شبه استنساخ للقانون البريطاني، يتمسك قانون الجنسية الشرق-أردني بالنموذج الإبستمولوجي نفسه[٥٢]. فمن جانب، يقوم القانون بمناداة الأفراد كأردنيين (كما في المادتين الأولى والسادسة) فينص على أن: "يعتبر جميع الرعايا العثمانيين المقيمين عادة في شرقي الأردن في اليوم السادس من شهر آب [أغسطس] سنة ١٩٢٤ أنهم أحرزوا جنسية شرق الأردن، و تشمل عبارة "المقيمين عادة في شرقي الأردن" أي شخص كان يقيم عادة في شرق الأردن لمدة اثني عشر شهرًا قبل اليوم السادس من شهر آب [أغسطس] عام ١٩٢٤" (المادة الأولى). ويعتبر أردنيًا أي شخص - أينما ولد - كان والده في الوقت الذي ولد فيه ذلك الشخص أردنيًا وكان ممن ولد في شرق الأردن أو اكتسب جنسية شرق الأردن بالتجنس، أو بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون (المادة ٦ أ)." من المهم أن نذكر أن منطقة شرق الأردن التي يعرّفها القانون في البند العشرين هي ما كانت عليه في عام ١٩٢٨، ويُطبق القانون بأثر رجعي عند النظر في طلبات الجنسية. وعلى مثال الخطوة الأورويلية، عرّف قانون ١٩٢٨ مدينتيّ معان والعقبة والمنطقة التي تقع بينهما (وكانت قبل ذلك جزءًا من مملكة الحجاز)، التي ضُمت

---

(50) Francesca Klug, "'Oh to Be in England': The British Case Study," in Nira Yuval-Davis and Floya Anthias, eds., *Woman-Nation-State* (London: Macmillan, 1989), 21.

(51) Ibid.

(٥٢) للمزيد حول جوانب القانون الأردني الأخرى التي تتبع النموذجين الفرنسي والبريطاني، انظر:
E. Theodore Mogannam, "Developments in the Legal System of Jordan," *Middle East Journal* 6, no. 2 (spring 1952): 194–206.

في حزيران/ يونيو عام ١٩٢٥، بأنها كانت أردنية في عام ١٩٢٣، وهذه اللحظة الأولى لتطبيق القانون، وعليه فقد تم تعريف سكان المنطقة بأنهم قاطنون في أرض شرق أردنية في نفس الوقت الذي كانوا فيه حجازيين يعيشون على أرض حجازية. ولا يتعامل القانون مع هذه القضية إلا فيما يخص رسم الحدود الإقليمية الأردنية حيث يعتبر ضم معان والعقبة أمرًا مسلمًا به. وبهذا يقدم الخطاب القانوني الوطني وصفًا للحظة التكوينية للدولة الوطنية وشعبها ويعامل مناداة أهلها بوصفهم «شعبًا» معاملة **الأمر الواقع**.

ويقرر القانون أن الجنسية الأردنية يمكن إثباتها بمزيج من عمليتين: المناداة القانونية، وهي عملية من طرف واحد تقوم الدولة فيها بمناداة رعاياها مواطنين قانونيين؛ والاختيار، وهو عملية تحاورية تقوم فيها الدولة بمناداة رعاياها مواطنين أو أجانب بحكم القانون، وعلى هؤلاء الرعايا "الاختيار" بين الهويتين القانونيتين - وهذا لا يمنح الذوات القانونية سوى فاعلية محدودة، ذلك أن كلا الخيارين تفرضه الدولة، إذ إنها قامت بمحو أي خيار خارج نطاق هذه الثنائية المفروضة. وتتجلى هذه الاستراتيجية في مواد عديدة من القانون (انظر المواد ٢، ٣، ٥). تقرر هذه المواد أن كل شخص أحرز الجنسية الأردنية طبقًا للقانون يمكنه بوصفه راشدًا أن "يختار" جنسية أخرى (المادتان ٢، ٣). وفي حالة العثمانيين المولودين في شرق الأردن، يقرر القانون، اتفاقًا مع معاهدة لوزان، أن هؤلاء الرعايا لهم أن يختاروا حين بلوغهم سن الرشد أن يكونوا أردنيين (المادة ٥)[٥٣]. ثمة سمة مهمة في هذا القانون هي المدة الزمنية التي يحددها للخيارات المطروحة. فالمدة الزمنية التي يقدمها القانون كأقصى تاريخ لاختيار الجنسية تسبق إصدار القانون ذاته بسنتين على الأقل. ويبدو هذا ناتجًا عن إصرار القانون على قدرته على خلق الأمر الواقع.

---

(٥٣) تثبت فاعلية الشخص في الدولة إذا بلغ السن القانونية (محددة بثماني عشرة سنة شمسية طبقًا للمادة ١٨) وتوقيت اختياره أو اختيارها (٦ آب/ أغسطس ١٩٢٦). وفي هذه الحالة، يظل الشخص، رجلًا كان أو امرأة، أردنيًا كما تتم مناداته في المادة الأولى، أو يختار جنسية أخرى (المادتان الثانية والثالثة) أو يختار الجنسية الأردنية (كما في المادة الخامسة). وبينما تستهدف المادتان الثانية والخامسة صراحة من كانوا عثمانيين من قبل، فليس من الواضح إذا كانت المادة الثالثة تفعل الشيء نفسه بالنظر إلى إشارتها للعرق (وهذه المادة مأخوذة حرفيًا عن معاهدة لوزان - وقد سبق ذكر ذلك). ولأن الأردن كانت أو مازالت متجانسة «عرقيًا» إلى حد بعيد، فليس من الواضح ما إذا كان العرق هنا مقصود به الانتماء القومي بمعنى العرق العربي والعرق التركي، وهكذا دواليك.

وتثبُت الجنسـية الأردنية، كما في قانوني الجنسية العثماني والبريطاني(٥٤)، عبر طريقين رئيسين: الأبوة أو حق الدم و (الإقامة في) الأرض (الشرق أردنية) أو حق التراب. أما الأبـوة، فمـن اللافت للنظـر أن كونك ولـدت لأبٍ أردني ثبتت جنسـيته الأردنية عن طريـق التجنس أو "الولادة" هو أحد معيارين لمناداة الذوات مواطنين أردنيين، لا سيما أن بقية القانون لا تعطي إشـارة إلى أن ولادة الشـخص في الأردن لها أية قيمة في إثبات الجنسـية الأردنية. والاسـتثناء الوحيد هو المادة الخامسـة، حيث ينبغي اسـتكمال عنصر الولادة في الأردن بمعايير أخرى حتى يكون لها أي قيمة في إثبات الجنسية الأردنية (أن يكون الشـخص عثمانيًا وصل سن الرشد ويقدم طلبًا مكتوبًا قبل ٦ آب/ أغسطس عام ١٩٢٦، حتى يصير أردنيًا، على أن يوافق رئيس النظار على طلبه). بل إن المادة التاسـعة من قانون الجنسية لسنة ١٩٥٤ ،(٥٥) التي حلت محل قانون عام ١٩٢٨ تقر هذا الشرط وتقول صراحة إن "أبناء الأردني أردنيون أينما ولدوا".

ويتضمن القانون إجراءً احترازيًا يخص الحالات التي لا يمكن إثبات الأبوة فيها. فقد تعدل قانون الجنسـية في عام ١٩٦٣ ليشـمل: "من ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من أم تحمل الجنسية الأردنية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانونًا" ومن "ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من والدين مجهولين(٥٦). ويعتبر اللقيط في المملكة مولودًا فيها ما لم يثبت العكس"(٥٧). ونلاحظ هنا المسـاواة بين الأب غير الحائز للجنسية الأردنيـة وغيـاب الأب تمامًا. وهكـذا يبدو أنه ينبغي على الأبـوة أن تكون تصنيفًا قانونيًا حتـى يكون لها فاعلية وطنية. وكما في القانـون البريطاني(٥٨)، فإن عدم وجود الأب حائز

---

(٥٤) انظر قانون الجنسية البريطاني وحالة الأجانب لسنة ١٩١٤، المادة ١، ٢٨٥- ٢٨٦.

(٥٥) قانون الجنسية الأردنية وتعديلاته رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ المنشور بالصفحة ١٠٥ من عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١١٧١ بتاريخ ١٦ شباط / فبراير ١٩٥٤.

(٥٦) المادتان ٤ و٥ من قانون الجنسـية الأردنية المعدل رقم #٧ لسـنة ١٩٦٣ المنشـور على الصفحة ٢٩٠ من عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٦٧٥ بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٦٣.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) لكن طرأ على هذه الجوانب من القانون تغير كبير في الثمانينيات. انظر:

"The Women, Immigration and Nationality Group," in *Worlds Apart, Women Under Immigration and Nationality Law*, edited by Jacqueline Bhabha, Francesca Klug, and Sue =

الجنسية يمكن أن يجعل النساء وحق التراب أو الميلاد عنصرين فاعلين في حيازة الجنسية كآباء بديلة (لكنها ثانوية الدرجة). فإذا كان يشترط استكمال حق التراب أو الميلاد بشرط الأبوة أو حق الدم بافتراض أن يكون الأب حائزًا على الجنسية بالفعل، يمكن لحق التراب، أو الميلاد، أن يقوم بدوره كعنصر وطني فاعل مستقل في حال غياب الأب. أما بالنسبة إلى النساء، فهذه هي الحالة الوحيدة التي يمكن فيها احتواء الأمومة كأبوة بديلة مصحوبة بعامل التراب (حق الميلاد)، ويحظى هذان العنصران بالفاعلية القانونية في هذا الدور البديل. ولكن بما أن القانون يمنح حق الميلاد دور الأبوة البديلة مستقلًا عند غياب الأب حائز الجنسية، فليس من الواضح لماذا يتم منح النساء فاعلية مشروطة لتكون بديلًا عن شرط الأبوة أصلاً. فيمكن للطفل المولود في شرق الأردن لأبٍ غير حائز للجنسية أن يتجنس استنادًا إلى حق التراب بوصفه بديلًا عن حق الأبوة بغض النظر عن حيازة الأم للجنسية. وعليه، تبدو هذه الفاعلية المشروطة التي تمنح للنساء/ الأمهات بوصفهن بديلات عن الآباء تكميلية في أحسن أحوالها أو لا داع لها بالمرة في أسوئها.

والمعيار القائم في هذا القانون، بالإضافة إلى حق الأبوة، هو الإقامة في منطقة شرق الأردن على نحو يفي بشروط زمنية معينة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بإنشاء إمارة شرق الأردن بوصفها دولة وطنية. وهنا تتقيد الإقامة بالزمن. وعليه فإن الوجود فيما أنشأه القانون وسماه "الفضاء الوطني" وخصصه بوصفه "زمنًا وطنيًا" هو ما يعمل عمل الشرط المسبق لإثبات الجنسية. وكما طرحنا سابقًا، فإن إثبات الجنسية يمكن أن يتم عبر المناداة المباشرة من الدولة من خلال قانون الجنسية، أو باستخدام مزيج من المناداة وخيار أنشأه القانون "يختار" فيه [أو تختار] الذات (وهذا اختلاق تشريعي جديد في حد ذاته) موقفه من الفضاء الوطني بين أن يكون "خارجًا عنه" أو "داخلًا فيه" - أي مواطنًا.[٥٩] فمن يختارون الأول عليهم أن يرحلوا في غضون اثني عشر شهرًا إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة الوطنية (المادة الرابعة).

= Shutter, (London: Pluto Press, 1985), and Ann Dummett and Andrew Nicol, Subjects, *Citizens, Aliens and Others, Nationality and Immigration Law* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1990).

(٥٩) الأجنبي طبقًا للمادة ١٨ من قانون الأجانب التي تشير إلى «كل من ليس أردنيًا».

تجنيس غير المواطنين

تقوم الأبوة والإقامة بتثبيت الجنسية الوطنية، كما تقومان أيضًا بتثبيت الجنسية اللاوطنية. لكن يمكن للإقامة، بوصفها حالة متغيرة، أن تكون أيضًا عنصرًا محفزًا لتحويل الأجانب إلى مواطنين. فإن باب التجنيس في القانون هو الباب الذي يسائل المفاهيم الجوهرانية للجنسية، ويفتحها لتشمل من يعدّون أجانب بمقتضاها، وشروط ذلك منصوص عليها في القانون. ولابد من أن نذكر أن التجنيس لا يعتمد بالضرورة على اختيار الذوات (وإن كان يقوم بذلك في حالات محددة)، بل أيضًا يمكنه فرض الجنسية من خلال المناداة القانونية المباشرة. واتساقًا مع جوانب أخرى من القانون، فإن باب التجنيس يعزز رؤية القانون بأن الجنسية ليست جوهرًا موروثًا، بل هي تصنيف قانوني يمكن اكتسابه وفقدانه أو فرضه ونزعه.

تشترط المادة السابعة صحة البدن والقدرة الجسدية، فتنص على أن المتقدمين الذين «ليس بهم عجز» لهم الحق وحدهم في طلب التجنس شريطة أن يستوفوا الشروط التالية: إقامة سنتين في البلاد قبل التقدم بالطلب، وأن يكون المتقدم حسن السيرة والسلوك وينوي الإقامة في البلاد ويعرف اللغة العربية. ولرئيس النظار (الوزراء) أن يتجاوز عن الشرط الأول، أي الإقامة، إذا رأى أن الحالة لها ظروف خاصة تفيد «المصلحة العامة» وبشرط موافقة سمو الأمير. وحسبما ينص قانون عام ١٩٢٨، يعتبر المواطن المتجنس أردنيًا من جميع الوجوه (المادة التاسعة). وقد أخذت هذه الشروط حرفيًا (مع تغييرات طفيفة) عن القانون البريطاني لعام ١٩١٤ [٦٠].

وتشير كلمة «عجز» إلى المرأة المتزوجة، أو الشخص القاصر، أو المجنون، أو المعتوه، أو أي شخص يعده القانون «فاقد الأهلية». وقد أُخذ المصطلح وتعريفه كاملًا من

---

(٦٠) تنص المادة الثانية من قانون الجنسية البريطاني وحالة الأجانب لسنة ١٩١٤، ٢٨٧ على التالي: «(أ) أن يكون إما قد أقام في الأراضي الخاضعة لجلالة الملك لفترة لا تقل عن خمس سنوات على النحو الذي حدده هذا الباب... (ب) أن يكون حسن السيرة، ولديه معرفة مناسبة باللغة الإنكليزية.... (ج) أن ينوي عند قبول طلبه إما أن يقيم في المناطق الخاضعة لجلالة الملك، أو يدخل في خدمة التاج أو يستمر فيها.»

القانون البريطاني.[٦١] واستعيض عن كلمة «عجز» في عام ١٩٥٤[٦٢] بمصطلح فقدان الأهلية [القانونية]، الذي يشير إلى الشخص القاصر والمجنون والمعتوه أو أي شخص فاقد الأهلية قانونيًا. وعلى الرغم من عدم ورود النساء المتزوجات في هذه الفئة كما في السابق، فإن وضعهن القانوني لم يتغير فيما يتعلق بهذا القانون (سترد التفاصيل لاحقًا).

في أعقاب إنشاء إسرائيل وسيطرة الأردن على وسط فلسطين في نهاية الحرب، وقّع الملك عبد الله قانونًا إضافيًا لقانون الجنسية لعام ١٩٢٨ . ويؤكد هذا القانون الإضافي لعام ١٩٤٩[٦٣] على أن: «جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الأردن أو في المنطقة الغربية التي تدار من قِبل المملكة الأردنية الهاشمية ممن يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون أنهم حازوا الجنسية الأردنية ويتمتعون بجميع ما للأردنيين من حقوق ويتحملون ما عليهم من واجبات» (المادة الثانية).[٦٤] وليس من الواضح ما إذا كان الأردنيون الجدد يسمون أردنيين أصليين أو أنهم يسمون أردنيين متجنسين لاسيما أن المناطق الفلسطينية لم تكن قد ضُمّت إلى الأردن بعد، ومن ثم لم تكن تعتبر أرضًا أردنية وقت التجنيس الجماعي لسكانها. وليس من الواضح كذلك ما إذا كان هناك تمييز في طريقة أردنة الفلسطينيين - فمثلًا هل يُعتبر «أبناء الضفة الغربية» أردنيين أصليين، بينما يعتبر اللاجئون الفلسطينيون من مناطق فلسطين التي أصبحت إسرائيل، سواءً أكانوا مقيمين في الضفة الغربية أم في الضفة الشرقية، مجنّسين، أم أن كل الفلسطينيين

---

(٦١) انظر المادة ٢٧ من قانون الجنسية البريطاني وحالة الأجانب ١٩١٤، ٢٩٦، والذي ينص على أن «تعبير «العجز» يعني حالة المرأة المتزوجة والقاصر والمجنون أو المعتوه.

(٦٢) المادة الثانية من قانون الجنسية الأردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤.

(٦٣) قانون إضافي لقانون الجنسية، رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٩، المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٠٠٤ بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، ٤٢٢.

(٦٤) نص البند السابع من صك الانتداب البريطاني على فلسطين (والذي بدأ نفاذه يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٣) على إصدار قانون جنسية اتخذ صورة نظام المواطنة الفلسطينية لعام ١٩٢٥ وبدأ نفاذه في ١ آب/ أغسطس من العام نفسه. انظر:

A Survey of Palestine: Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry, vol. I. (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991),5–6, 206.

ينتمون إلى فئة واحدة، أصليون أو مجنسون؟ ترجع أهمية ذلك إلى أن ضم وسط فلسطين (الضفة الغربية) لم يحدث إلا بعد صدور القانون بعام في نيسان/ إبريل ١٩٥٠. ولأن المناطق الفلسطينية التي أصبحت إسرائيل لم تكن تحت السيادة الأردنية قط، ولم يعلن رسميًا أنها أرض أردنية قط، فإن هذا التمييز بين المتجنس والأصلي مهم أيضًا لأن قانون الجنسية يضع شروطًا مختلفة لكل فئة (سيرد المزيد عن البعد الفلسطيني في الفصل الخامس).

في عام ١٩٥٤، أجريت تعديلات على هذه القوانين. فقانون الجنسية الأردنية الذي حل محل ما سبقه من قوانين تتعلق بمسألة الجنسية ينص على أن الأردنيين هم من أصبحوا أردنيين طبقًا لقانون الجنسية لعام ١٩٢٨، وتعديلات القانون لعام ١٩٤٩. فبالإضافة إلى استحداث شروط جديدة للتجنيس، يضيف هذا القانون معيارًا جديدًا بغرض إدخال بعض فئات من الناس واستبعاد فئات أخرى. فمن ناحية، تهدف المادة الثالثة من هذا القانون إلى ضم الفلسطينيين (الحائزين على الجنسية الفلسطينية قبل ١٥ أيار/ مايو عام ١٩٤٨) الذين وصلوا إلى البلاد بعد إصدار قانون عام ١٩٤٩ (سواءً وصلوا من إسرائيل أو من البلاد العربية المجاورة التي فروا أو طردوا إليها) ويُستبعد، في الوقت نفسه، تطبيق هذا القانون على اليهود الذين كانوا يقيمون في تلك المناطق من فلسطين التي صارت إلى الولاية القانونية الأردنية. ولابد من أن نذكر أن تعديل ١٩٤٩ لم يستبعد اليهود. ولأن شرق الأردن لم يكن بها سكان يهود، كان استبعاد اليهود في عام ١٩٥٤ محاولة لثَني الجهود الصهيونية عن إقامة مستعمرات في الأردن، وضد الادعاءات الصهيونية التي تنامت في الخمسينيات بملكية اليهود لأراضٍ في البلاد.

ومن أبرز الملامح الجديدة لقانون عام ١٩٥٤ شروط التجنيس الجديدة واستحداث فئة قانونية مهمة جديدة أيضًا، وهي فئة "العرب".[٦٥] وقد تم ذلك في سياق تصاعد

(٦٥) تستحدث المادة الثانية من هذا القانون تعريفين جديدين لمصطلحين جديدين يتعلقان بنص هذا القانون، والكلمتان هما: عربي ومغترب. و«العربي» طبقًا لهذا القانون هو «كل من نسب لأب عربي الأصل ويحمل جنسية إحدى دول جامعة الدول العربية». أما «المغترب» فهو «كل عربي ولد في المملكة الأردنية الهاشمية أو في القسم المغصوب من فلسطين وهاجر من البلاد أو نزح عنها كما تشمل هذه العبارة أولاد ذلك الشخص أينما ولدوا».

شعبية القومية العربية الوحدوية التي تزعمها حزب البعث والرئيس المصري جمال عبد الناصر. وبمقتضى هذا القانون، فإن العربي الذي يقيم في الأردن وامتدت إقامته بها لمدة خمس عشرة سنة متتالية له الحق في الحصول على الجنسية الأردنية شريطة أن يتخلى (هو) عن «جنسيته» الأصلية طبقًا لقوانين بلاده (المادة الرابعة). يمكن مقارنة ذلك بشروط تجنيس غير العرب التي تقتضي أن تكون مدة إقامتهم المعتادة أربع سنوات فقط بالإضافة إلى استيفائهم شرط الأهلية القانونية وعدم ارتكاب جرائم (ماسة «بالشرف أو الأخلاق») ونيتهم الإقامة في البلاد ومعرفة اللغة العربية (قراءة وكتابة)[٦٦] وأن يكون المتقدم للجنسية حسن السيرة والسلوك (المادة الثانية عشر). وعُدلت هذه المادة في عام ١٩٦٣ بحيث يشترط أن يكون المتقدم للجنسية غير العربي «سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع»، وأن «يكون له وسيلة مشروعة للكسب»، مع مراعاة «عدم مزاحمة الأردنيين في المهن التي يتوفر فيها عدد منهم». كانت هذه الشروط الأكثر صرامة بالمقارنة بقانون عام ١٩٢٨ استجابة لتصاعد وتيرة مناهضة البريطانيين ومعارضة مغازلة الملك حسين لحلف بغداد المدعوم من بريطانيا وكذلك معارضة وجود ضباط بريطانيين في الجيش العربي الأردني (انظر الفصل الرابع). وبالإضافة إلى ذلك، كانت قضية المواطنين العرب مرتبطة بتوقيع الأردن وغيره من الأعضاء على اتفاقية جامعة الدول العربية لعام ١٩٥٣ بشأن وضع جنسية مواطني هذه الدول بالنسبة إلى بعضها بعضًا.[٦٧] استُخدم مصطلح عربي لأول مرة في الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ لتعريف الهوية الوطنية للدولة: «المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة».[٦٨] كما يعرّف الدستور هويات الدولة الثقافية والدينية واللغوية: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية».[٦٩] ويختلف هذا التعريف لهوية الدولة عن التعريف الذي ورد في دستور عام ١٩٤٦ حيث تم تعريف الأردن ببساطة بأنها: «دولة

(٦٦) أضيف الجزء المتعلق بالقراءة والكتابة في تعديل عام ١٩٦٣، أما النص الأصلي فلم يشترط سوى «معرفة اللغة العربية» دون أية تفصيلات.

(٦٧) انظر حسن الهدّواي، الجنسية، ص ٤٤-٤٦.

(٦٨) المادة الأولى من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٩٣ بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.

(٦٩) المادة الثانية من دستور ١٩٥٢

مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام» [٧٠] والعربية لغتها الرسمية. [٧١] كذلك عرّف القانون الأساسي لعام ١٩٢٨ شرق الأردن تعريفًا جغرافيًا دون الإشارة إلى العرق في تعريفه للدولة. [٧٢] لكن القانون الأساسي نص على أن الإسلام [٧٣] دين الدولة، وأن اللغة العربية لغة الدولة الرسمية. [٧٤] كان التعريف الدستوري للدولة بوصفها عربية في عام ١٩٥٢ استجابة لمد القومية العربية المتصاعد، وكان يؤيد أفكارها الملك طلال الذي أصدر الدستور الليبرالي في فترة حكمه الوجيزة. والملاحظ أن ما يعرّف في الدستور ليس الشعب الأردني بل الدولة الأردنية، وليس واضحًا ما إذا كانت الأخيرة مختزلة في الأول أم أن الأخيرة مستخدمة على نحو اختزالي لتمثل الأول. لكن هذا الوضع المميز للغة العربية والعروبة والإسلام، كما يقرر دستور ١٩٥٢، لا يجوز أن يستخدم لحرمان غير العرب أو غير المسلمين أو المسلمين من غير العرب من التمتع الصوري بحقوق وواجبات متساوية: «الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.» [٧٥] ويتوافق هذا مع دستور عام ١٩٤٦ (الذي يحظر التمييز على أساس «**الأصل** أو اللغة أو الدين» [٧٦]) والقانون الأساسي لسنة ١٩٢٨ (الذي يحظر التمييز على أساس «**العرق** أو اللغة أو الدين [التشديد مضاف]. [٧٧] كلاهما يعامل غير المسلمين وغير متحدثي العربية على قدم المساواة على الرغم من القوة التعريفية التفضيلية الممنوحة للإسلام بوصفه دين الدولة واللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للدولة. في هذه السردية الدستورية يعامَل

---

(٧٠) أصدر المجلس التشريعي دستور ١٩٤٦ في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٦، ونشر في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٨٨٦ بتاريخ ١ شباط (فبراير) ١٩٤٧.

(٧١) المادة ١٥ من دستور ١٩٤٦.

(٧٢) القانون الأساسي لشرق الأردن المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٨٨ بتاريخ ٢٤ نيسان/ إبريل ١٩٢٨، المادة الأولى.

(٧٣) المادة العاشرة من القانون الأساسي.

(٧٤) المادة الخامسة عشر من القانون الأساسي.

(٧٥) المادة ٦ - ١ من دستور ١٩٥٢.

(٧٦) المادة ٦ من دستور ١٩٤٦ والتشديد مضاف.

(٧٧) المادة الخامسة من القانون الأساسي.

الشركس والشيشان المسلمون غير العرب والمسيحيون العرب والأرمن غير العرب غير المسلمين (المسيحيون) بوصفهم مواطنين متساوين أمام القانون. الأهم من ذلك، بما أن قانون الجنسية لا يشير إلى العرق أو الدين، فإن انتماءهم إلى الشعب الأردني يفترض أن يكونَ متساويًا قانونًا مع الأردنيين العرب المسلمين، على الرغم من أن اللغة العربية فيما يخص تجنيس غير الأردنيين تظل مميزة على حساب غير الأردنيين غير متحدثي العربية (وإن كانوا مسلمين) وفي صالح متحدثي العربية. وهنا أيضًا، تبدو الخطوط بين الوصول إلى المواطنة والجنسية غير واضحة، مما يبين أن هاتين الفئتين مدموجتان معًا حسب القانون.

نعود إلى قانون الجنسية لنذكر أنه لابد أن يقيم العربي في البلاد لمدة خمس عشرة سنة قبل أن يكون أهلًا لإحراز الجنسية الأردنية، أما غير العربي فلا يشترط أن يقيم سوى أربع سنوات في البلاد ليستوفي معايير الأهلية القانونية. غير أن هذه التفاصيل القانونية كلها يمكن تجاوزها إذا رأى جلالة الملك أن يمنح الجنسية الأردنية لأي شخص يراه مستحقًا لها. وتنص المادة الخامسة على أن «لجلالة الملك بناء على تنسيب مجلس الوزراء أن يمنح الجنسية الأردنية لكل مغترب يقدم تصريحًا خطيًا باختيار الجنسية الأردنية شريطة أن يتنازل عن أية جنسية أخرى قد يحملها عند تقديم هذا الطلب»(٧٨). وفي عام ١٩٦٣، تم تعديل القانون في سياق تزايد القمع الحكومي وخوف الحكومة من تغلغل القومية العربية. ظل القانون المعدل يمنح العربي المقيم في البلاد لمدة خمس عشرة سنة الحق في إحراز الجنسية الأردنية لكنه فرض شروطًا وهي «أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بأية جريمة ماسة بالشرف والأخلاق» وأن تكون له وسيلة مشروعة للكسب، وأن يكون «سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع وأن يقسم يمين الولاء والإخلاص لجلالة الملك أمام قاضي صلح.»(٧٩)

---

(٧٨) من المفارقة، بل من التناقض مع المادة الرابعة، أن المادة ١٣ تنص على أن «لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يستغني عن الشرط القاضي بسبق الإقامة أربع سنوات إذا كان مقدم الطلب عربيًا أو كانت هنالك ظروف خصوصية تؤول إلى ما يفيد المصلحة العامة.» والتناقض بين المادتين هنا يكمن في أن المادة الرابعة من الدستور تنص على أن العربي هو المطلوب منه أن يقيم خمس عشرة سنة في البلاد بخلاف غير العربي الذي يحتاج فقط لأربع سنوات للحصول على الجنسية.

(٧٩) تحاول المادة ١٣ الفقرة ٤ من قانون ١٩٥٤ أن تقيد الحصول على الجنسية الأردنية للأجانب الذين لم =

وللشرط الأخير أهمية قصوى لضمان الولاء السياسي للمواطنين الجدد (وكان على البدو استيفاء معايير مماثلة منذ عام ١٩٢٨)[٨٠] فحتى يصير العربي أردنيًا لابد أن يقسم يمين الولاء ليس للأردن، وطنه الجديد، بل للملك لأن الاثنين متداخلان كأنهما شيء واحد.

واتساقًا مع الموقف المنافي للجوهرانية الذي يتخذه قانون الجنسية، يستطيع الأجانب أن يصيروا مواطنين إذا استوفوا معايير أدائية معينة، بل إن الجنسية نفسها، وهي الهوية الغيورة التي ترفض التعايش مع غيرها، أصبحت أكثر مرونة. كانت قوانين الجنسية الأردنية حتى عام ١٩٨٧ تنص على أن الأشخاص الذين يعيشون في الأردن هم إما أردنيون أو أجانب، لكن النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد غيّر هذا المبدأ. إذ يجيز تعديل قانون الجنسية لعام ١٩٨٧ للأردنيين بأن يشغلوا الثنائية التي قام عليها جوهر الدولة الوطنية نفسه - أي يجيز ازدواج الجنسية، أي أن يكونوا أجانب ومواطنين في الوقت نفسه. ولا تخص الفئة الجديدة المواطن-الأجنبي أو الأجنبي - المواطن، لأنه عندما يمنح القانون شخصًا جنسية مزدوجة، فإنه يعترف بالطبيعة الحربائية لهذه الهوية الجديدة ما بعد الحداثية. فالمواطن مزدوج الجنسية سيكون أردنيًا في الأردن ومواطنًا في بلد الجنسية الأخرى حال وجوده فيها. ويطبق القانون الأردني على الشخص الأردني مزدوج الجنسية حال وجوده في الأردن، وليس «قانون الأجانب». وقد نوقش هذا التعديل في القانون منذ ١٩٨٤ في إطار سعي الدولة الأردنية إلى جذب مواطنيها المغتربين للاستثمار في البلاد، نظرًا لحاجة الاقتصاد المتعثر لدفقات كثيرة من رأس المال الأجنبي ليقيم أوَدَه. ولتيسير هذا الأمر وإغراء المستثمرين المغتربين، نظمت الحكومة الأردنية مؤتمرات سنوية في عمّان للمغتربين الأردنيين (وأغلبهم من المقيمين في دول الخليج العربي). بدأت هذه المؤتمرات اجتماعاتها في صيف عام ١٩٨٥، واستمرت بضع

= يظهروا حرصًا على الاحتفاظ بالجنسية الأردنية: «لا تمنح شهادة التجنس إلى أي شخص اكتسب الجنسية الأردنية بالتجنس ولكنه عاد وفقد هذه الجنسية باختياره التجنس بجنسية دولة أجنبية».

(٨٠) تشترط لوائح طلب الجنسية الشرق أردنية على المتقدمين البدو أن يقسموا يمين الولاء للأمير عبد الله خطيًا ولأبنائه وخلفائه من بعده. انظر **الجريدة الرسمية** رقم ٢٢٨، ١٦ أيار/ مايو ١٩٢٩. ورد في بوكو، *Etat et tribus*، ١٤٤-١٤٥.

سنوات، ثم تبين فشلها، رغم أن أحد مطالب المغتربين (لاسيما السماح بازدواج الجنسية) قد تحقق أخيرًا في عام ١٩٨٧ [٨١]. وهذا مثال آخر على السمة الإنتاجية للمؤسسة القانونية.

وعلى خلاف ما أقره الشرط القانوني في قانون الجنسية من أن كل الأردنيين المجنسين متساوون «في كل أوجه الحياة»، فسوف تستحدث تعديلات قانون ١٩٨٧ لأول مرة في تاريخ الأردن قيودًا على حقوق المواطنة للأردنيين المجنسين، فتنص المادة السادسة من قانون ١٩٨٧ على اعتبار «الشخص الذي اكتسب الجنسية الأردنية بالتجنس أردنيًا من جميع الوجوه على أنه لا يجوز له تولي المناصب السياسية والدبلوماسية والوظائف العامة التي يحددها مجلس الوزراء أو أن يكون عضوًا في مجلس الأمة إلا بعد مضي عشر سنوات على الأقل على اكتسابه الجنسية الأردنية كما لا يحق له الترشح بالمجالس البلدية والقروية والنقابات المهنية إلا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على اكتسابها». اللافت للنظر في هذه الشروط أن هذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها بوصفها جزءًا من قانون الجنسية في مقابل قانون الانتخابات. فطبقًا لقانون الانتخابات لعام ١٩٦٠ [٨٢] الذي يناقض قانون الجنسية الحالي، ينبغي على الأردني (الذكر) إن كان مجنّسًا أن يكون حاملًا للجنسية الأردنية لمدة خمسة أعوام على الأقل ليكون أهلًا للترشح لمجلس الأمة. وفي قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦، لابد للمواطن المجنس أن يكون حائزًا على الجنسية الأردنية لمدة عشرة أعوام على الأقل، رجلًا كان أم امرأة، ليكون أهلًا للترشح لمجلس الأمة.[٨٣] وببساطة، أدمجت تعديلات قانون الجنسية لعام ١٩٨٧ بعض الشروط الموجودة في

---

(٨١) انظر مازن سلامة: «الفشل يلاحق مؤتمرات المغتربين» في مجلة **الأردن الجديد**، العدد ١٠ (ربيع ١٩٨٨)، ٧٠، ٧٣.

(٨٢) قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب، رقم ٢٤، ١٩٦٠، المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٤٤٩ بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٠، المادة ١٧/ أ. وقد أخطأ حسن الهدّاوي حين قال إن تعديلات عام ١٩٨٧ على قانون الجنسية استحدثت قيودًا على المواطنين المتجنسين لم تكن موجودة لأن قانون الانتخاب لعام ١٩٦٠ كان قد فعل ذلك. والجديد هو ضم هذه القيود والاتساع فيها داخل قانون الجنسية نفسه. انظر الهداوي، **الجنسية**، ١٥٢ – ١٥٤.

(٨٣) قانون الانتخابات لمجلس النواب، رقم ٢٢، ١٩٨٦ المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٣٣٩٨، ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٦، المادة ١٨ أ.

قانـون الانتخابات الصادر في العام السـابق عليها، وبذلك أزالـت التناقض القائم بين القانونـين. ولابـد أن نذكـر أن هذا القانـون صدر في فـترة صار فيها الخطـاب الوطني الشعبي ومطالبه الإقصائية خطابًا مهيمنًا.

لم يكن التوسع القانوني للدولة الوطنية الأردنية على مستوى الأرض والسكان الذي حدث في عام ١٩٤٩ لحظة فريدة في تاريخ الأردن. فقد سـبق أن حصل توسـع سـكاني مشـابه عام ١٩٦٩ صار فيه جميع أفراد عشـائر «بدو الشمال» المقيمين في المناطق الشمالية التي ضمت إلى شرق الأردن عام ١٩٣٠ «أردنيين».[٨٤]

فقدان الجنسية: القانون يمنح والقانون يمنع

واتسـاقًا مع النمـوذج المعرفي المناهض للجوهرانية في قانون الجنسـية، يمكن اكتسـاب الجنسـية الأردنيـة كما يمكن فقدانها. وكما هـو الحال في القانون البريطـاني فقد أدرجت شروط فقـدان الجنسـية وتتضمـن اختيار الأردني جنسـية دولـة أجنبية (رغـم أنه يجوز للشخص استرداد جنسيته إذا عاد إلى شرق الأردن وأقام فيها لمدة عام، انظر المادة ١٤). ورغم أن كل الأردنيين (عربًا وغير عرب) لهم الحق في التنازل عن جنسيتهم واكتساب جنسـية دولة أخرى، فإن الأردنيين العرب لا يمكنهـم ذلك إلا بموافقة مجلس الوزراء إذا كانـت جنسـيتهم الجديـدة غير عربيـة. أما إذا كانت الجنسـية الجديـدة التي يريدون اكتسـابها عربيـة، فـلا حاجة لهـذه الموافقـة (انظـر المـواد ١٥، ١٦، ١٧ من قانـون عام ١٩٥٤). ومـن الشروط الأخرى التي تؤدي إلى إسـقاط الجنسـية الانضـمام إلى الخدمة المدنية أو العسـكرية أو المَلَكيـة لدولة أخرى دون موافقة الحكومـة الأردنية، والامتناع عـن تـرك هذه الخدمة عندما تطلـب الحكومة الأردنية ذلـك، أو الالتحاق بخدمة دولة معاديـة. وقـد أضيـف شرط آخر لهـذه المـادة في عـام ١٩٥٨: يفقـد "الأردني" بموجبه جنسيته "إذا أتى أو حاول عملًا يعد خطرًا على أمن الدولة وسلامتها".[٨٥] وقد أضيفت

---

(٨٤) قانون الجنسية الأردنية المعدل رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ المنشور على الصفحة ٦٢٢ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٧٨ بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٩.

(٨٥) أضيف هذا التعديل بموجب قانون الجنسية الأردنية المعدل رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ المنشور على الصفحة ٤٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٤١٠ بتاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٨.

هـذه الفقـرة بعد انقـلاب القصر عـلى الديمقراطية في عـام ١٩٥٧، وفـرض الأحكام العرفية، وتعليق الحريات التي يكفلها الدسـتور.[٨٦] ويمكن ملاحظة الجزء الأدائي في هـذا التعديـل حيث يعـد الولاء للدولـة من شروط الجنسـية، وفي هذه الحالـة يتداخل عنـصرا المواطنة والجنسـية في بعضهما البعـض وكأنهما شيء واحد. أمـا القانون فيعامل الاثنـين بوصفهـما مُدمجَيْن إلى درجة أنه لا يمكن للشـخص أن يتمثل أحدهما ولا يتمثل الآخـر. ويقـرر القانون أن المواطنة والجنسـية يشـكلان ثنائيـة تعريفيـة لا يمكن فصم عراهـا. وقد صُمم هذا الشرط من شروط الجنسـية للالتفاف على دسـتور الأردن لعام ١٩٥٢. حيـث أن أغلـب الحقـوق الممنوحـة للأردنيين في دسـتور عـام ١٩٥٢ جاءت مقيـدة بالعبارة الاحترازية "إلا وفق أحـكام القانون"، وهو ما لا ينطبق على المادة ٩ من الدسـتور التي جاءت صريحة وحاسمة في تقريرها بأنه "لا يجوز إبعاد أي أردني من ديار المملكـة". ولأن الدسـتور يحيـل كل شـؤون الجنسـية إلى قانون الجنسـية، فـإن التعديل المذكور يلتف على هذا؛ إذ يسـقط عن الأردنيين جنسـيتهم في إجراء يسبق إبعادهـم عن البـلاد. وهنـا ينبغي أن نذكر أن التزام الدسـتور بمنع إبعاد المواطنين كان اسـتحداثًا في مقابـل قانون النفـي والإبعاد لعـام ١٩٢٨،[٨٧] الذي ينص على أنـه "إذا اقتنع المجلس التنفيـذي بأن أي شـخص ينهج منهجًـا خطرًا على الأمن والنظـام في شرق الأردن، أو يسـعي لإثـارة العداوة بين الأهلـين والحكومة في شرق الأردن، أو بـين الأهلين ودولة الانتداب، فإنه يجوز للمجلس التنفيذي أن يأمر بإبعاد ذلك الشخص من شرق الأردن إلى المحـل الـذي يقرره المجلس التنفيذي وللمدة التي يراهـا".[٨٨] وخلافًا لتعديل عام

(٨٦) هنـاك شرط آخـر لفقـدان الجنسـية يـسري عـلى الأردنيـين الذين اكتسـبوا جنسـيتهم من خـلال المادة السادسـة. يقـول هذا القانون إنـه يجوز لهم أن يتقدموا بطلـب للتنازل عن جنسـيتهم الأردنية في غضون عام من بلوغهم السن القانونية إذا كانوا قد ولدوا وأقاموا خارج الأردن. وطبقًا لهذا القانون فإن الأردني الذي يفقد جنسيته لن يعتبر معفيًا من تبعات الأفعال التي ارتكبها عندما كان هذا الشخص مواطنًا.

(٨٧) قانـون النفـي والإبعاد المنشـور في عدد **الجريدة الرسمية** رقـم ٢٠٦ بتاريخ ١٥ تشريـن الأول/ أكتوبر ١٩٢٨. فـرض البريطانيـون هذا القانون على الرغـم من معارضة الكثير من أعضاء المجلسـين التنفيذي والتشريعي، انظر:

Abla Amawi, *State and Class in Transjordan: A Study of State Autonomy*, 340.

(٨٨) قانون النفي والإبعاد، المادة ٣-١.

١٩٥٧، لم يسع قانون ١٩٢٨ إلى نزع جنسية المواطن المعرض للاستبعاد، حيث إن القانون الأساسي لم يحتو على الأحكام الليبرالية الموجودة في دستور ١٩٥٢. لكن وفي حالة هي الأولى من نوعها، قامت الحكومة الأردنية برئاسة عبد الرؤوف الروابدة، وبتأييد من الملك عبد الله الثاني، بانتهاك الدستور عندما قامت بإبعاد أربعة إسلاميين أردنيين من أصول فلسطينية إلى قطر في خريف عام ١٩٩٩. وما زال أولئك المبعدون الأربعة يقاضون الحكومة من المنفى على أساس هذا الانتهاك الدستوري.

وعلى الرغم من أن القوانين السابقة عُدلت أخيرًا في عام ١٩٨٧ بما يسمح للأردنيين بازدواج الجنسية، فقد كان قرار الحكومة الأردنية عام ١٩٨٨ بفك الارتباط مع الضفة الغربية سببًا في نزع الجنسية عن أكثر من مليون أردني مقيمين في هذا الجزء من المملكة (انظر الفصل الخامس).[٨٩] وقد وصف هذا التقليص المفاجئ للدولة-الوطنية رسميًا بأنه دفعة للوطنية الفلسطينية. وقد طمأن الملك حسين الأردنيين من أصول فلسطينية المقيمين فيما يعرف بالضفة الشرقية أن ما جرى لأبناء جلدتهم في الضفة الغربية لن يحل بهم.[٩٠]

النساء والأطفال

تنطبق هذه الشروط التي تحدد مَن هو الأردني على الراشدين الرجال والراشدات غير المتزوجات، على الرغم من استخدام القانون صيغة المذكر. ولكن القانون يتضمن تدابير أخرى للمتزوجات وللأطفال القصر، ويجمعهم في القانون عنوان واحد وهو "تجنيس المتزوجات والأطفال القصر" (انظر الباب الثالث من هذا القانون). وقد أُخذت هذه الفئة بحذافيرها عن القانون البريطاني[٩١].

(٨٩) أعلن ملك الأردن فك الارتباط القانوني والإداري الأردني مع الضفة الغربية في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، بقرار ألغى بموجبه قرار ضم وسط فلسطين للأردن الذي صدر في عام ١٩٥٠ عن جده الملك عبد الله. ونلاحظ أن قرار فك الارتباط لم ينشر في **الجريدة الرسمية** قط (على الرغم من نشر لوائح مترتبة عليه فيها) وهو ما يحول دون اكتساب هذا القرار صفة القانون، حيث ينبغي على كل القوانين الملزمة في الأردن أن تنشر في **الجريدة الرسمية**.

(٩٠) بخصوص موضوع إسقاط الجنسية عن أردنييّ الضفة الغربية، وآراء محكمة العدل العليا الأردنية فيما يتعلق بهذه الحالة من نزع الجنسية، انظر: إبراهيم بكر، **دراسة قانونية عن أعمال السيادة وقرارات نزع الجنسية الأردنية وسحب جوازات السفر العادية**، عمّان، مكتبة الرأي، ١٩٩٥

(٩١) قانون الجنسية البريطاني وحالة الأجانب لعام ١٩١٤، ٢٩١. يمكن ملاحظة تأثير قانون الجنسية =

والهوية الوطنية الوحيدة المقبولة في حالة المتزوجات، سواء كن أردنيات أو أجنبيات قبل الزواج - هي هوية أزواجهن، بصرف النظر عن جنسية الزوج. وقانون ١٩٢٨ صريح في هذا الأمر. يردد القانون كلمات قانون الجنسية البريطاني[٩٢] فيؤكد أن "زوجة الأردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية"، وينص على أنه "يجوز للمرأة التي اكتسبت الجنسية الأردنية بالزواج أن تتخلى عن جنسيتها الأردنية في غضون سنتين من تاريخ وفاة زوجها أو فسخ نكاحها منه". على أنه "يجوز أيضًا للمرأة التي فقدت الجنسية الأردنية بالزواج أن تستردها ... في خلال سنتين من تاريخ وفاة زوجها أو فسخ نكاحها منه" (المادة ٨). وقد تغيرت شروط نزع الجنسية حسب هذا التصنيف عن الأردنيات المتزوجات وشروط تجنيس الأجنبيات المتزوجات من أردنيين (بصرف النظر عن اختيارهن) في تعديلات ١٩٦١ [٩٣] و١٩٦٣ [٩٤]. وتنص التعديلات الجديدة على أن زوجة الأردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية، إلا أنه «يجوز للأردنية التي تتزوج من غير أردني[٩٥] الاحتفاظ بجنسيتها إلى أن تحصل على جنسية زوجها بمقتضى قوانين بلاده" و"يجوز للأجنبية التي تتزوج من أردني الاحتفاظ بجنسيتها إذا أرادت وعليها في هذه الحالة أن تعلن عن رغبتها في ذلك خطيًا لوزير الداخلية خلال سنة واحدة[٩٦] من تاريخ زواجها وعندئذٍ تعامل وفقًا لمقتضيات قانون الأجانب والأنظمة الصادرة بموجبه». وأضيفت فقرة جديدة في عام ١٩٦٣ تُقرر أنه «يجوز للأردنية التي تجنس زوجها بجنسية دولة أخرى أو يتجنس بجنسية دولة أخرى بسبب ظروف خاصة أن

= البريطانية على معاهدة لوزان في كل جزء فيها. فالمادة ٣٦ من المعاهدة تجاري القانون البريطاني فتنص على أنه «لغايات شروط هذه الفقرة فإن حالة المرأة المتزوجة تتبع حالة زوجها، وحالة الأطفال دون الثامنة عشرة تتبع والديهم». انظر: .970 ,.*The Treaties of Peace*

(٩٢) قانون الجنسية البريطانية وحالة الأجانب لعام ١٩١٤، المادة ١٠٢٩١، «تعتبر زوجة المواطن البريطاني مواطنة بريطانية وزوجة الأجنبي ستعتبر أجنبية».

(٩٣) قانون الجنسية الاردنية المعدل رقم ٣ لسنة ١٩٦١ المنشور على الصفحة ٢١٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٥٣٥ بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١.

(٩٤) قانون الجنسية الاردنية المعدل رقم٧ لسنة ١٩٦٣ المنشور على الصفحة ٢٩٠ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٧٥ بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٦٣.

(٩٥) «أو من تزوجت بغير أردني» حسب تعديل ١٩٦٣.

(٩٦) تم تعديله إلى عامين في عام ١٩٦٣.

تبقى محتفظة بجنسيتها الأردنية». وقد عدلت هذه القوانين لاستدراك وضع الأردنيات اللاتي تزوجن أزواجًا من خارج البلاد فوجدن أنفسهن بلا جنسية بين عشية وضحاها لأنهن لا يستطعن الحصول على جنسية أزواجهن على الفور. وبفضل هذا التعديل اكتسبت النساء حماية من حالة انعدام الجنسية ولم يعدن تابعات تبعية كاملة أو عالة على أزواجهن.

وأخيرًا، بعد مطالبات مستمرة من قبل النساء في البلاد، سمح تعديل عام ١٩٨٧ [٩٧] للأردنيات بالاحتفاظ بجنسيتهن بعد الزواج بغير الأردنيين أو الاحتفاظ بالجنسيتين، الجنسية الأصلية وجنسية الزوج. ويقرر بالإضافة إلى هذا أنه «**يجوز** للأردنية التي يتجنس زوجها بجنسية دولة أخرى **الاحتفاظ** بجنسيتها الأردنية» [التشديد مضاف]. أما الأجنبيات اللاتي يتزوجن من أردنيين، فلم يعدن يتجنسن تلقائيًا بمقتضى القانون الأردني، وأصبح حصولهن على الجنسية الأردنية مقيدًا بشروط أصعب. ويمكن للأجنبيات اللاتي يحملن جنسية عربية، أن يتأهلن للحصول على الجنسية الأردنية بعد إقامة مدتها ثلاث سنوات في البلاد. فإذا كن يحملن جنسية غير عربية يزيد شرط الإقامة في البلاد إلى خمس سنوات. ولهؤلاء الأجنبيات الاحتفاظ بجنسيتهن مع اكتساب الجنسية الأردنية[٩٨]. قد يبدو أن هذا القانون يمنح المتزوجات الأردنيات حقوقًا أكثر بوصفهن مواطنات مستقلات ولسن تابعات للرجال (أو عالة عليهم)، ولا يعطي الرجال الأردنيين حقًا غير مشروط لاستجلاب مواطنين جدد عن طريق الزواج. فحقوق الرجال الآن لها فاعلية نقل الجنسية إن كانت مرفقة بالإقامة على الأراضي الأردنية. وتنبه القانون كذلك لمسألة جنسية الأبناء فيوضح (في المادة ١١ من قانون عام ١٩٥٤) أنه «إذا تزوجت أرملة أو امرأة مطلقة أجنبية بأردني فإن أولادها المولودين من قبل هذا الزواج لا يكتسبون الجنسية الأردنية بسبب زواج كهذا فقط».

أما المادة العاشرة من قانون عام ١٩٥٤ التي تحاكي القانون البريطاني[٩٩] فتسقط

(٩٧) قانون الجنسية الاردنية المعدل رقم ٢٢ لعام ١٩٨٧. المنشور على الصفحة ١٦٢٣ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٤٩٦ بتاريخ ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٨٧.

(٩٨) القرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ الصادر عن ديوان تفسير القوانين، ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٢.

(٩٩) قانون الجنسية البريطانية وحالة الأجانب لعام ١٩١٤، المادة ١٢ ٢٩٢..

جنسية أبناء الرجل الأردني عند فقدانه لجنسيته («إذا فقد شخص ما الجنسية الأردنية يفقدها أولاده القُصّر أيضًا على أنه يحق لهم أن يطلبوا استعادتها بواسطة طلب يقدم خلال سنتين من تاريخ بلوغهم سن الرشد»). لكن قانون ١٩٦٣ يلغي هذه المادة ويسمح للأبناء بأن يحتفظوا بجنسيتهم الأردنية حتى يبلغوا سن الرشد، وعندها لابد لهم أن يختاروا (التعديل على المادة العاشرة). منح قانون ١٩٨٧ الأطفال (مع النساء المتزوجات) الحق في الاحتفاظ بجنسيتهم الأردنية بغض النظر عن تصرف آبائهم في جنسيتهم. وقد ألغيت المادة العاشرة وأعيدت صياغتها كالتالي: «يحتفظ الولد القاصر الذي حصل والده الأردني على جنسية أجنبية بجنسيته الأردنية».(١٠٠) وعلى ما يبدو أن كلمة «الولد» تُستعمل هنا للتعبير عن الأبناء جميعًا «دون تمييز للنوع».

لم تكن سلطة القانون في الأردن حتى تغييرات ١٩٨٧ تسقط الجنسية عن النساء اللاتي يتزوجن أو تزوجن من خارج الوطن، وعن المواطنين الذين تُعَدُّ آراؤهم السياسية خطرًا على الدولة (وليس على الوطن) فحسب، بل كان بمقدورها كذلك إسقاط الجنسية من طرف واحد عن قطاعات كاملة من السكان بنفس السلطة القانونية التي جنستهم بها، كما حدث مع سكان الضفة الغربية. ويعّد إسقاط الجنسية عن النساء اللاتي يتزوجن من خارج نطاق الوطن (كما يعرّف ذلك قانونًا) وعن المعارضين السياسيين وعن قطاعات أخرى من السكان لأغراض سياسية انتهاكاً للمادة ١٥ من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان. فبعد عام ١٩٨٧، لم يعد ممكنًا إسقاط الجنسية عن النساء اللاتي يتزوجن من خارج الوطن ولا عن الأطفال بناء على المعايير السابقة. أما المعارضون السياسيون (رجالًا ونساءً) وكثير من الأردنيين الفلسطينيين (رجالًا ونساءً وأطفالًا) فيمكن إسقاط الجنسية عنهم بسلطة القانون.

وبهذا يكون الوطن القانوني كيانًا مرنًا، يتمدد ويتقلص، مع احتفاظه بأساس مناطقي مركزي (شرق الأردن كما كانت عام ١٩٢٥) وأساس سكاني مركزي (من تم مناداتهم كشرق أردنيين عام ١٩٢٨ ونسلهم، إلا إذا كانوا غير موالين سياسيًا للدولة أو كن نساءً تزوجن من خارج الوطن حسب تعريفه قانونيًا). وعليه، يبدو أن المفهوم

---

(١٠٠) المادة ١٣ من قانون١٩٦٣.

الأنطولوجي الذي تقوم عليه ادعاءات الوطنية يختلف في الخطاب الوطني الشعبي عنه في الخطاب الوطني القانوني. فزمن الوطن لانهائي في الخطاب الوطني الشعبي، أي أن الوطن كان موجودًا على الدوام وسيظل موجودًا على الدوام، فهو زمن سرمدي (لا أول له ولا آخر)، أما في الخطاب الوطني القانوني فزمن الوطن محدود - أي له بداية ونهاية، على الأقل فيما يخص بعض أجزاء هذا الوطن. فالقانون ينص على أن الأرض والشعب صارا أردنيين في عام ١٩٢٣، لكنه كذلك ينص تحديدًا على أن بعض الشعب وبعض الأرض الأردنيين لم يعودا أردنيين في عام ١٩٨٨ (كما في حالة أراضي الضفة الغربية وشعبها). وإذا كان الفهم القانوني للأرض على أنها أرض وطنية يعي صفتها الوطنية على أنها عابرة ومؤقتة، فإن فهم الوطنية الشعبية للأرض الوطنية يعي وطنيتها كصفة دائمة ومستقرة - فالأردن موجود الآن كما كان موجودًا على الدوام، وإذا كان القانون يقول لنا إن الأردن والأردنيين في عام ١٩٢٣ ليسا الأردن نفسه ولا الأردنيين أنفسهم في عام ٢٠٠٠، فإن الوطنية الشعبية لا تعترف بهذه الفصامات.

فأين يقع إذًا هذا التكافل (symbiosis) بين ما هو وطني شعبي وما هو وطني قانوني؟ أرى أن الخطاب الوطني الشعبي والخطاب الوطني القانوني يلتقيان في اللحظة التكوينية لكل مناداة وعند كل مرة يعاد فيها سرد تاريخ(*) الوطن. ولا يعتمد الأردنيون الوطنيون (بمن فيهم الأردنيون الإسلاميون) الذين يشككون في دستورية قرار نزع الجنسية عن الضفة الغربية في عام ١٩٨٨، على تاريخ الفكر الوطني الأردني الذي سبق التعريف القانوني لوسط فلسطين (الضفة الغربية) بوصفها أردنية (لأن هذه المطالب لم تثر من قبل) بل إنهم يقبلون التعريف القانوني للوطن بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ وهو ما يبنون عليه مطالبهم الدستورية حاليًا. والحقيقة أن مطالبهم الوطنية هذه يضْمنها التشكيل القانوني لأرض الوطن وشعبه. فهل التعريف القانوني التوسعي على مستوى الأرض والسكان هو إذًا التعريف الذي يتبناه الخطاب الوطني الشعبي؟ تبدو هذه الخلاصة متعجلة، لأن الوطنية الشعبية في الأردن تُرجع لحظة نشأتها إلى عشرينيات القرن العشرين، في حين كانت لحظة التعبئة الوطنية في العشرينيات لحظة احتجاج على

(*) يستعمل المؤلف المفردة الإنكليزية (hi)story إشارة إلى التداخل بين مفردتي التاريخ history والقصّ story في اللغة الإنكليزية. (المترجم)

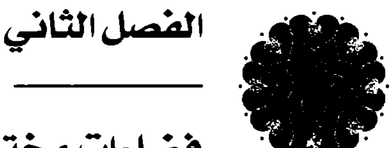
التمدد السكاني للوطن الذي شمل من هم من خارج المنطقة التي تم تعريفها في تلك الفترة على أنها أردنية. فهل التمدد الجغرافي القانوني إذًا هو ما يتبناه خطاب الوطنية الشعبية بشرط استبعاد هؤلاء السكان؟ ربما. ولكن لحسم هذه الإجابة يقتضي أن نميز لحظات التقاطع هذه، ولحظات التبني.

يظهر التقاطع عند إعادة سرد هذه اللحظات من المنظور الوطني، فعلى الرغم من أن اللحظة التكوينية لكل مناداة وطنية تضمن ما تقدمه الوطنية الشعبية لاحقًا من مزاعم، وتثبّت المفهوم الشعبي والسياسي للوطن، فإن كل مرة يعاد فيها سرد قصة الوطن، تصبح نفسها لحظة إحلال (أي إدماج وتجاوز)، تحل فيها الهوية المتشكلة حديثًا محل سابقتها في عملية متواصلة، ويعاد فيها توثيق الهوية الأردنية الجديدة بوصفها الهوية التي كانت موجودة دومًا كما هي عليه اليوم. فلقد أنشأ الهاشميون شرق الأردن انطلاقًا من مشاعر قومية عربية مناهضة للعثمانيين، لكن الدولة الانتدابية - الهاشمية استخدمت القانون لإضعاف هذه المشاعر، وأحلت مكانها مشاعر أخرى محلية تقوم على الكيان السياسي لإمارة شرق الأردن. وردًا على الهجوم القومي العربي على المسوغات القومية العربية للدولة الهاشمية في الخمسينيات، صدرت قوانين جديدة تقيد إمكانية حصول العربي على الجنسية الأردنية (قوانين ١٩٥٤ و١٩٦٣). وقد قامت الوطنية الشعبية الأردنية التي نضجت في السبعينيات والثمانينيات، عقب الحرب الأهلية عام ١٩٧٠، بإعادة سرد هذه اللحظات بوصفها لحظات وطنية دونما أية إشارة مباشرة لهذه القوانين.

تعمل هذه القوانين عمل المرساة التي تتعلق بها مطالب الوطنيين اليوم. فبينما تنتج الدولة الهاشمية تحت الانتداب وبعد الاستقلال الهوية الأردنية من خلال سلطة القانون، يكتسب الخطاب الوطني الشعبي زخمًا مستقلًا باستخدام أجهزة الدولة الأيديولوجية (المدارس ووسائل الإعلام والجيش وجهاز البيروقراطية الحكومي) أو الأجهزة المجتمعية (الأسرة واتحادات الأعمال التجارية والنقابات العمالية والمهنية والأندية الاجتماعية والرياضية والأحزاب السياسية والأدب). ففي إطار الاقتصاد السياسي للدلالة، نجد أن للأردن مدلولات كثيرة، سياسية، وشعبية، وقانونية. وكما سنبين في الفصول القادمة من هذا الكتاب، فإن الخطاب الوطني للدولة الأردنية

وللوطنيين الأردنيين يتراوح بين هذه المدلولات؛ فيستخدم كل واحد منها حسب الحاجة. لذلك، فمن الضروري تعريف اللحظات التي يستخدم فيها مدلول ما على حساب مدلول آخر والعكس صحيح. وما لا يقل عن ذلك أهمية، كما سنرى في بقية دراستنا هذه، هو تعريف اللحظات التي يعجز فيها من يستخدمون كلمة "الأردن" عن التحكم في دلالاتها، حيث يصبح لكلمة "الأردن" مدلولات متعددة ومتشابكة فيما بينها على نحو لا يمكن معه تمييز أحدها عن الآخر.





الفصل الثاني

فضاءات مختلفة كأنها أزمنة مختلفة
القانون والجغرافيا في الوطنية الأردنية

تقوم الوطنية المناهضة للاستعمار على ثنائية التحديث والتقاليد، ويُعدُّ الإثنان زمنين متعاصرين يتعايشان داخل نموذج الدولة الوطنية، وزمنين متعاقبين يشكلان التاريخ الخطّي للوطن. وفي الحالة الأردنية، كما في كل الوطنيات (والقوميات)، يتحدد موقف الوطنية من الذوات الوطنية التي تمثل هذين الزمنين بناءً على اعتبارات الفضاء الجغرافي. فالزمن الوطني (أي زمن الثقافة التراثية والتقاليد)، بحسب التصور الوطني، تسكنه النساء (اللاتي تضعهن الوطنية البرجوازية في فضاء منزلي) ويسكنه البدو (أهل الصحراء غير الحضرية). ويختلف هؤلاء عن الرجال وأهل الحضر (الذين يعيشون زمن الوطن الحديث). تقيِّد هذه الإبستمولوجيا الذوات الوطنية بجوهر محكوم بزمان ومكان، وتَشيع في كل أوجه سياسات الدولة الوطنية.

سيتناول فصلنا هذا بعدًا آخر من أبعاد الوطنية القانونية. ففي حالة الأردن، يتميز النساء ورجال البدو عن رجال الحضر في أن وضعيتهما القانونية وضعية ثنائية، أما النساء البدويات فوضعيتهن وضعية ثلاثية. تعتبر كل النساء مساويات ظاهريًا لكل الرجال في القانون المدني، لكنهن كلهن لسن متساويات مع كل الرجال (في الحقوق

والواجبـات) في قانون الأحوال الشـخصية. وكل أهل البادية في الظاهر متسـاوون مع أهـل الحـضر في القانـون المـدني، لكن تطبيـق قانـون العشـائر يجعلهم مختلفـين عنهم. والبدويات متسـاويات مع الرجـال البدو في القانون المدني، وغير متسـاويات معهم في قانون الأحوال الشـخصية، ويختلفن عن أهل الحضر عند تطبيق قانون العشائر عليهن. إن مجـالات القانـون الثلاثـة في الأردن (المـدني والأحوال الشـخصية والعشـائري) لا تعكس البعد المكاني للذوات الوطنية المختلفة فحسب؛ بل تعكس ما هو أهم من ذلك، وهـو تداخل المـكان مع الزمان؛ فذلك التداخل هو ما يشـكل هذه الذوات. وسـنُقرن قراءتنـا لهـذه القوانين في هذا الفصل بدراسـة للتاريخ السـياسي ولفلسـفة بنـاء الوطن الأردني في لحظـة تقاطعهـا مع التاريخ القانوني والفلسـفة التي أسـلفنا تقديمهما ولحظة انحرافهـا عنهـما. وتبـين هذه الدراسـة أن الأسـاس المبدئـي لوطنيةٍ مناهضـة ومقاومة للاسـتعمار تطـرح ذاتًا وطنية مقابل آخرٍ اسـتعماري، يقوم على تصور شـديد التعقيد لما يكوّن هذه الذات الوطنية، ويؤثر على كل جانب من جوانب هذا المشروع الوطني. ففي هذا السياق، نجد أن النساء، بوصفهن ساكنات الفضاء المنزلي الخاص، والبدو بوصفهم سـاكني الصحراء غير الحضرية، يشـيرون من خلال مواقعهم المكانيـة إلى موقع زمني، وهو موقع التراث والتقاليد. أما الرجال وأهل الحضر، بوصفهم ساكني الفضاء العام، فيشيرون من خلال مواقعهم المكانية هذه إلى الموقع الزمني للحداثة.

أنواع مختلفة من المواطنين: النساء والبدو

بدأت رحلة التغريب القانوني في زمن العثمانيين في منتصف القرن التاسع عشر قبل فترة طويلـة من ولادة الفكـرة الوطنية لدولة الأردن. وقد كان الانقسـام في القانون العثماني بعـد إصلاحات فـترة التنظيمات يقوم حول مـا ينبغي تنظيمه بوصفه أساسـيًا في عملية تحديـث الدولة العثمانية مقابل ما ينبغي الحفاظ عليـه بوصفه هوية ثقافية "تقليدية". أما الفئـة الأولى، وهي مجال الاقتصاد (ولا يشـمل هذا بالـضرورة كل أوجه الملكية) أو ما يسـميه ماركـس "المجتمع المدني"، فقد خضع لصورة معدلة مـن صور الهياكل القانونية الإيطاليـة والفرنسـية ما بعـد النابليونية. والفئـة الثانية، وهي المجـال الاجتماعي، كان يخضع لمجموعة من القوانين مستمدة من الشريعة ومن المبادئ الكنسية المسيحية.

وعندما تأسست إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١، ظل هذان المجالان القانونيان على حالهما؛ بل إن أول قانون عثماني لشؤون العائلة، الذي صدر في عام ١٩١٧، ظل مطبقًا في الأردن حتى عام ١٩٤٧، أي بعد عام من الاستقلال الرسمي عن البريطانيين وبعد ٢٨ عامًا من نهاية الحكم العثماني، عندما صدر قانون حقوق العائلة المؤقت[١]. وقد حل مكان هذا القانون قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥١ [٢]، والذي حل محله قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦.[٣] وقد كان هناك مشروع لقانون جديد قيد الإعداد منذ أوائل الثمانينيات، لكنه استبعد لصالح مشروعات أخرى عديدة، آخرها ما زال قيد الإعداد[٤]. وحتى الساعة، ما زال آخر مشروع مجمّدًا في انتظار تقديمه إلى البرلمان لمناقشته[*].

أما بالنسبة إلى البدو الذين يميّزون عن بعض فئات السكان الريفية والحضرية، التي تعرّف نفسها أيضًا بأنها تنتمي إلى تراث عشائري، فإنهم خضعوا لمجموعة جديدة من القوانين في مرحلة مبكرة تعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤، عندما أصدرت دولة الانتداب-الهاشمية قانون محاكم العشائر الذي حل محله قانون محاكم العشائر لعام ١٩٣٦.[٥] وقد حدث هذا بعد أن أجبرت الحكومة البريطانية الأمير عبد الله، بناءً على

---

(١) انظر قانون حقوق العائلة المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٧ والمنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٩١٥ بتاريخ ٢ آب/ أغسطس ١٩٤٧.

(٢) قانون حقوق العائلة وتعديلاته رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ المنشور على الصفحة ١٢٧٣ من عدد **الجريدة الرسمية رقم** ١٠٨١ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥١. وقد حل هذا القانون محل القانون المؤقت لعام ١٠٤٧، وقرار حقوق العائلة العثماني لعام ١٩١٧.

(٣) قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ المنشور على الصفحة ٢٧٥٦ من عدد **الجريدة الرسمية رقم** ٢٦٦٨ بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

(٤) انظر خديجة الحباشنه أبو علي، «قانون الأحوال الشخصية الأردني»، ورقة عمل ألقيت في **مؤتمر المرأة الأردنية في ظل القوانين والتشريعات الحالية**، تحت رعاية الاتحاد العام للنساء الأردنيات، عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢.

(*) بعد صدور كتابي في ٢٠٠١، صدر قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠ المنشور في الصفحة ٥٨٠٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٠٦١ بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أقره البرلمان في، كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).

(٥) كان المفترض أن يُنشر قانون سنة ١٩٢٤ في **الجريدة الرسمية** التي كانت تسمى وقتها جريدة =

توصية قائد الفيلق العربي (والذي تمت ترجمة اسمه بـ"الجيش العربي") فريدريك جي. بيك، على قبول إلغاء "نيابة العشائر" التي كانت شبه مستقلة ويرأسها الشريف شاكر بن زيد في صيف عام ١٩٢٤.(٦) وإصدار قوانين جديدة للسيطرة على البدو بداية من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤.(٧) وكان منصبا ممثل نيابة العشائر ونائبه قد تقررا منذ نشأة الوزارة الأولى لشرق الأردن في الرابع من نيسان/ إبريل ١٩٢١، على الرغم من أن منصب النائب (الذي شغله أحمد مريود) ألغي في ١ شباط/ فبراير عام ١٩٢٣، ومنصب ممثل النيابة (الذي شغله شاكر) ألغي تمامًا في ٢٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٦، بعد عامين من إلغاء نيابة العشائر نفسها.(٨) وفي هذا السياق، يؤكد بيك بفخر أنه "لو لم يتدخل البريطانيون في شرق الأردن والفرنسيون في سوريا لكانت عودة هذين البلدين إلى الحكم العشائري والفقر محتومة". ولتحقيق هذه المهمة الضرورية، شرع بيك في العمل، وفي ذلك يقول: "كانت سياستي أن أنشئ قوة من عرب الحضر أو عرب القرى يمكن أن تتطور لتكون قادرة على السيطرة على البدو، فتمكّن حكومة عربية من حكم البلاد دون خوف من تدخل شيوخ العشائر."(٩)

وكذلك شهدت نهاية سنة ١٩٢٣ مؤتمر الكويت الذي بدأ فيه ابن سعود وحكومة شرق الأردن بترسيم الحدود بينهما، والتي تم الاتفاق النهائي عليها في اتفاقية حداء في

= «الشرق العربي» لكنه لم ينشر قط، على الرغم من نشر تعديلاته. انظر، على سبيل المثال، تعديلات القانون في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٤٨ بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٧، ورقم ١٥١، بتاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٢٧، ورقم ٢٣١ بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٢٩. وبالنسبة إلى نص قانون ١٩٢٤، انظر محمد أبو حسان، **تراث البدو القضائي: نظريًا وعمليًا**، (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٨٧)، ٤٦٣-٤٦٦.

(6) Uriel Dann, *Studies in the History of Transjordan, 1920–1949: The Making of a State* (Boulder, CO: Westview Press, 1984), 88.

(7) Ibid., 88.

(٨) انظر سعد أبو دية وعبد المجيد النسعة، **تاريخ الجيش العربي في عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦): دراسة علمية تحليلية وثائقية**، (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٠)، ٦٩، ٨١.

(9) Quoted in Major C. S. Jarvis, *Arab Command: The Biography of Lieutenant-Colonel F. G. Peake Pasha* (London: Hutchinson & Co., 1942),61

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥، وتنص على أن العشائر الحجازية والشرق أردنية لا يحق لها اجتياز الحدود بين الدولتين بدون الوثائق المطلوبة.(١٠) فيما يتعلق بالبدو، لم تكن هذه القضية تعني مجرد استحداث مجموعة مختلفة من القواعد لإدارة شؤونهم؛ بل فرض التقسيم الإقليمي عليهم، ويقتضي هذا فرض الإشراف والمراقبة عليهم، ولتحقيق ذلك أصدرت الحكومة قانون الإشراف على البدو لعام ١٩٢٩ (وقد سمي هذا القانون في ترجمته الإنكليزية الرسمية قانون "السيطرة على البدو")، وقد تم تحديثه مرة أخرى في عام ١٩٣٦.(١١) وعُدَّت هذه القوانين التي تحكم البدو بوصفهم فئة مختلفة عن غيرهم من الأهالي والمواطنين قوانين انتقالية تيسّر دمج البدو في الإطار القانوني للدولة الوطنية. وقد شعرت الحكومة الأردنية أن ذلك قد تحقق في عام ١٩٧٦. ففي ذلك العام صدر قانون يلغي كل قوانين العشائر بما فيها قانون الإشراف على البدو، ما سمح بدخول البدو عالم الدولة الوطنية على قدم المساواة مع باقي المواطنين، لا كفئة مميزة بذاتها.(١٢)(*)

---

(١٠) انظر منيب ماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩**، (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٥٩)، ٢٢١، ٢٥٣-٢٥٥.

(١١) نشر هذا القانون في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٢٩. وصدر قانون الإشراف على البدو بعد تحديثه في عدد **الجريدة الرسمية رقم** ٥١٦ بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٣٦. ويقول أحمد عويدي العبادي إن القوانين الأصلية كتبت باللغة الإنكليزية ولم تكن الصيغة العربية الرسمية لها سوى ترجمات. انظر كتابه: **القضاء عند العشائر الأردنية**، الجزء الرابع من سلسلة «من هم البدو»، (عمّان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ١٢٧، هامش رقم ٤.

(١٢) انظر قانون إلغاء القوانين العشائرية، قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦، المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٦٢٩ بتاريخ ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، ١٢٩٩.

(*) لا زال قانون الانتخاب يميز ضد البدو. حيث يخصص قانون الانتخاب دوائر ديمغرافية وليس جغرافية للبدو في الأردن، أي على أساس الانتماء القبلي وليس مكان الإقامة والعمل، ويمنع أصحاب الأصول البدوية من الترشح في باقي دوائر المملكة حتى لو كانوا قد ولدوا فيها وسكنوها وعملوا فيها طيلة حياتهم. وكذلك يخصص القانون مقاعد محددة للمسيحيين في دوائر جغرافية معينة لا يجوز لهم الترشح إلا فيها. لمعلومات تفصيلية عن هذا الموضوع، انظر مقال شاكر جرار وعمرو أبو فرحة على موقع حبر الإلكتروني بعنوان: «البدو والنساء والمسيحيون في قوانين الانتخاب: من التمييز إلى تسييس الهويات المولودة»:

http://7iber.com/politics-economics/jordanian-election-laws-and-the-manufacturing-of-identities\

=

أما بالنسبة إلى النساء، فإن المادة الدستورية الأساسية المتعلقة بموضوعنا هي المادة السادسة من دستور ١٩٥٢، ونصها "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين".(١٣) وعلى الرغم مما تحويه هذه المادة من توصيفات محددة وغياب أي ذكر للجنس أو النوع فيها، فقد اتخذت الباحثات القانونيات النسويات الأردنيات منها نقطة انطلاق؛ بل إن هذا النص عن المساواة بين كل المواطنين على أساس هذه المعايير المذكورة قد سبق التأكيد عليها في دستور ١٩٤٦، وكذلك في القانون الأساسي لعام ١٩٢٨.(١٤) والمؤكد أن التزام الوطنية بالمساواة البرجوازية هو ما يقع على المحك نتيجة هذا الإعلان - فهي مساواة ينبغي أن تتسع لتشمل ما كانت تعتبره الوطنية في بادئ أمرها فئة هامشية، لكنها الآن تتحرك لتشغل موقع المركز. وعليه، فإن مجال القانون المدني هو المجال الذي يمكن أن تجد فيه النساء أنفسهن مواطنات يتمتعن بالمساواة أو على الأقل يمكنهن تحقيق المساواة عبره. وفي الوقت نفسه، يواصلن أداء دورهن "غير المتساوي" والذي يفترض أنه دورهن التقليدي، وذلك من خلال الصياغات المختلفة لقانون الأحوال الشخصية.

تقول الباحثات النسويات إن كل المواطنين، في هذه السردية الدستورية، يُعدُّون متساوين في كل أوجه الحياة المدنية. على سبيل المثال، يُفترض أن هذه المساواة تنسحب على تولي المناصب العامة (طبقًا للمادة ٢٢-١، والمادة ٤٢، والمادة ٩٥-١) حيث إن كل البنود في هذا الشأن تنطبق على الأردنيين كافة. فعلى الرغم من استخدام صيغة المذكر في كلمة "أردني" في الدستور كله، فإن هؤلاء الباحثات يعتبرنها كلمة شاملة تتجاوز التمييز بين الجنسين. لكن هذه القراءة للدستور قراءة خادعة على نحو ما، ومع أنه لم يكن هناك

= ومن مظاهر التمييز ايضاً أن بإمكان بقية الأردنيين الترشح في أي دائرة انتخابية في الأردن بصرف النظر عن مكان إقامتهم. والشرط الوحيد لذلك هو أن يكون طالب الترشح مسجلاً في الجداول النهائية للناخبين في أي دائرة. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).

(١٣) المادة السادسة من دستور ١٩٥٢ «دستور المملكة الأردنية الهاشمية» المنشور في عدد **الجريدة الرسمية**، رقم ١٠٩٣ بتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ٦.

(١٤) انظر المادة ٦ من الدستور الأردني الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦، والمنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٨٨٦ بتاريخ ١ شباط/ فبراير ١٩٤٧، والمادة ٥ من «القانون الأساسي لشرق الأردن»، والمنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٨٨، بتاريخ ١٩ نيسان/ إبريل ١٩٢٨.

وجود لاشتراط يخص النوع فيما يتعلق بتولي المناصب العامة في الدستور، لم تسمح قوانين الانتخابات التي صدرت في الأردن منذ عام[١٥] ١٩٢٣ وحتى ١٩٧٤، وفي بعض الحالات حتى ١٩٨٢، للنساء بالتصويت أو الترشح للمناصب على المستوى الوطني أو المحلي. وعلى الرغم من اقتراحات تعديل هذا العوار والتي بدأ تقديمها منذ عام ١٩٥٥، بفضل ما بذلته الناشطات الأردنيات من جهود متواصلة، لم تمنح النساء حق الاقتراع إلا في تعديل عام ١٩٧٤، الذي صدر تنفيذًا للرغبة الملكية. وكذلك فإن قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ (القانون ٢٩) لم يكن يسمح للنساء بالترشح للمجالس البلدية أو التصويت في الانتخابات البلدية، ولم يتغير هذا الوضع إلا في عام ١٩٨٢ عندما صدر تعديل يشمل النساء (القانون ٢٢).[١٦] والحقيقة أنه لو كانت كلمة الأردني التي يُزعم أنها "محايدة جنسًا" مفعّلةً في الدستور بوصفها شاملة للجنسين، لحُكم ببطلان هذه القوانين دستوريًا، لكن عدم رفع أي قضية أمام المحاكم الأردنية في هذا الصدد يثبت أن الكلمة ليست محايدة جنسًا. مع ذلك، فإن تمكن النساء من فرض بعض مطالبهن في مجال المواطنة يعطي مثالًا على أن القانون المدني لا يتناقض بالضرورة مع المبدأ الوطني الذي يضعهن في محور ثنائي، وهو محور الحداثة والتقاليد. فبينما يرى الخطاب الوطني إمكانية تحديث النساء، وضرورة تحديثهن في أحيان أخرى، بحسب المعايير الوطنية، فهو يدعو كذلك إلى ضرورة الحفاظ على دورهن "التقليدي" في الفضاء الخاص من خلال تطبيق قانون الأحوال الشخصية. وهكذا، يمكن أن تظل الدولة الوطنية/ القومية بعد الاستعمارية الحديثة مخلصة لمبادئها التأسيسية.

في واقع الأمر، كان مفهوم المواطنة الكاملة قد خاض رحلة طويلة من التعديلات والتغييرات، تغير فيها تعريف من يعدّ مواطنًا كاملًا تغيرًا كبيرًا. فقانون ١٩٢٣، لا يسمح بالتصويت إلا لمن تجاوز سن العشرين من الرجال، ولا يسمح بالترشح للبرلمان إلا لمن تجاوز الثلاثين من الرجال، وليس له سوابق جنائية، ويتحدث العربية ويقرأها.

---

(١٥) انظر «لائحة قانون انتخاب النواب في منطقة الشرق العربي»، المنشورة في ملحق **جريدة الشرق العربي**، رقم ٥٢، ١٩٢٣، المواد ٢، ٤، ٩، ١٥.

(١٦) إميلي نفاع، «دور المرأة الأردنية في النضال السياسي»، ورقة ألقيت في **مؤتمر المرأة الأردنية في ظل القوانين والتشريعات الحالية** الذي عقد في عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢.

ولا يُستثنى من إجادة العربية قراءة وكتابة إلا زعماء العشائر البدوية، لكن قانون ١٩٢٨ استحدث بعض التغييرات.[١٧] يعرّف القانون البدوي بأنه من ينتمي إلى إحدى العشائر البدوية الواردة في القانون، وتنقسم العشائر نفسها إلى نوعين جغرافيين: بدو الشمال وبدو الجنوب.[١٨] وللقانون أحكام تخص أهل البادية وأخرى تخص أهل الحضر، إذ تنص المادة السابعة صراحةً على أنه "يحق لكل أردني (غير بدوي) [يلاحظ أن الكلمتين 'أردني' و'غير بدوي' بصيغة المذكر] أكمل الثامنة عشرة من عمره أن يصوّت في الانتخابات الأولية ...." أما بالنسبة إلى نواب البدو، فتنص المادة ١٦ على أن "ينتخب عضوان لتمثيل البدو. ويعين سمو الأمير المعظم بمنشور ينشر في **الجريدة الرسمية** لجنتين من بدو الشمال وبدو الجنوب تؤلف كل منهما من عشرة مشايخ وتنتخب كل لجنة عضوًا واحدًا". كما صدرت لائحة خاصة تحكم أعمال هاتين اللجنتين.[١٩] وبعد عام من الاستقلال، في سنة ١٩٤٧، صار المشرعون الأردنيون أكثر وضوحًا بشأن ما يحدد الهويات في القانون؛ فقانون الانتخاب لسنة ١٩٤٧ يعرّف البدوي بأنه "أي فرد من أفراد البدو الرحل من الذكور".[٢٠] وقد اتبع "انتخاب" نواب البدو نفس منهاج قانون ١٩٢٨ [٢١]. وبالنسبة إلى أهل الحضر، فكل الرجال الأردنيين الحضريين الذين تعدوا الثامنة عشرة لهم حق التصويت إلا إن كانوا مسجونين نتيجة صدور حكم عليهم أو محكومًا عليهم بالإعدام أو محجورًا عليهم بحكم محكمة أو أُعلن إفلاسهم بحكم قضائي أو مصابون بالجنون[٢٢]. نلاحظ أن نطاق المواطنة الطبيعية يستبعد المجرمين والمجانين والرأسماليين الفاشلين الذين أُعلن قضائيًا أنهم غدوا بلا أملاك.

---

(١٧) «قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي» نشر أولًا بوصفه مشروع قانون في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٩٥ بتاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٨، ثم أعلن قانونًا نافذًا في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٩٩ بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٢٨.

(١٨) انظر المادة ٢ من قانون ١٩٢٨.

(١٩) انظر «نظام انتخاب عضوين ليمثلا بدو الإمارة» المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢١٦، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٩.

(٢٠) انظر المادة ٢ من «قانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ قانون الانتخاب لمجلس النواب» المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٤٧.

(٢١) انظر المواد ٣، ٣٠، ٣١، ٣٢.

(٢٢) انظر المادة ٣ الفقرات الفرعية من ب إلى و.

سهّل الانفتاح الديمقراطي في منتصف الخمسينيات عمل الكثير من النسويات اللاتي يحاولن تغيير القانون الانتخابي ليسمح للنساء بالاقتراع والترشح للمناصب العامة، وبعد جهد وتنظيم شديدين حيث وُقّعت التماسات عديدة وأمهرت ببصمة أصابع آلاف النساء وقدمت إلى البرلمان، صدر قرار وزاري بناءً على طلب البرلمان في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٥ يسمح للنساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية بالتصويت (وهو شرط لم يكن مطبقًا على الرجال)[٢٣]. ولكن عندما حلّ الملك البرلمان، وأعلنت القرارات الديكتاتورية بإلغاء القرارات البرلمانية التي صدرت أثناء الفترة الليبرالية، تم سحب القرار الذي يمنح النساء غير الأميّات حق الاقتراع.

وبعد ذلك بفترة قصيرة صدر قانون الانتخاب لسنة ١٩٦٠، ونص هذا القانون على أن حق الاقتراع مقصور على الرجال الأردنيين فوق سن العشرين، وحق الترشح للمناصب العامة لمن تجاوزوا سن الثلاثين منهم. وكان قد صدر قانون مؤقت في منتصف عام ١٩٥١ أدخل تعديلًا مهمًا سمح للرجال من بدو الشمال والجنوب بانتخاب نائب لكل منهما (لكن للمفارقة لم يشمل هذا التعديل المادة ٣ من قانون ١٩٤٧ التي تستثني البدو من حق الانتخاب). وعندما صدر قانون ١٩٦٠، تم استدخال هذا التعديل فيه[٢٤]. ولأول مرة في تاريخ البلاد، شملت شروط حق الانتخاب الرجال من البدو لأن القانون لم يشر، على أي نحو، إلى ما يفصل بين انتخابات البدو أو تعيينهم. كان ذلك نتيجة لشعور الحكومة بأن سياسات توطين البدو التي اتبعتها قد اكتملت إلى حد بعيد بحلول عقد الخمسينيات[٢٥]. وبما أن أغلب رجال

---

(٢٣) انظر سهير سلطي التل، **مقدمة حول وضعية المرأة والحركة النسائية في الأردن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ١١٦.

(٢٤) «قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب» القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، المنشور في عدد **الجريدة الرسمية**، رقم ١٤٩٤ بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٠. انظر المواد: ٢/ أ، ٣-١، ١٧/ أ-ه. وتؤكد المادة ١٧/ أ على ضرورة أن يكون المرشحون متمتعين بالجنسية الأردنية قبل الانتخابات بخمس سنوات على الأقل. انظر أيضًا قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥١ (قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب)، لا سيما المادتين ٢ و٥ الصادر في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥١ والمنشور في عدد ممتاز من **الجريدة الرسمية** رقم ١٠٧٠، بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٥١.

(25) See Paul A. Jureidini and R. D. McLaurin, *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes* (Washington, DC: Praeger, 1984), 15.

البدو كانوا يخدمون في الجيش، أعطى هذا القانون وزنًا مهما للمؤسسة العسكرية في الانتخابات. لكن بعد تعريب الجيش في عام ١٩٥٦ (انظر الفصل الرابع)، تقرر عدم تسييسه. ووفقًا لهذا القرار، نص قانون ١٩٦٠ على أن كل أفراد الجيش العربي الأردني ضباطًا وجنودًا لا يحق لهم الاقتراع[٢٦]. وبما أن نسبة كبيرة من الرجال من أصول بدوية يخدمون في الجيش، أدى ذلك إلى حرمانهم مرة أخرى من حق الاقتراع، بما معناه أن شيئًا لم يتغير تقريبًا بالنسبة إليهم، حيث إنه في اللحظة التي سُمح لهم فيها أخيرًا بالتصويت، تم حرمان كل مَن يخدم في الجيش من لدنهم من هذا الحق. وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية إدماج البدو في المواطنة القانونية في إطار الدولة الوطنية بعد "تحديثهم" ولو تحديثًا جزئيًا، قد بدأت مع إقرار هذا القانون والتعديل الذي سبقه، على الرغم من أن البدو ظلوا خاضعين لـ "إشراف" خاص من قِبل الدولة حتى عام ١٩٧٦، حين اكتمل دمجهم في الدولة الوطنية.

وفي منتصف الستينيات، بعد عودة الانفتاح جزئيًا إلى الحياة السياسية، أرسل الملك حسين خطابًا إلى رئيس الوزراء يطلب دراسة موضوع منح حق النساء بالاقتراع[٢٧]، ولكن لم يسفر ذلك عن تغيير. وبعد ثماني سنوات، في ٥ آذار/ مارس عام ١٩٧٤، أرسل الملك خطابًا آخرًا لرئيس الوزراء يتضمن الرغبة الملكية بإدخال تعديل جديد على قانون الانتخاب لعام ١٩٦٠ يمنح كل النساء الراشدات حق الاقتراع[٢٨]. حل هذا التعديل محل تعريف الأردني في المادة٢/ أ من قانون ١٩٦٠ فحلت عبارة "كل شخص ذكرًا كان أو أنثى" محل عبارة "كل شخص ذكر" . كان توقيت هذا التعديل ضرورة لتحسين الصورة الدولية للأردن لأن عقد المرأة الذي نظمته الأمم المتحدة كان مقررًا أن يبدأ بمؤتمر ١٩٧٥ في مدينة ميكسيكوسيتي وكان الأردن يعد ليرسل وفدًا لهذا المؤتمر. وفي عام ١٩٨٢، تم تعديل قانون البلديات ليسمح للنساء أخيرًا بالترشح للوظائف العامة. وفي عام ١٩٨٦، صدر أخيرًا قانون جديد للانتخابات (أجريت عليه بعض التعديلات

(٢٦) انظر المادة ٥.

(٢٧) الخطاب مؤرخ ٢١ نيسان/ إبريل ١٩٦٦.

(٢٨) انظر قانون ٨ لسنة ١٩٧٤ «قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب» المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٨١ بتاريخ ١ نيسان/ إبريل ١٩٧٤.

عام ١٩٨٩)[٢٩] غيّر سنّ المواطنين الذين يتمتعون بحق التصويت رجالًا ونساء إلى سن التاسعة عشرة(*) . وأكد على استمرار عدم أحقية الأفراد العاملين في القوات المسلحة في التصويت.

البدو والمواطنة في إطار الدولة الوطنية

لم يكن للحكومة في أيام العثمانيين سيطرة تذكر على البدو في المنطقة التي أصبحت شرق الأردن، فقد كانت المنطقة تنقسم إداريًا منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى سنجق عجلون (نشأ في عام ١٨٥١)، وكان جزءًا من متصرفية نابلس (جزء من فلسطين الحالية)، وإلى مدينة الرمثا الشمالية وضواحيها، وكانت مرتبطة بسنجق حوارن (جزء من سوريا الحالية)، ومناطق غور الأردن التي كانت جزءًا من قائمقامية طبرية (كانت جزءًا من فلسطين والآن جزءًا من إسرائيل). بعد ذلك، تم ضم سنجق عجلون كله إلى متصرفية حوران، وصارت منطقة البلقاء ومركزها مدينة السلط (وكانت تكتب في حينها "الصلت") جزءًا من متصرفية نابلس من ١٨٨٢ وحتى ١٩٠٥، وبعدها ضمت إلى متصرفية الكرك (جنوبي الأردن الحالية)، وكانت متصرفية الكرك المنطقة الأقل ارتباطًا بالسلطات المركزية العثمانية إلى أن تمت إعادة غزوها عسكريًا في عام ١٨٩٤، ما وضعها تحت سلطة والي دمشق[٣٠]. وكان البدو الرحل يمثلون نصف سكان شرق الأردن تقريبًا (٤٦ بالمائة) عام ١٩٢٢، إذ بلغ عددهم ١٠٢١٢٠ نسمة من مجمل ٢٢٥٣٥٠ نسمة طبقًا لتقديرات نيابة العشائر. ويشمل هذا التقدير كل العشائر البدوية داخل حدود شرق الأردن بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٥، باستثناء المنطقة الممتدة من معان حتى العقبة التي ضمت عام ١٩٢٥، والتي تضم واحدة من أكبر القبائل الأردنية وهي

---

(٢٩) انظر قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٣٣٩٨ بتاريخ ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٦. انظر المواد ٢، ٣/ أ، ٥. عُدل هذا القانون مرتين في عام ١٩٨٩، قبل أول انتخابات ديمقراطية في البلاد منذ عقود - انظر عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٣٦٢٢ بتاريخ ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٨٩، ورقم رقم ٣٦٣٨، في ٨ تموز/ يوليو ١٩٨٩.

(*) عدل إلى سن الثامنة عشرة بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب المؤقت وتعديلاته رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ المنشور على الصفحة ٣٠٢٣ من عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٤٤٩٧ بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠١. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).

(٣٠) انظر منيب ماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن**،٧-٩ .

قبيلة الحويطات[٣١]. وبفضل جهود حملات التوطين التي قامت بها الحكومة من خلال الجيش العربي بالأساس، وكذلك من خلال تقييد حركة البدو داخل البلاد وخارج حدودها، انخفضت النسبة المئوية لعشائر البدو الرحل في البلاد إلى ٣٥,٣ بالمائة (١٢٠ ألف نسمة) من مجمل السكان بحلول عام ١٩٤٣، على الرغم من أن النسبة المئوية للعشائر كان يمكن أن تكون أعلى من ذلك في عام ١٩٢٢ لو تمت إضافة عشائر منطقة معان حتى العقبة في هذا التعداد. وقد قَدر تعداد ١٩٤٦ (الذي يقدم أرقامًا متناقضة بسبب الارتباك التصنيفي العام المتعلق بتعريف من هو البدوي)[*] النسبة المئوية للعشائر بالنسبة إلى مجمل السكان بنحو ٢٣ بالمائة (٩٩٢٦١ نسمة)[٣٢].

أما بالنسبة إلى إخضاع البدو لحكم الدولة، فقد كان قانون الإشراف على البدو لعام ١٩٢٩ بمثابة إعلان للأحكام العرفية لأن القائم الرئيس على تنفيذ هذا الأمر لم يكن سوى قائد الجيش العربي في شرق الأردن. وقد وضع هذا القانون ترتيبات للجنة تتكون من قائد الجيش العربي والأمير شاكر بن زيد، وهو حجازي من أبناء عمومة الأمير عبد الله معروف بدرايته الكبيرة بشؤون البدو، وشخص ثالث "ينتخبه" الأمير من بين شيوخ العشائر غير الرحل، وكانوا يُعدُّون أيضًا على دراية كبيرة بتقاليد عشائر البدو الرحل. ويظل هذا الزعيم "المنتخب" في موقعه ما دام القرار الأميري ساريًا[٣٣]. كانت

---

(٣١) انظر سليمان الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥**: دراسة وثائقية، (عمّان، مكتبة المحتسب، ١٩٧١)، ١٨٨-١٨٩.

(*) قد يكون هناك سبب للشك في الإحصائيات التي تقول بأن البدو كانت لهم غلبة عددية. فأبناء الفلاحين كانوا أحياناً يتجنبون تسجيل المواليد أو الطابو حتى يتجنبوا التجنيد في الجيش العثماني. وكذلك فلا شك أن الفلاحين كانوا «يتمتعون» بقدر أفضل من التعليم والصحة، وبالتالي فإن نسبة المواليد لديهم أكثر، والوفيات أقل. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).

(٣٢) انظر كتاب هاني حوراني التأسيسي: **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن**، (بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧)، ٦٧، وعن عمليات المسح السكاني العامة في البلاد، انظر:

A. Konikoff, *Transjordan: An Economic Survey* (Jerusalem: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1946), 16–19

(٣٣) انظر المادة ٣ من «قانون الإشراف على البدو لسنة ١٩٢٩» المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٢٩.

واجبـات هذه اللجنة هـي الإشراف على البـدو و"المراقبة" الكاملـة لتحركاتهم وتقرير المكان الذي ينبغي أن يستقروا فيه عند الضرورة، مع إنزال العقوبة (التي تشمل الغرامة والحبـس) بمـن يبـدون مقاومـة، والاسـتماع إلى مظـالم البـدو بمقتضى قانـون المحاكم العشـائرية، والسـحب الفـوري وقتـما تشـاء لأي قضيـة يتم النظـر فيها أمـام المحكمة العشـائرية، والتحقيـق في أي خـرق للأمـن وإنزال العقوبـات بالمذنبين، وتشـمل هذه العقوبـات الحجز على الممتلـكات ومصادرتها[٣٤]. وقد عُين قائـد الجيش العربي منفذًا لكل القـرارات التي تتخذها اللجنة التي هو أحد أعضائها[٣٥]. صدر هذا القانون قبل عـام من وصول جون باغوت غلوب، وهو ضابط بريطاني يعد أعلى مرجعية فيما يخص إخضـاع العشـائر البدوية، وهي مهمة تفـوّق فيها في العراق المجاور في العقد السـابق. واسـتطاع غلوب مسـتعينًا بهذه القيود القانونية أن يسـتخدم التجنيد العسكري منهجًا مفضلًا في السـيطرة على العشـائر البدوية وإدماجها في ثنايا الدولة الوطنية. وقد أثبتت استراتيجيته هذه نجاحًا كبيرًا بالاستعانة بعدد من القوانين.

ومواكبـة للنجـاح الكبيـر الـذي حققـه غلـوب في دمج البـدو من خلال المؤسسـة العسـكرية (انظـر الفصـل الثالـث)، صدر قانـون جديد لـلإشراف على البـدو في عام ١٩٣٦، يحل محل القانون القديم. وكانت أهم ملامح هذا القانون إلغاء اللجنة الثلاثية وإسـناد كل الصلاحيـات التي كانت لهـا بمقتضى قانون ١٩٢٩ إلى قائد الجيش نفسـه، وكان يشـغل المنصب في ذلك الوقت بيك باشـا أو أي فرد يفوضه في سـلطاته، وكان في هذه الحالة غلوب باشا الذي حل محل بيك عام ١٩٣٩ قائدًا للجيش العربي[٣٦]. وكان ذلك بسـبب وفاة الأمير شـاكر بن زيد، فقد كان شـاكر مع بيك وغلوب المنفذ الرئيس لـكل القوانـين المتعلقة بالبدو حتى وفاته في كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٣٤، والتي دفع البريطانيـون على إثرها بمسـؤوليهم المحليـين فتولوا كافة الصلاحيـات المتعلقة بالبدو حتى أنه في السـنوات الخمس التالية لوفاة شـاكر، كان قد تم حسم من خمسين إلى ستين

---

(٣٤) المادة ٤ من أ إلى و.

(٣٥) المادة ٦.

(٣٦) انظر «قانون الإشراف على البدو» المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٥١٦، بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٣٦.

بالمائة من القضايا المنظورة أمام المحاكم العشائرية على يد غلوب نفسه ودون اللجوء إلى عـمّان[٣٧]. ومن الملامح التي لا يمكن أن نعتبرهـا ثانوية لهذا القانون، هو التناقض بين مَـن مِن العشـائر عـدّت في عام ١٩٢٩ **من البدو الرحل** ولكنها لم تعتـبر كذلك في عام ١٩٣٦، حيـث تـم اسـتبعاد بعضهـا من القائمـة وأضيفت أخـرى عليهـا. وكان ذلك بالأساس نتيجة نظام التصنيف العشوائي الذي استخدمه إداريون جاهلون لتحديد من هـو البدوي وغير البدوي[٣٨]. وكان قانون المحاكم العشـائرية الصادر عام ١٩٣٦ قد عـيّن قائد الجيـش متصرفًا للمنطقة كلهـا، أي حاكمًا إقليميًا للمنطقة التي تضم عشـائر البـدو الرحـل - أي منطقة الصحراء غـير الحضرية وغير الريفية[٣٩]. واسـتمرت هذه الحال حتى عام ١٩٥٨، أي بعد عامين من طرد غلوب وما تلاه من تعريب الجيش بعد صـدور قانون يفصل الشرطة عن الجيش العربي[٤٠]. وعلى الرغم من أن قرار الحكومة بفصـل الشرطـة عن الجيش صـار نافـذًا في ١٤ تموز/ يوليـو ١٩٥٦، أي قبلهـا بعامين تقريبًـا، فقد ألغت الحكومـة ذلك القرار بعد انقلاب القصر الـذي أطاح بالقوميين من مجلـس الوزراء والجيش (انظر الفصل الرابع)[٤١]. وقد نصت المادة الرابعة من القانون الجديـد عـلى أن القائد الجديد للأمن العام لن يكون مسـؤولًا أمام قائد الجيش؛ بل أمام

(37) Ricardo Bocco and Tariq M. M. Tell, "Pax Britannica in the Steppe: British Policy and the Transjordan Bedouin," in **Village Steppe and State: The Social Origins of Modern Jordan**, edited by Eugene Rogan and Tariq Tell (London: British Academic Press, 1994), 120.

(٣٨) انظـر، أحمـد عويـدي العبادي، **القضـاء عند العشائر الأردنية**، العدد الرابع من سلسـلة «من هم البدو»، (عمّان، دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ٥٤-٥٥.

(٣٩) انظر المادة ٢/ ب من «قانون محاكم العشـائر لسـنة ١٩٣٦» المنشـور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٥١٦ بتاريخ١٦ شباط/ فبراير ١٩٣٦.

(٤٠) «قانون الأمن العام المؤقت» رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨، والمنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٣٨٨ بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨، ٦٤١-٦٤٣.

(٤١) «قانـون مؤقت بفصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي الأردني» رقم ٢٧ لسـنة ١٩٥٦، الموقع في ١٢ تموز/ يوليـو ١٩٥٦ والمنشـور في عـدد **الجريـدة الرسـمية** رقـم ١٢٨٥ بتاريـخ ١٤ تمـوز/ يوليـو١٩٥٦، ١٧٦٣-١٧٦٤. وعـن إلغاء هذا القانـون، انظر عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٦٦١ بتاريخ١٦ أيار/ مايو ١٩٥٧، ٤٢٩.

وزير الداخلية، وأن كل الصلاحيات المتعلقة بقضايا الأمن العام الداخلي (أي العمل الشُرطي) التي كان يمارسها قبل ذلك وزير الدفاع قد صارت من مهام وزير الداخلية. وبالمثل، آلت كل الصلاحيات الشرطية التي كان يمارسها قائد الجيش إلى مدير الأمن العام. وقد بينت المادة الثانية من القانون الجديد أن الأمن العام يشير إلى الإشراف على البدو ومحاكم العشائر وما إلى ذلك. وهكذا لم يعد البدو بين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٦ يعيشون في ظل القانون العسكري ولم يعد يدير الجيش حياتهم؛ بل أصبحوا يعيشون في ظل إشراف ومراقبة شرطية دائمين وكأنهم مجرمون وجناة مشتبهٌ بهم.

وفي بلد لسكانه صلات عشائرية وعائلية تتجاوز الحدود الوطنية المخترعة (إلى فلسطين وسوريا والعراق ومصر ولبنان والحجاز وأرمينيا والقوقاز) كانت إعادة تنظيم الهوية على أساس جغرافي ومناطقي ضرورية، لاسيما في حالة البدو الذين لا يبدون احترامًا كبيرًا لولاية الدولة الوطنية عليهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساعدت إعادة التنظيم الداخلي وتقسيم المنطقة إلى وحدات وطنية وإدارية، على شاكلة محافظات وألوية وأقضية ومدن، على توطين العشائر البدوية داخل الدولة الوطنية نفسها. وبذلك، لم يتوقف الأمر عند تحديد حركتهم على المستوى الدولي بل على المستوى الوطني الداخلي أيضًا. ومن خلال هذه الإبستمولوجيا الجديدة للأرض، سعت دولة شرق الأردن إلى تعريف المواطنة الأردنية قانونيًا في إطار الدولة الوطنية، فحلّ الجوار المكاني/ المناطقي والإقامة داخله محل صلات الدم وبديلًا عنها.

كان المقصود بهذه السلسلة من القوانين تحقيق عدة أمور. ففيما يخص البدو، كان قانون العشائر يخضع لتفسيرات غير بدوية، ويمكن تنظيمه والتحكم به واستخدامه عند الضرورة أو سحبه عند الضرورة، بينما ظلت المنظومة ككل خاضعة لولاية الدولة الوطنية غير البدوية ومبادئها القضائية المهيمنة التي لا علاقة لها بالتقاليد البدوية، والتي تدعي في الوقت نفسه بأنها تمثلها. وكذلك فإن قانون الإشراف على البدو أحال البدو إلى فضاء الدولة الوطنية عبر منعهم من أن يكونوا كيانات دولية تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة ـ الوطن وقتما شاؤوا. وفي الوقت نفسه، قامت الدولة بوطننة الفضاء الداخلي الذي أسكنتهم داخله. وقد تحقق ذلك من خلال تحديد مناطق لتوطينهم، ثم

فرض هذا التوطين عليهم أو توظيفهم في الجيش. وقد حقق التوظيف في الجيش أغراضًا عدة؛ إذ جعل البدو يقومون بدور الشرطة على البدو أنفسهم وإخضاعهم لقوانين الدولة الوطنية، وربط البدو بالأرض من خلال توطينهم في مناطق حضرية أو شبه حضرية كمعسكرات الجيش (التي يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر، لكن سلطتها العليا ثابتة جغرافيًا في العاصمة حيث مقر القيادة العامة) أو في المدن الكبرى والصغرى بطول البلاد وعرضها. وبالإضافة إلى ذلك، كان هذا القانون يهدف إلى وطننة البدو، أو إكسابهم الهوية الوطنية، عن طريق تحويل ولائهم من العشيرة إلى الجيش ومنه إلى الدولة الوطنية التي يفترض أن هذا الجيش يقوم بحمايتها.

ساعدت القوانين والسياسات التي اتبعتها الدولة الوطنية الأردنية على تدمير الاقتصاد البدوي، فجعلته يعتمد اعتمادًا كاملًا على الدولة. وقد أدى تجريم أسلوب الحياة البدوي، وفرض العقوبات القضائية على البدو الذين يقاومون سياسات التوطين التي ترعاها الدولة، إلى منع غزوات البدو وعبورهم الحدود الدولية وإلى مصادرة قطعان ماشية المقاومين وأغنامهم - والتي تصادفت مع موجة الجفاف في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات فقلصت قطعان الأغنام التي يمتلكها البدو - وذلك بالإضافة إلى إتاحة الدولة نشاطًا اقتصاديًا بديلًا للبدو من خلال المؤسسة العسكرية في الأساس، ثم من خلال التوطين الزراعي والعمالة بأجر يومي (بالأساس في شركة النفط العراقية المملوكة للبريطانيين)[٤٢]. وهكذا لم تكن عملية تهجير البدو من منطقة جغرافية معينة وزرعهم في أخرى هي ما أخرجهم من مجال التقاليد إلى مجال الحداثة الذي يتسم بحكم الدولة الوطنية بالقانون فحسب، بل ما لم يكن يقل عن ذلك أهمية أيضًا هو عملية تحويل كل الفضاء داخل الدولة الوطنية من خلال عملية وطننته، واستصدار قوانين الأراضي، وإعادة تقسيم المناطق، ورسم حدود المحافظات والحدود الخارجية التي تفصل حدود الدولة الوطنية عمّا حولها.

---

(٤٢) كان الشركس ثاني الجماعات المفضلة للتعيين في شركة بترول العراق، انظر:

Seteney Shami, *Ethnicity and Leadership: The Circassians in Jordan*, doctoral dissertation, Department of Anthropology (Berkeley: University of California, 1982), 81.

كذلـك واكبت مسـاعي الدولة لاحتواء زعماء البدو مسـاعٍ لإدماج عمـوم البدو في اقتصاد الدولة الوطنية. فبينما تم تجنيد عامة البدو في قوة البادية في الجيش العربي، فقد تم إدخـال قياداتهم في هياكل الدولة وتحديدًا في المجلس التشريعي ومحاكم العشـائر. وعلى خـلاف غيرهم من سـكان البـلاد الذين ينتخبون نوابهم، مع تخصيص نسـب للأقليات العرقية والدينية بمقتضى قانون الانتخاب لسـنة ١٩٢٨، كان يشـغل المقاعد المخصصة للبدو نواب يعينهم الأمير عبد الله. وكما علقت عبلة عماوي: كان هذا النظام الانتخابي، غير القائم على التمثيل النسـبي، في صالح بعض قطاعات المجتمع على حسـاب غيرها، وهـو مـا ضمـن «هيئـة تشريعيـة مسـتكينة»(٤٣). فبينما حصل المسـيحيون والشراكسـة الأردنيون على نسبة مئوية من المقاعد أكبر مما تتيحه أعدادهم، لم يحصل البدو الذين كانوا يمثلون ٢٣,٤ بالمائة من السكان على أكثر من ١٢,٥ بالمائة من المقاعد(٤٤). كانت هذه التعيينات التي يقررها الأمير تعكس ولاء الشـيوخ لشخصه وللدولة، ولا تعكس إرادة شـعبية. بذلك، كان الشـيوخ المعينون مسـؤولين أمام الأمير وليس أمام ناخبيهم؛ بل إن الدولة نجحت في احتواء شيوخ العشائر في مرحلة مبكرة من خلال وسائل أخرى، وهي تحديـدًا الدعم الذي تقدمه لهم الدولة في مشـاريعهم الزراعيـة، وهو دعم يفوق كثيرًا ما كانـت تقدمـه الدولة لباقي البدو في مجال الزراعة. فمثلًا، مُنح شـيخ مشـايخ بني صخر مثقـال الفايز قرضًا لمسـاعدته في زراعة أراضيه الشاسـعة. وقد منـح الفايز هذا القرض لمساعدته في اجتياز المرحلة الانتقالية من البداوة إلى الحياة المستقرة ومساعدته كذلك على «اسـترداد» مكانتـه داخل عشـيرته(٤٥). بالإضافة إلى ذلـك، دفعت الدولة راتبًا سـنويًا

(43) See Abla Amawi, *State and Class in Transjordan: A Study of State Autonomy,* doctoral dissertation (Washington, DC: Georgetown University, 1993), 369.

(٤٤) كانت نسـبة المسـيحيين من السـكان ٦,٩٪ وكان نصيبهم من المقاعد ١٨,٧٪ ونسـبة الشركس ٢,٥٪ من السكان ونصيبهم من المقاعد ١٢,٥٪. انظر:

Ma'an Abu Nowar, *The History of the Hashemite Kingdom of Jordan, vol. 1, The Creation and Development of Transjordan: 1920–1929* (Oxford: The Middle East Center, Ithaca Press, 1989), 211.

(45) CO 831/27/2 #37226, high commissioner to secretary of state, 20 October 1934, #TC/101/34, cited by Amawi, *State and Class*, 366–367.

لشيوخ العشائر مقداره ٢٤٠ جنيه فلسطيني لإحكام سيطرة الدولة على عشائرهم. وكان من ضمن مسؤوليات الشيوخ أن يحفظوا النظام العام عن طريق ضمان السلوك الحسن لأفراد عشائرهم «تحت تهديد خسارة أو خفض رواتبهم» إن أخفقوا في المهمة(٤٦). بل إن أكثر شيوخ العشائر (أو من يسميهم هاني الحوراني بـ «الأرستقراطية القبلية الإقطاعية») زادوا من مساحة الأراضي التي يمتلكونها نتيجة عملية التوطين التي بدأتها الدولة في عام ١٩٣٣ (٤٧). كما اكتسب هؤلاء الشيوخ مكانة وسلطة أكبر داخل العشائر لأنهم كانوا حلقة الوصل بين الناس ومؤسسات الدولة، لاسيما فيما يخص التعيين في القوات المسلحة(٤٨). وكما ذكر سابقًا، كان شيوخ العشائر يشغلون مناصب في محاكم العشائر مع مسؤولي الدولة، الأمر الذي كان يمنحهم نفوذًا في الشؤون القانونية أيضًا.

لم يشهد الوضع القانوني للبدو تغيرًا لمدة عقدين بعد الاستقلال. فباستثناء التغييرات التي حدثت في قانون الانتخاب لسنة ١٩٥١ و١٩٦٠ التي اكتسب البدو بمقتضاها حق التصويت مثل سكان الحضر، ظلت القوانين السابقة سارية حتى السبعينيات عندما بدأت حالة البدو في التغير على المستوى القانوني، وفي الخطاب الشعبي النابع من الوطنية التي خطط لها القصر بالأساس. وقعت هذه التغييرات إثر الحرب الأهلية في عام ١٩٧٠، بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية التي انتهت بهزيمة المقاومة الفلسطينية فيما يعرف بمجازر «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠، ثم هزيمتهم النهائية وطردهم من البلاد في تموز/ يوليو ١٩٧١. فلم يكن من قبيل المصادفة أن تم تأسيس مجلس شيوخ العشائر في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٧١ بموجب قانون تم إصداره بناءً على رغبة ملكية بعد أيام قليلة من طرد المقاومة الفلسطينية المسلحة نهائيًا(*). وعين الملك حسين شقيقه الأمير محمد رئيسًا للمجلس. وضم المجلس من اثني عشر إلى خمسة عشر من شيوخ العشائر يتم تعيينهم جميعًا بإرادة ملكية

---

(46) CO 831/5/69421/31, high commissioner to L. S. Amery, 31 May 1929, cited by Amawi, *State and Class*, 367.

(٤٧) انظر هاني الحوراني، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن**، ١٣٨.

(٤٨) المرجع السابق، ١٤٠.

(*) انظر قانون مجلس شيوخ العشائر وتعديلاته رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ المنشور على الصفحة ١٢٧٣ من عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٣١٧ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧١. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية)

بناءً على توصية رئيس المجلس (انظر المادتين ٥،٢)[٤٩]. وأكد القانون على ضرورة أن يكون العضو المعين في المجلس أردنيًا، وأن يكون من شيوخ العشائر أو شخصية عشائرية بارزة ينتمي إلى أحد العشائر المذكورة في القانون، وألا يكون فاقدًا لأهلية شغل المناصب العامة بسبب جرائم أو مخالفات (المادة ٦/ أ، ب، ج). كان الهدف المعلن من إنشاء المجلس: «رفع مستوى المعيشة بين أبناء البادية ووضع المشاريع الإنمائية والزراعية والصحية والتعليمية التي تهدف إلى دعم خطة توطين أهل البادية وتوفير الحياة الكريمة التي هم أهل لها، وواجب من واجبات الدولة العمل على توفيرها لهم ليقوموا بدورهم في دفع عجلة التقدم والبناء في هذا البلد المكافح»[٥٠]. وفي عام ١٩٧٣، وضع المجلس نظامًا لتوحيد العادات العشائرية تُحكم بمقتضاه كل العشائر الرّحل والمستقرة بلوائح موحدة، ويتم من خلالها توحيد العادات العشائرية المتباينة في أنحاء البلاد أمام القانون[٥١]. وكان ذلك، جزءًا من سياسة الحكومة الجديدة لتوحيد سكان شرق الأردن تحت مظلة هوية وطنية واحدة بعد ما مثلته الحرب الأهلية في عام ١٩٧٠ من تحدٍ للبلاد. فقد كانت الانقسامات بين سكان شرق الأردن، كالتي بين أهل البادية وأهل الحضر، ضارة بالمشروع الوطني للدولة والقصر. وقررت الحكومة إلغاء قانون مجلس شيوخ العشائر في أيار/ مايو ١٩٧٣ [٥٢] واستبدلت به تفاهمًا خارج إطار القانون بين العشائر والقصر. وصار هذا التفاهم

---

(٤٩) وقد تم إنشاء المجلس قانونيًا من خلال تطبيق القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ «قانون مجلس شيوخ العشائر» الذي أصبح قانونًا ثابتًا في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٧٢ من خلال تطبيق القانون رقم ٤. انظر القانون ٥٢ المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٣١٧ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧١، ١٢٧٣. والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم٢٣٥١ بتاريخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٢، ٤٥٧. وكانت أعمال المجلس تحكمها لوائح داخلية، انظر عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٣٣٩ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، ٢٠٨٩.

(٥٠) وزارة الثقافة والإعلام، **الأردن في خمسين عامًا ١٩٢١ - ١٩٧١**، (عمّان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٢)، ٤٩-٥٠، انظر أيضًا: المادة ١٥ من القانون.

(٥١) انظر، العبادي، **القضاء عند العشائر**، ٦١-٦٤.

(٥٢) انظر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٣ «قانون إلغاء قانون مجلس شيوخ العشائر» المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٤٢٦ بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٣، ١١١٩.

معروفًا بـ«محضر القصر» وتم توقيعه في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٧٤، وقد حضر المحضر نيابة عن الدولة كل من مستشار الملك لشؤون العشائر محمد هاشم وقائد القوات المسلحة الأردنية حابس المجالي، ووزير الداخلية أحمد الطراونة، ومدير الأمن العام اللواء أنور محمد، ومحافظي كل المحافظات الأردنية وقادة مناطق الشرطة. أما العشائر، فبحسب أحمد عويدي العبادي، فقد مثلها شيوخ العشائر والشخصيات العشائرية البارزة والمحنكة المعروفة بدرايتها الكاملة بقوانين العشائر وعاداتها(٥٣). وقد وصف الهدف الرسمي من المحضر كالتالي: «بناءً على الرغبة الملكية الرامية إلى بلورة العادات العشائرية بين مختلف قطاعات الشعب الأردني الكريم وإبرازها في إطار واضح الرؤية، تداعى المهتمون في شؤون الأسرة العزيزة والساهرون على أمنها إلى اجتماع يتدارسون فيه الجوانب المهمة في الأعراف العشائرية وإقرار النافع والمفيد منها للصالح العام، وتعديل ما يستوجب التعديل والنظر بما يستدعي إعادة النظر ليصبح العرف العشائري قادرًا على مواكبة الزمن والسير وفق حاجات الحاضر»(٥٤). وتمنى الحاضرون أن يكون هذا منطلقًا «لتماسك الأسرة الأردنية».

ومن أكثر الجوانب لفتًا للنظر في هذا المحضر تلك المواد المتعلقة باستثناء أفراد الشرطة والقوات المسلحة من ملاحقة قانون العشائر والقائمين عليه. وعليه فإن من يأتون أعمالًا دفاعًا عن أمن الدولة أو مصالحها الاقتصادية أو من أجل «فرض سلطة الدولة» بناءً على أوامر رؤسائهم بما في ذلك استخدام أسلحتهم ضد أفراد من العشائر لا يجوز ملاحقتهم بقانون العشائر أو القائمين عليه بعد انتهاء خدمتهم في الجيش أو الشرطة ولا ينبغي الثأر منهم أو من عائلاتهم. وكذلك لا يجوز لأفراد القوات المسلحة من العشائر التدخل في شؤون العشائر ونزاعاتها(٥٥). وقد عرّف هذا النص بوضوح حدود القانون العرفي العشائري. وبالتالي، بينما تقوم الدولة بفرض صيغة هي حددتها لقانون العشائر، وتقوم هي أيضًا بتعيين القائمين عليه، فإن هذا القانون لا يستطيع أن يطال الدولة نفسها أو ممثليها حتى (خاصةً) وإن كانوا من أبناء العشائر. وهذه النقطة

---

(٥٣) انظر، العبادي، **القضاء عند العشائر**، ٤٤١-٤٤٢.

(٥٤) المرجع السابق، ٤٤١.

(٥٥) انظر المادتين ٢، ٤.

جوهرية لتعزيز قدرة الدولة الوطنية الحديثة على رسم الحدود بين التقليدي والحديث. فبينما يجوز للدولة - الوطنية الحديثة، بل ينبغي عليها، أن تحوي هياكل سلطة وممارسات «تقليدية»، فهذه الهياكل والعادات والممارسات دائمًا ما تكون منضوية تحت السلطة العليا لقوانين الدولة الحديثة وفي خدمتها دائمًا. والواضح أن حالتنا هذه ليست حالة تقاطع بين التقليدي والحديث، بل حالة انضواء التقليدي تحت الحديث، تتم أثناءها إعادة تعريف التقليدي طبقًا لمعايير الحكم الحديثة.

كانت هذه التغيرات في حياة البدو تحدث في مجال القانون في الفترة نفسها التي كان مخططو التنمية الحكومية يعملون فيها على وضع خطط توطين للقضاء على أسلوب حياة الارتحال عند أهل البادية. وقد بدأ هذا بعد أن عقدت الجامعة العربية اجتماعات عديدة لمناقشة قضية توطين البدو وتنميتهم (في بيروت عام ١٩٤٩، والقاهرة عام ١٩٥٠، ودمشق عام ١٩٥٢). وقد أسهمت منظمات دولية في خطاب التنمية هذا كمنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة ومنظمة العمل الدولية[٥٦]. وقد أنشأت هذه المنظمات مجموعة من خبراء «التنمية» العرب والأوروبيين الذين وضعوا خططًا لـ «تنمية» البدو، وكما يبين ريكاردو بوكو في دراسته الرائدة، كانت المجموعتان تتشاركان في إبستمولوجيا وفلسفة واحدة: «فعززت تحيزات كل مجموعة تحيزات الأخرى»[٥٧]. وقد كان الهدف مَعْيَرة البدو ودمجهم في حياة مواطني الدولة الوطنية الحداثيين.

في عام ١٩٧٦، أصدرت الحكومة قانونًا يلغي كل القوانين الخاصة بالبدو التي كانت مازالت سارية بما فيها قانون الإشراف على البدو وقانون محاكم العشائر[٥٨]. وقد

(٥٦) انظر ملخصًا لخطط هذه التنظيمات وبرامجها المتعلقة بتوطين السكان البدو:

Riccardo Bocco, *Etat et tribus bedouines enJordanie, 1920-1990, LesHuwaytat: Territoire, changement économique, iden- tité politique*, doctoral dissertation, Institut d'Etudes Politiques de Paris, 1996, pp. 211–225.

(٥٧) المرجع السابق، ٢١٠

(٥٨) انظر قانون إلغاء القوانين العشائرية، القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦، الموقع في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٦ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٢٩ بتاريخ ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، ١٢٩٩.

ظل «محضر القصر» الذي ليس له صفة القانون ساريًا، على الرغم من أن قرار الحكومة محو كل أشكال التمييز القانوني بين الأردنيين الذكور في عام ١٩٧٦ قد فُعّل بوصفه الإجراء الأخير في عملية توحيد كل سكان شرق الأردن (الذي بمقتضاه سيتم معاملة الأردنيين الذكور من البدو أو الحضر معاملة واحدة وكل الأردنيات من البادية والحضر سيعاملن معاملة واحدة - وبهذا يتم الإبقاء على المعايير غير المتساوية بين الجنسين).

وعلى الصعيد السياسي، كانت المعارضة الشعبية للمكانة الخاصة التي يتمتع بها البدو واضحة منذ الخمسينيات، لتزايد اعتماد الحكومة في قمع المعارضة الشعبية الواسعة على الجيش العربي والشرطة اللذين ينتمي أغلب أفرادهما إلى عشائر بدوية. وفي منتصف الخمسينيات، اشتدت المطالب الوطنية واليسارية حتى تراجعت الحكومة عن الانضمام إلى حلف بغداد المناهض للسوفييت الذي رعته بريطانيا، إذ قام الملك بطرد اللواء غلوب، وبدأ عملية تعريب القوات المسلحة. وفي هذا السياق، تسيّس الكثير من البدو وانضموا إلى أحزاب وطنية ويسارية، وبدأوا في المطالبة بإلغاء المكانة الخاصة الممنوحة للبدو ورأوا فيها مظهرًا من مظاهر استراتيجية «فرّق تسد» التي تقسّم الشعب «الواحد». كما دعت المعارضة غير البدوية إلى إلغاء مكانة البدو الخاصة لأنها رأت فيها سببًا لاستمرار انفصال البدو عن بقية المجتمع، وعدم تأثرهم بالتحولات السياسية مما جعلهم أداة طيّعة للقمع استخدمها النظام البريطاني والنظام الهاشمي. وبعد انقلاب القصر الذي أطاح بالحكومة في عام ١٩٥٧، تم إسكات هذه الأصوات مرة أخرى حتى عشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٠، عندما استُخدمت كتائب الجيش البدوية ضد السكان المدنيين والمقاومة الفلسطينية.

ومع ذلك، فقد برزت في الفترة نفسها أصوات جديدة من داخل جهاز الشرطة الذي أنشأته الدولة حديثًا عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٨، حين صارت الشرطة جهازًا مستقلًا عن الجيش. وبعد ذلك مباشرة، في عام ١٩٥٩، طالب قائد شرطة البادية تعديل قانون الإشراف على البدو لسنة ١٩٣٦، وذلك بزيادة صلاحياته في مدة حبس المجرمين من البدو لتصبح خمس سنوات بدلًا من سنة واحدة، ورفع الغرامة المبينة في ذلك القانون إلى مائتي دينار أردني بدلًا من أربعين جنيهًا فلسطينيًا اتساقًا مع القانون الجنائي

المطبق على أهل الحضر[٥٩]. بل إن وزارة الداخلية نفسها أصدرت عام ١٩٦٢ أمرًا إلى كل الحكام الإداريين، وقيادات مناطق الشرطة، برفع التوصيات اللازمة «لتنظيم العادات البدوية» خاصة في قضايا القتل، بطريقة تناسب الظروف الحاضرة آنذاك[٦٠]. وفي عام ١٩٦٤، رفع قائد شرطة مدينة الكرك (ومجلس المدينة التشريعي) توصية بعقد اجتماع عام يحضره قضاة العشائر وشيوخها من جميع عشائر الأردن من أجل «صياغة عادات جديدة تتسق وتتفق مع الظروف الحاضرة». وأضاف أن الأعراف البدوية شبيهة بالقانون المدني في أنها تتطلب التغيير الذي يوائم التغيير العام في البلاد[٦١]. وأعرب آخرون عن قلقهم بشأن اتباع أهل القرى والمدن من غير البدو، الذين ينحدرون من أصول «عشائرية»، قوانين العشائر التي كانت تطبق قانونيًا على البدو الرّحل فقط، للتحاكم في نزاعاتهم (وهي ممارسة مستمرة منذ عقود). وبناء على ذلك، رُفعت توصية بتعديل قوانين العشائر حتى تصلح للتطبيق على كل العشائر (الرّحل والمستقرة، أي كل السكان العرب الشرق أردنيين الذين ترجع أصولهم للبلاد داخل حدود ما بعد ١٩٢١، والذين كانوا يعيشون فيها قبل ترسيم هذه الحدود)، وبإبطال جميع القوانين المتعلقة بالغزوات، حيث إنها لم تعد ذات جدوى لأن الغزوات نفسها لم تعد قائمة[٦٢]. ورفع مدير الأمن العام في البلاد توصية مماثلة في عام ١٩٦٦، يعرب فيها عن موقف مماثل فيما يخص الوضع القائم بشأن استخدام قوانين العشائر في حسم النزاعات الخاصة بالعشائر الأردنية البدوية منها والحضرية غير البدوية، الذين ينتسب أفرادها إلى أصول

(٥٩) ملفات شرطة البادية، MA/22/1102#، ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، وقد قدم الاقتراح بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩، نقلًا عن: العبادي، **القضاء عند العشائر**، ١١٢. عمل العبادي في عام ١٩٧٦ رئيسًا لتحرير مجلة الشرطة ومديرًا للعلاقات العامة بالشرطة مما أتاح له الاطلاع على ملفات الشرطة التي لا يمكن للعامة الاطلاع عليها.

(٦٠) الأمر رقم ١٤٨، بتاريخ ١٩٦٢، نقلًا عن: المرجع السابق، ١١٢.

(٦١) ملفات شرطة الكرك، 12/8/1634#، ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٤، نقلًا عن المرجع السابق، ١١٤.

(٦٢) ملفات إدارة الأمن العام، MA/22/700#، 7 تموز/ يوليو 1962، نقلًا عن: العبادي، **القضاء عند العشائر**، ١١٢. وقد قدم قائد شرطة مدينة معان طلبًا مشابهًا طالب فيه الحكومة بإلغاء قانون الإشراف على البدو لسنة ١٩٣٦ لأنه لم يكن متوافقًا مع الظروف الراهنة آنذاك. انظر ملفات شرطة معان، MM/12/ private/1562#، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤، نقلًا عن المرجع السابق، ١١٣.

عشائرية[٦٣]. كما أوصى بـ«إنشاء» مجموعة من العادات العشائرية كأساس لقانون عشائري جديد، وبتعديل قانون الإشراف على البدو، كما اقترح تغيير بعض المفردات المستخدمة في هذه القوانين مثل «الغزوات» وهو مصطلح خارج عن الزمن في عصر الدولة الوطنية، على أن تحل محله عبارة «الإخلال بالأمن». وقد احتدمت هذه المناقشات حتى وصلت إلى درجة أن الحكومة الأردنية أوصت عام ١٩٦٦ بإنشاء محافظة خاصة بالبادية، وقد تألّفت التوصية من ٢٢ مادة تعرّف صلاحيات المحافظ. وليس من الواضح لماذا ولد هذا الاقتراح ميتًا[٦٤]. وفي غضون عدة أشهر أصدر وزير الداخلية أمرًا إلى المحافظين والحكام الإداريين في البلاد باستشارة وجهاء العشائر في مناطقهم حول الإجراءات والتقاليد العشائرية، وذلك ليتم «إيجاد وتطوير قانون عرفي جديد يمكن تطبيقه في الجو الحياتي المستقبلي»[٦٥].

وفي أعقاب الحرب الأهلية، وزيادة الانقسام بين الأردنيين الفلسطينيين من مواطني ما بعد ١٩٤٨ والأردنيين (بغض النظر عن الأصول الجغرافية) من مواطني ما قبل ١٩٤٨ - وقد فُهم هذا الانقسام (خطأً) على المستوى الشعبي وكأنه «أردنيون في مواجهة فلسطينيين» - رأت الحكومة بوضوح أكبر فوائد توحيد السكان تحت مظلة جديدة أسمتها «الأسرة الأردنية الواحدة». وفي هذا السياق، سعت الحكومة إلى توحيد «عادات» كل العشائر الأردنية من خلال المجلس الجديد لعام ١٩٧١ ونظام ١٩٧٣ الذي تم دمجه أخيرًا من خلال اتفاق مع القصر (المحضر). وبمجرد أن تحقق هذا التفاهم، لم يعُدْ من حاجة إلى قوانين خاصة بالبدو مما دفع الحكومة إلى إلغاء هذه القوانين كلها في عام ١٩٧٦، على الرغم من معارضة كثير من شيوخ العشائر الذين أرادوا الاكتفاء بتعديلها.

وبعد صدور قانون ١٩٧٦ مباشرة، اجتمع عدد كبير من شيوخ العشائر للاحتجاج على قرار الحكومة بإلغاء قوانين العشائر. وفي غضون أسبوعين من إلغاء القانون، وفي محاولة لاسترضاء شيوخ العشائر، قام الملك حسين بزيارة قيادة شرطة البادية (وهي

---

(٦٣) ملفات مديرية الأمن العام، MA/22/456#، ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٦٦، نقلًا عن المرجع السابق، ١١٣.

(٦٤) المرجع السابق، ١١٣.

(٦٥) ملفات وزارة الداخلية، 214/12554#، ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٦، نقلًا عن المرجع السابق، ١١٣.

الهيئة العسكرية البدوية الوحيدة الباقية في البلاد) في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٦. وقد دافع الملك عن قرار الحكومة بقوله: «نحن عرب، ولن نهمل عاداتنا القديمة ولا صفاتنا الحميدة التي ورثناها عن آبائنا ذوي النبل والشهامة، فقد ألغينا قوانين الإشراف على البدو، وذلك ليمكن معاقبة المجرمين مستقبلًا أمام المحاكم النظامية المدنية والتي ستتخذ عقوبات وأحكام صارمة بموجبها سيكون المجرم وحده هو الذي يُعَاقب لقاء جريمته هذه وليس المجموعة ككل. وعلى أية حال، فإن العادات التقليدية التي نعتز بها ونفتخر ستبقى مستمرة ونتقيد بها ولا نتجاوزها.»[٦٦] من الواضح أن الملك والحكومة كانا يميزان تمييزًا انتقائيًا بين ما يعتبرانه عادات بدوية «نعتز بها»، وتستحق أن توصف بأنها «عربية» ومن ثم تبقى وتستمر، وعادات أخرى تحمي ممارسات بدوية تعتبرها الدولة «إجرامية». وحتى تتمكن الدولة من مَعْيَرة مفهومها للعدالة ونشره على سكان تمت وطننتهم لكنهم ما زالوا مختلفين، فإنها لم تكن لتسمح لقاتل بدوي أن يفلت من جريمته بعقوبة الحبس سنة واحدة (حسب قانون العشائر الذي يدعو إلى دفع دية لأهل القتيل، بل أيضًا إلى الاقتصاص بالدم ثأرًا للجريمة الأولى) بينما إذا ما ارتكب حضري جريمة قتل مشابهة فإنه ينال عقوبة بالسجن حتى ١٥ عامًا إن لم يحكم عليه بالإعدام. ولكن على الرغم من إلغاء كل قوانين العشائر، فقد احتفظت الدولة ببعض مظاهر الثقافة العشائرية ورموزها مثل مديرية شرطة البادية.

سجال العشائرية الوطنية أو الوطنية العشائرية

منذ عشرينيات القرن العشرين، التي شهدت مواقف معارضة من بعض العشائر البدوية للنظام الهاشمي، تعايش البدو والنظام سلميًا وتعاونا واعتمد كل منهما على الآخر في أمور حيوية تخص بقاء النظام ومصالح اجتماعية اقتصادية وثقافية بدوية. وقد تجاوزت هذه العلاقة استخدام البدو في مهام خارج حدود شرق الأردن لسحق أعداء الإمبراطورية البريطانية، كما حدث في عام ١٩٤١ في العراق وسوريا، إلى سحق (وهذه هي المهمة الأهم) الأعداء الداخليين، داخل حدود الإمارة، للإمبراطورية وللنظام الهاشمي. وقد تم تقديم هذه الخدمات في أواخر الثلاثينيات عندما كانت قوة البادية

(٦٦) الملك حسين، خطاب ألقي في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، نقلًا عن المرجع السابق، ١٢١.

بقيادة غلوب تلاحق المقاومة الفلسطينية ومناصريها في شرق الأردن وتسحقهم. وبعد الاستقلال، وتحت قيادة غلوب، استُخدم الجيش نفسه لسحق التظاهرات الشعبية في الخمسينيات التي قتل فيها عشرات المواطنين. وحتى بعد طرد غلوب وانقلاب القصر في عام ١٩٥٧، ظلت الكتائب البدوية في الجيش تُستخدم في البلاد لإرساء القوانين العرفية التي أعلنها القصر. وأخيرًا، اعتمدت الحكومة اعتمادًا كبيرًا على البدو في سحق المقاومة الفلسطينية في أثناء الحرب الأهلية عام ١٩٧٠، وفي صيف ١٩٧١. وتسببت هذه المواجهة الأخيرة في هز أسس النظام الهاشمي الذي ظل مستقرًا منذ عام ١٩٥٧ من خلال استخدام القمع الداخلي الواسع ومَدِّه بالدعم العسكري والمالي الأميركي.

وقد تسبب هذا الوضع في شعور ساد بالسخط من جانب البدو أنفسهم، حيث شعروا بأن الحكومة تستخدمهم عندما تكون في خطر، وتتجاهلهم عندما تشعر بالأمان. والحقيقة أن البدو أو المتحدرين من أصول بدوية لم يكونوا مذعنين سياسيًا كما يُعتقد عمومًا. ففي شباط/ فبراير ١٩٧٤، حدث تمرد عسكري محدود في الزرقاء بين الأفراد البدو من الفرقة المدرعة أربعين، وهي قوة من النخبة كانت تخدم حتى فترة قريبة على الجبهة السورية. وكان السبب في التمرد هو التدهور الاقتصادي الذي تسبب فيه ارتفاع كلفة المعيشة وزيادة التضخم في الأسعار. وكانت الحكومة قد رفعت قبل ذلك بفترة وجيزة رواتب الموظفين في السلك المدني لتخفيف عبء زيادة الأسعار عليهم، لكنها لم ترفع رواتب العسكريين. واستجابة لهذا التمرد المحدود، عاد الملك نفسه مباشرة إلى البلاد، حيث كان في زيارة خارجية، وأمر بزيادة رواتب العسكريين بنفس مستوى زيادة المدنيين طاويًا بذلك هذه الحادثة[٦٧]. لم يتكرر هذا الخطأ بعدها قط؛ بل «رُفعت رواتب الجيش عدة مرات بين ١٩٧٥ و١٩٨١ مع زيادتين كبيرتين في سنة ١٩٨٠ وحدها»[٦٨]. ومواكبة لسخط البدو على الحكومة،

(67) See Anne Sinai and Allen Pollak, eds., *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook* (New York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977), 35.

(68) See Robert Satloff, *Troubles on the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan* (New York: Praeger, 1986), 19.

فهم أهل الحضر أيضًا أن قدرة الحكومة على استخدام البدو كأدواتٍ لقمع بقية المجتمع تنبع من اختلاف وضعهم القانوني عن بقية السكان في البلاد، ما يحميهم من آليات عمل المجتمع «الحديث». وعليه، بدأوا بمطالبة الحكومة بدمج البدو في الحياة الوطنية (أومَعْيَرتهم)[٦٩].

لكن صادف هذا اتجاهًا معاكسًا وهو زيادة التوجه نحو فرض العشائرية الثقافية على المجتمع نفسه، فبينما كان الأردنيون من أهل الحضر ينسبون أنفسهم إلى أصول عشائرية، فإنهم لم يعتبروا أنفسهم بدوًا. وقرر الشراكسة والشيشان، الذين لم يكن يجمعهم بالبدو ثقافيًا إلا القليل، أن يستفيدوا من الانتماءات العشائرية، فأنشأوا عام ١٩٧٩ «مجلس عشائر الشراكسة والشيشان» ليمثل مصالحهم في المجتمع الأردني. وكانت هذه ثاني محاولة لتصوير العائلات الشركسية والشيشانية بأنها «عشائر»، وكانت المحاولة السابقة في عام ١٩٦٩ حين أنشئ المجلس العشائري الشركسي «في المقام الأول بسبب عدم الأمان السياسي آنذاك». لم يجتمع المجلس إلا لمامًا، ثم حل نفسه. أما المجلس الجديد فكان أوسع، حيث ضم إليه الشيشان[٧٠].

أما بالنسبة إلى العشائر البدوية، فلم يسكن غضبهم تمامًا بما قدمه الملك من تفسيرات بعد إلغاء قوانين العشائر عام ١٩٧٦، وظل غضبهم مستعرًا حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، عندما تظاهر زعماء قبيلة بني صخر وضباط جيش سابقون من البدو احتجاجًا على ما قالوا إنها مظالم ألحقتها بهم حكومة رئيس الوزراء مضر بدران (وليس الملك) وسياستها الاقتصادية[٧١]. كان الضرر الاقتصادي الذي يشتكي منه البدو مرتبطًا بالتضخم، وزيادة الفجوة بين الأجور والأسعار. ورفع المتظاهرون شعار «الأردن للأردنيين» بدوًا وغير بدو، ما يعني بوضوح استبعاد الفلسطينيين وكأنهم جسم غريب يعيش داخل الوطن الأردني، وبأنهم سبب تدهوره الاقتصادي. من المهم أن نتذكر أن هذه السنوات شهدت أعلى درجات الازدهار الاقتصادي منذ الاستقلال[٧٢]. إلا أن

---

(٦٩) انظر العبادي، **القضاء عند العشائر**، ١١٨- ١١٩.

(70) Seteney Shami, *Ethnicity and Leadership*,. 122–123.

(71) See Robert Satloff, *Troubles*, 66.

الوضـع تصاعد في تموز/ يوليو ١٩٨٣، حتى تحول إلى مواجهة بين حكومة مضر بدران وعشيرة بني حسن شمالي البلاد، واصطدم أفراد من العشيرة بعناصر أمن كانوا يحاولون منعهم من تسـوير أراضٍ عشـائرية لم تكن مسـجلة رسـميًا في منطقة ياجوز القريبة من عمّان (وكانت المواجهة قائمة في ظل ارتفاع أسعار الأراضي في هذه الفترة وقيام عشيرة بني حسن بالتربح من بيعها، حيث أنكرت الدولة حق بني حسن في ملكيتها). وانتهت المواجهة بالقبض على عشرات الرجال من قبيلة بني حسن وحبسهم، ما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء عقب ذلك وتعيين أحد أفراد العشيرة وزيرًا في الحكومة الجديدة استرضاءً للعشيرة، وقبول الطرفين بمبدأ المفاوضات على تسوية الموقف[٧٣].

ودخلت الإجراءات الجديدة التي دفعت بها الحكومة لطمس العشائرية عام ١٩٧٦ مجـال التعليقـات الصحفيـة حتـى كادت أن تخرج عن السيطرة، وكان ذلك في سـياق الانتخابات الفرعية البرلمانية في آذار/ مارس ١٩٨٤. وكانت المنظومة العشائرية معيارًا مؤثـرًا في اجتـذاب الأصـوات مـا أثـار حفيظـة عـدد كبـير مـن الصحافيـين وكتّـاب الأعمدة[٧٤]. وأدى هذا بمحرري أكبر الصحف الأردنية، وهي صحيفة **الرأي**، إلى أن يطالبوا الحكومة بإصدار أمر يحظر الإعلان في صحف الأردن عن أي سندات عشائرية تتعلق بقضايا جنائية (ومنها مثلًا سـندات العطـوة «الديّة»)، وقد تحقق لهم ذلك. حتى أن محمود الكايد (وهو من أصول عشـائرية) أدان «البدائية» العشـائرية وتحدي العشائر لسـيادة الدولة التـي تعطي انطباعًا بأننـا «لا نعيش في هذا القـرن»[٧٥]. كما أعرب عبد اللطيف الصبيحي عن صدمته حيال «حماس طفولي جاهلي» دفعه إلى أن يطرح السؤال: «هل هذا ما يريده مجتمعنا في أواخر القرن العشرين؟»[٧٦] وقد استثار ذلك استجابات

---

(٧٣) المرجع السابق. نلاحظ أن مضر بدران، وهو من أصل فلسطيني أتى والده إلى الأردن قبل عام ١٩٤٨، وهـو مدير سـابق للمخابـرات، لم يكن يعتبر مـن قبل البعض صديقًـا للأردنيين الفلسـطينيين، بل كانوا يعتبرونه معاديًا لهم كفئة.

(٧٤) عـلى سـبيل المثال، نبيل الشريف رئيس تحرير **الدستور** في افتتاحية يغلب عليهـا التلميح، دعا إلى تقويـم «موضوعـي» لهـذه «اللحظـة التاريخية» حتى يتعلـم الأردنيون من هذه «الأخطـاء»، انظر **الدستور**، ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٤.

(٧٥) محمود الكايد، «العطوة والقانون»، **الرأي**، ٤ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٨٤،١.

(٧٦) عبد اللطيف الصبيحي، «العطوة والقانون»، **الرأي**، ٦ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٨٤،١.

مؤيدة وأخرى معارضة، وكان من أهمها استجابة غسان التل المؤيدة للعشائرية (والتل من عائلة أردنية مستقرة، وكان طالب ماجستير بالجامعة الأردنية يكتب رسالته عن جوانب من الأعراف العشائرية) ورد حسين طه محادين عليه (ومحادين من أصول عشائرية). كان رد التل سريعًا في هجومه على مناهضي العشائرية؛ فأكد أن العشائرية في الأردن أساس لأي انتماء وطني في البلاد. ثم طرح سؤالًا إنشائيًا وهو: «هل يستطيع المجتمع الأردني ألا يكون عشائريًا؟»[٧٧] أما محادين فقد رد على ذلك بالإشارة إلى خلط غسان بين العشائرية «نسبًا» والعشائرية «دورًا». وهاجم خلط غسان التل الزمني بين عصرين، عصر العشائرية وعصر الوطنية. وقال إن «خطأ غسان الاجتماعي أنه اعتمد على ما أسماه 'العشائرية انتماء وطني واعتزاز قومي'، فلقد استعار مفهوم الوطنية راهنًا ليلصقه في زمن سابق مع عدم استدراك الفارق **التطوري** [بين] هذا المفهوم [والعشائرية]». ومع تسليمنا بأن طرح غسان التل مرتبك ومربك، فإن محادين فاته أن الوطنية والعشائرية يتعايشان في تزامن في الأردن الحديث، بينما هو يرى أنهما لا يتعايشان في زمن واحد على الإطلاق. بل إن العشائرية، بالنسبة إلى محادين، تعيش في زمن مغاير، على الرغم من أنها تشغل الفضاء الوطني نفسه. أما تأكيده على مفهوم «التطور» فليس تأكيدًا عرضيًا؛ بل هو، كما سيتضح، ثيمة مركزية تدخل في **صميم طرحه**. وقد أدى فضح محادين للخلط الزمني الذي وقع فيه التل إلى نفيه السمة العلمية تمامًا عن بحث التل[٧٨].

احتدم الجدل إلى درجة أن مجلس الأعيان بدأ مناقشة كيفية القضاء على ما تبقى من القوانين والممارسات العشائرية في دوائر الحكومة المختلفة. وشرعت الصحف في نشر

---

(٧٧) غسان التل، «هل يستطيع المجتمع الأردني ألا يكون عشائريًا؟»، الرأي، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤.

(٧٨) حسين طه المحادين، «عشائرية النسب لا عشائرية الدور»، **الرأي**، ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٤، ١٩٨٥. انظر أيضًا غازي صالح الزبن، «حقائق لابد من ذكرها في العادات العشائرية»، **الرأي**، ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٥، ١٩٨٤. يؤكد الزبن أن أغلبية «شعب الأردن بضفتيه مجموعات عشائرية.» وعليه، ينبغي احترام عاداتهم العشائرية. انظر كذلك يحيي سالم الأقطش الذي يرى أن على الشريعة الإسلامية أن تحل محل كل قوانين البلاد العشائرية والمدنية على السواء، «البديل الأمثل للأعراف العشائرية»، **الرأي**، ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

أعمدة تدين ما تبقى من التقاليد العشائرية في قطاع الحكومة الإداري، وتدعو بقوة إلى إلغاء كافة مظاهر العشائرية في البلاد. وفي مقال للدكتور عبد الله الخطيب، وهو من أصول فلسطينية حضرية، نُشر في صحيفة **الرأي** واسعة الانتشار عنوانه «نصفّق لإلغاء العشائرية الإدارية»، يقول فيه إن الفكر العشائري والإداري «متناقضان»(٧٩). كما أنه عبّر عن استيائه من مأسسة العشائرية داخل الجهاز الإداري مضيفًا إنه مع زيادة التعليم، من الطبيعي أن نتوقع انحسار العشائرية لكنه تعجب من حالة الأردن حيث «الصورة تبدو مقلوبة، فمزيدًا من التعليم يعني مزيدًا من الانغراس في الممارسات العشائرية». كما دعا إلى إصدار قوانين تجرم الفكر العشائري والمحسوبية في جهاز الحكومة الإداري التي وصفها بالوباء. وتفاقم الوضع نتيجة سجال مجلس الأعيان نفسه والتصويت على إلغاء كافة بقايا الممارسات القانونية العشائرية التي استمرت على الرغم من إلغاء قوانين العشائر في عام ١٩٧٦. ودعا عضو مجلس الأعيان زيد الرفاعي، وهو من أصول فلسطينية، وكان الرئيس السابق للوزراء ثم تولى رئاسة الوزراء مرة أخرى، دعا الحكومة إلى إلغاء قوانين العشائر «جديًا لا مجرد كلام على الورق»(٨٠). كان الرفاعي، وغيره كثيرون، يرون أن هذه القوانين تعوق مسيرة «التطور»(٨١) في الأردن، أو «التقدم»، ناهيك عن تناقضها مع «قوانين الدولة وتشريعاتها الحديثة». ويؤكد الرفاعي أن هذا الوضع جعل «الشُّقة بين الواقع القانوني والاجتماعي والثقافي في بلدنا وبين تلك القوانين العشائرية واسعة شاسعة ... الأمر الذي دفع الحكومة إلى وقف العمل بها». وأكد الرفاعي أيضًا على الاختلاف بين كون العشائر «لُحمة» رئيسة في تكوين المجتمع الأردني، وبين «الممارسات العشائرية»، «فالعشائر نعطيها المحبة والاحترام، والممارسات [العشائرية] يجب ألا تحظى منا بغير التنديد والإعراض». لكن وزير العدل أحمد الطراونة، وهو من أصول عشائرية أردنية مستقرة، كان أكثر انتقائية، فقد أدان «تقاليد

---

(٧٩) عبد الله الخطيب، «نصفق لإلغاء العشائرية الإدارية»، الرأي، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، الصفحة الأخيرة.

(٨٠) للاطلاع على آراء مختلف الأعيان بمن فيهم الرفاعي، والتي عبروا عنها أثناء المناقشة داخل المجلس، انظر: الدستور، ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، ١٢.

(٨١) كثيرًا ما تترجم كلمة «تطور» العربية خطأ بكلمة «development" بدلًا من كلمة "evolution"، وعلى الرغم من أن كلمة تطور تستخدم أحيانًا بهذا المعنى فإن كلمة development مقابلها العربي هو "التنمية".

عشائرية تثقل كاهل المواطنين» لكنه أيد التقاليد التي لا تمثل عبئًا. وأكد جمعة حماد عضو مجلس الأعيان، وهو من أصول بدوية فلسطينية، وجود اختلاف بين القوانين العشائرية والتقاليد العشائرية، مدينًا القوانين العشائرية ومؤيدًا التقاليد العشائرية. واختتم مجلس الأعيان مناقشته بإصدار قرار بوقف العمل بكل الممارسات العشائرية الباقية بمعارضة صوت واحد، وهو صوت هايل السرور وهو من أصول بدوية أردنية. كان السرور يؤيد التقاليد العشائرية، وقال إنه سيؤيد إلغاء القوانين العشائرية شرط وجود «البديل»، لأن قوانين الدولة المدنية غير قادرة على حل القضايا العشائرية. أما مروان المُعشّر، وهو أردني مسيحي من أصول عشائرية مستقرة وكاتب عمود في صحيفة **جوردان تايمز** الإنكليزية اليومية (وصار أول سفير للأردن في إسرائيل عام ١٩٩٥)، فقد عبر عن قلقه من أن يكون «دعم الحكومة الضمني للممارسات العشائرية منتشرًا في الأردن، وأن هذه الممارسات شائعة ليس بين البدو الرّحل فحسب، بل بين الكثير من العائلات الحضرية الأردنية المتعلمة.» كما رأى أن «بقاء» الممارسات العشائرية ظاهرة غريبة في سياق التحولات التي جرت في الأردن مؤخرًا بالمقارنة بدول الجوار مثل المملكة العربية السعودية التي لم تشهد مثل هذه التحولات، وأعلن «إننا **تطورنا** من كونفدرالية عشائر صحراوية إلى دولة حديثة لها قانون ودستور. وإن كان مازال للعشائرية مكان في الشأن الاجتماعي، فينبغي ألا يكون لها مكان في تصورنا القانوني للبلاد، ولا يمكن للأردنيين أن تحكمهم قوانين مزدوجة غالبًا ما تكون متناقضة» (التشديد مضاف). وقد طرح الانتماءات العشائرية بوصفها مناقضة للانتماءات الوطنية، فأكد قائلًا: «ليتني أرى الناس يفخرون بأردنيتهم وليس بنسبهم». وكان هذا بحسبه «الحجة الرئيسة ضد العشائرية». وكانت دعوته أن كل المواطنين «ولو لم يولدوا متساوين، لابد أن يُعاملوا باعتبارهم متساوين بحكم القانون، القانون الواحد».[82]

احتدم الوضع إلى درجة أن الملك حسين تدخل بنفسه وأرسل خطابًا إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات نشر في كل الصحف اليومية، وبخ الملك فيه كل من ينال من التقاليد العشائرية، وعبر عن اعتزازه الشخصي بانتمائه العشائري إلى قبيلة بني هاشم

(82) Marwan Muasher, "Detribalization: Towards the Rule of One Law," *Jordan Times* (January 19, 1985).

التي تحذّر منها النبي محمد نفسه[٨٣]. وأضاف أن كل ما يقال عن «القبائل والعشائر والأعراف والتقاليد» ينعكس على الملك وعلى عائلته. ثم هاجم الملك الصحافة الأردنية لسماحها بمثل هذه الهجمات على العشائرية، وهدد بإغلاق الصحف التي لا تتوقف عن هذه الأفعال «غير المسؤولة».

قدمت وزيرة الإعلام الأردنية الليبرالية ليلى شرف (وهي لبنانية درزية كانت زوجة رئيس الوزراء الراحل عبد الحميد شرف، وكانت مذيعة تليفزيونية بلبنان قبل الزواج به)[٨٤] استقالتها احتجاجًا على هذا الخطاب[٨٥]. وقد رفضت نشر خطاب الملك في الصحافة المحلية مفضلة الاستقالة، فقبل الملك استقالتها في ٢٨ كانون الثاني/ يناير وهو اليوم نفسه الذي ظهر فيه خطابه في الصحف. ولكن قبل أن تقدم ليلى شرف خطاب استقالتها إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات (الذي كان مديرًا سابقًا للمخابرات) أرسلت نسخًا من خطاب استقالتها إلى الصحافة المحلية والدولية،[٨٦] ولم ينشر خطابها في الأردن قط. وتوضح ليلى شرف موقفها كالتالي:

> بكل مثاليتي وسذاجتي، ظننت أنني حظيت بمهمة وضع سياسة إعلامية قائمة على **تنوير** المواطن في كل ما يهمه من قضايا، تبتعد عن التدخل اليومي في حقه في التفكير بنفسه وفي حرية الفكر والتعبير. وأنا أنتمي إلى مدرسة عبد الحميد شرف [زوجها الراحل، وهو رئيس سابق للوزراء] وهي مدرسة تحترم العقل الأردني والعربي وتؤمن بحرية الصحافة ما دامت هذه الحرية **لا تعرض الأمن القومي** للخطر. ولقد حاولت أن أحقق شيئًا ولو كان قليلًا، وكان لهذا أثر إيجابي على الصحافة المحلية **وسمعتها بالخارج**، ولكن بعد استجابة مبدئية طيبة بدأت

---

(٨٣) **الرأي**، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، ١، ٢٠.

(٨٤) للاطلاع على سيرة موجزة لشرف، انظر: **المرأة الأردنية: رائدات في ميدان العمل**، وهي مجموعة مقالات جمعها عمر البوريني وهاني الهندي، (عمّان: مطابع الصفوة، ١٩٩٤)، ٦٣-٦٥.

(٨٥) **الرأي**، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، وانظر أيضًا: *Jordan Times* (January 29, 1985). وقد أعلنت الصحف عن استقالة شرف دونما تعليق.

(٨٦) للمزيد عن هذه التطورات، انظر:

Linda Layne, *Home and Homeland: The Dialogics of Tribal and National Identities in Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), 103–105.

الحكومة في إظهار نفاد صبرها بشأن أبسط أشكال الحريات واختفت كل الاتصالات الصريحة برئيس الوزراء ما جعل من المستحيل بالنسبة إلي أن أستمر في هذه المهمة [كل التشديدات مضافة].[٨٧]

وعلى ضوء هذه التطورات علقت ليلى شرف بعد ذلك بقولها «نحن أمة لم تحسم أمر هويتها»[٨٨]. ويبدو أن ليلى شرف عجزت عن أن تفهم أن طرح الأسئلة بشأن مفهوم الأصول العشائرية للشعب الأردني، وهو مفهوم من صنع الدولة، يمثل خطرًا على **الأمن الوطني**. أما تقويمها لـ«تنوير» المواطنين بوصفه مشروعًا إيجابيًا فقد أغفل الجزء الآخر من ثنائية الفكر الوطني، وهو التقاليد والتراث. فكما أن الوطنية الحديثة هي التي تخترع مفهوم التقاليد جاعلة منها تراثًا، فإن الحداثة المستنيرة الأوروبية توضع في إطار أسطوري بوصفها المشروع التحرري الأمثل. وعلى الرغم من النتائج غير الديمقراطية لكثير من التاريخ الأوروبي الحديث وممارساته السياسية - ليس تجاه الأوروبيين وحدهم فحسب، بل تجاه بقية العالم أيضًا، وهو الشيء الأهم في هذا السياق - يبدو أن ليلى شرف قد استدخلت مشروع التحديث الغربي دون نقده.

وهكذا اختلطت هنا جهود الدولة المبكرة لإقصاء البدو عن الكيان السياسي الوطني (١٩٢٣- ١٩٧٦) ومن ثم محاولتها إدماجهم داخله (١٩٧٦ إلى الآن) لإنتاج استراتيجية جديدة. فقد اعتمد التزام الملك حسين بتعريف الثقافة الأردنية بوصفها ثقافة عشائرية على استراتيجيتين لتحقيق هذا الهدف، وهو صبغ البلاد بالعشائرية أو حتى البداوة من خلال توطين البدو، إذ يُصور البدو على أنهم حملة الثقافة والتقاليد الأردنية الحقيقية والأصيلة، بينما تقوم العملية الجديدة لبدونة وعشرنة أهل البادية وأهل الحضر مجتمعين على إعادة صياغة الدولة لما تعتبره هي الثقافة البدوية والعشائرية الحقّة. وهكذا، فإن عملية توطين البدو كانت جزءًا من عملية تقوم بها الدولة لإعادة تعريف ثقافة البدو للبدو أنفسهم، وفي الوقت ذاته تقوم الدولة بتقديم هذه الثقافة بوصفها الثقافة البدوية، ثم تطرح هذه الثقافة الجديدة بوصفها الثقافة المعيارية للمجتمع

---

(٨٧) نقلًا عن. *Middle East International* (February 8, 1985), 11.

(٨٨) نقلًا عن:

Arthur R. Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects of Peace* (New York: Council on Foreign Relations, 1986), 35.

ككل، وتعرّفها بأنها «الثقافة الأردنية» الحقّة. وفي هذا السياق تقول شيرين فتحي: «يمكن أن تمثل العشائرية مصدرًا للتاريخ المشترك ورمزًا وطنيًا، وذلك بتأكيد وحدة العشائر ككل، ودمج الهويات العشائرية الفردية في صيغة جامعة لتراث عشائري أوسع - اتساقًا مع سياسة الحكومة»(٨٩).

تواصلت مشروعات التوطين الحكومية في السبعينيات (بعد الحرب الأهلية) وأُدمجت في خطتها الثلاثية من ١٩٧٠ - ١٩٧٣، وخطتها الخمسية من ١٩٧٥ - ١٩٨٠.(٩٠) كانت عملية توطين البدو جزءًا لا يتجزأ من عملية وطننتهم من قِبل الدولة. يقول بول جوريديني و ر. د. ماكلورين إن هذا قد تم من خلال ثلاث عمليات منفصلة هي: التوطين والتعليم والاتصال(٩١)، حيث إن العمليتين الأخيرتين هما جزء من عملية التوطين نفسها. فالتوطين هو الذي يفتح الطريق إلى التعليم، وإلى وسائل الإعلام (لاسيما التلفزيون)، ويثبت هذا بما لا يدع مجالًا للشك استخدام «البدو» أجهزة التلفزيون والراديو الترانزيستور وأجهزة التسجيل وبعدها أجهزة تسجيل الفيديو ثم أطباق الأقمار الصناعية (كما هو الحال في المجتمع الحضري)(٩٢). وقد ساعدت دلالات كلمة التوطين العربية البدو على تصور الأردن كله **وطنًا**، وليس مجرد **ديرة**. وفي واقع الأمر، ما تمخض عن هذا هو أن الكلمتين وطن وديرة تداخلتا وكأنهما كلمة واحدة. وتشهد بذلك الأغنية الشعبية التي ذاعت في السبعينيات «ديرتنا الأردنية». وقد حدث

---

(89) Schirin Fathi, *Jordan: An Invented Nation? Tribe-State Dynamics and the Formation of National Identity* (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1994), 210.

(٩٠) للاطلاع على نتائج التوطين ومشروعات التنمية المختلفة التي أطلقتها الدولة، انظر:

Kamal Abu Jaber, Fawzi Gharaibeh, and Allen Hill, eds., *The Badia of Jordan: The Process of Change* (Amman: University of Jordan Press, 1987), 107–125.

وانظر أيضًا دراسة مهمة عن الكرك وما يحيطها في

Peter Gubser *Karak and its environs in Peter Gubser, Politics and Change in al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town and Its District* (New York: Oxford University Press, 1973).

(91) Paul Jureidini and R. D. McLaurin, *The Impact*, 31–36.

(٩٢) المرجع السابق، ٣٥.

تداخل مشابه بين مفهوم «الربع» و«الشعب» كما تشهد بذلك أيضًا كثير من الأغاني «البدوية» في السبعينيات والثمانينيات.

وهكذا، لم يتوقف أثر القانون عند الوضع القانوني والسياسي للبدو في البلاد، بل ولّد بالإضافة إلى ذلك منتجات ثقافية أخرى متسقة مع تعريفاته الجديدة. وكان مجال الموسيقى والغناء من المجالات الثقافية المهمة التي تولدت عن هذا الخطاب القانوني، فصارت الأغنية بحق إحدى الأدوات الأساسية التي تستعملها الدولة لبدونة الثقافة الأردنية. ففي بداية ووسط السبعينيات، اتخذت سميرة توفيق، وكانت مغنية لبنانية ذات شهرة محدودة من أصل سوري ومالطي، لونًا جديدًا من الأغاني «البدوية» التي تميزت بها وسوقتها في الأردن. وحققت توفيق نجاحًا كبيرًا بهذا اللون البدوي (الذي حاكاه الكثيرون من بعدها) والذي كان سببًا في إحياء مسيرتها الغنائية التي كانت على وشك الخفوت، وجعل منها نموذجًا للمغنية «البدوية»، ليس في الأردن فحسب بل في العالم العربي كله أيضًا. فقد كانت أثوابها الملفتة المزخرفة والمبهرجة، التي كان يفترض أنها مستمدة من الطابع البدوي رغم أنها لم تكن تشبه ما ترتديه نساء البدو من أي قبيلة لا من قريب ولا من بعيد، تضيف بريقًا إلى هالتها «البدوية». وكان يقوم بتلحين وتأليف أغانيها هذه، مثل «ديرتنا الأردنية» و«أردن الكوفية الحمراء» وأغنيات «تراثية» كثيرة أخرى، مهندسو الصورة الثقافية الجديدة للأردن. ومن أغاني تلك الفترة ما كان منها يمتدح الملك الشاب ويتغنى بمدينة عمّان. وقد كان الهدف المقصود وضع مدينة عمّان في بؤرة وعي الوطنية الأردنية الجديدة على الرغم من قلة عدد الشرق أردنيين الذين تتحدر أصولهم منها. لم يكن المطربون الأردنيون وحدهم من غنّى للملك ولعمّان (سلوى العاص، من أصل فلسطيني وهي أول من غنى في الإذاعة الأردنية[٩٣]، وسهام الصفدي، وهي أردنية من أصل فلسطيني، وعبده موسى، وهو أردني من أصل غجري كان يعزف على الربابة ويغني في بيت شَعر بلباس بدوي كامل وأجواء بدوية)، بل شاركهم في ذلك مطربون أجانب، من أبرزهم المطربة اللبنانية فيروز التي غنت للأردن ولعمّان والمطربة المصرية السورية نجاة الصغيرة التي غنت أيضًا لعمّان وللملك حسين.

---

(٩٣) كان جميل العاص، زوج سلوى، من أصول فلسطينية من القدس، وكان أهم مؤلف وملحن للأغاني بإذاعة الأردن في الستينيات والسبعينيات.

وقد ذهبت فيروز وفرقة الرحابنة إلى أبعد من ذلك في سعيهم إلى ربط الأردنيين بأصولهم النبطية التي برز التأكيد عليها في تلك الفترة، حتى أنهم أنتجوا مسرحية غنائية على طراز برودواي في أواخر السبعينيات بعنوان «بترا» حققت نجاحًا كبيرًا. وقد مزجت حبكة مسرحية «بترا» بين التاريخ والخيال في قص حكاية الكفاح النبطي «المناهض للإمبريالية» ضد روما. وبطبيعة الحال، لم يكن بطلا المسرحية سوى ملك البتراء وملكتها. وشملت المسرحية الغنائية أغانٍ عن الملك المضحي بكل ما يملك (أي ملك البتراء في المسرحية فيما يبدو، لكن مع وجود إشارة واضحة إلى الملك حسين ملك الأردن) استقبلها الجمهور الأردني بتصفيق مدوّ عندما عرضت في الأردن. وقد احتفت مسرحية «بترا» بتاريخ الأردنيين الأنباط الأوائل، كما احتفت بالطبق الوطني المخترع حديثًا «المنسف»، حيث يقال إن الأردنيين الأوائل كانوا يأكلون المنسف منذ أكثر من ألفي عامًا. وبذلك يبدو أن الأردنيين ورموزهم الوطنية كانوا موجودين على الدوام، وهم وملكهم وملكتهم مستمرون في ممارسة تقاليد حيّة امتدت لآلاف السنين. ومازالت مسرحية «بترا» تُعرض على التلفزيون الأردني من حين لآخر. وقد اتخذت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية اسم «بترا» لنفسها كمجاز يرمز إلى كل ما هو أردني.

الثقافة الأردنية في إطار دولي

زادت أهمية عملية إعادة تعريف الثقافة البدوية اتساقًا مع معايير الدولة الوطنية وتقديمها بوصفها جوهر ثقافة الأردن الحية الأصيلة، ليس للاستهلاك المحلي فحسب بل في مجال العلاقات الخارجية أيضًا. ولكارل ماركس فكرة ثاقبة مهمة في هذا الصدد، إذ يقول "يشمل المجتمع المدني كل التفاعل المادي بين الأفراد في مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية ويضم كل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة معينة. وهكذا، يتجاوز الدولة والوطن. ومن ناحية أخرى، لابد أن يؤكد المجتمع المدني نفسه في علاقاته الخارجية على أنه يحمل هوية وطنية، بينما ينظم نفسه داخليًا في صورة الدولة"[٩٤]. إن فكرة ماركس تؤكد على فكرة تنظيم المجتمع نفسه في صورة دولة على المستوى

(94) Karl Marx, *The German Ideology*, reproduced in Robert C. Tucker, ed., *The Marx-Engels Reader* (New York: Norton Press, 1978). 163.

الداخلي، لكنها تغفل أهمية تأكيد المجتمع المدني على أنه يحمل هوية وطنية على المستوى الداخلي كما في العلاقات الداخلية. ولا يقتصر هذا على الدول التي كانت مستعمرات سابقة، بل ينطبق بالقدر نفسه على الدول المستعمِرة نفسها. وتكمن أهمية فكرة ماركس في فهم أن الهوية الوطنية على المستوى الداخلي تتلقى دائمًا الدفع والتعزيز من قبل سلطة الدولة (لا سيما أن موضوع دراسة ماركس كان كيان الدولة)، لكنها، بخلاف ماركس، غير مقصورة عليها، وأنه في واقع الأمر ينبغي فهم الهوية الوطنية بوصفها بالأساس إحدى مشروعات الدولة، بينما داخل النظام الدولي، فما يميز المجتمع المدني هو الهوية الوطنية. وقد أدت الأمثلة التاريخية الأوروبية بماركس إلى أن يخلُص إلى أن "العداوة بين الريف والمدينة تبدأ مع الانتقال من الهمجية إلى الحضارة، ومن القبيلة إلى الدولة ومن المحلي إلى الوطني."[(٩٥)] أما حالتنا فتبين أن القبيلة والدولة الوطنية تعتمد كل منهما على الأخرى لتجانسهما على المستوى المفاهيمي وتعايشهما المؤسسي - سواء في الممارسة القانونية أو خارج إطار القانون. كما يبين النموذج الأردني أن السلطة القانونية للدولة - الوطن وجهازها التنفيذي القهري قاما بتشريع وجود القبائل قانونيًا أو حرمانها من هذا الوجود أصلًا. وفي هذا لا يختلف النموذج الأردني، مع حفظ الفروق، كثيرًا عن اختراع الاستعمار الأوروبي للقبائل في كثير من الدول الإفريقية التي كانت مستعمرة.[(٩٦)]

كانت السبعينيات هي العقد الذي تم التأكيد خلاله على اتخاذ الثقافة البدوية أساسًا للهوية الأردنية داخليًا، وتواصل هذا خلال عقد الثمانينيات مع إضافة التأكيد على هذه الهوية دوليًا. وقد وضعت هذه الاستراتيجية لتحقيق أهداف متعددة تشمل مواجهة

---

(٩٥) المرجع السابق، ١٧٦.

(٩٦) عن اختراع الغرب «للقبلية الإفريقية»، انظر:

Nelson Kasfir, Explaining Ethnic Political Participation," *World Politics* 31, no. 3 (1979): 365–388;

وأيضًا:

Terrence Ranger, "The Invention of Tradition in Colonial Africa," in *The Invention of Tradition*, edited by Eric Hobsbawm and Terrence Ranger (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), 211–262.

الادعـاءات الإسرائيلية بأن "الأردن هي فلسـطين"[٩٧]، وتمييـز الأردن وإبرازه بوصفه بلدًا يحمل بفخر ثقافة عربية "عريقة" داخل العالم العربي، وكذلك نشر صورة تسـويقية دوليـة للسـياح تقدم الأردن على أنـه دولة حديثة تحمل ثقافة و"تقاليـد" قديمة ما زالت حيّة.

لقـد واصلت الحكومـة الأردنية سياسـة دولة الانتـداب البريطاني في تسـويق البدو للسياح الأوروبيين (انظر الفصل الثالث). فقد أطلقت حملات مشابهة مع اختلاف مهم دقيـق وهـو إبراز صـورة الأردن كدولة حديثة لهـا بنية تحتية حديثة يمكن أن تسـتوعب السـياح الأوروبيـين، ويمكن أن تقدم البدو في محيطهـم "التقليدي" بوصفهم ممثلي ثقافة عريقة ونبيلة، ولكنها مازالت حية. وقد قدمت هذه الحملات السياحية التي تصاعدت في السـبعينيات ومازالت مسـتمرة إلى اليوم، البدو والبـتراء بوصفهم الممثلين الحقيقيين للأردن الحديث[٩٨]. فالبتراء محاطة بهالة غموض شرقية (لاسيما بالنسبة إلى الإسرائيليين الذين يتخيلون الأردن على أنه مقتصر على البتراء والملك حسين، لكن الأخيرين للأسف مرتبطـان بشـعب لا ضرورة لـه وأماكن وثقافـات لا أهمية لهـا بالنسـبة إلى أيديولوجية صهيونيـة تلتهـم الآثار وعلم الحفريـات التهامًا - حيث ينصب الاهتـمام على مدن ميتة وملـك صديـق)[٩٩] تحيط بـ"القبائل العربية الأولى" العريقة التي شـيدتها، والتي يدعي

(٩٧) عن الادعاءات الإسرائيلية بأن «الأردن هي فلسطين»، انظر:

Sheila Ryan and Muhammad Hallaj, *Palestine Is, But Not in Jordan* (Belmont, MA: The Association of Arab- American University Graduates Press, 1983).

(٩٨) انتشرت هذه الرمزية إلى درجة أن باحثًا فلسـطينيًا اختار صورة خزنة البتراء الشـهيرة غلافًا لكتابه عن الأردن والفلسـطينيين. وقـد وضعت «الحطـة» (الكوفية)«الفلسـطينية» ذات اللونين الأبيض والأسـود على الخزنة لتوحي بموضوع الكتاب. انظر: يزيد يوسـف صايغ، **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي**، (لندن، مطبعة رياض الريس، ١٩٨٧).

(٩٩) يعـبّر أغلب اليهـود الإسرائيليين عن افتتانهم بالبتراء، وهذا الافتتان مسـجل في الأسـاطير الصهيونية، حيث تـروى حكايـات كثيرة عن يهـود إسرائيليـين متهوريـن اجتـازوا الحـدود بـين الأردن وإسرائيل بشـكل غير قانـوني (بـين عامـي ١٩٤٨- ١٩٩٤) متخفـين (ويقـال إنهـم يفضلـون التخفـي في الـزيّ البـدوي) معرضـين حياتهـم للخطـر مـن أجـل أن يـزوروا البـتراء. ويقـال إن كثـيرًا منهـم قتلـوا أثناء الرحلـة. ويمكـن أن نـرى ترجمة هـذه الأسـاطير إلى فعل بعـد معاهدة السـلام التي وقعت بـين الأردن وإسرائيـل عـام ١٩٩٤ التـي تلاهـا فيضـان مـن اليهـود الإسرائيليـين والأميركيـين لزيـارة البـتراء، =

كثير من الوطنيين الأردنيين الحداثيين الانتساب إليها، وحيث يقوم بدو الأردن المعاصرون بنقل السائح إلى زمن مختلف، زمن عتيق، عندما كانت تشيَّد مباني البتراء على يد بدو يشبهونهم افتراضًا. وكما بيّن لنا فالتر بنيامين، فإن الأصيل والأصلي لم يعودا قادرين على التغلب على الصورة والنسخة في عصر يستطيع إعادة الإنتاج الآلية.(١٠٠) أما البتراء "الأصلية" فقد اختُزلت في نصُبها الهندسي الرائع وهو خزنة فرعون (ويطلق عليها أيضًا اسم معبد إيزيس) وقد أعيد إنتاجها، ويعاد إنتاجها، في طوابع البريد الأردنية والأوراق النقدية الأردنية والملصقات والمنشورات السياحية بوصفها صورة الأردن. وقد غدت صورة البتراء مع غيرها من الآثار القديمة تمثل تراث الوطن القديم. وكما يقول بندكت أندرسون "سمحت الحفريات الأثرية التي زاد ارتباطها بالسياحة للدولة أن تظهر بصورة الحارس لتراثٍ عامٍ لكنه محلي أيضًا"(١٠١). لقد صارت البتراء بالفعل **شعارًا بصريًا** يمثل الأردن وطنيًا ودوليًا. فبالإضافة إلى وكالة الأنباء الأردنية الرسمية،

= كان أغلبهم غير مهتمين بزيارة عمّان أو أي مدينة أخرى «حية» في البلاد أو بالنزول في فنادق البتراء نفسها. فكانوا يزورون البتراء لسويعات ثم يعودون إلى إسرائيل في نهاية اليوم. وقد أعربت الحكومة الأردنية عن قلقها من غياب الدخل السياحي من الإسرائيليين، فاستحدثت سياسة تفتح المعابر الحدودية بمقتضاها لسويعات كل يوم لمنع السياح من زيارة البتراء والعودة في اليوم نفسه دون إنفاق أي مال في البلاد. إضافة إلى ذلك، شاعت قصص عن سياح إسرائيليين شوّهوا بعض آثار البتراء، وحفروا عليها عبارات مثل: «هذه ملك إسرائيل» أو «هذه أرض إسرائيل» وصار هذا الأمر محرجًا للحكومتين الأردنية والإسرائيلية بعد نشر الصحف أخبار هذه الأحداث. وهناك أيضًا حكايات عن سياح إسرائيليين يحضرون معهم طعامهم وشطائرهم، ما أثار استياء الحكومة الأردنية وأصحاب مطاعم البتراء ومديري الفنادق. ناهيك عن حكايات عن سياح إسرائيليين يسرقون مقتنيات الفنادق، وقد نشرت هذه الأحداث في الصحافة الإسرائيلية. كما رويت قصص كهذه من قبل في تركيا عن سياح إسرائيليين يسرقون مقتنيات بما فيها أحواض حمامات الفنادق. أما بالنسبة إلى شعبية الملك حسين في إسرائيل، فقد كانت الصحافة الإسرائيلية تنشر بانتظام قصصًا عن مدى شعبية الملك بين اليهود الإسرائيليين حتى أنه يمكنه أن يهزم أي مرشح إسرائيلي لمنصب رئيس وزراء إسرائيل دون أن يواجه منافسة تذكر.

(100) Walter Benjamin, "The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction," in Walter Benjamin, *Illuminations: Essays and Reflections*, edited by Hannah Arendt (New York: Schocken Books, 1969), 217–251.

(101) Benedict Anderson, *Imagined Communities*, 181.

اتخذت شركات أردنية كثيرة من كل لون اسم البتراء كاسم لها. لكن استخدام البتراء شعارًا للدولة ـــ الوطن الأردنية ليس اختراعًا وطنيًا أتى بعد الاستقلال؛ بل هو اختراع كولونيالي. فقد كانت سلطات الانتداب البريطاني هي التي حولت البتراء إلى هذه الصورة والمشهدية الوطنية التي صارت عليها الآن، وما قامت به الأردن بعد الاستعمار لم يكن إلا استمرارًا لثقافة استعمارية وليس لتقليد وطني(١٠٢).

أما بالنسبة إلى البدوي، رجلًا كان أو امرأة، فتصوره وزارة السياحة ومكاتب السياحة الخاصة بكامل هيئته رمزًا للأردن. تقول ليندا لين إن هذه التصويرات تقدم البدو وكأنهم "شعب الأردن الوحيد"(١٠٣). وهي تستشهد بعدد من المنشورات التي تصدرها وزارة السياحة التي تحوي صور للبدو وللبتراء. وعلى الرغم من الاتجاه نحو تسويق البدو أو صورتهم المتخيلة بوصفهم الجزء الغرائبي (الإكزوتيكي) للأردن، فإن لين تغالي في تقدير القدرات التمثيلية للبدوي بوصفه صورة متخيلة. حيث تحرص الحكومة في الأردن على تقديم هذه الصورة المتخيلة للبدو بوصفهم الممثلين الغرائبيين للثقافة الأردنية شريطة أن تكون صورتهم هذه مصحوبة بصور للأردنيين المعاصرين والحديثين والأردن الحديث، ويحدث هذا على الأرض في تقديم صور البدو المتخيلة في المواقع السياحية، مثل البتراء وجرش، وفي الفنادق، يقدمون القهوة ويقودون الخيول والجمال، أو يعملون مرشدين في الصحراء(١٠٤). تقدم هذه الصور المتخيلة عن البدو

---

(١٠٢) ليست الأردن فريدة في هذا الصدد، فقد اتخذت كثير من الدول بعد استقلالها مثل هذه «الأطلال» الوطنية التي وضع تصورها الاستعمار بوصفها آثارًا وطنية. وللمزيد من الأمثلة انظر المرجع السابق، ١٧٨-١٨٥. ونلاحظ أن القدس التي كانت جزءًا من الأردن، وتحت السيطرة الأردنية من ١٩٥٠ - ١٩٦٧، كانت تبرز في الملصقات مع غيرها من الرموز التي تمثل الأردن. وكانت قبة الصخرة تستخدم بصورة معتادة رمزًا للقدس التي كانت بدورها رمزًا للأردن. لكن القدس لعبت دورًا مختلفًا عن دور البتراء لأنها كانت جزءًا من الخطاب الديني الذي يستخدمه النظام ليضفي الشرعية على نفسه (انظر الفصل الرابع).

(103) Linda Layne, *Home and Homeland*,102.

(١٠٤) تشير لين إلى أن الخطوط الوطنية الأردنية «عالية» كانت تقدم لركابها «زوجين من العرائس البدوية الخشبية موضوعة في حقيبة مصنوعة من قماش الكوفية **التقليدية** ذات اللونين الأحمر والأبيض» . (التشديد مضاف).Layne, *Home and Home Homeland*, 103 ـ

لقد تمت مأسسة اختراع التراث الوطني لدرجة أن مراقِبة مثل ليندا لين عجزت عن إدراك أن =

إلى السياح الزائرين بمحاذاة صور الأردنيين المعاصرين الذين يقومون بدور المرشدين المعاصرين الذين يجيدون اللغات الأجنبية ومديري الفنادق وطواقم الفنادق، بالإضافة إلى الأردنيين "الحقيقيين" الذين يراهم السياح يعيشون حياتهم اليومية في الأماكن العامة بعمّان وغيرها من المدن. كما تحرص المطبوعات السياحية، التي ينشرها مثلًا مكتب المعلومات الأردني في واشنطن دي سي الذي يسوق الأردن للأميركيين، على أن يُظهر القطاع الحديث في الأردن من مرافق وصناعة وشوارع وفنادق وأردنيين معاصرين من الجنسين - علماء ومهندسين وطهاة وممثلين ومشغلي حاسوب ومزارعين وفنانين، وغيرهم.(١٠٥) ويصدر المكتب مجلة **الأردن**، وهي متاحة على رحلات الخطوط الجوية الملكية الأردنية "عالية" إلى العالم كله.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد امتلأ الأثير الأردني بأغانٍ ومسلسلات إذاعية وتليفزيونية ذات موضوعات بدوية بعد الحرب الأهلية عام ١٩٧٠. وعلى الرغم من أن أول محطة إذاعة أردنية أنشئت في الضفة الغربية بمدينة رام الله في سنة ١٩٥٠، تلتها إذاعة عمّان "هنا عمّان"، وإذاعة القدس، وأنشئت الاثنتان عام ١٩٥٩، فإن المحاولات الأولى لنشر الأغاني والموضوعات البدوية لم تأت بنتائج إيجابية. فألوان الموسيقى البدوية التقليدية، مثل الأهازيج المختلفة - الشروقي والهجيني والحداء (كما تنطق في العامية) - عجزت عن مجاراة الأغاني المصرية والعراقية واللبنانية الناجحة في تلك الفترة. بل إن بعض تعبيراتها الاصطلاحية وكلماتها المقتصرة على اللهجة البدوية، لم يكن يفهمها أهل الحضر في الأردن، ناهيك عن خارج الأردن. نتيجة لذلك تم وضع استراتيجية جديدة يتم تبعًا لها إعادة توزيع هذه الموسيقى (على يد ملحنين لبنانيين مثل توفيق الباشا) وتغيير كلمات الأغاني ولهجاتها. أثبتت هذه الاستراتيجية نجاحًا أكبر ولو على نطاق محدود حتى السبعينيات. في هذه الفترة تقرر إهمال أشكال الغناء البدوي

= الكوفية ذات اللونين الأحمر والأبيض ليست تقليدية على الإطلاق، وسنرى في الفصل الثالث أن جون غلوب هو من قدمها باعتبارها "تقليدية".

(105) See the magazine *Jordan* (Washington, DC: Jordan Information Bureau).

تدير وزارة الإعلام الأردنية هذا المكتب. وانظر مثلًا الأعداد التالية:

Winter 1981/1982, Spring/Summer 1984, Winter 1984/1985, and Spring/Summer 1986.

التقليدي تمامًا، وظهر مكانها لون موسيقي شبه غربي مبتدع، كلماته ولكناته "مفهومة"، أي يمكن لسكان الحضر أن يفهموها ويمكن تصديرها إلى بقية العالم العربي. وقد تم تسويق هذا اللون الجديد بين سكان البدو والحضر بوصفه موسيقى وأغنيات بدوية، ثم صُدّرت إلى الخارج بهذه الصفة. كذلك كانت كلمات هذه الأغاني تُغنّى بلهجات حضرية مع تغيير طفيف في النطق (فينطق صوت "ق" بصوت "ج" غير المعطشة، كحرف g بالإنكليزية، تماشيًا مع اللفظ البدوي لحرف "ق") مع استخدام بعض الكلمات من "اللهجة البدوية" المألوفة لدى أهل الحضر لأنها تعطي هذه الأغاني نكهتها "البدوية الأصيلة"[١٠٦]. وفي نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات، طلبت الإذاعة التي كان يرأسها حينها وصفي التل (والذي خلفه صلاح أبو زيد) مساعدة كاتب الأغاني الشعبية رشيد زيد الكيلاني (من أصول فلسطينية حضرية) إعادة كتابة الأغاني بلهجة "بدوية" ذات طابع حضري[١٠٧]. وفي عام ١٩٦٤، أنشأت الحكومة أول وزارة للإعلام في تاريخ البلاد، وأنشئت دائرة الثقافة والفنون عام ١٩٦٦ ضمن هذه الوزارة، وتولت هذه الدائرة "دراسة" الثقافة الأردنية، وكان من اختصاصها التكليف بكتابة ونشر كتب كثيرة في الثقافة الأردنية ودورية ثقافية بعنوان **أفكار**[١٠٨]. وفي عام ١٩٧٢، احتفالًا بمرور خمسين عامًا على إنشاء الدولة، نشرت الدائرة كتابًا مكونًا من مقالات مجمعة بعنوان **ثقافتنا في خمسين عامًا**[١٠٩]. وكانت الأردن في عام ١٩٦٨ قد أنشأت أول محطة تليفزيونية لها تذيع الأغاني والتمثيليات والمسلسلات من خلال هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة والأشد تأثيرًا.

---

(١٠٦) عن تاريخ أشكال الأغاني البدوية التقليدية، وتحولها المبكر لاستساغتها من مستمعي الإذاعة، انظر: توفيق النمري، «الموسيقى والغناء» في **ثقافتنا في خمسين عامًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢)، ٣٦٩-٣٩٥. وانظر أيضًا: أحمد المصلح، **ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن: ١٩٥٣- ١٩٩٣** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٥)، ٥٧-٦١.

(١٠٧) هاني العمد، «الفولكلور في الضفة الشرقية» في **ثقافتنا في خمسين عامًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢)، ٣٠٣.

(١٠٨) تشمل هذه الكتب: روكس زائد العزيزي، **قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٣-١٩٧٤). ثلاثة أجزاء. ١، ٢، ٣.

(١٠٩) دائرة الثقافة والفنون، **ثقافتنا في خمسين عامًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢).

وقـد انطلقت المسلسـلات الإذاعيـة والتلفزيونية الأردنية وبـدأ تصديرها إلى العالم العربي في هذه الفترة، فقام أحمد عويدي العبّادي، وهو مسـلم من أصول بدوية (سيعبّر في مقبـل السـنين عن نزعة وطنيـة إقصائية)، بكتابة مسلسـل "وضحـة وابن عجلان"، وكتب روكس بن زائد العُزيزي، وهو مسيحي أردني من أصول بدوية مستقرة، مسلسل "نمـر العدوان". كانت هذه البرامج التي تسـوّق الهوية البدويـة للأردن تعرض في كافة أنحاء العالم العربي من العراق إلى المغرب. وتشـهد حقيقة أن مواطنين من أصول شرق أردنية، سواء من أصول عشائرية مستقرة أو بدوية، مسيحيين أو مسلمين، كانوا يعملون بجـد في نـشر صـورة الأردن البدوية، عـلى أن مشروع بدونـة كافة الأردنيـين ذا طبيعة حاضنة لهم جميعًا، وكشـكل من أشكال الوطننة في مواجهة التهديد الوطني الفلسطيني الـذي هُزم عـلى أرض المعركة أثناء الحـرب الأهلية عام ١٩٧٠. فقـد كان يجري تعزيز النصر العسكري الذي حققه النظام في عام ١٩٧٠، باستخدام استراتيجية سلمية تحقق تماسك الهوية الوطنية الأردنية.

بهـذا المعنـى، نجـد أن المـاضي الثقافي الحي لـلأردن لا يتـم رصده من قبل السـياح الأجانب، أي الأوروبيين والأميركيين في المقام الأول، والعرب الآخرين فحسـب، بل مـن قبـل الأردنيـين المعاصرين أنفسـهم. وبينـما يبدو على السـطح أن الأردنيـين البدو والأردنيين المعاصرين يعيشون في زمن متزامن، وفي فضاء وطني متجانس، فواقع الأمر أنهم ليسوا كذلك. فصورة البدوي التي تنشر هي صورة من يعيش في خيمة بالصحراء بعيـدًا عـن الحداثة الحضريـة في زمنٍ **ماضٍ**، زمـنٍ **تقليـدي**، زمنٍ **آخر**، زمنٍ **مغايرٍ**. أما موقع البدوي أو البدوية الجغرافي، فعلى الرغم من وطننته، فإنه يشير إلى التاريخ الماضي للوطن مقابل الموقع الحضري للأردنيين المعاصرين حيث يقع الوطن الحديث والمعاصر دائـمًا. ينطوي هـذا الكلام من الناحية التطورية عـلى أن **كل من** يُعرَّفون الآن ويُعرِّفون أنفسـهم بأنهـم أردنيون، كانوا في وقت ما يعيشـون كما يعيش البـدو في طفولة تطورهم قبـل أن يصيـروا راشـدين حضريـين **معاصريـن**. وهكـذا، لا يمكن لـلأردني الحديث والمعـاصر أو نظـيره الأوروبي والأورو-أميركي أن يمتلـك القدرة على **مشاهدة** البدو والعيش في زمنهم "إلا إذا تجاوزت حياته حياتهم، أي أن يمر من خلال الزمن الذي ربما

شاركهم فيه" فينتقل إلى مستوى يجد فيه الحداثة[١١٠]. من المهم هنا أن نبرز حضور الابستمولوجيا الاستعمارية الغربية التي يقال إن الأردني المعاصر يتشارك فيها مع نظيره الأوروبي. وكما يقول يوهانس فابيان: "إن أي خطاب يستخدم مصطلحات مثل بدائي ومتوحش (وكذلك قبلي وتقليدي وعالم ثالث أو أي تعبير تجميلي شائع) لا يفكر أو يراقب أو يدرس 'البدائي' دراسة نقدية؛ بل إنه يفكر ويراقب ويدرس ملتزمًا **بإطار مفهوم** البدائي. ذلك أن **البدائي** مفهوم زمني بالأساس، فهو تصنيف من تصنيفات، وليس موضوعًا من موضوعات، الفكر الغربي"[١١١]. وكما يؤكد فابيان فإن هذا الاستخدام للزمن غرضه الصريح هو إبعاد المراقَبين عن زمن من يراقبهم وفي ذلك إنكار للتزامن[١١٢]. واتساقًا مع هذه المنهجية المعرفية، فإن الأردني الحديث، رجلًا كان أو امرأة، ينظر إلى ذاته ويقدم هذه الذات إلى الأوروبيين من خلال تبرؤه من التراث، وتبرؤه من الذات البدوية التي يقال إنها تمثل أصله، وفي الوقت نفسه يسترد ذلك التراث وتلك الذات بوصفه ماضيًا **حيًا**. هذه العملية المزدوجة هي العملية التي يظهر من خلالها التعريف الوطني الهوياتي في سياق الأردن الحديث، فالحداثة تستدخل التراث وتتجاوزه بالنسبة إلى أغلبية الأردنيين (ولا تحل محله) على نحو يتيح إسقاط عنصر التقاليد على البدو الأحياء الذين يُكسبون هذا الإسقاط تجليًا ماديًا محسوسًا. وربما نظر الأوروبيون والأردنيون المعاصرون نظرة تقدير إلى البدوي النبيل والبدائي بوصفه الأردني الأول (باني البتراء؟) ثم يقارن هذا الأردني رجلًا كان أو امرأة، بالأردني الحديث - ويمكن اعتبار المسافة الزمنية التي تفصل ما بين الاثنين مقياسًا لما حققه الأردنيون المعاصرون من حضارة تفوق أسلافهم **الأحياء**. ولا يكترث هذا النمط من التمثيل الأسطوري بكون أغلب الأردنيين من أصول بدوية قد تم توطينهم من قبل الدولة ويعيشون الآن في مراكز حضرية وريفية، ولم يعودوا يسكنون «الصحراء» غير الحضرية، ناهيك عن أن كثيرًا مما يقدم على أنه تراث بدوي هو من صنع الدولة.

---

(١١٠) هذا تطويع لنقد يوهان فابيان الأنثروبولوجية البنيوية عند كلود ليفي - شتراوس في مصنفه المرجعي: *Time and the Other: How Anthropology Makes Its Object* (New York: Columbia University Press, 1983),61.

(١١١) المرجع السابق، ١٨.

(١١٢) المرجع السابق ٢٥، ٣١.

أما البدو الذين ما زالوا يعيشون في الصحراء ولهم أسلوب حياة يشبه أسلوب حياة البدو الرحّل، فيمكن استخدامهم ضمن حزمة تقدم كعروض سياحية. ومَن منهم وقف في طريق «التطور» و«التقدم» و«الحداثة»، مثل بدو البدول من أهل البتراء، فقد تم نزع ملكيتهم وهُجّروا من ديارهم و/ أو استُخدموا في مشاريع سياحية حديثة. وقصة البدول قصة مهمة في هذا السياق، نتيجة مشروع الدولة الوطنية المتناقض، وهي أن تكون تقليدية-حديثة ومرتحلة -مستقرة وبدوية-حضرية.

ليس من المعروف كم عاش بدو البدول في منطقة البتراء. تدعي بعض الروايات أنهم جاءوا إلى المنطقة حديثًا من سيناء. لكن الأدلة الوثائقية تقول إنهم يعيشون في البتراء منذ قرن على الأقل. ويؤكد تاريخهم الشفهي أن البدو المسلمين كانوا قد لحقوا بأسلافهم إلى البتراء، ولجأوا إليها ومن ثم اعتنقوا الإسلام ومن هنا جاء اسمهم الذي يوحي بأنهم «مبدلو» الدين، من كلمة «بدّل». ويؤكد آخرون أن اسم البدول يعود إلى جدهم الأول 'بدْل' وهو أحد أبناء الملك النبطي «نبْط»، ومن هنا فإن «بدول» تعني قوم بدْل. ومنذ منتصف الستينيات، حاولت الحكومة إخراجهم من البتراء وأجبرتهم على الزراعة خارج المدينة التي كانوا يزرعونها من قبل. وقد حدث هذا بعد إصدار قانون بناءً على توصية دائرة الآثار (التي أقامها البريطانيون أثناء فترة الانتداب)، أعلن أن البتراء وغيرها من الآثار الوطنية والأطلال ساحات وطنية عامة.

كان البدول يعيشون في كهوف البتراء، وقد تعايشوا مع السياح الزائرين طيلة القرن الماضي، وكان السياح يرونهم جزءًا من جاذبية المكان، أقرب إلى «المتحف الحي». وأصبحت فيما بعد قبيلة اللياثنة المجاورة والمستقرة، التي يسكن أفرادها مدينة وادي موسى المجاورة، أكثر اندماجًا في اقتصاد البتراء السياحي، لأنها تملك أغلب الخيول التي يستخدمها السياح للوصول إلى آثار البتراء[١١٣]. أما البدول فكانوا مستجدين على

---

(١١٣) يمر اللياثنة بنوع آخر من التحول من خلال عملية تحويل قرية الطيبة التي بنيت بيوتها في القرن التاسع عشر إلى قرية سياحية وتسميتها «طيبة زمان» على يد مستثمرين عقاريين من عمّان. ويفخر المنتجع الفندقي الجديد ذو الخمس نجوم بتحويل بيوت القرية التي تعود إلى القرن التاسع عشر إلى غرف فندقية فاخرة مزودة بسجاد من منسوجات قبيلة بني حميده التي تغطي أرض الغرف ولحف خاطتها قبيلة بني حميده (وبني حميده قبيلة من وسط الأردن يسكن أفرادها على بعد حوالي ٢٠٠ كم شمالي قرية الطيبة) =

المشـاريع التي تعتمد على الخيول، ولو أنهم الآن يعملون بها ويملكون عددًا كبيرًا منها، ويعمل كثير منهم مرشدين سياحيين، ويؤجرون كهوفهم ويبيعون قطعًا أثرية وجدوها في الكهـوف مثـل الشـظايا من قطع الأواني النبطيـة؛ بل إن فندق «فـورم البتراء» تعاقد معهـم ليقدمـوا وجبة المنسـف للسـياح في ديـر البتراء – وهـو مقبرة نبطيـة كان الكهنة البيزنطيـون قد اسـتخدموها ديرًا – وتحمل حميرهـم إلى الدير النبيـذ والجعة(١١٤). وفي أوائـل السـبعينيات، قوبلت حملـة الحكومة لإخلاء البـتراء من البـدول بمقاومة عنيفة ومسلحة. وأخيرًا، في بدايات الثمانينيات، قامت الحكومة بتوطينهم في قرية بالقرب من البـتراء، وأمهلتهـم حتـى عـام ١٩٨٥ للانتقـال أو مواجهـة الإخـلاء القـسري.(١١٥) وبحلول عام ١٩٨٥، أجبر قرار الحكومة البدول على الانتقال إلى بيوتهم الجديدة، وعلى الرغـم مـن أن البـدول لم يكن أمامهـم من خيار سـوى الإذعان، فقد قاومـوا الحكومة بادعـاء أن البتراء ملكهـم، وأن الأنباط أجدادهم، ولكن ذلك لم يجدِ نفعًا(١١٦). وبهذا

= وأجهـزة تلفزيون متصلة بالأقمار الصناعية تعـرض قناة سي إن إن والقنوات الفضائية الإسرائيلية وغيرها من القنوات الفضائية العربية، بما فيها القناة الفضائية الأردنية. ويعلن هذا المنتجع الفندقي عن نفسـه بأنه صديق للبيئة، وإنه لم يفسـد بيئة المنطقة، كما يزعم أنه أفاد عشيرة اللياثنة اقتصاديًا بتوظيف عـدد مـن أفرادها – ولا يشـارك الكثير من اللياثنة الذين يعيشـون في المنطقة المنتجـع في رأيه هذا عن نفسـه، لا سـيما وهم يشـاهدون التحول الكامـل في بيئتهم-- وأقل ما يتعرضون لـه من تغيير يتمثل بضوضاء الموسيقى الصاخبة التي تعزفها فرقة الفندق الموسيقية حتى منتصف الليل في صالة الطعام في حديقة الفندق. لكن إدارة فندق «طيبة زمان» تؤكد لنزلائها في الملصقات المعلقة في صالة الاستقبال الرئيسة أن «قريتهم» ستنقل النزلاء إلى زمن ماضٍ.

(114) John Shoup, "The Impact of Tourism on the Bedouin of Petra," *Middle East Journal* 39; no. 2 (spring 1985): 283.

(١١٥) حول تاريخ البدول، انظر:

John Shoup, "The Impact of Tourism," 277–291.

وانظر أيضًا، أحمد عويدي العبادي: **في ربوع الأردن: جولات ومشاهدات**، الجزء الأول (عمّان: دار الفكر، ١٩٨٧)، ٣١٣. ويدرج العبادي البدول ضمن قبيلة "الحويطات"، انظر أحمد عويدي العبادي: **العشائر الأردنية: الأرض والإنسان والتاريخ** (عمّان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ٦٣٣.

(116) See: Anna Ohannessian-Charpin, "Strategic Myths: Petra's B'doul," in *Middle East Report*, no. 196: (September/October 1995), 24–25.

نلاحظ أنه بينما يواصل كثير من البدول العمل في قطاع السياحة في البتراء، تحركت الحكومة في عام =

فقد ميّز البدول أنفسهم عن الوطنيين الأردنيين المعاصرين الذين يزعمون أن البتراء والأنباط أسلاف أبناء شرق الأردن جميعًا. وبعد توطينهم القسري، أخذ البدول في الاندماج بصورة أكبر تحت المظلة الوطنية من خلال التعليم ووسائل الإعلام. وقد درس بعض أفرادهم إدارة الفنادق في كليات عمّان بغية أن يديروا الاقتصاد السياحي في البتراء الذي يأتي كبار مستثمريه من خارج البتراء، كما يتزايد المستثمرون فيها من خارج الأردن نفسها. وتدل قصة البدول على تواصل قدرات الدولة الأردنية القانونية والقهرية على تعريف وإعادة تعريف هويات الأردن الوطنية والعشائرية.

النساء بين الفضائين العام والخاص

بينما يعامل قانون الأحوال الشخصية النساء بوصفهن ساكنات غير متساويات في الفضاء المنزلي، في أدوارهن كزوجات، وأمهات، ومن يتولين رعاية الغير، ومدبرات المنزل، ومطلقات، وينظم هذه الأنشطة من خلال قراءة معينة للتراث الديني، يتحكم باقي القانون في اندماج النساء في الحياة العامة، حياة المجتمع المدني، أي المواطنة في ظل الدولة الوطنية. هذه الازدواجية في وضعية النساء في القانون توازيها ازدواجية أخرى للرجال. فللرجال وضعية مزدوجة كذلك، كونهم جزءًا من المجتمع المدني يقومون فيه بدور مواطني الدولة الوطنية المتساوين صوريًا بغيرهم من المواطنين، ودورهم كأرباب البيوت في الفضاء المنزلي بامتيازات وحقوق أكبر يكفلها القانون. والتمايز هنا بين مكانة الرجال والنساء في الفضاءين الخاص والعام لا ترجع إلى دخول مفاجئ للنساء إلى الفضاء العام بوصفهن عاملات وناخبات ومواطنات وما إلى ذلك. فقد كانت النساء دائمًا جزءًا من الاقتصاد العام خارج المنزل، لاسيما في الزراعة وكذلك في التجارة والملكية العقارية قبل ظهور الوطنية الحديثة في منطقة الشرق الأوسط بزمن طويل. والجديد منذ اعتماد التنظيمات العثمانية هو أن التقسيم

= ١٩٩٥ مرة أخرى للتدخل في طريقة حياتهم. فبسبب سوء التهوية في ''السيق''، الذي يمثل المدخل إلى البتراء الذي تعبره خيول اللياثنة والبدول، قيل إن روث الخيول جعل رائحة الهواء كريهة ولا يمكن تنشقه، فأدى ذلك بوزارة السياحة إلى تجريم استخدام الخيول، وهو ما تسبب للكثير من البدول بفقدان عملهم.

الغربي ينسب الحداثة إلى عالم "المجتمع المدني"، والتقاليد إلى "الفضاء الخاص". وإن اختراع هذه الثنائية، كما بين يورغن هابرماس[١١٧]، يقوم على نِسبة هذه القيم إلى هذين العالَمين. ذلك أن الخاص والعام، والمدينة الصناعية والقرية الريفية، هي مفاهيم حديثة تقسم الفضاء الاجتماعي. وفي العالم العربي، كان التقسيم الاجتماعي المكاني إلى حضر وبادية (بما فيها القبائل المستقرة والرحّل) قائمًا منذ قرون، لكن دلالتهما الجديدة في ثنائية الحديث مقابل التقليدي نتجت عن إدماجهما في النظام الإبستمولوجي الحديث للمكان في سياق الدولة الوطنية. لكن ما سأبيّنه فيما تبقى من هذا الفصل هو أن تقسيم الفضاء الاجتماعي هذا يتوافق مع، بل يتشكل نتيجة، تصور زماني تفقد بدونه هذه التقسيمات كثيرًا من دلالاتها الوظيفية وأهميتها في تشكيل المواطنين وأبناء الوطن الحديث.

إن عملية تحويل الشريعة إلى قانون وضعي ظاهرة حديثة. وقد استُحدث هذا التحول في الشريعة في أول أمره من خلال التنظيمات العثمانية. وكانت الشريعة في الأصل "مصطلحًا عامًا يعني النظام القويم"، المؤسَّس على "مخزونٍ من الحالات السابقة والقضايا والمبادئ العامة مصحوبة بمجموعة من الآليات التأويلية وشبه المنطقية"، فتم تحويلها إلى صياغة قانونية حديثة[١١٨]. وقد كانت التنظيمات العثمانية هي كذلك التي صنفت الشريعة إلى أبواب مختلفة لم تكن معروفة من قبل مثل "المدني" و"الجنائي" و"التجاري" و"العائلي" ويندرج الأخير تحت باب "المدني". وكان أول تحول هو القانون المدني العثماني المعروف بـ "المجلة"، والذي صدر في سبعينيات القرن التاسع عشر بوصفه أول صياغة قانونية للشريعة على الإطلاق. أما فيما يتعلق بما صار يُعرف بشؤون العائلة، فقد أصدر العثمانيون قانون حقوق "العائلة" في عام ١٩١٧ الذي ظل ساري المفعول في الأردن حتى عام ١٩٤٧ (ألغت تركيا القانون في عام ١٩٢٧، واتخذت بدلًا منه صيغة "علمانية" سويسرية معدلة). وفي أثناء هذه الفترة، برز

---

(117) See Jurgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, translated by Thomas Burger(Cambridge, MA: MIT Press, 1991).

(118) Aziz al-Azmeh, *Islam and Modernities* (London: Verso, 1993), 12.

إبداع القانونيين المصريين في المجال الذي أصبح يسمى 'قانون العائلة'. ففي عام ١٨٩٣، أصدر محمد قدري باشا، وزير العدل المصري آنذاك، كتابه **الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية**، وهو كتاب يضم ٦٤٦ مادة عن الزواج والطلاق والميراث والهبات وغيرها. وكان أول من سك مصطلح "الأحوال الشخصية"، ليشير به إلى الشؤون العائلية(١١٩). وتبع ذلك تحولات في "الأحوال الشخصية" في العشرينيات، فقد صار رجل القانون المصري البارز عبد الرزاق أحمد السنهوري مهندسَ القانون المدني لعدد من الدول العربية، وقدم إسهامات في الحوار حول قوانين الأحوال الشخصية لجعل هذه القوانين قابلة للتطبيق على المسلمين وغير المسلمين على السواء(١٢٠). وبينما اعتمد العثمانيون تأويلًا معينًا وتفضيلًا للمذهب الحنفي في الفقه، دعا السنهوري إلى المزيد من الانتقائية. وقد تزامنت هذه التحولات في الشريعة مع ظهور الدولة الوطنية في تركيا، وفي المناطق العثمانية السابقة، ما جعل من تقنين الشريعة وسيلة لتيسير حكم الدولة الوطنية الحديثة، أي الأداة التي تصل "بنا" إلى العصر الحديث، وفي الوقت نفسه، تحفظ التراث والتقاليد "داخلنا". كان السنهوري صريحًا في ذلك؛ إذ قال: "ينبغي أن يعتمد قانوننا إلى أقصى حد ممكن على مصادر الشريعة الإسلامية، وينبغي أن نجعل قانوننا متفقًا مع تقاليدنا القانونية العريقة بعد مراجعتها، والنظر إليه ليس بوصفه كيانًا ساكنًا بل شيئًا ناميًا متطورًا يربط حاضر بلادنا [مصر] بماضيها، وهذا هو البعد التاريخي."(١٢١)

وعليه، فقد وُضعت القوانين التي تعالج الوضع القانوني للنساء على نحو يتسق مع الرؤية ذات المرجعية التراثية "لتقاليدنا القانونية العريقة". وبطبيعة الحال ليست هذه

---

(119) See Jamil Nasir, *The Islamic Law of Personal Status* (London: Graham and Trotman, 1986), 29.

(120) See Enid Hill, "Islamic Law as a Source for the Development of a Comparative Jurisprudence: The modern Science of Codification (1): Theory and Practice in the Life and Work of 'Abd al-Razzaq Ahmad al-Sanhuri (1895–1971)," in *Islamic Law: Social and Historical Contexts*, edited by Aziz al-Azmeh (London: Routledge, 1988), 155, 164

(١٢١) ورد هذا في مقال كتبه السنهوري سنة ١٩٣٨ استشهدت به هيل في المرجع السابق، ١٦٥.

حالـة فريـدة في الـشرق الأوسـط أو الإسـلام؛ بل هـي من صفـات الوطنيـة في العالم المستَعمر ككل. تقـدم لنـا كومـاري جاياوردنـا خارطـة لتواريـخ الحـركات الوطنية والنسوية في العالم الثالث(١٢٢)، وتبين من خلالها أن الزعماء الوطنيين الآسيويين عندما زاروا الـدول الأوروبيـة في نهاية القـرن "صدموا بانفتاح المجتمع الذي يسـمح لبعض الرجال والنسـاء بالدخول في تعامل اجتماعي سـهل .... وفي مواجهة هذه المجتمعات المتقدمـة تقدمًـا كافيًـا والقوية بـما يكفي لإخضاعهـم، ونظرًا إلى حاجتهـم إلى تحديث مجتمعاتهم، اعتبر كثير من الإصلاحيين الآسـيويين أن الحرية الظاهرية الممنوحة للنساء في المجتمعـات الغربيـة هي مفتاح تقـدم الغرب"(١٢٣). وتـرى جاياوردنا أن لأهداف الإصلاحيـين وجهـين: "أن ينشـئوا في بلادهـم نظامًا لـلأسر النووية المسـتقرة بزوجة واحدة، تكون النساء فيها متعلمات ويعملن كما تقتضي التنمية الرأسمالية والأيديولوجيا البرجوازية. وفي الوقت نفسه، ضمان احتفاظ النساء بمكانة أدنى داخل الأسرة تتوافق مـع التقاليـد"(١٢٤). ومـن هذه الشـخصيات في العالم العربي قاسـم أمـين ومحمد عبده اللـذان كانـا يعُـدّان منذ النصف الثاني من القرن التاسـع عشر أن مكانـة المرأة في العالم العـربي هـي أحد الأسـباب الرئيسـة في عجز العـرب عن "اللحـاق" بأوروبـا. لذلك وضعوا خططًا جديدة لـ"تحديث" نساء العرب لا تخل بـ"التقاليد". أما المقصد الحقيقي من هذا المشروع فكان اختراع صورة جديدة لنسـاء العرب (على غرار النماذج الوطنية الأوروبية) تجعلهن راعيات التراث والتقاليد ومديرات حياة الوطن الأخلاقية والحياة الأخلاقية لأجياله المقبلة. مع ذلك، ظلت مكانة النساء الأدنى داخل البيت على حالها، وصـورت هذه المكانة على أنهـا تنبع من التقاليد والتراث التي تجعلان النسـاء راعيات الـتراث ومديـرات حياة الأجيـال الجديدة، لذلـك ينبغـي أن يُسـلّحن بتعليم حديث (القراءة والكتابة والتربية الصحية والتدبير المنزلي والرعاية العلمية للأطفال والتغذية) وذلـك حفاظًا على التراث الوطني. وقد كانت تلك الدعوة لنوع جديد من الوجودية، أي المواطَنـة في الدولـة الوطنية، قائمـة على القيام بتربية النسـاء والرجال، بغض النظر

---

(122) Kumari Jayawardena, *Feminism and Nationalism in the Third World* (London: Zed Press, 1986).

(١٢٣) المرجع السابق، ١١-١٢.

(١٢٤) المرجع السابق، ١٨.

عن عدم التساوي فيما بينهم في الحقوق والواجبات عُرفًا كان أو قهرًا، بغرض الإعداد لبناء مستقبل الوطن. وكي تصبح مؤثِّرة، كان لا بدّ لهذه المعايير الجديدة أن تصاغ صياغة قانونية.

ولابد هنا من التأكيد على أن السنهوري كان مهندس القانون المدني، ليس في مصر وحدها، بل في العراق وسوريا وليبيا، وكان مهندس القانون التجاري في الكويت. ولم يستلهم قانون العائلة الأردني لعام ١٩٤٧، وعام ١٩٥١ (١٢٥)، وكذلك قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٦ (١٢٦) الرؤية العثمانية للمذهب الحنفي الواضحة في قانون حقوق العائلة العثماني لعام ١٩١٧ فحسب، بل استلهم أيضًا إسهام السنهوري في القانون المصري، ثم القوانين السورية والعراقية، فقد أثرت هذه القوانين الثلاثة على قوانين الأردن تأثيرًا كبيرًا.

وعلى الرغم من أن أول قانون للعائلة لم يصدر حتى عام ١٩٤٧، فقد كانت الحاجة واضحة لتأكيد رؤية الحكومة ورؤية الأمير عبد الله للشريعة منذ ولادة الدولة. وكانت رغبة الأمير في فرض رؤية قانونية حديثة معينة فيما يخص العلاقات بين الجنسين متسقة مع قراءته للشريعة قد دفعته إلى إصدار أمر في هذا الصدد، مباشرة بعد إقامة دولة شرق الأردن، يحظر "عادة خطف البنات" وهي عادة من عادات الزواج التي كانت سائدة بين الجاليات الشركسية "المهاجرة" بوصفها جزءًا من طقوس الزواج؛ إذ "صدرت الإرادة المطاعة بإبطال عادة خطف البنات من بيت أهلهن المتبعة لدى بعض مهاجري الشراكسة عند عقد الزيجة، وأن تراعَى بعد الآن في عقد الزواج قواعد الشريعة الإسلامية الغراء"(١٢٧). كان ذلك بطبيعة الحال جزءًا من عملية التنميط المعياري للسكان بوصفهم كيانًا واحدًا يتمسك بأعرافٍ واحدة، لأن ذلك أمر أساسي في أي مشروع يهدف إلى وطننة شعب.

---

(١٢٥) نشر هذا القانون في عدد **الجريدة الرسمية**، رقم١٠٨١ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥١.

(١٢٦) قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم ٦١، المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢٦٦٨ بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

(١٢٧) نشرت هذه الإرادة في عدد **الجريدة الرسمية**، رقم ٣، في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٢٣.

صدر أول قانون أردني لحقوق العائلة(١٢٨) بعد الاستقلال عام ١٩٤٧، ثم حل محله قانون مشابه عام ١٩٥١، ثم تم تحديثه في ١٩٧٦(*). ثمة تمايز في هذه القوانين فيما يخص الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء تجاه الدولة وتجاه بعضهم بعضًا بوصفهم رعايا الدولة. وعلى الرغم من أن هذه القوانين منسوجة بوضوح على منوال قانون حقوق العائلة العثماني الصادرعام ١٩١٧ حتى في التفاصيل، فإن ما يذكره ج. ن. د. أندرسون عن قانون ١٩٥١ ينطبق على القوانين الثلاثة "يشمل [هذا القانون] عددًا من الإصلاحات المصرية الجذرية التي تمت في عاميّ ١٩٢٠ و ١٩٢٩، مع بعض التعديلات، وبعض الابتكارات الخاصة به، كما يشمل أيضًا بعض الموضوعات التي تخرج عن نطاق التشريع العثماني أو المصري".(١٢٩) فالفقرة الخاصة بالزواج أو الخطبة، تعيّن الأحكام حدود حقوق الرجال غير المتوازنة وتفصّل حقوق وواجبات النساء نحو أزواجهن. فبينما يمنح عقد الزواج بطبيعته الزوج حقوقًا كثيرة (ويفرض عليه واجبات) فلا بد من تفصيل حقوق النساء في عقود الزواج على شكل بنود وشروط على الزوج أن يوافق عليها (المادة ١٩)، مثل حق المرأة في الاشتراط على زوجها ألا يجبرها على ترك البلدة أو المدينة التي وُقع بها عقد الزواج، أو أن يكون لها حق تطليق نفسها منه، أو ألا يتزوج عليها، فهذه الحقوق الثلاثة لا تمنح للمرأة تلقائيًا. وعليه، فإن توقيع عقد الزواج دون هذه الشروط يعلّق حق المرأة الدستوري في الإقامة الطوعية في البلدة أو المدينة التي وقعت بها العقد، ويحرمها حقها في فسخ عقد الزواج الذي تم بحسب رغبتها وموافقتها أصلًا. باختصار، فإن توقيع عقد زواج بدون النص على هذه الشروط الاحترازية يجعل المرأة مواطنًا ناقص الأهلية، ويدفع بها إلى عالم مختلف في الوجود القانوني. وعليه، فإن حالة المواطنة المتساوية صوريًا تنطبق

---

(١٢٨) قانون حقوق العائلة المؤقت، رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٧، المنشور في عدد الجريدة الرسمية، رقم٩١٥ بتاريخ ٢ آب/ أغسطس ١٩٤٧. وكان هذا أول قانون من نوعه تعلنه دولة عربية مستقلة، وسرعان ما تلتها سوريا والعراق وتونس والمغرب.

(*) وقد تم تحديثه مؤخرًا في ٢٠١٠. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).

(129) J. N. D. Anderson, "Recent Developments in Shari'a Law VIII: The Jordanian Law of Family Rights 1951," *Muslim World* 42 (1952): 190.

ويقوم أندرسون في هذا المقال بمراجعة كل مادة من مواد القانون وصولًا إلى أصله القانوني في القوانين العثمانية والمصرية والمذهب الحنفي مبرزًا التجديدات الأردنية.

على كل الرجال وكل النساء غير المتزوجات الذين يتمتعون صوريًا بحقوق وواجبات متساوية تجاه الدولة. وبهذا لا يبدو الزواج على أنه علاقة اجتماعية تقوننها الدولة وتشهد وتشرف عليها فحسب، بل يبدو عقدًا ينال من مواطنة النساء، ويقسم حالتهن القانونية إلى مواطنة قانونية محدودة داخل الفضاء العام، من جانب، وإقامة قانونية غير متساوية في الفضاء الخاص أو المنزل من جانب آخر. أما الخطاب الذي تستخدمه الدولة لطرح مشروع المواطنة المتمايز جنسيًا فهو خطاب الوطنية، وتحديدًا الخطاب المرتبط بـ"الأعراف والتقاليد الوطنية". ويعي القانون نفسه هذا التمايز في الحقوق والواجبات ويحاول أن يتيح للنساء قنوات قانونية لتحقيق المساواة في حالتهن من خلال وضع شروط في عقد الزواج تخفف من حدة عدم المساواة ولكنها لا تمحوها. وقد أتيحت هذه القنوات للنساء منذ عام ١٩١٧ في قانون حقوق العائلة العثماني (المادة ٣٨)، وهي موجودة في القوانين الأردنية الثلاثة (المادة ١٩ من قانون العائلة المؤقت لسنة ١٩٤٧، والمادة ٢١ من قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥١، والمادة ١٩ من قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦).

إن حق المرأة المتزوجة في العمل خارج بيت الزوجية هو أحد نقاط التقاطع الأهم بين الفضاءين العام والخاص في قانون حقوق العائلة وقانون الأحوال الشخصية. فبينما نص قانونا ١٩٤٧ و١٩٥١ على حق الزوج في قطع نفقة زوجته إذا تركت منزل الزوجية أو منعت زوجها من دخوله في حالة ملكيتها منزل الزوجية،[١٣٠] فإن قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦ يتوسع في هذه الشروط ليشمل المرأة المتزوجة التي تخرج من بيت الزوجية لتعمل مقابل أجر دون إذن زوجها أو موافقته.[١٣١] وفي مشروع القانون الذي أُعد في أوائل الثمانينيات، والذي لم ير النور، نُص على أن موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل يجوز أن تكون "ضمنية أو صريحة ولو لم تسجل في عقد الزواج" مما يتيح للنساء حرية أكبر في طلب العمل المأجور.[١٣٢] كما ينبغي أن نذكر أن للمرأة حق اشتراط

---

(١٣٠) انظر المادة ٦٢ من قانون حقوق العائلة المؤقت والمادة ٦٤ من قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥١. ونلاحظ أن قانون ١٩٥١ يمنح المرأة حق الخروج من بيت زوجها دون إذن إذا ضربها الزوج أو أذاها أو أذى عائلتها باللفظ، وفي هذه الحالات لا يعد خروج المرأة من بيت الزوجية ذريعة لإعفاء الزوج من نفقة زوجته.

(١٣١) انظر المادة ٦٨ من قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦.

(132) See Lynn Welchman, "The Development of Islamic Family Law in the Legal System of Jordan," in *International and Comparative Law Quarterly* 37, part 4 =

العمـل بعـد الـزواج في عقد الـزواج عند التوقيـع، وفي هذه الحالة لـن يكون لاعتراض الزوج في المستقبل أي وزن قانوني. وبينما أكد قانون ١٩٧٦ على حق الزوج في قطع النفقة عـن زوجته العاملـة إذا عملت خارج المنزل دون موافقتـه، وبذلك يحد من حق المرأة في العمل في فترة من الازدهار الاقتصادي الوطني النسبي، فقد تساهل مشروع قانون أوائل الثمانينيـات في هـذا الـشرط استجابة للتدهـور الاقتصـادي والحاجـة إلى دخـل ثـانٍ لـلأسرة.(١٣٣) بالإضافة إلى ذلك، حصلت كثير من الأردنيات في الثمانينيات (باستثناء الفلاحات اللاتي عملن بالزراعة وما زلن يعملن دون عائد مالي في أغلب الأحوال) على درجـات جامعيـة عليا، وبـدأن دخول سـوق العمل بأعداد كبـيرة نسـبيًا.(١٣٤) في هذا الوضع الذي تجور فيه حقوق الأزواج على حقوق الزوجات في الفضاء العام نتيجة لعقد موقـع بـين الطرفـين ينظم الحقـوق في الفضاء الخـاص، تتضـح الطبيعة المَسـاميّة لهذين الفضاءيـن، فتُبين أنهـما كيانان أقل خصوصية وانفصالًا عن بعضهما البعض مما يُفترض. ونتيجة لهذا الوضع، يبرز تمايز قانوني، فمن جانب، ينص الدسـتور الأردني لعام ١٩٥٢ على أن "العمل حق لجميع المواطنين"، ومن جانب آخر يمنح قانون الأحوال الشخصية الرجال الحق في إبطال حق المرأة المتزوجة الدستوري في العمل.(١٣٥)

= (October 1988): 876.

وانظـر أيضًـا: عائشـة الفرج العطيـة، ''المرأة في ظل قانـون الأحـوال الشـخصية الأردني''، الورقة متاحـة في مكتب الخدمات الاستشـارية للمـرأة، عمّان، ١٩٨٤. وللاطلاع عـلى بعض التعديلات المقترحـة عـلى قانـون سـنة ١٩٧٦، انظـر: رجاء أبـو نوار، ''المـرأة الأردنيـة في نهاية العقـد الدولي للمـرأة''، **الأردن الجديد**، الأعـداد ٣-٤، ربيع/ صيف ١٩٨٥، نيقوسـيا، قبرص، ١٧٦-١٧٧.

(١٣٣) لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين طريقة تعامل الدولة المصرية مع النساء المتزوجات، انظر: Mervat Hatem, “The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Egypt,” in *Feminist Issues* 6, no. 1 (spring 1986): 19–43.

(١٣٤) عـلى سـبيل المثال، طبقًا للإحصاءات الرسـمية، تمثل النسـاء الأردنيات ٢،٧ بالمائة مـن القوى العاملة بأجـر في ١٩٧٧، وتزايـدت أعدادهـن، فبلغت ١٢،٥ بالمائة في عـام ١٩٨٥، و١٥ بالمائـة في عام ١٩٩٣. نقلًا عن سهير التل: «دراسة حول أوضاع المرأة الأردنية»، ورقة ألقيت في المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، ١٩٩٤، ٥. ومع تزايد مستويات البطالة في الأردن منذ أواخر الثمانينيات، كانت النساء الأردنيات المتعلمات من أكثر القطاعات التي تأثرت سـلبًا في البلاد. وفي عام ١٩٩١، بلغت البطالة بين النسـاء ٤٣،٢ بالمائة بالمقارنة بنسـبة ١٤،٥ بالمائة بين الرجال. وكان ٩٠ بالمائة من هؤلاء النسـاء العاطلات بين العشرين والأربعين من العمر، وكان ٧٠،٢ بالمائة منهن يحملن شهادة فوق متوسطة على الأقل، انظر: التل، ٩-١٠.

(١٣٥) المادة ٢٣-١ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية، عدد **الجريدة الرسمية** رقم١٠٩٣، ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢. وعن حقوق العمل بالنسبة إلى النساء، انظر: قوانين العمل الأردنية التي تمت المصادقة على =

قانون الجوازات مثالٌ آخر على هذا التباين، حيث يتوافق مع قانون الأحوال الشخصية فيما يخص النساء المتزوجات. وينص على أن جواز السفر يُمنح للزوجة وللأطفال القصّر بموافقة الزوج.[(١٣٦)(*)] لكن هذا يتناقض مع الدستور، حيث تنص المادة ٩-٢ على أنه "لا يجوز أن يُحظر على أردني الإقامة في جهة ما، ولا أن يُلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون." هذا الجور من جانب الحقوق الخاصة على الحقوق العامة هو المادة الخام التي صنعت منها حالة كل المتزوجين في الأردن، رجالًا ونساءً. وللدولة قدرة كبيرة على إعادة تفصيل قانون الأحوال الشخصية بطريقة تجعله متسقًا مع الدستور وغيره من مجالات القانون بما فيها القانون المدني وقوانين العمل، ولكننا لا نعرف أي مدى ستقطعه في هذا الاتجاه في المستقبل القريب. فقد كانت آخر محاولة في هذا الصدد هي مشروع قانون جديد في عام ١٩٩٠ برعاية ولي العهد الأمير حسن[(١٣٧)]. لكن هذا المشروع استُبعد لصالح مشروع قانون أحدث لم يتم تقديمه إلى البرلمان حتى الآن.

هذا التمايز بين حقوق الرجال المتزوجين والنساء المتزوجات، ليس من سمات الفضاء الخاص وقدرته على الجور على الفضاء العام فحسب، بل ينبع أيضًا من التمييز الجوهري الموجود في قوانين الفضاء العام أصلاً.[(١٣٨)] وتلقى النساء معاملة مختلفة منهجيًا عن الرجال، إذ تحظى بحقوق وامتيازات أقل منهم في قوانين الجنسية، كما رأينا

= آخرها عام ١٩٩٦. انظر عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٤١١٣، ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٩٦.

(*) ألغي هذا النص بموجب قانون جوازات السفر المعدل رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ المنشور على الصفحة ٤٠٧٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٢٣٨ بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).

(١٣٦) المادة ١٢ من قانون جوازات السفر وتعديلاته رقم ٢، المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ٢١٥٠، ١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٩.

(١٣٧) للمزيد عن مشروع قانون ١٩٩٠، انظر خديجة حباشنه أبو علي، مركز دراسات المرأة، ورقة بدون عنوان ألقيت في حلقة نقاشية بعنوان «المرأة الأردنية في ظل القوانين والتشريعات المعاصرة»، عمّان، آذار/ مارس ١٩٩٢.

(١٣٨) لعرض موجز لكنه شامل للتمييز بين الجنسين في القوانين الأردنية، انظر: فاطمة قصّاد، **المرأة وبعض التشريعات**، ورقة غير منشورة، عمّان، بدون تاريخ.

في الفصل الأول، وفي قوانين العمل[١٣٩]، وقانون التقاعد وقانون الضمان الاجتماعي وقانون العقوبات،[١٤٠] وغيرها. وتشمل أمثلة ذلك الأحكام المخففة التي يتلقاها الرجال (وليس النساء[*]) الذين يرتكبون جرائم «الشرف» للدفاع عن شرفهم عندما تلطخه امرأة خاطئة من العائلة (زوجة، ابنة، أخت، ابنة أخ أو أخت، عمة أو خالة، ابنة عم أو خال)[١٤١]. ويتشابه قانون العقوبات هذا تشابهًا كبيرًا مع القانون النابليوني، بل إنه مستمد منه. وما زال الكثير من هذه القوانين معمولًا بها في عدد من الدول الأوروبية وفي عدد من الولايات المتحدة الأميركية. وقد قام ملك الأردن الملك عبد الله الثاني مؤخرًا بمحاولات لحذف المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات (التي تمنح الرجال الذين يرتكبون جرائم الشرف ميزة الظروف المخففة مما يخفف الحكم عليهم)، لكن هذه المحاولات أدت إلى مواجهات مع الإسلاميين وغيرهم من أعضاء البرلمان المحافظين. لكن الحكومة والتجمعات النسائية تمكنت من تحقيق حشد جماهيري يؤيد

---

(١٣٩) للمزيد عن المرأة الأردنية وقوانين العمل، انظر أسماء خضر، **المرأة العاملة في الأردن واقعًا وتشريعًا**، ورقة غير منشورة، عمان، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، وانظر أيضًا: خليل أبو خرمة، **المرأة في النقابات العمالية**، ورقة ألقيت في ندوة المرأة العاملة، برعاية لجنة المرأة في نقابة الصحافيين، عمان، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

(*) هذا وقد تم تعديل المادة ٢٨٣ من القانون في ٢٠١١ بحيث أصبحت «الأدلة التي تقبل وتكون حجة لإثبات جريمة الزنا هي ضبط الزاني والزانية في حالة التلبس بالفعل أو أن يصدر عنهما اعتراف قضائي أو وثائق قاطعة بوقوع الجريمة أو أن يصدر عن أحدهما اعتراف قضائي وعن الآخر وثائق قاطعة بوقوع الجريمة» وكان النص القديم: «يعاقب الزوج بالحبس من شهر الى سنة إذا ارتكب الزنا في منزل الزوجية او اتخذ له خليلة جهارا في أي مكان كان». كما عدلت المادة ٣٤٠، بحيث أصبحت تنص بأنه «يستفيد من العذر [المخفف] ذاته الزوجة التي فوجئت بزوجها حال تلبسه بجريمة الزنا او في فراش غير مشروع في مسكن الزوجية فقتلته في الحال او قتلت من يزني بها او قتلتهما معا او اعتدت على أحدهما أو كليهما اعتداء أفضى إلى جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة أو موت.» انظر قانون العقوبات المعدل رقم ٨ لسنة ٢٠١١ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٠٩٠، بتاريخ ٢ أيار/ مايو ٢٠١١، ١٧٥٨. (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).

(١٤٠) انظر قانون العقوبات وتعديلاته رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المنشور في عدد **الجريدة الرسمية** رقم ١٤٨٧، في ١ أيار/ مايو ١٩٦٠. وخاصة المواد: ٩٦، ٩٧، ٢٨٣، ٣٤٠.

(١٤١) انظر التل، دراسة حول، ٤٠-٤١. وانظر أيضًا:

حـذف هذه المادة، فخرجت تظاهرات ضخمة على رأسـها بعض أفـراد العائلة المالكة، لكن هذه المادة ما زالت سارية المفعول حتى تاريخ كتابة هذه السطور[١٤٢].

ولا يقتـصر هذا الازدواج في حالة النسـاء في القانون على الدول التي تتمسـك بهذه الصيغ المحدّثة من قوانين العائلة، وقوانين الأحوال الشـخصية المسـتمدة من الشريعة، بـل إن هـذا الازدواج موجـود في دول غربيـة غـير إسـلامية كذلك. ففي كتابهـا **العقد الجنسي**[١٤٣] تطرح كارول بيتمان طريقة جديدة لفهم ما يسميه أصحاب «نظرية العقد» (لـوك وروسـو وهوبـز وغيرهـم) العقـد الاجتماعي التأسـيسي الأصـلي للمجتمعات الغربيـة، فتبـين أن العقـد الاجتماعي له جزء آخـر خفي كان موجودًا قبـل اعتماد العقد الاجتماعي، وتسـمي بيتمان هذا الجزء الخفي **العقد الجنسي**. وتوجد مسـلمات هذا العقد الجنسي في عالم ما قبل التعاقد، ومن خلال العقد الاجتماعي تختفي هذه المسـلمات تحت التصنيف العام المسمى بـ «الفرد». وتقول بيتمان إن «النساء لا يظهرن في أي مكان بدور أحـد أطراف التعاقد في العقد الأصلي، فهـو عقد قائم بين الرجال»[١٤٤]. وعلى خلاف الشريعـة في صيغهـا المقنّنة وقبل أن تقنّن والتي لم تشـكك قط في حق النسـاء في الملكية، تؤكـد بيتمان أن «أصحاب النظريات الكلاسـيكية [في الـتراث القانوني الغربي] وضعوا تصورًا أبويًا للذكورة والأنوثة، وماهية الرجال والنسـاء. وفي إطار هذا التصور، يتمتع الذكـور فقط بالصفـات والقدرات اللازمـة للدخول في علاقات تعاقديـة. وأهم هذه القـدرات هي قدرة الشـخص على التملك. ويعني ذلك أن مفهـوم 'الفرد' يقتصر على الرجـال وحدهم"[١٤٥]. وتـرى بيتمان أن الاختلاف الجنسي هـو الاختلاف بين الحرية والخضوع. وتستشـهد بيتمان بروسـو فتقـول إن "العقـد الاجتماعي يمكّـن الأفراد من إخضـاع أنفسـهم بإرادتهـم للدولة والقانـون المدني، فتتحـول الحرية إلى طاعـة، وتُمنح

(١٤٢) انظر «عمّان: قانون جرائم الشرف في المواجهة بين الحكومة والإسـلاميين»، **الحياة**، ١٥ شـباط/ فبراير ٢٠٠٠، ١، ٦.

(143) Carole Pateman, *The Sexual Contract* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1988).

(١٤٤) المرجع السابق، ٥.

(١٤٥) المرجع السابق، ٥ - ٦.

الحماية مقابلها. وطبقًا لهذه القراءة، فإن التعاقدات الفعلية اليومية تعكس أيضًا التعاقد الأصلي، لكنها الآن تتضمن تقديم الطاعة مقابل الحماية، وتنشئ هذه العقود ما سأسميه السيادة المدنية والخضوع المدني"[١٤٦]. وتواصل بيتهان فتقول إن النساء في المجتمعات الغربية "يُدفعن إلى فضاء داخل المجتمع المدني وليس داخله في آن واحد. فالفضاء الخاص جزء من المجتمع المدني، لكنه منفصل عن الفضاء 'المدني'. وإن تقابلية الخاص/ العام هي في حقيقة الأمر تعبير آخر عن الطبيعي/ المدني والنساء/ الرجال. فالفضاء الخاص، النسائي (الطبيعي)، والفضاء العام، الذكوري (المدني) متعارضان، لكن يكتسب كلٌّ منهما معناه من الآخر. ويبرز معنى الحرية المدنية للحياة العامة إذا ما قورن بالإخضاع الطبيعي للنساء الذي يميز الفضاء الخاص ... فمعنى أن يكون الإنسان 'فردًا'، أي منشئ عقود وحرًا مدنيًا، يظهر من خلال إخضاع النساء داخل الفضاء الخاص"[١٤٧].

وترى بيتهان أن الرجال الذين ينشؤون الحياة السياسية هم القادرون دون غيرهم على المشاركة في التعاقد الأصلي "لكن القصص السياسي الخيالي يتحدث إلى النساء أيضًا من خلال لغة 'الفرد'"[١٤٨]. وتخلص بيتهان إلى أنه لو اقتصر الأمر على إقصاء النساء من الحياة المدنية مثل العبيد أو الزوجات في عهد قوانين الحماية coverture (والتي امتدت لقرون في إنكلترا ولم تلغَ إلا في نهاية القرن التاسع عشر والتي وفقًا لها تفقد المرأة الإنكليزية كل حقوقها عند الزواج حيث تصبح تحت حماية زوجها وتسلّمه كل حقوقها)، لكانت طبيعة المشكلة واضحة بذاتها، "لكن النساء أُدخلن في نظام مدني، يضمن حريتهن ظاهريًا، وتجَدد هذه الضمانة مع كل مرة يعاد فيها سرد قصة العقد الاجتماعي بلغة 'الفرد'"[١٤٩]. نلاحظ القدر الذي أخذته الدول الإسلامية من قوانين الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي تناقشها بيتهان أثناء عملية تحديث الشريعة التي قامت بها هذه الدول، ناهيك عن استيرادها الشامل للقوانين الغربية في كثير من

---

(١٤٦) المرجع السابق، ٧.

(١٤٧) المرجع السابق، ١١.

(١٤٨) المرجع السابق، ٢٢١.

(١٤٩) المرجع السابق، ٢٢٢.

مجـالات القانـون - القانون التجاري وقانـون العمل والقانون الجنائـي والمدني وقانون العقوبات، إلخ. وفي ضوء السابقة الغربية، يلزم أن نؤكد أن دستور الأردن لسنة ١٩٥٢ لا يميز بين الرجال والنسـاء، فكما تقول المادة السادسـة: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييـز بينهم في الحقوق والواجبـات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين." كذلك فـإن المـادة ٤٣ مـن القانون المدني تنص صراحةً على أن "كل شـخص بلغ سـن الرشـد متمتعاً بقواه ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية". ويعد سن الرشد ثمانية عشرة سنة شمسية. وقد نص الميثاق الأردني الذي وضعته الدولة والمجتمع المدني في عام ١٩٩١ (وقد أقره أكثر من ألفي أردني من كافة الطوائف الاجتماعية والسياسـية في المجتمع المدني وممثلون عن الدولة) فاتحًا الباب لتجربة ليبرالية جديدة ومحدودة جدًا، في المـادة ٨ عـلى ما يـلي: "الأردنيون رجالًا ونسـاءً أمـام القانون سـواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وهم يمارسـون حقوقهم الدسـتورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاق العمل الوطني بما يضمن توجيه طاقـات المجتمـع الأردني وإطلاق قدراتـه المادية والروحية لتحقيـق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل"(١٥٠). نلاحظ أن الميثاق لم يستعمل صيغة الفرد المحايدة لوصف المسـاواة بين كل الأردنيين كما هي الحال في الدسـتور وفي أغلب القوانين؛ بل إنه لأول مرة في تاريخ الأردن يصرح بأن الجنسـين أمام القانون سـواء، وهذا التزام أكثر صراحة من جانب الدولة والمجتمع المدني، وقد جاء هذا الالتزام الجديد بالمسـاواة بين الجنسـين في الميثاق بمشـاركة أربع نسـاء كن جزءًا مـن اللجنة التـي كتبته(١٥١).لكن الميثاق ليس وثيقـة قانونيـة؛ بل هو وثيقة تعـبّر عن الالتزامات الجديدة من جانب الخطاب الشـعبي للمواطنة في ظل الدولة الوطنية والتي سنناقش تاريخها وتحولاتها في فصول لاحقة.

---

(١٥٠) الميثاق الوطني الأردني، المادة ٨، النص الذي نشرته وزارة الإعلام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. بعـد أربعة عشر شـهرًا من المـداولات والتغطية الصحفية الواسـعة التي تُوجت بالمؤتمـر الوطني الأردني للميثـاق الـذي عقـد في ٩ حزيران/ يونيـو ١٩٩١. وكانـت الصحف اليوميـة الأردنيـة (صحيفتا **الرأي والدستور**) قد نشرت مسودة الميثاق في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠.

(١٥١) إميـلي نفـاع: «دور المـرأة الأردنيـة في النضال السـياسي»، ورقة ألقيـت في مؤتمر **المرأة الأردنية في ظل التشريعات المعاصرة** الذي عُقد في عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢، ٨.

ونعود إلى المجال القانوني بوصفه الموقع الذي يتم فيه التفاوض بشأن العلاقات بين الجنسين في سياق المشروعات الوطنية ومشروعات الدولة. وهنا نجد أن هذا الوضع يشيع بالقدر نفسه في الدول الغربية على المستوى الذي يتشكل فيه ما هو قانوني. ففي كتابها **نحو نظرية نسوية للدولة**،[١٥٢] تقول كاثرين ماكينون إن الدولة (في الغرب) "ذكرية" (male) من الناحية القانونية:

> بمعنى أنها تتبنى وجهة نظر الذكور في العلاقة ما بين القانون والمجتمع. ويبرز هذا الوضع بصفة خاصة في الأحكام الدستورية، رغم أن شرعيته مرهونة بحياديته فيما يخص المحتوى السياسي للتشريع. أما أساس حياديته، فهو الافتراض السائد بين الرجال بأن الظروف التي تشيع بين الرجال على أساس الجنس، تنطبق كذلك على النساء. أي أنه يفترض بأن عدم المساواة الجنسية غير موجود حقيقة في المجتمع. فالدستور [الأميركي] ... بتفسيراته يفترض أن المجتمع في غياب التدخل الحكومي حر ومتساوٍ، وأن قوانينه عمومًا تعكس ذلك. وأنه ينبغي على الحكومة، بل يجب عليها، أن تصلح ما أفسدته الحكومة في السابق، لا أكثر. وهذه الوضعية أساسية في بنية دستور سِمتُه الامتناع، فعلى سبيل المثال: "لن يصدر الكونغرس قانونًا يحد من حرية ... التعبير". أي من يتمتعون على المستوى الاجتماعي بحريات مثل المساواة والحرية والخصوصية وحرية التعبير، يتمتعون بها على المستوى القانوني بمنأى عن التدخل الحكومي. ومن لا يتمتع بهذه الحريات على المستوى الاجتماعي فلا تُمنح له على المستوى القانوني.[١٥٣]

إن ما حدث في الغرب عند التحول من قوانين العصور الوسطى إلى القوانين الليبرالية، هو أن النوع الاجتماعي بوصفه تصنيفًا يحدد منزلة الشخص "تم استبعاده تمامًا بصورة تلقائية من الوجود القانوني، واختزاله في نظام اجتماعي افتراضي ما قبل دستوري من خلال بنية دستورية صُممت بحيث لا تصل إليه". وتؤكد ماكينون أن "احتكار وسائل القهر القانوني الذي يصفه فيبر، والمفترض أنه يميز الدولة بوصفها كيانًا، يصف في حقيقة الأمر

(152) Catharine Mackinnon, *Toward a Feminist Theory of the State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989).

(١٥٣) المرجع السابق، ١٦٣.

سلطة الرجال على النساء في المنزل، وفي غرفة النوم، وفي العمل، وفي الشارع، وفي كافة جوانب الحياة الاجتماعية. والحقيقة أنه من الصعب إيجاد مكانٍ لا تحيط به وتصفه"(١٥٤). وتخلص ماكينون إلى أن "حكم القانون وحكم الرجال شيء واحد لا يمكن فصلهما عن بعض، وهو حكم رسمي وغير رسمي في آن واحد - حدوده الرسمية مرسومة، لكنها غير مرسومة خارج الإطار الرسمي. وتظهر سلطة الدولة المتجسدة في القانون في كافة جوانب المجتمع في صورة سلطة الذكور، كما يتم في الوقت نفسه تنظيم سلطة الدولة في أرجاء المجتمع ككل كسلطة الرجال على النساء"(١٥٥). وينطبق كثير مما تصفه ماكينون في نماذجها الغربية على مناقشتنا للقوانين الأردنية.

النساء في الفضاء العام

من المهم في هذا السياق التذكير بالخطاب الذي كان سائدًا في دوائر الحكومة الأردنية خلال العقدين الأولين من عمر الدولة. لقد كان الأمير عبد الله محافظًا جدًا فيما يخص قضايا النوع الاجتماعي، وكان يؤمن بأن تأويله للشريعة يتسق مع أفكاره عن النوع الاجتماعي. وفي أول بيان يصدره للشعب السوري (أي شعب بلاد الشام) عند وصوله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ إلى معان، وكانت وقتها أقصى مدن شمال الحجاز، في الطريق إلى عمّان ليبدأ تحرير سوريا من الفرنسيين، قال: "أتاكم ذلك المستعمر ليسلبكم النعم الثلاث: الإيمان والحرية والذكورية، أتاكم ليسترقكم فتكونوا غير أحرار، أتاكم ذلك المستعمر ليأخذ منكم أسلحتكم فتكونوا غير ذكور، أتاكم ليخيفكم بقوته وينسيكم أن الله بالمرصاد فتكونوا غير مؤمنين"(١٥٦). إن الذكورة بالنسبة إلى الأمير عبد الله، شأنه في ذلك شأن أغلب الوطنيين الذكور المناهضين للاستعمار، هوية مشروطة: فالرجل المستعمَر كالرجل الذي اغتُصب وكالخصيّ، وهو الفعل الذي يحول الذكر إلى أنثى والرجال إلى نساء. وفي هذا الخطاب، تؤدي حالة الاغتصاب وحالة

---

(١٥٤) المرجع السابق، ١٦٩.

(١٥٥) المرجع السابق، ١٧٠.

(١٥٦) يرد هذا البيان في مذكرات عبد الله، **المذكرات** المنشورة ضمن الأعمال الكاملة لعبد الله: **الآثار الكاملة للملك عبد الله**، الطبعة الثالثة، (بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ١٥٨.

الأنوثة إلى حالة انتفاء الحرية. ومن ثم فالحرية إذًا هي شرط وجود ذكورة وأنوثة مستقرتين. لكن اهتمام الأمير عبد الله لم يكن مقصورًا على استقرار الهويات الجنسية والنوعية فحسب، بل كان مهتمًا أيضًا بأمور الأخلاق العامة المصاحبة لها. وقد صدر قانون يحظر البغاء في البلاد في عام ١٩٢٧ حماية للأخلاق العامة[١٥٧].

وعلى الرغم من أن أغلب الأردنيات لم ينزلن إلى سوق العمل المأجور في السنوات الأولى بعد إقامة الدولة، فمع التوسع في التعليم، لا سيّما للبنات، دخلت نساء كثيرات سوق العمل كمعلمات وإداريات في مدارس البنات. وقد أثار هذا الوضع قلقًا كبيرًا بشأن وضع النساء في الفضاء العام، ليس من جانب العامة بقدر ما كان من جانب الأمير نفسه وبعض رجال الدين في البلاد. وفي أواخر عام ١٩٣٩، صار الأمير شديد القلق على "العادات والأخلاق العامة في البلاد"، كما ورد في الصحافة الأردنية[١٥٨]. وقد تبع ذلك مقالات توضح الطبيعة "غير الإسلامية" للسفور، وتشير إلى فتوى حديثة بهذا المعنى أصدرها أحد الشيوخ المصريين[١٥٩].واستجابة لقلقه الشخصي، وقلق الآخرين المتزايد بشأن ظهور النساء في الأماكن العامة. أرسل الأمير خطابًا رسميًا إلى حكومته يلفت نظرها إلى خروج المسلمات متبرجات[١٦٠]. ويأمر عبد الله في خطابه هذا وزير المعارف بإطلاق حملة تفتيش في كل مدارس البنات، تشمل المعلمات وتتأكد من كفاءتهن لحمل هذه "المسؤولية الدينية والأخلاقية"[١٦١]. وأخيرًا، أصدر عبد الله إرادة

---

(١٥٧) انظر قانون بيوت البغاء، **الجريدة الرسمية** رقم ١٦٥، ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧.

(١٥٨) انظر صحيفة **الجزيرة**، «غيرة الأمير المعظم على التقاليد والأخلاق العامة» ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩.

(١٥٩) **الجزيرة**، «رأي عالم ديني كبير في مشكلات المرأة المسلمة ومسألة سفورها»، ١ شباط/ فبراير ١٩٤٠.

(١٦٠) ويقال إن موقف عبد الله كان هو الموقف نفسه من الأوروبيات. يروي جيمس لنت أن «الملك عبد الله كان متمسكًا بالبروتوكول، والويل للأوروبية التي تدخل إلى حضرة الملك بأكمام قصيرة أو تنورة قصيرة.» في

James Lunt, *Glubb Pasha: A Biography* (London: Harvill Press, 1984), 175.

(١٦١) **الجزيرة**، «حرص سمو الأمير المعظم على الأخلاق العامة والمظاهر الإسلامية»، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٤٠. نلاحظ أن هذا الاهتمام بمظهر المعلمات أمام الناس، لم يكن مقصورًا على عبد الله، بل كان ظاهرة عالمية، فقبلها بثلاثة عقود في بلدة في ولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة الأميركية أصدرت إدارة التعليم «قواعد للمعلمات» نصت على أنه على النساء أن «لا يرتدين ألوان فاقعة» و «ألا يصبغن شعرهن» =

ملكية تحظر تبرج النساء. واستشهد عبد الله في إرادته هذه بآيات عديدة من القرآن تؤيد ما يأمر به. وبدأ رئيس الوزراء الحملة بإرسال خطاب إلى قاضي القضاة يحثه على اتباع إرادة الأمير بإصدار بيان يحمل توجيهًا للمسلمات بشأن ظهورهن في الأماكن العامة، لاسيما المعلمات، لما أبداه الأمير من اهتمام كبير بهن وبما يعلمنه للفتيات الأردنيات المسلمات[١٦٢]. لكن ذلك لم يكن كافيًا، فقد أصر الأمير على تحقيق "رغبته" بارتداء النساء 'الملاءة' خارج البيت، وكتب خطابًا إلى رئيس الوزراء يعبر فيه عن غضبه مما رأى منذ أيام من نساءٍ "ينتمين" إلى عائلات كبيرة في البلاد سافرات ومتبرجات في أماكن عامة، وهذا "يتنافى مع الدين وشرف الإنسانية". وطلب إصدار قانون يجبر كل المسلمات في البلاد على ارتداء الملاءة خارج البيت تماشيًا مع الدين. واعتبر النساء اللاتي يخرجن سافرات ومتبرجات، مرتدات عن الدين. وأكد عبد الله في خطابه أن الرجال الذين يمشون في الأماكن العامة حاسري الرأس يأتون فعلًا "يتنافى مع ما ورثته الأمة من فضائل معروفة"[١٦٣]. نلاحظ أن فهم عبد الله للدين والتراث الديني جعله يفرض الملاءة على الأردنيات المسلمات، وهو لباس لم يكن من التراث الديني أو أي تراث عرفنه من قبل قط. أما الملاءة التي كانت ترتديها نساء الطبقة الوسطى في المدن في الجزيرة العربية والعراق ومصر وبعض المدن السورية، فلم تكن معروفة في أغلب قرى شرق الأردن أو باديتها. ولأن الأردن لم يكن به مراكز مدينية كبرى، ولأن أغلب مراكزه السكانية بلدات ريفية، لسكانها طريقتهم الخاصة في الملبس، كانت رغبة عبد الله في الحقيقة هي إدخال المسلمات الأردنيات في عباءة تراث آخر - تراثه هو. وبينما كان يتم توبيخ النساء لعدم اضطلاعهن كما ينبغي بدورهن كراعيات للتقاليد الدينية الوطنية، كان يتم تذكير الرجال على الهامش بأن غطاء الرأس جزء من التراث الوطني أو "الفضائل المعروفة". ولم تصدر أي إرادة قط تجبر الرجال على تغطية رؤوسهم.

= و«ألا يرتدين أي ثوب يقل طوله عن بوصتين فوق الكاحل» و «ألا يصاحبن الرجال» و «ألا يدخّن» و «أن يلزمن بيوتهن بين الساعة الثامنة مساء والسادسة صباحًا». وترد هذه «القواعد» في:

Howard Zinn, *A People's History of the United States* (New York: Harper & Row, 1980), 330.

(١٦٢) نشرت إرادة الأمير وخطاب رئيس الوزراء وبيان القاضي كلها في جريدة **الجزيرة** بعنوان: «الإرادة السنية بمنع التبرج»، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٤٠.

(١٦٣) **الجزيرة**، «الرغبة السنية في اتخاذ الملاءة لباسًا للمرأة المسلمة خارج بيتها»، ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٤٠.

لم تكـن سـنة ١٩٣٩ أول مرة يُصـدم فيها الأمير عبد الله برؤية نسـاء سـافرات، بل حدث ذلك قبلها بوقت طويل. ففي إحدى رحلاته خارج الجزيرة العربية طفلًا بصحبة أبيـه الذي نُفي إلى الأسـتانة (اسـطنبول)، مـرت الأسرة بمصر حيـث اندهش عبد الله لرؤية المسـيحيات المصريـات سـافرات[١٦٤]. ونتيجة لكل هـذه الإرادات والخطابات الرسمية بدأ موضوع الحجاب يثار في الصحافة[١٦٥]. كما نشرت نصائح للمعلمات عن كيفية التعامل مع تلميذاتهن[١٦٦]. ودونما أي شعور بالمفارقة بشأن السيطرة على وجود النسـاء في الفضاء العام، نـشرت صحيفة **الجزيرة** مقالًا تعيب فيه عـلى «الفتاة الأردنية» أنهـا لا تفعل شـيئًا سـوى «تحبير الرسـائل التي تنقلهـا طبق الأصل عن كتب الرسـائل الغراميـة» وأن «تطالـع الروايـات الغرامية السـخيفة» بينما غيرها من النسـاء العربيات «يلتهمـن صفحات الكتب التهام النار للهشـيم، ويشـاركن في نهضة بلادهن». ويدعو الكاتب النسـاء إلى «اللحاق بكفاح الحياة، لأنه بسـواعد الفئتين [الشـبان والشـابات] المتينـة تبنـي الأمـة صرح مجدهـا المؤثل»[١٦٧]. وتوجهت مقالات أخـرى بالخطاب إلى الرجال، وكانت إحداها بعنوان «هل تريد أن تصبح رجلًا؟ العناصر التي يجب توفرها للنجاح في الحياة»، وأوردت قائمة بشروط الرجولة.[١٦٨] ويظهر في هذه الفترة نوع من القلق بشـأن سـمات مظهر الجنسـين وسـلوكهما في الأماكن العامة. لم يكن المطلوب أن تضبـط الدولة المظهر والسـلوك وفق معاييرها الوطنية فحسـب، بـل أن يغرس التعليم والإعـلام في النـاس هـذا «الـتراث الوطنـي» المخترع، كـما يبـين الاهتمام الـذي توليه للمـدارس وفتيـات المدارس. هـذا، ولم ينشر قـط في **الجريدة الرسمية** أي مـن إرادات الأمير أو توجيهاته بشأن حجاب النساء أو تبرجهن، وهذا يعني أنها لم تكتسب قط قوة القانـون، وليـس من سـبب واضح لذلـك. فقد ظلـت الأردنيات يخرجن أمـام الناس سافرات ومتبرجات، على الرغم من صدمة الأمير وفزعه.

---

(١٦٤) انظر، **المذكرات**، ٤٤.

(١٦٥) انظـر، عـلى سـبيل المثال، المقالتـين اللتين كتبهـما فتحي مصطفي المفتـي، **الجزيرة**، ٧ آب/ أغسـطس، ١٩٤٠، ٢، ٢٤ آب/ أغسطس، ١٩٤٠.

(١٦٦) انظر، «من يثير حركة الفساد في المدينة؟ التلميذة أم المعلمة؟»، **الجزيرة**، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٤٠.

(١٦٧) **الجزيرة**، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠.

(١٦٨) **الجزيرة**، ٢٤ آب/ أغسطس، ١٩٤٠.

كان التفسير المحافظ الذي يؤمن به الأمير عبد الله للإسلام واضحًا في كل مكان، فقد منحت حكومته تصريحًا لجماعة الإخوان المسلمين في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥ بوصفها أول جماعة سياسية غير حكومية تُمنح وجودًا شرعيًا في البلاد[١٦٩]. وبعدها مباشرة، في شباط/ فبراير ١٩٤٥، أكد الأمير، في مقابلة منحها لرئيس تحرير **الجزيرة**، أنه رغم وجود جدل في العالم الإسلامي بشأن بقاء المسلمات في البيت أو الخروج إلى الحياة العامة، فإنه يبدي تأييده للرأي الأول، وهو ألا تختلط النساء برجال ليسوا من أقربائهن، وألا يخرجن من بيوتهن متبرجات، لكن يمكنهن الخروج لقضاء حوائجهن لكن في تلك الحالات عليهن أن يكن محجبات[١٧٠]. وتأييدًا لهذا النهج الفكري، كتب أستاذ في الدراسات الإسلامية من المقربين من الأمير عبد الله، وهو الشيخ المختار أحمد محمود الشنقيطي، قصيدة يعيب فيها على السافرات والمتبرجات ويسخر منهن[١٧١]. وتظهر أهمية موقف الأمير عبد الله من النساء عندما يتم استخدام موقفه هذا (من قبله أو قبل غيره) أمام الناس على أنه «علامة» على تدينه. بل إن موقفه هذا من النساء مازال موضع استشهاد من قبل إسلاميين ومحافظين إلى اليوم كدليل على تدينه[١٧٢].

لكن يبدو أن عبد الله تراجع قليلًا عن رأيه في النساء، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٨، يحكي جون باغوت غلوب عن محادثة دارت بين الملك ومفتي القدس، يسخر فيها الملك من المفتي، بحسب رواية غلوب:

تساءل جلالته ببراءة مصطنعة: "هل من الخطأ أن ننظر إلى امرأة جميلة؟"

امتعض العلماء، وردوا بوقار: "بل إثم يا جلالة الملك، إثم".

رمقني الملك بنظرة بطرف عينه يملؤها الخبث قائلًا: "لا أرى كيف

---

(١٦٩) عوني جدوع العبيدي، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين: ١٩٤٥ - ١٩٧٠ صفحات تاريخية**، (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩١)، ٤٠-٤١.

(١٧٠) **الجزيرة**، ٦ شباط/ فبراير ١٩٤٥.

(١٧١) «أيتها المرأة المتبرجة»، **الجزيرة**، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، يعبر الشنقيطي في قصيدته عن فزعه من أن هذا المظهر لا يمكّن الرجال من التمييز بين «البكر والعوان» أو بين «الزواني وسوى الزواني».

(١٧٢) انظر، على سبيل المثال، تيسير ظبيان: **الملك عبد الله كما عرفته**، الطبعة الثانية (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٤)، وانظر أيضًا: عوني جدوع العبيدي، **جماعة الإخوان المسلمين**، ٣٨-٤١.

وصلتم إلى ذلك، حيث ورد في القرآن الكريم: "قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم"، فكيف تغض بصرك عن شيء دون أن تراه أولًا؟" ... فوجئ الشيوخ الأفاضل بهذه الآراء، لكن لم يكن من السهل هزيمة المفتي الذي قال إننا ينبغي أن نحرص على حجاب النساء وساعتها لن تكون هناك مشكلة النظر إليهن، لأنهن سيكن محجوبات عن الأنظار تمامًا .... فأجاب الملك وهو يغمز إلى صُحبته: "حسنًا! هذا كلام عظيم، لكنهن اليوم يذهبن للاستحمام في البحر، فماذا سنفعل في هذا يا فضيلة المفتي؟" ... لكن المفتي نفسه رجل، فقال ردًا على ذلك وهو يغمز للحاضرين: "إذا كان الأمر كذلك، فمن سوء الحظ أنني لم أعد شابًا"(١٧٣).

في عام ١٩٥١، ردّد الملك عبد الله آراءه بشأن المسلمات، وأكد على ضرورة ألا يختلطن بالرجال في الأماكن العامة، وأن الدين لا يبيح لهن "النزول إلى الساحل مع الرجال". وهو موضوع شغله وأبدى به اهتمامًا كبيرًا، وأضاف أن "المروءة العربية تأبى أن تطرح المرأة العربية درعها حتى عند زوجها"(١٧٤). وهذا الرأي الذي يذكّر بآراء القديس بولص عن النساء رأي غريب عن الإسلام، لكنه ليس غريبًا على فهم الملك عبد الله له. وقد عبّر عن هذه الآراء بعد أسبوعين فقط من توقيع ابنه الأمير نايف (ولي عهده في ذلك الوقت) قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥١ (١٧٥).

النساء والسياسة

تغير الوضع السياسي في البلاد تغيرًا كبيرًا بعد ضم عبد الله وسط فلسطين ووصول مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم القوات الصهيونية حينها. وقد وصل الفلسطينيون وبجعبتهم خبرة نصف قرن من النشاط والتنظيم السياسي. فقد كان للنساء الفلسطينيات منظمات سياسية منذ أوائل العشرينيات، وكن قد شاركن في

---

(173) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957),. 214.

(١٧٤) مقابلة مع تيسير ظبيان في ٣ آب/ أغسطس ١٩٥١، نقلًا عن كتابه: **الملك عبد الله كما عرفته**، ٦٧.

(١٧٥) تمت المصادقة على القانون في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٥١. انظر عدد **الجريدة الرسمية**، رقم ١٠٨١، ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥١.

الثورة الفلسطينية في الثلاثينيات، وبذلك قدمن لونًا جديدًا من السياسة إلى الحلبة السياسية الأردنية. وعلى الرغم من أن القصر أنشأ عددًا من المنظمات النسائية في منتصف الأربعينيات، فقد ظلت عضوية هذه المنظمات مقصورة على الطبقات العليا، ومحدودة الأهداف والرؤية. نشأت أول منظمة في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤ تحت اسم "جمعية التضامن النسائي الاجتماعية"، وكانت ترأسها الأميرة مصباح زوجة عبد الله (وأم طلال) وكانت أهدافها "الاعتناء بالأطفال وإيواءهم والاهتمام بالشؤون الاجتماعية الأخرى الهادفة إلى رفع المستوى [الاقتصادي] للفقراء وتحسين أحوالهم"[١٧٦]. وكانت الأميرة ترأس منظمة أخرى وهي "جمعية الاتحاد النسائي الأردني" وكانت أهداف هذه الجمعية العمل الخيري: تحسين الظروف الاجتماعية للأردنيات ورفع مستواهن التعليمي و"نشر القواعد الصحية للعناية بالأطفال" وتقديم المعونة المالية للأمهات الفقيرات. وكان مقر هذه الجمعية عمّان شأنها شأن الجمعية الاجتماعية، ولم يكن لهما فروع أخرى. وضم الاتحاد في عضويته ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ عضوة[١٧٧]. كانت التركيبة البرجوازية للجمعيتين تعكس طبقة التجار الناشئة حديثًا التي أثْرت أثناء الحرب العالمية الثانية مما زاد ثقلها السياسي وتأثيرها على القصر. بل إن كثيرًا من الاهتمام بمظهر النساء العاملات والبرجوازيات في الفضاء العام في هذه الفترة كان نتيجة زيادة ثروات طبقة التجار الأردنية مما خلق بعض التوتر بين عبد الله وغيره من المحافظين من جانب، وطبقة التجار الأقرب إلى التحديث من جانب آخر. وكان أغلب التجار من أصول سورية، وبعضهم من أصول فلسطينية، وعدد أقل من أهالي شرق الأردن[١٧٨].

اندمجت الجمعيتان النسائيتان في عام ١٩٤٩، وتشكلت منهما "الجمعية الهاشمية للنساء الأردنيات"، لكنها سرعان ما انحلت[١٧٩]. وبسبب الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، ووصول اللاجئين، تأسست جمعية الهلال الأحمر الأردنية على أيدي

---

(١٧٦) وزارة الإعلام، **المرأة الأردنية** (عمّان: وزارة الإعلام، دائرة الصحافة والمطبوعات، ١٩٧٩)، ٢٠.

(١٧٧) المرجع السابق.

(١٧٨) للمزيد عن طبقة التجار، انظر: Abla Amawi, **State and Class in Transjordan**

(١٧٩) وزارة الإعلام، **المرأة الأردنية**، وليس معروفًا لماذا تم حلّ الجمعية ولا مَنْ قام بحلها.

لاجئات فلسطينيات تعاونّ مع "الجمعية الهاشمية للنساء الأردنيات" في تقديم الخدمات إلى اللاجئين[١٨٠]. وفي عام ١٩٥١، صدر قانون وزارة الشؤون الاجتماعية وهي الوزارة الأولى من نوعها في البلاد، وكانت مهمة الوزارة تنظيم كافة الأنشطة التطوعية والجمعيات والمنظمات في البلاد والإشراف عليها. وبين عامي ١٩٥١-١٩٧٩، تجاوز عدد الجمعيات في البلاد ٣٤٠ جمعية (ليس بينها جمعيات الضفة الغربية) تنخرط في عدد من الأنشطة ويمثلها جميعًا الاتحاد العام للجمعيات الخيرية. ولم يكن بين هذه الجمعيات سوى اثنين وعشرين جمعية نسائية تشمل خدماتها مراكز الحضانة ومراكز التغذية وملجأ للأطفال، وخدمات للمسنين، والتدريب المهني وحملات محو أمية ومدرسة للمعوقين ذهنيًا وبرامج تقدم دعمًا ماليًا للأسر الفقيرة وأسر الجنود[١٨١]. نلاحظ أن هذه الخدمات امتداد للخدمات التي تقدمها النساء في الفضاء المنزلي "الخاص". وهكذا يعتمد حضور النساء في الفضاء العام على أدائهن خدمات الفضاء المنزلي "الخاص". وبالتالي يمكن أن يتحول وضع المرأة الخاص إلى عام، بينما يتخذ حضورهن في الفضاء العام سمة الخصوصية، بمعنى اتساع دورهن المنزلي الخاص ليشمل الفضاء العام مع بقاء وضعهن هذا على حاله في كل الفضاءات، أي وضع الخصوصية. وبالإضافة إلى هذه الجمعيات، نشأ عدد من الأندية النسائية تخص في المقام الأول نساء الطبقة الوسطى والعليا، وأبرزها "نادي صاحبات الأعمال والمهن" الذي تأسس عام ١٩٨٤ ويضم مكتبًا قانونيًا يقدم الاستشارات القانونية للنساء، كما يضم مركز أبحاث لدراسات المرأة[١٨٢]. كما بدأ إصدار نشرة دورية في أيار/ مايو ١٩٩٢.[١٨٣]

وبالإضافة إلى هذه الجمعيات والنوادي، نشأت أهم منظمتين نسائيتين في البلاد،

---

(١٨٠) المرجع السابق، ٢٢.

(١٨١) انظر: سهير التل، مقدمة،١٢٢-١٢٣.

(١٨٢) تأسس مركز أبحاث دراسات المرأة عام ١٩٩٠، وينظم هذا النادي مؤتمرات للنساء صاحبات الأعمال، وله مكتب استشاري يقدم الاستشارات القانونية للنساء في القضايا النسائية، وينشر عددًا من النشرات التعليمية، في مجموعة متنوعة من الموضوعات، تشمل المرأة والضمان الاجتماعي، والمرأة وقوانين العمل، وقوانين الإيجار، وقوانين التقاعد، والخدمة المدنية، وقوانين الأحوال الشخصية، والطلاق.

(١٨٣) نشرة صاحبات الأعمال والمهن، العدد الأول، أيار/ مايو ١٩٩٢.

وهما: الاتحاد النسائي العربي[١٨٤] الذي استمر من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ في الفترة البرلمانية الليبرالية التي منحت النساء حق التصويت (على الرغم من أن قراراتها التي تشمل حق تصويت النساء ألغيت بسبب انقلاب القصر الذي حدث في عام ١٩٥٧)، واتحاد المرأة الأردني الذي استمر من ١٩٧٤ إلى ١٩٨١، وتأسس في السنة التي حصلت فيها النساء على حق التصويت بموجب تعديل قانوني صدر تلبية للرغبة الملكية. وبينما صدر التعديل القانوني بمنح النساء حق التصويت في نيسان/ إبريل ١٩٧٤، تأسس الاتحاد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ على يد عدد من الأردنيات اللاتي انتخبن الرائدة النسائية إميلي بشارات رئيسة للاتحاد في مرحلة الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في ميكسيكوسيتي عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٨١، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بحل الاتحاد بشكل تعسفي في محاولة للسيطرة على النشاط النسائي المستقل في البلاد[١٨٥]. وقبيل حل الاتحاد، أنشأت إنعام المفتي وزيرة الشؤون الاجتماعية، وهي أول وزيرة أردنية، "الاتحاد النسائي الأردني العام"، وهو خاضع للسيطرة الحكومية، وكانت الوزيرة تضيّق على الاتحاد الذي ترأسه إميلي بشارات منذ شهور[١٨٦]. وفي الوقت نفسه، في نيسان/ إبريل ١٩٧٨، دعت الحكومة لأول مرة ثلاث نساء (إنعام المفتي

---

(١٨٤) تأسس الاتحاد النسائي العربي في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٤ في اجتماع ضم أكثر من مائة امرأة أردنية بفندق فيلادلفيا وسط عمّان (تبرع مالكا الفندق أنطوان نزال وزوجته بقاعة الفندق وخدماته) وكان من بين الحاضرات سميحة المجالي وفريدة شبيلات وإميلي بشارات ووداد بولص ولمعة الرزاز وسلوى الدجاني وفيروز السعد وزَها منكو وفريدة غنمه، انظر: **الدفاع**، ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٤، وانظر أيضًا: **فلسطين**، ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٤. وللتغطية الصحفية للتطورات الداخلية اللاحقة في الاتحاد، انظر **الدفاع**، ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٤، و٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٤. وللمزيد حول الدعم الذي تلقاه الاتحاد من مدن وبلدات أخرى، انظر الخطاب المرسل إلى رئيس الوزراء من نساء رام الله في **الجهاد**، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤. وللمزيد حول تاريخ هذه الفترة، انظر سهى كامل عيد **تاريخ نضال المرأة في الأردن في وجه المخططات الصهيونية**، ورقة غير منشورة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، وزارة التنمية الاجتماعية.

(١٨٥) للمزيد حول تاريخ الاتحاد، انظر: دعد معاذ «تجربة الاتحاد النسائي ١٩٧٤-١٩٨١» في **الأردن الجديد**، العدد ٧، (ربيع ١٩٨٦). ٥٩-٦٤

(١٨٦) انظر التل، **مقدمة**، ١٢٥-١٦٥. ولعرض نقدي لسجل الاتحاد الرسمي، انظر: ماجدة المصري، «الأزمة الراهنة للحركة النسائية في الأردن»، **الأردن الجديد**، العدد ٧، (ربيع ١٩٨٦)، ٦٥-٦٩.

ووداد بولص ونائلة الرشدان) إلى عضوية المجلس الوطني الاستشاري (ويبلغ عدد أعضائه ستين عضوًا) عينته الحكومة في عام ١٩٧٨ بوصفه هيئة تمثل المجتمع في غياب البرلمان، ويتمتع بسلطة محدودة تقتصر على تقديم المشورة إلى الحكومة[١٨٧]. كانت هذه أول مرة تشارك فيها النساء في أي هيئة حاكمة رسمية منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١. أما المجلس الاستشاري الثاني الذي أنشئ في نيسان/ إبريل ١٩٨٠ فضم أربع عضوات (وداد بولص ونائلة الرشدان وعدوية العلمي وجانيت المفتي دخقان) ولم يضم العضوة السابقة إنعام المفتي لأنها عُينت وزيرة للشؤون الاجتماعية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٩[١٨٨]. وأنشئ المجلس الاستشاري الثالث في نيسان/ إبريل ١٩٨٢، وضم أربع نساء (ليلى شرف وهيفاء ملحس البشير وسامية نديم الزرو وعيدة المطلق) من بين خمسة وسبعين عضوًا[١٨٩]. أما بالنسبة إلى وصول النساء إلى مواقع قيادية في الأحزاب السياسية، فلم يبدأ إلا في أوائل السبعينيات، عندما صارت النساء عضوات في الاتحاد الوطني الذي أنشأه وصفي التل ومصطفى دودين، حين ترشحت النساء لموقعه القيادي ولم تشغله أي منهن. لكن اللجنة التنفيذية للاتحاد ضمت ثلاث نساء، كانت إحداهن سعدية الجابري التل السورية الأصل، وهي أرملة وصفي التل، وسرعان ما حُلَّ الاتحاد[١٩٠]. كان وراء هذه الأنشطة الكبرى في السبعينيات الاهتمام الدولي بالنساء، الذي لم تستطع الحكومة الأردنية تجاهله. فبالإضافة إلى حق التصويت والتعيين في مناصب سياسية، أنشأت الحكومة دائرة الشؤون النسائية في شباط/ فبراير ١٩٧٧، تنفيذًا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة في مكسيكو سيتي ومؤتمر الموارد البشرية الذي كان مخصصًا للمرأة وعقد في نيسان/ إبريل ١٩٧٦.[١٩١] وفي ظل هذا التوسع برعاية

---

(١٨٧) للاطلاع على قائمة بأعضاء المجلس، انظر: سعيد درويش، **المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن: تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة** (بيروت وعمّان: دانا، فرع من المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ١٦٠، ١٦١.

(١٨٨) المرجع السابق، ١٦٢.

(١٨٩) المرجع السابق، ١٦٤.

(١٩٠) التل، **مقدمة**، ١١٧-١١٨، وعن الاتحاد انظر الفصل السادس.

(١٩١) انظر: **المرأة الأردنية**، ١٤٧-١٥٤، وحول التغطية الإعلامية للمرأة وقضايا المرأة في هذه الفترة، انظر سهير التل: «السياسة الإعلامية وقضايا المرأة»، **الأردن الجديد**، العدد ٧ (ربيع ١٩٨٦)، ٧٠-٧٣.

حكومية في أدوار النساء العامة بوصفهن مواطنات في إطار الدولة الوطنية، صدر قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٧٦ وحدّ قليلًا من حقوق الأزواج على زوجاتهم (مقارنةً بقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥١) لكنه أبقى على المكانة الأدنى للنساء داخل المنزل. وفي أوائل الثمانينيات، كانت هناك مشروعات جديدة في طور الإعداد لتحل محل قانون الأحوال الشخصية الذي مازال معمولًا به إلى يومنا هذا.

من اللافت للنظر أن الحركة النسائية في منتصف الخمسينيات تلقت دعمًا كبيرًا من الحركة الوطنية الأردنية العريضة المناهضة للاستعمار، التي كانت تناضل من أجل الحقوق الديمقراطية والوحدة العربية وإنهاء الوجود الاستعماري في البلاد. وكانت الأحزاب السياسية (الشرعية منها وغير الشرعية) على اليسار وفي الوسط، وكذلك السياسيون المؤيدون للحكومة جميعًا يؤيدون حق المرأة في الانتخاب والترشح ويدعون له. بل إن كثيرًا من النساء عضوات "الاتحاد" كن زوجات سياسيين، مثل لمعة الرزاز، زوجة منيف الرزاز (أحد زعماء حزب البعث) وفريدة شبيلات، زوجة فرحان شبيلات (وزير الدفاع في عام ١٩٥٥)، وفريدة غنمة، زوجة نقولا غنمة (عضو مجلس الأعيان). بل إن برنامج الحزب الشيوعي (غير القانوني)، في عام ١٩٥١، الذي نشر في صحيفة **المقاومة الشعبية**، دعا إلى "النضال في سبيل تحرير المرأة من القيود الرجعية، ومساواتها بالرجل في جميع الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[١٩٢]. وقد قابلت مندوبات "الاتحاد" نائب قاضي القضاة وطالبن بإلغاء تعدد الزوجات وفرض قيود على حق الرجال المسلمين في الطلاق[١٩٣]. وفي عام ١٩٥٢، نظمت "رابطة اليقظة النسائية" تظاهرات تطالب بحق التصويت وتدعو إلى إنهاء السياسات الاستعمارية البريطانية في المنطقة وحشد النساء للاحتفال بيوم المرأة العالمي. طوق الجيش هذه الأنشطة وأمر قائده جون باغوت غلوب بحل الرابطة. لكن الرابطة واصلت العمل سرّا حتى عاودت

---

(١٩٢) **المقاومة الشعبية**، العدد ١٠، حزيران/ يونيو ١٩٥١، نقلًا عن إميلي نفاع، «دور المرأة الأردنية في النضال السياسي»، ورقة ألقيت في **مؤتمر المرأة الأردنية في ظل التشريعات المعاصرة**، عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢، ٣، وانظر أيضًا: سهى كامل عيد، «تاريخ نضال المرأة في الأردن في وجه المخططات الصهيونية»، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، وزارة التنمية الاجتماعية، ٩-١٠.

(١٩٣) **الدفاع**، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤.

العمل في العلن بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.[١٩٤] وفي ١٩٧٠، غيرت الرابطة اسمها إلى "جمعية النساء العربيات".

وبعد أن وقعت النساء عرائض كثيرة ونظمن تظاهرات كثيرة طالبت بحق الاقتراع للنساء، نتج عنها تصويت في البرلمان يمنح النساء حق الانتخاب، أصدر مجلس الوزراء قرارًا في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥ صادق فيه على القرار البرلماني بمنح النساء المتعلمات (أي غير الأميّات) حق الاقتراع ولكنه لم يمنحهن حق الترشح في الانتخابات. وعلى ضوء هذا التطور، أطلقت الجماعات النسائية حملة واسعة تطالب بحق التصويت لكل النساء وبحق النساء في الترشح. وكتبت إميلي بشارات (رئيسة "الاتحاد") مقالة في صحيفة **فلسطين** اليومية بعنوان "نريد حقنا كاملًا"[١٩٥]. عقد الاتحاد اجتماعًا عامًا طالبت العضوات فيه الحكومة بحقوقهن كاملة، ودعونها إلى منح النساء الأميّات حق الاقتراع، ومنح كافة النساء الحق في الترشح للانتخابات[١٩٦]. وفي ٨ آذار/ مارس عام ١٩٥٦، نظم "الاتحاد" تظاهرة ضخمة (تجاوزت ٨٠٠ امرأة) في أريحا (الضفة الغربية) تطالب بالمساواة في الحقوق وبحق الانتخاب كاملًا للنساء وبحق النساء في الترشح للبرلمان وبإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية (التي أبقت على الأردن تحت الوصاية البريطانية)[١٩٧]. تواصل الحراك النسائي بلا هوادة بعد طرد غلوب باشا، قائد الجيش الأردني. وطالبت النساء بالانضمام إلى الحرس الوطني وتطوع الكثير منهن للانضمام[١٩٨]. وأرسل "الاتحاد" مذكرة إلى وزير الدفاع بهذا الشأن[١٩٩]. لكن إجراءات الحكومة القمعية ضد الحركة الوطنية لم تستثن النساء. فكما ذكرنا سابقًا، بالإضافة إلى حل المنظمات النسائية، والتصدي للتظاهرات النسائية الوطنية المناهضة

---

(١٩٤) وثائق اتحاد صحوة المرأة، نقلًا عن إميلي نفاع، «دور المرأة»، ٤.

(١٩٥) «نريد حقنا كاملًا»، **فلسطين**، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٩٦) **فلسطين**، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٩٧) **الميثاق**، لسان حال الحزب الاشتراكي الأردني، ١٩٥٦، نقلًا عن إميلي نفاع، «دور المرأة»، ٤.

(١٩٨) انظر: **فلسطين**، ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥٦، ١٩ نيسان/ إبريل ١٩٥٦. وفي الوقت نفسه تبرعت الملكة زين، أم الملك حسين، بساعة ذهبية عرضها الاتحاد كجائزة لصالح الحرس الوطني، وحقق السحب على هذه الساعة ربحًا بلغ خمسمائة دينارًا أردنيًا. انظر: **فلسطين**، ١ نيسان/ إبريل ١٩٥٦.

(١٩٩) **فلسطين**، ١٢ نيسان/ إبريل ١٩٥٦، و **فلسطين**، ١٨ نيسان/ إبريل ١٩٥٦.

للاستعمار والمطالبة بالمساواة بين الجنسين، لم تتردد القوات الحكومية في احتجاز النساء وفصلهن من وظائفهن، بل في إطلاق النار عليهن وقتلهن، كما كان مصير رجاء أبو عماشة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ عندما قامت بحرق العلم البريطاني أمام القنصلية البريطانية في القدس احتجاجًا على حلف بغداد[٢٠٠]. وبعد هزيمة الحركة الوطنية في عام ١٩٥٧ توقف النشاط السياسي النسائي شأنه شأن الحركة الشعبية ككل.

ومع صعود الحركة الوطنية الفلسطينية في الستينيات ووجود معظم عناصرها الجديدة في الأردن، وجدت الحركة النسائية مصدر دعم جديد. لكن أغلب جماعات الحركة لم تذهب أبعد من الدعوة إلى المساواة للنساء، وكانت قد ضمت نساءً إليها لكن في إطار النشاطات الخدماتية. وعلى الرغم من أن بعض الجماعات جندت النساء في وحداتها القتالية، فقد كانت تهدف إلى التحرر الوطني وليس النسائي، إذ ظلت قيادتها وأجندتها السياسية في أيدي الرجال[٢٠١]. لكن الحركة الوطنية الفلسطينية، مع ذلك، منحت الحركة النسائية دفعة إذ أتاحت لها ساحة للنشاط. وبعد الهزيمة النهائية التي منيت بها الحركة في ١٩٧٠ و١٩٧١ والتي أدت إلى طرد قواتها من البلاد، أُخمد النشاط النسائي مرة أخرى ولم يبعث إلا في عام ١٩٧٤ مع تنفيذ الرغبة الملكية التي منحت النساء حق الاقتراع.

وعلى الرغم من حل الجماعات النسائية المستقلة في البلاد، فقد تمكنت النساء من اختراق قلاع كثيرة في المجتمع المدني كانت من قبل مغلقة الأبواب حيالهن. فقد شاركت النساء، وانتخبن لأول مرة سنة ١٩٦٠ عضوات في النقابات العمالية والمهنية مثل نقابة أطباء الأسنان. ولحقت نساء كثيرات بهن في نقابات أخرى. وكانت أبرز الحالات نقابة المحامين (منذ ١٩٧١) ونقابة الصيادلة (منذ ١٩٧٧) ونقابة المهندسين الزراعيين (منذ ١٩٨٤) حيث انتخبت النساء في مجالس إدارتها[٢٠٢]. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت

---

(٢٠٠) انظر: «رجاء أبو عماشة ... في ضمير الشعب والوطن»، في **الطليعة**، أسبوعية تصدر في عمّان، العدد ٩٤، ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦. أعيد نشرها في **الأردن الجديد**، العدد ٧، ربيع ١٩٨٦، ١٦٠، و سهير التل، **المقدمة**، ١١٣.

(٢٠١) المرجع السابق، ١١٣-١١٦.

(٢٠٢) انظر: هيفاء البشير وهيام نجيب الشريدة، «المشاركة السياسية للمرأة الأردنية واتجاهات القطاع =

النساء في عضوية عدد من المجالس الحكومية، منها مجلس التعليم (منذ ١٩٦٩) والمجلس الأعلى للصحة (منذ ١٩٧٧) ومجلس أمانة العاصمة (منذ ١٩٨٠) ومجلس أمناء الجامعة الأردنية (منذ ١٩٨٣)[(٢٠٣)].

على الرغم من حصول النساء على حق الاقتراع في ١٩٧٤، فلم يتسنَّ لهن ممارسة ذلك الحق إلا في ١٩٨٤ لأن البرلمان كان معلَّقًا منذ ١٩٦٧ على أثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، الذي منع الأردنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي من المشاركة في الممارسة الوطنية للحقوق. ولم تترشح النساء للبرلمان حتى انتخابات عام ١٩٨٩ التي عُدّت أنزه انتخابات شهدها الأردن. كان عدد المرشحين في تلك الانتخابات ٦٧٤ مرشحًا في جميع أنحاء البلاد منهم اثنتا عشرة امرأة فقط، لم تفز أي منهن بمقعد برلماني. لكن ٤٨ بالمائة من الناخبين كنّ نساءً[(٢٠٤)]. وشهدت انتخابات ١٩٩٣ انتخاب أول امرأة أردنية، توجان فيصل، وهي ناشطة نسوية من أصول شركسية وكان ذلك هو المقعد الأول والوحيد في ذلك البرلمان الذي شغلته امرأة في تاريخ البلاد. وعلى الرغم من فوز توجان فيصل، كانت انتخابات ١٩٩٣ بمثابة رِدَّة للنساء، إذ لم تترشح سوى ثلاث نساء من بين ٥٣٤ مرشحًا في جميع أنحاء البلاد[(٢٠٥)]. وفي عام ١٩٩٧، عندما قاطعت أغلب المعارضة الإسلامية واليسارية الانتخابات غير الديمقراطية، كان عدد المرشحين ٥٢٤، منهم سبع عشرة امرأة، وهو أكبر عدد للمرشحات من حيث النسبة إلى المرشحين وأكبر عدد للمرشحات على الإطلاق[(٢٠٦)]. وفي أثناء الحملة الانتخابية، نجت إحدى المرشحات من محاولة اغتيال وهي وصاف الكعابنة المرشحة عن بدو وسط الأردن. وقد أطلق مجهولون النار على مقرها الانتخابي. وفي مقابلة صحفية وصفت الكعابنة الذين يقومون بهذه الاعتداءات بأنهم «مجموعة

= السياسي نحو عملها في نفس المجال»، ورقة ألقيت في المؤتمر الوطني للمرأة الأردنية: واقع وتطلعات»، عمّان، ١٤-١٦ أيار/ مايو ١٩٨٥، ٦.

(٢٠٣) المرجع السابق.

(٢٠٤) عبلة محمود أبو علبة، «المرأة الأردنية والنضال السياسي»، ورقة ألقيت في مؤتمر المرأة في ظل التشريع المعاصر، برعاية الاتحاد العام للمرأة الأردنية، عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢، ٢.

(٢٠٥) انظر **انتخابات ١٩٩٣: دراسة تحليلية ورقمية**، عمّان، مركز الأردن الجديد، شباط/ فبراير ١٩٩٤.

(٢٠٦) **الحياة**، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، ٧.

حريصة على منع المرأة من المشاركة السياسية وترفض دورها في المجتمع ... إنني بدوية ... ولكنني [!] مؤهلة وأحمل شهادة جامعية في الحقوق وأمارس المحاماة». وأضافت أن دخولها الحياة السياسية هدفه «كسر القيود التي تكبل البدويات اللواتي يعشن في مجتمعات محافظة للرجل الدور الأساس فيها».(٢٠٧) لم يتم انتخاب أي امرأة في هذه الانتخابات، حتى أن توجان فيصل، المرأة الوحيدة التي دخلت البرلمان، خسرت مقعدها واتهمت الحكومة بتزوير الانتخابات(٢٠٨).

إن التاريخ القانوني والسياسي للأردنيات منذ نشأة الدولة هو انعكاس للأيديولوجيا الوطنية (ومكوناتها الرئيسة هي العروبة والإسلام وهوية أردنية محددة). فمن ناحية تبدو الأيديولوجيا السياسية وكأنها هي التي أدت إلى قوننة مكانة النساء المتدنية في الفضاء الخاص وبأنها كانت مرجعيته المعرفيّة، مع تدخل طفيف من الدولة، وتوسع مستمر في حضور المرأة في الفضاء العام بوصفهن صوريًا مواطنات في إطار الدولة-الوطنية وتحت حمايتها. ومن ناحية أخرى، فإن الحقوق القانونية (وأهمها الحقوق الدستورية وقانون الأحوال الشخصية) هي أساس أيديولوجيا المساواة القانونية وتوسع الحقوق، التي يتمسك بها كثير من النسويات ومناصريهن في الدولة، وأساس أيديولوجيا التقاليد وسبغ الصفة التراثية على البلاد التي تدعو إلى تقييد حقوق النساء ووجودهن في الفضاء العام وإبعاد الدولة عن شؤون المنزل، وهذا ما يتمسك به أعداء الحركة النسوية من علمانيين وإسلاميين ومناصريهم داخل الدولة. وهكذا، ثمة توتر بين مفهومين عن النساء يصورّهن الأول راعيات للتراث يسكنّ الفضاء الخاص (وبوصفهن راعيات فهن حارسات لزمن الوطن الأبدي) ويصورهن الثاني أمهات «معاصرات وحداثيات» يَعْبُرن الفضاء العام من وقت لآخر (وبسبب واجباتهن الوطنية التي تشمل (إعادة) إنتاج أجيال الأمة المستقبلية، فلا بد أن يتثقفن في مجال التعليم والصحة وتربية الصغار والتغذية، طبقًا لمعايير علمية حديثة تضمن مستقبل الوطن). ولا يمكن حل هذا التوتر إلا باللجوء إلى الصياغات والتعريفات القانونية وطلب دعم النساء والرجال للمشروع الوطني. لكن هذه التناقضات القانونية

---

(٢٠٧) الحياة، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، ٤.

(٢٠٨) الحياة، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، ١.

والأيديولوجية الجوهرية التي تطارد هذه الصياغات لوضع النساء والرجال في المشروع الوطني لا تؤدي إلى حالة من السكون، بل إنها تنتج آلية حركة تجعل إعادة كتابة المثل الوطنية عملية لا تتوقف، بل إعادة كتابة تاريخ الوطن نفسه، من جانب الدولة والمجتمع. وتحت مظلة الوطن وتقاليده، يقدم كل من أنصار الحركة النسوية ومؤيديهم داخل الدولة (الذين يقولون إن التمييز بين الجنسين مخالف للإسلام وتقاليده) والمناهضين للحركة النسوية ومؤيديهم داخل الدولة، علمانيين ومتدينون سواء بسواء (الذين يتوسلون التراث الوطني والديني نفسه على أنه يؤيد موقفهم هم) يقدمون مساهمات إنتاجية إن تحقق لها الهيمنة (وهذا يتوقف على أي الفريقين سيتغلب) من شأنها إنتاج المواطن الأردني في إطار الدولة الوطنية وكذلك تعريف مواصفات هذا المواطن الأردني ليس في الحاضر فحسب، بل المواصفات التي كان عليها دائمًا أيضًا.

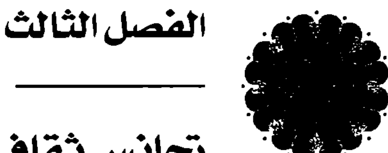
إن وضع المرأة في الخطاب الوطني، شأنه شأن وضع البدو، وضع مشتت بين ضرورات إلزاميّة زمنية متناقضة. فبمناسبة توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٤، قدم الطرفان فتاتين (قُتل جداهما في حرب ١٩٦٧) لتقدما باقتي زهور لزعيمي البلدين، إيذانًا باستهلال مستقبل **الأخوة** بين الشعبين. صحب إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل الأشكنازي، ليئا يوتان، فتاة صغيرة أشكنازية ذات شعر أشقر وملامح أوروبية مسيحية، ترتدي ملابس أوروبية حديثة، وبذلك ترمز إلى مُثل وسمات إسرائيل الأوروبية المسيحية المتناقضة مع يهوديتها[٢٠٩]، وصحب الملك حسين فتاة

(٢٠٩) كانت الأيديولوجيا الصهيونية، مختلطة الموقف دائمًا بشأن الشرق الأوسط. فمن ناحية، تُصور اليهود الأوروبيين بأن أصولهم التاريخية في الشرق الأوسط (لتثبت حقها الاستعماري المشكوك فيه في فلسطين). وفي الوقت نفسه، تصورهم بأنهم أوروبيون حداثيون ثقافتهم مسيحية يحملون إنجازات أوروبية تنويرية مسيحية إلى بقعة آسيوية معزولة (ويعني ذلك أن الألفيتين اللتين عاشهما اليهود في أوروبا أجبرتهم على التخلص من جذورهم الشرق أوسطية غير المتحضرة، وتبني القيم المسيحية الأوروبية المتحضرة بدلًا منها). لقد استمر هذا الخلط في القول بأنهم في، لكنهم ليسوا من، الشرق الأوسط، في الثقافة الإسرائيلية بعد تأسيس المستعمرة الاستيطانية. وبينما يقدم الإسرائيليون اليهود على أنه لا يمكن تمييزهم عن الأوروبيين المسيحيين في أسلوب الحياة والثقافة التقنية الجمالية. فإن السرقة الصهيونية للطعام الفلسطيني (مثل الحمص والفلافل) والرقص الفلسطيني (الدبكة) والخزف الفلسطيني الأرمني =

أردنية صغيرة، هبة صمادي، كانت ترتدي ثوبا أردنيًا بدويًا «تقليديًا». اللافت للنظر في الفتاة الأردنية أنها كانت ترتدي ثوبًا لا ترتديه أي فتاة أردنية في أية بقعة من الأردن الحديث، بل لم ترتدِه فتاة أردنية من قبل قط. كان الثوب الذي ارتدته الفتاة الأردنية في حفل التوقيع، ثوبًا للنساء البدويات الأصل البالغات، وهو ما ترتديه اليوم العجائز اللاتي لم يخضعن لمسيرة الحداثة الغربية وأزيائها في البلاد - فهو بأية حال لم يكن ثوبًا لفتاة لم تصل سن البلوغ بعد. لكن من ألبسوها ذلك الثوب كانوا محقين في اختيارهم. فالرؤية الوطنية التي حكمت اختيارهم للثوب كان وراءها اعتزاز الوطنيين الأردنيين بالحفاظ على ماضي الأردن «التقليدي» المُبَدْوَن، أو الذي أسبغ عليه صفة البداوة «التقليدية»، في الحاضر، وأن النساء الأردنيات، بل الفتيات الأردنيات أيضًا، سواء أكنّ من أصول عشائرية بدوية أم لا، سيكنّ راعيات لذلك الماضي، لذلك التراث وتلك التقاليد، أما الرجال فسيعيشون مستقبل الوطن إلى جانبهن.

= وصناعة المجوهرات اليمنية والعربية (يطلق عليها الآن «اليهودية اليمنية» وكأن اليهود اليمنيين كانوا يعيشون في عزلة تامة) تستهدف إعطاء نكهة «شرق أوسطية» لشعب فيما خلا ذلك أوروبي مسيحي الثقافة لكنه يتحدث العبرية. ولدراسة تفصيلية للأشكال الثقافية الصهيونية والإسرائيلية، انظر:

Joseph Massad, "The 'Post-Colonial' Colony: Time, Space and Bodies in Palestine/ Israel," in *The Pre- Occupation of Post-Colonial Studies*, edited by Fawzia Afzal-Khan and Kalpana Seshadri-Crooks (Durham, NC: Duke University Press, 2000).



الفصل الثالث

تجانس ثقافي أم استنساخ كولونيالي: بدو الأردن والأسس العسكرية للهوية الوطنية

الجيش هو أهم المؤسسات الوطنية الذكورية في إطار الدولة الوطنية؛ وحماية هذه الدولة الوطنية هي علّة وجوده. يتغلغل مفهوم الوطنية في رموزه وأيديولوجيته لدرجة أنه لا يمكن تصورهما بدونها. فالوطنية هي ما يعرِّف عَلَم الجيش ونشيده الوطني وأعياده وأغانيه وإحساسه بالتماسك. ويختص الجيش كمؤسسة بإنتاج نوع معين من الذوات الموطننة، أي وطنيين من نوع يختلف عمّن هم خارج المؤسسة العسكرية، لا يعتمد وجودهم الوطني على ذات تشكلت وطنيًا فحسب؛ بل أيضًا على قيامهم بالدفاع عن هذه الذات. وما يقوم بتعريف هذه الفاعلية الوطنية هو الدفاع عن الوطن وعن حدوده المادية والمتخيلة. لكن الجيش كمؤسسة ينتج مجموعة من الفاعلين الوطنيين المجنسنين - تحديدًا من الذكور. والجيش مؤسسة عنفيّة تعريفيًا، (أحد «أجهزة الدولة القمعية»، كما يسميه ألتوسير)، ويعتمد على صفات ذكورية تقليدية، كالقوة البدنية، والتحمل والجلد. ويستبعد تعريفه لذاته صفات الضعف البدني والوهن والهشاشة، بوصفها صفات أنثوية. وعلى الرغم من أن الجيش يسمح بانضمام النساء إلى صفوفه؛ إلا أنه لا يدخل فيه منهن إلا من تتبنى الصفات الذكورية.

يكتسب السلوك الذكوري في السياق الكولونيالي دائمًا صفات عرقية. وقد كانت عملية وضع نموذج جديد للذكورة الموطننة في المستعمرات أشد تعقيدًا من نظيرتها في أوروبا. فكما تقول تشاندرا تالبيد موهانتي، كانت الذكورة البيضاء الأوروبية هي دائمًا ما يعرف الفاعلية الوطنية في الخطابات الوطنية الأوروبية داخل الوطن. وفي المستعمرات، كانت الذكورة الكولونيالية البيضاء نفسها هي المهيمنة على التعامل مع السكان الأصليين بعد أن صارت معيارية من خلال الاستعمار الأوروبي(١). وفي أثناء عملية الاستعمار الأوروبي للعالم الثالث، كان تقاطع الخطابات العرقية والجنسية من أعراض الحكم الإمبريالي. وكانت مؤسسات الحكم الكولونيالي؛ الجيش، والقضاء، والجهاز الإداري، دائمًا حكرًا على الذكور: «كان الرجال البيض في الخدمة الكولونيالية يجسدون الحكم عن طريق تمثيل سلطة الإمبراطورية حرفيًا ورمزيًا(٢).»

يدرس هذا الفصل الدور الإنتاجي للمؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من النظرة السائدة للجيش بوصفه مؤسسة قمعية وإكراهية، إلا أن دوره الإنتاجي لم ينل ما يستحق من دراسة. واستنادًا إلى مساهمة ميشيل فوكو المهمة في هذا الصدد، سأبين كيف أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة إنتاجية إضافة إلى كونها جهازًا قمعيًا، تنتج الهوية الوطنية كما تنتج جوانب أساسية مما سيغدو الثقافة الوطنية ذاتها. وبصرف النظر عمّا تملكه هذه المؤسسة من إمكانات الإكراه، إلا أنها تتميز بدورها الضبطي. وكما يقول تيموثي ميتشل: «تُخلي سلطة خارجية مقيِّدة الطريق لسلطة إنتاجية داخلية». وفي سياق دراسته لآليات عمل تكنولوجيات السلطة الحديثة عمومًا، وفي السياق الكولونيالي المصري تحديدًا، يردد ميتشل تحليل فوكو فيقول: «تعمل أنظمة الضبط داخل مجالات محلية ومؤسسات، وتدخل في عمليات اجتماعية معينة، فتقسمها إلى وظائف منفصلة، وتعيد ترتيب الأجزاء، وتزيد من نجاعتها ودقتها وتعيد تركيبها في توليفات أكثر

(1) Chandra Talpade Mohanty, "Introduction: Cartographies of Struggle: Third World Women and the Politics of Feminism, " in Chandra Talpade Mohanty, Ann Russo, and Lourdes Torres, eds., *Third World Women and the Politics of Feminism* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1991), 1–49.

(٢) المرجع السابق.

إنتاجية وسلطة. وتنتج هذه السلطات سلطة الجيش المنظَمة، والمدارس، والمصانع، وغيرها من المؤسسات التي تتميز بها الدولة الوطنية. كما يُنتَج الفرد الحديث داخل هذه المؤسسات، ويتم بناؤه بوصفه ذاتًا سياسية منعزلة منضبطة مذعنة ومجدّة[٣]».

سيتناول هذا الفصل أيضًا كيفية مأسسة الذكورة الكولونيالية البيضاء في حيزٍ مستعمَر بوصفها نموذجًا ملتبسًا للفاعلية الوطنية، ستتمفهم لاحقًا على أنها «مناهضة للاستعمار». وسنتناول بالدراسة شخصية جون باغوت غلوب الذي كان نائب قائد الجيش العربي، جيش شرق الأردن من ١٩٣٠ - ١٩٣٩، وقائده من ١٩٣٩ حتى ترحيله عن الأردن في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦. وسنبين أن غلوب أدخل تصورًا خاصًا لفاعلية وطنية توفيقية متداخلة تعريفيًا مع ثقافة الإمبراطورية، لكنها ترتدي مسوح الأصالة الوطنية. وسنبين أن لباسه الشرقي التوفيقي من نوع يختلف اختلافًا جوهريًا عن لباس تي إي لورانس T. E. Lawrence الشرقي الذي يتسم بالتبني والاستحواذ الثقافي. وكان لورانس قد قام أيضًا بدور تأسيسي في إنشاء شرق الأردن[٤]. وستركز هذه الدراسة على نصوص السيرة الذاتية العديدة التي كتبها غلوب والمتعلقة بتاريخ القوات المسلحة الأردنية. وسنبين أن استثمار غلوب في عمليةِ بَدْوَنَة معينة لما صار الأردن قد لعب دورًا جوهريًا في **تعريف هوية** البلاد وطنيًا؛ فقد قام حرفيًا باختلاق حدود ثقافية وطنية وشخصية وطنية مجنسنة gendered دائمًا تمتزج فيها على الدوام مفاهيم عرقية وطبقية إمبريالية فيما يخص سلوكياتها وذوقها الجمالي. وعلى الرغم من أن شخصية غلوب قد طبعت مشروعه كله بطابعها، إلا أن الرجل لم يكن مالكًا لزمام الأمر برمته. لقد كان غلوب، شأنه شأن كل الضباط الكولونياليين، حلقة في سلسلة من القيادة تمتد إلى لندن. وكان ينفذ خططًا وسياسات إمبريالية على الرغم من

(3) Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Berkeley, CA: University of California Press, 1991). xi.

(٤) للمزيد حول التراث الغربي في ارتداء ملابس ثقافات الآخر، انظر:

Marjorie Garber's essay "The Chic of Araby: Transvestism and the Erotics of Cultural Appropriation, " in her *Vested Interests: Cross-Dressing and Cultural Anxiety* (New York: Harper Perennial, 1993), 304-352.

أنـه كان دائمًا يمهرها ببصمته الشـخصية. كما كان في الإمبراطوريـة البريطانية ضباط عديـدون مثله ليس في المناطق العربيـة وحدها، بل في مناطق أخرى من الإمبراطورية أيضًا.

عـلى الرغـم من أن مشروع غلـوب كان في أول أمره عسـكريًا، هدفـه المعلن إدماج البدو في الدولة الوطنية من خلال أبرز مؤسساتها ليضمن ألا يستمر البدو الجدد الذين تمت عسكرتهم في تهديد الدولة الوطنية وقوانينها، فقد خرجت هذه العملية عن حدود المؤسسـة العسـكرية، ودخلت في حياة المدنيـين الوطنية. وكانت النتيجـة اختراع منتج ثقافي وطني أردني خاص يتضمن آداب التعامل والسـلوكيات والأطباق الوطنية (التي أنتجتها علاقات الانتداب البريطاني التجارية) والزي الوطني والموسـيقى (التي تحاكي نموذج غلوب وأشكال ثقافية بريطانية على الترتيب)، تم تبنيها وتعريفها من قبل وطنية أردنيـة إقصائيـة منتفضـة ظهـرت حديثًـا، على أنها جـزء مـن جوهرها (انظـر الفصل الخامس).[٥] ولأن الوطنية تسـتمد حياتها من طقوس وممارسـات وأشكال من الأداء، فمن هذه الأشـياء يتشـكل الوطن. فكما بيّن ألتوسـير: «إن وجود فكـرة أو مفاهيم عن مُعتقـدات [الذاتٍ ما] هو وجود مادي، لأن أفـكار هذه الذات هي أفعالها المادية مدمجة في ممارسـات ماديـة يحكمها الجهـاز الأيديولوجي المادي الذي تُستمد منـه أفكار تلك الذات.»[٦] فما يأكله الفرد وما يمارسه من رياضات وما يسمعه من موسيقى وما يرتديه مـن لباس وطريقته في الحديث وفي الحركة، تصير كلها طقوسًـا شـديدة الأهمية تنطوي على دلالات خاصة. وقد كان اسـتقدام هذه الطقوس وإكسـاب محتواها دلالته في قلب سياسـات غلـوب التحويلية. وصار إنشـاء رمـوز وطنية جديدة بداية مـن العَلم حتى الزيّ العسكري جزءًا من عملية الوطننة هذه التي لم تستهدف البدو وحدهم بل كل من كان يعيش في الأردن.

---

(5) See Eric Hobsbawm and Terence Ranger, eds., *The Invention of Tradition* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

(6) Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes Toward an Investigation), " in *Lenin and Philosophy and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971), 169.

كثيرًا ما يقال بأن وجود الجهاز العسكري لشرق الأردن سابق على إقامتها كدولة وطنية في آذار/ مارس عام ١٩٢١.[٧] ويعتمد هذا الزعم على وجود وحدات عسكرية تدربت على يد البريطانيين في تلك المنطقة منذ عام ١٩٢٠. ولكن ما ينبغي التأكيد عليه أيضًا هو وجود أجهزة إدارية وحكومية أيضًا في مساحة كبيرة من الأرض التي صارت بعد ذلك إمارة شرق الأردن قبل وطننتها على شكل دولة على يد البريطانيين والأمير الحجازي عبد الله. فبعد هزيمة العثمانيين في نهاية الحرب العالمية الأولى، آلت المنطقة التي أصبحت شرق الأردن إلى سيادة المملكة السورية المنشأة حديثًا وعلى رأسها الملك فيصل. استمر هذا الوضع حتى هزيمة قوات الملك فيصل على يد القوات الإمبريالية الفرنسية في ميسلون في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠ والتي أدت إلى طرد الملك فيصل من البلاد كلها. وطبقًا لاتفاقية سايكس - بيكو في عام ١٩١٦ بين القوتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية، كان الجزء الجنوبي من سوريا الذي يقع فيه شرق فلسطين ونهر الأردن سيخضع للحكم البريطاني. بيد أن الوجود البريطاني في المنطقة كان في حدوده الدنيا، إن لم يكن غائبًا تمامًا (انسحب البريطانيون من المنطقة في كانون

(٧) يستند العرض التاريخي التالي على الكتب التالية:

- منيب ماضي وسليمان الموسى **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩٥٩**، عمّان، مكتبة المحتسب، ١٩٥٩.

- Benjamin Shwadran, *Jordan A State of Tension* (New York: Council for Middle Eastern Affairs, 1959); Uriel Dann, *Studies in the History of Transjordan, 1920–1949: The Making of a State* (Boulder, CO: Westview Press, 1984);

- سعد أبو دية وعبد المجيد مهدي، **الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء: دراسة في نشأته وتطور دور الثقافة العسكرية**، (عمّان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٨٧).

- Ma'an Abu Nowar, *The History of the Hashemite Kingdom of Jordan*, vol. I: *The Creation and Development of Transjordan 1920–1929* (Oxford: Ithaca Press, 1989); Abla Amawi, *State and Class in Trans-Jordan: A Study of State Autonomy*, doctoral dissertation (Washington, DC: Georgetown University, 1993); J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921–1957* (New York: Frederick A. Praeger, 1967);

- سعد أبو ديّة وعبد المجيد مهدي النسعة، **تاريخ الجيش العربي في عهد الإمارة ١٩٢١- ١٩٤٦: دراسة علمية تحليلية**، عمّان، المطابع العسكرية، ١٩٨٩.

الأول/ ديسمبر ١٩١٩، مخلين الساحة لحكومة فيصل) ما أدى إلى إنشاء عدد من الحكومات المحلية في المنطقة بأجهزتها الإدارية. وقد تم ذلك بمساعدة المندوب السامي البريطاني في فلسطين، هربرت صامويل، الذي عقد اجتماعًا لوجهاء منطقة شرق الأردن في مدينة السلط في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٢٠ لذلك الغرض. وأرسل عدة مندوبين بريطانيين إلى المنطقة لتقديم «المشورة» للسكان والحكومات في الأمور السياسية والعسكرية والإدارية. استمرت هذه الحكومات المحلية من آب/ أغسطس ١٩٢٠ حتى نيسان/ إبريل ١٩٢١، عندما أتم عبد الله ونستون تشرشل إبرام صفقة خرجت بموجبها دولة شرق الأردن إلى الوجود، وعلى رأسها الأمير عبد الله كحاكم للبلاد، وكان بدوره يأتمر بأمر سلطات الانتداب البريطاني. وقد شمل هؤلاء المستشارون والضباط كلًا من العقيد فريدريك جي. بيك (وكان وقتها معارًا إلى الجيش المصري قائدًا لقوات الهجانة) والنقيب أليك إس. كيركبرايد اللذين أديا أدوارًا واسعة السلطات في شرق الأردن في العقود التالية. وقد أُرسل بيك ليعيد تنظيم قوات الدرك (الجندرمة) غير المنظمة، التي بقيت بعد سقوط المملكة السورية تحت حكم الملك فيصل.

أنشأ النقيب سي. دانبار برنتون (الذي كان متمركزًا في مدينة السلط أو الصلت، كما كانت تُكتب آنذاك، ثم نُقل إلى عمّان بوصفه الممثل البريطاني) قوة الاحتياط العسكرية في المنطقة بعد سقوط فيصل بغرض دعم قوة الدرك. ولكن سرعان ما سبقت الأحداث البريطانيين؛ فقد زحف عبد الله ابن الشريف حسين وأخو فيصل إلى سوريا وأعلن أن هدفه استرداد العرش الشريفي. ولمّا اقترب من معان، وهي أقرب بلدة حجازية إلى عمّان في شمال الحجاز، ومعه مئات المقاتلين، دعاه البريطانيون إلى اجتماع مع تشرشل في القدس، أسفر عن تعيينه أميرًا على الدولة الجديدة. قدم عبد الله ٧٥٠ رجلًا إلى قوة الاحتياط في البلاد. وكان بيك قد زاد عددها بالفعل إلى ٧٥٠ رجلًا قبل وصول عبدالله، وبهذا بلغت القوة ١٥٠٠ رجلًا بخلاف الشرطة. وفي نهاية المطاف اتحدت قوتا الجيش والشرطة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٣ وسميت «الفيلق العربي»[٨]. وكان بيك والضابط البريطاني المقيم في البلاد إتش. سانت جون فيلبي هما من قاما بتغيير الاسم.

(8) F. G. Peake, “Transjordan, ” *Journal of the Royal Central Asian Society* XXVI, part III (July 1939): 388.

يقول بيك: «عندما اقترحت عليه تغيير اسم القوة الجديدة التي أنشأتها من «قوة الاحتياط» إلى «الفيلق العربي» وافق فيلبي على الفور، والغريب أن أحدًا لم يلتفت إلى هذا التغيير.[٩]» أما الاسم العربي للقوة الجديدة فكان «الجيش العربي» لأن كثيرًا من أفراده كانوا مقاتلين سابقين حاربوا العثمانيين في الثورة العربية كجنود في الجيش العربي الحجازي. وقد رأى بيك أن اسم «الجيش العربي» أكبر من أن يطلق على قوة صغيرة كهذه، فترجم اسمه بالإنكليزية إلى Arab Legion أو "الفيلق العربي"[١٠].

كان الفيلق العربي بقيادة بيك يتكون من قوات الاحتياط التابعة لبرنتون وقوات الدرك وقوات عبد الله، وكذلك بعض قوات فيصل المنسحبة والتي ظلت في المنطقة. كانت القوة بقيادةٍ وتمويلٍ بريطانيين، وفي الوقت نفسه كانت في خدمة عبد الله طالما توافقت مصالحه مع مصالح البريطانيين. ولكن سرعان ما تحول الفيلق العربي إلى مجرد قوة شرطة بسبب أدائه السيئ في عام ١٩٢٢ في المعركة ضد غارات الوهابيين المؤيدين للسعوديين. هُزم الوهابيون بعد تدخل سلاح الجو الملكي البريطاني، وغدا الفيلق العربي بالأساس قوة شرطة تختص بمنع الجرائم وجمع الضرائب والقبض على المجرمين، وتولى الفيلق العربي كذلك مسؤوليات الهجرة والجوازات وتراخيص المركبات والمرور. وقد ساعد سلاح الجو الملكي البريطاني (الذي يتحكم به البريطانيون وحدهم) الفيلق العربي وتولى مسؤولية الدفاع عن النظام - وهي مهمة استُدعي سلاح الجو لأدائها في مناسبات عدة في العشرينيات. وفي الأول من نيسان/ إبريل ١٩٢٦، أنشأ المندوب السامي البريطاني في فلسطين قوة حدود شرق الأردن تحت قيادة سلاح الجو الملكي البريطاني، وكانت المهمة الرئيسة لقوة حدود شرق الأردن هي الدفاع العسكري عن

---

(9) Frederick G. Peake, unpublished autobiography, Imperial War Museum, F. G. Peake (Peake Pasha) Papers, DS/Misc/16, Reel 1, cited by George S. Dragnich, *The Bedouin Warrior Ethic and the Transformation of Traditional Nomadic Warriors into Modern Soldiers within the Arab Legion, 1931–1948*, masters thesis in history (Washington, DC: Georgetown University, 1975), 61, note 1.

(١٠) يضيف برنار فيرنييه أن هذه التسمية الممنوحة لهذه القوة «إشارة إلى أن هذا الجيش النموذجي يمكن أن يصبح في يوم من الأيام نواة لجيشٍ موحدٍ للعروبة» في كتابه

Bernard Vernier, *Armée et Politique au Moyen-Orient* (Paris: Payot, 1966), . 83.

حدود شرق الأردن ضد غارات العشائر شرق البلاد وجنوبها تحديدًا، وكذلك مساعدة الفيلق العربي عند الحاجة. كان أغلب قوام هذه القوة من قوة درك فلسطين، واختير معظم أفرادها عمدًا من خارج شرق الأردن.[11] وبحلول عام ١٩٢٧، انخفض عدد جنود الفيلق العربي من ١٤٧٢ رجلًا إلى ١٠٠٠ فقط. وكان صدور قانون الجيش العربي قد أكسب الوضع الجديد صيغة رسمية بحيث اقتصرت مهمة الفيلق العربي على المسؤوليات الشرطية. لم يرحب عبد الله وطاقم إدارته من القوميين العرب بإنشاء قوة حدود شرق الأردن لأنها مثلت تهديدًا لسلطة حكومة شرق الأردن التي لم يكن لها ولاية على هذه القوة، وقامت بتركيز المزيد من السلطة في أيدي البريطانيين. ومن أهم ما قامت به اتفاقية ١٩٢٨ بين البريطانيين وحكومة شرق الأردن هو تنظيم الترتيبات الأمنية. فقد نصت المادة (١٠) من الاتفاقية على أنه يجوز للبريطانيين "الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرق الأردن، وإنشاء [ما يلزم من] قوات مسلحة في شرق الأردن وتنظيمها والسيطرة عليها... للدفاع عن البلاد... [وأن] يوافق سمو الأمير على ألا تنشئ أية قوات مسلحة أو يحتفَظ بها أو يُسمح بإنشائها أو الاحتفاظ بها في شرق الأردن دون موافقة جلالة ملك بريطانيا."[12] واشترطت بنود أخرى أن يقبل الأمير خضوع بعض مناطق البلاد للأحكام العرفية (المادة ١٤).

لقد فرضت الدولة الانتدابية الهاشمية احتكارها لاستخدام القوة والقهر المسلح من

---

(11) Benjamin Shwadran, *Jordan*, . 159.

يقول معن أبو نوار إنه بالإضافة إلى بعض الشرق أردنيين، كانت قوة حرس حدود شرق الأردن تضم شراكسة وشيشان وأرمن ويهود وفلسطينيين عرب وسودانيين ولبنانيين وسوريين ومصريين ودروز عرب. بالإضافة إلى ذلك، جندت قوة حرس حدود شرق الأردن ضباط صف وضباط بريطانيين ممن خدموا سابقًا في الجهاز العسكري Tans and Black الذين استخدمهم البريطانيون في وقت سابق ضد القوميين الأيرلنديين. انظر:

Ma'an Abu Nowar, *The History*, 174.

لاحظ كيف أن أبو نوار لا يعتبر الشراكسة والشيشان "شرق أردنيين".

(12) Article 10, *Agreement Between the United Kingdom and Trans-Jordan*, signed in Jerusalem on February 20, 1928.

لم يصدّق المجلس التشريعي في شرق الأردن مطلقًا على هذه الاتفاقية.

خلال هذه الآليات القانونية. لكن كان لابد من حل مسألة القبائل البدوية المسلحة حتى تتحقق فاعلية هذا الاحتكار. وفي هذا السياق استُدعي ضابط بريطاني اسمه جون باغوت غلوب من العراق المجاورة حيث كان يعمل على "تهدئة" بدو الدولة الانتدابية الهاشمية الأخرى التي كان الملك فيصل على رأسها. اكتسب غلوب سمعة إقليمية بوصفه خبيرًا في البدو بامتياز، لذلك كانت الحاجة إلى خدماته ملحة في شرق الأردن. وفور وصوله إلى عمّان عام ١٩٣٠، شرع غلوب في إنشاء قوة جديدة داخل الفيلق العربي، سماها قوّات البادية، وجنّد أفرادها من البدو فقط، وكانت مهمة هذه القوة حراسة الحدود مع السعوديين الذين كانوا قد احتلوا مؤخرًا مملكة الحجاز الهاشمية وضموها إلى دولتهم (اتسع هذا الدور لاحقًا فشمل حراسة خطوط أنابيب شركة بترول العراق المملوكة للبريطانيين والتي تمر عبر شرق الأردن). وفي رد فعل للثورة المستعرة المناهضة للاستعمار في فلسطين المجاورة، تم توسيع قوة البادية في عام ١٩٣٦ فصارت "قوة البادية السيارة"، وعملت بوصفها جيشًا من المرتزقة تحت السيطرة البريطانية. وكان من أهم إسهاماتها في السياسة الإمبريالية البريطانية في المنطقة إخضاع الثوار الفلسطينيين ومؤيديهم الأردنيين داخل شرق الأردن في أواخر الثلاثينيات، كما تدخلت في العراق ضد قادة الانقلاب الوطني المناهض للبريطانيين في عام ١٩٤١. وبعدها في العام نفسه، تدخّلت في سوريا ضد حكومة فيشي الفرنسية. وقد أصبحت "قوة البادية السيارة" نواة القوات المسلحة الأردنية بعد الاستقلال. ونتيجة هذه السمة الدولية الجديدة، تغيرت تسمية الفيلق العربي إلى "الجيش العربي الأردني" لتمييزه عن القوات العسكرية التابعة لدول عربية أخرى[١٣]. وكما سنرى في الفصل التالي، فقد تغير اسمه عدة مرات في العقود التالية.

اختيار البدو

فور وصوله إلى شرق الأردن، بدأ بيك سياسته في الدفاع عن القرويين ضد الغارات البدوية، وحشد الدعم من موارد حكومته. ويصر كاتب سيرته على أن بيك يختلف عن غيره من الإداريين البريطانيين في الشرق العربي في أنه لم يخالطه "شيء من الشعر أو

(13) *Official Gazette* (June 17, 1944), 796.

الشـاعرية". فـالإداري النمطي "يتعاطـف تمامًا مع مظهر القرن الحـادي عشر للبدوي، ويعد أي تدخل في حقوقه وعاداته العربية القديمة أسوأ أشكال التخريب... ولا يفوتنا القـول بـأن هـذه النظرة هي أيضًا نظـرة الرحالة الـذي يـزور الأراضي العربية ثم يعود ليكتـب كتابًـا عن تجاربه. فهو لا يبقى في البلاد المدة الكافية ليرى جانبي القضية، كما أن دليله السياحي والقوافل التي يسافر معها تعتمد على البدو، فإنه يُدفع إلى ألا يرى سوى رأي البدوي"[١٤] ويزيـد مـن جاذبيـة البدو ذلك الحسّ البريطاني بأن البدو يجسّـدون البدائية والمعاصرة في آن واحد، وكأنهم لغز تطوّري. يلخص هذا مارك سـايكس (أحد مهندسي معاهدة سـايكس - بيكو) فيقول: "إنّ البدويّ أغربُ البشرِ قاطبة، فحضارته المادية توازي ما لدى شـخص من البوشـمان الأفارقة، مع ذلك فإن عقله متطور ودقيق بنفس القدر كعقل أي رجل إنكليزي حصل على تعليم ليبرالي، فلا توجد حجة عقلانية يعجـز عن اسـتيعابها ولا موقف لا يفهمه على الفور، ولا إنسـان يعجـز عن فهمه. مع ذلك فإنه لا يجيد أي عمل يدوي."[١٥]

لا يكـترث بيـك بتاتًا لأي من هذا. فهو الذي دفع البريطانيين إلى إجبار عبد الله على إلغـاء نيابة العشـائر شـبه المسـتقلة التي كان يرأسـها الشريف شـاكر بـن زيد في صيف ١٩٢٤، وفـرض إصـدار قوانين جديدة للسـيطرة على البدو مبكـرًا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤.[١٦] وكان منصبا ممثل نيابة العشائر ونائبه قد أنشئا منذ أول إدارة وزارية أردنيـة في ٤ نيسـان/ إبريل ١٩٢١، وقد ألغـي منصب النائب (الذي كان يشـغله أحمد مريـود) في ١ شـباط/ فبراير ١٩٢٣، وتم إلغـاء منصب ممثل النيابة (الذي كان يشـغله شـاكر) إلغـاءً تامًـا في ٢٦ حزيران/ يونيـو ١٩٢٦، بعد عامـين من إلغاء نيابة العشـائر نفسـها.[١٧] ويفخر بيـك في هذا الصدد بأنه "لو لم يتدخـل البريطانيون في شرق الأردن والفرنسيون في سوريا لكانت عودة هذين البلدين إلى الحكم العشائري والفقر محتومة."

---

(14) C. S. Jarvis, *Arab Command: The Biography of Lieutenant-Colonel F. G. Peake Pasha* (London: Hutchinson & Co., 1942), 59.

(15) Quoted in Jarvis, *Arab Command*, 59.

(16) Uriel Dann, *Studies in*, 88.

(١٧) انظر: سـعد أبو دية وعبد المجيد مهدي النسـعة، **تاريخ الجيش العربي في عهد الإمارة من ١٩٢١-١٩٤٦، دراسة علمية تحليلية وثائقية** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٠) ٦٩، ٨١.

ولإنجاز هذه المهمة الصعبة بدأ بيك العمل: "كانت سياستي هي إنشاء قوة من عرب الحضر أو القرى بحيث تقوى تدريجيًا حتى توازن قوة البدو وتسمح لحكومة عربية بحكم البلاد دون الخوف من تدخل زعماء العشائر... كان من السهل إقامة حكم بريطاني وسيطرة بريطانية تفرضهما القوات البريطانية، لكن كان ذلك ليكلف جهدًا ومالًا. بالإضافة إلى أنني كنت دائمًا مقتنعًا بأن أيام الحكم البريطاني المباشر كانت آخذة في الزوال أو زالت فعلًا، فإن الوطنية المستوردة من الغرب ومعها التعليم العام الحديث قد أتيا ليبقيا، وأصبحا قوة ينبغي أن يُحسب حسابها."(١٨)

مع تزايد مساحة الأراضي التي أصبح ابن سعود يسيطر عليها، والتي امتدت في أواخر العشرينيات لتصل إلى الحدود الجنوبية والشرقية لشرق الأردن، اكتسبت غارات البدو عبر الحدود سمة دولية. وفي هذا السياق تم استدعاء جون باغوت غلوب للسيطرة على عشائر شرق الأردن(١٩). ويذكر بيك أن هذه السياسة الجديدة "كانت ممتازة، والضابط الذي اختير لتنفيذها تحت إدارتي كان من أفضل الضباط." مع ذلك بدا بيك غير مرتاح لطريقة تنفيذ استراتيجية السيطرة على العشائر:

> لسوء الحظ، نشأت قوة البادية هذه بعد أن أتم الفيلق العربي النظامي مهمة إقرار الأمن العام في الجزء المستقر [أي الجزء الذي لا يسكنه البدو الرحل] من البلاد. وعليه، سرعان ما رأينا الحكومة البريطانية توفر المال لدعم العشائر – تلك الآفة القديمة المسماة "الصُرّة" [صُرّة مال كان لورانس يعطيها للبدو ليدعموا جهود بريطانيا في أثناء الثورة العربية على العثمانيين والتي تعلمها لورانس من العثمانيين أنفسهم الذين كانوا يستخدمون الفكرة نفسها ليدفعوا مالًا إلى العشائر ليمنعوها من الإغارة

---

(١٨) نقلًا عن: Jarvis, *Arab Command*, 61.

(١٩) حول الحاجة إلى السيطرة على الصحراء وتزايد التوتر بين الحكومة السعودية وحكومة شرق الأردن، انظر:

Ricardo Bocco and Tariq M. M. Tell, "Pax Britannica in the Steppe: British Policy and the Transjordan Bedouin, " in *Village Steppe and State: The Social Origins of Modern Jordan*, edited by Eugene Rogan and Tariq Tell (London: British Academic Press, (1994), . 116–120.

على قبائل الحجاج] باسم آخر، فيعطونهم السيارات المسلحة بالمدافع الرشاشة وأجهزة اللاسلكي والحصون وغيرها من الملحقات العسكرية، التي كان الفيلق العربي القديم محرومًا منها، وكان يؤدي مهمته بدونها... وشهدنا تدريجيًا بدو الصحراء يتحولون إلى جنود بأسلحة حديثة ومركبات، بينما ظل الفيلق العربي القديم المشكّل من سكان المدن والقرى مجرد قوة شرطية بالأساس[٢٠].

كان بيك يرى أن هذا التحول مقبول ما دامت السيطرة البريطانية على البلاد قائمة، لكنه كان قلقًا من عاقبة هذه السياسة، "إذا زادت في المستقبل المطالبة بالاستقلال، وقوبلت بانسحاب الضباط البريطانيين، فمعنى ذلك أننا أعطينا شيوخ العشائر ذراعًا يستعيدون به سيطرتهم على السكان المستقرين. كانت سياستي دائمًا منع وصول السلطة إلى أيدي شيوخ العشائر، لأن البلاد لن تزدهر إذا حدث ذلك"[٢١]. أيّد تي إي لورانس سياسة بيك عندما كان مستشارًا في شرق الأردن لعدة أشهر. ويروي جارفيس أن لورانس "اتفق تمامًا مع رأي بيك أن مستقبل هذه الدولة الصغيرة يعتمد على المزارع الذي ينبغي حمايته من جاره البدوي"[٢٢].

ونتيجة لسياسة بيك، لم يحتو الفيلق العربي إلا على عدد قليل جدًا من البدو، وكان يضم فلسطينيين وشراكسة أردنيين وشيشان وتركمان - وطّنهم العثمانيون في البلاد قبل أعوام (وفي بعض الحالات قبل عقود). في البداية، ضم بيك مئات السودانيين والمصريين إلى الفيلق العربي. وكان لهذا أثر على سكان شرق الأردن الذين كانوا يرفضون حينذاك التجنيد في الفيلق؛ إذ كانوا يرون فيه قوة جباية ضرائب ظالمة. ولكن كما يروي جارفيس، أدى الخوف من الوقوع تحت سيطرة "الأجانب" بالكثير منهم إلى الانضمام إلى الفيلق. وكان من بين ضباط الفيلق عربٌ عراقيون وسوريون، كانوا ضباطًا عثمانيين سابقين. وفي مرحلة لاحقة بدأ التجنيد من بين أبناء مدن وقرى شرق الأردن المتعلمين، على الرغم من أن بيك واجه صعوبة في إيجاد رجال يتمتعون بالصفات الذهنية والبدنية التي

---

(٢٠) نقلًا عن: Jarvis, *Arab Command*, 62.

(٢١) نقلًا عن المرجع السابق، ٦٢.

(٢٢) نقلًا عن المرجع السابق، ٨٣.

حددها: "في الشرق نادرًا ما تقترن هاتان الصفتان الجوهريتان، لأن التعليم له تأثير ضار غريب على الجانب البدني.[٢٣]"

لم تكن تلك هي المعضلة الوحيدة التي واجهت بيك. فقد كان أغلب ضباط فيلقه من القوميين العرب الذين انسحبوا من سوريا إلى الأردن بغية إعادة التجمع، متضامنين مع نية عبد الله في إخراج الفرنسيين من سوريا؛ إذ كانوا يسعون لتقويض خطط بيك في السيطرة على شرق الأردن. وقد انتهت الأزمة في عام ١٩٢٤ عندما قام بيك بتطهير هيئة ضباط الفيلق وطرد القوميين، وقد حظي القرار بتأييد كامل من عبد الله؛ إذ كان الأمير يتصف بطبيعة براغماتية في تعامله مع البريطانيين كانت مثار سخط القوميين[٢٤].

مع وصول غلوب إلى البلاد، "كان أكثر من نصف الضباط من غير[الشرق] أردنيين، بل جاءوا من العراق أو السعودية أو سوريا[٢٥].» وبحلول أواخر الأربعينيات، كانت قوة البادية السيارة قد حققت سمعة دولية بوصفها قوة مرتزقة بريطانية مؤثرة. لكن لغز جاذبية البدو لم يكن قد حُلَّ بعد. يقول بيتر ينغ، الذي انضم إلى الفيلق العربي بعد حرب فلسطين، إن «البدو خير من تعمل معهم وتقابلهم في الحياة العادية؛ فهم لا يختلفون عن أهل الجبال الاسكتلنديين في سنة ١٥ و٤٥[*] فعندما تملؤهم الثقة في أنفسهم وفي قادتهم، فإنهم يقاتلون قتالًا مدهشًا لفترات قصيرة... وفي أسوأ الأحوال، ربما يكون البدوي غبيًا عصبيًا ولا يصلح لشيء، لكن هذا الصنف قليل بينهم. والبدو في أحسن أحوالهم يتسمون بالمرح وجنودهم يملؤهم العزم والصرامة، وهم على استعداد للذهاب إلى أي مكان وتجريب أي شيء.[٢٦]»

---

(٢٣) نقلًا عن المرجع السابق،٨٨ .

(٢٤) المرجع السابق، ١٠٧-١٠٩.

(25) Peter Young, *Bedouin Command: With the Arab Legion 1953–1956*) London: William Kimber, 1956), 24–25.

(*) أطلقت الأنظمة الحاكمة على الانتفاضات اليعقوبية الكبرى اسم «التمردات اليعقوبية»، وكان أول تمرد يعقوبي معروف بتمرد «١٥» والثاني بتمرد «٤٥» نسبةً إلى العامين اللذين وقعا بهما في القرن الثامن عشر (١٧١٥ و ١٧٤٥ على الترتيب) في سياق حرب الممالك الثلاث: انكلترا واسكتلند وأيرلندا. (المترجم).

(26) Young, *Bedouin Command*, 37.

أنشأ غلوب فور وصوله علاقة عمل فعّالة مع أليك كيركبرايد، المندوب السامي البريطاني في البلاد، ومع الأمير عبد الله. واتفق ثلاثتهم على السياسة الجديدة في تجنيد البدو للانضمام إلى الفيلق العربي. ويذكر جيمس لنت أن هذه كانت «سياسة متعمدة قائمة على فلسفة يشترك في تبنيها الرجال الثلاثة. وطبقًا لكيركبرايد، كان الغرض من الفيلق العربي أن يكون قوة محترفة خالصة، وليس مؤسسة وطنية»[٢٧].

لقد كان نفور غلوب من عرب المدن مستمدًا بالأساس من اعتبارات عرقية وثقافية، فقد كان يعتبرهم هجينًا عرقيًا مقارنة بالبدو والقرويين الأنقياء عرقًا والعسكريين طبعًا. وكان هذا سبب اقتناعه بأن «الحضريين نادرًا ما يتحلون بالطابع القتالي»[٢٨]. ويدافع لنت في السيرة التي كتبها لغلوب عن تفضيل غلوب للبدو، فيقول إن غرض غلوب من تجنيد البدو كان فقط إبعاد السياسة عن الجيش. ويستشهد بخطاب أُرسل إلى بي. جيه. فاتيكيوتس لا يذكر فيه غلوب شيئًا عن اعتقاده أن مقاتلي البدو أفضل من مقاتلي الحضر. ولكن حرص لنت على الدفاع عن غلوب يجعله يغفل مناسبات كثيرة ذكر فيها غلوب التفوق القتالي للبدو في كتاباته[٢٩]. ويقول المؤرخ الرسمي للقوات المسلحة الأردنية ما يلي في هذا الأمر:

> كان تحقيق السيطرة على بدو شرق الأردن ونجاح تجنيدهم في صفوف الفيلق يرجع كله إلى جهود الرائد (اللواء فيما بعد) جي. بي. غلوب، وقيادته ومهاراته الدبلوماسية. فقد كان ما أظهرته قوة البادية السيارة، المكونة من البدو فقط، من شجاعة وروح هجومية وحماسة في الحملات اللاحقة في العراق وسوريا في عام ١٩٤١ دليلًا على بسالة غلوب باشا زعيمًا وقائدًا لقوات البدو. لكن محاولاته اللاحقة في التمييز بين الأفراد البدو والحضريين كانت أقل نجاحًا. فلم يكن الأمر في رأي الضباط العرب مبررًا، بل يدعو

(27) James Lunt, *Glubb Pasha: A Biography* (London: Harvill Press, 1984), 94.

(28) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, , (1957. 369–370.

(29) Lunt, *Glubb Pasha,* 98–99.

يضيف لنت في دفاعه عن غلوب اقتباسًا من ألبرت حوراني: «على الرغم من أن غلوب كان أذكى من أن يستخف بأهل المدن طرًّا، فإنه كان يشعر بسعادة أكبر بصحبة البدو والفلاحين.» انظر أيضًا ١٦٨.

إلى الريبة مثل دوافع اللورد بلومر Plumer في فرض قوة حرس حدود شرق الأردن على حكومة شرق أردنية غير مرحبة بها. وفي عشية انسحاب الوجود العسكري البريطاني من الأردن في عام ١٩٥٦، كان البدو يمثلون خمسًا من أصل عشر فرق مشاة واثنتين من أصل ثلاث فرق مدرعة. ولا يسعنا إلا أن نقدر ولاء غلوب الصادق والمخلص وتعاطفه معهم، فقد كانوا مثل أبناء قبائل الباثان أو البشتون [في الهند وأفغانستان] يتمتعون برجولة وصفات مدهشة أخرى منها حسّ فكاهي مبهج. ولكن تبقى حقيقة واضحة ماثلة للعين وهي أن الجيش التركي كان يجند العرب من كل مكان في الإمبراطورية، ويستعملهم في كل ميادين الحرب بنجاح كبير(٣٠).

لكن سياسات غلوب في الشرق العربي لم تكن فريدة على الإطلاق، بل كانت جزءًا من سياسة إمبريالية بريطانية شائعة، وهي سياسة "فرق تسد"، التي مارستها في أماكن أخرى داخل الإمبراطورية. وكما يصف سيد علي العدروس فإنه:

ما من شك في أن غلوب باشا والضباط البريطانيين الذين خدموا في الفيلق العربي، مثلهم مثل زملائهم الذين خدموا في الجيش الهندي، بالغوا فيما أسموه الأعراق "المقاتلة" و"غير المقاتلة". كما بالغوا فيما يسمى بالثقة المهنية عند الفلاحين والحضريين بالمقارنة بالبدو. لقد كان موقف غلوب باشا تجاه طبقة (الضباط) الأفندية صعب الفهم، فمثله مثل زملائه في الجيش الهندي البريطاني، لم يكن يشعر بالارتياح عندما يُستدعى للخدمة مع ضباط هنود (في هذه الحالة عرب) متعلمين، يسائلونه دومًا غير مذعنين له تمامًا. وقد كان ضباط الثورة العربية البارزون جميعًا من طبقة

---

(30) Syed Ali El-Edroos, *The Hashemite Arab Army, 1908–1979: An Appreciation and Analysis of Military Operations* (Amman: Publishing Committee, 1980), 213–214.
العدروس باكستاني الجنسية. ومن المهم الإشارة إلى أنه باستثناء بعض المذكرات وبعض الكتب التاريخية غير الموثوق بها، لم يكتب مؤرخ أردني واحد تأريخًا شاملًا للقوات المسلحة. كذلك لم تكن العلاقات الأردنية الباكستانية مجرد علاقة تحالف عسكري بين دولة وأخرى؛ بل امتدت إلى العائلة المالكة، إذ تزوج ولي عهد الأردن السابق، حسن، شقيق الملك حسين، من باكستانية هي الأميرة Servat كما تنطق باللغة الأُرديّة، أو كما تعرف في الأردن بالأميرة ثروت.

الأفنديـة، وكان من بينهـم جنود نظاميين عرب مثل عزيز علي المصري(*) وجعفر باشا العسكري ونوري السعيد ومولود مخلص، ولم يشك أحد في كفاءتهم المهنية أو شجاعتهم. ويعكس النفور البريطاني المزروع فيهم تجاه طبقة الضباط والموظفين الأفندية، وتفضيلهم للبدو أو للفلاحين البسطاء الأميين السذج ضعفًا في الشخصية البريطانية(٣١).

مـع ذلك ظـل غلوب حريصًـا على ألا يحـدث أي تمييز داخـل الفيلـق. وقد تجاهل غلـوب عدم توازن القوى الفعـلي الذي تجلى بوضوح في ندرة الضباط الكبار العرب في الفيلق لصالح ضباط الاسـتعمار البريطاني، فيقول: "لم نكن نسمح في الفيلق العربي بأي تمييـز عرقي أو ديني أو طبقي. لم يكن الضباط البريطانيون طبقة منفصلة، فقد كان أعلى الضباط رتبة يتولى القيادة في أي وضع بغض النظر عن العرق. وكان الضباط البريطانيون يؤدون التحية العسـكرية للضباط العرب الأعـلى رتبة. ولم يكن الفصل بين البريطانيين والعـرب مصـدر الشـقاق المحتمل الوحيـد في الجيش، ففـي الأردن نفسـها كان هناك العرب والشراكسـة والمسيحيون والمسـلمون والحضر وأهل الريف والعشائر، ولم تكن بعض العشـائر على وفاق مع عشائر أخرى. ولاحقًا، صار هناك أردنيو الشرق وأردنيو الغرب - أو كما كنا نقول الفلسطينيون والشرق أردنيون."(٣٢)

وسـواء أكان هناك تمييز أم لم يكن، فقد تحقق هدف سياسـة غلوب بنجاح، وصار له جيـش بـدوي خالص: "كانـت أول سرية من قوة البادية السـيارة نـواة الجيش الأردني الموجود حاليًا، ومن المهم أن نذكر أن قوامها كان من البدو. وكان هناك فنيون وموظفون مـن المناطق الحضريـة، لكن الضبـاط والجنود كانوا جميعًـا من البدو، يرتـدون زيّ قوة البادية وكان شعرهـم طويل ومصفف في جدائل على عادة البدو".(٣٣)

(*) لم يكـن عزيـز علي المـصري الذي عُرف بعد ذلك بعزيز باشـا المصري عربيًا، بل كان شركسـيًا ولد عام ١٨٨٠ لعائلة ذات أصول قفقاسية مسلمة سكنت العراق لبعض الوقت ثم انتقلت إلى مصر. (المراجع)

(31) Ibid., 214.

(32) Glubb, *A Soldier*, 261.

(33) Lunt, *Glubb Pasha*, 97.

لقد أدمج غلوب البدو في جهاز الدولة القمعي مباشرة، وضمن بذلك وقف إغاراتهم على بعضهم داخل الحدود وعبرها، وكذلك نقل ولائهم الجماعي إلى الدولة الوطنية. كما ضمن حماية البدو لهذه الدولة من كافة ما يمكن أن يتهددها، لا سيما أنهم يكنون احتقارًا لأهل المدن الذين قد يقومون بتهديد الدولة. ولكن نظرًا لصلات القرابة بينهم والتي تتعدى الحدود الوطنية الجديدة، بالإضافة إلى انتمائهم العشائري، كان البدو يُعدون خطرًا على الدولة الوطنية. لذلك، كانت وطننتهم من خلال تحديد المناطق الجغرافية لسكناهم جزءًا من عملية بناء الدولة. فبالإضافة إلى الجيش استعملت الحكومة البريطانية الحوافز الاقتصادية من خلال تحويل البدو إلى مزارعين: "كانت أهداف تشجيع تحويل البدو إلى الزراعة باختصار هي: (أ) توسيع قاعدة اقتصادهم وتجنب اعتماد دخلهم على شكل واحد متقلب من رأس المال. (ب) منحهم نصيبًا محددًا من الملكية غير المنقولة في البلاد؛ ولن يكون ذلك ضمانًا اقتصاديًا وحسب، بل سيكون أيضًا مرساة اجتماعية"[٣٤]. يتضح من هذه السياسة التأكيد البريطاني الجديد على مركزية أشكال الملكية البرجوازية في المشروع الوطني. وقد تم تنفيذ هذه السياسة بينما كان يتم تحويل الملكية الجماعية لبقية شرق الأردن إلى ملكية خاصة، كما رأينا في الفصل الأول.

الإمبريالية الثقافية والضبط

تنبع أهمية دراسة الجيش الأردني من دوره الضبطي بحسب تعريف فوكو الذي يرى أن الأنظمة الضبطية تحل محل الأنظمة القانونية أو على الأقل تتخللها. وسنرى في حالة الأردن أن القانون والجيش في الحقيقة أداتان تستخدمهما بالتزامن الدولة القانونية الضابطة بوصفهما استراتيجيتين متكاملتين. وكما يقول نيقوس بولانتزاس "ينظم القانون شروط القهر المادي، فيعين أنماطه، ويهيكل الأدوات التي يُمارس من خلالها. فالقانون بهذا المعنى هو نسق العنف العام المنظَّم."[٣٥] فإدماج العملية الضابطة في

(34) Great Britain, Colonial Office, *Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the Year 1933* (London: His Majesty's Stationary Office, 1934), 318.

(35) Nicos Poulantzas, *State, Power, Socialism*, translated by Patrick Camiller (London: NLB, 1978), 77.

نماذج حكم كولونيالية إدماج شامل دقيق، مثله في ذلك مثل الجانب القانوني من الحوكمة. وفي حالتنا هذه، سندرس شخصية غلوب بوصفه رمزًا مجسدًا للإمبراطورية؛ ذلك أن مؤسسة الحكم الضابط الإمبريالية فُرضت عن طريق إنشاء الفيلق العربي. حيث إنه في حقيقة الأمر، جسّد غلوب بامتياز الإمبراطورية في إمارة شرق الأردن/ الأردن لحوالي ثلاثة عقود.

لم يكن غلوب يعرف سوى النزر اليسير عن العرب عند وصوله، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ إلى العراق، أولى محطاته في العالم العربي. ولتدارك هذا الوضع، شرع الرجل في دراسة ما كتبه غيره من الأوروبيين عن العرب، وبهذا صارت هذه الكتابات هي الوسيط المعرفي لتجاربه المباشرة والمبكرة مع العرب. وقد تركت رؤية العرب "انطباعًا عميقًا في ذهني، ولكن هذا الانطباع كان سيتبدد في شهور قليلة لو لم يُلقِ الحظ في يدي عددًا من الكتب... اشتريت الكتب والمزيد من الكتب وقرأتها وأعدت قراءتها، ففتح ذلك أمام عيني عالمًا مدهشًا"[٣٦]. لم يكن العرب وحدهم مصدر دهشة غلوب؛ بل كان المستكشفون الأوروبيون والمستشرقون الذين كتبوا عنهم مصدرًا أكبر للدهشة. فقد كان نهم الرجل للمعرفة الأوروبية بالعرب جليًا دائمًا، فهو يقول: "التهمت أعمال مستكشفي الجزيرة العربية: بيركهارت وداوتي وبلنت وبالجريف، وعزمت على أن أحاكيهم."[٣٧] ولم يكن غلوب متفردًا في هذا، فكما بيّن إدوارد سعيد: "حدث بالفعل انتقال من مجرد فهم نصيّ للشرق وصياغة نصية أو تعريف له إلى وضع ذلك كله موضع التنفيذ في الشرق. وكان... للاستشراق دور كبير في ذلك"[٣٨]. لم تخفَ محاكاة غلوب للمستكشفين المستشرقين وللضباط الكولونياليين على القوميين العرب المناهضين للاستعمار؛ بل كان غلوب بالنسبة إليهم لا يعد أكثر من حلقة في سلسلة الضباط الكولونياليين. تصف صحيفة **الاستقلال** غلوب كالتالي: «السيد غلوب صورة حديثة من شخصية ليتشمان، لكن الفارق بينهما أن ليتشمان كان عنيفًا وذا صوتٍ عال، أما

---

(36) John Bagot Glubb, *The Story of the Arab Legion* (London: Hodder and Stoughton, 1948), 22.

(37) Ibid., 37.

(38) Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979), 96.

السيد غلوب فقد كان لطيفًا ومهذبًا، لكن أغراضهما واحدة. ثمة فارق آخر وهو أن ليتشمان كان يخدم القضية الإنكليزية بمال إنكليزي، أما غلوب فيخدمها بمال العراق»(٣٩).

كان غلوب يحذو حذو العقيد سير روبرت غروفز سانديمان Sandeman، مهندس سياسة الإمبريالية الإنسانية. كان لسانديمان تاريخ مبهر في القضاء على مقاومة القبائل في بلوشستان (حيث كان كبير المندوبين) وأفغانستان في أواخر القرن التاسع عشر. وتتلخص استراتيجية سانديمان في كلمات ثلاث: "التعاطف والمعونات والأعراف العشائرية". وقد مات على حدود السند في ١٨٩٢ بعد مرض قصير. وقد نشرت سيرته في عام ١٨٩٥، وذاع صيتها بين الضباط الكولونياليين(٤٠). قرأ غلوب هذه السيرة وهو في العراق كما قرأ تقارير سانديمان. وفي عام ١٩٣٥، علق غلوب في تقاريره الشهرية على مقال ظهر في مجلة *The Near East and India* (الشرق الأدنى والهند) في الذكرى المئوية لميلاد سانديمان. أبرز غلوب نقاط التشابه بين قبائل بلوشستان والعشائر البدوية، وعبر عن سياسته العشائرية الخاصة: "وددت لو نقشت المبادئ التالية بماء الذهب على جدار مكتب كل مدير لشؤون العشائر المولعة بشن الحروب (١) الإنسانية والتعاطف في التعامل، (٢) الضرائب البسيطة والوظائف المربحة، (٣) تقديم الإعانات إلى الشيوخ، (٤) الالتزام بالأعراف العشائرية"(٤١).

---

(٣٩) الاستقلال، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٨، نقلًا عن:.James Lunt, *Glubb Pasha*, 60
كان المقدم جي.إي. ليتشمان (١٨٨٠ - ١٩٢٠) جنديًا ومستكشفًا ورحالة يتولى منصبًا إداريًا في بلاد ما بين النهرين، حيث لقي مصرعه بالقرب من الفلوجة على يد بعض أفراد عشائر الرمادي في ٢٠ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠ . وكان ليتشمان يتنقل بين البدو متنكرًا. انظر : Lunt, 60, note

(40) Thomas Henry Thornton, *Colonel Sir Robert Sandeman: His Life and Work on an Indian Frontier: A Memoir, with Selections from His Correspondence and Official Writings* (London: John Murray, 1895). أود أن أشكر ريكاردو بوكو لأنه دلني على سيرة سانديمان .

(٤١) التقارير الشهرية عن إدارة صحراء شرق الأردن:
A Sandeman Policy, March 1935, cited in Riccardo Bocco, "*État et Tribus Bedouines en Jordanie, 1920–1990, Les Huwaytat: Territoire, Changement Économique, Identité Politique*, doctoral dissertation, Institut d'Études Politiques de Paris, 1996, 135.

استلهم غلوب أيضًا نماذج أخرى. فعلى الرغم من أنه كان أول من تلقى قلادة لورانس التذكارية التي منحتها له "الجمعية الآسيوية الملكية في لندن" عام ١٩٣٦، كان غلوب شخصية مختلفة تمامًا عن تي. إي. لورانس[٤٢]. فبخلاف لورانس، الذي غالبًا ما يقارَن به، فإن فلسفة غلوب السياسية فيما يخص "العرب" تختلف عن فلسفة سابقه في أنها أقل استحواذًا وتبنيًا لثقافة العرب، وإن كانت تتسم بالاستعراضية الملفتة، شأنه في ذلك شأن لورانس. وكان غلوب أشد اهتمامًا بإدخال العرب في تركيبة اجتماعية تتغلغل فيها "حداثة" توفيقية من الناحية الثقافية. فقد كان غلوب محبًا حصيفًا للعرب، ولا يلتفت إلى مقولات المركزية الأوروبية الجاهلة العجولة (على الرغم من أن المركزية الأوروبية كانت تسم كل ملكات التقويم عنده)، وكان يؤمن بالنسبية الثقافية ويحمل آراءً لا تختلف كثيرًا عن أفكار بعض الغربيين المتخصصين في العلوم الاجتماعية في يومنا هذا.

يؤكد غلوب في تعليقه على العلاقة بين الثقافة العربية والحضارات الأجنبية أنه "لم ينصح [العرب] بمحاكاة الإنكليز، بل على العكس[٤٣].» كان المعنى الأوروبي للحداثة واضحًا عنده، فقد كتب في مقال بعنوان «الصراع بين التقاليد والحداثة في دور الجيوش المسلمة» يقول: «عندما نستخدم كلمة حداثة، لا أستطيع تجاهل انطباعي بأننا في الحقيقة نقوم بتصور الأشياء التي تمثلنا... بعبارة أخرى، الحداثة تعني «مثلنا»، ويبدو أن عنوان مقالتنا يتضمن ضرورة سعي المسلمين لأن يصيروا مثلنا، ولا شك أن هذه العملية ستنطوي حتمًا على صراع.»[٤٤] يرى غلوب أن «التفوق الحالي الذي يتمتع به الغرب يكمن بالأساس في المجال المادي: في الميكانيكا والتكنولوجيا والتصنيع وما إلى ذلك من أنشطة. ولكن الأمم الأخرى حريصة على تبني هذه الأشياء، ونتيجة ذلك، لا يستدعي

(42) *Journal of the Royal Society of Asian Affairs* XVII, part III (October 1986): 357.

(43) John Bagot Glubb, “Relations Between Arab Civilization and Foreign Culture in the Past and Today, ”*Journal of the Royal Central Asian Society* XXIV (July 1937): 417.

(44) John B. Glubb, “The Conflict Between Tradition and Modernism in the Role of Muslim Armies, ” in *The Conflict of Traditionalism and Modernism in the Middle East*, edited by Carl Leiden (Austin: University of Texas Press, 1966), 9–21.

التحديث بهذا المعنى كثيرًا من الصراع... أما الغرب فلا يجوز أي تفوق معترف به في الأخلاق، وعليه فإن محاولات نقل معايير الأخلاق الغربية إلى دول أخرى سيؤدي إلى استنفار معارَضة لها. فالديمقراطية الغربية... لا تلقى هي نفسها قبولًا عامًا بوصفها خير طريقة لإدارة شؤون كل الأمم.»[٤٥]

يصف غلوب سيادة القانون في الدول الغربية بأنها تنتج نوعًا من الحكم «الآلي» الذي يصلح للأوروبيين ويتوافق مع «مزاجهم». لكن هذا، كما يرى، يلقى نفورًا شديدًا من بعض العرب، لأنهم «بالفعل يفضلون تمامًا أن يتبعوا الرجال وليس الآلات»[٤٦]. ويشرح غلوب تصوره لسبب عدم قبول سيادة القانون لدى العرب: «أعتقد أن العرب يحبون أن يحكمهم رجال وليس قوانين أو لجان، لكنهم في الوقت نفسه، أشد الأعراق صراحة في التعبير وأكثرها ديمقراطية.»[٤٧] ويحرص غلوب على ألا يُفهم قوله على أنه يعارض الحكم الكولونيالي، لأنه نفسه إمبريالي ملتزم، فيوضح أن ما يعارضه هنا هو «[النفوذ] الثقافي وليس ... النفوذ السياسي المباشر، مثل الاستعمار الأوروبي أو نظام الانتداب.»[٤٨] وقد واظب الرجل على كيل المديح للإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر حتى نهاية حياته.[٤٩] مع ذلك، كان يعارض التوسع في نشر النموذج الديمقراطي الليبرالي في المستعمرات، ويرى أن النظام السياسي الحزبي لا يتناسب مع الثقافات غير الأوروبية. حتى إنه كان يتفهم المعضلة التي كانت تواجه القوميين المناهضين للاستعمار: «إن تعريف ما هو 'حديث' بأنه نظام السياسة الحزبية الرائج حاليًا في الغرب، يجعلنا نجبر الأمم الأخرى على نبذ تقاليد الولاءات الشخصية لديهم أو أن يقبلوا وصمهم 'بالتخلف'».[٥٠] وبخلاف أغلب المستشرقين الذين تتغلغل في

---

(٤٥) المرجع السابق، ٩.

(46) Glubb, "Relations Between, " 418.

(٤٧) المرجع السابق، ٤١٩.

(٤٨) المرجع السابق، ٤١٩.

(49) John Bagot Glubb, *The Changing Scenes of Life, An Autobiography* (London: Quartet Books, 1983), 212–214.

(50) Glubb, "The Conflict, " 17.

كتاباتهم ثيمة «أوروبا بوصفها معلّمًا للشرق معنى الحرية»[٥١]، كان غلوب حريصًا على تذكير مواطنيه بأن «بريطانيا ربما عرّفت العرب على الديمقراطية - وليس على الحرية.»[٥٢] حتى إن غلوب كان حريصًا على إثبات أن حرية العرب الفردية ليست مستمدة حتمًا من الحرية السياسية: «لقرون خلت في إنكلترا السعيدة، أخذنا نطابق بين حرياتنا الشخصية، والاستقلال السياسي لبلادنا. إن قلة من البريطانيين هم من أدركوا مدى الانفصال بين الحرية الشخصية والحرية الوطنية... لم يكن للعرب وجود سياسي أيام التُرْك، لكنهم كأفراد كانوا أحرارًا مثل أي بشر في العالم. ولم تكن حريتهم بحال نتاج الكرم التركي، بل كانت مستندة فقط إلى عجز الحكومة عن السيطرة عليهم»[٥٣]. لكن تأكيد غلوب على هذا يعني تأكيده على أن العرب والبدو تحديدًا ليس عليهم التحرر من الحكم الاستعماري حتى يحققوا الحرية، لأن كلًا منهما يشمل الآخر.

لكن هذا النمط من التفكير لم يجنّب غلوب الوقوع في فخ التفكير التطوري التحديثي؛ فإذ لم تنفع المقولات الثقافية النسبية في دعم الاستبداد في العالم العربي، لم يتردد الرجل في استعمال لغة التحديث: «لم تثر كلمة في لغة البشر من الحماس أو تستدعي إخلاصًا أعمق مما فعلته كلمة 'حرية'. لكن المخاطرة حاضرة دائمًا عند نقل العادات بحذافيرها من أمة إلى أخرى، دون مراعاة للظروف المحلية. ففي بلد تعيش جماهيره في جهل تام بالعالم ويفتقر جميع من فيه (حتى الحكام) إلى الخبرة، فإن تطبيق ما يعد في إنكلترا الحقوق الإنسانية الأساسية سوف تترتب عليه نتائج غير متوقعة.»[٥٤] يجعلنا هذا القول نعتقد أن غلوب تحديثي تمامًا، بمعنى أنه يعتقد أن الديمقراطية ستناسب العرب في المستقبل عندما يصير حكامهم أكثر «خبرة» وجماهيرهم أقل «جهلًا». لكن هذا تصور ناقص؛ ذلك أن غلوب يعتقد أن تلك الجماهير الجاهلة لا تحتاج بالضرورة إلى التعليم الغربي بحذافيره. وكما سنرى لاحقًا، كان لدى غلوب برنامج «تعليمي» مختلف تمامًا مصمم خصيصًا لهم. فهو يرى أنه لو تحققت الديمقراطية لدى العرب، لن

(51) See Edward Said, *Orientalism,* 172.

(52) Glubb, *The Story*, 147.

(٥٣) المرجع السابق، ٤٢.

(54) Glubb, *A Soldier,* 347.

يكون ذلك قبل قرون. وعلى ضوء التظاهرات المناهضة للإمبريالية في منتصف الخمسينيات المعارضة لانضمام الأردن إلى حلف بغداد الداعم للغرب، كتب غلوب يقول: «اعتاد العرب على الحكم الاستبدادي طيلة قرون، وفجأة اختفى الاستبداد فانزلقوا إلى فوضى وحكم غوغائي، ولم يكادوا يجتازون مرحلة الديمقراطية الوسيطة. فالديمقراطية تحتاج أجيالًا - وربما قرونًا - حتى تقوم.»[٥٥] ويرى غلوب أن هذا يقوم على تقاليد تاريخية وثقافية على حد سواء. وفي هذه الحالة، يرى أن الإسلام هو السبب: «ولكني كنت أرى أيضًا أن العرب عمومًا يتوافقون أكثر مع حكومة على رأسها حاكم شخصي، ويعود هذا جزئيًا إلى تراث وتقليد قديم قد لا يكونون على وعي به، وجزئيًا إلى دين الإسلام، فما من بلد مسلم نجح في أن تحكمه برلمانات منتخبة أو جمعيات عمومية أو لجان، فقد كان المبدأ المتبع دائمًا تعيين رجل واحد لكل مهمة مطلوبة».[٥٦]

تهكَّم غلوب على تجربة الأردن القصيرة مع نظامٍ برلماني جزئي في الخمسينيات، ووصفها بأنها «محاكاة للديمقراطية البريطانية... وهو نظام غريب على تقاليد البلاد»[٥٧]. وكان غلوب يفضل الديكتاتورية «التقليدية» ليس للأردن وحدها بل للعراق أيضًا: «إذا كانت بريطانيا تلام على شيء في علاقتها بالعراق فهو أنها استعملت نفوذها لتستدخل نظامًا ديمقراطيًا وسياسات حزبية إلى ذلك البلد. وكان هذا مرده محبة للإنسانية أُسيء توجيهها، ولم يكن إمبريالية شريرة. فليس لدي أدنى شك في أن الأعراق المختلفة تتطلب أنظمة حكم مختلفة نظرًا لاختلاف طبائعها، واختلاف الثقافة والتقاليد المتغيرة عبر آلاف السنين. وإن الاعتقاد بأن شكلًا واحدًا من الحكم هو الشكل المثالي للجنس البشري كله؛ وهمٌ خطير»[٥٨]. من الواضح أن توصيات غلوب في مجال الحكم تؤكد على دعم الحكم الاستبدادي المحلي الذي يصفه بأنه «تقليدي» كما يخلص بإصرار إلى «عدم ضرورة وجود صراع بين التقليدية والحداثة في

(٥٥) المرجع السابق، ٤٠١.

(56) Glubb, *The Changing*, 175.

(57) Glubb, *A Soldier*, 370.

(58) Glubb, *The Changing*, 81.

الـدول الإسـلامية إذا بقـي حكم الرجل الواحد أو شـكل آخر من أشـكال الدسـتور السـلطوي... فـإذا اتُبع مثل هـذا النظام في الحكم الذي يقوم بالأسـاس عـلى التقاليد المحليـة، فلا حاجة لأن ينشـأ صراع بـين الطرق العسـكرية التقليديـة والحديثة.»[٥٩] وحرصًا من غلوب على ألا يدع شـيئًا للمصادفة، فقد أعد استراتيجيات جاهزة تتبعها الـدول غير الغربيـة، التي اختارت السياسـات الحزبية، لتضمـن ألا يتدخل الجيش في السياسـة. ولا تتضمـن هذه الاسـتراتيجيات القوانين، بل تتفق مع نفـوره من الهياكل القانونية الكولونيالية في المسـتعمرات؛ إذ يدعو إلى المزيد من إجراءات الضبط: «ليس وضـع القوانين أو القواعد التي تحظر التدخل العسـكري هي خير مـا يتحقق به هدفنا المباشر، بل يتحقق **بإنتاج** روح معارضة لمثل هذا التدخل [التشديد مضاف]». ويتحقق هذا بإنتاج تقليد جديد، وذلك بأن «نجعل البعد عن السياسة **تقليدًا عسكريًا** [التشديد مضـاف]»[٦٠]. ولا يعـي غلـوب التناقض المفاهيمـي في القول بـأن التقاليد يمكن أن تنتجهـا الحداثـة، على الرغم من أنه يبدو على علم غير واعٍ بـأن التقاليد كلها هي نتيجة الحداثة ولا تسـبقها - وهو مفهوم كان لابـد أن يعتمد عليه ولو بغير وعي حتى ينجح منطق استراتيجيته.

كان الضبـط حرفـة غلوب، لذلك كان أقدر على فهم فـرض القوانين الأوروبية على العالم العربي من أي مسـؤول كولونيالي آخر، وهو يصف ذلك فيقول: «لا يتوقف... أثر فـرض نظام المحاكم الأوروبية على العرب عنـد تدمير روح المبادرة لدى القضاة؛ بل إنه قد فرض أيضًا على الناس نظامًا كاملًا من القوانين يعجزون غالبًا عن فهمها.»[٦١] وقد نعى التغير في سـلوك البدو بعد تطبيق هذه القوانين: البدو الذين يعيشـون «في ظل نظام من العنف البـدني... [لديهم] صفات الصدق الخالـص والأخلاق الواضحة الصريحة، وهـي صفات شـديدة الجاذبية، لكنها تضيع فيما يبدو عندما يحـل العدل والقانون مكان العنف.»[٦٢] بل إنه يرى في الاختلافات الطبقية معادلًا لمستويات التغريب بين العرب:

---

(59) Glubb, "The Conflict," 18.

(٦٠) المرجع السابق، ١٨.

(61) Glubb, "Relations Between," 421.

(62) John Bagot Glubb, *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years 1908–1958* (London: Hodder and Stoughton, 1959), 171.

«فالطبقات المتعلمة تحمل غالبًا درجات أوروبية في القانون، ولا شك أنهم محامون وقضاة بارعون، لكن هوة واسعة تفصلهم عن أبناء جلدتهم. ولعل أربعة من كل خمسة من الفلاحين أو البدو الذين يقفون أمام محكمة من هذا النوع كانوا عاجزين عن مجرد فهم الإجراء ككل.»(٦٣) وفي معرض رده على السؤال «لماذا... استجلبت هذه القوانين غير المناسبة للسكان؟» يقول غلوب «أرى أن ذلك يعود إلى العجز عن التمييز الواضح بين ما هو مناسب وما هو غير مناسب عند استيراد الأفكار من أوروبا، وأود أن أذكركم مرة أخرى بعبارة السيد غاندي 'ينبغي أن أستخدم المؤسسات المحلية وأحسِّنها بتخليصها من عيوبها المثبتة'»(٦٤). ويضرب غلوب أمثلة للمؤسسات القانونية القائمة في العالم العربي:

> هناك منظومتان قانونيتان منفصلتان في الجزيرة العربية (ولن أضيف ثالثة) - وهما الشريعة والقوانين العرفية العربية [البدوية]. ولنحاول إن استطعنا أن نأخذ بنصيحة غاندي ونستخدمهما، وفي الوقت نفسه نخلصهما من عيوبهما المؤكدة. فلو قدمنا منظومة قوانين جديدة تمامًا، ومعدّة سلفًا فستكون غير مناسبة بالمرة. وبالتأكيد، ستسبب ظلمًا لفترة طويلة لعدم فهمها فهمًا صحيحًا. وربما تفقد فاعليتها جراء عدم تعاون السكان. وحتى لو كانت هذه القوانين هي الأفضل على الإطلاق فأنا أفضل أن أبدأ فورًا بالمؤسسات الأصلية، ثم أقربها تدريجيًا من الشكل الجديد عن طريق عملية بناء على الأسس القائمة.(٦٥)

يشعر غلوب بالاستياء من قلة الاهتمام بالظروف المحلية، فيقول بعد أن قدّم إحدى توصياته بإقامة محاكم مرتجلة في الريف، ونبذ الرسمية لإتاحة وصول "السكان" إلى المحاكم "لا أعرف حالة واحدة نفذت فيها هذه التوصية في العراق أو سوريا أو فلسطين أو شرق الأردن، والسبب أن كل العيون موجهة إلى محاكم القوانين الأوروبية. ولا تتوفر على قدر كافٍ من القابلية للتعديل، ولا التكيف مع الظروف المحلية."(٦٦)

---

(63) Glubb, "Relations Between, " 421.

(٦٤) المرجع السابق، ٤٢٢.

(٦٥) المرجع السابق، ٤٢٢.

(٦٦) المرجع السابق، ٤٢٤.

وقد أعمى نفور غلوب من الحكم القانوني عن حقيقة أن غياب هذا الحكم يعني عجزه عن فرض سلطته على البدو. فبالإضافة إلى إنشاء محاكم عشائرية وجهاز يفرض القوانين البدوية ويراجعها يختص بالسكان البدو منذ عام ١٩٢٤، فقد أصدرت الدولة الانتدابية الهاشمية قانون الإشراف على البدو عام ١٩٢٩، قبيل وصول غلوب للبلاد. ويضع هذا القانون كل السلطة المتعلقة بالسكان البدو في يد قائد الجيش أو نائبه (وهو في هذه الحالة غلوب نفسه)، وبهذا تم إخضاع كل بدو الأردن للحكم العسكري. إن القانون هو الذي منح السلطة لغلوب في كل تاريخه المهني، وهذه حقيقة يفضل أن ينساها كما نسي عدم التجانس القائم بين سلطته الكولونيالية والحالة الاستعمارية التي يعيشها رعاياه.

وقد تجاوزت عداوة غلوب الواضحة لفرض الأشياء الأوروبية على العالم العربي النصوص القانونية والترتيبات العسكرية والأيديولوجيات السياسية التي تشمل الممارسات اليومية. فقد كان شديد الحساسية والاهتمام بالتفاصيل، كما سنبين لاحقًا، وكان هذا الاهتمام والحساسية ضروريين لنجاحه في مشروعه التحويلي والإنتاجي.

ارتداء ملابس الثقافة المغايرة بوصفه نظامًا معرفيًا

كان غلوب محبًا للمجال البصري ومتلصصًا عليه، وبالقدر نفسه يعشق المظهرية الاستعراضية، ولو أنه أسقط هذه المظهرية الاستعراضية على رعاياه البدو كأنهم محض مشهد. وكان شديد التفصيل والحرص في خططه لإنتاج نوع جديد من البدو بل نوع جديد من العرب، وهو ما صار يُعرف بالأردنيين. كان يعرف تمامًا كيف ينبغي أن يبدو الجندي العربي الجديد، وماذا ينبغي (فهو دائمًا ذكر) أن يرتدي، وكيف ينبغي أن يتحرك، وما ينبغي أن يعرف، وما ينبغي أن يعده تقاليد وثقافة، وما ينبغي أن يقبله بوصفه حداثة مقبولة، وقبل ذلك كله من ينبغي أن يعده صديقًا، ومن ينبغي أن يعده عدوًا. فهنا يكمن جوهر الجندي العربي الجديد، فالموضوع ليس من عليك أن تحارب وكيف تحارب، فما يعادل هذا أهمية هو من عليك أن تحمي وكيف. وهنا، ترتب على مشروع غلوب تشكيل جسد البدوي وعقله تشكيلًا جديدًا. فقد صار البدوي الجديد يملك نظامًا معرفيًا جديدًا، وما يعادل ذلك أهمية امتلاكه جسدًا جديدًا درَّبه غلوب وغذّاه

وعالجه وعلّمه وألبسه. وقد صار هذا الرجل العسكري الجديد أيقونة الوطن الأردني الناشئ ورمزه وصار جسدُه الجسدَ الوطني.

كان غلوب مهتمًا بكل تفاصيل المشروع الكولونيالي الثقافي والمؤسسي في العالم العربي. وقد عارض بحماس إنشاء طبقة من الضباط في الجيوش العربية والإسلامية لأنها «لا تمثل أي تقسيم من تقسيمات الطبقات الاجتماعية في الحياة المدنية، بل هي مجرد محاكاة للمؤسسات الأوروبية. ولم أجد ضعفًا في الانضباط ينتج عن نبذ هذه القيود. ذلك أن العرب ليس لديهم 'وعي طبقي'. ومن المؤكد أن استحداث هذا التمييز فيما بينهم سيكون خطأً.»(٦٧) يبين غلوب أن هذا التقسيم العسكري الأوروبي يرجع إلى تاريخ أوروبا ما قبل العصر الحديث. ويصل به الامتعاض إلى أن يخلص إلى أن «المفارقة تكمن في أن الجيوش الإسلامية اتبعت هذا النظام في السنوات الأخيرة بافتراض أنه غربي، وبالتالي 'حديث' وناجع. ولكن ليس هنالك تقاليد إسلامية تبرر هذا التقسيم؛ بل إن التقاليد الإسلامية في هذا السياق أكثر 'ديمقراطية'. ويدلل هذا المثال على التشوهات التي من الممكن أن تنشأ عن محاكاة الجيوش الإسلامية الأعمى لمناهجنا.»(٦٨) ونلاحظ هنا اتساق غلوب في تشككه من المحاكاة غير المحدودة، فقد ظلت صيغة «غاندي» مبدأه المرشد دائمًا.

وكانت مسألة اللباس العسكري ذات أهمية قصوى عند غلوب: «أحيانًا يبدو لأول وهلة أن ذلك مجرد شيء سطحي. لكن التحليل الواعي يثبت غير ذلك. فإن تغيير الملبس يدل على أن لابسه قد نبذ ارتباطه العاطفي بالماضي. فهو إقرار صريح بالولاء، أي أنه يسعى لأن يصبح 'مُأَوْرَبًا'».(٦٩) يصف غلوب ملبس الجنود تحت قيادة بيك: «كان ضباط أركان الفيلق العربي في ذلك الوقت يرتدون سترة عسكرية زرقاء ومئزرًا overalls أزرق وأحذية ويلنغتون Wellington طويلة الرقبة، وكان مئزر الضباط الآخرين يتميز بشريط أحمر على طول ردائهم، أما شريط 'الباشا' فكان ثلاثيًا. وكان يشاهد يوميًا بهذا الزي وعلى رأسه قبعة من جلد الغنم وفي يده عصى غليظة من خشب

(٦٧) المرجع السابق، ٤٢٤.

(68) Glubb, "The Conflict, "15. See also Glubb, *The Story*, 38.

(69) Glubb, "Relations Between," 424.

النخيل الهندي الصلب وهو يسير يوميًا إلى مكتبه في عمّان."(٧٠) إن وصف غلوب مدروس ودقيق، لا يدع تفصيلة تفوته باعتبار أنها تافهة. وكما يشرح فوكو: "الضبط تشريح سياسي للتفاصيل".(٧١) يبدو غلوب كأنه مقدم برنامج أزياء حديث؛ إذ يواصل وصف ملابس البدو:

> من وجهة نظر عملية تبدو لي الملابس العربية أنسب للجزيرة العربية من الملابس الأوروبية، فهي بالأساس بيضاء واسعة فضفاضة، وبذلك فهي مثالية لمناخ حار جاف. وتوفر كوفية الرأس حماية ممتازة من الشمس؛ أما المعاطف الضيقة والسراويل والقبعات فغير مناسبة بالمرة. وأكرر هنا أن تغيير الملابس يفرض تغييرًا في الحياة؛ إذ يستحيل الجلوس على الأرض بالملابس الأوروبية الضيقة. وتصير الكراسي والطاولات والأسرّة ضرورة لمن يرتدون الملابس الأوروبية، وليس للأثاث ميزة كبيرة فيما أرى؛ فالغرفة التي تملؤها البُسط والدواوين المنخفضة والوسائد أكثر راحة من أغلب غرف الاستقبال الأوروبية.(٧٢)

يدرك غلوب بوضوح ما ينطوي عليه إنتاج أجساد جديدة من خلال ارتداء ملابس مغايرة ثقافيًا. فارتداء ملابس مغايرة ثقافيًا ينتج "تغيرًا في الحياة"، ثقافة بدنية جديدة تتحول فيها حركة الجسم نفسها، وكذلك محيط الفرد المنزلي، وكيف يجلس وكيف يأكل وما إلى ذلك. وهذا ليس مجرد حساسية جمالية، فدفاع غلوب عن التقاليد المحلية يجعله أحيانًا يبدو مثل قومي عتيد يحارب الإمبريالية الثقافية:

> في المجال العسكري، يصير ارتداء الملابس الأوروبية أكثر سخافة. فمعظم أفراد الجيش من طبقات فقيرة يرتدون الملابس العربية ويعيشون في بيوت لا يوجد فيها أثاث غربي. وعندما يدخلون الحياة العسكرية يجبرون

---

(70) Glubb, *The Story*, 199.

(71) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, translated by Alan Sheridan (New York: Vintage Books, 1977), 139.

(72) Glubb, "Relations Between," 424–425.

على ارتداء سراويل ضيقة لا يستطيعون الجلوس بها. ويجبر أناس عاشوا حياتهم يمشون حفاة أو يرتدون الصنادل على ارتداء الأحذية ذات الرقبة الطويلة. دعني أكرر مرة أخرى، إن الملابس العربية الواسعة الفضفاضة عندما تضاف إليها العباءة المصنوعة من جلد الماعز، مثالية للنوم في العراء على الأرض في أي طقس، بينما الملابس الأوروبية الضيقة غير مريحة بالمرة في النوم، ولا يمكن أن تلف لابسها كالعباءة. نتيجة لذلك، يعاني الجنود العرب الذين يرتدون الملابس الأوروبية معاناة كبيرة عندما ينامون في العراء، ويضطرون إلى حمل البطانيات والملاءات المضادة للماء، والخيام وكل التجهيزات التي يفرضها عدم ملاءمة ملابسهم للحياة العسكرية.(٧٣)

يقدم غلوب وصفًا تفصيليًا لتصميماته اللباسية الجديدة لقوة البادية والتي صممها في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين: "كان الزي مفصلًا بطريقة ملابسهم العادية نفسها، أردية طويلة تكاد تصل إلى الأرض وأكمام بيضاء طويلة لكن السترة الخارجية لونها كاكي، مع وشاح [قايش] أحمر، وحامل مسدس أحمر وحزام وخزنة للرصاص مليئة بالذخيرة، وخنجر فضي في الحزام، كان المنظر مبهرًا للناظر. وسرعان ما اشتكى رجال العشائر من أن أجمل الفتيات لم يكن يرضين إلا بجنودنا عشاقًا."(٧٤)

وهكذا، بدا أن الأجر الجيد والرماية لم يكونا الحافزين الوحيدين لانضمام البدو إلى الخدمة؛ إذ زادت عليهما الجاذبية الجنسية للنساء. وإلى ذلك تضاف فائدة أخرى وهي أن البدو صاروا مصدر جذب سياحي: "لا شك أنهم أبهى الرجال مظهرًا في الشرق الأوسط، وعندما يكون السياح في جولة في البتراء في الشتاء يجري تصوير قوة البادية من الفجر وحتى غروب الشمس."(٧٥) لقد صار البدو يشكلون جزءًا من العرض الذي حولت الإبستمولوجيا الأوروبية الحديثة العالم إليه. فكما شكلت المعارض العالمية الكبرى في القرن التاسع عشر جزءًا من المشروع الكولونيالي الأوروبي، يتحول العالم نفسه، كما يبين تيموثي ميتشل، إلى معرض. يقول ميتشل إن "المعرض لا يبدو مجرد محاكاة للعالم الحقيقي الخارجي، بل إنه يفرض إطارًا من المعنى على أعراقه المتعددة

(٧٣) المرجع السابق، ٤٢٥.

(74) Glubb, *The Story*, 103.

(75) Jarvis, *Arab Command*, 129.

ومناطقه وسلعه."[٧٦] ويواصل الشرح فيقول إن: "الشرق رفض تقديم نفسه كأحد المعروضات، وبذلك بدا بلا نظام وبلا معنى. كان على العملية الاستعمارية أن تقدم هذا النظام الغائب حاليًا - أي أثر بنية ليست مجرد قوة ضابطة فحسب، بل هي أيضًا أنطولوجيا التمثيل الجديدة".[٧٧] هكذا يصبح البدوي سلعة فتيشية fetishized بالمعنى الماركسي، فالطريقة التي ينتجه بها غلوب والسياسات الكولونيالية تجعله مشهدًا "تحل فيه محل العالم المُدرَك مجموعة من الصور التي تتجاوز هذا العالم، لكنها في الوقت نفسه، تفرض نفسها بوصفها مُدرَكة إدراكًا متميزًا"[٧٨]. يستحيل البدوي صورة لما ينبغي أن يكون عليه في ظل اقتصاد الإمبراطورية البصري الجديد. واستنادًا إلى فكرة السلع الفتيشية عند ماركس، يتحول البدوي بوصفه سلعة فتيشية إلى قيمة تبادلية خالصة[٧٩]. فتغدو قيمته النفعية هي قيمته التبادلية في عرف المشروع الإمبريالي. وما دام سيحافظ على المصالح الإمبريالية بمخاطر أقل على الإمبراطورية (لن يضطر الشباب البريطانيون البيض أن يعرضوا أنفسهم للخطر ليحافظوا على المكاسب الإمبريالية؛ إذ سيقوم البدو بذلك بدلًا عنهم[٨٠])، وما دام سيوفر الترفيه للسياح الزائرين، ويسير في عرض بوصفه أحد منتجات الجهود البريطانية لنشر الحضارة، سيصير البدوي بوصفه سلعة فتيشية محورًا للمشروع الإمبريالي في الأردن، كما سيصبح لاحقًا في المشروع الوطني.

وكان افتتان غلوب بتصميمات الملابس يولّد لديه ميولًا استعراضية مستمرة، فهو يخصص في سيرته الذاتية مساحة لإعادة وصف الأزياء الموحدة لقوة البادية، وما لها من

---

(76) Timothy Mitchell, *Colonising Egypt*, xiii, xiv.

(٧٧) المرجع السابق، xv.

(78) Guy Debord, *The Society of the Spectacle* (New York: Zone Books, 1994), 26.

(79) See Karl Marx, "The Fetishism of Commodities and the Secret Thereof, " in *Capital*, vol. 1 :*A Critical Analysis of Capitalist Production*, edited by Frederick Engels (New York: International Publishers, 1967), 71-83.

(٨٠) كما يشرح تي إي. لورانس: «لم تكن كل المناطق الخاضعة للإمبراطورية تساوي مقتل طفل إنكليزي واحد»، نقلًا عن:

Stephen Ely Tabachnick, "The Two Veils of T. E. Lawrence, "*Studies in the Twentieth Century*, no. 16 (fall 1975), 97.

تأثير مستمر: "كنا نُلبس دوريتنا ملابسهم الطبيعية: سراويل قطنية بيضاء وثوب طويل وفوقهما رداء كاكي طويل وحزام صوفي أحمر عريض، وعددًا من أحزمة الذخيرة والخِزن ومسدس وحامل مسدس أحمر وخنجرًا فضيًا، **وكان لباس الرأس يتكون من كوفية رُسمت عليها مربعات حمراء وبيضاء (نحن من صممها)، والتي أصبحت منذ تلك اللحظة نوعًا من الرمز الوطني العربي. فقبل ذلك لم يكن الرجال في شرق الأردن أو فلسطين يرتدون سوى أغطية الرأس البيضاء** [التشديد مضاف]."[٨١] أما بقية أفراد الفيلق العربي فكانوا يرتدون كوفيات أو حطّات كاكية. وعندما اتخذ الفيلق العربي الخوذة بدلًا من الكوفية في عام ١٩٣٣، استثنيت قوة البادية من ذلك.[٨٢] ولا ينبغي التقليل من أهمية لباس رأس الرجال. فكما سنرى في الفصل الخامس، قامت وطنية القصر الملكي والوطنية الشعبية بتبني «الشماغ» (أو«الحطة») الحمراء والبيضاء كتعريف للأردنة. كما استخدمت الحطة الحمراء والبيضاء علامة تميز أهل شرق الأردن «الحقيقيين» عن الأردنيين الفلسطينيين، الذين اتخذوا بدورهم الحطة ذات اللونين الأبيض والأسود علامة على الانتماء الوطني الفلسطيني في السياق الوطني الأردني. ومن المفارقات أن أغلب أهل شرق الأردن كانوا يرتدون الحطة البيضاء أو ذات اللونين الأبيض والأسود قبل ابتكار غلوب الذي قدمه عام ١٩٣١، كما يفعل كثير من كبار السن الأردنيين حتى اليوم. أما في الحالة الفلسطينية، فقد تبنى الفلاحون الفلسطينيون الحطة البيضاء البدوية منذ بداية الثلاثينيات وبعدها الحطة ذات اللونين الأبيض والأسود وذات اللونين الأبيض والأحمر[٨٣]. وهكذا حدد اختيار غلوب العشوائي

---

(81) Glubb, *The Changing*, 102–103.

(82) Great Britain, Colonial Office, *Report*, 281.

(83) Shelagh Weir, *Palestinian Costume* (Austin: University of Texas Press, 1989), 68.

كان معظم الفلاحين الفلسطينيين قبل حقبة الثلاثينيات يضعون الطربوش المغربي أو اللفة على رؤوسهم، وقبل حقبة الثلاثينيات لم يكن يرتدي الحطة سوى الفلسطينيين البدو، انظر: المرجع السابق، ٥٨-٦٦، وانظر أيضًا:

Walid Khalidi, *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinian People 1876–1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991),

وبصفة خاصة الصور الموجودة في الصفحات التالية: ١٩٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٦.

وانظر أيضًا: =

واحدًا من أبرز الرموز المُجَنْسَنَة للهويتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية في الأردن.

لكن هذا النمط في الملبس لم يكن مستعملًا طوال الوقت. فعندما حان وقت القتال كما حدث في الحملة السورية عام ١٩٤١، صدر قرار بتزويد الجنود بزي المعركة:

احتفظ الرجال بالثوب الكاكي الطويل الذي يصل إلى الكاحل والنطاق الأحمر العريض cumberbund وخنجر وخزائن ذخيرة مزخرفة تتقاطع عند الصدر - الزي الموحد التقليدي لقوة البادية. مر وقت قبل أن يتم تزويدنا بزي المعركة المعتمد وحزام معدات؛ وعندما اضطر الرجال إلى تغيير لباسهم العشائري أول مرة، وجدوا هذا النمط الأوروبي من الزي الموحد غير مريح بالمرة. كانوا معتادين على لبس الصنادل مما جعل أقدامهم عريضة بشكل غير معتاد، فكانت الأحذية البريطانية ذات الرقبة الطويلة تمثل لهم عذابًا، فكانوا يقطعون مقدمة الحذاء بخناجرهم وفتحوا ثقوبًا في جوانبه لتسمح بدخول الهواء، وكانوا لا يدركون لماذا كان هذا مستهجنًا. واستغرقهم الأمر أسابيع حتى يظهروا بهذه الهيئة الجديدة، مع وضع معداتهم في مكانها الصحيح.[٨٤]

ولنا أن نتساءل عن أساليب الضبط التي استخدمت في تلك الأسابيع لجعل البدو يذعنون لنمط اللباس الجديد. يدعي موسى بكمرزا شردان أن كثيرًا من البدو أصروا على ارتداء "الزُبون" الذي صممه غلوب تحت السراويل الغربية التي كانت تجعل مظهرهم "مضحكًا"، حتى "يبدو الجندي منهم منتفخًا من نصفه الأسفل" - لكن هذا الأمر لم يستمر طويلًا.[٨٥] وخلال الفترة بين ١٩٤١ و١٩٤٣ تغير لباس كل الوحدات القتالية إلى الملابس الأوروبية التي عدّت أنسب لظروف المعارك. توافق هذا مع تحول الفيلق العربي من قوة شرطية إلى جيش متكامل. كما كان لتغيير الملابس أسباب

= Sarah Graham-Brown, *Palestinians and Their Society 1880–1946: A Photographic Essay*(London: Quartet Books, 1980), . 166, 169, 174- 176, 181.

(84) Sir Gawain Bell, *Shadows on the Sand: The Memoirs of Sir Gawain Bell*) New York: St. Martin's Press, 1983), . 141–142.

(٨٥) موسى عادل بكمرزا شردان، **الأردن بين عهدين**، عمّان، بدون ناشر، ١٩٥٧؟ ٢٤.

اقتصاديـة، ذلك أن تصميمات غلوب (الفيكتورية) التفصيلية كانت عالية الكلفة. لكن ظلت وحدات الشرطة العسكرية البدوية ترتدي تصميمات غلوب الأصلية، كما ترتديها حتى اليوم، وكذلك بقية قوة البادية.(٨٦)

كان غلوب شـديد الحرص على وصف كل مـا يقدمه بأنه متوافق مع الثقافة البدوية ومتكامل معها. وشمل هذا الهدف حتى شخصه نفسه. فقد كان يعتقد جازمًا أن البدو أنفسـهم يرونـه جزءًا مـن ثقافتهم وطريقة معيشـتهم. فقـد كان يتخيل نفسـه مرتحلًا/ منتحـلًا ثقافيًـا (أي ليس بالإمكان تمييزه عن السـكان الأصليـين). وللتدليل على إيمانه العميـق بهـذا الارتحال الثقافي يـروي قصة عن رد فعل جنـود أسرى من جيش حكومة فيشي الفرنسية عندما رأوه أثناء الحملة السورية في منطقة السخنة في أوائل الأربعينيات: "عندما كنت أسرع خارجًا من سـيارتي، خرج ثلاثة ضباط فرنسـيون من سـيارة دورية مدرعـة أمامـي. كنـت أضع الكوفيـة العربية عـلى رأسي فنظروا إلي بترقـب، فقلت لهم بالفرنسية 'أنا إنكليزي، أيها السادة'. لكن نفورهم لم يقل بعد هذه المعلومة"(٨٧). وحتى لو صدقه الفرنسيون، فإنهم كانوا يعتبرون التشبه بأهل البلاد سببًا أكبر للذعر.

كان تمثُّـل غلوب بالبدو العرب عمومًا والأردنيين تحديـدًا أمرًا واضحًا له واعيًا به. فقـد كان يفخـر بمعرفته بالثقافـة البدوية لدرجة أنه ادعى أنه وسـيط بـين عرب البدو والحضر. فهو يتحدث، مثلًا، عن استيائه من المحامين السوريين (وتشمل كلمة سوريين عنده الفلسـطينيين) والمصريين الذيـن كانوا يحيطون بابن سـعود في أوائل الثلاثينيات، لأنهم كانوا يحاولون تقديم المشورة له - وطبقًا لغلوب، لم يكونوا يعرفون شيئًا عن حياة البـدو: "وجدتنـي مضطرًا أكثر من مرة لـشرح العادات والتعبـيرات البدوية لهم."(٨٨) وبخـلاف غلـوب، كان الأردنيون الحضريـون المُتغرِّبون ينفرون مـن كل ما هو بدوي: "وكان المسـؤولون والـوزراء في الأردن يفخرون بأنهم لا يفهمـون لغة البدو أو عادات

---

(٨٦) أود أن أشـكر الدكتـور معن أبو نوار على المعلومات التي قدمهـا لي فيما يتعلق بهذه النقطة. وأيضًا للمزيـد عـما حدث من تغيـيرات في الملبس في هذه الفـترة، انظـر: Dragnich 'The Bedouin Warrior' 159

(87) Glubb, *The Story*, 335.

(88) Glubb, *The Changing*, 106.

العشائر (الذين يمثلون ثمانين بالمائة من السكان)."[٨٩] حرص غلوب على استثناء الملك عبد الله من هذا النقد، وذكر أن سنواته الأولى في الحجاز أكسبته تعاطفًا فطريًا مع العشائر. ويؤكد غلوب أيضًا أن عبد الله، بوصفه عضوًا في البرلمان العثماني قبل الحرب العالمية الأولى، كان قد اكتسب فهمًا للشؤون العالمية أوسع من أي من وزرائه.[٩٠] وليس من الواضح ما هي العلاقة بين أهمية هذه المعرفة ومقدرة عبد الله على فهم البدو.

ينحى غلوب في كتاباته عن نفسه وعن البدو منحى المستشرق الكلاسيكي. كما يؤكد إدوارد سعيد: "قد يحاكي المستشرق الشرق دون أن يكون العكس صحيحًا. فما يقوله عن الشرق يُفهم باعتباره وصفًا حصل عليه في تبادل أحادي الاتجاه: فهم يتكلمون ويتصرفون، وهو يراقب ويدوّن. وتكمن قوته في وجوده بينهم كمتحدث أصيل للغتهم، أولًا، ثم ككاتب في السر. ولم يكن ما كتبه معرفة مفيدة لهم، بل المقصود بها أن تكون مفيدة لأوروبا ومؤسسات نشرها المتعددة."[٩١] فإذا طبقنا قراءة سعيد للمستشرق إدوارد لين على غلوب فسوف نتوصل إلى خلاصة سعيد نفسها بأن "تلك الأنا، ضمير المتكلم الذي يجول في عادات مصر [أو البدوية في حالتنا] وطقوسها واحتفالاتها وطقوس الميلاد والبلوغ ومراسم الدفن بها، ما هي في الحقيقة إلا أنا متنكرة بقناع استشراقي وأداة استشراقية لاقتناص معلومات قيّمة لا تتوفر إلا عبر هذه الطريق ثم نقلها. ويؤدي لين [وكذلك غلوب] بوصفه ساردًا لِدَوْرَيّ المعروض والعارض، إذ إنه اكتسب ثقة الجانبين في آن واحد، ويعبر عن نوعين من الشغف بالخبرة: الشغف الشرقي باكتساب الصحبة (كما يبدو)، والشغف الغربي بالحصول على المعرفة المفيدة الموثوق بها»[٩٢].

أقر غلوب بتمثله للبدو العرب بوصفهم أساس الهوية الأردنية من خلال إعلان رسمي أمام عبد الله عندما طالبه الأمير بذلك عام ١٩٣٩: «'أنت إنكليزي ... وهذه دولة عربية، وجيش عربي. فقبل أن تتولى القيادة أريدك أن تتعهد بأن تتصرف دائمًا

---

(89) Letter, February 13, 1980, cited by Lunt, *Glubb Pasha*, 169.

(٩٠) المرجع السابق، ١٦٩.

(91) Said, *Orientalism*, 160.

كأنك ولدت أردنيًا، مادمتَ في المنصب الذي عينتك فيه.' ... فأجبته 'سيدي، أعطيك كلمة شرف أن أكون من الآن فصاعدًا شرق أردني إلا في الظروف التي ذكرتَها [أي ظروف نشوب قتال بين البريطانيين والأردن] والتي أرجو الله ألا تحدث أبدًا' [التشديد مضاف].»[٩٣] ولنلاحظ أن عبد الله يعي أن الشرق أردنية هي في الواقع «أداء» وليست «جوهرًا» - أما غلوب فيرد بأن «أداءه» يمثل له «جوهرًا»- وإن كان جوهرًا يشكل ذاته على نحو واعٍ ومشروط. ومن الضروري هنا أن نشير إلى أن أهمية الهوية الوطنية، كهوية تتشكل على مستوى الأداء (وليس أنطولوجيًا)، كانت في موقع المركز من مشروع غلوب لوطننة البدو من خلال مجموعة ممارسات نقلت إليهم تحت عنوان التدريب العسكري.[٩٤] ومن المهم كذلك أن نشير إلى الخلط في كتابات غلوب بين البدو والعرب والعكس. ففي سياق شرق الأردن، يعامل غلوب صفات البدوي والعربي والشرق أردني كأنها شيء واحد، وليس هذا عن غير وعي بأية حال، بل هو انعكاس لهدفه المنشود ببَدْوَنَة البلد كأساس لهوية وطنية جديدة.

وقد كان فعل تبني هذا الجوهر ناجحًا جدًا كفعل انتحالي إلى درجة أن «أبناء شرق الأردن اعتبروني واحدًا منهم - لا لواءً بريطانيًا. وكان لي أصدقاء فلسطينيون كثيرون، ولو أنهم لم يعتبروني واحدًا منهم تمامًا، كما فعل أهل شرق الأردن»[٩٥]. والحقيقة حسبما يقول غلوب، أن الأردنيين كانوا يصابون بالصدمة عندما يشير أحد إلى أن غلوب ليس إلا منتحلًا. ويروي غلوب قصة تؤكد أنه بالنسبة إلى الأردنيين «كان واحدًا منهم وليس منتحلًا»[٩٦] وتقول القصة إن أسرة سياسي عربي بارز لجأت إلى نقطة شرطة في أثناء زيارة للبتراء في ١٩٤٧، وفي أثناء المحادثة سأل أحدهم الشرطة:

---

(93) Glubb, *A Soldier*, 419.

(٩٤) للاطلاع على الهويات المشكّلة على مستوى الأداء، انظر:

Judith Butler, *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity* (New York: Routledge), 1990.

(95) Glubb, *A Soldier*, 419.

(٩٦) المرجع السابق، ٤١٩، في سيرته الذاتية يكشف غلوب عن هوية السياسي العربي بأنه كان رئيس الجمهورية اللبنانية. انظر: *The Changing*, 169.

"هل ترضى أن يرأسك ضابط بريطاني؟"

فرد رقيب الشرطة في حيرة: "ماذا تقصد؟"

كان الرد "أقصد غلوب باشا، طبعًا"

فرد الرجل في غضب، "غلوب باشا ليس ضابطًا بريطانيًا، إنه واحد منا".

كان هذا ما تعهدت به للملك عبد الله.

لكن غالب هلسا، وهو أبرز روائيي الأردن، يورد صورة هي نقيض هذه الصورة لموقف البدو من غلوب. ففي روايته القصيرة **زنوج وبدو وفلاحون** يصور هلسا غلوب في إحدى زياراته إلى بيت بدوي. بعد أن قدموا له فنجان القهوة، يقول راوي هلسا:

> تذوقها وقال: "الزمها النار يا ولد. قهوتك باردة." كان يتصرف بوحي اعتقاد ساذج أنه إنما يكسب ولاء هؤلاء البدو بادعاء التمسك بعاداتهم وبالحرص المبالغ في التقيد بها، يخدعه الاستحسان الذي يثيره أمثال ملاحظته عن القهوة. وأمامه كان يتظاهر البدو بالتعلق الشديد بتلك العادات... كان يتكلم بلهجة تخالطها لكنة غريبة... ارتسمت على وجوه الجالسين ابتسامات أخفوها بتقطيب الحاجبين. ... أخذ الضابط البريطاني يتكلم بسرعة، معتقدًا أنه بذلك يخفي لكنته المضحكة[٩٧].

بل إن بدو العراق أطلقوا على غلوب اسم "أبو حُنيك"، إشارة إلى جرح أصابه في الحرب العالمية الأولى[٩٨]. التصق به هذا الاسم بعد وصوله إلى شرق الأردن، ولم يتغير إلا بعد مولد ابنه الذي سماه الأمير عبد الله "فارس"، فصارت كنيته "أبو فارس"[٩٩]. لكنه اشتهر بلقب باشا. فكان يخاطَب بـ "غلوب باشا" ويشير إليه معاصروه باللقب نفسه، وهو اللقب الذي ظل عالقًا في ذاكرة الأردنيين، وفي كتب تاريخهم[١٠٠].اتبع غلوب "التقليد" العربي، فأخذ يقابل اللاجئين وأبناء العشائر واليتامى والفقراء والأميين وغيرهم ليحل مشكلاتهم بدلًا من أن يتركهم لإجراءات

---

(٩٧) غالب هلسا، زنوج وبدو وفلاحون (بيروت: دار المصير، ١٩٨٠)، ٦.

(98) Glubb, *The Changing*, 83.

(99) Glubb, *The Story*, 248.

(١٠٠) سُر غلوب بهذه الألقاب وكتب عنها بتفصيل وزهو. انظر: Glubb. '*The soldier*' ,264.

الجهاز البيروقراطي الباردة والجافة. وكان يظن أنه عندما يفعل ذلك يظهر بمظهر حاكم عربي. "في ظل أشكال الحكم العربية يشغل كل منصب رجل واحد... يستطيع الجميع الوصول إليه دون استثناء... [لكن] محاكاة أوروبا... من جانب الأتراك... ثم... من جانب سلطات الانتداب دمرت هذا النظام". ولتصحيح هذا الوضع الذي "حرم الفقراء والأميين أشكالًا تقليدية من العدل يفهمونها، حاولت أن أجعل نفسي متاحًا بعد ساعات الدوام للفقراء والأميين"(١٠١). ثم يشرح قائلًا: "ربما يبدو هذا الإجراء فوضويًا في عيون الأوروبيين، وربما هو كذلك، لكنه كان محببًا للعرب أكثر من لوائح الدوائر الحكومية الباردة"(١٠٢). لم يتبع غلوب أسلوب الحياة البدوية كاملًا، فقد كان يرى ضرورة تمييز نفسه بمظهر وسلوك مختلفين، وكما يذكر كاتب سيرته:

> ربما كان غلوب أحد المستعربين المخلصين القلائل الذين لم يروا ضرورة في اتخاذ اللباس العربي. فبخلاف تي. إي. لورانس، الذي حضر مؤتمر السلام بباريس وهو يرتدي الأثواب العربية، أو هارولد إنجرامز في حضرموت، الذي كان يرتدي فوطة جنوب الجزيرة العربية، كان زي غلوب يتبع نسق الجيش البريطاني. كان بالطبع يرتدي شماغ الفيلق العربي ذا المربعات باللونين الأحمر والأبيض، أو السيدارة أي غطاء الرأس العسكري ذا اللونين الأحمر والأزرق. لكنه كان يرتدي السترة الكاكي الطويلة والسراويل، ومعها دائمًا حزام سام براون أسود وغمدًا للسيف. وكان يرتدي صوف السيرج الكاكي في الشتاء والقطن الكاكي في الصيف. لم يكن مظهره بالزي مبهرًا إلا عندما يلاحظ الشخص الصفوف الخمسة من الأوسمة على صدره ويدرك أنه لا يحتاج أن يجذب الانتباه لنفسه بتفصيلة سترته الطويلة. وكان دائمًا يرتدي الملابس الإنكليزية في غير ساعات العمل(١٠٣).

---

(101) Glubb, *The Changing*, 115.

(102) Glubb, *A Soldier*, 264.

(103) Lunt, *Glubb Pasha*, 176.

يؤكد لنت في مناسبة أخرى على أن غلوب "على عكس تي. إي. لورانس أو سانت جون فيلبي، لم يرتد زيًا عربيًا؛ بل كان يرتدي دائمًا زي الفيلق العربي الموحد... وبالطبع ساعده إلى حد بعيد إتقانه اللغة العربية قراءة وكتابة على حد سواء». ٨١.

كان نسق ملابس غلوب المتجانس الذي يجمع الأوروبي مع التقاليد العربية يشبه ملابس الوحدات غير البدوية في الفيلق العربي، و كان بذلك يشبه العرب المدنيين أو القرويين في المظهر ويشبه البدو في تصرفاته. وعلى خلاف تي. إي. لورانس الذي كان يقدم نفسه كمشهد لافت للنظر، لم يكن غلوب بالضرورة جزءًا من المشهد العسكري الذي كان البدو يمثلونه، فقد ظل خارج ذلك المشهد منشغلًا بإدارته.

بالإضافة إلى اللباس وأسلوب الحياة، كان غلوب يحافظ على الطقوس الدينية الإسلامية مثل صيام رمضان. "صمت معهم الشهر كله، ولم أفعل ذلك من بواعث دينية مباشرة، بل على أساس المبدأ الذي يفرض على الضابط تحجيم مَؤُونَته لتتساوى مع مَؤُونَة من يقودهم"(١٠٤). ومن المفارقات أن غلوب سخر ذات مرة من الصعوبة المزعومة التي تواجه المسلمين في تحديد أوقات الصلاة. كما كان يكره الأعياد الإسلامية لأنها كانت تتضمن احتفالات رسمية تفرض على غلوب وجنوده الحضور للعمل(١٠٥). وعلى الرغم من تفهمه للإسلام، يؤكد غلوب لقرائه أنه لم يفكر في اعتناق الإسلام قط: "كان لدي بعض الخبرة بالأتقياء والمتدينين المسلمين ووجدت فيهم كثيرًا من الصفات التي نربطها بالقديسين في المسيحية. لكنني لم أفكر في اعتناق الإسلام قط، فالمسيحية تولي المحبة اهتمامًا أكبر – ولكنني وجدت سهولة في التعامل مع المسلمين تحت مظلة تجمع كل من يخافون الله"(١٠٦).

يذكر أحد ضباط غلوب كيف تحول الرجل في الشرق إلى ما يشبه الحرباء:

> لا تعلم أبدًا حقيقة أمر غلوب. بدأ عقله يعمل على نمط عربي، وكان كل ما يتعلق به يغلفه الغموض. كان لديه عقل يستوعب لامنطقية العرب ويتوقعها. وكان يعرف أنهم يتصرفون بدافع العاطفة وكان يعي تلك العواطف. لقد كان يتعامل كعربي مع الملك وكبدوي مع العشائر وكضابط بريطاني مع لندن. لم يكن غير غلوب يعرف كل ما يجري(١٠٧).

---

(104) John Glubb, *War In the Desert, An R.A.F. Frontier Campaign (*New York: W. W. Norton, 1961), 146.

(105) Glubb, *A Soldier*, 51.

(106) Glubb, *The Changing*, 129.

(107) Quoted in Larry Collins and Dominique Lapierre, *O Jerusalem*) New York: =

وعلى الرغم من إدراك غلوب أن الهوية الوطنية تنتج أدائيًا، فقد حكمت الجوهرانية تصوره للهوية البدوية على نحو قاطع - فالإنسان يولد، ولا يصير، بدويًا. وعلى الرغم من أن كلمة بدوي/ بدوية في المفرد أو بدو في الجمع مشتقة من فعل "بدا" بمعنى عاش في البادية، وبذلك فالبدوي هو ساكن البادية الذي يعيش حياة الترحال، كان لغلوب معيار أضيق لهذا التعريف وفيما يلي تعريفه للبدوي:

> أول شرط أن يكون البدوي مرتحلًا، يربي الإبل ويرعاها، ويستبعد غير المرتحل تلقائيًا من هذا التعريف. لكن في سوريا والعراق عشرات الآلاف من أهل العشائر الذين يعيشون في خيام وفي ترحال دائم، لكنهم ليسوا بدوًا لأنهم لا يعتمدون على رعي الإبل، بل يرعون الأغنام والحمير. وبعد أن قررنا أن البدوي لابد أن يكون راعي إبلٍ مرتحلًا، فإننا لم نكمل تعريفنا؛ ذلك أن البدوي لابد أن يكون قادرًا على تتبع نسبه إلى قبائل بدوية خالصة معروفة، **فلا أنت ولا أنا يمكن أن نصير بدوًا مطلقًا. فالعربي الخالص المزارع في العراق أو شرق الأردن لا يمكن أن يصير بدويًا إلا إن أثبت أنه ينتسب إلى أصول بدوية خالصة**، لذلك نرى أن البدوي بالمعنى الدقيق راعي إبل رحال من أصول قبلية معينة محددة [التشديد مضاف].(١٠٨)

كان غلوب يرى نفسه ويراه غيره من الأوروبيين يمثل صورة الأب بالنسبة إلى البدو، لكن دوره الحقيقي كان أقرب إلى صورة الأم؛ ذلك أن مشروع إعادة الإنتاج الذي تولاه كان يتضمن ولادة نوع جديد من العرب - نوع لديه تقاليد نبيلة عريقة تمتزج بالجندية الحديثة. يقول كاتب سيرته (أو مدون أمجاده): «كان أغلب الضباط العرب يحبون كوك باشا [زميل غلوب] ويكنون له الإعجاب. كان في أعينهم أقرب إلى 'صورة اللواء الحديث' من غلوب باشا، الذي اعتبروه أقرب إلى صورة الأب»(١٠٩). يقول بيتر ينغ: «كان المعتاد لأي جندي بدوي يشعر 'بالظلم' أو

= Simon & Schuster, 1972), 198.

(108) J. Glubb "The Bedouins of Northern Iraq, "*Journal of the Royal Central Asian Society* XXII, part I (January 1935): 13.

(109) Lunt, *Glubb Pasha*, 185–186.

'القهر' أن يطلب لقاء قائده أو حتى 'أبونا الكبير'(١١٠).» كان غلوب أحيانًا يرى البدو كالمرضى جراء مواجهتهم مع الحداثة: «تحتاج الوحدة البدوية رعاية كبيرة من الضباط كأنها مستشفى مليئة بالمرضى الذين يحتاجون الطبيب ... فلابد من فحص كل رجل على حدة»(١١١). أمضى غلوب حياته يقوم بهذا، وكان بذلك يحذو حذو تي. إي. لورانس، الذي أوصى كل محبي العرب بهذه الطريقة في التعامل معهم:

> مبتدى سر التعامل مع العرب وآخره هو دراستهم المتواصلة. كن حذرًا دائمًا، ولا تقل أبدًا شيئًا دون تفكير، راقب نفسك ورفاقك طوال الوقت؛ اسمع كل ما يدور، وفتش عما يجري تحت السطح، اقرأ شخصياتهم واكتشف أذواقهم ونقاط ضعفهم، واحتفظ لنفسك بكل ما تكتشفه. توغل في الدوائر العربية، ولا تجعل لنفسك مصالح أو أفكار تخرج عن المهمة التي تؤديها، حتى لا يتشبع عقلك سوى بشيء واحد، وافهم دورك بعمق حتى تتجنب العثرات التي قد تفسد جهد أسابيع. وسيكون نجاحك بمقدار الجهد الذهني الذي تكرسه له(١١٢).

يقول غاوين بل، وهو ضابط بريطاني خدم في الفيلق، مؤيدًا ما سبق: "كنا لنقوم بأداء جيد لو اتبعنا هذه الأفكار بدورنا وفرضناها على الضباط البريطانيين الذين انضموا إلينا دون سابق خبرة بالعمل في العالم العربي. كان بعضهم، وليسوا جميعًا، يتمتعون بمعرفة فطرية لهذا النوع من التعامل مع مشكلة تحويل بدو أميين يتميزون بعزة نفس عالية إلى جنود معاصرين.(١١٣)" كان غلوب مستاءً من قلة من الضباط البريطانيين

---

(110) Young, *Bedouin Command*, 33.

(١١١) مقتطف من الكتاب الدوري رقم A:CO/1/3 من غلوب إلى ضباط بريطانيين، نقلًا عن:
Lunt, *Glubb Pasha*, 117.

(112) T. E. Lawrence, “Twenty-Seven Articles, ” first published in the *Arab Bulletin*, # 60August 20, 1920, reproduced in John E. Mack, *A Prince of Our Disorder* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1976), 467.

(113) Gawain Bell, *Shadows*, 144–145.

العنصريين (الذين جاءوا من بريطانيا لمساعدته) والذين كانوا يشيرون إلى العرب بكلمة "wogs".(*)(١١٤)

يصر كاتب سيرة غلوب على أن "البدو لا يأبهون كثيرًا للمستقبل، وغالبًا ما يتصرفون كالأطفال، يغضبون ويحنقون في لحظة، ويبكون في اللحظة التالية"(١١٥). كان غلوب ينزعج أحيانًا من أن البدو كانوا يرون فيه صورة الأب البديل. فيقول: "من الأشياء الخطيرة والتي تزداد إزعاجًا في البادية انتشار ظاهرة الآباء البدو الذين يموتون ويعينونني قبل وفاتهم وصيًا رسميًا على أبنائهم"(١١٦). وقد اضطرت زوجة غلوب إلى تولي هذه المسؤولية بدلًا منه:

> بعد زواجنا مباشرة، في عام ١٩٣٨، أبدت زوجتي اهتمامًا كبيرًا بالصبية الصغار الحفاة... أنقذت الكثيرين من هؤلاء الصبية، وخصصنا لهم منزلًا ورعيناهم وعيّنا لهم مدرسًا يعلمهم... في النهاية، صار واحد أو اثنان منهم ضباطًا في الفيلق العربي؛ بل إن واحدًا منهم ذهب إلى ساندهيرست، وصار آخرون ضباط صف أو جنودًا. وكان هناك طفل أعرج مصاب بشلل الأطفال، فأتحنا له عملًا كبائع في الكرك، وساعدنا قعيدًا آخر وجدته زوجتي يتسول على أن يفتح محلًا في عمّان. وبعد أن صار لنا عدة أبناء، اضطرت زوجتي إلى التخلي عن هذا العمل، لكننا احتفظنا بعلاقات ودودة مع معظم هؤلاء الصبية بعد أن استقر حالهم(١١٧).

بالإضافة إلى ابنهم الحقيقي، تبنى غلوب وزوجته ثلاثة أطفال(١١٨): ناعومي، وهي فتاة بدوية أردنية تبنوها عام ١٩٤٤،(١١٩) وفي عام ١٩٤٨ تبنيا طفلين من اللاجئين

---

(114) Glubb, The *Changing,* 106.

(*) كلمة إنجليزية تختصر مصطلح Westernized Oriental Gentleman وتعني الرجال الشرقيين المتغربين، لاسيما أهل الشرق الأوسط أو الأقصى، وهي توحي بالدونية. (المترجم)

(115) Lunt, *Glubb Pasha*, 117.

(116) *Monthly Report*, July 1933, cited by Lunt, *Glubb Pasha*, 84.

(117) Glubb, A *Soldier*, 414.

(118) Lunt, *Glubb Pasha*, 90.

(119) See Trevor Royle, *Glubb Pasha* (London: Little Brown, 1992), 297. =

الفلسطينين وسميا البنت ماري والولد جون(١٢٠). أما بالنسبة إلى الفتيان الذين كانا يرعيانهم فقد أصيب غلوب بخيبة أمل عندما علم بجحود أحدهم:

في نهاية عام ١٩٥٥، كان أحد هؤلاء الفتيان يجلس مع مجموعة من المدنيين في عمّان، يناقشون أعمال الشغب الجارية، فأشار أحد الجالسين إليّ بكلمة نابية، فوافقه الفتى الذي قمنا بتربيته على إهانتي، لكن أحد الحضور اعترض... قائلًا: "لا ينبغي لك أن تذكر الباشا بسوء، فلا تنس أنك تدين له بكل شيء"... رد فتانا قائلًا: "هذا ما كنت أظنه، لكن تم شرح الأمر كله لي، وأدرك الآن أنهما لم يرعياني على الإطلاق - وأن الأمر كله مجرد سياسة ذكية. هذا هو سبب مساعدتهما لي، لا نريد أي أجانب في هذه البلاد"(١٢١).

عمومًا تدلل علاقة غلوب بهذا الصبي بوضوح على علاقة مماثلة بين بريطانيا والأردن (إن لم يكن مع المستعمَرين بشكل عام). فرفض هذا الصبي راعيه المحب، وعزو ما قام به إلى دوافع غير شريفة، تشبه رفض الوطنيين الأردنيين للوصاية البريطانية، التي تمخضت بعد ذلك مباشرة، من خلال المعارضة الضخمة المناهضة للبريطانيين في البلاد، عن طرد غلوب نفسه وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية. وفي تعليق لاحق له في سياق مختلف، قارن غلوب الوضع في عام ١٩٧٨ بالوضع في عام ١٩١٦: "في أيامنا هذه، في عام ١٩٧٨، مُحيت من الذاكرة الفوائد التي قدمها الحكم البريطاني للدول المتخلفة... فالدول الفقيرة البدائية تقدمت إلى حد أنها الآن قادرة على حكم نفسها، وعندما يكبر الأطفال فإنهم نادرًا ما يذكرون فضل المربية العجوز التي وجهت أولى خطوات طفولتهم. أما في عام ١٩١٦، فقد كانت هذه الفوائد محل تقدير عام"(١٢٢).

= أثناء كتابتي لأطروحة الدكتوراه، لم أكن قد قرأت وصف رويل Royle، فاضطررت للاعتماد على معلومات خاطئة تزعم أن ناعومي كانت من أصول فلسطينية. لكن وصف رويل الذي يقوم على مقابلات شخصية مع ناعومي غلوب وضع الأمور في نصابها. ويمكن الاطلاع على صورة لناعومي ووالدتها روزماري غلوب في كتاب لنت:

Lunt, *Glubb Pasha*, between110 and 111.

(120) Royle, *Glubb Pasha*, 321–322.

(121) Glubb, *A Soldier*, 414–415.

(122) John Glubb, *Arabian Adventures: Ten Years of Joyful Service* (London: Cassell, 1978), 24.

والحقيقة أن غلوب ساءه كثيرًا ما حدث من تغيرات جاءت مع وصول اللاجئين الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨، وما أحدثوه من أثر على الأردنيين: "كان الناس الذين يسكنون شرق نهر الأردن أهلي، تقدمت في السن بينهم. وكان بيتي وسطهم... وبالتدريج [بعد وصول الفلسطينيين] غرق الشرق أردنيين جزئيًا، وذابت في غمرة الكراهية صخرة الأردن الصلبة باعتدالها وفهمها واسع الأفق للشرق والغرب.(١٢٣)"

لقد كشف قدوم الفلسطينيين أن غلوب لم يكن إلا منتحلاً، ما أذن ببداية اغترابه عن الأردنيين. ويندب الرجل هذه النتيجة غير المتوقعة التي أدت إلى طرده من الأردن نهائيًا عام ١٩٥٦: "ربما كان عيبي الأساسي أنني بريطاني. فقبل عام ١٩٤٨، كان الأردنيون قد نسوا ذلك، حتى صرت واحدًا منهم"(١٢٤). كان حزنه بالطبع حقيقيًا، فبالنسبة إليه "كان الأردن بلدي، **كأنه بريطانيا تقريبًا** [التشديد مضاف]"(١٢٥). وأدى به قلقه على مكانته في كتب التاريخ العربي إلى أن يتنبأ ويقول في أسى: "ربما ستقول كتب التاريخ في أغلب الدول العربية لأجيال قادمة إن غلوب باشا خان العرب، وأعطى اللدّ والرملة إلى اليهود تنفيذًا لأوامر السيد بيفين في لندن"(١٢٦). وقد تحققت نبوءته(١٢٧). وما زاد في حزنه أنه كان يرى دوره ودور بريطانيا دورًا تصحيحيًا لخطأ أوروبا في آخر مرة جاءت إلى الشرق - أي قبل عصر الإمبريالية الحديث. كان غلوب مفتونًا بتلك الحقبة، عندما كان الأوروبيون في الشرق بوصفهم محاربين صليبيين، وأثر هذا الافتتان على فكره السياسي، وعلى حياته الشخصية، بما في

---

(123) Glubb, *A Soldier*, 6.

(١٢٤) المرجع السابق، ٤١٩.

(١٢٥) المرجع السابق، ٤٤٥.

(١٢٦) المرجع السابق، ١٩٤، للاطلاع على الاتفاق السري بين الحكومة الأردنية وغلوب والسيد بيفين، انظر:

Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988) , 134–138.

وللمزيد عن سقوط الرملة واللدّ، انظر المرجع السابق، ٢٦١-٢٦٧

(١٢٧) انظر، على سبيل المثال، رياض أحمد بندقجي: **الأردن في عهد غلوب** (عمّان، مطبعة الصفدي، حوالي عام ١٩٥٧).

ذلك مفهومه عن ذاته في علاقته بالشرق؛ إذ تزخر كتبه ومقالاته وحياته الشخصية بإشارات إلى الصليبيين. فعلى المستوى السياسي، كان يرى أن دور شرق الأردن هو أن تلعب في السياسة البريطانية دورًا مثل الدور الذي أدته "شرق الأردن الأولى" أو "la terre d'outre Jourdain" بالفرنسية، في الحروب الصليبية(١٢٨). ويشرح هذا التوازي كالتالي:

كما أن صهاينة فلسطين اليوم يعتبرون الجامعة العربية خطرًا على استمرار وجودهم، كذلك كانت الوحدة بين سوريا ومصر كابوس الصليبيين في القرن الثاني عشر في فلسطين، فما دام هذان البلدان المسلمان منفصلين فبإمكان مملكة أورشليم اللاتينية البقاء. ولمنع اتحادهما أنشأ الصليبيون إمارة شرق الأردن وعاصمتها الكرك... وكان آخر أمير صليبي للكرك هو رينو دي شاتييّون، وكان مغامرًا عديم الضمير، لكنه كان صاحب شجاعة كبيرة وروح مبادرة، ولم يكن راضيًا فحسب بمجرد قطع الطريق بين الجزيرة العربية ومصر؛ بل أراد أيضًا أن ينقل المعركة إلى بلاد العدو... فعندما انهارت مملكة الصليبيين في معركة حطين، أخذ صلاح

---

(١٢٨) يصف غوستاف شلومبرجر إنشاء إمارة شرق الأردن كالتالي:

«كذلك أدرك ملوك القدس المسيحيون منذ القدم ضرورة جمع هذه الأراضي المختلفة بحصونها الضخمة في مملكة واحدة، وذلك في صورة مسار حدودي ذي أهمية قصوى؛ حيث يمثل خط دفاع عن المملكة يمتد من البحر الميت وحتى البحر الأحمر، ويمثل شوكة حادة زُرِعَت في ظهر قسمي العالم العربي المتاخمين، وهما: مصر وسوريا. استلهامًا لاسم هذين الحصنين، وكذلك اسم مدينة الخليل، بالقرب من الشاطئ الغربي للبحر الميت الذي يعتبر جزءًا منها. اتخذت هذه المملكة الشهيرة في تاريخ الحروب الصليبية اسم مملكة الكَرَك ومونتريال، أو مجرد الكَرَك ومونتريال، أو مملكة الخليل، أو في الأغلب الكَرَك أو كُرَك فقط. ونُطلِق عليها كذلك، نظرًا لوقوعها ما وراء نهر الأردن، أو خارج الأراضي المُقدسة أو القديمة، والتي تحتل مساحتها، أرض Outre Jourdain (ما وراء الأردن)، أو أيضًا مملكة أرض أدوم وموآب».

Renaud de Chatillon, Prince D'Antioche, Seigneur de la Terre d'Outre-Jourdain, by Gustave Schlumberger, Plon-Nourrit, Paris, 1923, 147

وأضاف: «ونُطلِق عليها أيضًا ‹أرض أولتر جوردن›» (١٥٢)

وأردف قائلا: «إن الذي جعل المسيحيين يولون اهتمامًا كبيرًا بالحفاظ على تلك الحصون العريقة التي تقع في منطقة ما وراء الأردن هو أنه لطالما سعى العرب للاستيلاء عليها؛ هكذا كان الوضع الفريد الذي كانت تحتله تلك الحصون على الطرق العسكرية والتجارية التي تربط بين مصر وسوريا وشبه الجزيرة العربية، وكذلك على طريق الحج الإسلامي، أو الحج المسيحي المؤدي إلى المُدُن المُقدَّسة.»(١٦٣).

> الدين رينو أسيرًا، ونفذ فيه حكم الإعدام جراء غاراته على الحجاج المسلمين أثناء فترة الهدنة(١٢٩).

إن أوجه التشابه بين تأسيس بريطانيا لشرق الأردن وبين تأسيس الصليبيين لإمارة شرق الأردن أو "أوتر جوردان" واضحة لغلوب وقرائه. ويظل دور الأردن الحديث بالنسبة للبريطانيين والأميريكيين والإسرائيليين هو الدور نفسه الذي أدته للصليبيين، وربما يكون مصير رينو، بحسب غلوب، إشارة متشائمة إلى المصير المحتمل لحكام الأردن الحديث، وربما كان غلوب يشير بلا وعي إلى مثل هذا المصير(١٣٠).

أما بالنسبة إلى أثر الصليبيين على حياته الخاصة، فيظهر في القصة التالية:

> في... عام ١٩٣٩ بعد إعلان الحرب بخمسة أسابيع، ولد لنا ابن في القدس. وقد نُصحنا بأن نسميه ديفيد لأنه ولد في مدينة الملك داوود. وقررنا أن نسميه غودفري على اسم غودفرى دو بويون، أول ملك صليبي لأورشليم. ولكن عندما عدنا به إلى عمّان، أعلن جلالة الملك أنه ينبغي أن يكون له اسم عربي، فسماه "فارس"، وهو اسم يتناسب تمامًا مع اسم غودفري دو بويون... يفخر العرب جدًا بالأبوة، وغالبًا ما يكنّون أنفسهم بأبي فلان، وعليه فقد عُرفت بعدها باسم 'أبي فارس'(١٣١).

وعلى الرغم من الإشارة إلى غلوب بكنية "أبي فارس" فقد ظل يشير إلى ابنه باسم غودفري في كل كتاباته اللاحقة (على الرغم من أن ابنه يكتب اليوم باسم "فارس"). يقول المؤرخ إدوارد غيبون إن الجيش الصليبي أعلن غودفرى دو بويون "أول أبطال العالم المسيحي وأعظمهم، وقد سمحت عظمته بقبول ثقة يملؤها الخطر والمجد. ولكن الحاج الورع رفض الاسم والألقاب الملكية في مدينة المخلّص الذي وضع على رأسه إكليل الشوك، واكتفى مؤسس مملكة أورشليم باللقب المتواضع 'بارون الضريح المقدس [أي كنيسة القيامة] وحاميه'"(١٣٢)، وهو دور بدا أن غلوب تمثله وأراد لابنه أن

---

(129) Glubb, *The Story*, 187–188.

(١٣٠) لمزيد من المعلومات عن رينو دو شاتييون، انظر:

Gustave Schlumberger, *Renaud de Chatillon*

(131) Glubb, *The Story*, 248.

(132) Edward Gibbon, *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire*, =

يحاكيه. لكن دو بويون لم يحكم سوى عام واحد بينما حكم غلوب لستة وعشرين عامًا. وبخلاف دو بويون، لم يسع غلوب بالضرورة إلى قتال العرب؛ بل إلى السيطرة عليهم من خلال تعليمهم نهج الإمبراطورية - وهي مهمة كان يرى أن المؤسسة العسكرية أصلح من يضطلع بها. أما ابن غلوب فقد بدا أن له خلافات سياسية مع أبيه بعد أن كبر، فعاش في بيروت في أوائل السبعينيات وصار "شاعر مقاومة" منحازًا إلى فصائل المقاومة الفلسطينية. وكان غودفري/ فارس في مرحلة الطفولة "يشاهَد في صحبة والده، مرتديًا نسخة مفصلة خصيصًا له من زيّ الفيلق العربي كاملة بالشماغ"(١٣٣).

الإمبريالية في دور المعلم

لم يكن غلوب قوميًا جوهرانيًا، بل كان توفيقيًا فيما يعتمد عليه للاستلهام الفلسفي. فقد أدرك تمام الإدراك معنى دوره كممثل للإمبراطورية، وحرص على تنفيذ مهمته بأحسن صورة. وعليه، فهو لم يرفض كل ما يأتي من الغرب في سياق عربي، بل جنح إلى الانتقائية المتروية، كما كان داعية للتوفيقية الثقافية. وقد كان حريصًا على ألا يظن قراؤه الأوروبيون أنه يقصد أن أوروبا ليس لديها ما تعلمه لأهل البلاد، فيسارع إلى توضيح التالي: «فما هي إذًا الدروس الأساسية التي يمكن أن يتعلمها الجنود الشرقيون من أوروبا؟ الأول، التنظيم التفصيلي والمنهج والانضباط. ويتحقق هذا بالتدريب الذهني والمعنوي، ولا يستلزم ذلك فرض تمايزات اجتماعية أجنبية أو ملبسًا أجنبيًا. والدرس الثاني الذي يحتاجونه هو استخدام الأسلحة العلمية، النقل بالمركبات المزودة بالمحركات، واستخدام المدافع الرشاشة والمدفعية واللاسلكي والطيران. وأعتقد أنه من الممكن للجيوش العربية أن تتعلم الدروس التي يمكن أن تعلمها أوروبا لهم في التنظيم والانضباط والأسلحة العلمية دون التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم وملابسهم الموروثة»(١٣٤).

= edited by J. B. Bury, vol. VI (London: Methuen, 1912), 325. On de Bouillon, also see Frederick G. Peake, *History and Tribes of Jordan* (Coral Gables: University of Miami Press, 1958).

(133) Royle, *Glubb Pasha*, 322.

(134) Glubb, "Relations Between, "425

يلتـزم غلـوب بتأويل الآخـر باعتباره مختلفًا دونـما ضرورة لربط فكـرة الاختلاف بتراتبيـة معينة (ولو أنه يفعل ذلك في مناسـبات كثيرة). فهـو يعزو اختلاف أمة أخرى «عنـا» لسـببين: «ربـما كانـت أقـل تمدنًـا وتعليـمًا عنـا... بسـبب 'تخلف[هـا]'» أو أن الاختلافـات «بيننا تنشـأ عن اختلافات بين شـخصياتنا القوميـة وتقاليدنا ومناخنا أو عوامـل أخـرى، ونتيجـة لها لـن تكـون عاداتنـا أو مؤسسـاتنا مناسـبة **أبدًا** للمجتمع الآخر... ومن المؤكد أنهم لن يتمكنوا، بل، لا يناسـبهم، أن يكونوا مثلنا»[١٣٥]. وأدى به التزامه بفهم جاد للشرق أن يتصور نفسـه رجلًا حرباء يرتحل عبر الثقافات فيما هي تسـكنه في الوقـت ذاتـه. ويقـول غلوب جازمًـا: «عارضت بشـدة أي فكـرة تقول إن الـشرق شرق والغرب غرب ولا يمكـن أن يلتقيا. فقد عرفت في نفسي إمكانية العيش كعـربي بين العرب وكإنكليـزي بين الأوروبيين في آن واحد. فلماذا لا يعمل الاثنان يدًا بيـد؟ بالطبع توجد اختلافات كثيرة في المنظـور وفي الطباع. لكن الاختلافات لا تعني المنافسـة بالـضرورة، على العكـس، قد تكـون أداة لتحقيق التناغـم لأن الواحد يكمل الآخر»[١٣٦].

في المحصلـة النهائية، سـعى غلوب إلى تطبيق هذا المسـار الانتقائي للتغريب. وكان تعليم البدو كيف يحاكون بعض الأشياء الغربية، وليس كلها، أمرًا جوهريًا في مشروعه التحويـلي. وكما يؤكد هومي بابـا «المحاكاة الكولونيالية هي الرغبة في آخَرٍ معدّل يمكن فهمه بوصفه ذاتًا مختلفة تكاد تتطابق معنا ولكن ليس تمامًا. بعبارة أخرى، يُبنى خطاب المحـاكاة على **التباس**، وحتى تكون المحاكاة فعالـة، لابد أن تُنتج دائمًا انحرافها وغلوها واختلافها[١٣٧].»

كان غلوب يتصور نفسه خبيرًا في أصول الأعراق، ولم يتورع قط عن تقديم أوصاف وتعميـمات عرقيـة. فلم يكن الرجـل يعي المواضع الكثـيرة التي يتحول فيهـا البدو إلى عرب في نصه، فأخذ يؤكد تنوع أصول من يسمون أنفسهم عربًا (وقد فصل هذه الآراء

---

(135) Glubb, "The Conflict, "17.

(136) Glubb, *A Soldier*, 6.

(137) Homi Bhabha, "Of Mimicry and Man: The Ambivalence of Colonial Discourse, "*October*, no. 28 (spring 1984), 126.

لاحقًا في محاضرته عن «اختلاط الأعراق في الدول العربية الشرقية»[١٣٨]) مع ضغينة عنصرية خاصة ضد المصريين - الذين يصفهم بأنهم «خاملون» و«أميل إلى البدانة» و«خبراء في التآمر»، على الرغم من أنهم «جذابون من أوجه كثيرة» ويتمتعون «بحس فكاهي»[١٣٩]. تزامنت هذه التوصيفات مع أزمة قناة السويس، حيث ظهر الكتاب الذي يتضمنها عام ١٩٥٧.

استخدم غلوب التفسيرات العرقية والثقافية أيضًا لشرح الاختلاف بين موقف عبد الله نحو الصهيونية وموقف غيره من العرب. «العرب الغربيون - المصريون والفلسطينيون والسوريون - لديهم تلك الذهنية المنطقية التي تتعامل مع المفاهيم الفكرية النظرية الخالصة. ومثل هؤلاء عاجزون عن قبول الحلول الوسط»[١٤٠]. وبالطبع يختلف هذا عن حال البدو الأكثر عملية. وعلى الرغم من أن عبد الله وأسرته يتحدرون من أقدم مدينة في الجزيرة العربية - مكة، فإن غلوب يدمجهم في الثقافة البدوية كما يعرّفها: «لم يستطع الملك عبد الله أن يتوافق مع المصريين مطلقًا. وربما لا تعود اختلافاتهم إلى تعارض المصالح فقط؛ بل إلى اختلاف عضوي في بنيتهم الذهنية. فقد كان الملك عبد الله رجلًا عمليًا، مستعدًا دائمًا لعقد صفقة أو التفكير في حل وسط.[١٤١]»

وينتقل غلوب إلى وصف رئيس وزراء الأردن توفيق باشا، وهو من مدينة عكا الفلسطينية، بأنه مثل بقية العرب الغربيين، وبذلك يختلف عن عبد الله براغماتي الطباع. ويخلص في الصفحة نفسها إلى أنه «ما من شك، إذًا، في أن هذه الصفة الغريبة موجودة في عقلية عرب بلاد الشام، فهي نوع من المطالبة بـ 'العدل ولو سقطت السماء'». والحقيقة أن التفسير الوحيد الذي يزودنا به غلوب من بين التفسيرات العديدة الممكنة لادعاء الفلسطينيين المهين والشائن بأنه كممثل للإمبراطورية لا يعمل لصالح العرب،

(138) J. B. Glubb, "The Mixture of Races in the Eastern Arab Countries, " The J. L. Myers Memorial Lecture was delivered at New College, Oxford, on 25th April, 1967.

(139) Glubb, *A Soldier* , 32.

(١٤٠) المرجع السابق، ١٥١.

(١٤١) المرجع السابق، ١٥٢.

هو تفسير ثقافي: «العرب الفلسطينيون شديدو الذكاء، لكن فطنتهم تجعلهم غير مستعدين لقبول الأمر البديهي، فينزعون فطريًا إلى البحث عن تفسير معقد وخفي لكل حدث... كانت المؤامرة واضحة بنظرهم، وهي أنني ضحيت بعشرات الآلاف من العرب لصالح مكائد بريطانيا الشريرة»(١٤٢).

يرى غلوب أن هذه المزاعم أكاذيب وتلفيقات وهي سمة متأصلة في العرب: «عرب بلاد الشام والمصريون يؤمنون... بضرورة الحفاظ على الروح المعنوية بإطلاق الأكاذيب... ويبدو أن صفة تجنب قول ما لا يُرضي السامع هذه صفة أصيلة في الشخصية العربية»(١٤٣). والمفترض أن هذه الصفة يقابلها صدق الإمبراطورية البريطانية:

> يعتقد الناس في بريطانيا أن الصدق خير سياسة... لم أجد في الشرق الأوسط ما يجعلني أطمئن إلى أن الحقيقة ستظهر... وربما كانت الأكاذيب أكثر عرضة للافتضاح في الغرب أكثر منها في الشرق الأوسط؛ لأن الناس في الغرب أكثر وعيًا، ولديهم مصادر معلومات أكثر تنوعًا. أما في الشرق الأوسط، فإن غفلة الجماهير لا حد لها... ولعل تفسير سذاجة جماهير الشرق الأوسط هذه يكمن بالأساس في عواطفهم؛ لأن السياسة العربية تتبع العاطفة لا العقل... وأنا على ثقة بأن بريطانيا لن تكذب قط لأن فعل ذلك خطأ ويقوض السمة الأخلاقية للكاذب، ولكني لم أجد في سياسة الشرق الأوسط أن الصدق خير سياسة(١٤٤).

أضف أفكارًا أوروبية مثل القومية والشيوعية إلى صفات عدم الأمانة والكذب العربية، فيصير الوضع متفجرًا بحق وخطرًا على المصالح الغربية: "نشأت عوائقنا الثانية من الدعاية المكثفة التي كانت تنتشر وتقول إن القوى الغربية عديمة الضمير وخادعة. وينزع الشرق بطبيعته إلى اعتبار السياسة منافسة في الخداع، لكن هذا الرأي المعتاد زادته الدعاية الشيوعية والقومية تكثيفًا"(١٤٥).

---

(١٤٢) المرجع السابق، ١٦٤-١٦٥.

(143) Glubb, *A Soldier*, 335.

(١٤٤) المرجع السابق، ٣٨٥.

(١٤٥) المرجع السابق، ٣٨٨.

وبالإضافة إلى هذا، يمكن أن نجد تفسيرات أخرى لدهاء الفلسطينيين في هجينهم البيولوجي: "يتصف الفلسطينيون خاصة بملكة عزو دوافع مكيافيلية لحكامهم، فكل فعل يقع يحلَّل بغرض اكتشاف دافع الإيذاء الكامن وراءه. وأنا لا أدري إن كانت هذه الصفة بسبب ذلك القدر الكبير من الدماء الإغريقية التي تجري في عروقهم، والتي منحتهم هذا التدقيق الفكري بالتفاصيل"[١٤٦].

وبالطبع، لا يمكن أن يكون العرب قد اكتسبوا هذا الذكاء لو لم يتعدلوا جينيًا باختلاطهم بجنسٍ أرقى. يقول غلوب: "هذا التعقيد الفكري الذي يعزو لكل فعل دافع إيذاء خارجي، لا يوجد بين سكان وسط الجزيرة العربية الأصليين الذين تعمل عقولهم فيما يبدو بشكل منفتح وبطريقة مستقيمة، فهم أميل إلى قول الصدق وقبول ما يقال لهم على ظاهره"[١٤٧]. ويشرح غلوب أيضًا مسألة هجين الأردنيين العرقي: "الأردنيون من أصول مختلطة... [فقد أقام الإسكندر والإغريق في الجزء الشمالي من الأردن] ونتج عن ذلك أن احتفظ أهل شمال الأردن بذكائهم الفطن حتى اليوم. أما بقية الأردن فيسكنها أناس من وسط الجزيرة العربية، عقولهم أكثر صراحة واستقامة"[١٤٨]. ولا يرجع ذكاء العرب أو غباؤهم إلى أسباب جينية فحسب؛ بل لافتقارهم أيضًا إلى الاستقرار السياسي. ويستشهد غلوب بضابط فرنسي يشرح له سبب عدم استقرار سوريا بعد الحرب العالمية الثانية، وما جرى فيها من انقلابات كثيرة، وسبب استقرار الأردن: "قال إن السوريين شديدو الذكاء، وأضاف 'والاستقرار السياسي يلزم له قدر معين من الغباء، فالبريطانيون مثلًا مشهورون باستقرارهم!' وربما كان لرأيه أساس من الصحة، لأن سوريا تاريخيًا وقبلها لبنان و'عرب' فلسطين تزاوجوا بكثرة مع الإغريق – وهي أمة مشهورة بحدة الذكاء وليس بالاستقرار السياسي"[١٤٩].

وبصرف النظر عن تشبيه الرجل الفرنسي غباء "العرب" بغباء البريطانيين؛ فإن غلوب يقبل فكرته. ويفصّل غلوب في تفسير نظريته العرقية عن العرب ما يدفعهم إلى عصيان السلطة فيقول:

---

(146) Glubb, *The Changing* , 172.

(١٤٧) المرجع السابق.

(١٤٨) المرجع السابق.

(١٤٩) المرجع السابق، ١٧٦.

علـى الرغم من أن "العرب" ليسـوا عرقًا واحـدًا بأية حال، إلا أن من الممكـن تمييزهـم عـن الأوروبيـين بصفـة أو اثنتـين يتشـاركون فيهما... فالعـرب في العمـوم سريعـو الغضـب، متعجلـون، متقلبـون، كـما أنهم فخورون وحساسون ومستعدون لاشتمام الإهانة، ولا يتوانون في ردها. وهم لا يعدّون كراهيتهم لأعدائهم شعورًا طبيعيًا فحسب؛ بل هي بمثابة الواجب. فإذا قال أحد إنه سامح عدوًا، يصعب عليهم التسليم بصدقه، ويرتابـون في وجـود فـخ خفـي. **وعلى المستوى السياسي هـم أقـرب إلى الأيرلندي النمطي الذي يعارض الحكومة**. ومهـما كان شـكلها أو **لـون بشرتها**، فهم على استعداد لتغييرها، **على الرغم من أنهم قد يندمون لاحقًا على فعلتهم**، ويـودون لو عـادوا إلى الحالة الأولى. ومن السـهل غزو أي دولة عربية، **لكن نزوعهم الطبيعي إلى التمرد** يجعل الاستمرار في السيطرة عليهم أمرًا صعبًا ومكلفًا للغازي. لكن الأحقاد فيما بينهم تتيح لحكامهم أدوات لـضرب بعضهـم ببعـض، وهذا فن هـم أنفسـهم يعدونه جوهر السياسـة ... ولكن سرعة الغضـب التي تجعل العرب كارهين بعمق هي مـا تجعلهم أيضًـا أصدقاء ودودين، فما من جنس ألطـف منهم معشرًا أو أكثـر سـحرًا. فصحبتهم مبهجة، وحسـهم الفكاهي حـاضر ... ويفوق العـرب العالم في صفـة واحدة - وهي صفة كرم الضيافة، ويغالي بعضهـم فيها إلى درجة خيالية تقريبًا [كل التشديد مضاف][١٥٠].

يقودنا التشـبيه بـ"النزوع الطبيعي" لدى الأيرلنديين والعرب للتمرد إلى أن نخلص إلى أن العرب معتلّين نفسيًّا مثل الأيرلنديين مع احتمال وجود ضمير في حالتهم لتخفيف حـدة سـلوكهم الفوضـوي ("عـلى الرغم من أنهم قـد ينـدمـون لاحقًا عـلى فعلتهم"). وليست الإشارة إلى لون البشرة هنا من باب المجاز بأية حال؛ بل تعني أن اختلاف لون البشرة يسـوغ الحكم الكولونيالي، كما في حالة الفقرة التي تناولت مسـألة الاسـتمرار في هـذا الحكـم. الفكـرة هنـا أن العـرب لا يقاومـون الغـزاة من بـاب المقاومـة المناهضة للاسـتعمار؛ بل لأن هذا جزء من "نزوعهم الطبيعي" للتمرد على أي شـكل من أشـكال

(150) Glubb, *A Soldier*, 37.

الحكم، بصرف النظر عن "اللون" أو الشكل. أما بالنسبة إلى تحليل العرب للسياسة الغربية، فإن عدم أمانة العرب تجتمع مع القومية والشيوعية لتفسر كراهية العرب العمياء للغرب ولا تفسرها السياسات الغربية القائمة والتاريخية.

يتنبأ غلوب في أحد تقاريره الدورية أثناء الحرب العالمية الثانية بالتالي: "مهما كانت نتيجة هذه الحرب في اتجاهات أخرى، فهناك شيء واحد مؤكد - لن تقبل الأعراق 'الملونة' أو ترضى بعد الآن بمكانة عرقية أدنى من الأعراق البيضاء"(١٥١). تزايد اهتمام غلوب بالثورات المحتملة المناهضة للبريطانيين في المستعمرات، فقد كان قلقًا من أن استمرار البريطانيين في عدم فهم العرب على النحو الصحيح، كما فعل الغزاة السابقون، قد يؤدي إلى الثورة عليهم: "فمع العرب تحديدًا، من الضروري للغاية أن نتذكر وجود نزوع إلى إظهار شجاعة وحماسة وبطولة مستترة خلف ما يظهر عليهم من فساد وقبول للرشوة في حياتهم اليومية. لقد ارتكب البيزنطيون الخطأ حينما نسوا ذلك، شأنهم شأن الأتراك والبريطانيين. وعلى حين غرة، تظهر قضية أو يظهر قائد يملك السمة التي تشعلهم وتستثير شجاعتهم العظيمة التي ترقد مخفية في أعماق الشخصية العربية. وفجأة يلقون بالمال في اشمئزاز أو اعتزاز، ويظهرون شجاعة تزلزل خصومهم المندهشين إن لم تكتسحهم. وهذه صفة أخرى يشبه فيها العرب البريطانيين"(١٥٢).

يبدو أن غلوب يعتبر العرب صنفًا من الناس لا يتغير عبر القرون، فمن البيزنطيين إلى العثمانيين إلى البريطانيين ظلت تحكمهم روح جوهرية أزلية واحدة. ويؤكد هذه الآراء في سياق دفعه القوات البريطانية والعربية إلى القتال معًا في أوروبا على قدم المساواة أثناء الحرب العالمية الثانية فيقول: "أعتقد أن ابن القبائل العربية خامة عسكرية من الدرجة الأولى... وأنا على اقتناع بأن هؤلاء الرجال هم أنفسهم الذين غزوا نصف العالم منذ ثلاثة عشر قرنًا"(١٥٣). وهذا العربي السرمديّ بالنسبة إلى غلوب لا يتغير مطلقًا، فهو يعيش خارج التاريخ ولا يُحدث مرور الزمن أي تغيير فيه إلا عندما يتدخّل

(151) Glubb, *Periodic Report*, February-May 1942, cited by Lunt, *Glubb Pasha*, 107.

(152) Glubb, *The Story*, 253–254.

(١٥٣) المرجع السابق، ٣٥٥.

البريطانيـون، ويدخلـون العـربي ويعرّفونـه على التاريـخ والزمن، ما يعـود على العربي بالفائدة إذ يستعيد الاتصال بحسه الأزلي "بالعزة". بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التنوير البريطاني استطاع أن ينهي ممارسات.كريهة أيضًا. فمسيرة التاريخ والتقدم لا يمكن أن تتوقف: "لا شك أن أيام 'نور الله الحق' صارت معدودة، وفي ضوء الديمقراطية الحديثة (ولا شك التنوير) الساطع، ستختفي عادة الملعقة الصغيرة الساخنة(*) [وهو لون من ألوان اختبار الكذب (أو جهاز البوليغراف) بين البدو، توضع فيه ملعقة ساخنة للحظة على لسان الشخص المشتبه في كذبه، فإذا احترق اللسان بسبب جفافه الناتج عن توتره فهو كاذب، أما إذا توفر اللعاب وتبخر وبذلك حمى اللسان، فيعتبر المتهم/ المتهمة صادقًا/ صادقة]»(١٥٤).

يرثي غلوب نسيان رعايا الإمبراطورية السريع لما قدمته لهم من رعاية معنوية، فيورد شهادة فلسطيني على فضائل الإمبراطورية ومن ثم يتحول إلى الندب على القدر التاريخي للإمبراطورية البريطانية: «الحكم البريطاني المباشر يتلاشى، وسيسجل التاريخ أننا خضنا البحار وأننا غزونا وأننا حكمنا، ولكن هل سيتذكر أننا أيضًا أحببنا وخاصة أننا أحببنا الفقراء»(١٥٥).

الذكورة والثقافة والنساء

كانت آراء غلوب في البدو خاصة وفي العرب عامة، تقوم على خطابات متداخلة عن النوع والعرق والثقافة، وتحديدًا عندما تعقد مقارنات صريحة مع الغرب. وتعكس آراؤه الاتجاه الاستشراقي السائد في تأنيث الآخر الشرقي، وكذلك في المبالغة في تذكير ذلك الآخر أيضًا. وهكذا يبدو أن للعربي وجودًا خُنثويًا، يجمع بين الأنوثة والذكورة الفائقة، كما هي الحال في الغرب الذي يوصف بالذكورة في علاقته بالعربي الأنثوي، وبالأنثوي في مقابل العربي فائق الذكورة. ولتوضيح الخطاب المُجَنسِن الذي تقوم عليه هذه الادعاءات سنعرض فيما يلي للنقاط التي يوصف فيها العرب والغربيون بالذكورة والأنوثة.

(*) تُعرف باسم «البِشعة» في تراث عدد من الدول العربية. (المترجم)

(١٥٤) المرجع السابق، ١٨١.

(155) Glubb, *A Soldier*, 265

يصف غلوب عرضًا عسكريًا لبدو عرب شاهده بُعيد وصوله إلى العراق عام ١٩٢٠، فيعبر عن دهشته، واستغرابه من المظهر الأنثوي للرجال البدو مقارنة بالرجال الأوروبيين: "مر أمام عيني أثناء التفتيش مشهد كامل لتلك الحياة البدوية التي لم تتغير عناصرها الأساسية منذ عصر [النبي] إبراهيم، لكنها توشك أن تنتهي. كانت طابورًا لا ينتهي لرجال لفحت وجوهم الشمس، تحيط بها جدائل طويلة مثل جدائل فتيات العصر الفيكتوري"(١٥٦). وستظهر هذه المقارنة بالعصر الفيكتوري في مناسبات أخرى بعدها بعقود. ففي سياق معركة تدمر أثناء الحملة العسكرية السورية في أوائل الأربعينيات، يصف غلوب جنديًا بدويًا كبير السن، زَعَل، ارتقى قمة تلة، وحشا بندقيته، وبدأ إطلاق النار على طائرات جيش فيشي الفرنسي المقاتلة التي مرت من فوقنا. يقول غلوب: "كان الرجل العجوز نفسه [وهو من الذين شاركوا في 'حرب فيصل - لورانس'] يؤدي مهمته بحماس شديد، حتى سقط غطاء رأسه. وكان شعره الرمادي الخفيف مصففًا في جدائل صغيرة محكمة مثل صاحبة نزل من العصر الفيكتوري تضع دبابيس تمويج الشعر، وكان يرفع صوته مرددًا اسم أخته، ويقاتل يمنة ويسرى بينما تحلق الوحوش المجنحة(*) الضخمة فوق رأسه"(١٥٧). كان افتتان غلوب بشعر البدو الطويل وجدائلهم حاضرًا دائمًا، فهو يصف العملية التي يتعلم بها رجال العشائر الذين في الخدمة القراءة والكتابة فيقول: "في كل ليلة يغلف الحلقة حول النار صمت مطبق، حيث **تطرق وجوه ملتحية تتدلى شعورهم الطويلة في جدائل على أكتافهم**، وتتبع الأيدي الخشنة حروف الأبجدية العربية في دفاتر الكتابة بعناء شديد"(١٥٨). وبسبب شعرهم الطويل، أطلق الضباط البريطانيون في الشرق الأوسط على بدو قوة البادية التابعة لغلوب اسم "فتيات غلوب"(١٥٩). وعلى الرغم من أن أغلب

---

(156) Glubb, *The Story*, 20.

(*) يقصد الطائرات. (المترجم)

(١٥٧) المرجع السابق، ٣٢٥.

(١٥٨) المرجع السابق، ١٠٣-١٠٤، حتى أن غلوب يصف لنا كيف يصنع الجنود البدو الخبز للغداء. المرجع السابق، ١٠٤-١٠٥.

(159) Lunt, *Glubb Pasha*, 102. Also see Peter Young, *The Arab Legion*) Berkshire: Osprey Publishing, 1972), 30.

الرجال البدو لهم شعر طويل، إلا أنه لم يكن طول شعر أغلبهم كافياً لصنع جدائل، وكان هذا يختلف باختلاف القبيلة، فالشعر الطويل من سمات قبيلتي بني صخر والحويطات، بالإضافة إلى بعض العشائر العراقية وليست كلها.

لم يكن للفيلق العربي لوائح تخص طول شعر جنوده أو تسمح لهم بإطلاق لحاهم وشواربهم أو تمنعهم. وطبقًا لمعن أبو نوار (وهو ضابط في الجيش الأردني وقائد سابق لمديرية "التوجيه المعنوي") كانت هذه الأشياء تعد اختيارًا شخصيًا[١٦٠]. لكن الأمور تغيرت في أوائل الأربعينيات، فعند دخول الفيلق العربي في المعارك صُرِف للرجال ملابس ميدانية وأُمروا بحلق رؤوسهم، فرفض أغلب جنود البدو الأمر لما يولون لشعرهم الطويل من قيمة. ولإقناعهم، تدخل ضابط شركسي اسمه موسى بكمرزا شردان، وحسب روايته النخبوية المتهكمة التي يدعي فيها أنه حكى للبدو قصة عن التغذية، مدعيًا أن أجسام البدو ضعيفة ونحيفة لأن قدرًا كبيرًا مما يأكلون تستخدمه أجسامهم لنمو الشعر، وأنهم إن حلقوا رؤوسهم لصارت لهم أجسام ممتلئة سليمة. ويُفترض أن الجنود صدّقوا هذه القصة المناقضة لقصة شمشون الجبار، واقتنعوا ووافقوا على حلق رؤوسهم[١٦١]. ومع نهاية الأربعينيات اختفى الشعر الطويل تمامًا من الجيش الأردني، وسادت معايير الجندية الذكورية البريطانية.

لم تكن المقارنات بالنساء الإنكليزيات من العصور الماضية تخص الرجال البدو فقط؛ بل النساء البدويات أيضًا. يروي غلوب واقعة حين كان يعاقب بدو من شرق الأردن بمصادرة ماشيتهم، فيصف المشهد التالي: "في غضون يومين، جمعنا مائتين وخمسين جملًا [تخص أفراد من العشائر كانوا يقومون بغزو عشائر أخرى مخالفين أوامر غلوب] دون إطلاق رصاصة واحدة. لكننا واجهنا زعاف ألسُن بعض العجائز البشعات والشمطاوات محنيات الظهر مرتعشات يشبهن ساحرات القرون الوسطى"[١٦٢].

---

(١٦٠) أود أن أشكر الدكتور معن أبو نوار على المعلومات التي قدمها لي فيما يتعلق بهذا الأمر.

(١٦١) موسى عادل بكمرزا شردان، **الأردن بين عهدين**، (عمّان، بدون ناشر، ١٩٥٧؟)، ٢٤-٢٥.

(162) Glubb, *The Story*, 96.

قارن أوصاف النساء تلك بالأوصاف النبيلة لقبيلة شمّر ٢٠-٢١.

تسبب عجز البدو عن فهم الدلالات المجنسنة لما يميز مظهر الرجال عن النساء في الغرب في وقوعهم في مواقف كثيرة حرجة. وقد شهد غلوب أحدها أثناء رحلته عبر الصحراء السورية مع رفيقه البدوي، يقول: بسبب الطقس البارد "اضطررت أن أقبل قفازات ثقيلة [من رفيقه البدوي] ثم زوجين رائعين من الأحذية الفرنسية الطويلة بمقدمة مدببة وأزرار تصل إلى منتصف الساق، وكنت متشككًا إن كانت أصلًا تخص الرجال أم النساء"(١٦٣).

وفي مرة، لاحظ غلوب سلوكًا أنثويًا لشاب بدوي، فلم يستطع إلا أن يقارن بين المدى الواسع للأداء الذكوري بين البدو ونظيره الأضيق كثيرًا في إنكلترا: "كنت أقف بهدوء على بعد أمتار قليلة، فرأيت شابًا صغيرًا نحيلًا في الخامسة عشر من عمره تقريبًا [ابن حمدان] **بملامحه الرقيقة الأقرب إلى الفتيات والتي تجدها أحيانًا وسط أهل الصحراء**"(١٦٤). وبعد عامين،

> كنت أجلس في أحد حصوننا الصحراوية في شرق الأردن عندما قدّم شاب طويل نحيل نفسه قائلًا: "أنا نهّاب ابن حمدان... أريد أن أكون معك". ظننته في أول الأمر أصغر من أن يُجند، ولكن بعد شهرين وافقت. وبعد عام من خدمته، صار وصيفي الشخصي. وكان كل سلوك الشاب ينطق بالرقة، وكان وجهه الأمرد طلقًا ومنفتحًا وملامحه دقيقة، وكان يتحدث بنعومة وبرقة لطيفة(١٦٥). وبهذا الطبع الهادئ المعتدل، جمع بين الشجاعة في المعركة وصفاء الذهن الذي مكّنه دائمًا من فهم أساسيات أي وضع. فالشجاعة العربية والاحتمال محل تقدير إلى حد ما في أوروبا. ولم يغفل الرحالة والمؤرخون عن ذكر أخلاق الفروسية لديهم، **لكن عنصر الرقة هذا الذي يتخلل الشخصية العربية** نادرًا ما ذكره الكتاب الغربيون(١٦٦).

يأخذ غلوب على مواطنيه معاييرهم الأشد صرامة في الأداء المجنسن. وهو على يقين بأن نهّاب لو كان شابًا إنكليزيًا لواجه حياة بائسة:

---

(١٦٣) المرجع السابق، ٤٢.

(١٦٤) المرجع السابق، ١٦٠.

(١٦٥) المرجع السابق.

(١٦٦) المرجع السابق، ١٦١.

لو وجد في إنكلترا صبي برقة نهّاب، لقاسى كثيرًا وتعرض للسخرية. فنحن نغالي أحيانًا في قيمة الخشونة، ونخلط بين الصوت العالي والأخلاق السيئة والشجاعة. أما بين البدو الذين عاشوا في عالم من العنف، وسفك الدماء والحرب، فلا يُساء فهم الرقة على أنها جبن. لقد مكنتني علاقتي الحميمة بالبدو العرب من تكوين تصور أوضح لعصر الفروسية في أوروبا... فقد رأيت بين العرب مستويات من عمق الكراهية وشهوة النهب وسفك الدماء بلا رحمة، لم تعد طبائعنا الفاترة قادرة عليها. ورأيت كذلك من الكرم أفعالًا تستحق التدوين في الحكايات الخرافية، وأعمال خيانة وانحطاط من نفس المستوى. فرجال لديهم عنف لا حد له، وآخرون يبلغون من الرقة درجة تجعلهم لا يصلحون للحياة في إنكلترا الحديثة... فالعرب كغيرهم من الأعراق ليسوا جميعًا قديسين ولا خطاة. لكن التناقضات بينهم أوضح وأبرز من التناقضات التي تظهر في سلوك سكان أوروبا الغربية[١٦٧].

نلاحظ أن غلوب يصور العرب كأنهم يعيشون في زمن مختلف، ويعكسون طفولة أوروبا ("عصر الفروسية في أوروبا"). وعلى الرغم من أن رقة العرب الأنثوية لم تعد موجودة في أوروبيي عصر الحداثة فائقي الذكورة، فإن أعمال العنف التي يرتكبها العرب فائقو الذكورة هي أعمال "لم تعد طبائعنا الفاترة قادرة عليها". وأوصاف العرب الخنثوية هذه، حيث إنهم بالإضافة إلى كونهم "رجالًا يتّسمون بعنف لا حد له" فهم "شديدو الرقة"، هو ما يمنعهم من العيش أو مجرد الوجود في "إنكلترا الحديثة". والتركيز هنا بطبيعة الحال على **الاعتدال**، وغياب العاطفة التي تتميز بها إنكلترا بوصفها فضاءً مختلفًا، والحداثة بوصفها زمنًا مختلفًا، ونلاحظ كيف أن معايير التمييز الحديث بين الجنسين الخاصة ببريطانيا والبريطانيين تقوم على تداخل خطابات النوع والعرق والتنمية والتحديث والثقافة، حيث أنهم يوصفون من جهة بالأنثوية، بمعنى الكائن المتمدن الراقي والأنثوي إلى درجة تمنعه من تقدير العنف الذكوري المفرط، ومن جهة أخرى بكونهم كأوروبيين ذكوريين شديدي العقلانية ومن ثم الذكورة إلى درجة تمنعهم من تقدير الرقة الذكورية التي يتسم بها العرب والطفولة الأوروبية ("عصر الفروسية").

---

(١٦٧) المرجع السابق.

ولا يفسر هذه الصور المختلفة للنوع إلا موقع الحداثة الحضرية الأوروبية، والفضاء والزمن المختلفان اللذان يسكنهما العرب. ويحاول غلوب في مناسبات أخرى أن يضع هذه الاختلافات في سياق الجغرافيا والمناخ والأطباع، لكن سياقنا هذا لا يحتمل هذه التفسيرات. فقد كان الأوروبيون قديمًا مثل العرب، لكنهم لم يعودوا كذلك. ولا ترجع الاختلافات إلى اعتبارات مادية معينة بقدر ما ترجع إلى منظومة زمنية موروثة، الحداثة سدرة منتهاها. والواقع أن غلوب يرى لقاءه بالبدو كأنه رحلة عبر الزمن: "وكأن علاقتي الحميمة بالبدو أعادتني إلى أزمان ماضية. فعندما عرفتهم معرفة جيدة، شعرت أنني أستطيع أن أتمثل البريطانيين القدماء أمثال آرثر أو الملك ألفريد، وربما الهنود الحمر الأميريكيين"(١٦٨).

تثبت الحداثة في هذه السردية أنها تمنح الأوروبيين تكنولوجيا قضيبية يفتقر إليها البدو. يقول غلوب في وصفه المنطقة الجنوبية من شرق الأردن: "بدا الأمر وكأننا بالفعل في عالم جديد... كان يحيط بالمكان كله شعور صامت عذري، وكأنه من جبال القمر، وبدت الرمال البيضاء الصافية وكأنها لم تطأها قدم رجل، وهذا بالطبع ليس حقيقيًا، فالقبائل العربية تمر منها بانتظام. ولكن الأرجح أن هذا الوادي لم يزره رجل لعامين أو ثلاثة، ولا يحتمل أن أوروبيًا رآه قط من قبل، ومن المؤكد تمامًا أنه لم تعبره إطارات سيارة".(١٦٩) وأبرز ما في الأمر هنا، وأشده أهمية، هو أن الأوروبي وحده المسلح بالتكنولوجيا الأوروبية ("إطارات السيارات") هو القادر على انتهاك الأرض البكر، وهي ليست بكرًا إلا بالنسبة إلى الأوروبيين، فأي فض للبكارة غير أوروبي لا يعتد به - لأن "القبائل" التي عاشت هنا من قبل ليسوا رجالًا حقيقيين يملكون التكنولوجيا الأوروبية التي هي بمثابة القضيب الذي يفض بكارة هذه الأرض. فما لم يره أوروبي في رأي غلوب لا يبدو كجزء في هذا الكوكب لم يكن "هو" قد رآه بعد، بل كجزء من عالم مختلف، بل ككوكب مختلف.

ينصب اهتمام غلوب كذلك على مقارنة علاقات النوع بين البدو بما يقابلها في

---

(168) Glubb, *Britain and*, p. 171.

(169) Glubb, *The Story*, 87.

إنكلترا، لاسيما فيما يخص آراء الرجال في النساء: "يكشف موقفهم تجاه النساء عددًا من التناقضات... فمن ناحية، يظل الغزل الحر الرومانسي هو المثال، ومازالت هناك بقايا من العادة القديمة التي تتيح للأرامل والمطلقات أن يكون لهن خيامهن الخاصة، ويستقبلن الخطّاب بأنفسهن. ويزخر الشعر والتراث البدوي بحكايات حب رومانسي تستحق أن يكون لها مكان إلى جانب حكايات آرثر والمائدة المستديرة. وفي الوقت نفسه، توجد شواهد ثابتة على اعتبار النساء خادمات و أنهن دون الرجال قيمة"(١٧٠).

وعلى الرغم من أن عصر الفروسية لم يعد جزءًا من الحاضر الأوروبي، فإنه يظل جزءًا من غلوب نفسه، إلى درجة أنه يبدو أكثر فروسية من البدو. فعندما كان في العراق في العشرينيات، ضربت مجموعة من الغجر خيامها بالقرب من معسكر غلوب وعماله من البدو العراقيين: "رقصت فتيات الغجر أمام العمال، ولم يتردد بعض العمال في تقبيلهن، وإتيان أفعال جسدية حميمة معهن. وكانت الفتيات بلا شك معتادات على مثل هذه المعاملة، إذ كن يكسبن عيشهن منها". أفزع هذا السلوك غلوب: "لكن موقفي البريء والفروسي تجاه النساء غمرني اشمئزازًا. جمعت كل عمالي، وأمرتهم بخلع عُقُلهم. وكان العقال علامة الرجولة - فلم تكن النساء ترتديه، ثم أمرت بحرقها جميعًا، وكان تصرفي مقصودًا به التعبير عن رأيي بأنهم ليسوا رجالًا. أما العمال الذين لم يروا ضيرًا في تعاملهم هذا مع الفتيات الغجريات، فقد اندهشوا من فعلي هذا، وظنوا أن بي بعض الجنون"(١٧١).

تنبع خيبة أمل غلوب في أولئك الرجال من تصوره الذي أسقطه عليهم بوصفهم يحملون تراث "الفروسية". وعندما لم يرقوا إلى تصوره هذا، غمره سلوكهم فزعًا. ذلك أن "شرق[ـه] ليس الشرق كما هو؛ بل الشرق كما صوره المستشرقون".(١٧٢) وكما يذكر

(١٧٠) المرجع السابق، ١٤٩-١٥٠.

(171) Glubb, *The Changing*, 60.

وللاطلاع على كيفية تعليم العرب أخلاق الفرسان للأوروبيين، انظر:

J. B. Glubb, "Arab Chivalry, "*The Journal of the Royal Central Asian Society* XXIV, part I (January 1937).

(172) Edward Said, *Orientalism*, 104.

إدوارد سعيد في كتابه **الاستشراق**: "وهكذا يُشرقن الشرق. وهي عملية لا تميز الشرق بوصفه مجال المستشرق، بل تجبر القارئ الغربي غير المطلع عليه أن يقبل الصيغ الاستشراقية... بوصفها الشرق الحقيقي. باختصار، تغدو الحقيقة مؤشر الحكم المدروس، لا دالة الشيء نفسه الذي يبدو مع مرور الزمن أنه يدين حتى بوجوده إلى المستشرق"(١٧٣). وعلى الرغم من كل الاختلافات الثقافية بين الأوروبيين والبدو العرب، يؤكد غلوب على أنه "عندما درسنا كل تاريخ العرب وفنونهم الشعبية ومفاهيمهم الدينية، أدهشنا أن العلاقة بين الرجل وزوجه داخل الخيمة البدوية، أشبه ما تكون بعلاقة السيد سميث بالسيدة سميث من منطقة توتنغ وبدرجة لم نكن نتصورها"(١٧٤). ومما يستحق الذكر أن المناسبة الوحيدة التي أظهر فيها غلوب اهتمامًا بالنساء العربيات كانت أثناء حرب ١٩٤٨:

> غلوب: "لم أكن أستطيع أن أخوض شوارع القدس في عربة مصفحة ضخمة، وستائر السيارة مسدلة، بينما تعج الشوارع بنساء هائمات لا يلوين على شيء...."
>
> أخذ الجندي اليافع [الذي كان "يافعًا جدًا، وبدأ يظهر له شارب خفيف"] ينظر باشمئزاز إلى فتاتين رائعتي الجمال ترتديان ثوبين صيفيين ذات ألوان مبهجة وأحذية بكعوب عالية، تتأبط إحداهما ذراع الأخرى... وقال "لا يهم إذا قتل اليهود بعض الفتيات" [ثم أشار إلى غلوب] "لكن لا يصلح جيش بدون قائده"(١٧٥).

نلاحظ اختلاف الرأي بشأن الفتيات الفلسطينيات بين الجندي البدوي الأردني وغلوب. بطبيعة الحال غلوب هو مَن ينسب هذا الرأي إلى الشاب، وهو يشاركه اشمئزازه لكن ليس من فكرة إمكانية الاستغناء عن "الفتيات" مقارنة بلواءات الجيش. لقد نجح الجيش في أن يكون المؤسسة التي ينتمي إليها البدوي، وكان هذا مثال آخر تحقق فيه نجاح كبير لمشروع تحويل ولاء انتساب البدوي القبلي والعشائري إلى ولاء

(١٧٣) المرجع السابق، ٦٧.

(174) Glubb, *The Story*, 150.

(175) Glubb, *A Soldier*, 188.

الانتماء إلى رفاق العسكرية[١٧٦]. كانت هذه أول خطوة نحو انتماء البدوي لاحقًا إلى الوطن.

يتحدث غلوب في سيرته الذاتية عن تاريخه الجنسي، فيذكر أنه كان أبعد ما يكون عن التعلق بالجنس، وأنه تزوج متأخرًا في الحادية والأربعين من عمره لا لشيء إلا لأنه أراد أن يكوّن أسرة. وهو يعبّر عن الاتجاه البروتستانتي اللاجنسي تعبيرًا واضحًا إلى درجة الصدمة من أفكار الطلاق أو تحرر النساء من سلطة الوالدين، فيقول: "كرست زمنًا طويلًا لدراسة صعود الحضارات الماضية وسقوطها، وأدهشني كثيرًا أن أكتشف أن أغلب فترات الانحطاط القومي تتصف بزيادة سهولة الطلاق والإباحية الجنسية". وتعدّ الإمبراطورية الرومانية من الأمثلة المأساوية على ذلك[١٧٧]. ويكتب غلوب عن أبيه كتابة تنطوي على انبهاره به وافتخاره بذكورته، فيركز على "فحولة"[١٧٨] أبيه، وعلى أنه أورثه معاييره الجنسية.[١٧٩] دفعته هذه المعايير إلى أن يؤكد قائلًا: ليس لدي أدنى شك في أن الفتيات الصغيرات في حاجة إلى الحماية، فهن أثمن كنوز عرقنا، وعليهن يعتمد مستقبل شعبنا كله، فالأمهات هن مَن يشكلن شخصيات أطفالهن"[١٨٠]. ظل غلوب يعتنق هذه الآراء حتى آخر أيام حياته، ما عكس قلقه المتزايد من أن العرق البريطاني يتهدده الخطر.

تحويل البدو

أحدث قدوم البريطانيين تحولات كبرى في أسلوب حياة جميع السكان (البدو وأهل القرى وسكان المدن). وكان غلوب، المهووس بشؤون البدو كالمعتاد، قد أصر قبيل إنشاء السلطة البريطانية على أن "الحكومات المعنية لم تحاول السيطرة على الصحراء، وأن البدو

---

(١٧٦) عن القرابة/ البنوة والتبني/ الانتساب، انظر:

Edward Said, *The World: The Text and the Critic* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983).

(177) Glubb, *The Changing*, 114.

(١٧٨) المرجع السابق، ١١٣.

(١٧٩) المرجع السابق، ١٠٨.

(١٨٠) المرجع السابق، ١١٤.

كانـوا يرتحلـون ويُغِيرون ويقاتلـون دونما تدخـل"[١٨١]. لكن ذلك الوضـع تحول تحولًا جذريًـا إلى درجـة أن الصحـراء التي عبرهـا غلوب عـام ١٩٢٤ من بغـداد إلى عمّان وما صاحبها من مخاطر الحرّ ونقص المياه وغزوات البدو، لم تعد موجودة: "بعد عشر سنوات مرّ خط أنابيب شركة بترول العراق من هذا الطريق، وشـيدت محطة ضخ في هذا اليباب، وكانت السيدات الإنكليزيات يشربن الشاي في نزهة بالخارج في هذه الوديان الصخرية، فقد شهدت هذه السنوات العشر [١٩٢٤ - ١٩٣٤] زوال مرحلة من الزمن"[١٨٢].

يصـف غلـوب مناطق شرق نهر الأردن قبـل وصول عبد الله، فيبـين أن هذه "المنطقة البريـة غير المرغوبة [لا يخبرنا غلوب من هي الجهـة التي لا ترغبها] شرق الأردن، كانت خارج السـيطرة وبلا حكومة. لكـن المفاوضات بدأت، وتم إقنـاع الأمير عبد الله بقبول السيادة على هذه المنطقة غير المرغوبة، فولدت إمارة شرق الأردن". ويفصّل غلوب قائلًا:

> لم تكن المهمة التي تنتظر سـمو الأمير بالمهمة البسـيطة، فقد كان أربعة أخماس شرق الأردن صحراء يسـكنها بدو رحـل، لم يخضعوا قرونًا طويلة لحكومة، هذا إن كانوا قد خضعوا أصلًا للإمبراطورية الإسلامية الأولى في القرنـين الثامن والتاسـع. وفي المنطقة المزروعـة، كان المجتمع منظمًا تنظيمًا عشـائريًا تامًا، تحت قيادة شـيوخ بارزين نادرًا ما بلغـوا من القوة ما يكفي لفـرض النظام، ولكنهم كانـوا قادرين دائمًا وراغبـين غالبًا في كسره. ففي أقصى الشمال، اعتادت القرى لجيل أو أكثر على السيطرة الفعالة للحكومة العثمانية، أما بقية البلاد فلم يحتلها الأتراك إلا أعوامًا معدودة. ويتذكر كل السـكان تقريبًا الأيام العظيمة التي سـبقت قدوم الأتـراك... ومن ثم فقد كانت المهمة أقرب إلى إنشاء حكومة وليس الاستيلاء على حكومة قائمة... كان من أول المشكلات المطروحة بالطبع هو تنظيم قوات مسلحة للشروع في مهمة إنشاء أمن عام وإخضاع القبائل المستقلة للنظام[١٨٣].

(181) Glubb, *The Story*, 37.

(١٨٢) المرجع السابق، ٤٥.

(١٨٣) المرجع السابق، ٥٨-٥٩.

وبينما اقتصر بيك على التجنيد من المناطق الريفية والحضرية، مع مقاطعة البدو تمامًا وعدم اعتبارهم مجندين محتملين، أحدث غلوب تحولًا في التجنيد العسكري وبالتالي في الهوية العسكرية للفيلق العربي. وكان ذلك أيضًا يعني تشكيل الهوية الوطنية ذاتها التي كان يتم بالفعل صياغتها في شرق الأردن. لكن عملية تجنيد البدو لم تجر بسهولة. يقول غودفري لايس، أحد كُتّاب تاريخ الفيلق العربي: إن "الجليد الذي كان يعوق العقل البدوي لمدة ألف عام بدأ الآن ينكسر. لقد بدأ البدو المحليون، وغيرهم من مناطق أخرى من الجزيرة العربية، التجنيد في وحدة كسر الجليد الأولى وهي قوة البادية، وباتت الوثبة التالية على وشك البدء"(١٨٤). في واقع الأمر، كان لابد من اتباع عدة استراتيجيات للضبط، من أجل الحصول على النتيجة المرجوة - أي إحداث تحول في ثقافة البدو وأسلوب حياتهم، أي باختصار نزع البداوة عن البدو كمقدمة لبَدْوَنَة الهوية الوطنية الأردنية. ويذكر غلوب بعض الصعوبات التي واجهها عام ١٩٣١، عند بداية مشروعه الجديد الخاص بالبدو: لقد "رفضوا الانخراط في عملية التجنيد؛ ذلك أن الحكومة كانت أعدى أعدائهم، وكانت هذه الفكرة **محفورة عميقًا في أذهانهم**، ما حال دون قبولهم بهذه الفكرة **الجديدة**»(١٨٥). لكن الفكرة لم تكن جديدة بحال؛ ذلك أن قبيلة الحويطات، وغيرها من القبائل، خضعت على فترات متفرقة لسيادة حكومية، لكن الموضوع هو أنهم لم يتقبلوا سياسات القهر الحكومية. فلم تكن العداوة للحكومات «محفورة في أذهانهم»؛ بل قائمة على تجربة تاريخية وحاضرة. وعلى الرغم من أن غلوب في أول الأمر جنّد بدو العراق والحجاز، فقد أخذ بدو شرق الأردن ينضمون ببطء(١٨٦). وكان لذلك عدد من الأسباب: فمن ناحية، جعلت إجراءات إنهاء غزوات البدو من الجيش المكان الوحيد المشروع الذي يسمح للبدو فيه بالانخراط في أعمال الحرب. ومن ناحية أخرى، تدهور الوضع الاقتصادي للبدو، وتسبب الجفاف في مجاعة امتدت من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٣ مما دفع المزيد منهم إلى الانضمام إلى الفيلق العربي حيث وجدوا عملًا

---

(184) Godfrey Lias, *Glubb's Legion* (London: Evans Brothers, 1956), 88.

(185) Glubb, *The Story*, 92-93.

(١٨٦) عن أول المجندين العراقيين في الفيلق، انظر: سعد أبو دية وعبد المجيد مهدي النسعة، **الجيش العربي**، ١٠٣-١٠٧.

يؤمّن معيشتهم. بالإضافة إلى ذلك، كان غلوب يبذل المال لشيوخ العشائر حتى يسيطروا على عمليات الغزو، ويكسب ودهم(١٨٧). وقد نجح ضم الفيلق للبدو إلى درجة دفعت الشركات المدنية سريعًا إلى توظيفهم في أعمال الحراسة. فقد قامت شركة بترول العراق البريطانية بتمويل توسيع قوة البادية لإضافة سبعين رجلًا، وهو ضعف حجمها الأصلي، حتى تستخدم المجندين الجدد في حماية مخازنها ومعسكراتها بطول خط الأنابيب الذي يمر عبر شرق الأردن(١٨٨). قبل ذلك بعامين فقط، كان البدو مصدر خوف بوصفهم الخطر الرئيس الذي يتهدد سلامة خط الأنابيب(١٨٩). وفي الوقت نفسه، حيث كان غلوب لا زال مضطرًا إلى الاعتماد على بدو من خارج شرق الأردن، تم استثناء قوة البادية وحدها من شرط تجنيد مواطنين فقط، وهو الشرط الذي أقره قانون جوازات السفر لعام ١٩٢٧ (القانون الذي مهد لقانون الجنسية لعام ١٩٢٨). اعترض بدو شرق الأردن ذات مرة على تجنيد البدو السعوديين/ الحجازيين في الفيلق العربي. رغم أنه، حسبما يقول جورج دراغنيش، «من التسرع الاعتقاد بأن الأولين [بدو شرق الأردن] بدأوا في تكوين وعي وطني - لوجود أدلة أخرى لا تؤيد مثل هذا الاعتقاد في ذلك السياق الزمني، وأنهم ربما كانوا يريدون تجنيد أفراد آخرين من قبيلتهم، ليس أكثر»(١٩٠).

على الرغم من كل ادعاءات غلوب بالنفور من القوانين الأوروبية، إلا أنه لم يكن ليستطيع إنجاز مهمته دون الاعتماد عليها. فبالإضافة إلى سلطة المؤسسة العسكرية على مجنديها البدو، حشدت القوانين لزيادة سيطرة المؤسسة العسكرية على السكان البدو المدنيين. وكما ذُكر سابقًا، فقد منح قانون المحاكم العشائرية في عام ١٩٣٦ قائد الفيلق العربي (وكان حينها بيك ثم تلاه غلوب عام ١٩٣٩) سلطة تنفيذ أحكام المحاكم العشائرية وكذلك سلطة المتصرف الكاملة، وهو حاكم البدو في كافة أنحاء البلاد(١٩١).

---

(187) See Ricardo Bocco and Tariq M. M. Tell, "Pax Britannica in the Steppe", 122.

(188) Great Britain, *Report . . . for the Year 1933*, 283.

(189) See George S. Dragnich, *The Bedouin Warrior*, 110.

(190) Dragnich, *The Bedouin Warrior* , 111.

(١٩١) انظر المادة ٢/ ب والمادة ١٦ من قانون المحاكم العشائرية للعام ١٩٣٦. نشر في عدد الجريدة الرسمية، رقم ٥١٦ (١٦ شباط/ فبراير، ١٩٣٦). لاحظ أن هذه السلطات على البدو الرحل قد =

وكما سيتضح فيما يلي، كان غلوب على وعي بالسمة الإنتاجية للقوانين، وبقدرتها ليس فقط على قمع وتحجيم وتقييد أو حتى إلغاء ممارسات معينة، بل أيضًا، وهذا أمر لا يقل أهمية عما سبق، على إنتاج هويات جديدة وتصنيفات جديدة وتقسيم جديد يفصل قطاعات السكان فيما يتعلق بالقانون. يقرر غلوب في مقولة سبقت خلاصة ميشيل فوكو بشأن دور السجن الحديث في إنتاج المجرمين: «كان الجميع في الماضي يقومون بالغزو؛ إذ كان الغزو عادة وليس جريمة. ومن الآن فصاعدًا، أنشأنا، تدريجيًا، طبقة مجرمين»[١٩٢]. يشرح غلوب بسرور كيف تم إيقاف الغزو في شرق الأردن بلا «عنف»، مقارنة بالدول العربية المجاورة. ويقول إن الفضل في ذلك يعود إلى رجال قوة البادية الذين «أبهروا القبائل بحكمتهم، وإخلاصهم للقضية التي تولوها، وحبهم الأخوي لبعضهم بعضًا، وضربوا لهم مثلًا مَنَحَ عشرات الآلاف من البدو الهمجيين رؤية لنمط جديد من الحياة»[١٩٣]. حرص غلوب على اتباع وصفة غاندي التي كان مغرمًا بها وهي «أننا يجب أن نبدأ بالمؤسسات المحلية، ونجري عليها التعديلات التي نراها ضرورية حتى تناسب الظروف **المعاصرة**. كان هذا هو النظام الذي اتبعناه مع القبائل البدوية التي لم تخضع قط لإدارة حكومية»[١٩٤]. وعلى الرغم من تحفظ غلوب على تحويل وإدخال البدو بـ «عصر الحداثة» بسبب تصوره أن صفة **حديث** تعني **مثلنا**، فقد واصل التحرك في ذلك الاتجاه على أمل أن استيعاب وتخطي (sublate) القوانين القائمة، وليس الاستغناء عنها، سيذلل هذه العقبة. وسنرى أن هذا الإجراء لم يحقق المرجو منه. كان غلوب الذي يرى في نفسه أبًا مسيحيًا يصف تحويل البدو - من بدو رحل إلى جنود ومزارعين مستقرين، ومن أميين إلى متعلمين، ومن أناس بعيدين عن متناول قوانين الدولة الأوروبية إلى أناس خاضعين لها ومن نتاجها (حولتهم إلى ذوات) - تحت عنوان

= منحت لقائد الفيلق العربي. كذلك فقد تغير الهيكل الإداري للحكومة عام ١٩٣٩. وعدل القانون الأساسي بحيث يحل مجلس النظار محل المجلس التنفيذي وأنشئت وزارة الدفاع التي سرعان ما أُدمجت في وزارة الداخلية وكان يرأسهما وزير واحد (هو رشيد المدفعي).

(192) Glubb, *The Story*, 102.

(١٩٣) المرجع السابق، ١١٣.

(١٩٤) المرجع السابق، ١٧٧.

«ثمرة الحب».(١٩٥) وهو يخلص إلى أن «حدود الزراعة في شرق الأردن اتسعت، وتحسن مستوى الزراعة، وأخذ رجال العشائر يحفرون آبارًا جديدة، ويبنون مخازن، ويسورون الحدائق، لماذا؟ لأنهم في السنوات القليلة الأخيرة اكتسبوا ثقة في أداء القانون والنظام... فلو حدث انهيار للأمن العام، لتوقف ما يقوم به رجال العشائر من أعمال البناء»(١٩٦). في واقع الأمر، كان البدو يفهمون منطق رأس المال والملكية البرجوازية والقوانين التي تحمي الاثنين فهمًا جيدًا إلى درجة اضطرت غلوب إلى فرض قيود على مساعيهم للربح. وطبقًا لغلوب «كانت الخطة المعتادة [للبدو] هي أن يدخلوا مسافة خمسة عشر ميلًا في الصحراء فيحرثون حوالي خمسين فدانًا، ويبذرون فيها الشعير. كانت الفكرة أن الرجل لو امتلك قرية على حدود الصحراء، وقطعة أرض صغيرة جدًا مزروعة على بعد خمسة عشر ميلًا، فإنه يمتلك الأرض التي بينهما تلقائيًا. وكان ذلك الاندفاع الأهوج لادعاء ملكية أراضٍ في عمق الصحراء سببًا في خلق نزاعات حادة بين مدعي هذه الملكية المتنافسين»(١٩٧).

وقد سعى غلوب إلى تحجيم التفاؤل المفرط في نظرة البدو لعلاقات رأس المال، فيقول: «بدا أن الحل الوحيد هو قصر الزراعة في الصحراء على شريط يقع بطول شرق سكك حديد الحجاز لمنع ادعاء حقوق في وديان معزولة في قلب الصحراء». لكن غلوب يعي المفارقة التي ينطوي عليها الوضع: «كانت ضرورة منع البدو في شرق الأردن من الزراعة أمرًا غريبًا، نظرًا للاعتقاد العام بضرورة اتباع كل وسيلة لدفعهم إلى ممارسة الزراعة. المفارقة الأخرى هي حالة الأمن العام العالية في الصحراء التي جرّأت الجميع على التسابق لادعاء ملكية أراضٍ في منطقة لم يكن يجرؤ على دخولها في السابق إلا المغيرون المدججون بالسلاح»(١٩٨).

تمت مهمة غلوب بنجاح بفضل ثنائية استراتيجية الضبط والقانون. وهو يصف

---

(١٩٥) المرجع السابق، ١٦٥.

(196) J. B. Glubb, "The Economic Situation of the Trans-Jordan Tribes," *Journal of The Royal Central Asian Society* XXV, part III (July 1938): 458.

(١٩٧) تقارير غلوب الشهرية عن إدارة بادية شرق الأردن

Arab Legion Headquarters, April 1940, cited by Riccardo Bocco, E ´ tat et Tribus, 303n.

(198) Cited in Bocco, E ´ tat et Tribus, 198.

كيف تحول أسلوب حياة البدو اتساقًا مع السياسة الإمبريالية البريطانية. فبسبب العقوبات الحكومية «لم يعد الغزو يستحق العناء، وسرعان ما توقف».

> استطعنا إنجاز هذا لأن قوة البادية كانت تتكون من البدو فقط، وتضم رجالًا من كل القبائل الضالعة في هذه النزاعات. لقد غرسنا في هؤلاء الرجال معيارًا أخلاقيًا رفيعًا حتى لم يعد يخالطهم شك في درجة كفاءتهم. كانت أعدادهم قليلة للغاية، وكان إقبال رجال القبائل على التجنيد كبيرًا، فمكننا ذلك من انتقاء كل رجل واختباره على حدة. أنفقنا وقتًا طويلًا نشرح لكل رجل ما كنا نسعى لتحقيقه تفصيلًا، وبأن عصر الغزوات قد ولى، ومن الخير للعشائر أن تكيف نفسها طواعية مع ظروف العالم الحديث. وكان كل جندي يجد بنفسه البرهان على حسن نوايا الحكومة، عندما يرى افتتاح العيادات الطبية الجديدة والمستشفيات، وعندما يرى المرضى وكبار السن يتلقون العلاج المجاني، وإلحاق الأطفال بالمدارس. وأخيرًا، لم تكن العقوبات التي نطبقها مهينة أو مدمرة. ولذلك لم يكن الجندي البدوي يتردد في القبض على أفراد من عشيرته، فقد كان يدرك أنهم سيعاملون بعدل بل برحمة، وأن العقوبة التي يتلقونها كافية لردعهم عن تكرار المخالفة... كان رجال قوة البادية أخلص المبشرين بالإصلاح، فقد عملوا بكل قوتهم لإنهاء عادة الغزو لدى أبناء عشائرهم، لأنهم كانوا يؤمنون بأنهم مخطئون مضللون، فكانوا حريصين على تحويل ولائهم ليعتنقوا إنجيل العصر الجديد(١٩٩).

كانت نتيجة عملية التحديث الانتقائي هذه هي تمدين البدو "الهمجيين"، وبذلك يصبحون أكثر قيمة بالنسبة إلى السياسة الإمبريالية البريطانية في المنطقة. لقد كان التحول ضخمًا:

> هؤلاء الرجال الذين لم يقترفوا جريمة قط، ولم يهاجموا نساءً قط، لم يكونوا من خريجي إيتون وأكسفورد، فكثير منهم كانوا بدوًا شبه همجيين، إذ كان يمكن قبل سنوات قلائل ألا يترددوا في قطع رقبة أي عدو. وكان يغمرهم الشعور بالفخر بالعرق الذي يتحدرون منه، وبالجيش العربي

(199) Glubb, The Story, 219.

الـذي ينتمـون إليـه، وبالتقاليد الحربية التـي ورثوها عـن أجدادهم. ترك هـؤلاء الرجـال قراهم الجبليـة أو قبائلهم الرحّل في الصحـراء لأول مرة، ووجدوا أنفسهم فجأة محط الأنظار، ورفقاء لجنود ينتمون لشعوب غريبة لم يسـمعوا ببعضهـا مـن قبل قـط، ولم يكونوا مـن الرجال الذيـن يخذلون أسلافهم ورفقاءهم أمام الأجانب(٢٠٠).

هـذا التحـول للبدو من خلال نظـام قانوني ضبطي جديد لم يتحقـق فقط من خلال سياسـات عامة شـاملة؛ بل من خلال اهتمام غلوب بكل من قابله شـخصيًا. فقد وضع نفسـه موضع الأب، وحمّل نفسـه مسـؤولية أن يعلم كل واحد منهم درسًا. وهو يروي واقعة فشل أحد أفراد بدو عشيرة الخُشمان في مهمة حراسة: "ربما كنت مرهقًا بسبب ما مـر عليّ من ليـالٍ وأيام طويلة في الصحـراء. ... فقدت أعصـابي، وتوجهت إلى الرجل، فسـددت لكمـة إلى وجهه الذي تعلـوه نظرة اسـتهانة، ثم عدت إلى سـيارتي وانطلقت بهـا"(٢٠١). وعندما سـمع شـقيق الرجل المضروب بهذه الإسـاءة واجـه غلوب وصاح قائلًا:

"هل ضربت أخي؟"

كنـت أقـف وحيدًا غير مسـلح على قطعـة أرض صحراوية مسـتوية، وبالقرب مني سـائق سـيارتي يجلس داخلها منزعجًا. رأيت للحظة وجهًا ملتحيًا داكن البشرة، ينسـدل على عينيه شعر أشعث ملبد. قلت له: "نعم، ضربت أخاك، وسألقنك أنت أيضًا درسًا"(٢٠٢).

عاقب غلوب عشيرة الخُشمان بمصادرة إبلها. وتدخل شيوخ العشائر الأخرى ليطلبوا العفو من غلوب. ولأن غلوب صاحب قلب كبير، لان لهم وقال للوفد الذي جاءه: "قولوا لعشيرة الخُشمان ألا يكونوا مشاكسين (naughty) بعد الآن وردوا عليهم إبلهم"(٢٠٣). أوقع غلوب عقوبة مماثلة على قبيلة الحويطات لأنهم أيضًا كانوا "مشاكسين"(٢٠٤).

(٢٠٠) المرجع السابق، ٣٦٣-٣٦٤.

(٢٠١) المرجع السابق، ٨٢.

(٢٠٢) المرجع السابق، ٨٢-٨٣.

(٢٠٣) المرجع السابق، ٨٣.

(٢٠٤) المرجع السابق، ٩٩

مثّل إنشاء وحدة البادية الطبية Desert Medical Unit عام ١٩٣٧ بعدًا آخر من أبعاد "رعاية" البدو. تكونت الوحدة من طبيب واحد وأربع ممرضين/ ممرضات وسائق. كانت هذه الوحدة تجوب الصحراء فتقدم الرعاية الطبية المجانية للسكان البدو في "العيادات المتنقلة" التي أنشئت أمام مواقع قوة البادية. عالجت هذه العيادات عشرة آلاف مريض عام ١٩٣٧، وخمسة عشر ألفًا عام ١٩٣٨، واثنين وعشرين ألفًا عام ١٩٣٩. وكان المرضى يعالجون من عدة أمراض، منها أمراض العيون والملاريا والزهري والبلهارسيا[٢٠٥]. ولم يكن هذا أول جهد لتقديم الرعاية الطبية للجيش، فقد استعان بيك من قبل بطبيبة الإرسالية البريطانية الدكتورة شارلوت بيرنل للإشراف على الرعاية الطبية للجيش في فترة مبكرة في عام ١٩٢٣؛ بل إن الطبيب الأردني حنا القسوس كان قد كتب عددًا من المقالات في عام ١٩٢٤ في صحيفة **الشرق العربي** (التي أصبحت فيما بعد **الجريدة الرسمية**) لرفع وعي الجنود في شؤون الصحة والنظافة[٢٠٦].

التعليم والمراقبة وإنتاج الثقافة البدوية

أدى التزام غلوب بصيغة معينة من الثقافة العشائرية البدوية إلى استخدام أذرع الدولة المختلفة التي يسيطر عليها، ليقدم تعريفًا جديدًا تمامًا لما هو بدوي وما هو ليس بدويًا، متبنيًا طرقًا جديدة في التفكير والتصرف، ثم يسجلها باعتبارها تقليدية، وفي الوقت نفسه، يلغي كل ما يعدّه ضارًا بالمصالح التي على العربي الجديد أن يحميها، ثم يعيد تصنيفها بوصفها أجنبية. لم يتمكن غلوب من تحقيق ذلك بوصفه قائد الفيلق العربي منذ عام ١٩٣٩ فحسب؛ بل لأنه يتمتع أيضًا بسلطة قانونية بوصفه متصرفاً، أي حاكم البدو، وهو منصب منح له بموجب قوانين المحاكم العشائرية لسنة ١٩٣٦. ويكمن إبداع غلوب في تحريكه عملية إنتاج ثقافي كاملة، أدت إلى نزع البداوة عن بدو الأردن، وفي الوقت نفسه إعادة تعريف كل ما قدمه بوصفه "بدويًا". وقد تحقق ذلك من خلال

---

(٢٠٥) تقارير غلوب الشهرية عن إدارة بادية شرق الأردن

The Desert Medical Unit, February 1940, cited by Bocco, *Etat et Tribus*, 201, 304n.

(٢٠٦) عادل زيادات، «الخدمات الطبية للجيش العربي في عهد الإمارة: ١٩٢١ - ١٩٤٦»، **أبحاث اليرموك** ٧، العدد ٢، ١٩٩١، ١٨٠- ١٨١.

سياسة بَدْوَنَة كل الأردنيين، بدوًا كانوا أم غير بدو، حيث تمت بَدْوَنَة البلد بأكملها بمختلف أنواع سكانها في اللحظة نفسها التي تم خلالها نزع البداوة عن البدو أنفسهم وإعادة فرض بداوة عليهم على طريقة غلوب من خلال عملية محاكاة انتقائية.

كان مشروع غلوب الأساسي والمتناقض لفصل البدو عن غيرهم فعالًا في تحقيق هدفه بجعلهم جوهر هوية شرق الأردن الجديدة. فعملية إدماج البدو في هيكل الدولة، وهي العملية التي فرضت عليهم بها إجراءات الضبط ولاتزال، كان لابد أن تتم بعيدًا عن أي عنصر ملوِث من عرب الحضر أو الريف. وكان غلوب نافذة البدو الوحيدة على العالم الخارجي. لكن ضبط البدو كان بطبيعة الحال يقتضي قمعهم، ليس بقتلهم وضربهم وطردهم وسجنهم ومصادرة ممتلكاتهم ونفيهم فحسب؛ بل أيضًا من خلال تعليمهم (تعليمهم على طريقة الإمبراطورية) ورعايتهم (ماليًا) وحمايتهم؛ بل "محبتهم". وكما يوضح ألتوسير "لا يوجد شيء اسمه جهاز قمعي خالص... وعلى سبيل المثال، فالجيش والشرطة أيضًا يعملان بأيديولوجيا لضمان تماسكهما وإعادة إنتاجهما. وبما يطرحانه خارجيًا من 'قيم' "[٢٠٧]. وعلى الرغم من أن أول أنشطة غلوب الكولونيالية كانت غارة بالقنابل على بدو عراقيين، قُتل فيها، حسبما يقول: "امرأة عجوز واحدة"[٢٠٨]، فقد اتبع بعدها وسائل أكثر سلمية: "لم تكن القوة أساس سيطرتنا على الصحراء؛ بل الإقناع والمحبة. ففي مكتب كل مركز عسكري في الصحراء، علقنا حِكمة على الجدار 'القدوة خير من الوعظ، لذا أرشد الناس بأعمالك النبيلة'. لقد زرت كل النقاط الصحراوية من وقت لآخر، وتحدثت معهم عن واجبنا نحو الناس. كانوا رجالًا خشنين، نشأوا على الغزو والسلب، لكنهم كانوا بسطاء. فلقد رأيت كثيرًا من الدموع تجري على وجوههم عندما كنت أحدثهم عن واجبنا نحو الوطن"[٢٠٩].

وهكذا، وُلدت منهجية توجيه وتعليم وطنية جديدة. فقد كان مفهوم الوطن قويًا إلى درجة استدرار دموع رجال غلاظ. حقق استخدام الإقناع بوصفه الطريقة المفضلة

(207) Louis Althusser, "Ideology, " 145.

(208) Glubb, The Changing, 65.

(٢٠٩) المرجع السابق، ١٠٥.

نجاحًا كبيرًا، ويلخصها غلوب كالتالي: "وصلت الأردن وحدي، ونجحت في إنهاء الغزوات الصحراوية (بل السرقة) دون إطلاق رصاصة أو حبس إنسان، فالعشائر التي كانت أعدى أعداء الحكومة من قبل، صارت أخلص تابعيها"(٢١٠). يروي جيمس لنت، كاتب سيرة غلوب والضابط السابق في الفيلق العربي، بإيجاز كيف أدت استراتيجية "الإقناع" إلى إرساء سلطة الدولة: "إذا كان عام ١٩٣١ هو عام الإقناع، فقد كان عام ١٩٣٢ عام رفع العلم على كافة أرجاء صحراء شرق الأردن، وعام ١٩٣٣ عام تحقيق التماسك بعد بناء مراكز الجيش"(٢١١).

ويبرز في هذا السياق اهتمام غلوب بالتعليم واستمتاعه الشخصي به(٢١٢). وهو يفصّل قائلًا: "منذ توليتُ قيادة منطقة البادية قبل عام ١٩٣٩، أوليت اهتمامي بتعليم الأولاد"(٢١٣). ونُفذت هذه المهمة مؤسسيًا من خلال إنشاء المدارس العسكرية للذكور فقط: وفي غضون أعوام قليلة أنشأنا فرعًا للتعليم بالجيش استطاع خدمة عدة آلاف من الأطفال. وقد التحق كل الأولاد بالفيلق العربي، بعد خروجهم من المدرسة، اختيارًا لا جبرًا... وقد جاء كل طلاب الكلية الحربية في عام 1955 من مدارس الفيلق العربي"(٢١٤).

صار النظام التعليمي أداة رئيسة في إنتاج "الأردني" الذي تخيله البريطانيون. ففي هذه المدارس، أو كما يسميها ألتوسير "جهاز الدولة الأيديولوجي"، وُلدت فاعلية وطنية أردنية مجنسنة. وكانت مسؤولية النظام التعليمي العسكري تعليم الأولاد

---

(٢١٠) المرجع السابق، ١٤٥.

(211) Lunt, *Glubb Pasha*, 80.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن المراكز العسكرية التي ترفع العلم الشرق أردني وتصل الصحراء ببعضها البعض وتقوم بدور محطات الاستطلاع ومزودة بأجهزة اللاسلكي المتصلة بعمّان في ٨٠-٨١.

(٢١٢) حول المدارس العسكرية التي أنشأها غلوب، انظر: سعد أبو دية وعبد المجيد مهدي، **الجيش العربي**، ١١٩-١٤٥، ١٦٢-١٦٦.

(213) Glubb, A Soldier, 263.

(٢١٤) المرجع السابق، ٢٦٣.

أيديولوجيا جديدة؛ بل منظومة معرفية (إبستمولوجيا) جديدة، يفهمون من خلالها هويتهم والمهمة التي ستؤديها: "بمرور الوقت تزايدت الحاجة إلى إنتاج طلاب عسكريين عرب، ومتدربين على مهن مختلفة، وضباط صف المستقبل من مدارس الفيلق العربي. لقد كانت مدارس الحكومة مشبعة بالسياسة، وكان كثير من المدرسين شيوعيين. أما في مدارس الفيلق العربي فقد بُذل جهد كبير لتعليم الأولاد عقيدة واحدة مباشرة صريحة - **خدمة الملك والبلاد والواجب والفداء والدين** - [التشديد مضاف]"(٢١٥).

يختزل غلوب هذه الصيغة العقائدية في عناصر أساسية، فيقول في "التصدير العسكري" لمذكرات الملك عبد الله الموجه إلى الجنود في طبعة خاصة صدرت لهم: "كل ما علينا نحن الجنود أن نفعله هو أن نؤدي واجبنا نحو **الله والملك والوطن** [التشديد مضاف]"(٢١٦). وهذه الصيغة المأخوذة عن الأصل البريطاني، مع تغيير طفيف لكنه شديد الأهمية، انطوت على اختزال شديد لهذه العقيدة في تراتبية مناسبة وهي التي وجهت تعريف الفاعلية الوطنية الأردنية حتى اليوم. فطبقًا لمفهوم الوطنية يتم ترتيب العقيدة كالتالي: "الله، الوطن، الملك". كان مشروع غلوب التدريجي يعمل على تحويل ولاء البدو من العشائرية إلى الجيش، وصولًا إلى الولاء الوطني. فقد آتت المرحلة النهائية أُكلها بعد فترة طويلة من رحيل غلوب من الأردن. أما بالنسبة إلى الولاء العسكري، فقد تجلى بقوة في أول تدخل دولي نفذه الجيش ضد الوطنيين العراقيين المناهضين لبريطانيا في عام ١٩٤١. يقول غلوب إن بدو الفيلق العربي ساندوا سياسة البريطانيين "بسبب شعورهم بالولاء العسكري، فلقد خدموا معنا عندما كانت الأمور سهلة، وكانوا أشرف من أن يتخلوا عنا عندما ساءت الأمور"(٢١٧).

استبعد غلوب التعليم غير العسكري بوصفه غير مناسب للعرب. وكان دائمًا يصمه بأنه يسبب عدم الاستقرار والفوضى. ويؤكد أنه "في الدول العربية، حيث التعليم جديد ونادر جدًا، يشيع التكبر الفكري وهي صفة منفرة في خريج المدرسة الثانوية الصغير.

---

(٢١٥) المرجع السابق.

(٢١٦) المرجع السابق، ٢٦٥.

(٢١٧) رسالة من غلوب إلى دو كير، في

Somerset de Chair, *The Golden Carpet* (New York: Harcourt, Brace, 1945), 244.

وهي شكل من الغطرسة لا يقود إلى اكتساب المقاتلين الصغار الولاء"(٢١٨). كانت هذه المقولة رد غلوب على شكاوى الوطنيين الأردنيين من أنه لم يرقّ المتعلمين إلى رتب الضباط، رغم أنه قام بترقية عددٍ من الأميين إلى ذلك المنصب(٢١٩). في ضوء هذا، من المفيد أن نشير إلى فزع غلوب من هؤلاء الخريجين الصغار المتغطرسين الذين تصوروا أنهم يمكن أن يساووه بدلًا من أداء الطاعة لذاته الملكية البريطانية. ويفصّل ذلك فيقول: "في الدول العربية، حيث المعرفة ما تزال شيئًا جديدًا، فإنها تفرض مكانة أعلى من مكانتها في أوروبا. ... وفي العالم العربي، ربما كان رعاة الغنم أقرب إلى امتلاكها [المعرفة] من خريجي الجامعات. لأن المعرفة مازالت نادرة في الشرق الأوسط، وامتلاكها من شأنه أن ينتج غرورًا فكريًا، أما في السعي وراء الحكمة فلا فضيلة أهم من التواضع"(٢٢٠).

أدى دخول المكائد السياسية إلى البلاد على يد الرجال المتعلمين إلى تخلف التنمية في الأردن بما في ذلك تنمية مجال التعليم. وهنا يؤدي غلوب دور داعية التحديث: "لم يزل في شرق الأردن عمل ضخم ينبغي أن ينجز. فمع اهتمام الجميع بالسياسة وحدها، لم يتبق وقت للنشاطات التي استمرت على مدى سنوات لبناء المدارس للأميين وعيادات العلاج للفقراء واستيراد جرارات الحراثة وتدريب البدو الرحل على الزراعة. لم يزل هناك الأطفال المتخلفون، وخزانات المياه الحجرية الرومانية التي سدها التراب، وأعمال بناء كثيرة لابد من إنجازها"(٢٢١).

في الحقيقة، يرى غلوب أن التعليم غير العسكري دمر الشخصية البدوية التي كانت نبيلة. ويندب هذه الخسارة ويلقي باللائمة على النظام التعليمي: "في الماضي، نادرًا ما كذب البدو. كانت وجوههم صريحة منبسطة، لم يكونوا يطلبون أو يعطون إيصالات

---

(٢١٨) المرجع السابق، ٣٦٨.

(٢١٩) يتحدث بتهكم عن وزير الدفاع الأردني لإثارته هذه الشكوك المتعلقة بالمستوى التعليمي للضباط. انظر:

Glubb, *The Changing*, 160.

(220) Glubb, *A Soldier*, 153.

(221) Glubb, *The Story*, 244.

قط في تعاملاتهم التجارية أو في علاقاتهم مع الأجيال الأقدم من التجار. كان الجميع يأمنون بعضهم بعضًا. ثم بدأنا نعلمهم الكتابة، وبالتدريج تعلموا الكذب والغش. فما الخطأ في نظام تعليمي يعلم الرجال القراءة والكتابة، وفي الوقت نفسه، يبدو أنه يعلمهم الزيف والغش؟[(٢٢٢)]"

كانت مدارس غلوب مصممة لتقديم نوع خاص من التعليم. وطبقًا للحكومة البريطانية، فإن هذه المدارس تتبع "منهجًا خاصًا مصممًا ليلائم احتياجات البدو"[(٢٢٣)]. ويتفق غلوب مع هذا فيؤكد أنه بالنسبة إلى الرجال البدو "يمكن تعريف ما هو ملائم لهم على أنه تعليم لن يدمر خلفيتهم الأخلاقية التقليدية، وعلى الجانب المادي يعد التلاميذ لنمط الحياة التي سيعيشونها"[(٢٢٤)].

بالإضافة إلى التعليم، كانت المراقبة في قلب الأمر. وقد بدأ هذا قبل وصول غلوب إلى البلاد. فبينما أنشأ الفيلق العربي فرعًا للتحقيق الجنائي منذ عام ١٩٢٦ ومكتب جوازات في عام ١٩٢٧، تباهى البريطانيون في عام ١٩٢٨ بأن مكتب البصمات الجديدة بالفيلق العربي بدأ "يثبت فائدته الكبيرة"[(٢٢٥)]. بالإضافة إلى هذا صدرت قوانين عديدة في عام ١٩٢٧ لتعزيز سيطرة الدولة على السكان. ومن هذه القوانين "قانون السجون" وقانون "تعقيب الأشخاص وتفتيش الأماكن" و"قانون منع الجرائم" وقانون "النفي والإبعاد" وقانون تسليم المجرمين الفارين. ولأن للضبط منظومة من التفاصيل، فقد اتبع غلوب بدوره استراتيجية مراقبة دقيقة، وجمع تفاصيل دقيقة عن كل زاوية في حياة الجندي. يقول جيمس لنت:

> تعيدني ذكريات هذه الأيام إلى نظام التقارير السرية الذي كان معمولًا به في الفيلق العربي. وكانت تلك التقارير تعد بشأن كل ضابط وجندي في كتيب من خمس أو ست صفحات يحوي كل ميزة عسكرية معروفة أو عيب. وفي كل صفحة أعمدة تقديرات ممتاز وجيد ومقبول وسيء وصفر. ويكلف الضابط كاتب التقرير بوضع علامة (x) أمام الأسئلة

(222) Glubb, *Britain,* 171.

(223) Great Britain, Colonial Office, *Report . . . for the Year 1938*, 353.

(224) Glubb, *The Story*, 172.

(225) *Annual Report*, 1928, 112, quoted by Amawi, *State and Class*, 309.

الصعبة مثل: "حدد مدى إيمان هذا الرجل بالله"، أو سؤال أصعب في الرد مثل مدى اهتمام الرجل بالجنس. وفي الحالة الثانية، كان من الصعب تحديد العمود الذي يوضع به علامة (x)، فهل يدل التقدير "ممتاز" على إشباع الرغبات أو على امتناع رهباني. وهذا ما لم يكن المرء ليعرفه"(٢٢٦).

كانت تقارير المراقبة هذه أساسية في تحديد فرص الترقي للجندي، وهي عملية يتحكم بها غلوب تمامًا. ويبين دراجنيتش أن جهود الفيلق التعليمية "كانت تعتبر أقرب إلى خطوة إصلاحية حتى يتولى الأمر جيل متعلم تعليمًا أفضل. وكانت الحاجة إدارية جزئيًا؛ فقد كان يجب حفظ الملفات والسجلات في مراكز الجيش الصحراوية"(٢٢٧). يصف ضابط بريطاني آخر في الفيلق العملية كالتالي: "كانت امتحانات الترقية سمة بارزة في حياة الفيلق العربي وكانت تشغل جزءًا كبيرًا من وقت الفرد... كانت امتحانات الترقية لصغار ضباط الصف تنظم في مقار قيادة الكتيبة وتنظم الفرقة امتحانات ضباط الصف والضباط. كان المرشحون الناجحون يُرقون بتوصية من قادتهم الضباط، إذا اعتبرت القيادة تقاريرهم السرية السنوية مرضية. وكان هذا النظام الدقيق يهدف بلا شك إلى منع المحسوبيات، وهي سمة في الحياة العربية"(٢٢٨).

يصف ينغ التقارير نفسها، وكان يبدو أقل ارتباكًا من لنت فيما يخص نظامهم التقويمي، لاسيما فيما يخص النشاط الجنسي، فيقول:

كانت تكتب تقارير سرية سنوية عن كل ضابط وضابط صف وفرد، وكان الأمر سريًا. لم يكن يطلب من الضباط توقيع تقاريرهم، ولكن على الرغم من ذلك كان الضباط العرب، سواء نتيجة طيبة قلوبهم أو لأنهم يخشون أن تعلن ملاحظاتهم وتؤخذ عليهم، شديدي التحفظ في وصف إخفاقات مرؤوسيهم. لهذا ابتكرت وثيقة من ست صفحات أو سبع باللغتين تضم في قائمة كل منقبة عسكرية معروفة وكل إخفاق. وعلى رأس كل صفحة كانت الكلمات 'ممتاز' و 'جيد' و 'مقبول' و'سيئ' و 'صفر'. وكل ما على الضابط أن يفعله هو أن يضع علامة (x) في العمود

(226) Lunt, *Glubb Pasha*, 175.

(227) Dragnich, *The Bedouin Warrior*, 118.

(228) Young, *Bedouin Command*, 49.

المناسب. فإذا ظننت أن إيمان رجلٍ ما بقيمة الصلاة هو صفر، فأنت تضع علامة (x) فقط في المكان المخصص. وقد أوضحت التعليمات المكتوبة تفصيلًا أن الرجل إذا كان معروفًا بشغفه بالمخالفات الجنسية، لا توضع علامة (x) في عمود "ممتاز"[٢٢٩].

وكان تعريف البدو بالرياضة الأوروبية جزءًا من تدريبهم - بدعوى أن الولاء للفريق هي سمة معززة للولاء العشائري والوطني (يقول ألتوسير إن الرياضة جزء من الجهاز الثقافي ولها دور محوري في نشر الشوفينية والوطنية/ القومية)[٢٣٠]. ولإنجاز هذه المهمة، قام أحد معاوني غلوب، وهو سام كوك (عرف باسم كوك باشا) بترجمة **دليل الجيش البريطاني: الألعاب والرياضة في الجيش** إلى العربية. يقول لنت: "إذا كان يقصد بهذا أن يعلّم الأردنيين لعبة الكريكيت، أو أن يثني البدوي عن الغش عندما يشتركون في لعبة شد الحبل، فقد خاب أمله. فعندما كان يتنافس فريقان من البدو في شد الحبل، كان يلزم إحاطة الحلبة بسلك شائك لمنع المشاهدين من الانضمام إلى اللعبة"[٢٣١]. مع ذلك بدأ بعض الضباط البريطانيين تدريب البدو على الرياضة البدنية، ويروي بيتر ينغ بعض ما واجهوه من مشكلات:

> كان جيمس واطسون، صاحب الرقم القياسي لفترة طويلة في رفع الأثقال، متحمسًا لكل أنواع ألعاب القوى، فأنشأ فريقًا قويًا للسرية [التاسعة]. وكان نجمه حسن عطا الله، المشهور باسم "أبو سبيل"، ما يعني ’’أبو غليون‘‘. ولسوء الحظ، ذاع صيته حتى وصل فريق السرية السابعة، فعندما رأوا بدويًا نحيفًا ملتحيًا في فمه غليون أقبلوا عليه وسألوه بصوت مرتفع: "أنت أبو سبيل؟" فقال نعم، فطرحوه أرضًا وداسوا على جسمه الملقى على الأرض! حكى لي هذه القصة الفظيعة بعدها أفراد فريقنا الغاضبون، فشرحوا لي لماذا أخذوا المركز الثاني، واحتلت السرية السابعة المركز الأول[٢٣٢].

---

(٢٢٩) المرجع السابق، ٣٦٣-٣٦٤.

(230) Althusser, “Ideology”154.

(231) Lunt, *Glubb Pasha*, 185-186.

(232) Young, *Bedouin Command*, 42.

شملت الأنشطة الرياضية التي شارك فيها الفيلق العربي العدو على التراب cross-country running[٢٣٣] كان أحد الضباط البريطانيين، جون أدير، وهو من مرتدي اللباس العربي واتخذ لنفسه اسمًا عربيًا هو سويلم، "يتولى رعاية فريقنا لألعاب القوى، حتى فازوا بالمسابقة الرياضية على مستوى اللواء ... وكان أهمها الفوز بكأس ‹لاش›، وهو كأس فضي عظيم يقدم سنويًا للسرية التي يحصل فريق الرماية فيها على أعلى درجة في الفيلق. وقد فاز به فريقنا في أيام واطسون، لكنه خسره في عام ١٩٥٣»[٢٣٤].

يصف ضابط بريطاني آخر هو غاوين بل نشاطًا رياضيًا مسَّ بحساسية البدو:

> كنا نبدأ كل صباح بتدريب بدني مدته أربعون دقيقة. ولم يجد هذا النشاط قبولًا لدى البدو. فقد كانوا رجالًا أشداء بطبيعتهم، قضوا حياتهم في العراء، وحياتهم تملأها الحركة. فما ضرورة إجبارهم على أشياء سخيفة مثل القفز والانحناء وثني الذراع إلى الأمام وإلى الخلف؟ وكان هناك تدريبان معينان شككوا في احتشامهما. كانوا يؤدون تمرينات ضغط الصدر press ups بعد تذمر وحرج شديد. هل من الضروري فعل شيء فظ كهذا بكل ما يحمل من إيحاءات ذكورية. أما التمرين الثاني فكان يشمل الرقود على الظهر ورفع الساقين وتحريكهما بشكل دائري في الهواء؛ فكان ردهم: لا. حيث إنه نشاط لا يلائم الرجال بحال، فاستبعدنا التمرين. لكن عندما تعلق الأمر بأشياء مثل الدخول في تدريب على الهجوم، وهو شيء يحتاج إلى العضلات والسرعة والخفة التي تمنينا أن ننميها فيهم من خلال عروض التدريب البدني، فكانوا يفيضون حماسًا[٢٣٥].

من الواضح أن المقصود من ممارسة الرياضة هنا ليس تنمية روح الفريق اللازمة للوطنية فقط؛ بل هي تستخدم أيضًا كطقوس معززة للذكورة. فإذا كانت الحركات البدنية البريطانية تتعارض مع المنظومة المعرفية للنوع المجنسن بين البدو، تمت مقاومتها. أما ما لا يتعارض منها يتم دمجه في الطقوس الذكورية البدوية. في سياق العسكرية كل

---

(٢٣٣) المرجع السابق، ٤١.

(٢٣٤) المرجع السابق، ٧٧.

(235) Sir Gawain Bell, *Shadows*, 157.

طقوس تعزيز الذكورة هي بالفعل طقوس وطنية دائمًا. فوظيفة الرياضة في الجيش إذًا هي المزاوجة بين الذكورة وشعور بالوطنية مصبوغ بالعسكرية، بل هي وطننة الذكورة ذاتها. وتصبح هذه الذكورة الموطننة نموذجًا للوطن.

قدم الفيلق العربي أيضًا الآلات الموسيقية الأوروبية والموسيقى الأوروبية إلى جنوده من خلال تشكيل الجوقات الموسيقية. ففي عام ١٩٢١، تشكلت أول جوقة موسيقية تتكون من ثمانية عشر عازفًا، عشرة من مصر وثمانية من سوريا، وكانت بقيادة المصري محمد خاطر(٢٣٦). يروي بيك قصة تكوين الجوقات الموسيقية:

> قررت الحكومة أن يغادر سموه عاصمته محاطًا بكل البهاء والمجد. لذلك طلب مني أن أنشر قوة الاحتياط في الشوارع، وأن أسمح للفرقة الموسيقية والآلات التي وصلت لأجلها قبل أربعة عشر يومًا بأن تسير أمام سيارة الأمير. وفي اللحظة الأخيرة سقطت الطبلة الكبيرة من فوق الشاحنة التي كانت عائدة بالفرقة إلى عمّان، وتحطمت تحت العجلات. فكان ضروريًا أن نوظف مسحّر المدينة لأنه يملك طبلة. بدأ الموكب بعد التأخيرات المعتادة، وفجأة انفجرت الفرقة في العزف محدثّة قدرًا هائلًا من الضوضاء غير المتناغمة ... ثم جاء آخر حراس الشرف، وعن يمينه رأيت بفزع عازفي البروجي الاثنين لا يعزفان التحية الملكية المعتادة بل نغمة "تعال إلى أبواب المطبخ". قال المذنبان لاحقًا أنهما لا يعرفان غيرها. لا شك أن عبد الله، الذي كان جنديًا في الماضي، عرف هذه النغمة، لكن بعد تجاربه مع الفرقة أصبح لا يكترث بما يحدث، لذلك قال لي: ‹إلى اللقاء› بأدب. وعند عودته تحسنت الأمور. طلبت من قائد فرقة شرطة فلسطين أن يأتي ليوم أو اثنين، وقد علّم فرقة الفيلق العربي أن المطلوب ليس إصدار ضوضاء، وأن للجمهور الحق في توقع نغم ما(٢٣٧).

اتسعت قائمة معزوفات الفرقة اتساعًا كبيرًا، وشملت لحن النشيد الأميري (الملكي بعد ذلك) «عاش الأمير» الذي تعدل إلى «عاش المليك» بعد تعيين عبد الله نفسه ملكًا

---

(٢٣٦) ناجي الزعبي، كبير ضباط الجوقة الموسيقية، «لمحة تاريخية عن موسيقى القوات المسلحة الأردنية» (عمّان: ورقة غير منشورة، ١٩٩٤). وللاطلاع على قائمة أسماء العازفين، انظر ١.

(٢٣٧) F. G. Peake, "Trans-Jordan, " *Journal of the Royal Central Asian Society* XXVI, part III (July 1939): 387–388.

بعد الاستقلال عام ١٩٤٦. كتب كلمات النشيد عبد المنعم الرفاعي، وهو فلسطيني الأصل أصبح رئيسًا للوزراء فيما بعد، ووضع اللحن اللبناني عبد القادر التنير(٢٣٨). وفي منتصف الثلاثينيات، نجحت الفرق نجاحًا كبيرًا في شرق الأردن إلى درجة أنه كانت تتم دعوتها للعزف في حفلات واحتفالات خاصة. زاد الطلب على الفرق إلى درجة أن الحكومة اضطرت إلى إصدار نظام يحدد أجرًا رسميًا للفرقة الموسيقية عندما تتعاقد على مناسبات خاصة(٢٣٩). ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠، مثلًا، دعيت الفرقة مع الأمير عبد الله للعزف في افتتاح المقر الجديد للجمعية الخيرية الشركسية في عمّان(٢٤٠). وأظهرت الفرقة حضورًا قويًّا في حفل تتويج الملك حسين عام ١٩٥٣. يروي الفريق بيتر ينغ أنه في ذلك «المساء عزفت الفرقة الموسيقية على شرف [الملك الجديد] وهي تعبر ساحة استعراض معسكر الزرقاء مختارات جميلة من الموسيقى العسكرية (البريطانية)، منها ‘Les Huguenots’ والمارش البطيء من ‘Scipio’»(٢٤١). وكان بالفيلق العربي ثلاث فرق: الزرقاء والحمراء والخضراء. «في الشتاء يرتدون لباس الميدان الكاكي، وفي الصيف لباس الخدمة الأبيض. ويمكن التمييز بينها بلون شرائط أعناقهم وكتّافاتهم ونغمة مزاميرهم. كان كل الموسيقيين يضعون علامة القيثارة على أذرعهم اليمنى فوق المرفق»(٢٤٢).

كانت القربة أهم آلة موسيقية أدخلت إلى الفيلق العربي(٢٤٣). حدث هذا عام ١٩٢٩ بتوجيه من الأمير عبد الله نفسه. اختير ستة أعضاء من الفرقة وأرسلوا إلى القدس حيث

---

(٢٣٨) مقابلة شخصية مع معن أبو نوار، عمّان، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥. لا يوجد في النشيد الملكي أي إشارة للوطن. وتتكون كلماته الموجزة مما يلي: عاش المليك، عاش المليك، سامياً مقامهُ، خافقاتٍ في المعالي أعلامه.

(٢٣٩) نظام رسوم جوقة الجيش العربي لسنة ١٩٣٦، منشور في عدد **الجريدة الرسمية**، رقم ٥٢٠ (٤ نيسان/ إبريل ١٣٥، ١٩٣٦).

(240) Seteney Shami, *Ethnicity and Leadership*, 85.

(241) Young, *Bedouin Command*, 44.

(242) Young, *The Arab Legion*, 19.

يقدم ينغ صورًا ووصفًا مفصلًا للزي الذي تلبسه الفرق الموسيقية العسكرية.

(٢٤٣) لا بد من الإشارة هنا إلى أن للبدو آلتهم الموسيقية، وهي الربابة. وعن أهمية الربابة في الحياة البدوية، انظر: ياسين صويلح، **الربابة في حياة البادية** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٤).

توجد فرقة قِرب بريطانية في ظل حكم الانتداب. وتولى ضابط بريطاني يجيد العربية اسمه باترسون تدريب العازفين الستة لمدة عامين، عاد بعدها الموسيقيون إلى شرق الأردن ليكونوا أول فرقة لموسيقى القرب في البلاد. فكانوا يسيرون أمام الأمير في طريقه إلى المسجد يوم الجمعة من كل أسبوع[٢٤٤]. ويقال أيضًا إن الكتيبة الثالثة من السرية الملكية الأسكتلندية The Black Watch دربت أعضاء الفيلق على عزفها[٢٤٥]. وما زالت القرب إلى يومنا هذا من أبرز سمات الفرق الموسيقية في القوات المسلحة الأردنية. أحرزت هذه الجوقات الموسيقية تقدمًا كبيرًا في عام ١٩٥٥، حتى أنها ذهبت في جولة في بريطانيا. يصف غلوب هذا الإنجاز بفخر بوصفه أحد آخر ما أشرف عليه من مهام: "فوجئ من كانوا يظنون العرب مجرد همج يركبون الإبل في الصحراء إذ رأوا الجوقات الموسيقية تسير في المهرجان العسكري Beating Retreat في استعراض سلاح الفرسان، أو رأوها بمزامير الفيلق العربي والطبول تسير في شارع الأمراء في إدنبره. وكان ذلك آخر ما عزفت - فقد اختفى الفيلق العربي من الوجود بعدها بثمانية أشهر"[٢٤٦].

يبدو أن غلوب اعتبر أن عزف الآلات الموسيقية الغربية والموسيقى الغربية قد حوّل البدو العرب من "مجرد همج يركبون الإبل في الصحراء" إلى رجال معاصرين. ولقد كانت مهمة تمدين الهمج هذه مثمرة جدًا. ففي يومنا هذا تحوز الجوقات الموسيقية بالقوات المسلحة الأردنية شهرة عالمية. فهي تعزف على المستوى العالمي وأحرزت عددًا من الجوائز في المسابقات الدولية، فموسيقاها وقِرَبها أضحت أيقونات وطنية، وكما يؤكد ثيودور أدورنو: "تبدو ... أنها ممثلة للوطن، وتعزز في كل مكان ...المبدأ الوطني"[٢٤٧].

ومن الأنشطة الأخرى الإشكالية أيضًا كان استخدام مراحيض المعسكرات. يقول

---

(٢٤٤) ناجي الزعبي، «المحة»، ٢.

(٢٤٥) Young, *The Arab Legion*, 21.

كما ذكر ينغ أيضًا حالات عديدة لمقاومة البدو للمظالم الذي شعروا أنهم تعرضوا لها في الفيلق، المرجع السابق، ٣٣-٣٦.

(246) Glubb, *A Soldier*, 384.

(٢٤٧) Theodor W. Adorno, *Introduction to the Sociology of Music* (New York: Continuum, 1976), 155.

غاويـن بل: "كانت إجراءات الصحة في المعسـكر تسـبب صداعًا دائمًا. فقـد كره البدو اسـتخدام مراحيض المعسـكرات إذ كانوا شـديدي الحياء في هذه الأمور، لذلك كانوا يريدون الخصوصية، خصوصية حفرة في الأرض أو ساتر من شجيرة. فما إن انتقلنا من مسـاحات الصحـراء الواسـعة، التي أجرت فيهـا السرايا الثلاث تدريباتهـا الأولى، إلى أريحـا في أول الأمـر في غـور الأردن، ثـم إلى سـكن المعسـكرات الصغيرة على سـاحل فلسطين جنوبي غزة، حتى صار هذا الأمر مشكلة حقيقية، ما استدعى إجراءات عقابية دون فائدة"[٢٤٨].

وكانت التغذية مشـكلة أخرى فلقد كان على البدو التعامل مع جرايات الجنود التي يوزعها عليهم الجيش البريطاني، التي شملت أطعمة لم يتعودوا عليها:

> تقبل البدو البولوبيف [لحم البقر] المعلب، أما اللحم الطازج فلم نستطع الاسـتمرار في شراء الخراف بعد أن رحلنا عن منطقة الأزرق، فاضطررنا إلى الاعتماد على إمدادات الجيش البريطاني، بمعنى تلقي لحم الخراف المجمد من اسـتراليا ونيوزيلانـدا. ولم نكـن نعـرف إن كانـت ذبحت حسـب الشريعة الإسلامية، لكن ذلك لم يكن مصدر القلق الأكبر بالنسبة إلى الرجال؛ بل كان التسـاؤل إن كان لحم خراف أم لا. فربما كان لحم كلاب، كما قالوا. فلم يكن بالذبائح سـوى ذيل صغير يشـبه ذيل الكلب ويثير الريبة. كما أن الذبائح بلا رأس، لماذا؟ رفض كثير منهم الأكل حتى أخذنا مجموعة من قادة الأسـطول وضبـاط الصـف إلى ثلاجـات الفحـص في القـدس لفحـص الذبائح بدقة والتحـدث مع الضابط البريطاني المسـؤول، والذي كان يتعامل مع وحدات الخدمة من الهنود وغير المسـيحيين، ما أعطاه خبرة واسعة في هذه المشكلات وكان يتفهمهـا جيـدًا. وقـد طمأننـا الضابط. وأضـاف إمام الكتيبـة تأكيده الشـخصي أن اللحـم لحـم خـراف حقيقـي ولا شيء بـه، وبذلـك حُلـت المشكلة[٢٤٩].

مع ذلك، ظلت هناك بعض المشـكلات المتعلقة بالتغذية. منها ما يرويه ينغ. "تصوَّرَ

---

(248) Bell, op. cit., 156.

(٢٤٩) المرجع السابق، ١٥٦-١٥٧.

عيد هويمل، وكان ضابط صف لا بأس به، أن لحم الجراية ليس مذبوحًا حسب الشريعة الإسلامية. وعليه رفض أن يأكل جرايته، وكان يأكل من راتبه - أو ما تبقى منه بعد زيارة أقاربه. اكتشفت ذلك عندما لاحظت أن البقع تغطي وجهه؛ فقد كان يرفض دائمًا أن يأكل الجراية، وكنت كذلك مصممًا على ألا أدعمه من ميزانية المقصف حتى وصلنا إلى طريق مسدود. ولحسن الحظ، أنه نُقل إلى الكلية الحربية، وذهبت معه مشكلته التي لا حل لها"[٢٥٠]. وبين جرايات الجنود وانفتاح شرق الأردن على الاقتصاد العالمي من خلال الاستعمار البريطاني، تغيرت طريقة أكل بدو شرق الأردن تغيرًا كبيرًا. يقول غلوب: إن "آثار انفتاح البلاد للتجارة" على السكان شملت "تعلم[هم] شرب الشاي" لأنهم كانوا قبل ذلك من شاربي القهوة[٢٥١]. كما تغيرت أنواع اللحم والحبوب المستخدمة في الطهي؛ فقد كان لحم الإبل هو السمة المميزة للطعام البدوي، لكنه اختفى تمامًا من قائمة طعامهم. وعلى الرغم من أن الجفاف والغزو قللا من حجم القطعان التي يملكها البدو، فقد كانت حملات التوطين التي تقوم بها الحكومة الكولونيالية لتحويل البدو من رعاة إبل رحّل إلى مزارعين، السبب الرئيس. كما أدى دخول البنادق وأسلحة الصيد العسكري إلى البلاد إلى تبديد قطعان النعام والغزلان، التي كان لحمهما جزءًا من غذاء البدو[٢٥٢]. أما بالنسبة إلى البرغل والفريكة التي كانت تستخدم في أغلب الأطباق في القرى والحضر على السواء (وكان البدو يستخدمون الخبز غالبًا مع اللحم) فقد حل محلهما الأرز الأبيض، ولم يكن البدو والفلاحون يستخدمونه من قبل إلا في المناسبات الاحتفالية لارتفاع سعره. وقد جعلت العلاقات التجارية الكولونيالية الأرز الذي كان باهظ الثمن متاحًا وفي المتناول. وبذلك، نافس الحبوب المحلية[٢٥٣].

---

(250) Young, *Bedouin Command*, 35.

(251) J. B. Glubb, "The Economic, "451–452.

حول أهمية القهوة في ثقافة البدو، انظر: محمد أبو حسان، "**القهوة وأثرها في حياة البدو الاجتماعية**"، **الفنون الشعبية**، العدد ٢، (نيسان/ إبريل ١٩٧٤). وانظر أيضًا: أحمد أبو خوصه، **العشائر الأردنية والفلسطينية ووشائج القربى بينها** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٨٩)، ص ١٥٣-١٥٦، وأحمد العويدي العبادي، **من القيم والآداب البدوية**، الجزء الثاني من "سلسلة من هم البدو" (عمّان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٦)، ص ١٨٩-٢٥٣.

(252) Godfrey Lias, *Glubb's Legion*, 109.

(253) Sami Zubaida, "National, Communal and Global Dimensions in =

كان ذلك تحولًا مهمًا إلى درجة أن المنسف[٢٥٤] الذي قننه مهندسو الهوية البدوية الأردنية بوصفه الطبق البدوي بامتياز، والذي كان يطبخه البدو بلحم الخراف أو الإبل ومرق اللحم والخبز فقط، (وهو معروف أيضًا بالثريد) صار يطهى اليوم غالبًا بالأرز الأبيض[٢٥٥]. ويقال إن التجار جلبوا الأرز لأول مرة في منطقة البلقاء عام ١٩٢٥، ودُعي أناس كثيرون في غور نمرين ليأكلوا المنسف بالأرز "ورأى الناس كيف يطهى الأرز، ويخلط بالمنسف، وقلدوا هذه الطريقة فورًا"[٢٥٦]. وفي الحقيقة، كان التحول تدريجيًا: ففي أول الأمر كان المنسف يصنع بالبرغل ويغطى بطبقة رقيقة من الأرز، وببطء صار الأرز مكونًا رئيسًا حتى حل محل البرغل تمامًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السمة الرئيسة المعاصرة للمنسف وهو الجميد أو لبن الجميد، وهو عبارة عن لبن مجفف حامض مصنوع من حليب الماعز ويستخدم كشراب، يوضع على اللحم والأرز (أو البرغل أو الفريكة) ولم يكن البدو يستخدمونه في طهي المنسف قبل عملية التوطين التي قامت بها الدولة الوطنية. ولم يكن يَستخدم الجميد مع المنسف إلا الفلاحون، أما أغلب البدو، فكانوا يستخدمون مرق اللحم أو السمن البلدي بدلًا منه[٢٥٧]. وعلى الرغم من أن البدو كانوا يصنعون الجميد ويأكلونه جافًا في سنوات الجفاف كملاذ أخير في غياب أي طعام آخر؛ فإنهم لم يستخدموه كأساس لأي نوع من الشراب، ولم يستخدموه مع المنسف قط[٢٥٨]. ومن المفارقات أن المنسف الجديد بالأرز الأبيض والجميد يعد بدويًا

= Middle Eastern Food Cultures, " in Sami Zubaida and Richard Tapper, eds., *Culinary Cultures of the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1994), 41.

(٢٥٤) تشير كلمة «منسف» في الأصل إلى طبق كبير يستخدم لتقديم الطعام للضيوف.

(٢٥٥) انظر: نينا جميل، **الطعام في الثقافة العربية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤) ١٥٣. وأود أيضًا أن أشكر الدكتور حسن جمعة حماد على المعلومات التي زودني بها عن المنسف البدوي والجميد.

(٢٥٦) أحمد عويدي العبادي، **من القيم**، ١٦٩-١٧٤. يصف العبادي طرق طهي المنسف المتنوعة في مختلف مناطق الأردن.

(٢٥٧) انظر روكس بن زائد العزيزي، قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية، المجلد ٣ (عمّان، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٣)٢٠١، وانظر أيضًا العبادي، **من القيم**، ١٧٠-١٧١.

(٢٥٨) في الواقع، كلمة «لبن» التي تعني اللبن الزبادي عند الفلاحين، تعني الحليب عند البدو، انظر المرجع السابق،١٥٧.

"تقليديًا"، كما يعد "الطبق الوطني" للأردن حصريًا - على الرغم من أن الفلاحين والبدو في جنوب فلسطين وسوريا كانوا (وما زالوا) يأكلونه أيضًا[٢٥٩]. ولا يدعي هذه الأشياء الوطنيون الأردنيون العاديون وحدهم؛ بل علماء الاجتماع الأردنيون والأجانب أيضًا. ففي دراسة عن بدو الأردن، ذهب بعض هؤلاء العلماء إلى حد ادعاء أن كون البدو "**غالبًا** [التشديد مضاف] يأكلون ... كرات الزبادي المجفف المسمى الجميد" إذًا فهذا يمثل دليلًا على أنهم كانوا يستخدمونه في صنع المنسف![٢٦٠] وبعد وصف منسف

(٢٥٩) انظر: نمر سرحان، «طعام المنسف في المأثورات الشعبية الفلسطينية»، في **التراث الشعبي**، بغداد ٩، العدد ٩ (١٩٧٨): ٧٩-٨٤.

(260) Kamel Abu Jaber, Fawzi Gharaibeh, Allen Hill, eds., *The Badia of Jordan: The Process of Change* (Amman: University of Jordan Press, 1987), p. 67.

يردد علماء الأنثروبولوجيا الأجانب الذين يزعمون أن لديهم فهمًا دقيقًا لحياة البدو في عصر الدولة الوطنية مزاعم خاطئة مشابهة لهذه المزاعم. فعلى سبيل المثال، يصف أندرو شرايوك المنسف بأنه «طبق الولائم التقليدي» غافلًا عن العملية التي أكسبت الدولة الهاشمية المنسف من خلالها صبغته التقليدية، وهو يصف المنسف وصفًا خارجًا عن التاريخ فيقول إنه يتكون من «أكوام من الأرز فوق طبقات من الخبز غير المخمر، ومغموس في مرق دسم وفوقه لحم خراف مسلوق واللوز». وهو يغفل أن معظم مكونات المنسف الحالية جاءت بها الدولة الانتدابية-الهاشمية والدولة الهاشمية بعد الاستقلال، وأن المنسف الجديد أعيد تكوينه وتقديمه «كطبق تقليدي»، وحينها فقط تمت وطننته. انظر:

Shryock's *Nationalism and the Genealogical Imagination: Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan* (University of California Press, Berkeley, 1997), 47.

كانت ليندا لين أشد حرصًا في وصف المنسف، فهي تقول إنه "طبق عربي [بدوي] خاص يتكون من لحم الخراف الذي يقدم فوق طبقة من الأرز مع مرق مكون من اللبن الزبادي المجفف وسمن مصنوع من حليب الماعز"(٨٥). وفي موضع آخر تصف المنسف بأنه "وليمة بدوية تقليدية"(١٠٣). وأخيرًا تقول إن "المنسف (طبق عربي خاص من الأرز ولحم الخراف)، ... صار مشهورًا بأنه الطبق الوطني للأردن"(١٤٧). وتسجل لين استحواذ الدولة الهاشمية على المنسف، لكنها لا تدرك أن الدولة هي من أعادت تكوين هذا الطبق وتقديمه إلى البدو بوصفه الطبق التقليدي **الخاص بهم** (بعد عملية وطننته) بصورة تختلف اختلافًا كبيرًا عن الصورة التي كان عليها قبل أن تغير فيه الدولة الهاشمية أثناء الانتداب وبعد الاستقلال. انظر:

Linda Layne, *Home and Homeland: The Dialogics of Tribal and National Identities in Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

الجميد الذي عرّفوه بأنه بدوي، يخبرنا المؤلفون بثقة أن "المنسف صار الطبق الوطني للأردن"(٢٦١)، كما أنهم يرتكبون مغالطات تاريخية بقولهم إن "الشاي هو أكثر المشروبات المنزلية شيوعًا"(٢٦٢) بين البدو.

سجل غلوب نفسه التغير في عادات استهلاك سكان الأردن. ففي رده على إلياهو إبستاين الذي ادعى أن الوضع الاقتصادي لعشائر شرق الأردن يتدهور(٢٦٣)، يؤكد أنه "صحيح أن اقتصادهم تغير تغيرًا كبيرًا منذ الهدنة [في نهاية الحرب العالمية الأولى] فقد اكتسبوا رغبة في كثير من السلع الترفيهية، لم تكن معروفة عندهم من قبل، ويعيشون في راحة مادية أكبر. ... ولقد جعلتهم رغبتهم في شراء السلع الترفيهية والمصنوعات المستوردة ينفقون المال بقدر أكبر من التحرر"(٢٦٤). ومن خلال آليتي الضبط، والمراقبة والتعليم، لم تقمع سياسات غلوب كثيرًا من عناصر أسلوب حياة البدو التي تتعارض مع المصالح الإمبريالية وتمحها فحسب؛ بل أنتجت قدرًا كبيرًا من الأشياء الجديدة ودمجتها مع الأشياء "غير المؤذية" و"النافعة" في "تقاليدهم" في مزيج جديد تم حشده وتسميته الثقافة البدوية الحقيقية. والحقيقة أن الثقافة البدوية الجديدة استوعبت وتخطت قدراً كبيرًا من الثقافة البدوية القائمة قبل الاستعمار، وأغلقت مسارات معينة وفتحت غيرها الكثير، ومحت ممارسات وحفظت غيرها وحوّلت أخرى. بل إن عَلم الأردن نفسه صممه البريطانيون، فقد كان سير مارك سايكس من صمم العلم الذي رفعه الجيش العربي بقيادة فيصل ولورانس في زحفهم على دمشق أثناء الحرب العالمية الأولى،

---

(261) Abu Jaber, et al., *The Badia*, p. 69.

(٢٦٢) المرجع السابق، ٦٩. على الرغم من أن هذا الوضع ظهر مؤخرًا بسبب إدخال الاستعمار الشاي إلى الأردن، والسهولة والسرعة التي يعد بها مقارنة بالقهوة البدوية، يشير المؤلفون إلى هذه الظاهرة وكأنها موجودة اليوم كما كانت موجودة دائمًا! حول القهوة البدوية انظر الهامش رقم ٢٥١.

(263) See Eliahu Epstein, "The Bedouin of Transjordan: Their Social and Economic Problems, " *Journal of the Royal Central Asian Society* XXV, part II (April 1938).

نصح إبستاين بتقديم رأس المال الأجنبي للبلاد لتحسين أحوال العشائر السيئة. كانت توصيته مجرد محاولة صهيونية مكشوفة لاستقدام المستعمرين الاستيطانيين اليهود الأوروبيين إلى البلاد.

(264) Glubb, "The Economic, "457.

وهو الذي صار بعدها أساس العلم الأردني(٢٦٥). وقد تبدّت ثقافة البدو الجديدة شأنها شأن الأزياء الموحدة الجديدة التي ارتداها البدو في قوة البادية؛ كما لو أنها من صنع البدو. ولكن نظرة فاحصة ستكشف لنا أنه لا لون الزي ولا النسيج المصنوع منه ولا التصميم ولا نوع القماش يشبه أي شيء يمكن أن يصفه البدو بأنه منهم قبل المواجهة الكولونيالية. بل إن كثيرًا منهم كانوا في البدء يخجلون من أن يراهم أحد بها. وإن مَن أرسلهم غلوب مبشرين ليجندوا آخرين "كانوا يخجلون من أن يُرَوا بهذا الزي الموحد، والشارات المعدنية الموجودة في عقالهم كانت من أبغض الأشياء. وكان الرجال يخلعونها قبل دخول مضارب خيامهم، ويخلعونها دائمًا في إجازاتهم. فقد كان البدو يعدون هذه الشارة في تلك الأيام علامة خضوع - علامة الوحش الذي كانوا يرون الحكومة فيه، أما اليوم فاختلف تفكيرهم"(٢٦٦). وكما يقول إدوارد سعيد: "ما دام المرء قد عجز عن محو الشرق أنطولوجيًا... فهو يملك الوسائل لأسره ومعالجته ووصفه وتحسينه وتغييره تغييرًا جذريًا"(٢٦٧). ليس البدوي الذي أنتجه غلوب سوى نسخة باهتة من أصل ليس موجودًا، وليس بدوي غلوب سوى تعسف مجازي يشير إلى مدلول مغاير أو غير موجود أصلًا(٢٦٨)، بل غدا مشهدًا أمام نفسه والآخرين، لكنه مشهد مشكل وطنيًا. و"يكشف المظهر الخارجي لهذا المشهد المتعلق بالذات المنتحلة عن أن إيماءات الفرد نفسه ليست له، لأنها إيماءات شخص آخر يمثلها له"(٢٦٩). فذكورة غلوب الكولونيالية البيضاء المتنكرة في صورة "بدوية" تصير محل محاكاة مزدوجة(٢٧٠). إذ يُفترض أن بدوي

---

(265) Lias, *Glubb's Legion*, 109.

كان الاختلاف الوحيد هو النجمة التي أضيفت إلى تصميم العلم الأصلي. لاحظ أن أعلام دول الجوار سوريا والعراق وفلسطين أيضًا قائمة على تصميم سايكس الأصلي.

(٢٦٦) المرجع السابق، ٨٩-٩٠.

(267) Said, *Orientalism*, 95.

(٢٦٨) عن المجاز المتعسف، انظر:

Gayatri Chakravorty Spivak, *Outside in the Teaching Machine* (New York: Routledge, 1993), 64–65, 298.

(269) Guy Debord, *The Society of the Spectacle* (New York: Zone Books, 1994), 23.

(270) On double-mimesis and T. E. Lawrence, see Kaja Silverman's essay "White Skin, Brown Masks: The Double Mimesis, or With Lawrence in Arabia, " in her *Male Subjectivity at the Margins* (New York: Routledge, 1992), 299–338.

قوة البادية يحاكي ذكورة غلوب الكولونيالية البيضاء التي هي محاكاة بالأصل "للبدوي" المتخيل. وإن الصورة التي ينبغي أن يكون عليها البدوي هي في الحقيقة فتيشية اجتماعية صنعها غلوب. وفي سياق التحليل النفسي عند فرويد يكون الفتيش بديلًا عن شيء مفقود[٢٧١]. فإذا طبقنا ذلك على هذا الوضع، يصير بدوي غلوب بديلًا عن البدوي "الحقيقي" الذي قرأ عنه في كتب المستشرقين ولم يجده في الحياة الحقيقية. وإن إدراك غلوب أن البدوي الحقيقي ليس من قرأ عنه، سبّب له شعورًا بالفقدان يتغلب عليه باستبدال صورة مفتعلة للبدوي بالبدوي الحقيقي. وهكذا استطاع تجنب أزمة التمثيل الزائف الذي تقوم عليه معرفته الكاملة بالشرق، فالبدوي الذي خلقه غلوب هو الفتيش الذي كان غلوب مشحونًا به طوال عمره من الناحية النفسية.

بعد نيل شرق الأردن استقلالها في عام ١٩٤٦، وإعلان نفسها "المملكة الهاشمية الأردنية"، تغيرت حياة سكانها تغيرًا جذريًا: "فبينما كانت قبائل البدو الرحل ترهب القرى، نشأت دولة حديثة - دولة اكتسبت احترام العالم"[٢٧٢]. يلخص غلوب تاريخ الأردن ويعرض إنجازاتها: "في عام ١٩٢١، وصل الأمير عبد الله إلى أرض قبلية موحشة لم تخضع لإدارة منتظمة من قبل قط، كانت بلا حكومة وبلا جيش وبلا شرطة، أو أي سمة أخرى من سمات الدولة الحديثة. وفي هذا اليوم [من أيار/ مايو ١٩٤٦] بعد خمسة وعشرين عامًا أُعلِن ملكًا على دولة وفية سعيدة فخورة راضية. ووقف شعب بسيط التف حول العرش مثل صخرة بينما التمرد مستعر في فلسطين وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية»[٢٧٣].

---

(٢٧١) في الواقع يرى فرويد الفتيش Fetish باعتباره بديلًا عن فقدان قضيب الأم، الذي يعتقد الولد الذكر أنها تملكه. وعجز الولد عن التعامل مع ما يدركه من «إخصاء» أمه يؤدي به إلى إيجاد فتيش بديل عن غياب القضيب عند المرأة، الذي من دونه. سيغدو الولد، كما يخبرنا فرويد، مثليًا! انظر:

Sigmund Freud, "Fetishism, " in *The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud*, vol. XXI (London: Hogarth Press, 1953–1974), originally published in 1927.

(272) Glubb, *A Soldier*, 49.

(٢٧٣) المرجع السابق، ٤٩.

كان غلوب يرى الأردن استثناءً حقيقيًا في الشرق الأوسط لانفتاحها على الغرب. فبفضل قبولـ«ها» عون بريطانيا «تحت الإشراف الملكي الحكيم اكتسبت اتجاهًا سياسيًا منفتحًا واعيًا نحو العالم وترحيبًا صادقًا بالأجانب، وموقفًا إيجابيًّا سليمًا راسخًا منهم، وهي مزايا تبرز أهميتها عندما تغيب في دهاليز السياسة الضيقة المريرة في الشرق الأوسط حاليًا»[٢٧٤]. أما الزعماء العرب الآخرون «غير الحكماء» فقد «كان رد فعلهم رفض العون [من أوروبا] - فظلوا متخلفين وفي حالة فوضى»[٢٧٥]. وبالطبع، كان غلوب يجسّد ذلك «العون البريطاني» الذي كان فخورًا جدًا به. وبفضل جهود غلوب تم تحويل بدو الأردن بنجاح من «بدائيين همجيين» مع أنهم «نبلاء» إلى «جنود عصريين». ويلخص كاتب سيرة غلوب إنجازاته العظيمة في الكلمات التالية: «نجح غلوب في الحفاظ على تقاليد البدو، وفي الوقت نفسه حولهم إلى جنود محدثين. ... لكن الفضل لا يعود إليه وحده، فربما كان هو أول من يعترف بالدعم الذي ناله من نائبه العربي عبد القادر باشا الجندي [من أصل ليبي] ونورمان لاش وروني برودهيرست، وغاوين بل، وكثير غيرهم من الضباط العرب والبريطانيين»[٢٧٦].

أصبح دليل ولاء البدو لأبيهم البديل غلوب في آخر أيامه في الأردن أكثر جلاءً. فبعد أن علم بأمر طرده الذي أصدره الملك حسين، يروي كيف ودعه ضباطه العرب، وعيونهم تذرف دمعًا حتى أن أحدهم أخرج مسدسه ليثأر له[٢٧٧]. وحسب روايته، فكرت وحدة أو وحدتان من الفيلق العربي في القيام بعمل ضد الملك ليردوا لغلوب اعتباره. ولكن في «كل مرة، كان الضباط البريطانيون هم من منعوا ذلك»[٢٧٨]. وفي الحقيقة، يدين غلوب بحياته إلى بدوي أنقذه من الغرق في عام ١٩٢٠ في نهر ديالى في العراق[٢٧٩]. ويذكر أنه عند مغادرته عمّان، قال له رئيس وزراء أردني سابق إنه «عضو

---

(٢٧٤) المرجع السابق، ٤٤٥.

(٢٧٥) المرجع السابق.

(276) Lunt, *Glubb Pasha*, 120.

(277) Glubb, *A Soldier*, 426.

(٢٧٨) المرجع السابق، ٤٢٧. تأكدت هذه المزاعم بما ذكره موسى عادل بكمرزا شردان، وهو ضابط أردني مؤيد لغلوب، في مذكراته: **الأردن بين عهدين**، ١٣٦-١٣٧.

(279) Glubb, *The Changing*, 58.

مؤسس في هذه المملكة»، وهو يلخص تاريخ علاقته بالأردن فيشبهها بطفل رعاه، قال: «رأيت عمّان لأول مرة عام ١٩٢٤ .... وكانت في حينها قرية صغيرة وهي الآن مدينة يسكنها ربع مليون نسمة. ولقد ظللت أشاهد البلد ينمو طوال ستة وعشرين عامًا. وشهدت حفنة من رجال الشرطة يتحولون إلى الفيلق العربي الذي تحول إلى جيش قوامه ثلاثة وعشرين ألف رجلٍ، وحرس وطني قوامة ثلاثين ألف رجل، وعند الاستدعاء من الاحتياط يصلون إلى ستين ألف رجل في الميدان .... والآن وفي ساعات قليلة تحطم عمل ستة وعشرين عامًا»[٢٨٠].

يقول غلوب، وهو على متن طائرته المغادرة المحلقة في سماء عمّان: «شاهدت الساحل العربي يتلاشي في السديم الأزرق، وأنا في حالة انبهار... حولت وجهي بعيدًا وضحكت»[٢٨١]. لم تكن ضحكة غلوب من باب التهكم بقدر ما كانت إقرارًا تامًا بأن تراثه باقٍ. فقد كانت السنوات الست والعشرين التي قضاها في الأردن، وهو البلد الذي لم يزره بعد ذلك قط (توفي عام ١٩٨٦) سنوات نجاح. وقد أنفق الأعوام الثلاثين التالية من حياته يؤلف الكتب ويحاضر عن الأردن والعرب. فما زالت مقولة ديزرائيلي الشهيرة «الشرق حرفة» تنطبق على الواقع. ولقد ترك غلوب أثرًا لا يمحى في كل جانب من جوانب الحياة في الأردن، فسياساته التي طبقت من خلال مؤسسة الجيش كانت مركزية لإنتاج هوية وطنية أردنية تتغلغل في كل جانب من جوانب الحياة الأردنية اليوم، وستظل كذلك لأعوام كثيرة قادمة. لم ينتج جيش غلوب البدو بوصفهم ذوات وطنية عُرِّفت قانونيًا في إطار الدولة الوطنية فحسب، بل إن الجيش أنتجهم ليكونوا حَمَلَة ثقافة وطنية خاصة هي نفسها من إنتاج الجيش. وكما يذكر تيموثي ميتشل: يبدو أن الجيش الحديث «يتكون من جنود أفراد من ناحية، ومن ناحية أخرى من الآلة التي يسكنونها... وليس لهذا الجهاز وجود مستقل. بل هو أثر أنتجه التوزيع المنظم للرجال، وتنسيق حركتهم، وتجزئة الفضاء من حولهم، والترتيب الهرمي للوحدات، فكلها ممارسات محددة... غير أن ترتيب هذه العمليات

---

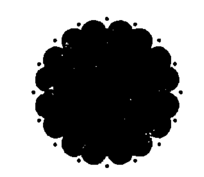
(280) Glubb, *A Soldier*, 428.

(٢٨١) المرجع السابق.

ودقتهـا أحـدث أثر جهاز منفصل عن الرجال أنفسـهم، تحتويهم بنية أوامره وتسـيطر عليهم»[٢٨٢]. كانت هذه الثنائية القانونية العسـكرية التي جلبها الاسـتعمار البريطاني ناجحة في شـقيها القمعـي والإنتاجي. وإن الهويـة الوطنية الأردنيـة والثقافة الوطنية الأردنية اليوم لشـاهدان حيّان على ذلك الإنجاز.

---

(282) Timothy Mitchell, *Colonising Egypt*, xii.



الفصل الرابع

وطننة الجيش: الإرث الكولونيالي بوصفه تراثًا وطنيًا

كما رأينا في الفصل السابق، جاء تطبيق سلطات الانتداب البريطانية وغلوب باشا للمفهوم الكولونيالي للتحديث من منظور عرقي إمبريالي. لم يكن للمستعمَرين فاعلية تذكر نظرًا لحالتهم الكولونيالية والعرقية المتداخلة، وكانت عملية التحديث الكولونيالي هذه تهدف إلى إنتاج المستعمَرين على صورة ذوات مطيعة يمكن توظيفها لخدمة الأهداف الإمبريالية. وقد أنتج هذا الوضع في الأردن وفي كثير من الدول المستعمرة الأخرى نوعين من الوطنية المناهضة للاستعمار مختلفين ومتداخلين.

يتمركز أحد النوعين حول قوميّة عربيّة غير هاشميّة تسعى إلى تحقيق تحديث تكنولوجيّ بالمعنى الأوروبيّ مع تبني لبعض الجوانب المنتقاة من "التقاليد" والدين لممارستها في الفضاء الخاص. وكما عرضنا في الفصل الثاني، فقد كان لذوات الوطن الجديدة أدوارٌ نوعية (gender) محددة بتعريفات جديدة تتغلغل في هويتها القومية ومواطنتها. وقد استلهَمت هذه الأدوار الممارسة القانونية والسياسية الغربية التي صارت مهيمنة أيديولوجيًا في إطار هذا النمط من القومية. وقد استخدمت رموز هذه التقاليد بما فيها التقاليد الدينية، ولكن ليس بالضرورة الإيمان الديني، في الفضاء العام.

يرى هؤلاء القوميون الأردن جزءًا من عالم عربي منقسم ينبغي أن يتوحد وحتمًا سيتوحد، سواء في شكل كونفدرالي أو مركزي. وينظر هؤلاء القوميون إلى الجيش بوصفه مؤسسة مركزية لتوحيد الوطن، دوره هو إدماج أطياف من المواطنة في إطار الدفاع القومي، وهو الواجب الأسمى للقومية. كما يرى هؤلاء القوميون أن الهوية العربية الأردنية تشكلت في مواجهة الكولونيالية التي مثلت **الآخر** المقابل لها.

كما كان في الدولة نوع آخر من القومية المناهضة للاستعمار، قاد الدعوة إليها الأمير عبد الله. كانت قومية الأمير العربية وحدوية بالأساس ومناهضة للعثمانيين، وكان الهدف عالمًا عربيًا متحدًا تحت راية الهاشميين. وعلى المستوى الدولي، ارتبطت هذه القومية بعلاقة ودية مع الغرب وتعاونت مع القوى الغربية لطرد العثمانيين وإقامة الدول الجديدة في المنطقة. كما رأت في القوى الغربية حليفًا طبيعيًا ضد أعداء كثر. ظل هذا النوع من القومية هو الحاكم في الأردن حتى أوائل الخمسينيات. أما دور الثورة العربية التي قادها الهاشميون ضد العثمانيين بالتحالف مع بريطانيا فقد مثّل رمزًا دائمًا للقومية العربية الهاشمية، وما انفك دورها بعد سبعة عقود حاضرًا لإسباغ الشرعية على النظام وتحديدًا في مواجهة من يتهمونه بعدم تبني القومية العربية، وما زال الاحتفال بذكرى الثورة طقسًا سنويًّا قويًا للنظام إلى اليوم. صورت هذه القومية العربية الهاشمية الغرب صديقًا وحليفًا ضد إسرائيل والشيوعية والتخريب الداخلي، وأعداء آخرين غير محددين يمكن أن يهددوا الأمن القومي. وما انفكت تسوّغ تحالفها مع الغرب بلغةٍ بلاغية تصوّره على أنه لصالح الوطن في المقام الأول. وبينما شكلت قومية القصر الملكي نفسها بوصفها مناهضة للعثمانيين، فإنها وفي غياب التهديد العثماني أعادت تشكيل نفسها في مواجهة آخر داخلي يمثله "مخربون" وأتباع أيديولوجيات "أجنبية".

تُشاطر هذه النزعةُ القومية دعاةَ التحديث الكولونيالي نظرتَهم للثقافة الوطنية الأردنية والتقاليد والدين والعلاقات النوعية بين الجنسين حيث لا تهدف إلى استنساخ المعايير الأوروبية تمامًا؛ بل بصورة تغلب عليها التوفيقية. فشاركت في إنشاء ثقافة وطنية ذات أسس كولونيالية، تدافع عنها الآن بزعم أنها الثقافة الوطنية

الحقيقية. وقد استخدمت قضايا الإيمان الديني في الفضاء العام بوصفها جزءًا من أيديولوجيا سابغة للشرعية. فالمسلمون، الذين لديهم ممارسات شعبية مختلفة (مثل البدو والشراكسة)، تمت أسلمتهم على النحو المطلوب طبقًا لعقيدة الدولة التي يدعمها فريق من الشيوخ والدوائر الدينية الحكومية والخطاب الرسمي. وعُدّ الجيش عامل توحيد أتباع هذه الصيغة الدينية وميزهم عن خصومهم الذين كان مصيرهم الإقصاء. ومع أواخر الخمسينيات، تحولت هذه القومية نفسها إلى وطنية أردنية ضيقة وإقصائية وحدت البدو والحضر والعرب والشراكسة، لكنها أقصت المواطنين الأردنيين الفلسطينيين. واستمرت هذه الوطنية الإقصائية الجديدة في تبني الفلسفة نفسها التي اتبعتها قومية عبد الله العربية فيما يخص قضايا التقاليد والتحديث والثقافة الوطنية بشكل عام.

ولا يقتصر هذان النوعان من القومية على الدول العربية؛ فإننا نرى اتجاهات مماثلة في إفريقيا وبقية آسيا، حيث تتبع النخب الجديدة ما بعد الكولونيالية قوميات مناصرة للغرب. أما القوميات الشعبية فتصر على مناهضة الغرب بوصفها سمة تعريفية لأيديولوجياتها المناهضة للاستعمار. وسأناقش في هذا الفصل تاريخ هذين النوعين من القومية في سياق الجيش الأردني ثم الصدام بينهما في الخمسينيات، وسأقدم تاريخًا تفصيليًا لذلك الصدام يستند إلى مواد جديدة تشمل مذكرات ضباط جيش أدوا أدوارًا أساسية في تلك الفترة. كما أناقش ما تلا ذلك من ظهور وطنية جديدة ضيقة وصدامها مع الأردنيين الفلسطينيين حيث مثّل هذا الصدام نقطة تحول لترسيخ هذه الوطنية الجديدة الضيقة. وفي نهاية الفصل، سأحلل الاستراتيجيات المجنسنة **gendered** التي استعملتها الدولة لتعبئة الجنود، ودور الدين في إسباغ الشرعية على سلطة الدولة ونزعها عن المعارضة. وسأناقش أيضًا أثر دور النساء المتغير في المجتمع على سياسة المؤسسة العسكرية تجاه النساء. وسنبين كيف أن استراتيجيات المؤسسة العسكرية المجنسنة ومعها السياسة العسكرية الجديدة الخاصة بالنساء كانت جزءًا من مشروع الدولة الوطنية لوطننة نوع معين من الذكورة والأنوثة، التي تقوم بتعريفها على أنها "التقاليد الوطنية".

القومية المناهضة للاستعمار والجيش

تسببت الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ في تحطيم الروح المعنوية بين ضباط الجيش وكافة جنوده ورتبه العسكرية، لا سيما في الجيش العربي الأردني. وعلى الرغم من أن الضباط البريطانيين (الذين انضموا إلى الجيش الأردني في السنوات الأخيرة وقادوه أثناء حرب ١٩٤٨) سعوا إلى استنزاف الضباط الأردنيين في أعمال تدريبية مرهقة لمنعهم من التمتع بوقت يسمح بانضمامهم إلى تجمعات سياسية أو تكوينها، فقد وصل اليأس بكثير من الضباط الأردنيين المدربين حديثًا إلى البحث عن متنفس سياسي. وكما رأينا في الفصل السابق، كان دور العسكرية الضبطي مهيمنًا في إنتاجه جنودًا على شكل ذوات وطنية قانونية لها ممارسات ثقافية وطنية معينة، لكننا، كما يؤكد تيموثي ميتشل، ينبغي ألا نبالغ في تصوير "تماسك هذه التكنولوجيات .... فأنظمة الضبط يمكن أن تنهار، أو أن يناقض بعضها بعضًا، أو أن تتجاوز قدرتها. فهي تتيح مساحات للمناورة والمقاومة، ويمكن تحويلها لخدمة أغراض هيمنة مضادة؛ فغالبًا ما كانت الحركات المناهضة للاستعمار تستمد أشكالها التنظيمية من الجيش، وأساليبها في الضبط والتلقين العقائدي من التعليم المدرسي"(١).

في حالة الأردن، تجاوزت استراتيجيات الضبط قدرتها وبدأت تنهار. وكان أول من شعر بعلامات هذا التجاوز الضباط الذين تدربوا في ثكنات الجيش البريطاني بفلسطين في منتصف الأربعينيات، في أماكن مثل صرفند. بدأ هؤلاء الضباط في نشر مجلة أسبوعية في صيف ١٩٤٨ سموها **القنبلة** للتعبير عن مقاومتهم النظام السائد(٢).

ووفقًا لشاهر أبو شحوت، وهو أحد مؤسسي المجلة، اشترك كل ضباط المدفعية في

---

(1) Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1991),xi.

(٢) حول هذا وحول بداية نشأة ما أصبح «الضباط الأحرار في الجيش العربي الأردني»، انظر مذكرات: شاهر أبو شحوت، **قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار (١٩٥٢-١٩٥٧)**، مخطوطة غير منشورة، سيتم نشرها في سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية، مركز دراسات الأردن الجديد، تحرير هاني حوراني، عمّان، الأردن،٣٤. ولا يفوتني أن أشكر السيد هاني حوراني الذي قدم لي نسخة من مسودة المخطوطة. (لم يتم نشر المذكرات حتى اللحظة - إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية.)

تحرير هذه المجلة الأسبوعية التي كانت تنشر مكتوبة بخط اليد. وكان من بين المشاركين حابس المجالي الذي تولى فيما بعد قيادة الجيش وأصبح مقربًا جدًا من النظام[٣]. وكانت المجلة توزع على وحدات الجيش الأخرى، وكانت تستقبل بحماس كبير. استطاع محررو **القنبلة** بناء جسور مع القوميين المدنيين كمال ناصر وهشام نشاشيبي اللذين بدءا بنشر مجلة **الجيل الجديد** في رام الله في الضفة الغربية. ونشأت علاقة عمل بين المجلتين منحتهما قاعدة شعبية من المتابعين. وسرعان ما تلقى محررو **القنبلة** تحذيرًا شفهيًا من غلوب باشا نقله إليهم محمد المعايطة (وهو من الكرك وأحد الضباط الأحرار لاحقًا) يأمرهم بإيقاف هذا "السلوك الصبياني". وقد استجاب الضباط بإيقاف نشر المجلة وإعدام كل الأعداد المنشورة[٤]. في ذلك الوقت، كان يأتي ضابط أردني اسمه عبد الله التل، وهو القائد العسكري للقدس الشرقية العربية ويحاضر عن أهمية النضال الفلسطيني وضرورة تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي. وكان يوصل إلى الضباط آراء القيادة السياسية، لأنه كان مطلعًا على محادثات الهدنة مع الإسرائيليين بوصفه أحد مفاوضي الملك ووسطائه. ويحكي أبو شحوت فيما كتبه عن تلك الفترة ويؤكد أن عبد الله التل لم يجند أي أحد قط لأي منظمة سرية أو علنية خلافًا للاتهامات التي وجهتها له الحكومة بعد ذلك[٥].

ومن الأهمية بمكان أن نسرد قصة عبد الله التل في هذا الموضع لأنه صار يمثل أول تهديد عسكري للنظام في أذهان حكام الأردن. كما تستمد أهميته من اعتناقه قومية عربية تعرّف نفسها كعدو للاستعمار البريطاني، وبهذا خالفت قوميته صيغة الدولة وعبد الله من القومية العربية بعلاقاتها الودية مع بريطانيا. ولد التل في عام ١٩١٨ في مدينة إربد بالشمال، وكانت مركز المعارضة الشمالية لمشروع إمارة عبد الله في أوائل العشرينيات. وقد انضم إلى الفيلق العربي عام ١٩٤٢، وسرعان ما ترقى في صفوفه حتى صار برتبة رائد عام ١٩٤٨. وفي غضون أشهر قليلة، لفت التل نظر الملك عبد الله وأثار إعجابه،

---

(٣) المرجع السابق، ٣٥، هامش.

(٤) المرجع السابق، ٣٦.

(٥) المرجع السابق، ٣٦-٣٧.

فرقاه إلى رتبة عقيد[٦]. اشتهر التل فيما بعد بوصفه بطل معركة القدس التي انتشرت قصص بطولته فيها في الصحافة الأردنية، وصار موضع ثقة الملك، فعينه مبعوثًا له أثناء المفاوضات الأردنية الإسرائيلية بعد حرب ١٩٤٨. كما كان قائد الكتيبة السادسة أثناء الحرب، لكن غلوب عزله من القيادة بسبب آرائه السياسية الحادة. فعُيّن حاكمًا عسكريًا لمدينة القدس في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨. لكن غلوب طرده بعد ذلك من الجيش بقرار لم يكن يوافق رغبة الملك عبد الله؛ فتجاوز الملك غلوب وعينه حاكمًا مدنيًا للمدينة في آذار/ مارس عام ١٩٤٩، وقد شغل هذا المنصب حتى استقالته (أو إقالته) في حزيران/ يونيو ١٩٤٩.

يتحدث التل عن حملة نسقها ضده الضباط البريطانيون بالجيش الأردني (لجهره بآرائه المعادية للبريطانيين) أدت بالسلطات الأردنية إلى إصدار قرار بإقالته ونقله إلى سفارة واشنطن أو لندن ليعمل ملحقًا عسكريًا للأردن هناك. ويستشهد بتقرير في صحيفة إسرائيلية (**صحيفة هامشكيف**) نشر في ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٤٩، ورد فيه أن السلطات البريطانية والأردنية تعدّه معاديًا للتفاهم الأردني الإسرائيلي، ولذلك قرروا نقله إلى واشنطن[٧]. وعندما اطلع على التقرير الصحفي وسمع شائعات القصر عن إقالته الوشيكة، قدم التل استقالته في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٤٩، وعاد إلى مدينة إربد مسقط رأسه. وغادر البلاد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، وظل خارجها لمدة ١٦ عامًا[٨].

أنشأ التل في القدس تحالفات مع الوطنيين الفلسطينيين الذين كانوا يعارضون

---

(6) See John Bagot Glubb's account in his *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957),255–257.

يشبّه غلوب وعد الملك عبد الله بترقية التل إلى عقيد، بوعد الملك هيرودوس بتحقيق أمنيات سالومي. في حالة هيرودوس، كان الثمن رأس يوحنا المعمدان، أما في حالة عبد الله، حسبما يقول غلوب، فكان الثمن رأس عبد الله نفسه.

(٧) عبد الله التل، **كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، المجلد ١** (القاهرة، دار القلم، ١٩٥٩)، ص ٥٨٤- ٥٨٦.

(8) See J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921–1957* (New York: Frederick A. Praeger, 1967),98–108.

سيطرة عبد الله على وسط فلسطين، ومع الفلسطينيين الذين كانوا يؤيدون المفتي وعائلة الحسيني، وكان الملك عبد الله عدوهم اللدود. كما ارتبط بعلاقات صداقة مع البعثيين الفلسطينيين وغيرهم من القوميين العرب. وسعى التل أيضًا إلى إنشاء تحالفات مع القوميين العرب الشرق أردنيين بمن فيهم جماعة الشباب الأحرار التي نشأت في منتصف الأربعينيات، كما سعى إلى الحصول على دعم الأمير طلال بن عبد الله الذي أشيع أنه يعارض سياسات أبيه تجاه البريطانيين والإسرائيليين والفلسطينيين(٩).

وبالإضافة إلى ذلك، بدأ التل منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ في الاتصال الشخصي بضباط من الجيش الأردني يجندهم ليعد انقلابًا على الحكومة (ولكن ليس على النظام)(١٠). وهو يسمي اثنين فقط من هؤلاء الضباط: علي أبو نوار ومحمود الموسى (وكانا موجودين بالمنفى عندما نشر التل كتابه عن هذه الفترة). وامتنع عن تسمية آخرين ليحميهم من انتقام الحكومة(١١). كما سعى التل إلى التواصل مع الحكومات العربية المجاورة؛ لا سيما مع قائد الانقلاب السوري حسني الزعيم. وفي محادثاته مع الزعيم، طلب التل من الزعيم في حال خلع عبد الله أن يُنفى الملك إلى الصحراء الشرقية التي تحيط بمدينة دير الزور السورية دون إلحاق أي أذى به(١٢). والتقى التل أيضًا بالأمير طلال بن عبد الله في نيسان/ إبريل ١٩٤٩، ووضعا خطة لتغيير الحكومة والقبض على غلوب وحاشيته من الضباط البريطانيين، وتولي طلال نفسه إدارة المملكة، مع التأكيد للأمير بعدم المساس بوالده أو بأي فرد من الأسرة الملكية(١٣). ومن المهم أن نذكر أنه، خلافًا للمزاعم الحكومية اللاحقة، فقد كان التل معارضًا للوجود

---

(٩) التل، **كارثة فلسطين**، ٥٨١-٥٨٢، ٥٩٢.

(١٠) المرجع السابق، ٥٨٧، التاريخ المذكور في الكتاب هو كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، وهو خطأ واضح لأن التل كان قد غادر البلاد قبل ذلك.

(١١) المرجع السابق، ٥٨٧. يشير علي أبو نوار في مذكراته المنشورة عام ١٩٩٠ إلى أسماء ضباط آخرين عملوا مع التل، ومنهم محمود الروسان وقاسم الناصر وكذلك شاهر أبو شحوت ومحمود المعايطة. انظر: علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤**، (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ١١٢.

(١٢) التل، **كارثة فلسطين**، ٥٨٧.

(١٣) المرجع السابق، ٥٩١.

البريطاني في البلاد، وكذلك لدعم الملك عبد الله لذلك الوجود، لكن ليس للحكم الملكي الهاشمي للأردن في حد ذاته. فلم تكن قوميته العربية تلزمه بتبني الأفكار الجمهورية؛ بل إن فكرة الجمهورية لم تكن قط جزءًا من القومية المناهضة للاستعمار لدى أي مجموعة في الجيش قبله أو بعده.

تزايد انزعاج غلوب بما يرد إليه عن أنشطة التل، وبناءً على معلومات استخباراتية حصل عليها قدم غلوب تقريرًا إلى الملك عبد الله في حزيران/ يونيو ١٩٤٩ بتفاصيل إعداد التل لانقلاب. وعلى أساس هذا التقرير، أعادت الحكومة تأكيدها على ضرورة إبعاد التل عن المسرح السياسي في البلاد بإرساله إلى واشنطن أو لندن، ولكن لم تتخذ أية إجراءات قانونية ضد التل لعدم توفر أدلة مادية تعضد ادعاءات غلوب. وأخيرًا، بعد أن تشاور التل مع السلطات المصرية والأمير طلال وأعضاء من جمعية الشباب الأحرار و"الضباط الأحرار"، نُصح بأن يذهب إلى مصر ويستأنف نضاله الوطني من هناك(١٤). وبعد رحيل التل، أنشأ غلوب هيئة مراقبة عسكرية جديدة مهمتها التجسس على الضباط الأردنيين، وسرعان ما نمت هذه الهيئة لتضم كافة أقسام الجيش بحيث تتبع مباشرة مديرية الاستخبارات العسكرية. ويذكر علي أبو نوار إنشاء مكتب استخبارات ثانٍ باسم دائرة المباحث يقوم عليه عدد من الضباط الأردنيين الموالين لغلوب(١٥).

بالإضافة إلى إنشاء تحالفات مع زعماء وطنيين محليين مناهضين للاستعمار، التقى التل أيضًا بالقوميّ الوطني الأردني الشهير صبحي أبو غنيمة الذي كان أعلى صوت أردني ضد الحكم البريطاني لعقود، وكان يعيش بالمنفى في سوريا في ذلك الوقت(١٦). وبينما هو بالمنفى في القاهرة، نشر التل مذكراته عام ١٩٥٠ في الصحف المصرية مصحوبة بنسخ مصورة من وثائق سرية وخطابات حملها بين الملك عبد الله والإسرائيليين أثناء محادثات الهدنة، تفصّل تعاملات الملك مع الإسرائيليين بطريقة

---

(١٤) المرجع السابق، ٥٩٣. استخدام التل لتعبير «الضباط الأحرار» هنا مفارقة تاريخية لأن المجموعة لم تكن قد تشكلت بعد، على الرغم من النشاط الفعلي لمن صاروا أعضاء بها لاحقًا.

(١٥) علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١١٤. يذكر أبو نوار أنه سرح كل هؤلاء الضباط بمجرد أن صار قائدًا عامًا عام ١٩٥٦.

(١٦) التل، **كارثة فلسطين**، ٥٩٧.

كان الإجماع العربي السائد في ذلك الوقت يعدها خيانية[١٧]. لم تنته قصة التل بالمنفى الاختياري، فقد اتهم لاحقًا بالضلوع في مؤامرة لاغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١ (على الرغم من عدم وجود دليل مادي ضده) وحكم عليه بالإعدام غيابيًا[١٨]. وقد شهد غلوب باشا، عدوه اللدود، ضده في المحكمة[١٩]. وأنكر التل التهم تمامًا[٢٠].لا يبدو أن التل أدى دورًا ذا أثر في تشكيل الجماعات القومية والوطنية في الجيش الأردني، فهو لم يجند عددًا كبيرًا في الجيش، كما أن صلاته بالدوائر الوطنية القومية المدنية بالخارج كانت محدودة. ولم يلعب كذلك أي دور مستقبلي في سياسة البلاد الوطنية القومية في المؤسسة العسكرية أو غيرها، والدليل على ذلك غيابه في فترة الفورة القومية في البلاد بين عاميّ ١٩٥٤ و١٩٥٧ في المجتمع والجيش[٢١]. مع ذلك، فقد سجل حالة الانشقاق الأولى لعسكري أردني، وكان ظهوره انعكاسًا لتسلل عالم السياسة من خارج المؤسسة العسكرية إلى داخل الجيش. وكان ذلك نتيجة زيادة أعداد الملتحقين بالجيش من الأردنيين المستقرين من غير البدو، وكان هؤلاء أقل تأثرًا من البدو بنفوذ غلوب الأيديولوجي لأنهم أتوا من مدن أردنية تتضمن فضاءات عامة ناشطة سياسيًا.

---

(١٧) يتهم المدافعون عن صفقة هدنة الملك عبد الله مع الإسرائيليين لرد اتهامات التل له، التل نفسه بالمسؤولية عن تلك الصفقة التي تخلت بها الحكومة الأردنية عن السيطرة على منطقة فلسطينية كبيرة تعرف بالمثلث إلى إسرائيل والتي أصبحت بالنسبة إلى أعداء الملك عبد الله دليلًا على «خيانته». انظر، على سبيل المثال: هزاع المجالي، **مذكراتي**، (عمّان: بدون ناشر، أيار/ مايو ١٩٦٠) ٨٩-٩٢.

(١٨) للمزيد حول اغتيال عبد الله وما بعد المحاكمة، انظر الفصل الخامس.

(19) Glubb, *A Soldier*, 281.

(٢٠) ظل الموقف الأردني الرسمي يعتبر التل زعيم المؤامرة حتى منتصف الستينيات، حين أصدر الملك حسين عفوًا بحقه. انظر على سبيل المثال: **منيب ماضي وسليمان الموسى**، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩ (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨)، ٥٥٨. وعلى حد علمي، صدر العفو عنه بوصفه عفوًا خاصًا لكنه لم يُبرّأ رسميًا قط. ويدافع أبو نوار عن التل في كتابه ويؤكد أنه لا علاقة له بالاغتيال، في حين **تلاشت العرب**، ١٢٨-١٢٩. انظر أيضًا: سيرة التل الجديدة في مجلدين كتبها أخوه أحمد يوسف التل: **عبد الله التل: بطل معركة القدس** (عمّان: دار الفرقان، ١٩٩٩).

(٢١) لتقويم دور التل، انظر:

Vatikiotis, *Politics*, 98–108.

وعباس مراد، **الدور السياسي للجيش العربي ١٩٢١ - ١٩٧٣** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣) ٦٥-٦٨.

صاحب ذلك ارتفاع في الشعور القومي المناهض للاستعمار في البلاد منذ الثورة الفلسطينية ١٩٣٦- ١٩٣٩ التي أيدها شرق أردنيين كثيرون، والأحداث المستمرة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨ وهي تهجير الفلسطينيين وهزيمة الجيوش العربية، وهي أحداث أدت إلى وضع غير مسبوق في الجيش لم يستطع غلوب احتواءه. بل إن كثيرًا من المتطوعين الأردنيين التحقوا بالجماعات المسلحة الفلسطينية أثناء الثورة الفلسطينية. ولوقف المد القومي سعت الحكومة إلى فتح الفيلق العربي أمام المتطوعين (أغلبهم من أصول حضرية). بعد ذلك، منع الأمير عبد الله مواطني شرق الأردن من السفر إلى فلسطين نهائيًا (انظر الفصل الخامس)[٢٢].

بدأ نوع من القومية العربية يتمتع بوعي سياسي أكبر يظهر في المجتمعات العربية عقب هزيمة فلسطين. وبرز حزب البعث بين دعاة الوحدة العربية في ذلك الوقت. وقد اجتذبت الأيديولوجيا القومية لحزب البعث عددًا من الضباط الأردنيين الذين قرروا الانضمام إليه عام ١٩٥٠، وكان أولهم شاهر أبو شحوت ومحمود المعايطة، وسرعان ما بدأ هذان الضابطان في تجنيد ضباط آخرين لقضيتهم، ومنهم: ضافي جمعاني ومنذر عناب وعزمي مهيار وسالم التل وفوزي أبو نوار وعبد القادر شومان[٢٣]. وعندما علمت القيادة المدنية للحزب بهذه الأنشطة رفضتها بعنف - لأنها كانت تخشى أن يؤدي التوسع في ضم شخصيات عسكرية كثيرة إلى انحراف الحزب عن مبادئه وأهدافه - وطلبت وقف عضويتهم. وسعى أبو شحوت والمعايطة نتيجة لذلك إلى جعل مجموعتهم العسكرية مستقلة عن الحزب، وسموها "التنظيم السري للضباط الأردنيين"، وكان شعاره الصريح "تحرير الجيش الأردني [كذا في الأصل] من نفوذ الضباط البريطانيين وإنشاء وحدة عسكرية مع سوريا"[٢٤]. وسرعان ما انضم ضباط آخرون كثيرون للتنظيم، وعُيّن أبو شحوت والمعايطة وضافي الجمعاني قيادة جماعية للمجموعة التي عُدل اسمها إلى "التنظيم السري للضباط الوطنيين في الجيش الأردني". بعد ذلك،

---

(٢٢) انظر: كامل محمود خلة، **التطور السياسي لشرق الأردن آذار/ مارس ١٩٢١ - آذار/ مارس ١٩٤٨**، (طرابلس، ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣) ٣٠٠-٣٠٥

(٢٣) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ص ٤٩-٥٠.

(٢٤) المرجع السابق، ٥٠.

في العام نفسه، تم تعيين أبو شحوت زعيمًا للتنظيم[٢٥]. وفي عام ١٩٥٠، كان أغلب أعضاء التنظيم من ضباط المدفعية. وفي عام ١٩٥١، اتسعت العضوية لتشمل ضباطًا من سلاح الهندسة والمدرعات والميكانيك والمشاة[٢٦].

وبعد انقلاب ١٩٥٢ الذي قام به الضباط الأحرار المصريون، الذين كانت تربطهم في البداية علاقات طيبة بالإخوان المسلمين، نُظم اجتماع في الأردن بين تنظيم الضباط الأردنيين وزعيم الإخوان الأردنيين محمد عبد الرحمن خليفة ليرتبوا من خلاله لقاءً مع الضباط المصريين. وافق خليفة على تنظيم اللقاء بشرط انضمامهم لحركته، لكن الضباط الملتزمين بنمط علماني من القومية رفضوا، فلم يتم اللقاء المقترح بالمصريين قط. مع ذلك، كان أثر الضباط الأحرار المصريين واسع المدى. وسرعان ما أعاد التنظيم السري تسمية نفسه "حركة الضباط الأردنيين الأحرار"، وبدأ إنشاء لجنة تأسيسية تضم ممثلين عن كل فروع الجيش انتخبهم كوادر الحركة[٢٧]. وأصدرت اللجنة لوائح داخلية للحركة التي ظل يتزعمها أبو شحوت، وقرروا الاتصال ببعض الضباط الأعلى رتبة في الجيش الأردني بغية دعوتهم ليكونوا مستشارين للحركة وأعضاءً شرفيين فيها. وكان من بينهم حابس المجالي ومحمد المعايطة وعلي الحياري وراضي الهنداوي ومحمود الروسان وعلي أبو نوار، وقد أدوا جميعًا أدوارًا مهمة في السنوات التالية[٢٨].

وبعد وفاة الملك عبد الله، تشاورت الحكومة وغلوب حول إمكانية منع الأمير طلال من اعتلاء العرش. كان الأمير وقتها في سويسرا يتلقى العلاج في مصحة عقلية، وانتشرت الشائعات في عمّان تقول إن الحكومة وغلوب يمنعان الأمير من العودة، وأن ما يقال عن مشاكله الصحية تلفيقات بريطانية. وفي الجيش، اتصل ضابط تلقى تعليمًا

---

(٢٥) المرجع السابق، ٥١.

(٢٦) المرجع السابق، ٥٥.

(٢٧) انظر أبو شحوت لقائمة الأعضاء الملتزمين، ٦٠-٦١.

(٢٨) يذكر أبو شحوت أن محمد المعايطة تعهد بدعم الجماعة، في حين كان علي الحياري أكثر حذرًا وترددًا في دعمه. وقد خيب محمود الروسان أمل الضباط عندما عرض أن ينضم للجماعة بوصفه قائدًا لها. فقرر الضباط الأحرار بعد صدمتهم من انتهازيته ألا يدعوه للانضمام نتيجةً لذلك، في أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٦٢-٦٤.

بريطانيًا، هو علي أبو نوار (وهو من أم شركسية أردنية وأب عربي أردني)،[٢٩] بالضباط الأحرار وأطلعهم على خطة لإعادة الأمير طلال إلى الأردن وتوليته العرش بالقوة. وطلب أبو نوار الدعم العسكري من الضباط الأحرار بمجرد بدء العملية[٣٠]. وكان أبو نوار قد أرسل الطبيب الأردني الفلسطيني عوني حنّون (وكان في الجيش الأردني) إلى سويسرا للاستفسار عن حالة الأمير والعودة به. لكن لم يسمح لحنّون برؤية الأمير لأن السلطات البريطانية أعطت المستشفى تعليمات صارمة ألا يراه أحد. وقد عاد الأمير في النهاية إلى الأردن واعتلى العرش دون تدخل عسكري، وصدم حنّون عند عودته إلى عمّان من سويسرا؛ إذ علم أن غلوب قد أقاله من الجيش بدعوى أنه أثار النزاع بين الضباط الأردنيين والبريطانيين، وأنه حث الضباط الأردنيين على ترك الجيش والانضمام للفدائيين المصريين الذين كانوا يحاربون البريطانيين في السويس. ولم يقدم أي دليل لتأكيد هذا الادعاء. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فلقد تدخل الملك طلال نفسه لصالح حنّون، لكن غلوب رفض طلبه بعد جدال صاخب بين الاثنين[٣١]. وطبقًا لبعض التقارير، كان طلال قد خدم لفترة قصيرة في الفيلق العربي عام ١٩٤٣، وكان يكره غلوب ويتجادل معه باستمرار[٣٢]. وعلى سبيل المثال، تزخر هذه التقارير بمذكرات غير مؤكدة للملك طلال، قيل إنها وصلت إلى شخص يدعى صبحي طوقان

---

(٢٩) وصلت والدة علي أبو نوار إلى الأردن مع عائلتها وهي طفلة صغيرة (والدها هو شحم شردان) في بداية القرن من القوقاز واستوطنوا في بلدة صويلح، بالقرب من عمّان. وتزوجت عبد القادر أبو نوار، من مدينة السلط والذي كان يسكن في صويلح في ذلك الوقت. انظر: موسى عادل بكمرزا شردان، **الأردن بين عهدين** (عمّان، بدون ناشر، ١٩٥٧؟) ١٠-١١. يشير علي أبو نوار في مذكراته بإيجاز إلى أنه نشأ بين أخواله وأبناء أخواله الشراكسة في صويلح. انظر: **حين تلاشت العرب**، ٩.

(٣٠) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ٦٤.

(٣١) المرجع السابق، ١٣٤-١٣٦.

(٣٢) قيل إنه في إحدى تلك النقاشات، قام الملك طلال بصفع غلوب على وجهه وطرده من القصر. ولم يتضح، إن حدث هذا بالفعل، إن كان ذلك النقاش الحاد حول واقعة حنّون. وقد ذُكرت حوادث أخرى، لكن يتعذر التحقق من صحتها. انظر:

ربحي جمعة حلوم، **حول أعداء التحرر في الأردن**، سلسلة كتب قومية، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢)، ١١.

من منفى طلال بتركيا[٣٣]. ويروي غلوب مواجهة عدائية بينه وبين طلال وقعت عام ١٩٣٩.[٣٤] لكنه باستثنائها يكيل المديح للملك ويعبر عن أسفه لحالته العقلية.[٣٥]

بعد ذلك، عندما كانت الحكومة تعد قرارًا أمام البرلمان للتصويت على عزل الملك طلال بسبب افتقاره للقدرة العقلية للحكم، ظن كثير من أفراد الجيش أن الأمر مجرد مؤامرة أخرى ضد طلال، فسعوا إلى عقد لقاء مع الملك للترتيب للرد على المؤامرة المفترضة. وكان المسؤول عن ترتيب اللقاء مرافق الملك، عبد العزيزعصفور، الذي كان من الضباط الأحرار، لكن عصفور نفسه أكد حالة الملك العقلية، ما صدم الضباط الذين كانوا يؤمنون بأن الملك كان ضحية مؤامرة[٣٦].

وبنهاية فترة حكم طلال القصيرة، كان الضباط الوطنيون القوميون المناهضون للاستعمار في الجيش الأردني قوة لا يُستهان بها. وعلى الرغم من ولائهم للملكية، فقد كانوا ملتزمين بالدرجة نفسها بإنهاء الوجود الاستعماري في البلاد. وبينما اختلفوا مع عبد الله، كانوا قد اتفقوا مع طلال. وبعد عزل طلال، قرر الضباط الانتظار حتى يتولى خليفته العرش ثم يقرروا الخطوة التالية.

الملك حسين والضباط القوميون

ظهرت في البلاد فجأة جبهة موحدة تتكون من ضباط قوميين وساسة قوميين والملك الشاب الذي تزايد انتماؤه القومي، وقفوا جميعًا في وجه غلوب والنفوذ العسكري

(٣٣) **مذكرات الملك طلال**، إعداد ممدوح رضا وتحرير صبحي طوقان (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١). وهي الطبعة الثانية للمذكرات التي نشرت أولًا في مجلة روز اليوسف في ١٩٦٠، أعقبها صدورها في كتاب عن دار روز اليوسف للنشر عام ١٩٦١. وكان هذا الكتاب جزءًا من حملة الدعاية الناصرية ضد الهاشميين، إذ نشر بعد مذكرات عبد الله التل بفترة وجيزة ونشر بعده كتاب ربحي حلوم وكتب أخرى. ومازال يصعب التحقق مما إذا كانت هذه المذكرات حقيقية أم مزورة، لاسيما نتيجة لتضمنها لعدد من الأخطاء وافتقارها للدقة.

(34) John Bagot Glubb, *The Story of the Arab Legion* (London: Hodder and Stoughton, 1948), 248.

(35) See Glubb, *A Soldier*, 284, 288, 292–296.

(٣٦) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٦٤-٦٥.

البريطاني. وكما سيوضح هذا الجزء من الفصل، كان تردد الملك حسين بين قومية جده العربية الهاشمية والقومية العربية الناصرية الجديدة التي اكتسحت البلاد هو العنصر المحدد لنتيجة الصدام القادم.

وكما كان الوضع عليه في حالة عبد الله التل، كان مصير الضابط الذي يُكتشف اعتناقه أفكارًا سياسية معادية للسيطرة العسكرية البريطانية في البلاد الإقصاء بأمر من غلوب إلى إحدى سفارات الأردن بالخارج. وكان علي أبو نوار من أبرز من واجهوا هذا المصير، وهو أصلًا من مدينة السلط في الوسط. وكان أبو نوار واحدًا من أربعة ضباط أردنيين عادوا من بريطانيا في نهاية ١٩٥٠ بعد تخرجهم من إحدى الأكاديميات العسكرية البريطانية، حيث درسوا لمدة عام واحد. وكان الثلاثة الآخرون محمود الروسان وعلي الحياري وصادق الشرع(٣٧). نفى غلوب أبو نوار إلى سفارة باريس في فترة حكم طلال للاشتباه في اشتراكه في مؤامرة ضد البريطانيين(٣٨). كما اتهم غلوب أبو نوار بالاتصال بحكومة أجنبية (تحديدًا سوريا) وهو ما أنكره أبو نوار، وبالتآمر ضد الوجود البريطاني في البلاد، وهو ما لم ينكره. واتهمه غلوب كذلك بالتخطيط لانقلاب، ثم قرر إقالته من الجيش. وتدخل عدد من الوزراء لصالح أبو نوار دون طائل، وفي النهاية نُفي إلى سفارة باريس ملحقًا عسكريًا(٣٩). أما محمود الروسان، فنُفي إلى سفارة واشنطن.

---

(٣٧) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١١٥.

(38) See Glubb, *A Soldier*, 291–292.

لاحظ أنه كان بين أبو نوار وغلوب سجال علني حاد حول الاستراتيجيات السياسية والعسكرية يعود إلى عام ١٩٤٩. وحسبما يرى غلوب، كان أبو نوار يسعى لمقابلة الملك طلال عن طريق حلاق الملك للتآمر مع الملك المضطرب عقليًا ضد غلوب نفسه. وسعى غلوب بعد ذلك إلى نفيه إلى باريس.

(٣٩) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٤١. وانظر أيضًا سردًا يختلف قليلًا للقصة في:

Peter Snow, *Hussein* (Washington: Robert B. Luce, 1972), 44.

وانظر أيضًا: موسى عادل بكمرزا شردان، **الأردن**،٨٥-٨٦، الذي يزعم أن أبو نوار كان يريد أن يطيح بغلوب لأسباب شخصية وليس بسبب قوميته، حيث يزعم أنه (أبو نوار) كان سكيرًا و«جائع نساء». كان هذا الكتاب جزءًا من حملة الدعاية الموالية للحكومة لتشويه سمعة أبو نوار بعد عام ١٩٥٧.

بعد عزل طلال، تلقت الحركة القومية المدنية والعسكرية بأسرها في الأردن ضربة موجعة في خططها المناهضة للاستعمار، وبدا أن البريطانيين وممثلهم العتيد غلوب سيبقون حيث هم. لكن طلال لم يكن أول أو آخر ملك أردني يتبنى جزءًا من أجندة قومية مناهضة للاستعمار، فقد كان الملك الشاب حسين يغازل المشروع القومي المناهض للاستعمار من أول أيامه على العرش، ولبضع سنوات تالية.

عندما بلغ حسين السن القانونية التي تسمح له بتولي مسؤولياته ملكًا (ثماني عشر سنة قمرية)، استدعي من لندن حيث كان يدرس في كلية ساندهيرست العسكرية. وفي طريق عودته إلى الأردن، توقف حسين في باريس حيث قابل أبو نوار الذي أفضى إلى الملك بأفكاره القومية المناهضة للبريطانيين. وطبقًا لأبو نوار، أبدى الملك الشاب اهتمامًا شديدًا. وبعد شهور قليلة، في آب/ أغسطس ١٩٥٣، دعا الملك حسين أبو نوار إلى لندن لحضور حفل تكريم الملك، وكان بصحبة الملك عدد من الضباط الأردنيين[٤٠].

عندما وصل أبو نوار إلى لندن، قابل شاهر أبو شحوت، الذي كان في لندن في ذلك الوقت يدرس أيضًا في الكلية العسكرية. وفي محاولة لتجنيد صديقه، حدّث أبو شحوت أبو نوار عن الضباط الأحرار وهدفهم المتمثل بـ"تعريب" الجيش الأردني. وبدوره أخبر أبو نوار الملك حسين بوجود هذه المجموعة بهدف اكتساب دعم الملك. انبهر الملك الشاب، وطلب لقاء بعض الضباط بمن فيهم أبو شحوت الذي قابله في الحفل. ووافق الاثنان على اللقاء سريعًا في عمّان[٤١]. لكن هذا الاجتماع لم يتم قبل أكثر من سنتين.

في ذلك الحفل، أدان أبو نوار الوجود البريطاني في الأردن فحظي بتصفيق الضباط الأردنيين وتأييدهم. تأثر الملك وسعى إلى التنسيق الاستراتيجي مع أبو نوار بشأن ما ينبغي فعله. وتقرر أن يأمر الملك بعودة أبو نوار ومحمود الروسان إلى مناصبهم في الجيش في الأردن. ومن أواخر صيف ١٩٥٣ إلى نهاية ١٩٥٥، حاول الملك أن يفعل ذلك دون جدوى؛ إذ رفض غلوب طلباته إعادة الضابطين إلى موقعيهما. وفي الوقت نفسه، استمرت اتصالات الملك الشاب بأبو نوار وزاره في باريس، وبعد ذلك أرسله

---

(٤٠) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٤٤-١٤٦.

(٤١) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٦٩-٧٠. لا يشير أبو نوار البتة إلى هذا الاجتماع.

كمبعوث له في مصر للتشاور مع عبد الناصر. كما استدعاه إلى عمّان عام ١٩٥٤ للتشاور[٤٢]. وأخيرًا، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، حسم الملك أمره وأصدر قرارًا بعودة أبو نوار إلى الأردن على الرغم من رفض غلوب الشديد[٤٣]. وعند وصول أبو نوار التقى غلوب الذي رفض أن يعطيه منصبًا عسكريًا، وهدد بأن "يقص عمره" إذا حاول أن ينشر الشقاق في البلاد[٤٤]. نتيجةً لذلك، عُين أبو نوار مرافقًا عسكريًا للملك.

في ذلك الوقت، تواصل أبو شحوت والضباط الأحرار مع العناصر العسكرية القومية السورية والمصرية. واقترح السوريون أن يقوم الضباط الأحرار الأردنيون بحملة لنسف طائرات سلاح الجو البريطاني وحملة لاغتيال الضباط البريطانيين. صدم الأردنيون من هذه الاقتراحات وقالوا إنهم مجموعة من القوميين المناهضين للاستعمار وليسوا عصابة من المجرمين[٤٥].

واجه أبو شحوت نفسه مصيرًا يشبه مصير أبو نوار من قبله، ففي عام ١٩٥٤، تقدم لاختبار ترقية فأخبره الضابط الممتحن أنه نجح بدرجات عالية، ولكن عندما أعلنت النتائج الرسمية أخبره غلوب أنه رسب. استُفز أبو شحوت واستقال من الجيش فدعاه غلوب بعدها إلى لقاء شخصي. أكد غلوب له أنه جعله يرسب في الامتحان بسبب ضلوعه في السياسة. وكما ورد في تقارير الاستخبارات، كان أبو شحوت ينتقد الحكومة أثناء دراسته في لندن. كانت استراتيجية غلوب هي احتواء أبو شحوت عبر تعيينه مرافقًا عسكريًا له. تنفس أبو شحوت الصعداء لأن غلوب لم يكن يعرف شيئًا عن الضباط الأحرار ولا عن اتصالهم بالملك، فقبل المنصب. ثم قابل زملاءه الذين وافقوا على أن يكونوا أشد حرصًا لأن لغلوب عيون في كل

---

(٤٢) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٤٦-١٥١. وبينما يزعم أبو نوار أن الملك دعاه إلى عمّان ليسأله عن تطورات الثورة الجزائرية، يزعم أبو شحوت أن أبو نوار استُدعي إلى عمّان ليقدم المشورة للملك فيما يتعلق بمصير الملك المغربي، محمد الخامس، الذي كان الفرنسيون قد عزلوه قبل وقت قصير، انظر: أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٨٥.

(٤٣) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٥٨.

(٤٤) المرجع السابق، ص ١٥٨-١٥٩.

(٤٥) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٧٧.

مكان - وهذا ما أكد عليه بقوة حابس المجالي، أحد الضباط الأحرار الذين حضروا الاجتماع[٤٦].

تصادف وصول أبو نوار إلى الأردن مع تصاعد معارضة البلاد للمحاولات البريطانية والأميركية إدخال الأردن في معاهدة ضد السوفييت سميت بحلف بغداد، ضم في عضويته العراق وتركيا. زار رئيس الأركان البريطاني الجنرال جيرالد تيمبلر الأردن في مهمة تهدف إلى تسويق المعاهدة لدى حكام الأردن. أيد الملك ووزراؤه، لا سيما هزاع المجالي، هذه المغامرة[٤٧]. أما المد القومي المناهض للاستعمار في البلاد فعارضها معارضة شديدة. وداخل صفوف الضباط، عارض الضباط القوميون المعاهدة، وأيدها الضباط الأشد ولاءً لغلوب. وعلى سبيل المثال، كان الضابط الشركسي موسى عادل بكمرزا شردان من مؤيدي المعاهدة، وكان يصم كل معارضيها بأنهم "شيوعيون" وموالون للسوفييت[٤٨]. تردد أبو نوار في أول الأمر ثم عارضها[٤٩]. وأصر الضباط الأحرار على أن أعداء الأردن هم البريطانيون وإسرائيل وليس الاتحاد السوفييتي[٥٠].

---

(٤٦) المرجع السابق، ٧٧-٧٩.

(٤٧) انظر: هاني حوراني وسالم طراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمّان» في **الأردن الجديد**، رقم ٧ (ربيع ١٩٨٦) ١١٢-١٦٣.

(٤٨) انظر شردان، **الأردن**، ١٢١-١٢٤. عمل شردان، الذي كان ضابطًا في الجيش العربي الأردني برتبة رئيس أول، مرافقًا عسكريًا لعدد من رؤساء الوزراء الأردنيين أيضًا وكذلك للملك عبد الله (لفترة قصيرة). على الرغم من أنه يشير إلى التمييز ضده في الجيش، كان مصممًا على دعم الحكومة الموالية للبريطانيين والخط المناهض للقومية المناهضة للاستعمار. حيث اعتبر البريطانيين «أصدقاء» للأردن الذي كان يسعى لمصلحته.

(٤٩) يحاول أبو نوار تبرئة هزاع المجالي من دعم مشروع حلف بغداد وعمليات القتل التي اقترفها الجيش، في حين كان المجالي في الواقع رئيس الوزراء الذي يقود الحملة للانضمام إلى الحلف في ذلك الوقت (استمرت رئاسته للوزراء لمدة خمسة أيام فقط أمام ضغط الرأي العام). انظر: أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٦١-١٦٢ . وبالنسبة إلى سرد المجالي نفسه للأحداث، انظر: هزاع المجالي، **مذكراتي** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٦٠) ١٧١-١٧٤.- يزعم المجالي أنه عارض استخدام القوة في قمع التظاهرات. وعن المفاوضات الفعلية مع السير جيرالد تيمبلر للانضمام للحلف، انظر: هزاع المجالي، **هذا بيان للناس: قصة محادثات تمبلر** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٥٦).

(٥٠) انظر أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٨٧.

ونتيجة للتظاهرات العارمة ضد حلف بغداد والبريطانيين، نزل الجيش إلى شوارع مدن الأردن، وبدأ في إطلاق النار على المدنيين فقُتل عشرات المتظاهرين[٥١]. مع ذلك، لم يتراجع المد القومي، وألقيت الحجارة على الشرطة وعلى ضباط الجيش البريطانيين، وأحرقت الجماهير سيارات لاندروفر تابعة للجيش. وترك الخدمة بالجيش عدد كبير من جنود الحضر والبدو وانضموا إلى الجماهير[٥٢]. اجتاحت التظاهرات الضفتين الشرقية والغربية، وملأ المتظاهرون مدن وبلدات الضفة الشرقية من عمّان والزرقاء حتى إربد والسلط وعجلون والرمثا، حتى قرية عنجرة ملأها المتظاهرون، وقيل إن أهل الرمثا المجاورة للحدود السورية أزالوا العلامات الحدودية ورفعوا العلم السوري، كما ألقوا الحجارة على وزير الدفاع. أُرسل علي الحياري، وهو أحد الضباط الأحرار، إلى الرمثا وتدارك الموقف؛ إذ أجبر كل بيت على رفع العلم الأردني[٥٣]. وفي تلك الأثناء، أصدر الضباط الأحرار منشورات تدين ضباط الجيش البريطانيين والمتعاونين معهم من العرب[٥٤].

قتل حشد من المتظاهرين أحد الضباط البريطانيين في الزرقاء، وهو المقدم باتريك لويد، بينما كان أفراد فرقته العسكرية جميعًا (والمكونة من جنود حضريين) يقفون ويشاهدون ما يحدث دون أن يطلقوا رصاصة واحدة[٥٥]. يقول بيتر ينغ، وهو ضابط بريطاني بالجيش: "من السهل إدانة جنوده لعدم إطلاق النار دفاعًا عنه. وأشعر أن البدو كانوا ليستخدموا بنادقهم. كان الضغط على الجنود الحضريين يتعاظم؛ لأن ذلك الحشد

---

(٥١) عن دور الجيش في قمع الجماهير، انظر:

Peter Young, *Bedouin Command: With the Arab Legion 1953–1956* (London: William Kimber, 1956), 119–158.

(٥٢) المرجع السابق، ١٤٠-١٥٤.

(٥٣) المرجع السابق، ١٥٨. سرت إشاعات بأن يوسف الهربيد، وهو شيوعي، قام بإعلان جمهورية الرمثا المستقلة. أود أن أشكر السيد سلطي التل على هذه المعلومة.

(٥٤) ذكروا أسماء بعض الضباط المتعاونين مثل عبد الرحمن الصحن وخالد الصحن وكذلك محمد سحيمات. انظر: الكتيب رقم ٣٦ نقلًا عن كتاب مراد، **الدور**، ٧٨-٧٩. وفي Young, *Bedouin Command*,173–174.

(55) Young, *Bedouin Command*, 142, 146.

كان أهلهم وأقرباؤهم. ولقد تعاطف الجنود على الأقل لهذا السبب مع مثيري الشغب"[٥٦]. رفضت شرطة الزرقاء تنفيذ حظر التجوال، وكانت تطلق سراح منتهكيه الذين يقبض عليهم الجيش[٥٧]. تزايد الضغط تزايدًا كبيرًا إلى درجة أن بعض جنود البدو (من أصول عشائرية سورية) تركوا الخدمة في وحداتهم بالجيش[٥٨]. حلقت الطائرات العسكرية فوق مدينة الزرقاء لاستعادة السيطرة عليها. وقامت الطائرات بعمليات استطلاع وبإرهاب السكان[٥٩]. يقول ينغ: «كان البدو، كالمعتاد، يقفون بصلابة وراء أي شيء يحظى بموافقة الباشا. ففي السرية (٩)، كان هذا هو الوضع إلى درجة عدم الحاجة إلى مخاطبة الرجال وإطلاعهم على الهدف من حلف [بغداد]»[٦٠]. مع ذلك، يضطر ينغ إلى الإقرار بأن بعضهم، حتى داخل السرية (٩) البدوية التي يعمل بها، «لم يُقبلوا على العمل في الزرقاء حيث إنها كانت قريبة من مناطقهم»[٦١]. ويفسر ينغ عدم إقبالهم فيقول: «كانت كل كتيبة في أي جيش تضم عددًا ممن يصفهم الأميركيون بعبارة 'الأخوات الضعيفات'، وكنت متأكدًا أنهم ليسوا كثيرين في السرية (٩)، وكنت وسعود [رشدان، وهو ضابط بدوي موالٍ من عشيرة المطير من وسط المملكة العربية السعودية]، نعرفهم جيدًا. والحقيقة أن السرية كانت في شباط/ فبراير ١٩٥٦ أفضل حالًا من ذي قبل... فقد ذهب عنها أغلب الفاشلين»[٦٢].

وصل أبو نوار إلى عمّان وسط هذه الفورة. وطبقًا لرواية أبو شحوت، التقى أبو نوار معه بعد وصوله مباشرة، ورتب لقاءً مع الملك الذي لم يكن قد التقى بالضباط الأحرار منذ لقاء لندن قبل عامين. أطلع أبو شحوت الملك على منصبه الجديد كمرافق لغلوب، وأخبره أن غلوب سيعطيه قائمة طويلة من عشرين ضابطًا قوميًا، أو أكثر، لتسريحهم من الجيش. حذر أبو شحوت الملك من أن غلوب سيجعل الضباط يبدون كأنهم أعداء

---

(٥٦) المرجع السابق .١٤٦

(٥٧) المرجع السابق، ١٥٠-١٥١، ١٥٣.

(٥٨) المرجع السابق، .١٥١

(٥٩) المرجع السابق، .١٦١

(٦٠) المرجع السابق، ١٣٤-١٣٥.

(٦١) المرجع السابق، .١٧٥

(٦٢) المرجع السابق، عن نسب رشدان العشائري، انظر: Young, *Bedouin Command*, 202.

للعرش نفسه، فقال الملك بإصرار: «العرش سأضربه برجلي إذا كان سيمنعني من خدمة شعبي وبلدي وإخواني الطيبين، اطمئنوا أنا سأحميكم من هذا الظلم»[٦٣]. انبهر أبو شحوت بالملك الوطني، وقرر الملك تعيين أبو نوار واثنين آخرين من الضباط الأحرار، هما مازن العجلوني ومنذر عناب، مرافقين عسكريين له. نتيجة لذلك، صار الملك يُعرف بطريقة أكثر علانية بانتمائه للكفاح المناهض للاستعمار الذي ساد الأردن في تلك الأثناء[٦٤]. أما بالنسبة إلى موضوع تسريح الضباط، فطبقًا للملك فإنه في الليلة السابقة على طرد غلوب «قُدمت لي قائمة بأسماء ضباط لتسريحهم، وكان خطؤهم الوحيد أنهم قوميون وطموحون، وهل يملكون أن يكونوا غير ذلك؟ ... رفضت أن أوقع الوثيقة، وألقيت القائمة على الطاولة في مكتبي، وقلت لرئيس الوزراء 'قل لغلوب باشا إنني أرفض التوقيع على هذا'»[٦٥].

لا يذكر أبو نوار بدوره اللقاء مع أبو شحوت. ويدعي أنه في ضوء أزمة حلف بغداد وحسمها لصالح القوميين المناهضين للاستعمار - بعد أن حسم الملك أمره وانضم إلى الجانب الوطني والقومي - حدثه الملك حسين وأعاد فتح النقاش حول قيام الجيش بثورة ضد السيطرة البريطانية، وفي الوقت نفسه، طبقًا لأبو نوار، بدأت العناصر الموالية للبريطانيين وللحكومة العراقية داخل الأردن في تجنيد ضباط من الجيش بغرض خلع الملك القومي وإنشاء حكومة تتحد مع العراق تحت حكم العرش العراقي الهاشمي، ولم تسفر الخطة عن شيء. وفي شباط/ فبراير عام ١٩٥٦، عاد الجيش إلى ثكناته وهدأ الوضع. مع ذلك، زاد السخط على البريطانيين بين الضباط الوطنيين القوميين نتيجة للصدامات التي أحدثها غلوب بين الجيش والمدنيين. وفي تلك الأثناء، بدأت تنتشر منشورات تحمل توقيع الضباط الأحرار في عمّان[٦٦].

---

(٦٣) نقلًا عن: أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٨٦.

(٦٤) المرجع السابق، ٨٦.

(٦٥) ذكر الملك حسين الواقعة دون الإشارة إلى لقائه بأبو شحوت أو بأي ضابط آخر. انظر:

King Hussein, *Uneasy Lies the Head: The Autobiography of King Hussein I of the Hashemite Kingdom of Jordan* ((New York: Bernard Geis Associates, Random House, 1962),140.

(٦٦) يصر علي أبو نوار في مذكراته على عدم وجود جماعة كهذه في الجيش الأردني، ويتفق ذلك مع =

كان ظهور الضباط الأحرار انعكاسًا للسمات التي تغيرت في الجيش العربي الأردني نفسه. ففي حين كان في الجيش في عام ١٩٤٨ ثلاثمائة ضابط، كانوا قد أصبحوا في عام ١٩٥٦ ألف وخمسمائة ضابط، عدد منهم من خريجي الكلية العسكرية حديثة الإنشاء(٦٧). كان أغلبهم من الضباط الشباب تحت سن الرابعة والعشرين، متوسطي الرتب بين ملازم ثانٍ وملازم أول، وقليل منهم من قاد وحدات عسكرية. وكان قد أُرسل عدد منهم إلى كليات عسكرية بريطانية للتدريب(٦٨). كما انضم عدد من الفلسطينيين إلى الجيش وخدموا في سلاح الجو المنشأ حديثًا، وفي أسلحة الهندسة والمدفعية والإشارة والخدمات الإدارية.

أنشئ مركز تدريب جديد للجيش عام ١٩٥٠. وفي عام ١٩٥١، افتتحت الكلية العسكرية النظامية لتدريب المرشحين. وضم مركز التدريب مدرسة للبنين، كان مجندوها من البدو وجماعات عشائرية أخرى. وكان الفتيان (من سن العاشرة) يقضون سبع سنوات في المدرسة قبل الالتحاق بالجيش، وكانت المدرسة معروفة بأنها الجناح التعليمي لمركز التدريب(٦٩). كما ضم المركز جناحًا تدريبيًا يضم بدوره مدارس وأقسامًا للتكتيك وأسلحة صغيرة وشرطة عسكرية وقضاء عسكريًا وتدريبًا أساسيًا - كان معسكر التدريب مدته ١٦ أسبوعًا - وكلية تدريب شرطي. وكان يقود المركز ضابط بريطاني، نائبه ضابط عربي. وكان الضباط الأساسيون في هيئة الأركان جميعًا من أصول

= تقويم غلوب من أن هذا من ترويج السفارة المصرية في عمّان. ولكن يبدو أن «جهل» أبو نوار بالجماعة ليس حقيقيًا بالنظر إلى مقابلاته في وقت سابق مع أبو شحوت - على الرغم من أن وجوده بعيدًا في باريس جعله يجهل ما حدث من تطور للجماعة عبر سنوات عندما اتسعت صفوفها. انظر: أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٦٣. لاحظ أنه نتيجةً لاجتماعه في لندن بأبو نوار وبالملك، تعرض أبو شحوت لتقريع شديد من زملائه الضباط وكاد أن يفصل من المجموعة. انظر: أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٧٠-٧١.

(67) See Glubb, *A Soldier*, 386–387.

(٦٨) مراد، **الدور**، ٧٣-٧٤.

(٦٩) حول مباني ومكاتب التعليم الجديدة وقسم التعليم الجديد والفلسفة الجديدة في الجيش، انظر: سعد أبو دية وعبد المجيد مهدي، **الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء: دراسة في نشأته وتطور دور الثقافة العسكرية** (عمّان، مديرية المطابع العسكرية، ١٩٨٦).

حضرية وكذلك المعلمون. وتولى عدد من الضباط البريطانيين التدريب العسكري والبدني. وكان أغلب هيئة تدريس مدرسة البنين من الفلسطينيين الذين قدموا إلى الأردن حديثًا. وكانت القيادة العامة للجيش في عمّان تسيطر على المركز من خلال فرعها التعليمي المنشأ حديثًا[٧٠]. وفي عام ١٩٥٣، صارت معرفة الإنكليزية من متطلبات عمل الضباط. وكما يقول بي. جيه. فاتيكيوتس، وهو مؤرخ للفيلق العربي، كان كل الضباط حتى عام ١٩٥٦، إما من مدرسة البنين أو كانوا من ضباط الصف النظاميين، وكان يتم اختيار من يلتحقون بالمدرسة العسكرية من هاتين الفئتين. وفي عام ١٩٥٣، كان يبتعث ضابطان على الأقل إلى بريطانيا للدراسة في كلية كامبرلي العسكرية أو في ساندهيرست. ومع توسع أفرع الجيش الأخرى (المدفعية والهندسة والمدرعات) زاد عدد الضباط العرب المبتعثين إلى بريطانيا للتدريب كل في مجاله[٧١]. وفي ظل هذا التوسع، سعى غلوب إلى ضمان الفصل بين البدو والحضر داخل الجيش. وفي الوقت نفسه، واصل تجنيد البدو من داخل الأردن وخارجها، حيث إن عددًا كبيرًا من البدو كانوا من أصول سورية وعراقية وحجازية بل ونجدية؛ إذ كان النجديون على غير وفاق مع النظام السعودي[٧٢]. يدعي فاتيكيوتس أن «أكثر من نصف رجال بعض سرايا المشاة والمركبات المدرعة جاءوا من قبائل **خارج** الأردن، أي من العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا. وبهذا الشكل كان هؤلاء المجندون مجموعة مرتزقة بالأساس من الصعب أن تكترث للحركات السياسية التي تستهدف النظام في غياب وعود مادية مغرية»[٧٣]. أما البدو الأردنيون فجاءوا بالأساس من الحويطات وبني صخر، رغم أن بعض أفراد عشائر الشمال، مثل بني خالد وأهل الجبل (وأكثرهم من جبل الدروز السوري)، قد انضموا أيضًا. وبعد ذلك، أي بعد عام ١٩٤٨، انضم أيضًا بدو فلسطينيون من منطقة بئر السبع بصحراء النقب[٧٤]. لم يكن كل البدو موالين لغلوب،

---

(70) J. Vatikiotis, *Politics*,83.

(٧١) المرجع السابق، ٣٨-٣٩.

(٧٢) أبو نوار، حين، ١٦٦.

(٧٣) المرجع السابق، ١٤٥.

(٧٤) عن التركيبة البدوية للجيش، انظر: Young, *Bedouin Command*, pp. 202.-201

تشمل القبائل غير الأردنية قبيلة عنزة وقبيلة الرولة وقبيلة الشمر وكذلك قبيلة بني عطية.

ولقادتهـم البريطانيين، بل إن عـددًا من الضباط البدو، مثل سـلامة عتيق، كانوا ضمن الضبـاط الأحـرار أو متعاطفين معهم، على الرغم من أن الأغلبيـة كانوا بالفعل موالين لغلوب ولقادتهم البريطانيين.

ضمت كتائب المشـاة الثلاثة في الجيش العـربي الأردني عشر سرايا، خمس من البدو وخمـس من الحضر. أما لواء المدرعات فكان كله من البدو تقريبًا. وكان الجيش بكامله يتكون من ثماني عشرة سرية منها سـبع من البدو فقط، دون حسـاب هجانة قوة البادية وسريـة الاسـتطلاع، اللتين تكونتا مـن البدو حصريًا(٧٥). وعـلى الرغم من أن الجيش كان يضـم سـتة آلاف رجلٍ فقط عـام ١٩٤٨، فقد وصل عدد أفراده إلى ما بين سـبعة عـشر ألف وعشريـن ألف رجلٍ عـام ١٩٥٣، وناهز خمسـة وعشرين ألـف رجلٍ عام ١٩٥٦.(٧٦) وبالإضافة إلى ذلك، ضم الحرس الوطني المنشـأ حديثًا ثلاثين ألف رجلٍ جُنّدوا من مناطـق ريفية وبخاصة قرى الضفة الغربية الواقعة على الحدود(٧٧). ونتيجة لهـذا التوسـع المفاجئ والكبـير في الجيش، برزت حاجات واتجاهـات جديدة. تواصل عداء غلوب للعرب المتعلمين، وتجلى ذلك في رفضه ترقية الضباط المتعلمين الشـباب، وتفضيلـه الضباط الموجودين (كثير منهم لم يكونوا بالضرورة من أصول شرق أردنية) والضبـاط البـدو محدودي أو معدومي التعليم. وأدى هذا إلى سـخط كبير من الكوادر الشـابة الذيـن رُفضت ترقيتهم (كما في حالة أبو شـحوت مثلًا) بـل سُرحوا من الجيش عندمـا علـم غلوب بآرائهـم السياسـية. ونتيجة لذلـك، تأثر هؤلاء الضباط الشـباب بالفـورة المجتمعيـة المسـتعرة حولهـم، وكذلـك بتجربتهم المبـاشرة في الجيش بـما فيها تجربتهم مع غلوب نفسه.

---

(75) Vatikiotis, *Politics*,82.

كانـت السرايـا البدويـة هـي الأولى والثانيـة والثالثـة والسـابعة والتاسـعة مشـاة، والأولى والثانية مدرعات. انظر:

Peter Young, *Bedouin Command*,194.

(٧٦) المرجع السابق، ٧٨، ٨١. وانظر أيضًا:

Glubb, *A Soldier*, 386.

ذكر غلوب أن العدد ثلاثة وعشرين ألف رجل.

(77) Glubb, *A Soldier*, 386.

ظهرت أول إشارة إلى تشكل معارضة عسكرية في عدد من المنشورات التي كانت توزع على وحدات الجيش عام ١٩٥٢ بتوقيع الضباط الأحرار. كانت المنشورات موجهة ضد غلوب الذي زعم أن معدها ضابط في قوات الإمداد والنقل، كان قد طرده نتيجة «فساده المالي»، وكان في حينها يعيش في بيروت. وادعى غلوب أنه حصل على معلومات عن الضابط من الشرطة اللبنانية؛ فأرسل إليه تحذيرًا بدا أنه أخذه بجدية؛ إذ توقفت المنشورات لبعض الوقت[٧٨]. وعندما ظهرت المنشورات مرة أخرى بالتوقيع نفسه، عام ١٩٥٥ و ١٩٥٦، نسبها غلوب إلى السلطات المصرية لأنها، كما قال، تضمنت مصطلحات عسكرية مصرية لم تكن مستخدمة في الجيش الأردني[٧٩]. وظل ينكر إمكانية وجود جماعة الضباط الأحرار حتى بعد طرده. لم يشارك غلوب هذا الرأي ضابط بريطاني آخر هو بيتر ينغ الذي يدعي أنه علم بحركة الضباط الشباب منذ صيف عام ١٩٥٤، وفي تقديره أنها استطاعت تجنيد أعضاء أكثر «من بين النخبة المثقفة - المدفعية والهندسة»[٨٠].

صراع العمالقة: غلوب باشا والملك القلق

خلافًا لأغلب الكتابات التاريخية عن هذه الفترة، لم يكن الضباط الوطنيون القوميون مجموعة موحدة. يضع أغلب المؤرخين الضباط الأحرار وضباط قوميين آخرين، مثل أبو نوار والحياري، في مجموعة واحدة، لكن الواضح من المذكرات التي كتبها ضباط في المعسكرين أن الأمر لم يكن على هذا النحو. فالمذكرات، كما سنرى، تكشف عن مستوى أقل من وحدة الهدف ومستوى أعلى من تباين المصالح، ناهيك عن العداوات الشخصية بين الضباط من المعسكرين (لا سيما أبو شحوت وأبو نوار، ومن داخل المعسكر نفسه بين أبو نوار والحياري) مما كان يُعتقد من قبل[٨١]. أما في هذا السياق،

---

(٧٨) المرجع السابق، ٤١٢.

(٧٩) المرجع السابق، ٤١٢-٤١٣.

(80) Young, *Bedouin Command*, 172–175.

(٨١) ٨١. أشير هنا إلى مذكرات أبو شحوت وأبو نوار. وبالنسبة إلى الروايات التاريخية التي لا تميز بين التوجهات القومية المختلفة لضباط الجيش، انظر على سبيل المثال: وصف موجز لتلك الفترة في:

Benjamin Shwadran, *Jordan: A State of Tension* (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959), 349. =

فقد كان لدى جميع الضباط القوميين من المعسكرين أجندة متقاربة: ألا وهي طرد غلوب وتعريب الجيش.

شاطر الملكُ القوميّ الشاب ضباطَ الجيش استياءهم، وفي اجتماع مع مجلس وزرائه في ٩ نيسان/ إبريل ١٩٥٥ ضم غلوب، لخص الملك مطالبته بإصلاحات في الجيش وترفيع رتب الضباط العرب الذين تخرجوا من الكليات العسكرية البريطانية في مقابل الضباط غير المتعلمين الأقدم في الخدمة (وكان أغلبهم من البدو). كما دعا إلى إنشاء سلاحٍ جوي[٨٢]. عبّر الملك عن أيديولوجيته الوطنية في خطاب ألقاه في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٥، في مناسبة عيد الاستقلال والجيش ووصف الجيش بأنه «القلب النابض في كيان الوطن». كما وصف جنود الجيش بأنهم «أحفاد العرب الفاتحين» في إشارة إلى الفتوحات الإسلامية المبكرة[٨٣]. ففي سيرته الذاتية حول تلك الفترة يتحدث الملك حسين عن رغبته في إشراك شعب الأردن في إدارة شؤون البلاد بما في ذلك الجيش، وهو هدف تعارض مع خطط غلوب. ويؤكد الملك أنه على الرغم من «حبه [غلوب] للأردن وولائه لبلادي، فقد كان بالأساس أجنبيًا، ولم يتوافق اتجاهه مع الصورة التي تصورتها.... نتيجة لذلك، وأقولها بصراحة، كان رئيس أركاني لكنه

= وانظر أيضًا رواية سليمان الموسى ومنيب ماضي في كتابهما **تاريخ الأردن**، ٦٦٩-٨٧٥، وانظر أيضًا: رواية فاتيكيوتس المرتبكة عن الضباط الأحرار في *Politics*، هامش ١٠٠-١٠١، والاستثناء الوحيد هو: Robert Satloff 's *From Abdullah to Hussein, Jordan in Transition* (Oxford: Oxford University Press, 1994),138–139.

ويعتمد ساتلوف على مذكرات أبو شحوت لكنه لم يطلع على مذكرات أبو نوار.

(٨٢) انظر: ماضي والموسى، **تاريخ الأردن**، ٦٢٨-٦٢٩. تشكلت نواة ما أصبح فيما بعد سلاح الجو الأردني في تموز/ يوليو ١٩٤٨، عندما اشترى الجيش سبع طائرات نقل. وقد دشن الملك عبد الله سلاح الجو الجديد رسميًا في تموز/ يوليو ١٩٥١. ولكن، حتى عام ١٩٥٥ لم يحدث فيها أي توسع يذكر. ولتفاصيل أكثر عن التطور المبكر لسلاح الجو، انظر: سحر عبد المجيد المجالي، **الجيش العربي من ١٩٢١- ١٩٥١: دوره في الصراع العربي الصهيوني** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٢) ١٨١-١٨٣.

(٨٣) الملك حسين، خطاب ألقاه في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٥، ورد في سلطان الحطّاب، **الثورة الكبرى والجيش العربي كما يراهما الحسين، قراءات ونصوص ١٩٥٣- ١٩٩٢**، (عمّان: دار العروبة للدراسات، ١٩٩٣)، ٧١.

لم يستطع أن يتخلى عن ولائه لبريطانيا»[٨٤]. ويعبر الملك عن موقفه كالتالي:

أدى ذلك إلى وضع غريب في الجيش كله، حيث سيطر البريطانيون على شؤوننا العسكرية إلى حد بعيد. فقد كنت أرى حولي صغار الضباط العرب الذين لن يصبحوا قادة أبدًا. كان بعضهم يفتقر إلى القدرة والقوة، رجالًا أُعدوا للانحناء أمام أوامر"وايتهول" التي (ينقلها ضباط بريطانيون كبار)، رجالًا يفتقرون إلى الذكاء، رجالًا بلا مبادرة، يمكن الاطمئنان إلى أنهم لن يتسببوا بأي مشاكل. وكان هؤلاء يعتبرون "مؤهلين ليصبحوا ضباطًا" .... أما من كان لديهم تطلعات وطنية وكانوا يأملون في فيلق عربي أردني فلم يحظوا قط بفرصة للترفيع، وعندما تم ترفيعهم، كانوا يعينون في مناصب غير مهمة لا تعد بالترقي. كان الأمر محبطًا ومريرًا للشباب ولقد طالبت البريطانيين المرة تلو الأخرى بأن يعدوا المزيد من الضباط الأردنيين وأن يدربوهم للمواقع العليا في القوات المسلحة. تجاهلوا طلباتي المرة تلو المرة، وكان أعلى منصب مؤثر يمكن أن يشغله أحدهم هو قائد كتيبة[٨٥].

بعد أشهر من "المفاوضات الحثيثة" وافق البريطانيون على تقديم خطة لتعريب الجيش "في الوقت المناسب"[٨٦]. أما تصور غلوب نفسه في ذلك الوقت (١٩٥٥)، فقد رأى أن الضباط العرب لن يكونوا مؤهلين تأهيلًا كافيًا ليحلوا محل الضباط البريطانيين قبل عام ١٩٦٥ (عدلها لاحقًا إلى ١٩٦١):

على الرغم من أننا قررنا على مضض أن الضباط البريطانيين ضروريون في الوقت الحالي لضمان النجاعة، فقد أعددنا خططًا شديدة التفصيل لتبديلهم. ونتيجة لتدخلي الشخصي، أمنّا مكانين سنويًا بكلية الأركان البريطانية بكامبرلي. وبعد حساب دقيق لأعمار كل الضباط ومؤهلاتهم وخريجي كلية الأركان، وضعنا خطة يغادر بمقتضاها آخر

---

(84) King Hussein, *Uneasy*,131.

كان حسين في سن السابعة والعشرين عندما كتب هذه السيرة الذاتية.

(٨٥) المرجع السابق، ١٣١-١٣٢.

(٨٦) المرجع السابق، ١٣٢.

> ضابـط بريطاني في عام ١٩٦٥، وسـيكون الضابـط الأردني الكبير الذي سـيتولى القيادة، وهو برتبة فريق، في سـن الخامسة والأربعين .... قدمت هـذه الخطة إلى الملك الـذي قبلها وأعلن رضاه عنهـا. بعد ذلك، وضعنا خطة معدلة لمدة سـت سـنوات لإتمـام عملية التبديـل. وكان يترتب على هـذا المقترح انخفاض كبير في النجاعـة؛ إذ لا يمكن في تلك الفترة إنتاج ضبـاط مؤهلـين لكافـة المناصب التي سـتصبح شـاغرة .... قبـل الملك مقترحاتنـا دون تعليق أو نقـد، ولو طلب أو طلبـت الحكومة مدة أقصر لراجعنا الخطة بأي طريقة يريدونها، مع الإشارة إلى الأخطار المحتملة(٨٧).

يروي الملك حسـين القصة عـلى نحو مختلف. فعندما تم إعلامـه بأن خطة التعريب كانت قيد التنفيذ، رأى في ذلك "انتصارًا": "تخيلوا الإثارة التي شعرت بها عندما أخبرت مجلس وزرائي. كان كل ما تبقى هو أن نكتشف معنى 'في الوقت المناسب'. لكن سعادتي تبـددت عندمـا أعلمت بأن سـلاح الهندسـة الملكي سـيكون له قائد عـربي بحلول عام ١٩٨٥!»(٨٨).

كان الملـك الوطنـي والضباط الوطنيون يرون ضرورة وطننـة الجيش بالتزامن مع وطننـة الدولـة والمجتمـع عمومًـا. وكان للجيـش أهمية خاصـة لأنه كـما يؤكد الملك حسـين، كان يرمـز للدفـاع عن الوطن، وعـن الهوية الأردنيـة نفسـها: «كان علينا أن نمنح رجالنا فرصة؛ لاسـيما في دولة مثل الأردن لا يمثل الجيش فيها مجرد أداة للدفاع عنها ضد التدخلات الأجنبية؛ بل هو جزء من كل شيء أردني. فبالنسبة إلى الأردنيين بتاريخهـم العسـكري، فإن الجندية كانت وسـتظل دائـمًا شرفًا وامتيـازًا. ولا يوجد في العـالم العـربي من يقـدّر هذا أكثر من جنـود الفيلق العـربي. لكن الأمـر اختلف كثيرًا بالنسـبة إلى الضبـاط، لأنهـم لم يروا أملًا في الترقـي الذي هو حق لهم في مهنة كرسـوا حياتهم لها»(٨٩). ومن الجدير بالملاحظة هنا اتسـاق آراء الملك الوطني (شـأنه في ذلك شـأن الوطنيـين الأردنيـين الآخريـن) مـع آراء غلـوب الاسـتشراقية عـن الأردنيين بوصفهم بدوًا، وبأن البدو، على خلاف غيرهـم من العرب، يملكون «تاريخًا عسكريًا»

---

(87) Glubb, *A Soldier*, 387–388.

(88) King Hussein, *Uneasy*,132.

(٨٩) المرجع السابق، ١٣٢-١٣٣.

فريدًا ومدهشًا. مع أن البدو كانوا هدفاً لحملات غلوب (والحكومات الأردنية المتعاقبة من بعده) لنزع البداوة عنهم، ولحملات فرض البدونة على البلاد ككل (كما رأينا في الفصل الثالث).

صيغت كل مشكلات الملك الرئيسة مع غلوب بلغة تقرير المصير الوطني والدفاع الوطني. وقد تجادل الملك مع غلوب كما تجادل معه ضباط الجيش ليس حول ضرورة وضع استراتيجية دفاعية فحسب، تمثلت في تشكيل الحرس الوطني؛ بل وحول ضرورة وجود استراتيجية هجومية أيضًا. فقد كان الملك يريد للأردن أن تمتلك القدرة للرد على الهجمات الإسرائيلية المعتادة عبر الحدود، والمذابح التي تستهدف القرى والمدن الحدودية الأردنية. ويقول الملك في هذا الصدد: «قلت إن كل مرة يحدث فيها مثل هذا الاستفزاز ينبغي أن نختار هدفًا على الجانب الآخر ونرد عليهم بالطريقة نفسها. ولو فعلنا ذلك لتوقف الإسرائيليون فورًا. لكن الحال أننا كنا نقبل هذه الاستفزازات باستكانة .... كان جنودنا محط سخرية حتى نشأت هوة ضخمة بين الجيش والشعب .... أوضحت ذلك كله لغلوب دون جدوى، فكان يرد على كل طلباتي بتقديم النصيحة بالصبر والحذر»[٩٠]. كما دعا غلوب إلى استراتيجية الانسحاب إلى الضفة الشرقية ما كان جديرًا بأن يودي إلى السماح لإسرائيل باحتلال الضفة الغربية، وهو ما جعل الملك يستشيط غضبًا. «تجادلت مع غلوب بشأن هذا المبدأ الدفاعي. وكانت هناك سجالات أخرى عندما علمت بنقص في الذخيرة. فأدركت حينها أن نظريته هذه لها ما يبررها، لكن الأمر لم يكن مسألة نظريات؛ بل إنه الهامش الذي يفصل بين كرامة وطن وعاره»[٩١]. أدرك الملك أن غلوب يتلقى أوامره من وايتهول[٩٢]، لكنه أكد قائلًا: «على الرغم من أن الخطأ لم يكن خطأ غلوب، فإن وجوده في بلادنا كان بلا شك عاملًا مهمًا من عوامل المشكلة، فقد كنا في أيدي الأجانب»[٩٣]. كانت محاضرات غلوب للضباط عن الانسحاب من الضفة الغربية في حالة الهجوم تغضب حسين «إلى أقصى

---

(٩٠) المرجع السابق، ١٣٥-١٣٦.

(٩١) المرجع السابق، .١٣٦

(٩٢) المرجع السابق، .١٣٢

(٩٣) المرجع السابق، .١٣٧

حد»(٩٤). ونتيجة لهذه المشاكل كلها «عزمتُ على بناء قوات مسلحة قوية متوازنة، تضم سلاح جو. ولأن هذا لم يكن ممكنًا بوجود غلوب، فقد فرض علينا احترامنا لذاتنا أن نخوض معاركنا وحدنا»(٩٥).

كما أكد الملك أيضًا وجود «مشكلات شخصية» مع غلوب:

> كان غلوب سيبلغ الستين بعد شهر واحد في ذلك الوقت. وقد عاش بيننا مدة طويلة حتى صار من الصعب تخيل الحياة في الأردن بدون وجوده. كان جزءًا من العالم العربي منذ عام ١٩٢٠، عندما خدم في العراق وهو في الثالثة والعشرين. ثم جاء إلى إمارة شرق الأردن (كما كانت تسمى في ذلك الوقت) لأول مرة عام ١٩٣٠ ليقود قوة البادية واستمر في قيادة الجيش العربي - وهو الاسم العربي للفيلق العربي - منذ عام ١٩٣٩ ... فقد كان وجهه الملائكي بشعره الفضي وقوامه المشنوق وهو يدخل إلى سيارته اللاندروفر ويخرج منها قفزًا جزءًا من معالم عمّان، مثله مثل جامعها الكبير تمامًا. فقد برز سياسيون وتلاشوا، وجاء سفراء ورحلوا، لكن غلوب ظل باقيًا كفؤًا مهذبًا تملؤه الطاقة ولا يتغير، لكن شيئًا واحدًا تغير وهو الزمن(٩٦).

نلاحظ أن صور غلوب الاستشراقية لشرق نبيل لا يتغير (كما ورد في الفصل الثالث) باتت تستخدم الآن من قبل الملك الوطني ضد غلوب نفسه. إن الخطاب الوطني الذي أنتج الملك نفسه لم يراجع الأسس الإبستمولوجية للاستشراق ولخطاب الحداثة الكولونيالي، واكتفى هذا الخطاب الوطني باستكمال ابستمولوجيا الاستشراق والخطاب الكولونيالي بافتراض فاعليته الوطنية (وهو ما يناقض الاثنين). لم تكن مشكلة غلوب في مشروعه الحداثي الكولونيالي في حد ذاته؛ بل في إخفاقه بالوصول به إلى خاتمته المنطقية وهي قبوله بفاعلية المستَعمَر كرد فعل على الاستعمار. فضلاً عن أن غلوب قد أصبح رجلاً خاملًا يجر وراءه بلداً في طور التحديث (تم "تحديثه" بفضل غلوب وجهود حكومته الكولونيالية). لقد كان استخدام الملك تصويرات غلوب ضد غلوب نفسه، بوعي أو بغير وعي، استخداماً ذكيًا. ولنلاحظ مقولته التالية:

---

(٩٤) المرجع السابق، ١٣٨.

(٩٥) المرجع السابق.

(٩٦) المرجع السابق، ١٣٣.

ستة وعشرون عامًا هي أكثر من ثلث عمر الإنسان. وفي هذه الفترة، كان اللواء غلوب معزولًا بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي. وبصراحة كان انطباعي أنه كان يحمل كثيرًا من سمات العصر الفيكتوري. كان يقول [عني]: إنني شاب ومتحمس، ويقول عن نفسه إنه أكبر سنًا وأشد حذرًا، وهذا صحيح. لكن الأردن بلد شاب ومتحمس. وكنا وما زلنا أكثر عجلة من غلوب لتحقيق أهدافنا الوطنية. وبسبب هذه الحيوية، كان آخر ما أريده جيشًا حذرًا . وعلى الرغم من أن غلوب كان جنديًا رائعًا، لكنه وقد بلغ التاسعة والخمسين، كان من طراز قديم من نواح كثيرة(٩٧).

يتسق وصف حسين لغلوب بأنه ينتمي للعصر الفيكتوري تمامًا مع التزامات الملك الوطنية والحداثية. وإن وصف غلوب بأنه "من طراز قديم" هو بالتأكيد إدانة لالتزام غلوب "بتقاليد عربية" (كان الملك والوطنيون يؤيدونها) على حساب التحديث (الذي لم يؤيدوه). وكما سنرى، فقد كانت توليفة التقاليد والحداثة بالنسبة إلى الملك والوطنيين مختلفة تمامًا عن تصور غلوب.

أما بالنسبة إلى إحباطات الملك المتواصلة بسبب غلوب، فقد ناقشها مع وزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٥٥، عندما أخبر المسؤولين البريطانيين باختلافه مع غلوب، ولكن شيئًا لم يتغير. وعلى الرغم من أن الملك لا يذكر بالتحديد أنه اجتمع مع الضباط القوميين، فقد كان تأثيرهم عليه يزداد وضوحًا، فهو يقول: "كنت أشعر أن غلوب لا بد أن يرحل، لكنني لم أقرر ساعة حدوث ذلك. ثم وقعت حادثتان"(٩٨). وهما مسألة قائمة الضباط الذين أراد غلوب تسريحهم، ومسألة فصل قوة الشرطة عن قيادة الجيش (أي عن سيطرة غلوب) لأن الاثنين كانا تحت إدارة واحدة. حاول الملك أن يفصل بين الاثنين في اجتماع مع رئيس الوزراء قبل يومين من طرد غلوب، لكن رئيس الوزراء حذر من عواقب وخيمة. اعتبر تسليم غلوب قائمة الضباط المختارين للتسريح في آخر يوم من شباط/ فبراير القشة التي قصمت ظهر البعير. وكما ذكرنا سابقًا، رفض

---

(٩٧) المرجع السابق، ١٣٣-١٣٤

(٩٨) المرجع السابق، ١٤٠.

الملك التصديق على الأمر: "أصررت على موقفي، وما أغضبني حقًا هو علمي أن حتى وزرائي، مهما كانت درجة ولائهم، كانوا يشعرون أنهم عاجزون عن التصرف في إطار صلاحياتهم"[٩٩]. وفي أثناء سورة غضبه، يصف الملك سلطات غلوب وصفًا صريحًا: "يتصرف غلوب من موقع سلطة كبيرة إلى درجة أن قادتنا السياسيين كانوا عادة ما يلجأون إليه أو إلى السفارة البريطانية قبل اتخاذ أبسط القرارات"[١٠٠]. وفي ذلك اليوم نفسه، رد رئيس الوزراء على الملك، وأخبره أن فصل الشرطة عن الجيش ليس ممكنًا في ذلك الوقت. استشاط الملك غضبًا: "في تلك الليلة، قررتُ أن غلوب باشا لا بد أن يرحل فورًا. وكنت قد قلت للواء غلوب ساعتها إن آخر ما أرغب فيه هو جرح مشاعره، وإنه لم يكن من السهل أن أطرد إنسانًا خدم بلادي بهذا الإخلاص لمدة ستة وعشرين عامًا ... على الرغم من علمي أن اللواء غلوب سيستاء من الصرامة والمفاجأة التي تمت بها هذه المهمة المؤلمة، فلم يكن هنالك مفر من أن تتم إلا على نحو ما فعلت"[١٠١].

وفي صباح ١ آذار/ مارس عام ١٩٥٦، توجه الملك ابن الواحدة والعشرين عامًا بسيارته إلى مكتب رئيس الوزراء في زيه العسكري، "تسبقه وتلحق به سيارات لاندروفر تحمل مرافقين من الجنود المسلحين". وقال لأحد مساعديه: "هذا واحد من أهم أيام حياتي، ولا أدري علامَ سينتهي، لكن المرء يعيش مرة واحدة ولا بد أن يعيشها بكرامة"[١٠٢]. كان حسين قد كتب قرار التسريح في ورقة أعطاها إلى رئيس الوزراء (ينكر الملك مزاعم غلوب اللاحقة بأنه ألقى الورقة على مكتب رئيس الوزراء). «كانت تلك السطور القليلة تتضمن أمرًا بالطرد الفوري لغلوب باشا .... قلت له 'هذه هي رغبتي، وأريد أن تُنفّذ فورًا' .... ثم قلت لأعضاء مجلس الوزراء: 'أعتقد أن ما أقوم به فيه مصلحة البلاد'."[١٠٣] اجتمع رئيس الوزراء بغلوب في الثانية ظهرًا، وأمهله ساعتين ليغادر البلاد. استشاط غلوب غضبًا وقال: "لا يا سيدي! ... لا يمكن، لقد

(٩٩) المرجع السابق، ١٤٠-١٤١

(١٠٠) المرجع السابق، .١٣٩

(١٠١) المرجع السابق، .١٤١

(١٠٢) المرجع السابق، .١٤٢

(١٠٣) المرجع السابق.

عشت في هذه البلاد ستة وعشرين عامًا، وبها تقريبًا كل ما أملك في الدنيا، فضلاً عن زوجتي وأولادي"(١٠٤). تم التوصل إلى اتفاق يغادر غلوب بمقتضاه البلاد في السابعة من صباح اليوم التالي.

تعرض الملك للضغوط طوال الليل بزيارة غير متوقعة من السفير البريطاني يحذره ثم يهدده في محاولة لإقناعه بالرجوع عن قراره. وطبقًا لأبو نوار حاول غلوب، الذي كان قيد الإقامة الجبرية داخل بيته طوال الليل، أن يخرج من بيته في الخامسة من صباح اليوم التالي ليتصل بالسفير البريطاني وضباط الجيش الموالين له، ولكن منعه من ذلك ضابط بدوي وطني كان غلوب قد جنده بنفسه(١٠٥). ظل الملك ثابتًا على موقفه. وهو يقول إنه "على الرغم من تسريحه [غلوب]، فقد تم ذلك مع الحفاظ التام على كرامته. فقد وصل إلى المطار في سيارتي الملكية، ومثل وزير الدفاع مجلس الوزراء، ومثلني رئيس الديوان الملكي، وكان كلاهما في وداعه"(١٠٦).وقبل صعوده على متن الطائرة، تم تقديم صورة للملك حسين بإطار فضي كهدية لغلوب، كتب الملك عليها "اعترافًا بخدماتكم الجليلة وجهودكم الدؤوبة، مع أطيب التمنيات لعطوفة اللواء غلوب باشا، ١/ ٣/ ١٩٥٦، حسين طلال"(١٠٧).يدعي غلوب بدوره بأن الملك طرده بسبب سوء فهمٍ وبسبب مكائد الضباط والسياسيين الوطنيين:

> تبع ذلك مباشرة أمر مزعج آخر وهو ظهور مقال في دورية إنكليزية ... [تلمح إلى] ... أنني كنت الحاكم الفعلي للبلاد، وأن سلطة الملك كانت محدودة. وهذا بالطبع ما كان يقوله المتآمرون للملك. وقد استفزه أن رأى الفكرة نفسها منشورة في صحيفة إنكليزية .... كان الملك عازمًا ومتحمسًا للدخول في حلف بغداد مما استثار عداوة مصر ومتطرفي الأردن. فشلت هذه السياسة. وقيل له إنه يمكن أن يستعيد شعبيته لدى هؤلاء الأعداء الألدّة أصحاب الصوت العالي بضربة واحدة. وإن إجراء عمل يتحدى بريطانيا وطردي من شأنه أن يعيد له شعبيته فورًا لدى

(104) Glubb, *A Soldier*, 424.

(١٠٥) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٧٩. اسم الضابط البدوي ذوقان الشعلان.

(106) King Hussein, *Uneasy*,143–145.

(107) Glubb, *A Soldier*, 428.

> السياسيين أصحاب الصوت العالي في الداخل وتهدئة العداوة المستعرة من جانب مصر. وفي الوقت نفسه، كانت القومية العربية حقًا تلهب خيال الملك وعقله[١٠٨].

كان الملك حسين، في تقدير غلوب "مصدر أمر [الطرد]. وكان علي أبو نوار واثنان آخران من المرافقين العسكريين الشباب هم مستشارو الملك. وكان ثلاثة ضباط شباب آخرون أصدقاء لهؤلاء المرافقين العسكريين على علم بما كان سيحدث. وكنا نعرف أسماء الضباط الستة المتآمرين، لكنهم كانوا من أصدقاء الملك"[١٠٩]. وبينما يتفق الملك مع جزء من تحليل غلوب، إلا أنه يصر على أن طرد الأخير كان عملًا لا غرض له إلا إنقاذ الأردن من الفناء الوطني: "ولا يظنن أحد أنني طردت صديقًا قديمًا محل ثقة في نوبة انفعال، فغلوب باشا رجل عظيم، وهو يعلم كما أعلم أن هذا الزعم أبعد ما يكون عن الحقيقة .... فقد كانت عملية جراحية لابد أن تجرى بلا عواطف. كنت أعلم أنني على حق؛ بل إنني أقول إنه لو استمر غلوب عامًا آخر على رأس الجيش؛ لكان في ذلك نهاية الأردن، ولابتلعتها الدول العربية الأخرى التي كانت تسعى إلى المجد"[١١٠]. وبخلاف عبد الله الذي كان يرى في البريطانيين وغلوب أداة رئيسة في عملية إنشاء شرق الأردن، وفي توحيد جزء كبير من سكانها البدو المتفرقين، رأى الملك حسين فيهما العوامل الرئيسة التي من شأنها القضاء على وجود البلد.

في ٣ آذار/ مارس عام ١٩٥٦، أصدرت الحكومة الأردنية بيانًا يشرح أسباب طرد غلوب، وكان من بينها أن الضباط الأردنيين لم يكونوا يكنون المودة له، والاختلاف معه بشأن الاستراتيجية العسكرية والمعلومات غير الدقيقة التي كان ينقلها إلى الملك، بالإضافة إلى "دور غلوب في هزيمة عام ١٩٤٨"[١١١]. وكان أمر تسريح غلوب يشمل أيضًا ضابطين بريطانيين وثلاثة ضباط أردنيين. وقد بذل الملك جهدًا كبيرًا ليوصل للحكومة البريطانية أنه "فيما يخص الضباط البريطانيين الذين يخدمون في الفيلق العربي، نعلمكم أن الأردن ستحترم التزاماتها تجاههم طبقًا لعقودهم وللمعاهدة

---

(١٠٨) المرجع السابق، ٤٢٥-٤٢٦.

(١٠٩) المرجع السابق، ٤٢٧.

(110) King Hussein, *Uneasy*,138.

(١١١) فاروق نواف السُرَيحين، **الجيش العربي الأردني ١٩٢١ - ١٩٦٧** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٠).

[الأردنية البريطانية]"(١١٢). لم يكن قرار الملك طرد غلوب من وظيفته إيذانًا بتغير في العلاقات الأردنية البريطانية، فقد اجتهد الملك (وغلوب) في التأكيد على أن تسريح غلوب هو شأن أردني داخلي، لأن غلوب كان رسميًا موظفًا لدى الحكومة الأردنية. وأكد للبريطانيين أن تسريح غلوب "ليس له تأثير على إعجابي ببلاده"(١١٣). وقد كتب خطابًا طويلًا لرئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن يشرح فيه أن الخلاف مع غلوب ذو طبيعة شخصية، ولا يؤثر على العلاقات القائمة مع بريطانيا(١١٤).

وبصرف النظر عن هذا، صار طرد غلوب مناسبة وطنية يحتفل بها كل عام، يلقي فيها الملك ومسؤولون في الحكومة والجيش الخطابات. وبعد طرد غلوب، تم تأليف عدد من الأناشيد لجنود الجيش تمجّد الملك الوطني الذي "أراح القلوب بعد طرد غلوب"(١١٥).

"تعريب" الجيش العربي الأردني

كان هدف وطننة الجيش العربي الأردني الذي سعى إليه الوطنيون طويلًا في المجتمع والجيش نفسه في طريقه إلى التحقق أخيرًا. فقبيل طرد غلوب، كان الجيش منشغلًا ببرامج التدريب وإعادة التنظيم بعد أحداث حلف بغداد. ونتيجة لذلك، لم يستطع عدد كبير من الضباط الأحرار في اللجنة التأسيسية أن يجتمعوا. يقول أبو شحوت إنه في زيارة إلى الزرقاء أخبره زميل بالضباط الأحرار أن عددًا من الزملاء اجتمع منذ فترة قصيرة بالملك وأبو نوار اللذان أخبراهم أن «العملية» التي ستقوم بتعريب الجيش صارت وشيكة.

يروي أبو نوار بدوره أن الملك سأله في الأسبوع الأخير من شباط/ فبراير إذا كان

---

(112) King Hussein, *Uneasy*,146.

(١١٣) المرجع السابق.

(١١٤) المرجع السابق، ١٤٨-١٤٩.

(١١٥) للاطلاع على نصوص عدد من القصائد والأناشيد التي كتبت بمناسبة طرد غلوب وبمناسبة الذكرى السنوية لطرده بعد ذلك، انظر: هاشم إسماعيل اللقياني، **تعريب قيادات الجيش العربي** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٣)، ٩٢-٩٥.

«الضباط [الأحرار]» على استعداد لتولي أمور القيادة في الجيش. تلقى الملك ردًا بالإيجاب[١١٦]. وفي آخر يوم من شباط/ فبراير، التقى الملك مرة أخرى مع أبو نوار، وراجع خطط تعريب الجيش معه[١١٧]. وفي اليوم نفسه، تم إعلام أبو شحوت (الذي كان نزيل مستشفىً للجيش في الضفة الغربية بسبب حالة من الإنفلونزا الحادة) بقرار الطرد الوشيك وبالتعيينات الجديدة في الجيش، التي شملته[١١٨]. أما اللواء راضي عناب (الذي كان يشغل وظائف شرطية فقط قبل ترقيته الجديدة) فتسلم قيادة الجيش من غلوب. وترقى علي أبو نوار (من رائد إلى لواء) وعُين نائبًا لقائد الجيش. وبعد فترة قصيرة في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٥٦، حل محل عناب في قيادة الجيش. وتبع ذلك إجراءات تطهير واسعة ومحاكم عسكرية، وفرار من الخدمة وتنقلات وترقيات وتعيينات جديدة بهدف تفعيل تعريب الجيش[١١٩]. أحيل أغلب الضباط البريطانيين الأربعة والستين إلى التقاعد أو طردوا، ولم يعد في يد الباقين منهم أي مهام قيادية[١٢٠]. ونُقل كريم أوهان، وهو من أبرز رجال الجيش المريمي (وكان أحد قادة مجموعة صغيرة من المسيحيين المسلحين تتكون من فلسطينيين وشرق أردنيين تنظمها الدولة)[١٢١]، ملحقًا عسكريًا

(١١٦) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٦٥.

(١١٧) المرجع السابق، ١٧١.

(١١٨) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٩١-٩٢. يبدو أن أبو نوار يريد أن يسجل نقطة ضد أبو شحوت بالتأكيد على أنه كان غائبًا يوم طرد غلوب. انظر: أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٧٧-١٨٩.

(١١٩) للاطلاع على قائمة التعيينات الجديدة، انظر: أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٩٤، وأبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٩٢-١٩٣.

(120) Young, *Bedouin Command*, 193.

(١٢١) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ١٩٤ . المعلومات المتوفرة عن الجيش المريمي قليلة. يقال إن عددًا من الطائفيين في فلسطين قدموا طلبًا قبل حرب ١٩٤٨، للمندوب السامي البريطاني لتشكيل كتيبة عسكرية مسيحية، ويقال إن الطلب رفع إلى البابا الذي أوكل تنفيذه إلى البريطانيين حتى يمكن حماية «الحقوق» المسيحية من التمييز الإسلامي المزعوم. نتيجة لذلك، تشكلت مجموعة عسكرية صغيرة سميت «الجيش المريمي». وحلت هذه الجماعة بعد حرب عام ١٩٤٨، ثم عاودت الظهور عام ١٩٥٥ في الأردن كحرس خاص بالقصر (أسوة بحراس الملك عبد الله الشراكسة). ويبدو أن ظهوره مجددًا تسبب بمذبحة طائفية نادرة وقعت في بلدة مأدبا الأردنية ذات الأغلبية المسيحية، حيث قُتل عدد من المسيحيين. ويقال إن الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي =

في لندن. لكن البريطانيين احتفظوا وفقًا للمعاهدة الأردنية البريطانية بحامية عسكرية في العقبة، وبلواء مدرعات مقره معان، وعدد من مستودعات الذخائر، وقواعد لسلاح الجو الملكي البريطاني في عمّان والمفرق[١٢٢]. ويزعم بيتر ينغ (كما يزعم غلوب) أن بعض الضباط البدو كانوا مستعدين لإعادة غلوب بالقوة، لكن ضباط القيادة البريطانية منعوهم[١٢٣]. ولكن في نهاية أيار/ مايو عام ١٩٥٦، ترك أكثر من ألف بدوي الجيش،

= هم الجناة. وقد بدأت أعمال شغب على أثر شجار بين سائق تاكسي مسيحي وآخر مسلم. ويبدو أن هذا أعقب هجومًا نفذه حزب التحرير على دير في مدينة السلط. ويزعم سمير التنداوي أن عضو البرلمان محمود سالم أبو الغنم، الذي كان يمثل مدينة مأدبا، كان وراء تحول الشجار إلى شغب طائفي صريح. انظر سمير التنداوي، **إلى أين يتجه الأردن؟** (القاهرة: الدار المصرية للكتاب، ١٩٥٨) ٧٦-٧٧. ويدعي ربحي حلوم أن ضابط الجيش المسيحي سليم كرادشة وعدد من المسيحيين والمسلمين كانوا وراء أعمال الشغب ليبرزوا قضية إعادة تشكيل الجيش المريمي. ويزعم أن كرادشة والضابط الفلسطيني الأرمني البارز تركي المولد في الجيش الاردني، كريم أوهان، تعاونا مع الأمير محمد (وهو أخو الملك حسين وولي عهده في ذلك الوقت) الذي أرسل طلبًا آخرًا إلى البابا جون الثالث والعشرين يطلب منه ضمان الحقوق المسيحية في الأردن. ويزعم حلوم في روايته أن الأمير صار القائد السري للجيش المريمي، وأوهان مساعده، وكرادشة رئيس عملياته. ويقال إن ضباط الجيش الأردني كانوا يتواصلون سرًا ليدربوا القوة الجديدة (انظر: حلوم، **هؤلاء**، ٣٤-٣٥). أما عباس مراد، وهو مصدر أكثر مصداقية من حلوم الأميل إلى الدعائية، فيدعي أن فرقة الشباب المسيحيين التي نظمها أوهان تحت اسم الجيش المريمي داخل الجيش الأردني، بدأت تطالب بأن تكون دور العبادة والخطب المسيحية متاحة لوحداتهم شأنهم شأن الجنود المسلمين - وقد أدى هذا المطلب إلى حالة طائفية كبيرة غذاها في تلك الفترة الإخوان المسلمون الموالون للنظام وحزب التحرير الإسلامي المناهض للنظام. وقد ضم أعضاء الجيش المريمي، بالإضافة إلى أوهان الفلسطيني الأرمني وكرادشة الأردني، اسكندر نجار (وهو ضابط أردني فلسطيني كان مديرًا لعمليات اللاسلكي) وجبران حوا (وهو ضابط أردني فلسطيني كان مديرًا للإمدادات) وجميل قعوار (ضابط أردني) وإميل جميعان وشفيق جميعان (ضابطان أردنيان)، انظر عباس مراد، **الدور**، ٧٢. اللافت للنظر في هذه الواقعة القصيرة أن عدم اليقين المستمر لدى الدولة بشأن مشروعها الوطني تجلى في تشجيعها الهويات الدينية على حساب الوطنية. للاطلاع على سيرة أوهان والمناصب التالية التي شغلها في أجهزة الأردن الأمنية، انظر: مديرية الأمن العام، **الأمن العام الأردني في ستين عامًا ١٩٢٠ - ١٩٨٠** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٨١) ٣٥٢-٣٥٣.

(122) Young, *Bedouin Command*,186. 122. Young, *Bedouin Command*,186.

(١٢٣) المرجع السابق، ١٧٩

بما فيهم مائتى جندي من لوائي المدرعات، ولواء المشاة الأول. ويروي ينغ أنهم «قيل لهم إنه لا يوجد فرق بين الحضري والبدوي، لكنهم ما كانوا ليصدقوا ذلك، فكثير من كبار ضباطهم ... تم إرسالهم إلى الحرس الوطني [المكون من أفراد من الحضر من الضفتين] وهو كيان يحتقره البدو رغم ما في ذلك من انحياز غير مبرر ضده.. ولا عجب أنهم يتسربون»(١٢٤). يروي أبو نوار أنه أثناء إعادة تنظيم الجيش، عندما كان يخاطب الجنود والضباط البدو، كان يؤكد على تقدير القيادة الجديدة لشجاعتهم وتضحياتهم. وكان يشرح لهم أهمية تعليم أبنائهم في المدارس على نفقة الجيش لتأهيلهم لوظائف في الجيش. وقد أخبر أبو نوار السرايا البدوية صراحة، والتي كان يتم دمجها، إنه يوجد سقف لترقية الضباط غير المتعلمين. نتيجة لذلك، أحيل كثير من ضباط البدو الكبار إلى التقاعد أو أعيد تعيينهم في مواقع غير قيادية. ويعترف أبو نوار بأن هذا أدى إلى نوع من الظلم بالنسبة إلى ضباط كثيرين تجاوزتهم الترقيات على الرغم من أقدميتهم لأنهم لم تكن لديهم المؤهلات المناسبة التي يتطلبها جيش «حديث»(١٢٥).

لم يكن الجيش الموطنن الجديد بحاجة إلى مفهوم «التقاليد» الكولونيالي البريطاني. فقد كان الوطنيون، كغيرهم في كل مكان، ملتزمين بمشروع تحديث يعيد تعريف التقاليد، وليس بمشروع يعرّف الحداثة عن طريق إسباغ التقاليد عليها مثل مشروع غلوب. وفي ٢٦ أيار/ مايو ١٩٥٦، أصدر وزير الدفاع الأردني محمد علي العجلوني قرارًا بحظر الشماغ أو الحطّة ذات اللونين الأحمر والأبيض داخل الجيش. وقال بأنهما غير عمليين و«ليسا غطاء رأس عسكري»(١٢٦). وبمقتضى القرار، كان على الجنود أن يرتدوا «البريهات» الكاكي. ويدافع بيتر ينغ عن الشماغ «العسكري المناسب»، فقد أفزعه القرار حتى قال إن «الخيال ليتجمد دهشة من فكرة ارتداء البدو تلك الفطائر البشعة غير الرومانسية». ويواصل فيقول إن «النظام الحالي في الأردن يرحب بالتغيير لمجرد التغيير، وبعد عشرين سنة لن يذكر شيء من الأزياء التي نعرفها»(١٢٧). لم تصدُق

---

(١٢٤) المرجع السابق.

(١٢٥) أبو نوار، **حين تلاشت العرب**، ٢٠٤-٢٠٥.

(١٢٦) وردت في: Young, *Bedouin Command*,186.

(١٢٧) المرجع السابق.

نبوءته إلا جزئيًا. فعلى الرغم من أن أغلب القوات المسلحة في الأردن اليوم لا يلتزمون بتلك الأزياء الموحدة، فإن قوة البادية التي ما زالت قائمة في القوات المسلحة الأردنية اليوم لم تزل متمسكة بتصميمات ملابس غلوب «التقليدية» . أما الشماغ فقد تغلغل في طيات المجتمع كله كرمز للهوية الأردنية (انظر الفصل الخامس).

رأت القيادة الوطنية الجديدة في الجيش أداة للتوحيد الوطني. فما أن شغل الوطنيون مناصبهم حتى شرعوا في تحقيق ذلك. فأدمجت القيادة المعربة الحرس الوطني في الجيش بغرض تحقيق الاندماج بين أهل الضفة الشرقية وأهل الضفة الغربية وكذلك الجنود من الحضر والبادية. رفع هذا إجمالي عدد الرجال في الجيش إلى خمس وخمسين ألفًا[١٢٨]. وتحقق الفصل المنشود منذ فترة طويلة بين الشرطة والجيش في تموز/ يوليو ١٩٥٦، وعُين بهجت طباره (وهو من أصل لبناني وكان قد تلقى تدريبًا تركيًا عثمانيًا) مديرًا للأمن العام. أما علي أبو نوار فأعاد تنظيم الجيش كله في صيف عام ١٩٥٦، فألغى قيادة الفرق التي كانت تنتظم فيها مجموعات ألوية المشاة وأعاد تنظيمها إلى قيادات ألوية مجمعة مستقلة. يقول بي. جيه. فاتيكيوتيس إن «قيادة الألوية المستقلة [كما يفترض] أتاحت لرئيس الأركان الجديد فرصة التعامل مع قائد كل لواء دون وساطة قيادة الفرقة.[١٢٩] وكذلك لتفادي التزوير الذي كان يصاحب الانتخابات السابقة (في ١٩٥٢ و١٩٥٤) التي شارك فيها الجيش بتصويت أفراده، تقرر في اجتماع مشترك بين الضباط والملك عدم السماح لجنود الجيش بعد ذلك بحق التصويت، ووضع قانون بهذا المعنى (انظر الفصل الثاني). لم يكن علي أبو نوار الذي حضر الاجتماع متأخرًا سعيدًا بذلك القرار فيما يبدو[١٣٠]. ونتيجة لذلك، لم يشارك جنود الجيش في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ التي أضافت إلى قوة البرلمان (لأول مرة في تاريخ الأردن التشريعي) طيفًا واسعًا من المعارضة الأردنية.

ولم تكن حملة التعريب بلا معارضة، فقد بدأت بعض العناصر الساخطة في الجيش في إثارة الاضطرابات. على سبيل المثال، قام ماجد الروسان بمحاولة اغتيال فاشلة

---

(128) Vatikiotis, *Politics*,110.

(١٢٩) المرجع السابق، ١٢٨.

(١٣٠) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٩٨.

لمحمود المعايطة، وهو من الضباط الأحرار، وبدأت مؤامرات أخرى تتكشف. كانت إحداها تستهدف إسقاط الملك والضباط الأحرار. ويزعم أنها تمت بالتحالف بين وطنيين شرق أردنيين من الضفة الشرقية والبدو. وكان الضباط الحضريون المشتركون يتحدرون من شمالي الأردن (لاسيما من مدينة إربد) بينما كان أغلب ضباط البدو من الضفة الشرقية (لاسيما أفراد من قبيلة بني صخر). وكان من بين المشاركين في المؤامرة محمود الروسان (شقيق ماجد) وراضي العبدالله ومحمد أحمد سالم وصالح الشرع وعبد الله مجلي وسليمان ارتيمة وغيرهم كثيرون. وقد زُعم أن المتآمرين كانوا يخططون للأمر مع نوري السعيد رجل العراق القوي، وأخلص أتباع الإمبراطورية البريطانية في الشرق العربي(١٣١). وكانت المناطقية دافعًا آخر، حيث إن أهل إربد المشتركين في المؤامرة كانوا يشعرون بأن أبناء مدينة السلط يسيطرون على الجيش(١٣٢). وهو ما يثبت عدم اكتمال توحيد الدولة ووطننتها في ظل هوية وطنية عليا. اعترف أحد المتآمرين، وهو عبد الله العايد مياس، وكشف التفاصيل في المحاكمة، وتبعه آخرون. عقدت محاكمة عسكرية وأدين المتآمرون وصدرت عليهم أحكام بالسجن، وفصلوا جميعًا من الجيش. وتدخل علي أبو نوار نيابة عنهم وتحدث مع الملك الذي أصدر عفوًا عنهم(١٣٣). وفي تلك الأثناء، قام توفيق أبو الهدى (وهو من أصل فلسطيني)، وكان سياسيًا مخضرمًا ورئيسًا للوزراء لعدة فترات، وكان أيضًا رجل بريطانيا الأساسي في البلاد بالانتحار شنقًا (وإن كانت هنالك دلائل ومزاعم تقول إنه قُتل).

بينما تركزت وطنية عبد الله التل في أواخر الأربعينيات على تخليص البلاد من البريطانيين، كانت وطنية الضباط الأحرار المناهضة للاستعمار أكثر تعقيدًا. وعلى الرغم من أنهم كانوا حريصين على الملك وعلى إنهاء السيطرة البريطانية، شأنهم شأن التل من قبلهم، فقد أخذوا يعبرون عن أجندة اجتماعية قوامها نشر الديمقراطية في المجتمع والدولة، وكانت تلك أفكار المعارضة المدنية التي تغلغلت في الجيش في ذلك الوقت.

---

(١٣١) لتفاصيل هذا الموضوع، انظر: المرجع السابق، ٩٥-٩٦.

(١٣٢) حول زعم سيطرة السلطيين، انظر: أبو نوار، **حين تلاشت العرب**،١٨٣.

(١٣٣) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٩٧.

تجلى هذا الوضع في الانقسام إلى يسار ويمين بين الضباط الوطنيين أنفسهم، فقد أخذ الضباط الأحرار يزدادون سخطًا على أبو نوار الذي لم يكن قط عضوًا رسميًا في جماعتهم. وقد أجرى كل تعييناته الجديدة وحركة التنقلات دون أي تشاور معهم. وشعر كثير منهم أنه يحاول استمالة الضباط ليكونوا موالين له شخصيًا، وليس للضباط الأحرار كجماعة[١٣٤]. كان الكثيرون من الضباط الأحرار ساخطين لتخطيهم في تعيينات مهمة لصالح ضباط أدنى منهم رتبة، ومنهم أبو نوار نفسه، الذي كان قبل ترقيته القريبة ضابطًا أدنى رتبة بالمقارنة بعدد منهم. اجتمعت اللجنة التأسيسية لجماعة الضباط الأحرار، وبعد سجال صاخب تقرر أن يجتمعوا بأبو نوار وأن يعرضوا عليه أن يرأس جماعة الضباط الأحرار حتى يستطيعوا العمل معه بشكل أوثق وبذلك يتجنبون الانقسامات. رفض أبو نوار العرض وقال إن الهدف الأساسي للجماعة كان تعريب الجيش، والعمل جارٍ لتحقيق ذلك بما لا يترك للجماعة شيئًا تفعله. أصر الضباط الأحرار على أن أهدافهم شملت نشر الديمقراطية في البلاد والوحدة العسكرية مع سوريا ومصر. وأكد لهم أبو نوار أنه سيواصل العمل نيابة عنهم لتحقيق أهدافهم، وأنه قد حان الوقت ليستريحوا[١٣٥]. في نهاية عام ١٩٥٦، ازداد ضيق الضباط الأحرار بأسلوب أبو نوار الشخصي وتهميشه جماعتهم، فبدأوا لقاءات منتظمة مع أعضاء في مجلس الوزراء الوطني القومي حديث التشكيل (عقب انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦) الذين كانوا ساخطين أيضًا بسبب غطرسة أبو نوار في التعامل معهم. وقد بيّن الضباط للوزراء أنهم لا يوافقون على تصرفات أبو نوار، وأنه ليس واحدًا منهم، ثم تواصلت هذه اللقاءات حتى انقلاب القصر عام ١٩٥٧ [١٣٦].

انقلاب القصر نهاية عصر

على الرغم من أن طرد الملك حسين لغلوب كان يعكس وطنية الملك وتنافسه مع غلوب، فقد كان أيضًا مناورة سياسية تستهدف إسكات المعارضة مع إبقاء النفوذ

---

(١٣٤) المرجع السابق، ٩٨.

(١٣٥) المرجع السابق، ٩٩-١٠٠. يتحدث أبو شحوت عن حالة من الشك أصابت زعمًا أبو نوار، ما جعله يظن أن أبو شحوت سيحل محله من خلال انقلاب. انظر ١٠٠-١٠١.

(١٣٦) المرجع السابق، ١٠٥.

التقليـدي لبريطانيا في البلاد. لأن غلوب، على خلاف ما ينسـبه لـه كثير من منتقديه، لم يكن القناة الوحيدة لذلك النفوذ رغم أنه كان عنصرًا محوريًا فيه. وقد كان في اسـتبعاده بالفعل تحييد للمعارضين المحليين لسياسـة الحكومة وللنقـد القادم من الدوائر القومية العربية بالخارج. وبالإضافة إلى هذا، تواصل الدعم البريطاني المادي السنوي، ولم يبد أن العلاقـات بـين البلديـن تأثرت كثيرًا. فقـد أعلنـت وزارة الخارجيـة البريطانية ووزارة الحرب، كلٌ على حدة، استمرار الدعم الاقتصادي وإعارة الضباط البريطانيين للجيش الأردني(١٣٧). وفي الذكرى السـنوية الأولى لطرد غلوب وتعريب الجيش، تحدث الملك عن سعادته بمرور عام على «تحرير جيشنا وتعريبنا له» الذي صارت قيادته ومسؤولياته وواجباتـه «عربية كما أردناه وتريـده الأمة العربية»(١٣٨). وقال رئيـس الوزراء الوطني القومـي الجديـد سـليمان النابلـسي في خطاب يحتفل بالحـدث «هذا الجيش الـذي أراده [غلـوب] خالصًا له ولبلـده، منفذًا لمشـيئته، مطيعًا لأمره، ضاربًا بسـيفه، هذا الجيش، جيش الشـعب، جيش فلسـطين، جيش القوميـة العربية المتحررة، جيـش الأمة العربية الواحدة، يحتفل الآن بيوم تعريبه، يوم خلاصه، يوم انتصاره، يوم طرد الطاغية... وزال كلـوب [كما في الأصل]، فأصبح هذا الجيـش العربي عربي، عربيًا لحمًا ودمًا، عربيًا فكرة وروحًا، عربيًا أملًا وطموحًا»(١٣٩).

لكـن ثقـة النابلسي وتوقعاته مـن الجيش لم تكـن لتبررها الأحـداث التي وقعت في البـلاد، فالوضـع العـام لم يجـرِ في صالـح القوميـين المناهضـين للاسـتعمار في البلاد أو الحكومات المناهضة للبريطانيين، بما في ذلك المملكة العربية السـعودية وسوريا ومصر. فقـد عـرض قادة الـدول الثـلاث عروضًـا للملك حسـين ليقدمـوا بديلًا عـن المعونة البريطانيـة، ورحـب الملـك بعرض المعونـة دون ربطها بالمعونـة البريطانيـة أو المعاهدة الأردنيـة البريطانية، وأعلن لاحقًا أنه يرحب بالمعونة العربية شريطة ألا يكون لها «دافع

(137) See Aqil Hyder Hasan Abidi, *Jordan: A Political Study, 1948–1957* (New Delhi: Asia Publishing House, 1965),134–137.

(١٣٨) الملك حسين، خطبة ألقيت في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٧، نقلًا عن حطاب، الثورة، ٨١-٨٢.

(١٣٩) سـليمان النابلـسي، خطبـة ألقيت في ١ آذار/ مـارس ١٩٥٧، نـشرت في الميثاق، ٧ آذار/ مارس ١٩٥٧، وأعيد نشرها في الأردن الجديد، رقم ٧ (ربيع ١٩٨٦) ٢٠٩-٢١٠.

خارجي»[١٤٠]. تغير الوضع سريعًا عقب العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ وبعد الانتخابات الجديدة في الأردن. وفي ضوء هذه الأحداث، أوصى برلمان الأردن الوطني الجديد من خلال لجنة العلاقات الخارجية به في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، بإلغاء المعاهدة الأردنيةالبريطانية[١٤١]. وتم توقيع اتفاق جديد للتضامن العربي في كانون الثاني/ يناير بين الأردن ومصر وسوريا والمملكة العربية السعودية، وتقرر بموجبه معونات للأردن وجرى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية بشكل غير رسمي. وجاء الإلغاء الرسمي أخيرًا في آذار/ مارس عام ١٩٥٧، بعد مفاوضات مع البريطانيين استمرت لأكثر من شهر. وبمقتضاه تنسحب القوات البريطانية التي ما زالت موجودة في البلاد في غضون ستة أشهر (كان قوام القوة البريطانية في العقبة ألف وخمسمائة رجلا) وتعهدت الحكومة الأردنية بتعويض البريطانيين عن المرافق التي سيخلونها والتجهيزات التي سيتركونها[١٤٢].

عقب طرد غلوب، وصعود المد القومي العربي الأردني المناهض للاستعمار في البلاد، ازداد قلق أزلام الملك على وضعهم. فبينما كانت قومية الملك تشاطر الضباط الوطنيين القوميين رغبتهم بطرد غلوب من الجيش، إلا أن قوميته لم تكن مناهضة للغرب، ولا تطالب بحكم جمهوري على الطريقة الناصرية. أما بالنسبة إلى أزلام الملك، فقد كان اجتماع الشعبية المتزايدة للقومية العربية الناصرية والبعثية في الدول العربية المجاورة مع الدعم الشعبي المحلي يشير إلى نهاية نفوذهم، إن لم يكن يشير إلى نهاية الملكية. ولم يدع الغزو البريطاني لمصر عام ١٩٥٦ لهم ولا للملك مساحة لمناشدة البريطانيين بوصفهم أصدقاء للعرب. لكن هذا الوضع تغير سريعًا وجذريًا. فقد عُدّ دخول الولايات المتحدة إلى المشهد داعمة لجهود عبد الناصر ضد العدوان الثلاثي خطوة محل ترحيب. وقد تغيرت الأحداث في الأردن في الشهور التالية، إن لم تكن العقود التالية، وفقًا لهذه التطورات. ويبرز في هذا السياق صعود نفوذ الولايات المتحدة وتأثيرها على النخب في كل الدول التي تخلصت

---

(140) Abidi, *Jordan, 142.*

(١٤١) المرجع السابق، ١٤٨. شملت التوصيات أيضًا إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية تعبيرًا عن امتنان الأردن للمواقف التي اتخذتها كلا الدولتين أثناء العدوان الثلاثي.

(١٤٢) انظر: ماضي والموسى، **تاريخ الأردن**، ٦٥١-٦٦٠.

حديثًا من الاستعمار أو تلك التي ما زالت مستعمرة في آسيا وأفريقيا. فقومية هذه النخب موالية للغرب، وبالتالي استطاعوا أن يدينوا القوى الاستعمارية الأوروبية، وفي الوقت نفسه أن يعبروا عن صداقتهم للولايات المتحدة التي لم يكن لها حتى تلك اللحظة سجل استعماري في هاتين القارتين (باستثناء الفلبين وكوريا).

وحيث إن الحكومة الأردنية كانت تتطلع إلى إنهاء المعاهدة في كانون الثاني/ يناير، أعلن الأميركيون صيغتهم الجديدة للحرب الباردة في ٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٧، وكانت تسمى عقيدة آيزنهاور. أما السعوديون، الذين كانوا يزدادون قلقًا نتيجة تصاعد المد القومي العربي واتجاهه المتسارع نحو الحكم الجمهوري، فقد أيدوا عقيدة آيزنهاور على الفور. لكن استجابة الأردن كانت مختلطة. إذ دعا القوميون إلى الحياد، ورحب الملك بعقيدة آيزنهاور وبالمعونة الأميركية إذا عُرضت «دون قيود سياسية». واحتجت الحكومة على رد فعل الملك الإيجابي. واستفز الملك ما رأى في الحكومة من ميول شيوعية، فأرسل خطابه الشهير إلى الحكومة الذي أدان فيه الشيوعية، وحذر رئيس الوزراء القومي من هذا «النوع الجديد من الإمبريالية»[١٤٣]. جاء الخطاب عشية مفاوضات المعاهدة مع البريطانيين وإعلان عقيدة أيزنهاور إيذانًا باتساع الفجوة التي تفصل الملك عن مجلس وزرائه وعن القوميين في الجيش والمجتمع[١٤٤]. قبل ذلك، ومع اقتراب موعد انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٦، قام أعضاء في حاشية الملك بنصحه بتعليق الدستور وإلغاء الانتخابات، وعبروا عن قلقهم بشأن تأميم عبد الناصر قناة السويس. وكان من أبرز من قدموا هذه الحلول رفقاء الملك عبد الله القدامى بهجت التلهوني، وكان حينها رئيسًا للديوان الملكي، وبهجت طبارة (الذي حضر مع عبد الله محادثات القدس مع تشرشل عام ١٩٢١، والتي أدت إلى تأسيس إمارة شرق الأردن، والذي عُين حديثًا قائدًا للأمن العام أو الشرطة). وعندما طلب الملك نصيحة أبو نوار، حذر الأخير من هذه الإجراءات ونصح الملك بأن يواصل إجراء الانتخابات[١٤٥].

---

(١٤٣) أعيد نشر نص الخطاب في كتاب:.King Hussein, *Uneasy*,159–160

(١٤٤) المرجع السابق، ١٥٣.

(١٤٥) أبو نوار، حين، ٢٥٠.

وسرعان ما أخذت تنتشر في البلاد شائعات أخرى بالتخطيط لانقلاب على الحكومة الوطنية المشكلة حديثًا برئاسة سليمان النابلسي والبرلمان المنتخب شعبيًا وعلى الضباط الأحرار. كما أشيع أن وحدات البدو في الجيش سيقودون الانقلاب(١٤٦). كذلك أشيع تورط شخصيات كبرى في النظام، وتحديدًا خال الملك حسين (شقيق الملكة زين) الشريف ناصر بن جميل، الذي جاء من العراق قبل بضع سنوات. وأشيع أيضًا أن الشريف وعددًا من الضباط يوزعون المال والسلاح على العشائر البدوية وعلى الإخوان المسلمين. ويروي الملك نفسه أنه ازداد قلقًا بعد أن تلقى تقريرًا من «ضابط جيش من بيروت في مهمة خاصة ... ينبغي أن يظل مجهولًا» يخبره أنه «شديد القلق من طريقة تصرف ضباط جيشنا في بيروت ودمشق ... إذ ينفقون أموالًا كثيرة في الملاهي الليلية، وهي أموال تفوق مواردهم، وهم دائمًا ما يكونون في صحبة الروس والشلة المصرية»(١٤٧). وبعد المزيد من الاستقصاء، ادعى الملك أنه علم أن عددًا من السياسيين القوميين وأبو نوار، الذي يصفه بأنه «كان يومًا صديقًا مقربًا مني»، كانوا «خونة» يعملون مع السوفييت والمصريين. يروي الملك أن رئيس ديوانه، بهجت التلهوني، أخبره أنهم أدخلوا إلى البلاد ثلاثمائة ألف دولار أخذوها من أسيادهم لرشوة الأردنيين إعدادًا لانقلابهم المزعوم(١٤٨).

وبذلك صار انفصال الملك عن الضباط الأحرار مكتملًا. فبدأ إعداد الخطط لاستبعادهم. فاستدعى بهجت التلهوني محمد المعايطة (شقيق محمود، عضو الضباط الأحرار) وهو ضابط جيش كان يعمل حتى فترة قريبة ملحقًا عسكريًا في سوريا، وتم تعيينه كبير المرافقين العسكريين للملك. ويقال إن الملك نفسه اتصل بالمعايطة، واقترح عليه أن يتولى قيادة الجيش بمجرد أن يعزل الملكُ أبو نوار من منصبه، وأن يقوم المعايطة بحل الضباط الأحرار عن طريق إحالتهم إلى التقاعد ونفيهم خارج البلاد في مناصب ملحقين عسكريين أو تسريحهم من الجيش تمامًا.

عندما سمع الضباط الأحرار بهذا، اجتمعوا وتناقشوا حول خياراتهم. وقرروا أن

---

(١٤٦) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ١١٢.

(147) King Hussein, *Uneasy*,155-156.

(١٤٨) المرجع السابق، ١٥٦-١٥٧.

يحدثوا الملك وأن يطلبوا منه القبض على المتآمرين المناهضين للقومية. وضمت قائمة المتآمرين بهجت طبارة والشريف ناصر وسمير الرفاعي (رئيس وزراء سابق لفترات متعددة، وكان محل ثقة عبد الله وغلوب) وصادق الشرع (ضابط جيش) وراضي العبدالله (الذي أصبح فيما بعد مديراً للأمن العام وكان قبلها مساعداً لمدير الأمن العام للمباحث العامة) وطلب فهد. قدمت القائمة إلى أبو نوار وعلي الحياري اللذين لم يحضرا الاجتماع. ثم ذهبت اللجنة إلى الزرقاء لتجتمع ببقية كبار الضباط بشأن الخطة. وهناك تحدث الضباط عن تهديدات مباشرة وجهت إلى عدد من ضباط من الرفاعي وطبارة والشريف ناصر الذين قالوا لهم بصراحة إن «أيامكم معدودة»[١٤٩]. قدم أبو نوار القائمة إلى رئيس الوزراء القومي ثم قابل الملك. أخبر الملك أبو نوار أن لديه معلومات بأن أبو نوار وضباطًا آخرين يخططون لاغتياله. وقد أنكر أبو نوار هذه الاتهامات كليًا، وقال إنها وشاية يشيعها المتآمرون المناهضون للقومية، وطلب من الملك فصلهم من وظائفهم. وقدم مجلس الوزراء الطلب في ٧ نيسان/ إبريل عام ١٩٥٧. وقد ضم طلب مجلس الوزراء ما لا يقل عن اثنين وعشرين مسؤولًا لإحالتهم إلى التقاعد[١٥٠]. رفض الملك أن يفصل خاله (وكان من كبار مستشاريه) أو التلهوني (الذي كان رئيس الديوان الملكي) لكنه وافق على فصل طبارة من منصبه قائدًا للشرطة وعين مكانه محمد المعايطة. وبدا أن العاصفة قد هدأت، أو هكذا ظن الضباط الأحرار[١٥١].

في الوقت نفسه، قرر الضباط الأحرار أن يرتبوا لمناورات عسكرية روتينية لاستعراض عضلاتهم أمام المتآمرين المناهضين للوطنية. وكانت المناورات تضم كتيبة المدرعات الأولى (بقيادة نذير رشيد) وأُطلق عليها اسم «هاشم» تيمنًا بالأسرة الملكية وملكها الوطني، وجرت في ٨- ٩ نيسان/ إبريل عام ١٩٥٧. وكان يفترض أنها ستجري تعدادًا لعدد السيارات القادمة إلى عمّان والمغادرة منها استعدادًا لخطة طوارئ

(١٤٩) المرجع السابق، ١١٤-١١٥.

(١٥٠) يزعم روبرت ساتلوف أن القائمة كانت تضم سبعة وعشرين مسؤولًا ليحالوا إلى التقاعد. انظر:
Satloff, *From Abdullah,* 164.

(١٥١) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ١١٦.

لنقل الجنود من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية في حالة وقوع غزو إسرائيلي(١٥٢). أما رجال النظام القديم، ومنهم بهجت التلهوني وبهجت طبارة والشريف ناصر، فاستغلوا المناورة لتحذير الملك من انقلاب وشيك عليه. ويلفق غلوب في كتابه نظرية مؤامرة دعائية غير معقولة تضم في طياتها السوفييت ومصر والضباط الأحرار، ويزعم فيها إن مناورات الجيش كانت تهدف إلى إجبار الملك على التنحي وإعلان الجمهورية(١٥٣). ويدعي أبو نوار في مذكراته، التي كتبها بعد رد اعتباره من قبل النظام، بأنها كانت مجرد مناورات روتينية على الرغم من أنها ضمت تحركات للجنود لم يُطلع عليها، ملمحًا إلى أن آخرين (وهي إشارة مبهمة إلى علي الحياري الذي اختاره النابلسي بحسب رواية أبو نوار ليحل محل أبو نوار صعب المراس، قائدًا للجيش(١٥٤)) وليس هو ربما كانوا يعدون لانقلاب(١٥٥). التقى أبو نوار بالملك وأكد له عدم وجود أي إعداد لانقلاب، وأمر بإلغاء مناورات «هاشم». كان الملك الشاب محتارًا بين حلفائه القوميين الجدد وأسرته التي يثق بها وأصدقائه وحلفائه من النظام القديم، فبدأ يتردد. وكانت الولايات المتحدة، في أوج نشرها لعقيدة آيزنهاور، قد ساورها القلق من الحكم القومي في الأردن(١٥٦). وعلى ضوء هذا، اختار الملك مستشاريه القدامى واستبعد القوميين.

---

(١٥٢) المرجع السابق، ١١٣.

(١٥٣) انظر: Glubb, *A Soldier*,433–434. وحول الحجج التي تفضح مؤامرة غلوب، انظر:

Erskine Childers, *The Road to Suez* (London: MacGibbon & Kee, 1962), n. 58,397.

وأيضًا نقلًا عن:

Abidi, *Jordan* , 155-157.

(١٥٤) أبو نوار، ٣١٨-٣٢٣. لاحظ أن أبو نوار كان مكروهًا من الضباط المنفيين بعد ١٩٥٧، ومنهم علي الحياري، فرفض جميعهم العمل أو تنسيق الأنشطة السياسية معه. وألقى كثير من الضباط الأحرار، ومنهم علي الحياري، باللائمة عليه في انقلاب القصر، زاعمين أن أساليب قيادته كانت تتسم بالشوفينية الإقليمية (لبلدته السلط) وغطرسته (على الرغم من انهياره الذليل أمام الملك، والذي علم به الجميع) وصغر سنه، وجشعه، وطموحه. قام الضباط الأحرار بإعلام عبد الله التل بهذه الادعاءات في عام ١٩٥٨ في دمشق، حيث عاد التل (من مقر إقامته في القاهرة) ليقابلهم. انظر: أحمد يوسف التل، **عبد الله التل**، ٩٢٨-٩٣١.

(١٥٥) المرجع السابق، ٣١٧-٣١٩.

(١٥٦) ساعدت الولايات المتحدة، بعد تدخلها العسكري الدولي الأول في كوريا عقب الحرب العالمية الثانية، في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني الوطني، محمد مصدّق، في عام ١٩٥٣، وأعادت الشاه إلى =

وعقب إلغاء مناورات «هاشم» قال: «حان وقت العمل»(١٥٧). يروي الملك أن خاله الشريف ناصر، وأعضاء آخرين في العائلة أخبروه أن كل شيء ضاع فيما يبدو، وأن الشائعات والتقارير تبين أنك صرت وحدك، فهل ستقف وتقاتل أم أننا جميعًا سنحزم أمتعتنا؟» ورد الملك عليهم بإباء قائلًا: بل «سأقف وأقاتل مهما كانت العواقب»(١٥٨).

بعد ذلك بفترة قصيرة، في ١٠ نيسان/ إبريل، وعقب إخفاق رئيس الوزراء في تقديم تفسير للملك حول أسباب إقامة المناورات - وتفاقم الوضع بسبب القرار الجديد الذي أصدره مجلس الوزراء في ٩ نيسان/ إبريل بطرد أصدقاء النظام الموثوق بهم بمن فيهم بهجت التلهوني - أقال الملك الحكومة الوطنية القومية برئاسة سليمان النابلسي، ودعا إلى تشكيل حكومة جديدة. واستقال النابلسي. ازداد الضغط الشعبي مع حملات المعارضة واجتماعاتها الداعية لعودة النابلسي، لكن الملك لم يرتدع وعين الدكتور حسين فخري الخالدي (فلسطيني) رئيسًا جديدًا للوزراء، لكنه استقال بعد أربع وعشرين ساعة. وبدا أن مناورات «هاشم» أحدثت أثرًا عكسيًا، فقوّت المناهضين للقومية بدلًا من إضعافهم.

وتعقد الوضع وسط الاحتجاجات الشعبية. وكان الملك لا يزال يحاول تعيين رئيس وزراء جديد. وأخيرًا اختار أحد رجال النظام الموثوق بهم، وهو سعيد المفتي (شركسي) لرئاسة الحكومة. وساور ضباط الجيش القلق من أن تعم التظاهرات البلاد وتنزلق إلى الفوضى، إن لم يُعين رئيس وزراء وطني قومي (ونصحوا الملك باختيار عبد الحليم النمر وهو أكثر «اعتدالًا») لأنه لو حدث ذلك فإنهم لم يكونوا ليطلقوا النار على المدنيين. وأيد قراراهم مدير الأمن العام الجديد محمد المعايطة(١٥٩). وبسبب هذا الوضع انتشرت الشائعات باغتيال الملك، ما أثار معركة في الزرقاء داخل لواء يقوده معن أبو نوار ابن عم

= الحكم. كذلك أطاحت بالرئيس الوطني الغواتيمالي خاكوبو أربينس عام ١٩٥٤، فبدأت حرب أهلية في غواتيمالا استمرت حتى السنوات الأولى من التسعينيات. أما دورها في الأردن في ذلك الوقت فكان جزءًا من سياستها الدولية الجديدة في التدخل.

(157) King Hussein, *Uneasy*,162.

(١٥٨) المرجع السابق، ١٦٣-١٦٤.

(١٥٩) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ١١٧.

علي أبو نوار. اشتعلت المعركة بين جنود بدو وآخرين موالين لعلي أبو نوار، ثم انضم أعضاء مسلحون من الإخوان المسلمين إلى القتال في صف الجنود البدو ضد «الشيوعيين»[١٦٠]. قُتل جنديان وجُرح خمسة وعشرون آخرون. وقد تمردت وحدات بدوية أخرى (أعضاؤها بدو من بلاد مجاورة) ضد الضباط الوطنيين وخاصة في كتيبة المدرعات الأولى[١٦١]. عندما سمع الملك بهذا الوضع أرسل في طلب أبو نوار وتوجه الاثنان إلى الزرقاء. وارتدى الملك زيه العسكري، وظهر بنفسه أمام الجنود ليعرفوا أنه حي وبحالة جيدة، فتوقف القتال[١٦٢]. هتف الجنود «الموت لأبو نوار» الذي أسرع عائدًا إلى عمّان. تحول تدخل الملك إلى حدث أسطوري يصور جرأته وشجاعته. وقد خاطب الجنود وشكر لهم «شعورهم الوطني النبيل والتفافهم القوي حول العرش»[١٦٣].

يدّعي عباس مراد، وهو أحد مؤرخي الجيش الأردني، أن القصر نشر هذه الشائعات في الجيش ليستنفر الجنود الموالين. واعتمد مراد، كأحد أدلته، على رواية غلوب شقيق الملك، الأمير محمد، وأحد أبناء عمومته، زارا مجموعة من الجنود البدو في اللواء الثالث في الزرقاء في ١٣ نيسان/ إبريل قبل الانقلاب المزعوم، وحذراهم من «انقلاب» وشيك على القصر. خرج الجنود بعد هذه الزيارة إلى شوارع الزرقاء يحرقون السيارات ويهتفون «عاش الملك»[١٦٤].

في الليلة نفسها، قدم الملك إلى أبو نوار قائمة ضباط جيش لتسريحهم فرفض لأنه اعتقد أنهم لم يرتكبوا خطأً، فأعطاها الملك إلى علي الحياري الذي أصدر أوامر التسريح فورًا بحسب رواية أبو نوار. وشعر أبو نوار أن تخطي الملك له يعني أنه لم يعد يشغل منصبه. ويقال إن أبو نوار انهار وانفجر باكيًا، وطلب من الملك أن ينقذه. فقرر الملك ألا يقتله لأنه كما يقول: «لو قتلته لحظي اسمه بتقدير أكبر مما يتمتع به اليوم»[١٦٥]. وقرر أن يسمح له

(١٦٠) المرجع السابق، ١١٨.

(١٦١) انظر: مراد، **الدور**، ٩٢.

(162) See King Hussein, *Uneasy*,173.

(١٦٣) الملك حسين، خطاب ألقاه في نيسان/ إبريل ١٩٥٧، أعيد نشره في حطاب، **الثورة**، ٨٤.

(164) Glubb, *A Soldier*,435, and Murad, *Al-Dawr*,92.

(١٦٥) 165. King Hussein, *Uneasy*,179.

بالرحيل. وقد التقى أبو نوار بالملك في ١٤ نيسان/ إبريل وطلب إجازة لمدة أسبوعين، كان يخطط لقضائها في روما[١٦٦]، فتوجه إلى سوريا في طريقه إلى بيروت ليستقل الطائرة إلى روما. وعندما وصل إلى سوريا، علم أن عددًا من الضباط الأحرار كانوا قد فروا إلى سوريا في الليلة السابقة، ومن ضمنهم نذير رشيد. وفي ١٥ نيسان/ إبريل أذاع راديو عمّان أن أبو نوار قد فر إلى سوريا بعد أن قاد انقلابًا فاشلًا على الملك. اتصل أبو نوار بالقصر ليتكلم مع الملك، لكنه لم يتمكن من الوصول إليه. أما الملك فأرسل محمد المعايطة إلى دمشق ووعد أن ما أذاعه راديو عمّان لن يتكرر، وطلب من أبو نوار أن يستقيل «للضرورة الوطنية، والحفاظ على وحدة الجيش»[١٦٧]. وعُين علي الحياري قائدًا جديدًا للجيش.

وفي ١٥ نيسان/ إبريل، نجح الملك في إقناع الدكتور الخالدي بتشكيل حكومة. وقد نجح الأخير في ذلك، وضمت حكومته أعضاء من الحكومة الوطنية القومية المقالة، ومنهم سليمان النابلسي نفسه. أصيب الضباط الأحرار الباقون بالصدمة، ومنهم أبو شحوت، لأنهم لم يُطلعوا على أي من هذه الأحداث التي وقعت، وكان عليهم أن يتعاملوا مع الحقائق الجديدة بخصوص ضباط الجيش الفارين والمعتقلين والمتهمين بالتآمر. فناقشوا خياراتهم عقب الأحداث التي سببها انقلاب القصر، بما في ذلك الفرار إلى سوريا قبل الوقوع ضحايا للاضطهاد المتوقع، لكنهم اختاروا أن يظلوا في البلاد في مناصبهم، وكأن شيئًا لم يكن.

وفي ١٦ نيسان/ إبريل، أخبر علي الحياري الضباط بتعيينه مكان أبو نوار، وطلب دعمهم، ومنحه الضباط ما أراد، حيث إنهم لم يكونوا يعرفون سبب ذهاب أبو نوار إلى سوريا. اجتمع الملك بضباط الجيش في مساء ١٦ نيسان/ إبريل ليتفقد أمور الجيش. وفي اليوم نفسه، ذهب ضابط جيش بدوي، هو عكّاش الزبن وكان مسؤولًا عن قيادة دبابات الجيش، مع مائتين من شيوخ العشائر إلى القصر الملكي ليعلنوا ولاءهم للملك[١٦٨]. وتروي صحيفة **النيويورك تايمز** أن طائرة سعودية أحضرت ذهبًا إلى

---

(١٦٦) أبو نوار، حين، ٣٢٢-٣٢٤.

(١٦٧) المرجع السابق، ٣٢٦.

(168) See Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921–1965)* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1972),143–144.

عمّان لتوزيعه كمكافأة للموالين من الجنود وشيوخ العشائر[١٦٩]. وفي اليوم التالي، أبلغ علي الحياري الضباط الأحرار بوجود أوامر لطردهم من الجيش، وأن بعض السياسيين والضباط، منهم صادق الشرع وحابس المجالي، كانوا يحثون الملك على هذا. وفي ١٨ نيسان/ إبريل، دعي الضباط الأحرار إلى اجتماع أخبرهم فيه أحد الضباط، وهو راضي الهنداوي، بأن الملك أمر بالتحقيق، وأنهم من تلك اللحظة أصبحوا رهن الإقامة الجبرية. وكان من بين الضباط الحاضرين: أبو شحوت ومحمود المعايطة ونايف الحديد، ومعن أبو نوار وضافي الجمعاني وأحمد زعرور وجعفر الشامي وتركي الهنداوي وتوفيق الحياري. وفي ١٩ نيسان/ إبريل، توجه علي الحياري إلى سوريا لإجراء محادثات حول الجنود السوريين الموجودين على الحدود مع الأردن ولكنه قرر البقاء هناك منشقًا عن الجيش. وأعلن في مؤتمر صحفي أن مؤامرة كبرى حيكت ضد الأردن يقوم بها مسؤولون بالقصر و«ملحقين عسكريين أجانب» في إشارة إلى الولايات المتحدة[١٧٠].

عُين حابس المجالي، وكان من أصدقاء الملك عبد الله، قائدًا جديدًا للجيش. وفي ٢٢ نيسان/ إبريل، عقدت محكمة عسكرية واتُهم الضباط الأحرار الباقون في البلاد بالتآمر، وبلغ عدد المتهمين اثنين وعشرين شخصًا. برأت المحكمة خمسة ضباط، منهم قائد الشرطة، محمد المعايطة ونايف الحديد ومعن أبو نوار. أما الخمس عشرة ضابطًا الباقون، ومنهم أبو شحوت والهنداوي وجمعاني والشامي، فصدرت بحقهم أحكام بالسجن تتراوح بين عشر وخمسة عشر عامًا. أما بالنسبة إلى الضباط المنشقين، ومنهم علي أبو نوار وعلي الحياري ونذير رشيد، فصدر بحقهم حكم بالسجن خمسة عشر سنة غيابيًا. عقد علي أبو نوار مؤتمرًا صحفيًا في سوريا، وأنكر كافة الاتهامات، وقال إن «المؤامرة المزعومة من تخطيط وتصميم السفارة الأميركية بالأردن والمتعاونين مع الاستعمار كي يحققوا أهدافهم»[١٧١]. واتهم منشور للضباط الأحرار، تم توزيعه لاحقًا في آب/ أغسطس ١٩٥٧ «مؤيدي حلف بغداد ورجال القصر» بالتآمر، وأكدوا «عدم وجود مؤامرة ضد العرش»[١٧٢]. وقد أنهت المحاكمات بنجاح فصلًا من فصول الحركة الوطنية المناهضة

---

(169) *New York Times*, April 17, 1957, cited by Aruri, *Jordan*,144n.

(١٧٠) انظر: مراد، **الدور**، ٩٥، و .Satloff, *From Abdullah*, 170

(١٧١) الصحيفة السورية **البعث**، ١٢ آب/ أغسطس، ١٩٥٧، نقلًا عن مراد، **الدور**، ٩٦.

(١٧٢) مراد، **الدور**، ٩٦.

للاستعمار في الأردن[١٧٣]. وتواصلت عمليات تطهير الجيش على قدم وساق، واستعادت الوضع السابق الذي كان سائدًا تحت قيادة الفريق غلوب باشا. وعاد الضباط البدو الذين سرحهم أبو نوار إلى أماكنهم. وتم تقسيم لواء المشاة الرابع ذي الأغلبية الفلسطينية، وتسريح عدد كبير من ضباطه[١٧٤].

في ٢٣ نيسان/ إبريل، تحدث جون فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة، عما توليه حكومة الولايات المتحدة من «ثقة كبيرة واحترام للملك حسين» وعرض العون «إلى الحد الذي يراه [حسين] مفيدًا»[١٧٥]. وفي ٢٤ نيسان/ إبريل استقالت وزارة الخالدي وسط احتجاجات شعبية ضخمة على انقلاب القصر. عين الملك إبراهيم هاشم (من أصل فلسطيني وأحد المقربين السابقين من عبد الله) ليرأس الحكومة الجديدة وأعلن الأحكام العرفية لاحقًا في الليلة نفسها[١٧٦]. فرض حظر التجوال في عمّان وغيرها من المدن واعتقل سياسيون، و تم حل البرلمان وحظر الأحزاب وحُلت النقابات والجمعيات وأغلقت خمس صحفٍ وتم تعليق الحريات التي ضمنها الدستور. وبدأت عملية تطهير شاملة للخدمة المدنية، فيما فر عدد من السياسيين خارج البلاد خشية الاضطهاد[١٧٧]. وحتى الفصل الذي طال انتظاره بين الشرطة والجيش تم إلغاؤه، فوُضعت قوات الأمن تحت قيادة الجيش كما كان الحال أيام غلوب[١٧٨]. وقد تمت إعادة فصلهما مرة أخرى عام ١٩٥٨، بعد أن نجحت حملة قمع المعارضة تمامًا[١٧٩].

---

(١٧٣) للتفاصيل، انظر: أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ١٢٠-١٢٦.

(174) Aruri, *Jordan*,144.

(175) Satloff, *From Abdullah*,171 نشر في

(١٧٦) للاطلاع على تفاصيل القانون العرفي، انظر: بنود القانون العرفي، نشر في **الجريدة الرسمية**، رقم ١٣٢٧ (٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٥٧) ٤١٠-٤١٤. ولإعلان القانون العرفي في جميع أنحاء المملكة انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ١٣٢٨، ٤ أيار/ مايو ١٩٥٧) ٤١٥.

(177) Abidi, *Jordan, 163.*

(١٧٨) وُقع القانون الأساسي لفصل القوتين عام ١٩٥٦: «قانون مؤقت بفصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي الأردني»، قانون مؤقت ٢٧ لعام ١٩٥٦، وُقع في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٦، **الجريدة الرسمية**، رقم ١٢٨٥ (١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٦، ١٧٦٣-١٧٦٤. وحول إلغاء هذا القانون، انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ١٦٦١ (١٦ أيار/ مايو ١٩٥٧) ٤٢٩.

(١٧٩) قانون الأمن العام المؤقت، القانون المؤقت رقم ٢٩ لعام ١٩٥٨ صدر بتاريخ ١٦ حزيران/ =

وكان الملك قد أطلع الأميركيين قبلها في عشية ٢٤ نيسان/ إبريل بعزمه فرض الأحكام العرفية، وطلب مساعدتهم في حالة التدخل الأجنبي. أعرب البيت الأبيض فورًا عن دعمه وأعلن الالتزام «باستقلال الأردن ووحدته»، واعتبر ذلك أمرًا «حيويًا» للولايات المتحدة. كان الأسطول السادس الأميركي في طريقه إلى شواطئ لبنان، بحجة تلبية طلب الرئيس اللبناني كميل شمعون. وحضر المخططون العسكريون الأميركيون لعملية نقل جنود إلى المفرق وعمّان جوًا. لكن ذلك لم يكن ضروريًا، لأن الملك أعلمهم في الليلة ذاتها «أعتقد أننا نستطيع أن نتعامل مع الوضع بأنفسنا»[١٨٠]. وفي أيار/ مايو، قدمت الولايات المتحدة أسلحة ومعدات عسكرية للأردن بقيمة عشرة ملايين دولار، وتلا ذلك في حزيران/ يونيو توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني مع الأردن[١٨١].

وبذلك انتهى في الأردن تاريخ صعود القومية العربية الوحدوية الذي استمر خمس سنوات. وعقب انقلاب القصر، كان النظام الجديد يشبه النظام تحت حكم عبد الله وغلوب باشا شبهًا كبيرًا. فالرجال أنفسهم الذين ساعدوا عبد الله وغلوب في إدارة البلاد، عادوا إلى السلطة يساعدون حفيد عبد الله على المضي في المسار نفسه. وشأنه شأن غيره من أنظمة الحكم المماثلة في إفريقيا وآسيا التي لم تكن تستطيع أن تؤيد القوى الاستعمارية الأوروبية صراحة، وجد النظام الأردني المؤيد لوطنية مرحبة بالغرب في الولايات المتحدة راعيًا.

لقد تم سحق مقاومة الجيش للضبط الكولونيالي التي ظهرت بعد حرب فلسطين. وعلى الرغم من أن قومية الضباط الأحرار كانت تعكس قومية المجتمع، فإنها كذلك كانت تعكس ديناميكيات الجيش الداخلية بوصفه مؤسسة كولونيالية. فقد استنفرت آليات الإنتاج والقمع الكولونيالية المقاومة الوطنية القومية؛ لكن الهوية العربية التي تبناها الضباط والمجتمع في مواجهة الاستعمار قد تمت إعادة صياغتها من قبل الدولة. وعلى الرغم من أن النظام، والدولة عمومًا، لم يشكك في الهوية العربية للبلاد، إلا أنه

= يونيو والمنشور في عدد **الجريدة الرسمية**، رقم ١٣٨٨ (١ تموز/ يوليو ١٩٥٨) ٦٤١ - ٦٤٣.
وانظر أيضًا: مديرية الأمن العام، **الأمن العام الأردني في ستين عامًا**، ٢٨.

(180) Satloff, *From Abdullah*, 171.

(١٨١) مراد: **الدور**، ٩٧.

شكك في أولويتها على هوية بدوية أردنية محلية ترتبط بالملكية. استطاعت الدولة والنظام استعادة التوازن عن طريق إعادة التأكيد على هذه الهوية التي لا يمثل الاستعمار **الآخر المقابل لها**؛ بل يمثله مخربون من الداخل. وكما سنرى، آذن انتصار النظام ببداية هوية وطنية أردنية إقصائية جديدة.

قمع القصر والملك المُسامح

كان القوميون الأردنيون المناهضون للاستعمار يرون أنفسهم جزءًا من حركة قومية عربية عامة مناهضة للاستعمار، ويعتقدون أن الأردن لا يمكن أن يستمر خارج اتحاد مستقبلي بين الدول العربية. لكن القصر تبنى نوعًا مختلفًا من القومية العربية، استلهمه من الثورة على الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى التي قادها الهاشميون. لذلك، كان الطرفان يتحدثان لغة القومية العربية على الرغم من أن كلًا منهما كان يتهم الآخر بالعمالة لقوى أجنبية. أما القوميون المناهضون للاستعمار، فكانوا يرون رجال القصر وحلفاءهم أعوانًا للإمبريالية البريطانية والأميركية، بينما كان القصر يعتبر القوميين المناهضين للاستعمار أدوات لتنفيذ خطط الهيمنة الناصرية والشيوعية السوفييتية التي قال عنها الملك حسين إنها "نوع جديد من الإمبريالية"(١٨٢). كان الملك حسين يرى أن "قومية عبد الناصر العربية كانت تحل محل القومية العربية النقية"(١٨٣). وبأن أولئك الذين أيدوا تصوّر عبد الناصر داخل الأردن قد مثّلوا، بالنسبة إلى الملك، بحبهم تهديدًا للوطن، فدعا إلى "نبذ تلك الفئة التي كادت أن تعصف بالاستقلال وتودي بالكيان"(١٨٤). وعقب انقلاب القصر، الذي خلص البلاد من التهديدات الداخلية للنظام السائد، أخذ الوضع في العالم العربي يتغير تغيرًا سريعًا إلى درجة أن الملك ومستشاريه المنتصرين صاروا أشد قلقًا بشأن التهديدات الخارجية. فقد أُعلنت الوحدة بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، في ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨، ما أثار فزع الحكم المعادي لعبد الناصر في عمّان. وسعى النظام إلى وحدة فدرالية فورية مع

---

(182) King Hussein, *Uneasy* ,159.

(١٨٣) المرجع السابق، ١٦٦.

(١٨٤) الملك حسين، خطاب ألقاه في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٥٧، نشر في حطاب، **الثورة**، ٨٩.

العراق الهاشمية (وهو ما سعى إليه طويلًا رجل العراق القوي نوري السعيد) تحت اسم الاتحاد العربي، ووقع الاتفاق في ١٤ شباط/ فبراير١٩٥٨.[١٨٥] وطبقًا للوائح الاتحاد يتحد الجيش العربي الأردني مع نظيره العراقي على أن يسمى الجيشان المتحدان الجيش العربي، مع احتفاظ كل منهما بهويته المنفصلة داخل دولته[١٨٦]. وفي ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٨، أصدرت الدولتان دستورًا اتحاديًا باسم دستور الاتحاد العربي[١٨٧]. وكان الدستور الاتحادي مفتوحًا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه. وعين الملك فيصل ملك العراق (ابن عم حسين) رئيسًا للاتحاد على أن يكون الملك حسين الرئيس في حال غيابه[١٨٨]. وكان الاتحاد العربي، الذي كان أقرب إلى الكونفدرالية، قصير العمر. فقد صفّت الثورة العراقية في تموز/ يوليو ١٩٥٨ (التي قادها ضباط الجيش العراقي) الأسرة الملكية بشكل عنيف (ومعها رئيس الوزراء الأردني السابق إبراهيم هاشم، الذي كان قد أعلن الأحكام العرفية في البلاد قبل عام من ذلك، وكان في حينها موجودًا في العراق) وأعلنت العراق جمهورية. تملك الفزع حكام الأردن، فطلب الملك مساعدة بريطانية وأميركية فورية للحفاظ على عرشه، فنزل في الأردن أربعة آلاف جنديٍّ بريطانيٍّ، بينما نزل الجنود الأميركيون في بيروت. كما ساعدت الطائرات الأميركية في نقل البترول إلى الأردن، بعد أن طوقها الأعداء من كل جانب (لم يكن التقارب قد حدث بعد مع السعوديين، الأعداء التاريخيين للهاشميين الذين تحالفوا مع عبد الناصر ضد حلف بغداد). ظل الجنود البريطانيون في البلاد حتى ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨، ولم يغادروا إلا بعد أن تعهد الأميركيون بدعم العرش وتقديم معونة سنوية للبلاد بين أربعين وخمسين مليون دولار لتحل محل المعونة البريطانية[١٨٩].

---

(١٨٥) نشرت اتفاقية الاتحاد العربي في عدد الجريدة الرسمية رقم١٣٧١ (١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨) ٢٣٥- ٢٣٨. انظر أيضًا:.164 Naseer Aruri, *Jordan*-151

(١٨٦) اتفاقية الاتحاد العربي، المادة ٤ب، ٢٣٧.

(١٨٧) انظر: دستور الاتحاد العربي، الجريدة الرسمية، رقم ١٣٧٧ (٣١ آذار/ مارس ١٩٥٨) ٤٠٢ – ٤١٣.

(١٨٨) المرجع السابق، انظر المادة ٤/ أ من الدستور.

(١٨٩) انظر: مراد، الدور، ١٠٢. وانظر أيضًا:

King Hussein, *Uneasy*,205.

في تلك الأثناء بدأت تنتشر في الجيش الأردني منشورات تدعو الجنود إلى «الالتحام مع الشعب لانقاذ الوطن من الحكم الظالم والوقوف في وجه محاولات جعل الجيش مجموعة من الحراس للخونة والمأجورين وأداة لضرب الشعب وقمع الشعور الوطني في البلد». وكشف المنشور عن وجود «أكثر من ٢٥٠ ضابطًا من خيرة الجيش والوطنيين رهن الاعتقال»[١٩٠].

وفي ١٦ تموز/ يوليو كشفت السلطات الأردنية عن محاولة انقلاب مزعومة بقيادة الضابط المتقاعد محمود الروسان، وكان المفترض أن يقع الانقلاب في يوم الانقلاب العراقي نفسه ١٤ تموز/ يوليو، لكنه أُرجئ إلى ١٧ تموز/ يوليو[١٩١]. كان الروسان ضابطًا أردنيًا من إربد، تلقى تعليمه في كيمبرلي، ونفاه غلوب إلى سفارة الأردن بواشنطن بين ١٩٥٣ و١٩٥٦. وعندما عاد إلى الأردن عام ١٩٥٦، اتُهم بالانقلاب «الإربدي» على السلطيين، وبعد أن نال عفوًا أجبر على التقاعد من الجيش[١٩٢]. وفي أعقاب هذا الانقلاب المزعوم، أجريت عملية تطهير أخرى كبرى في الجيش واعتقل عدد من كبار الضباط المتقاعدين حديثًا ثم عدد من صغار الضباط[١٩٣]. وقد شملت الاعتقالات هذه المرة بعض أصدقاء القصر (مثل راضي العبدالله الذي اتُهم أخوه بالتآمر مع قادة الانقلاب) وعلى الفور أعيد تنظيم هيكل الجيش برمته. وحكم على الروسان بالسجن لمدة عشرة أعوام[١٩٤].

اكتشفت محاولة انقلاب مزعوم أخرى في آذار/ مارس ١٩٥٩، عند عودة الملك حسين من رحلة إلى الولايات المتحدة وتايوان. كان قائد الانقلاب المزعوم هذه المرة هو صادق الشرع وستة عشر آخرين من بينهم مدنيون. اتُهم الشرع، وهو ضابط أردني من إربد[١٩٥]، ببدء التخطيط لانقلابه منذ استقالة أبو نوار. وحكم عليه وعلى اثنين آخرين

---

(١٩٠) اقتبس المنشور في مراد، **الدور**، ١٠١.

(191) King Hussein, *Uneasy* ,206.

(١٩٢) انظر: مراد، **الدور**، ١٠١.

(١٩٣) للاطلاع على قائمة بأسماء الضباط المعتقلين، انظر: المرجع السابق، ١٠١-١٠٢.

(١٩٤) المرجع السابق، ١٠٢.

(١٩٥) ينتمي الشرع في الواقع إلى عائلة فلسطينية استوطنت مدينة إربد الأردنية الشمالية قبل إنشاء إمارة شرق الأردن.

بالإعدام، لكن تم تخفيف الحكم بعد ذلك(١٩٦). وأخيرًا، ادعت الحكومة أنها كشفت محاولة انقلاب أخرى في آب/ أغسطس ١٩٦٠، هذه المرة بقيادة موسى الناصر الذي اعتقل على الفور. وعلى الرغم من تفريغ الجيش تدريجيًا من العناصر القومية؛ فقد ظل به ضباط يتعاطفون مع القضية القومية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠، انشق ثلاثة طيارين من سلاح الجو الأردني وهربوا إلى مصر بطائراتهم، وكشفوا ضلوع الأردن العسكري في اليمن إلى جانب الإمام، كما انشق ضباط آخرون وفروا إلى سوريا عام ١٩٦٦(١٩٧).

أخذت الانقسامات الإقليمية في الأردن تتكشف بين حلفاء النظام الشرق أردنيين، فسعى الملك إلى علاج الموقف بتأكيد هوية أردنية موحدة. وفي خطاب مذاع ألقاه الملك في ١٥ نيسان/ إبريل ١٩٦١، تكلم عن أحاديثه مع الجنود، وعن تأكيده أن بينهم «البدوي والحضري، من جاء من غرب البلاد ومن شرقها، ومن شمالها ومن جنوبها، ومن كان منهم مسلمًا أو مسيحيًا، عربيًا أو شركسيًا» كلهم أكدوا للملك «أننا كلنا في قواتنا المسلحة جند هذا البلد وخدام هذه الأمة، وقيمتنا تنبع من أننا نقدم فداءها ولمستقبلها، النفس والدم والروح جميعًا»(١٩٨). ومن خلال تولية السلطة لحكومة وصفي التل الشابة عام ١٩٦٢، سعى الملك إلى إرضاء الشماليين بمناصب في السلطة ليوازن سيطرة الجنوبيين على الجيش، لا سيما أن حابس المجالي قائد الجيش، كان كركيًا من جنوب البلاد. وكان الملك أيضًا يحرص بهذا على عدم وقوع انقلاب على أساس إقليمي داخل الجيش، مثل الانقلاب الإربدي الذي دُبّر ضد أبو نوار. وسرعان ما أنشأت حكومة التل مكتبًا سمته «دائرة السكرتارية العسكرية» حدت من سلطة قائد الجيش، وأمرت بتقاعد عدد من ضباط الجيش الموالين للمجالي. وعندما استقالت حكومة التل في العام التالي، تولى المجالي عملية إحالة الضباط الشماليين إلى التقاعد وأعاد حلفاءه إلى الخدمة العسكرية(١٩٩).

---

(١٩٦) للاطلاع على قائمة بأسماء المتهمين، انظر، مراد، **الدور**، ١٠٣.

(١٩٧) للمزيد عن هذه الانشقاقات، انظر: المرجع السابق، ١٠٧.

(١٩٨) الملك حسين، خطاب ألقاه في ١٥ نيسان/ إبريل ١٩٦١، نشر في حطاب، **الثورة**، ١٢٠.

(١٩٩) مراد، **الدور**، ١٤٧.

عقب انقلاب القصر على القوميين، كشف النظام أيضًا عن عدد من مؤامرات الاغتيال. على سبيل المثال، اعتقل عدد من الضباط، واتهموا بمحاولة اغتيال خال الملك سيئ السمعة الشريف ناصر. تحدث الملك نفسه عن استهدافه شخصيًا في تلك المحاولات، مرة عام ١٩٦١ بإلقاء نوع من الأحماض عليه، ومرة في طنجة بالمغرب في آب/ أغسطس ١٩٦٢.[٢٠٠] حتى ضباط الشرطة تعرضوا لعملية تطهير، فاتُهم اثنان منهم بمحاولة اغتيال أخرى للشريف ناصر. أما محاولة الاغتيال الوحيدة التي نجحت، فكانت تلك التي استهدفت رئيس الوزراء هزاع المجالي (على خلفية تأييده حلف بغداد). قُتل المجالي في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٠، عندما دمر انفجار كبير بناية تضم رئاسة الوزراء إلى جانب مكتبه. وقُتل آخرون في الانفجار، فاعتقل ستة عشر شخصًا من بينهم عدد من ضباط الجيش والشرطة. وحكم بالإعدام رميًا بالرصاص على هشام عبد الفتاح بخيت الدباس، وهو ضابط بسلاح الهندسة، ونُفّذ الحكم هذه المرة على يد كتيبة إعدام[٢٠١]. هدأ الوضع لفترة قصيرة، لكنه سرعان ما اشتعل بسبب انتصار حزب البعث في كل من سوريا والعراق عام ١٩٦٣، ما أدى إلى الحديث عن وحدة بين هاتين الدولتين ومصر. وتجدد صعود المد القومي العربي في الأردن حتى شهدت تظاهرات شعبية حاشدة لأول مرة منذ فرض الأحكام العرفية. رد النظام سريعًا بحملة اعتقالات واسعة للمدنيين وشخصيات عسكرية، لاسيما ضباط الشرطة وضباط في الحرس الوطني رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين. وفي ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٣، صدرت قائمة طويلة بأسماء ضباط أحيلوا إلى التقاعد تعسفيًا، وضمت كثيرين من مؤيدي النظام، ما سبب سخطًا كبيرًا لدى الكثيرين داخل الجيش. تفاقم الوضع إلى درجة أن الملك نفسه اجتمع بضباط كبار ووعدهم بتشكيل لجنة للنظر في حالات الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد تعسفًا. وقد كشف وقتها عن أن أقل من خمسة ضباط من أصل ألفي ضابط كانوا يتمتعون بسجل مخابراتي نظيف[٢٠٢].

---

(٢٠٠) للمزيد عن محاولات اغتيال الملك، انظر:

King Hussein, *Uneasy*, 209–216.

(٢٠١) للاطلاع على محاولات الاغتيال والضباط المعتقلين، انظر: مراد، الدور، ١٠٥-١٠٦.

(٢٠٢) مراد، الدور، ١٠٨.

بعد الثورة العراقية عام ١٩٥٨، رفعت رواتب جنود وضباط الجيش كجزء من استراتيجية الحكومة لضمان ولاء الجيش. ولا يزال هذا الإجراء متبعًا حتى اليوم[٢٠٣]. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٢، وبمناسبة مولد الطفل الثاني والولد الأول للملك، الأمير عبد الله (الذي عينه الملك فورًا وليًا للعهد) أصدر الملك عفوًا عن الضباط السجناء (ومنهم أبو شحوت وآخرون مسجونون منذ عام ١٩٥٧) وصادق الشرع ومجموعة شركائه من المتآمرين المزعومين[٢٠٤]. وبعد تولي حزب البعث السلطة في سوريا والعراق، اعتُقل كل الضباط المطلق سراحهم مرة أخرى[٢٠٥]. فسجنوا لمدة عام، وأطلق سراحهم أخيرًا عام ١٩٦٤ بعد أن أضربوا عن الطعام[٢٠٦]. في تلك الأثناء، وعقب القمة الأولى للجامعة العربية التي عقدت في عام ١٩٦٣، التقى الملك حسين في القصر بأكثر من مائة من الضباط القوميين (الذين طالتهم حملة التطهير في السنوات القليلة السابقة) فأنّبهم على العمل ضد النظام، وأخبرهم أن مستقبلهم مرهون بولائهم للنظام[٢٠٧]. وقد خشي وصفي التل الذي كان رئيسًا للوزراء في ذلك الوقت أن تنال منظمة التحرير الفلسطينية، التي تم إعلانها مؤخرًا في عام ١٩٦٤، وزعيمها أحمد الشقيري تأييد الشخصيات العسكرية الأردنية المنفية، فأصدرت حكومته في نيسان/ إبريل ١٩٦٥ قانونًا بالعفو العام كخطوة استباقية ضد منظمة التحرير الفلسطينية[٢٠٨]، وطبقًا لهذا القانون أمر الملك بإخلاء كل السجون من السجناء السياسيين وأُطلق بمقتضاه سراح ألفي رجل[٢٠٩]. كما أصدر عفوًا عن كل الفارين الذين يعيشون في

---

(٢٠٣) المرجع السابق.

(٢٠٤) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ١٦١. يذكر أبو شحوت كيف دعاه رئيس الوزراء آنذاك وصفي التل إلى مكتبه. ورد رئيس الوزراء لأبو شحوت دينًا كان مدينًا به لوالد أبو شحوت، ووفر له وظيفة في الخدمة المدنية.

(٢٠٥) المرجع السابق، ١٦٣.

(٢٠٦) المرجع السابق، ١٦٤- ١٧٢.

(٢٠٧) مراد، **الدور**، ١١٥.

(208) Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1999),119.

(٢٠٩) المرجع السابق، ١١٨.

المنفى ومنهم الطيارون الثلاثة الذين انشقوا وذهبوا إلى مصر. وشمل العفو عبد الله التل وعلي الحياري والضباط الأحرار الذين كانوا متواجدين في سوريا ومصر. وأصدر الملك عفوًا عن علي أبو نوار عقب القمة العربية عام ١٩٦٤ (٢١٠). كان ذلك جزءًا من سياسة جديدة تسعى إلى استمالة أعداء النظام. وكان على رأس حملة الاستمالة محمد رسول الكيلاني، وكان ضابطًا صغيرًا عندما استجوب الضباط الأحرار عام ١٩٥٧ بعد انقلاب القصر، ثم برز عام ١٩٥٩ أثناء التحقيق مع صادق الشرع وتعذيبه. وأرسل بعدها إلى الولايات المتحدة لكي تقوم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بتدريبه. وعند عودته إلى الأردن، عُيّن الكيلاني مديرًا للمخابرات العامة بناء على توصية وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، سي آي إيه (٢١١).

لعب الكيلاني دورًا كبيرًا في عملية الاستمالة، فعرض على كثير من الضباط السابقين أن يكونوا عملاء للمخابرات. ومُنح ثمانون بالمائة من الضباط السابقين وظائف في الشرطة والمخابرات (لكن ليس في الجيش) (٢١٢). ومُنح آخرون مناصب سياسية أهم. ولم يعد منهم إلى الخدمة في الجيش إلا عدد قليل. وعلى سبيل المثال، منح الملك حسين عبدَ الله التل عفوًا، فعاد على إثره مع أسرته إلى الأردن عام ١٩٦٥ بعد ستة عشر عامًا في المنفى (٢١٣)، واستقبله محمد رسول الكيلاني مدير المخابرات بنفسه في المطار نيابة عن

---

(٢١٠) حتى عام ١٩٦٢ ظل الملك حسين يزعم أن «أبو نوار كان بالتأكيد عدوًا لدودًا منذ تلك اللحظة [أي منذ أن غادر البلاد عام ١٩٥٧]، في:

King Hussein, *Uneasy,* 178.

(٢١١) مراد، **الدور**، ١١٥-١١٦. شارك السيد محمد رسول الكيلاني في استجواب الضابط الأردني الشاب أحمد الدقامسة، من شمالي الأردن، الذي اتُهم بإطلاق الرصاص على سبع فتيات إسرائيليات سخرن منه وهزأن به عندما كان يصلي. وقد حدثت واقعة إطلاق النار هذه في آذار/ مارس ١٩٩٧ في منطقة الباقورة الحدودية.

(٢١٢) انظر القائمة الشاملة في مراد، **الدور**، ١١٦-١١٧.

(٢١٣) قابل التل الملك حسين بالفعل في القاهرة في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥، أثناء زيارة الملك إلى مصر. وقد التقيا في منطقة المعادي في منزل الشريف عبد الحميد والد من أصبحت فيما بعد زوجة الملك الأولى، دينا. وحضر الشريف ناصر، خال الملك حسين، هذا اللقاء الذي أكد التل فيه للملك الشاب على براءته من اغتيال الملك عبد الله. انظر: أحمد يوسف التل، **عبد الله التل، المجلد الثاني**، ٩١٣. وفي مناسبة أخرى، نقل وصفي التل، ابن عم عبد الله، رسالة شفهية في تموز/ يوليو ١٩٥٩ من رئيس الوزراء هزاع المجالي إلى =

الملـك حسـين. وبعـد أن خـرج من المطار وقبـل أن يتوجـه إلى بيت عائلتـه في إربد، مرّ عبـد الله على بيت ابن عمه وصفي التـل ليحييه[٢١٤]. ورُد اعتبار التل سريعًا عن طريق طلبـه العفـو مـن العـرش[٢١٥]. كما أرسـل خطابًا إلى الملـك حسـين في حزيران/ يونيو ١٩٦٦ يدين فيه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشُّقيري بسـبب هجومه على الملـك الراحل عبد الله[٢١٦]. وبعد مرور عامين على وصوله إلى البلاد وفي سـياق زيادة الهجمات الدعائيـة على الملك حسـين مـن قِبل الحكومـة المصرية، قام التل بالسـعي إلى إصـلاح العلاقة مـع الملك بدرجة أكبر، فأرسـل خطابًا إلى جمال عبـد الناصر في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧ يلومه على استخدام مذكراته ضد النظام الأردني وعلى تشويه سمعة الملك الراحل عبد الله «بعد أن تبين أن مواقفـ[ـه] [من قضية فلسطين] ... كانت بعيدة النظـر وأدت إلى حفـظ بيـت المقـدس[٢١٧]». وكان التـل قـد وصـف الملـك عبد الله في مذكراته بالخائن[٢١٨]. لم يتوقف عشـق التل الجديد للملك الراحل عند هذا الحد. ففي آب/ أغسـطس ١٩٦٧، كتب كلمة تصدير لكتاب تيسـير ظبيان عن الملك عبد الله، برأ فيـه الملك من أي خطأ أثنـاء محادثاته بين ١٩٤٨ و١٩٤٩ مع الإسرائيليين متبنيًا الرواية الأردنيـة الرسـمية لهذه الأحداث، ثم أضـاف: «وأرى أن العدل والإنصاف والواجب

= عبد الله التل يطلب منه كتابة رسالة يبرئ فيها نفسه من اغتيال الملك عبد الله. رفض التل كتابة الرسالة، مؤكدًا أن ما هو مطلوب هو العفو العام التام عن كل السجناء والمنفيين السياسيين. كما أنه أدرك أن عرض المجـالي كان محاولة من جانـب الأخير لتفتيت المعارضة الوطنية المنفية. انظر: أحمد يوسـف التل، **عبد الله التل، المجلد الثاني**،٩٤٣.

(٢١٤) المرجع السابق، ٩٧٠.

(٢١٥) انظر: مراد، **الدور**، ١١٧، الهامش.

(٢١٦) أحمد يوسف التل، **عبد الله التل**، المجلد الثاني، ٩٧١.

(٢١٧) نـشر نص الرسـالة في الصفحة الأولى من الصحيفة الأردنية **المنار** (٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧)١، ٤. يقال إن التل حين كان في القاهرة صار قريبًا من الإخوان المسلمين، لهذا ابتعد عن عبد الناصر، ما حثه أن يكتب له رسـالة شـهيرة. وأدى توجه التل الإسـلامي إلى أنه أعد أطروحة دكتوراه في الأزهر، لكنه لم يكملهـا (وعنوانهـا: الصراع بين التـوراة والقرآن)، إذ قطع العفو العـام الأردني وعودته إلى الأردن عمله عليهـا. وفي عـام ١٩٦٤، نشر كتابًـا بعنوان **مخاطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية**. انظر: أحمد يوسف التل، **عبد الله التل، المجلد الثاني**، ٧٥٣-٧٥٤.

(٢١٨) انظر، على سبيل المثال، التل، **كارثة فلسطين**، ٥٨١.

الوطني تفرض جميعها على الأمة العربية أن تعتبر المغفور له الملك عبد الله بطلًا قوميًا. ولو كان صنع التماثيل لتخليد للأبطال من ديننا وتقاليدنا، لوجب أن ينصب تمثال للملك عبد الله في كل عاصمة من عواصم البلاد العربية»[٢١٩].

عمل التل لفترة قصيرة محافظًا بوزارة الداخلية (من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٧١) ثم عينه الملك عضوًا في مجلس الأعيان، وظل في هذا المنصب حتى وفاته عام ١٩٧٢. كما صار عضوًا بارزًا في المؤتمر الإسلامي العام[٢٢٠]. أما غيره من معارضي النظام السابقين كعلي أبو نوار وعلي الحياري وراضي الهنداوي، فقد عُينوا سفراء. فصار أبو نوار مبعوثًا خاصًا للملك، وترشح أحمد خصاونة ومحمود الروسان ثم صارا عضوين في البرلمان؛ على الرغم من أن عضوية الروسان أسقطت بعد تأييده الفلسطينيين في الحرب الأهلية عام ١٩٧٠، وفراره إلى سوريا[٢٢١]. وعُين نذير رشيد ضابطًا كبيرًا في المخابرات وزُعم أنه تلقى تعويضًا قدره ثمانية عشر ألف دينار أردني[٢٢٢]. وقد شغل حديثًا (في ربيع ١٩٩٨) منصب وزير الداخلية في الأردن. وعُين صادق الشرع مديرًا لدائرة الجوازات العامة، ومحافظًا لمدينة إربد، وعُين بعدها وزيرًا مرتين[٢٢٣]. أما من بقوا خارج مساعي استمالة النظام فكانوا قليلي العدد وأبرزهم شاهر أبو شحوت.

استمر شهر العسل الجديد عامًا واحدًا، وبعد الغارة الإسرائيلية (والمذبحة) على قرية السموع بالضفة الغربية الأردنية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، اندلعت تظاهرات حاشدة في كل البلاد أدت إلى مواجهة جديدة بين المدنيين والجيش، قُتل فيها

---

(٢١٩) انظر: رسالة عبد الله التل التقديمية المنشورة في تيسير ظبيان، **الملك عبد الله كما عرفته** (عمان، مجلة الشريعة، ١٩٩٤)، ١٣-١٦. وقد نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٧.

(٢٢٠) أحمد يوسف التل، **عبد الله التل، المجلد الثاني**، ٩٧٣.

(٢٢١) مراد، **الدور**، ١١٧.

(٢٢٢) المرجع السابق.

(٢٢٣) انظر مذكراته الصادرة حديثًا التي أشار فيها إلى كل مناصبه دون أي إشارة إلى المؤامرة التي اتهم بتدبيرها، ولا إلى سجنه. انظر: صادق الشرع، **حربنا مع إسرائيل (١٩٤٧ - ١٩٧٣): معارك خاسرة و انتصارات ضائعة، مذكرات ومطالعات اللواء الركن المتقاعد صادق الشرع** (عمان: دار الشروق للنشر، ١٩٩٧)، غلاف مجلد.

عـدد من المدنيين لاسيما في مدينـة نابلس بالضفة الغربية، وكانت تلـك هي الفترة التي صارت فيها مواجهات الجيش مع المقاومة الفلسـطينية المشكّلة حديثًا أمرًا شائعًا (انظر الفصـل الخامـس). وصاحب هذه الأحداث حملة اعتقـالات جديدة حصدت مجموعة جديـدة من ضبـاط الجيش القوميـين. فاعتقل العـشرات من الضبـاط[٢٢٤]. وظهرت منشـورات جديـدة في وحدات الجيش عليها توقيع «اللجنـة الثورية للضباط الأردنيين الأحـرار»، تدعو لإسـقاط الملكيـة وإعلان جمهوريـة في الضفتين وإعادة تسـمية البلاد فلسـطين[٢٢٥]. وبـدا أن الضبـاط الأردنيين من أصل فلسـطيني، الذين أيـدوا المقاومة الفلسـطينية كانوا مسـؤولين عن ذلـك. وكانت هذه أول وآخر دعـوة صريحة للإطاحة بالملك تصدر عن ضباط قوميين. وعشـية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كان عدد كبير من ضباط الجيش الأردني يقبعون في السجون.

الفلسطينيون والجيش

حتى قبل ضم وسـط فلسـطين إلى الأردن، تقرر أن يشـترك الفلسطينيون في الدفاع عن بلادهـم. ففـي كانـون الثاني/ يناير ١٩٥٠، أصـدرت الحكومة قانون الحـرس الوطني الذي بدأ تأسيس قوة عسكرية جديدة في البلاد[٢٢٦]. كان الحرس الوطني فكرة غلوب، وبعـد إرسـال مذكـرة إلى الحكومـة في ٢٥ حزيران/ يونيو يقـترح فيها إنشـاء القوة بدأ

(٢٢٤) للاطلاع على قائمة بأسماء الضباط المعتقلين، انظر: مراد، **الدور**، ١١٩-١٢٠.

(٢٢٥) المرجع السابق، ١٢٠.

(٢٢٦) انظـر: «قانـون الحـرس الوطنـي»، القانون رقم ٧ لسـنة ١٩٥٠، الصـادر في ١٧ كانـون الثاني/ يناير ١٩٥٠، **الجريدة الرسمية**، رقم ١٠١٠ (٩ شـباط/ فبراير، ١٩٥٠)، ٧١-٧٢. ينص القانون على أن كل الأردنيين بين العشرين والأربعين من العمر يجب أن يؤدوا الخدمة (أو يتدربوا) حتى مائة وخمسـين ساعة سـنويًا، وهي تعادل في الأسـاس نحو شهر، بحسب كلام غلوب. انظر المادتين ٢ و٣ من القانون. وانظر أيضًا:

Glubb, *A Soldier*,290. :وحول الحرس الوطني، انظر ،

Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948–57* (London: Frank Cass, 1981),92–96.

يذكر بلاسـكوف خطأً أنه ينبغي على الأردنيين بين سـن ثمانية عشر وأربعين من العمر الخدمة في الحرس الوطني (ص٩٢)، وانظر أيضًا: J. Vatkiotis, *Politics*,79–81.

غلـوب فـورًا عملية تجنيد الأفـراد للحرس الوطنـي[٢٢٧]. وبعد عدة شـهور تمكن من "إقنـاع الحكومة بإعـداد قانون يجعل تدريب الحرس الوطني إجباريًا على كل ذكر أردني في سن التجنيد [التشديد مضاف]"[٢٢٨]. وكان يرى ضرورة إنشاء هذه القوة لسببين:

أولًا، كان من الواضح أننا لا نستطيع الاعتماد على الحكومات العربية الأخـرى إذا قامت إسرائيل بهجـوم، ولا أن نقاوم طويلًا عدوًا أقوى منا بسبع مرات .... ومن الواضح أنه كان يلزمنا المزيد من الجنود. والرجال موجودون ويتوقون إلى التجنيد، ولكننا لا نملك المال أو المعدات اللازمة لهـم... ثانيـا: لم تعترف الـدول العربية الأخرى بوحدة فلسـطين وشرق الأردن [ومن اللافت للنظر أن هذه ''الوحدة'' لم تكن قد تمت بعد بشكل رسـمي إلا بعد أربعة أشهر من تاريخ إنشـاء الحرس الوطني]. ولم يتردد البعض في زرع بذور الشـقاق بين الضفة الغربيـة والضفة الشرقية. ومن النقاط الأساسـية التي استخدمت لإثارة السخط أن الحكومة الأردنية لم تكـن تثق بالفلسـطينيين. وكان الفيلـق العربي يصوَّر كأنـه جيش الضفة الشرقية وحسـب. وذهب الشـيوعيون إلى أبعد من ذلك، فسـموا الفيلق العربي "جيش الاحتلال الإنكليزي الهاشمي في فلسطين"[٢٢٩].

وأضاف أن الفلسطينيين "لا يمكن أن يكونوا أنصاف مواطنين، وينبغي أن نشعرهم بالثقة، وأول دليل على الثقة هو أن نسـلحهم"[٢٣٠]. وأكد الملك حسين نفسه أن غرض الحـرس الوطني كان "الدفاع عن الحدود حتى نتيح للجيش الأفضل تدريبًا وإعدادًا في حالة أي عدوان [إسرائيلي] حتى يوجه ضرباته إلى أهداف محددة"[٢٣١].

---

(٢٢٧) السريحين، **الجيش العربي**، ٣١٨. لاحـظ أن القانون يشـير إلى «كل أردني» دون تحديد الجنس، عـلى الرغـم من أنه في الواقع لا يجند أو يتطوع سـوى الذكور. وهذا الخلـط بين «كل أردني» و «كل الأردنيين الذكور» هو أحد سمات هذه القوانين.

(228) Glubb, *A Soldier*,290.

(229) Glubb, *A Soldier*,289.

(٢٣٠) أضاف غلوب فيما بعد أن الغرض كان «إعطاء الفلسطينيين نصيبًا أكبر في الدفاع عن بلادهم»، نقلًا عن:

Vatikiotis, *Politics*,80.

(٢٣١) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك**، ترجمة غالب أ. طوقان (عمّان، بدون ناشر، ١٩٧٨) ١١٢. وقد ظهر الكتاب في الأصل بالفرنسية عام ١٩٧٥ بالعنوان نفسه: *Mon Métier de Roi*

كان يفترض بالحرس الوطني أن يكون جيشًا غير مدفوع الأجر، وكان أول مجنديه من القرى الحدودية، وقد سُلحوا ودُربوا لمقاومة الغارات الإسرائيلية. وبينما كانت الخدمة فيه إجبارية بحكم القانون "جعلتنا قلة الموارد المالية لا نستطيع تسليح وكسوة وإطعام وتجهيز سوى عدد أقل كثيرًا ممن كان القانون يفرض علينا تجنيدهم؛ لذلك لم يكن هناك داعٍ كما لم يكن من الصواب استخدام التجنيد الإجباري. فقد كان عدد المتطوعين يفوق دائمًا عدد من نستطيع تدريبهم"[٢٣٢]. جاء أغلب المتطوعين من قرى الضفة الغربية الحدودية، وكان الاعتراض على الحرس الوطني شائعًا في أول الأمر، فقد عارضته الحكومة الأردنية خشية أن يستخدم رجال الحرس الوطني أسلحتهم ضد النظام الأردني و/ أو في ارتكاب الجرائم. أما أعيان الفلسطينيين بالضفة الغربية، فعارضوه لأنهم لم يكونوا قد تصالحوا بعد مع مشروع "التوحيد" الذي لم يكن قد اكتمل بدوره بعد[٢٣٣].

ويذكر آفي بلاسكوف أن الحرس الوطني "لم يكن مُجهزًا بالمعدات ولا مدربًا ولا مصممًا لتنفيذ المهام الموكلة إليه. فقد كان المتوفر عدة بنادق مع عشرين طلقة وقدر ضئيل من التدريب وانعدام التنسيق أو حتى وسائل النقل، ولا يمكن أن يقف هذا بحال أمام أي هجوم. وقد كان ذلك لأن النظام كان يخشى جنودًا متحركين من هذا النوع"[٢٣٤]. ويؤكد أن "مهمة [الحرس الوطني] الحقيقية كانت السيطرة على تسلل أشقاء جنوده أنفسهم عبر الحدود [إلى إسرائيل]»[٢٣٥]. أجبر الضغط الشعبي الحكومة على توسيع التجنيد والتدريب، وعلى الالتزام باستخدام رجال الحرس الوطني في أغراض الجيش في فترات معينة يلتزمون فيها بتنظيمات الفيلق العربي. ويقول بلاسكوف إن هذه كانت خطوة أولية لدمج القوتين، ولم تتم هذه العملية إلا في أيار/ مايو ١٩٥٦ عقب طرد غلوب[٢٣٦].

---

(232) Glubb, *A Soldier*, 369.

(233) Vatikiotis, *Politics*,80.

(234) Avi Plascov, *The Palestinian*,93.

(٢٣٥) المرجع السابق.

(٢٣٦) المرجع السابق. يشير بلاسكوف خطأً إلى عام ١٩٦٥ باعتباره عام الدمج. انظر أيضًا:

Vatikiotis, *Politics*, 110

زاد الضغط الشعبي كثيرًا بعد تواصل الغارات الإسرائيلية التي أسفرت عن مذبحة إسرائيلية لست وستين مدنيًا بينهم أطفال في قرية قبية بالضفة الغربية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣. ألقى المتظاهرون والكتاب الصحفيون باللوم على السلطات المدنية والعسكرية، وطالبوا بتسليح وتدريب أفضل والتوسع في تجنيد اللاجئين الفلسطينيين. لم يعد الحرس الوطني يلقى احترامًا كبيرًا، بل كان يراه الكثيرون حاميًا لإسرائيل من المتسللين الفلسطينيين[٢٣٧]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومات العربية تطالب بإلحاح بوضع الحرس الوطني تحت الإدارة والقيادة العربية المشتركة (وكان يُقترح أن يتولى قيادتها ضابط مصري) بدلًا من الفيلق العربي بقيادة غلوب وضباط بريطانيين آخرين، وتعهدوا بدعم القوة ماليًا، وهو الأمر الذي كانت الحكومة البريطانية ترفض تحمله حتى عام ١٩٥٥. أدرك الملك أخطار هذا الاحتمال فلم يعترض على الدمج الكامل للحرس الوطني في الفيلق العربي، وحدث ذلك في أيار/ مايو ١٩٥٦، بعد شهرين من طرد غلوب[٢٣٨]. بل إن دمج القوتين كان جزءًا من عملية أردنة الفلسطينيين، وهو الأمر الذي فشل فيه الحرس الوطني لأن أغلبه كان من القرويين الفلسطينيين[٢٣٩]. ويؤكد فاتيكيوتس أن دمج القوتين كان جزءًا من خطة غلوب. وقد نتج عن عملية الدمج ضم «قوة نظامية من النخبة تتكون من البدو ورجال العشائر وفلاحين شرق أردنيين مع قوة حدود تتكون في مجملها من فلاحين فلسطينيين وبعض أهل الحضر»[٢٤٠]. مع ذلك، فقد تمت عملية الضم الفعلية تحت إشراف قائد الجيش علي أبو نوار وتحت إدارة وزير الدفاع محمد علي العجلوني[٢٤١]. لكن الحرس الوطني ألغي نهائيًا عام ١٩٦٦، على خلفية الغارة الإسرائيلية على قرية السموع بالضفة الغربية

---

(237) Plascov, *The Palestinian*,96.

(238) Vatikiotis, *Politics*,81.

(٢٣٩) للاطلاع على جهود الحكومة الأخرى التي قامت بها في الستينيات لأردنة الفلسطينيين، انظر:
Clinton Bailey, *The Participation of the Palestinians in the Politics of Jordan*, doctoral dissertation, Department of Political Science (New York: Columbia University, 1966),248–256.

(240) Vatikiotis, *Politics*,111.

(241) Shwadran, *Jordan*,336–337.

في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر (التي قتل فيها خمسة عشر جنديًا أردنيًا وثلاثة مدنيين وجرح أربعة وخمسين شخصًا)، وحلت الخدمة الوطنية الإجبارية محله، وكانت تنطبق على «جميع الأردنيين» بين الثامنة عشر والأربعين[٢٤٢].

وفي تلك الأثناء، ظل أغلب الجيش العربي الأردني من شرق الأردن ولا يتولى قيادته إلا شرق أردنيين. وعلى الرغم من أن كثيرًا من الفلسطينيين التحقوا بالجيش لاسيما في أفرع الخدمات الفنية (الإشارة والهندسة تحديدًا) فقد ظلت رتبهم العسكرية في آخر سلم التراتبية. ويقول فاتيكيوتس إن الفلسطينيين «صاروا سريعًا يشغلون حصريًا تقريبًا ورش الصيانة بالفيلق [العربي]، على سبيل المثال»[٢٤٣]. ويضيف إنه «حتى عام ١٩٥٦، كان اللواء غلوب يعتقد أنه يستطيع أن يُبقي الفيلق قوة نخبوية فكان يقاوم التدفق الحتمي على الأفرع الفنية من الأفراد الفلسطينيين الذين كانت الحاجة إلى مهاراتهم تفرض تجنيدهم»[٢٤٤]. ويقال إن الملك حسين وسع المؤسسة السياسية وجعلها تضم عددًا أكبر من الفلسطينيين حتى يقيّد «تسلل الأفكار التخريبية التي تأتي مع الساخطين والمهمشين إلى ضباط الجيش لاسيما أن الجيش الآن يتضمن عددًا أكبر إلى حد بعيد من الفلسطينيين من الإداريين والفنيين[٢٤٥].» ويخلص فاتيكيوتس إلى أن «الملك كان حريصًا على إبقاء العنصر العشائري التقليدي، وجعله العنصر السائد في وحدات قوى العمليات الأرضية، وتحديدًا المشاة والكتائب المدرعة. وبذلك، استطاع

---

(٢٤٢) في الواقع، يشير تعبير «كل أردني» في القانون إلى «كل الأردنيين الذكور» لأن النساء لم يجندن تجنيدًا إجباريًا قط في الجيش الأردني، على الرغم من أن البعض منهن كن يلتحقن بأقسام الجيش المهنية والخدمية. انظر: «قانون الخدمة الوطنية الإجبارية»، القانون المؤقت ١٠٢ لسنة ١٩٦٦، الجريدة الرسمية، رقم ١٩٦٦ (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦)٢٤٦٤ – ٢٤٦٦، المادتين ٢ و ١٦. وقد تم التصديق على هذا القانون في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، بعد عشرة أيام من الغارة على السموع. لاحظ أن مأسسة التجنيد الإجباري كانت تتم استجابة لتشكيل الجامعة العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وكانت المنظمة تجند وتقود فدائيين فلسطينيين، انظر: .Vatikiotis, *Politics*,30

(243) Vatikiotis, *Politics*,27.

(٢٤٤) المرجع السابق، ٢٨.

(٢٤٥) المرجع السابق، ٢٨-٢٩.

الملك أن يستمر في التماهي مع القوى التقليدية في الفيلق العربي، وفي الوقت نفسه، قاد عملية دمج ممكنة للعناصر المختلفة في البلاد، كانت ضرورية للاستقرار السياسي»[٢٤٦]. وقد تم اختيار الفلسطينيين للتجنيد في الجيش من بين اللاجئين الذين لم تكن لديهم خبرة سابقة بالحرب، وقد خضعوا لتدقيق مشدد للتأكد من عدم تورطهم في أي نشاط سياسي سابق[٢٤٧].

تهديد ذكورية الوطن والتقاليد الدينية

ذكرنا في الفصول السابقة أن الدولة الوطنية تتولى وطننة الذكورة طبقًا لرؤية مصبوغة بالتقليدية، وتعرفها بوصفها "تقليدية" و"وطنية". إن الدولة الوطنية تولي اهتمامًا خاصًا بذكورة الجنود. وإن وجود العسكرية كمؤسسة ذكورية خالصة وحصرية تقوم على هوية محددة ومجموعة محددة من الممارسات يعتمد على تأكيد هذه الذكورة الموطننة (بوصفها هوية وممارسات) باعتبارها الذكورة **الوحيدة** الممكنة داخل نموذج الدولة الوطنية. وتوضع قيم الذكورة التقليدية مثل القوة والانتصار والولاء مقابل تقاليد جنسوية تعرّف الأنوثة بأنها ضعف وهزيمة وخيانة. وقد تمكنت المؤسسة العسكرية من استيعاب التقاليد القائمة المتعلقة بمعايير النوع وإكسابها دلالة وطنية[٢٤٨]. وكما رأينا في الفصل السابق، كانت بعض الممارسات المجنسنة، لاسيما ممارسات البدو، تُقمع بينما يتم إنتاج ممارسات جديدة. وسنرى أن هذه الاستراتيجيات أثرت في تركيبة الهوية الوطنية الأردنية الإقصائية الجديدة وآخريها **الداخليين**.

عقب هزيمة الجيش الأردني في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وضياع الضفة الغربية باستيلاء القوات الإسرائيلية الغازية عليها، سرت شائعات بين السكان بأن الجيش

---

(٢٤٦) المرجع السابق، ٢٩.

(247) See Plascove, The Palestinian,96-103.

(٢٤٨) للمزيد حول القومية/ الوطنية والجنسانية، انظر:

Andrew Parker, Mary Russo, Doris Sommer, and Patricia Yaeger, eds., *Nationalisms and Sexualities* (New York: Routledge, 1992), as well as George Mosse, *Nationalism and Sexuality: Respectability and Abnormal Sexuality in Modern Europe* (New York: Howard Fertig, 1985).

الأردني سلّم الضفة الغربية للإسرائيليين وانسحب إلى الضفة الشرقية التي استماتت في الدفاع عنها. صدرت هذه الاتهامات من الفلسطينيين الذين شعروا بأن الجيش الأردني لم يكن **بالفعل** يعتبر الضفة الغربية أرضًا أردنية؛ ومن ثم، كان يرى أنها يمكن الاستغناء عنها، بينما لم يكن هذا ينطبق على الأراضي الشرق أردنية الخالصة(٢٤٩). ويرد سعيد التل، وهو وزير سابق وشقيق رئيس الوزراء الراحل وصفي التل، على كثير من هذه الأقوال التي تشكك في التزام الجيش الأردني بالدفاع عن الضفة الغربية، وفي القدرات العسكرية للجيش، ويصف هذه الأقوال بالإقليمية أو "الشوفينية الإقليمية" المعادية للأردن(٢٥٠). وفي عام ١٩٦٨، استطاع الجيش الأردني، ومعه رجال المقاومة الفلسطينية الموجودة في البلاد التي كانت قوتها في ازدياد، من محو جزء من هزيمة ١٩٦٧ بانتصار جزئي على القوات الإسرائيلية الغازية في معركة الكرامة، والكرامة قرية صغيرة في الضفة الشرقية (انظر الفصل الخامس للتفاصيل). وقد أدت معركة الكرامة إلى تصاعد غير مسبوق لشعبية المقاومة الفلسطينية، لكنها آذنت كذلك ببدء العد التنازلي للحرب الأهلية عام ١٩٧٠، بين الجيش والمقاومة. وفي أثناء الحرب الأهلية وبعدها، انشق خمسة آلاف فرد من الجيش الأردني وانضموا إلى جانب المقاومة. لكن انتصار الجيش في هذه الحرب بدأ خطوة مهمة في طريق فصل وطني جديد في البلاد. فقد توحّد الشرق أردنيون الحضريون (العرب والشراكسة) والبدو في هوية وطنية شرق أردنية بالضفة الشرقية ضد الأردنيين الفلسطينيين، الذين، كما سنرى في الفصل القادم، أصبحوا على نحو متزايد يعدون خطرًا وطنيًا كبيرًا على الهوية الأردنية. في واقع الأمر، ساعدت الحرب الأهلية على تشكل هوية وطنية أردنية مستقلة وأكسبتها كثافة وصلابة. ولكن هذه الهوية الوطنية، على خلاف سابقاتها من الهويات القومية العربية، **لم تكن موجهة ضد الاستعمار، بل ضد الفلسطينيين**. وقد عزز هذه العملية حدوث تحول في القواعد الجماهيرية القوية للنظام في المجتمع المدني. فمنذ الأربعينيات، كان الدعم المجتمعي للنظام (خارج العشائر والجيش) يأتي من طبقة التجار الموالية للنظام التي يغلب عليها

---

(٢٤٩) للاطلاع على عرض لهذه الشائعات، انظر: سعيد التل، **الأردن وفلسطين: وجهة نظر عربية** (عمّان، دار اللواء للصحافة والنشر، ١٩٨٦) ٤١-٦٤.

(٢٥٠) المرجع السابق، ٥١.

الأردنيون من أصول فلسطينية وسورية. أما في أواخر الستينيات فكانت بيروقراطية الدولة التي يسيطر عليها أبناء شرق الأردن (وأغلبهم من أهل شرق الأردن المستقرين من غير البدو) في صعود، وخاصة بعد الحرب الأهلية حيث اكتسبت سلطتها صلابة حجّمت نفوذ طبقة التجار التي كانت قبل ذلك قوية[٢٥١].

وهناك بعدٌ آخر لهذه التطورات الجديدة، وهو أيديولوجيا تعبئة صريحة في جنسويتها sexism، استُخدمت داخل الجيش ضد قوات المقاومة. فعلى سبيل المثال، كان الجيش الأردني يرى معركة الكرامة حدثًا مهمًا رد لجنوده ذكورتهم التي "ضاعت" في حرب ١٩٦٧. وقد توجهت جهودهم بعد تلك الحرب حسب ما تورد مديرية التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة الأردنية إلى تعويض الجيش كرامته و"أن تستبدل فساتين النساء على جسده [كذا في الأصل]"[٢٥٢]. لقد عُدّت الهزيمة العسكرية بمثابة هزيمة للذكورية، وليس للذكورة، وتحولها إلى الأنوثة التي رمزت إليها صورة الجنود في ملابس النساء، والتي صارت إحدى الصور السائدة المستخدمة لتعبئة الجنود للمعركة. كما صار تأنيث العدو استراتيجية مصاحبة لتعبئة الجيش، وقد شارك الملك حسين نفسه في هذا الخطاب بعد إحدى المواجهات بين الجيش وقوات المقاومة عام ١٩٦٨. ففي خطاب ألقاه بعد واحدة من تلك المواجهات في تشرين الثاني/ نوفمبر، قال إن هذه القوات لم تكن تخدم القضية الفلسطينية؛ بل إنهم عملاء مأجورون ضدها. وأضاف "ترتدي رداء الرجولة، والرجولة منها براء"[٢٥٣]. لم يكن ذلك بالأمر الجديد على الملك، لأنه قبل ذلك وصف التهديد القومي في الخمسينيات بأنه "مؤامرات موجهة إلى عروبته [أي الأردن]، إلى رجولته إلى سيادته وكرامته"[٢٥٤]. بدأ الجيش الأردني تعبئة جنوده ضد "الخطر" الوطني الذي تمثله قوات المقاومة، فوصفها بأنها تهديدٌ لذكورية الجنود. وكان رجال المقاومة يوصفون بأنهم شيوعيون كافرون، ويصورون بأنهم خصيان، سيفرضون أنوثتهم على أمة من الرجال الأشداء كأنها نموذج ينبغي اتباعه. وفي صحيفة

---

(٢٥١) انظر: هاني حوراني، «الاتحاد الوطني والشكل الراهن للسلطة في الأردن»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢).

(٢٥٢) مديرية التوجيه المعنوي، **الفدائيون بين الردة والانتحار** (عمّان: مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٧٣) ٢٦.

(٢٥٣) خطاب نقلًا عن مديرية التوجيه المعنوي، **الفدائيون**، ٦١.

(٢٥٤) الملك حسين، خطاب ألقاه في ٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨، منشور في حطاب، **الثورة**، ١٠٠.

الجيش الأقصى (إشارة إلى المسجد الأقصى بالقدس) نشرت قصة تصور شابًا "أنيقًا" من المقاومة يحاول تبشير جندي أردني بأيديولوجيته عن طريق التحدث معه عن الوطنية:

الجندي يصلي: "الحمد لله رب العالمين. الرحمن الرحيم ...."(٢٥٥) الشاب يقاطعه: "ألم تسمع أن ماركس قال ..."

الجندي يرفع صوته: "إياك نعبد وإياك نستعين".

قال الشاب: "أما إنغلز فقال..."

وغردت تلاوة الجندي: "قل أعوذ برب الناس..."(٢٥٦)

قال الشاب: "شو بدك بها الحكي الدين أفيون الشعوب."

وارتفع صوت الجندي مصليًا: "... من شر الوسواس الخناس"

قال الشاب: "الرجعية هي اللي ..."

يكمل الجندي صلاته ليستدير ويهدد الشاب بأنه سيستخدم القوة فنهض الشاب، ونفض التراب عن سرواله الضيق، ودفع غرته الطويلة عن جبينه المغندر، وانسحب يهز ردفيه هزًا واختفى برقة ودلال". أما الجندي "فبقي جالسًا ورفع ذراعيه إلى السماء وقال... يا ربي انصر [الملك] الحسين وجنوده، ... جنود مُحمّد على الصهيونية والصهاينة والكفار الملحدين"(٢٥٧).

ولنلاحظ أن المقاومة قُدمت بصورة أنثوية حسب الدلالات الغربية لارتداء سراويل "ضيقة" والسير "مع هز الردفين"، وذلك طبقًا لمعيار غربي خالص كان منذ فترة قريبة

---

(٢٥٥) هنا يتلو الجندي سورة الفاتحة، وهي أول سورة في القرآن:

The Koran Interpreted, translation by Arthur J. Arberry (New York: Collier Book, 1955),29.

(٢٥٦) هنا يتلو الجندي سورة الناس، وهي آخر سورة في القرآن، المرجع السابق، ٣٥٤.

(٢٥٧) **الأقصى** (صحيفة الجيش الأردني)، ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧٠، وردت في «حملات التعبئة ضد المقاومة» في خليل هندي، فؤاد بوارشي، شحادة موسى، ونبيل شعث، **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ١٢٣.

يتناقض مع المفاهيم البدوية العربية للذكورة. وكما رأينا في الفصل السابق، فقد كان للجنود البدو شعور طويلة حتى الأربعينيات يصففه بعضهم في جدائل. وبهذا نرى أن عملية تغريب مفاهيم الذكورة والأنوثة لدى الجنود البدو كانت شاملة. فالشعر الطويل الآن يُعد أنثويًا طبقًا للمعايير الغربية، ثم تتحول المعايير لتكون حكمًا بدويًا عربيًا "أصيلًا"، وجزءًا من "تراث" ومفاهيم بدوية "تقليدية" للذكورة. وبالإضافة إلى ذلك واتساقًا مع مفاهيم غربية سائدة في ذلك الوقت عن الشيوعيين والمخربين، أخذت دعاية الجيش في القول بأن أفراد المقاومة أطلقوا "شعر رؤوسهم وذقونهم وانتحلوا أسماء الثائرين الذين اقتدوا بهم أمثال كاسترو وتشي جيفارا وغيرهما"[٢٥٨]. وكان يقال إن "الرفاق" الذكور والإناث يعيشون بأسلوب "الكيبوتسات"، وبذلك صُوّر أفراد المقاومة بأنهم شيوعيون ويحاكون العدو الصهيوني بضربة واحدة[٢٥٩].

وقد شملت الاتهامات الأخرى إشارات صريحة إلى انخراط الفدائيين الذكور في علاقات جنسية مع ذكور آخرين في المقاومة، أي اللواط[٢٦٠]، إضافة إلى إقامتهم علاقات جنسية خارج إطار الزواج مع الفدائيات. واتُهم الفدائيون اليساريون من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحديدًا بدخولهم ليلًا على الفدائيات في خيامهن (بمعسكرات التدريب) لأغراض جنسية، ويقال إن هذا أثار غضب الجنود البدو[٢٦١]. وقد وُجهت اتهامات مشابهة لأعداء النظام قبل ذلك في الخمسينيات، إذ اتهم موسى عادل بكمرزا شردان في كتابه الدعائي ضد المعارضة القومية في الأردن علي أبو نوار وسليمان النابلسي بشرب الخمر وبالعلاقات النسائية، فصور النابلسي على أنه يطارد الراقصات المصريات[٢٦٢]، وأبو نوار بأنه شغوف بالنساء[٢٦٣]. ويعبر شردان عن صدمته من النابلسي لأنه استهل إحدى خطاباته السياسية العلنية بقوله "أيها المواطنات

---

(٢٥٨) مديرية التوجيه المعنوي، الفدائيون، ٤٠.

(٢٥٩) المرجع السابق، ٧٨.

(٢٦٠) المرجع السابق، ١٢٥.

(٢٦١) نقلًا عن:

David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Conflict in t he Middle East* (London: Faber and Faber, 1984), 306.

(٢٦٢) شردان، الأردن، ٢٣٨.

(٢٦٣) المرجع السابق، ٩٢-٩٣.

والمواطنين" بدلًا من الترتيب "التقليدي" "أيها المواطنون والمواطنات"[٢٦٤]. كما يتهم شردان فؤاد الحلبي، الأمين العام للقصر الجمهوري السوري، وغيره من القوميين العرب السوريين بأنهم مثليون، وأنهم كانوا ينجذبون إلى الرجال الروس واللبنانيين[٢٦٥].

وبين الدعاية العسكرية والإساءات الحقيقية التي ارتكبها الفدائيون أنفسهم استدخل الجنود الثنائية الجنسية التي تعرّفهم وتعرِّف عدوهم. لكن الهوية الجنسية التي تنسبها دعاية الجيش الأردني إلى الفدائيين وإلى جنود الجيش لم تكن دائمًا واحدة. فمن جانب، كان يتم تأنيث الفدائيين بالزعم بأنهم ليسوا رجالًا "حقيقيين". ومن جانب آخر، فإن سماح الجيش الأردني بوجود "أنثوية" الفدائيين دون تدخل كان يسبغ الأنثوية على جنود الجيش الأردني أنفسهم. وتجلى معنى "إسباغ الأنثوية" هذا عند رؤية الفدائيين يجوبون البلاد ويتحدون سلطة الدولة الأردنية وجيشها. لم يكن ذلك تلميحًا بل تجلى صراحة عندما قام الملك حسين بزيارة تفتيشية على لواء دبابات بالجيش في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وكان اللواء عازمًا على دخول عمّان للهجوم على الفدائيين. وعندما وصل الملك، رأى من بعيد شيئًا غريبًا يتدلى من هوائي لاسلكي، كان ذلك الشيء عبارة عن صدرية نسائية. وقيل إن الجنود البدو الذين علقوها كانوا يقولون للملك إنهم لن يقفوا «مثل النساء» بينما الفدائيون يحكمون الشوارع[٢٦٦]. ولنلاحظ أن ملابس النساء للرجال هي التي تمثل أوضح علامات أنوثة هؤلاء الجنود، وهو ما يتسق مع مفاهيم الجيش عن الجنود الذكور الذين يرتدون ملابس النساء. وبالإضافة إلى هذا، كان الجنود يشككون في ذكورية الملك إن لم يكن في ذكورته، لأنه سمح بولوج الفدائيين في البلد. وعندما سأل حسين عن الصدرية النسائية قيل له «لأن ملكهم امرأة يخشى أن يتخذ

---

(٢٦٤) المرجع السابق، ٢٧٦.

(٢٦٥) المرجع السابق، ١٩٥ - ١٩٧. يستشهد شردان بالحلبي، حيث زعم أنه قال أن أحد الأمور التي استوقفته عندما صحب الرئيس السوري في زيارته إلى الاتحاد السوفييتي السابق كانت وسامة شاب روسي، وهو موقف ذكره برجل دمشقي وقع في غرام حلاقه اللبناني الوسيم في بيروت.

(٢٦٦) سرد القصة ديفيد هيرست في .David Hirst, *The Gun*, 308

إجـراءً ضـد أعداء البلاد»[٢٦٧]. قضى الملك ثلاث سـاعات مع الجنـود يحاول إقناعهم بالعودة، وهو ما فعلوه على مضض[٢٦٨].

أمـا في موضـوع الديـن، فقـد واصلـت الحملـة الحكومية عـلى الفدائيـين وصفهم «بالملحديـن» و «قـوى الظـلام»[٢٦٩]. نعـت صحيفـة الجيش **الأقصى** ضياع المسـجد الأقـصى بسـبب «حفنـة من النـاس باعت ضمائرهـا للشـيطان»[٢٧٠]. فقـد هنأ حابس المجالي، قائد الجيش، جيشه المنتصر بأن حيا «إيمانكم بعقيدتكم وبرسالتكم [الإسلامية] السـامية التي تحملونها والتي بقيت وسـتبقى راسـخة في نفوسـكم تتحدى كل حملات التشكيك والإلحاد والجحود»[٢٧١]. بل إن قيادة الجيش قامت بتوزيع ستين ألف نسخة مـن القرآن عـلى الجنود قبل بـدء القتـال في أيلول/ سـبتمبر ١٩٧٠.[٢٧٢] وكان العمل جاريًـا لتوزيع الكتاب المقدس على الجنود المسـيحيين[٢٧٣]. وممـا زاد من مصداقية هذه الحملـة الدينية لنـزع الشرعية أن العناصر الأشـد راديكالية بين الفدائيين الفلسـطينيين كانت ترتكب إسـاءات دينية أثارت فزع أناس كثيرين. ومما يذكر من هذه الأفعال رفع الأعلام الحمراء وصور لينين من مئذنة مسـجد في عمّان في ذكرى ميلاد لينين. وقد أثار ذلك حنق الكثير من الشرق أردنيين والأردنيين الفلسطينيين[٢٧٤].

والحقيقـة أن اسـتخدام الديـن في أثناء الحـرب الأهلية لم يكن بالأمـر الجديد. فقد

---

(٢٦٧) ذكر هذه الرواية كاتب سيرة الملك، جيمس لنت في:

Hussein of Jordan: A Political Biography (London: Macmillan1989),134.

(٢٦٨) المرجع السابق.

(٢٦٩) **الأقصى** (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٧٠)، ١.

(٢٧٠) المرجع السابق، ٦.

(٢٧١) نقلًا عن خليل هندي، «التعبئة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمة سبتمبر ١٩٧٠»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ٤، (أيلول/ سبتمبر ١٩٧١)، ٤١.

(٢٧٢) المرجع السابق، ٤٠.

وانظر أيضًا المقابلة مع معن أبو نوار، نشرت في خليل هندي وآخرون، **المقاومة**، ٤٨١.

(٢٧٣) مقابلة مع معن أبو نوار، نشرت في خليل هندي وآخرون، **المقاومة**، ٤٨٠.

(274) See Abu Iyad with Eric Rouleau, *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle* (New York: Times Books, 1981),76.

رأينا في الفصل السابق قدر اهتمام غلوب بمستوى تدين الجنود. فقد أنشأ الرجل «دائرة الإفتاء الديني» في الجيش التي ضمت عددًا من علماء الدين وعلى رأسهم الشيخ عبد الله العِزب. وكانت مهمة الشيوخ إلقاء الخطب والعظات على وحدات الجيش. وكانت تلك الخطب تتضمن ذكر التراث الهاشمي للملك عبد الله، الذي يربطه نسب بالنبي محمد نفسه. وقد استخدم غلوب الشيوخ كمخبرين لكتابة تقاريره سيئة السمعة عن الجنود. وكان الجنود على علم بهذا حتى أنهم أطلقوا على أحد الشيوخ (الشيخ داوود) اسم داوود الناطور[٢٧٥]. كما وصفت حملة القصر والجيش الدعائية القوميين في الخمسينيات بالملحدين والشيوعيين. وكان الملك حسين نفسه قد استخدم هذه التوصيفات. ففي سياق تزايد الهجمات على نظامه بعد انقلاب القصر، شدد الملك على أنه «سيظل هذا نهجنا ... ويتبين العرب من هم أدعياء البطولة، ومن هي فئات الدجل والإلحاد وأنصار الهزيمة وخداع الشعوب»[٢٧٦].

وقد ساعد النظام التعليمي الجديد، سواء بمدارس الجيش أو المدارس المدنية الحكومية، على تقديم أهمية الدين والتقاليد الدينية إلى الناس بما يتفق مع آراء الشيوخ الذين عينتهم الحكومة. أما التقاليد الدينية الشعبية بين البدو والشركس، وبدرجة أقل بين القرويين والحضريين، التي لم تتبع مفاهيم الممارسات الإسلامية التي ترعاها الدولة فكانت تستبعد تدريجيًا. وعلى سبيل المثال، كانت قد تمت أسلمة الشركس جزئيًا على يد العثمانيين (الذين أكدوا على ختان كل ذكورهم بحلول عام ١٨٧٨ وتحويل أسمائهم الشركسية غير الإسلامية إلى أسماء تركية) عشية هجرتهم إلى المنطقة التي صارت إمارة شرق الأردن. لكن كثيرًا من الشركس وصلوا إلى البلاد ومعهم لحم خنزير مملح ومشروبهم المسْكِر التقليدي «البخسيما» (المصنوع من الشعير المخمر)[٢٧٧]. وقد توقف استهلاك لحم الخنزير المملح بسبب عدم توفره وبسبب

(٢٧٥) مراد، **الدور**، ١٤٣-١٤٤.

(٢٧٦) الملك حسين، خطاب ألقاه في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧، نشر في حطاب، **الثورة**، ٩١.

(277) See Seteney Shami, *Ethnicity and Leadership: The Circassians in Jordan*, doctoral dissertation, Department of Anthropology (Berkeley: University of California, 1982),42, 128.

الضغط المجتمعي، لكن البخسيا مازالت موجودة، ولو بين عدد قليل منهم. كما جاءت الهجمات على التقاليد الشركسية من داخل المجتمع الشركسي نفسه. فقد بدأ المتدينون فيه الهجوم على العادات الشركسية بما فيها حفلات العرس والرقص، وبالطبع الخمر[٢٧٨]. وكانت هيمنة التجار من الأصول السورية على الصفوة العثمانية وراء دخول التقاليد والممارسات «الدينية» الدمشقية، وتحديدًا تحجب الحضريات. فقد اتبعت نساء الشركس، كغيرهن من العربيات غير الحضريات، السنة الدمشقية في تحجيب النساء، وهو تقليد لم يكن معروفًا بينهن قبل ذلك[٢٧٩]. حدثت تحولات مشابهة في المجتمعات البدوية التي كان يعد إسلامها «ناقصًا» في جانب الممارسات والاعتقادات، فأخذت صورة الإسلام الذي تتبناه الدولة تحل محله.

ولإبراز الصلة الهاشمية بالنبي قرر القصر في عام ١٩٥٤، في أوج المعارضة العلمانية الضخمة للسياسات الحكومية الداخلية والدولية، إضافة «ال» التعريف إلى اسم الملك حسين ليصير «الحسين»[٢٨٠]. وفي عام ١٩٦٩، عشية الحرب الأهلية أضيفت «ال» التعريف إلى اسم ولي العهد في **الجريدة الرسمية**، لكنه ظل يذكر باسم الأمير حسن في الصحافة غير الحكومية حتى عام ١٩٨٦، عندما أضيفت «ال» التعريف إلى اسمه ليصبح «الحسن» في كل تغطيات الصحف والإذاعة والتليفزيون[٢٨١]. والحسن والحسين حفيدا النبي محمد من ابنته فاطمة وابن عمه

---

(٢٧٨) المرجع السابق، ١٢٨.

(279) Seteney Shami, "The Circassians of Amman: Historical Narratives, Urban Dwelling and the Construction of Identity," in Jean Hannoyer and Seteney Shami, eds., *Amman: The City and Its Society* (Beirut: CERMOC, 1996),315.

(٢٨٠) تم تغيير اسم الملك في السنوات الأولى. وعلى الرغم من أنه كان يشير إلى نفسه بوصفه حسين الأول، كان يوقع باسم الحسين بن طلال. انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ١١٨٧ (١٧ تموز/ يوليو ١٩٥٤) ٥٥٢. وكان في وقت سابق يوقع باسم حسين بن طلال. انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ١١٤٣ (٦ أيار/ مايو ١٩٥٣)، ٦٩١. وأخيرًا بحلول آب/ أغسطس عام ١٩٥٤، بدأ يشير إلى نفسه بوصفه الحسين الأول ويوقع أيضًا باسم الحسين بن طلال، انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ١١٩١ (١٨ آب/ أغسطس ١٩٥٤)، ٦٠٧.

(٢٨١) لم يصدر أي أمر رسمي بإضافة «ال» إلى اسم الأمير، وإنما تم الأمر بصورة غير رسمية. وحين كان الملك في خارج البلاد في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٦، بدأت الصحف بطريقة غير ثابتة تشير إلى الأمير =

علي بن أبي طالب أكبرهما الحسن، وهما إماما الشيعة الثاني والثالث، كما أنهما شخصيتان مهمتان عند أهل السنة. فبإضافة «ال» التعريف إلى اسميهما، أحاط الملك السني وأخوه نفسيهما بهالة من الشرعية الدينية ونسب متصل مباشر بالنبي متجاوزين عشرات الأجيال بينهم. وفي عام ١٩٨١، أنشأت الحكومة جامعة عسكرية جديدة باسم «مؤتة». بنيت الجامعة جنوب البلاد بالقرب من موقع غزوة مؤتة التي وقعت في حياة النبي محمد، ما عزز الصلة بين الدين والجيش[٢٨٢]. وقد استمرت مديرية التوجيه المعنوي في اتباع هذه الاستراتيجية في الجيش إلى اليوم، ويعتبر أحد كتبها الحديثة الموجهة للجنود الدين أمرًا أساسيًا لأي انتماء وطني[٢٨٣]. وخارج النطاق العسكري، أنشأت الحكومة عام ١٩٨١ «مؤسسة آل البيت» المعروفة أيضًا باسم «الأكاديمية الملكية لبحوث الحضارة الإسلامية»، لتضيف بعدًا أكاديميًا للصلات بين الإسلام والهاشميين. ويضمّن الملك وولي عهده إشارات إلى القرآن في خطبهما، بل يقتبسون الآيات نفسها. سار هذا جنبًا إلى جنب مع رعاية الملك والحكومة عملية إنشاء المساجد في كل أنحاء البلاد. كما أن التلفزيون يعرض دوريًا مشاهد حضور الملك صلاة الجمعة بالمساجد المحلية وإقامة موائد إفطار رمضانية في الشهر الفضيل[٢٨٤]. ومن الإنجازات الدعائية البارزة في هذا الصدد إنشاء مسجد الملك عبد الله في حي العبدلي بعمّان (المسمى العبدلي تيمنًا بالملك عبد الله) بقبته الزرقاء العالية التي تهيمن على مشهد مباني عمّان.

= (في ١٠ و١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦) باسم «الأمير الحسن»، وانتهى التردد بحلول ١٤ أيلول/ سبتمبر، عدما أصبح اسم الأمير يظهر في الصحف دائمًا بصيغة «الحسن». انظر: **الدستور والرأي**، (١٠ و١١ و١٤ أيلول/ سبتمبر، ١٩٨٦). في **الجريدة الرسمية**، بدأ اسم «الحسن» يظهر بصورة متقطعة بعد عام ١٩٦٩. انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ٢١٤٤ (١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩)، ٥، حول استخدام اسم «الحسن». **والجريدة الرسمية**، رقم ٢١٧٤ (٢٧ أيار/ مايو، ١٩٦٩)، ٥٣٢، تشير إليه باسم «حسن». لكن منذ ذلك الحين أصبح يشار إليه باستمرار باسم «الحسن».

(٢٨٢) للمزيد حول إنشاء جامعة مؤتة، انظر: اللقياني، **تعريب قيادات**، ٧٧.

(٢٨٣) انظر عمر سليمان بدران، **هكذا يكون الانتماء للوطن**، (عمّان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٨٩).

(284) See Sami al-Khazendar, *Jordan and the Palestine Question: The Role of Islamic and Left Forces in Foreign Policy-Making* (Berkshire: Ithaca Press, 1997), p.149.

الجيش والأردن الجديد

بعد فورة الحرب الأهلية، تمكن الجيش الأردني من التعافي كقوة موحدة تتسم بالتزامها الثابت بالدفاع عن الملكية، وهو التزام كان سائدًا حتى تحت قيادة الضباط القوميين في منتصف الخمسينيات، على الرغم مما تقوله الدعاية الحكومية.

أطلقت الحكومة حملة كبرى للتجنيد في الجيش بعد الحرب الأهلية استهدفت الشرق أردنيين واستبعدت الأردنيين الفلسطينيين. شملت الحملة كل أفرع الجيش، فمثلًا في عام ١٩٧٢، ضمت الكلية العسكرية عشرين فلسطينيًا من بين مائتين وثلاثة وسبعين مرشحًا. كما أن الفلسطينيين في الجيش كانوا يحالون إلى التقاعد مبكرًا ومعهم الضباط القوميون الشرق أردنيون(٢٨٥).

ونتيجة للثقة الجديدة التي اكتسبها الجيش بعد انتصاره في الحرب الأهلية، زادت الشوفينية البدوية العشائرية داخل صفوفه (إذ تنافست العشائر المختلفة على مواقع السلطة) ما أدى إلى عدد من المناوشات بين أفراد من عشائر مختلفة بدأت سريعًا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١ في الفرقة الأولى، ما تطلّب تدخل رئيس الأركان والملك. حاول الملك قبل ذلك أن يحسم أمورًا كهذه عندما عين أفرادًا من أغلب العشائر الأردنية في تركيبة الحكومة العسكرية أثناء الحرب الأهلية(٢٨٦). حتى أن أعضاءً في الأسرة المالكة، ومنهم شقيق الملك وولي عهده الأمير حسن وخاله الشريف ناصر سعوا إلى تشجيع عدد من الضباط الشوفينيين (المتعصبين) على ممارسة الضغط على الملك ليرفض مطلقًا عودة ضباط الجيش الفلسطينيين المنشقين، الذين انضموا إلى الفدائيين، إلى الأردن، إذ كان الموضوع قيد المناقشة في تلك الفترة، حيث تم السماح للضباط المنشقين من أصول بدوية بالعودة. وبدأ الملك نفسه بمنح ضباط جيش كبار دورًا في سياسات القصر، وأخذ يقوم بزيارات منتظمة لوحدات الجيش وقضاء جزء من يوم عمله في مقار القيادة العسكرية(٢٨٧). وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن هذه هي الفترة التي عقد

(٢٨٥) مراد، الدور، ١٤٦.

(٢٨٦) للاطلاع على أسماء أعضاء الحكومة العسكرية، وانتماءاتهم العشائرية، انظر: المرجع السابق، ١٤٦.

(٢٨٧) انظر: الدستور (٤ شباط/ فبراير، ١٩٧١) نقلًا عن مراد، الدور، ١٤٧.

فيها القصر سلسلة من المؤتمرات العشائرية بهدف توحيد عشائر البلاد، ما تجسد في «محضر القصر»، وهو وثيقة تعبر عن اتفاق بين القصر والعشائر على دور العشائر في البلاد.

تنامى حضور الجيش في حياة الناس وفي الثقافة الوطنية تزايدًا كبيرًا منذ أوائل السبعينيات. إذ بدأت الثقافة التي ابتدعها الجيش لأفراده تفيض على المجتمع، ترافقها منتجات ثقافية لمؤسسات الدولة الأخرى، لا سيما وسائل الإعلام التي تتحكم بها الدولة. فما أن بدأت الحملة على الفدائيين، حتى أخذ التلفزيون الأردني يبث برامج خاصة عن الجيش. فأنتجت مديرية التوجيه المعنوي بالجيش بالتعاون مع التلفزيون الأردني ستة عشر برنامجًا خاصًا عن الجيش العربي الأردني في عام ١٩٧٠ وحده. كما كان هناك برنامج إذاعي يومي موجه إلى الجنود[٢٨٨]. كما كانت أغاني الجيش تذاع منذ عام ١٩٧٠ على التلفزيون الأردني تصحبها مشاهد جنود متحمسين يحيطون بالملك حسين في زيه العسكري، وأحيانًا على ظهر دبابة، وأحيانًا أخرى يصوب بندقية كأنه في تدريب عسكري، والجنود يعانقونه ويقبلونه. كما كانت جوقات الجيش الموسيقية تظهر بانتظام على شاشة التلفزيون وهي تعزف على القرب. أدى ذلك إلى تكوين فرقة من المدنيين تعزف على القرب برعاية الحكومة (أنشأها التلفزيون الأردني)، يؤدون معزوفات لمشاهدي التليفزيون بانتظام، وبذلك يتم تصدير الثقافة العسكرية إلى المجتمع كله. وتتواصل هذه الحملة التلفزيونية حتى يومنا هذا.

شعر النظام بالأمان في وجود جيش ما بعد الحرب الأهلية، بعد أن تم تفريغه من كل العناصر القومية بانضمامها إلى المقاومة الفلسطينية أو بإجبارهم على الاستقالة. ولكن وعلى غير توقع، كشفت الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ عن مؤامرة يقودها ضابط الجيش رافع الهنداوي، زُعم بأنه تآمر مع ستة رجال كلهم مدنيون. اتهم الهنداوي بالتخطيط لاغتيال الملك وشقيقه الأمير حسن، وبعدها كان سيتلقى دعمًا دبلوماسيًا من مجموعات المقاومة الفلسطينية ومن الزعيم الليبي معمر القذافي. تملّك الحكومة

---

(٢٨٨) مقابلة مع معن أبو نوار، رئيس مديرية التوجيه المعنوي بالجيش، نقلًا عن خليل هندي وآخرون، **المقاومة**، ٤٨٠.

الفزع عند اكتشافها المؤامرة فأطلقت حملة تفتيش محمومة في الجيش أسفرت عن اعتقال خمسمائة ضابط، أُفرج عنهم جميعًا بعدها لعدم كفاية الأدلة. وأسفر هذا عن تذمر شديد في صفوف الجيش[٢٨٩]. جاءت محاولة انقلاب الهنداوي بعد عدة شهور من عفو النظام عن كل المدنيين الأردنيين والعسكريين الذين غادروا الأردن أثناء الحرب الأهلية وبعدها خوفًا من اضطهاد الحكومة، ما سمح لهم بالعودة إلى البلاد دونما عواقب. اتسق هذا مع السياسات المستلهمة من الولايات المتحدة التي اتبعها النظام منذ قرار العفو عام ١٩٦٢، وتلا ذلك المزيد من قرارات العفو التي شمل أحدها الهنداوي نفسه[٢٩٠]. لم تقع في الجيش إلا القليل من الاضطرابات الداخلية بعد ذلك. وشعرت الحكومة بقوة كبيرة إلى درجة أنها في عام ١٩٧٦ أعادت فرض الخدمة العسكرية الوطنية الإجبارية للرجال فوق الثامنة عشر[٢٩١].

مع دخول قضايا المرأة الفضاء العام المدني، دخلت أيضًا إلى الجيش والشرطة. وكان إنشاء الشرطة النسائية من التطورات المهمة التي حدثت عقب الحرب الأهلية. ومع تزايد دخول النساء القطاع العام الحضري من خلال التوظيف والتعليم، كانت قوة الشرطة تتيح لهن المزيد من فرص التوظيف والمجالات المهنية. كما أنشأت إدارة الأمن العام كلية لتدريب شرطيات المستقبل. كان دور النساء في أول الأمر مقصورًا على وظائف الإشراف على السجون ومراكز إعادة التأهيل. ولم يلتحق بها عام ١٩٧٢ سوى ست نساء لكن العدد وصل إلى اثنين وسبعين في عام ١٩٧٥.[٢٩٢] كما كونت الشرطيات فريقًا لكرة اليد خاصًا بهن في العام نفسه[٢٩٣]. استمر هذا الاتجاه المتصاعد حتى اليوم، فاتسعت مسؤوليات النساء سريعًا، فشملت مناصب فنية في إدارة البحث الجنائي

---

(٢٨٩) مراد، **الدور**، ١٤٨-١٤٩.

(٢٩٠) المرجع السابق، ١٥٢-١٥٣.

(٢٩١) للاطلاع على قانون فرض الخدمة العسكرية الجديد، انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ٢٥٩٩ (١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦). وقد حل محل هذا القانون قانون جديد للخدمة العسكرية الإجبارية عام ١٩٨٦. انظر **الجريدة الرسمية**، رقم ٣٤٠٢ (١ حزيران/ يونيو ١٩٨٦).

(٢٩٢) وزارة الإعلام، **المرأة الأردنية** (عمّان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٩)، ٨٦.

(٢٩٣) المرجع السابق، ٩٥.

والعلاقات العامة وإدارة الإقامة وشؤون الأجانب وكذلك في جهاز الأمن في المطارات، وعلى متن طائرات الخطوط الجوية الأردنية. أما أبرز أدوار الشرطيات فهو عملهن ضابطات مرور في شوارع المدن الأردنية، لا سيما عمّان[٢٩٤]. بعد ذلك في منتصف الثمانينيات، أخذ عدد الشرطيات يتناقص في هذا الدور، لأنهن أخذن يتجهن إلى شغل مناصب إدارية أكثر من ذي قبل[٢٩٥]. لكن مؤخرًا (صيف عام ٢٠٠٠)، عاد ظهور ضابطات المرور بصورة ملحوظة في شوارع عمّان.

أما بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، فقد بدأ التحاق النساء بالجيش عام ١٩٦٢ في أعمال فنية، فعملن في أغلب الأحيان ممرضات وقابلات. ومع انتشار التعليم، التحقت النساء بالجيش طبيبات ومتخصصات في علوم الحاسوب وفنيات وأخصائيات اجتماعيات وأمينات مكتبات وسكرتيرات، كما صارت النساء معلمات في مدارس الجيش[٢٩٦]. وأغلب الملتحقات بالجيش متعلمات تعليمًا جيدًا ولهن رتب عسكرية على الرغم من عدم انضمام أي منهن إلى الوحدات القتالية أو السماح لهن بذلك.

وبنفس الروح جرى تنفيذ بعض مشروعات عبد الله التغريبية المبكرة في الجيش. وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على مجال الجوقات الموسيقية التي تأسست بإشراف بيك باشا. وكانت الخمسينيات قد شهدت بالفعل توسعًا في الجوقات الموسيقية. وفي عام ١٩٥١، أمر الملك عبد الله بإنشاء جوقة موسيقية ترتبط مباشرة بالقصور الملكية وسميت «بالفرقة الهاشمية»، ثم أُلحقت بالكتيبة الهاشمية. وقد تم تشكيل ثلاث فرق أخرى بعدها بفترة قصيرة[٢٩٧]. وفي أوائل الخمسينيات، أُرسل محمد صدقي، وهو

---

(٢٩٤) المرجع السابق، ٨٧-٨٨.

(٢٩٥) في أواخر الثمانينيات تم الكشف عن فضيحة في البلاد تتعلق باكتشاف شبكة دعارة تورطت فيها ضابطة برتبة كبيرة من الشرطة النسائية ومعها أستاذة جامعية. دخلت القصة كل بيت في البلاد إلى أن تلاشت. وأعقب ذلك إقالة الضابطة المتورطة في الأمر، وتقول الشائعات إنهم قاموا بتخفيض رتبتها قبل إقالتها.

(٢٩٦) انظر سهير التل، **مقدمة حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ٨٤-٨٥.

(٢٩٧) في عام ١٩٥٢، تغير اسم «الفرقة الموسيقية الهاشمية» إلى «الفرقة الموسيقية الثانية». وفي عام ١٩٥٣، تأسست فرقة موسيقية أخرى ألحقت بكتيبة المشاة الأولى. وأخيرًا في عام ١٩٥٦، تأسست فرقة رابعة.

ضابط في الجيش العربي الأردني، إلى بريطانيا لأربع سنوات للتدريب الموسيقي، كما أرسل أربعة ضباط آخرون إلى كلية موسيقية في باكستان[٢٩٨]. وتواصل التوسع في عقد الستينيات[٢٩٩]، ففي عام ١٩٦٦، أنشئت «مدرسة الموسيقات» في الجيش بقيادة جمال عبد الكريم عطية، وكان قد درس أيضًا في بريطانيا. وكان هذا المعهد الموسيقي يدرب أعضاء الفرق الأردنية وكذلك أعضاء الفرق بالدول العربية المجاورة وهي السعودية والكويت ولبنان واليمن وقطر والبحرين وعمّان وسوريا والإمارات العربية المتحدة. ومن خلال انتداب الضباط لعبت الجوقات الموسيقية الأردنية دورًا محوريًا في تدريب الجوقات الموسيقية العسكرية بدول الخليج العربي[٣٠٠].

اكتسبت الجوقات الموسيقية شهرة كبيرة بسبب مشاركتها في الحفلات الموسيقية الدولية. فمنذ أول عرض لها في بريطانيا عام ١٩٥٥، أخذت تعرض في كافة أنحاء العالم العربي والعالم الإسلامي[٣٠١]، ومن ثم في العالم الغربي[٣٠٢]. وفي عام ١٩٨١، وبمناسبة إنشاء أوركسترا سيمفونية للجيش، أُرسل ثلاثة وعشرون موسيقيًا إلى النمسا في بعثة حيث درسوا من ثلاثة إلى سبعة أعوام. وسرعان ما لحق بهم أربعة وخمسون موسيقيًا آخرون. وفي أواخر الثمانينيات، عادوا جميعًا ليشكلوا أول أوركسترا سيمفونية للجيش في العالم العربي كله. وتعزف الأوركسترا موسيقى كلاسيكية و«عالمية»، كما قدمت حفلات موسيقية في النمسا والأردن، وكذلك بدأت الأوركسترا بتدريب الطلاب في الأردن[٣٠٣].

---

(٢٩٨) ناجي الزعبي، قائد الجوقات الموسيقية، «لمحة تاريخية عن موسيقات القوات المسلحة الأردنية» (عمّان: مخطوطة غير منشورة، ١٩٩٤) ٣.

(٢٩٩) في عام ١٩٥٨، تأسست فرقتان أخريان، إحداهما بقيادة المصري إسماعيل عسكر، الذي مُنح الجنسية الأردنية لاحقًا. انظر المرجع السابق.

(٣٠٠) المرجع السابق، ٤.

(٣٠١) قدموا عروضًا في مصر عام ١٩٥٦، وفي لبنان عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٦، والكويت عام ١٩٦٤، وعُمان عام ١٩٧٢، وسوريا من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤، واليمن عام ١٩٧٦، وليبيا عام ١٩٧٩، والعراق عام ١٩٩٠، وتركيا عام ١٩٦٠، وإيران عام ١٩٦٢ وعام ١٩٧١. انظر المرجع السابق، ٥-٦.

(٣٠٢) قدموا عروضًا في إيطاليا عام ١٩٥٩، واسكتلندا عام ١٩٦٢، والولايات المتحدة أعوام ١٩٦٤ و١٩٧٦ و١٩٨٦، وانكلترا عام ١٩٦٦ وعام ١٩٨٥، وفرنسا عام ١٩٨١ وعام ١٩٩٣، وسويسرا عام ١٩٨٧، وإسبانيا عام ١٩٩٢. انظر المرجع السابق، ٥-٦.

(٣٠٣) المرجع السابق، ٢.

اعتادت هذه الفرق ارتداء الحطة أو الكوفية الصفراء، ثم تغير ذلك إلى شماغ غلوب الأحمر والأبيض الذي يرتدونه إلى اليوم، إلا أن بعض الفرق ترتدي الخوذات. أما عازفو الأوركسترا فيرتدون ملابس غربية ليس بها إشارات ثقافية أردنية مميزة[٣٠٤].

وعلى الرغم من أن أول موسيقى للقِرب دخلت الجوقات الموسيقية في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١، إلا أنها كانت تعزف على نطاق محدود. وفي أوائل الخمسينيات، أُدخلت موسيقى القرب إلى فرق الجيش بأعداد كبيرة مما جعلها علامة مميزة للجوقات الموسيقية الأردنية. وفي عام ١٩٨١، بعد تكوين الأوركسترا السيمفونية أُدخل البيانو والآلات الوترية. وفي عام ١٩٩٤، ادعت الجوقات أنها تتوقع إدخال «الآلات الوترية الشرقية كالعود والقانون قريبًا»[٣٠٥]. ولم يحدث هذا بعد، لكن القرب تظل الآلات الأساسية التي تميز الجوقات الموسيقية. وقد تأكدت أهميتها لصورة الأردن الدولية أثناء جنازة الملك حسين التي أذيعت دوليًا في شباط/ فبراير عام ١٩٩٩.

إرث كولونيالي أم وطني

لقد اضطلع الفيلق العربي منذ نشأته بتأدية دورٍ مهمٍ في نقل قواعد لعبة الدولة الوطنية إلى أفراده ومنهم إلى بقية المجتمع. وكانت العسكرية وسيلة محورية لنشر ثقافة جديدة معرّفة وطنيًا وتحكمها قوانين الدولة الوطنية. فمن الموسيقى إلى الملابس وأطباق الطعام والثقافة "العشائرية" التي أصبحت الثقافة الوطنية الأردنية تمثلها، كان الجيش الأردني أداة رئيسة في تشكيلها. فقد ساعد الجيش على توحيد الناس وتفريقهم، متسقًا مع الاستراتيجيات المختلفة لمن يسيطرون عليه. فقد عمل بيك على استبعاد البدو من الجيش في العقد الأول من نشأة الدولة، ما زاد الانقسامات القائمة بين البدو والحضر اشتعالًا. وسعى غلوب إلى استبعاد الحضر من الجيش ليوحد العشائر البدوية المختلفة من داخل البلد ومن خارجها عن طريق إدماجهم في كيان نخبوي عسكري له سمات ثقافية صممها غلوب وخلع عليها صفة "البدوية". ثم حاول غلوب أن يجعل من هذه الثقافة أساسًا للوطنية الأردنية.

---

(٣٠٤) المرجع السابق، ٦.

(٣٠٥) المرجع السابق.

عندما تولى الضباط القوميون قيادة الجيش، سعوا إلى تحديثه بالتخلص من "تقاليد" غلوب، التي لم يعرفوا أنها من صنع غلوب، بل وقعوا في فخ غلوب إذ وصفوها بأنها بدوية. وليس القوميون المناهضون للاستعمار محصنين بحال ضد الابستمولوجيا (أدوات المعرفة) الكولونيالية. وكما يقول تيموثي ميتشل: "في هجر صورة السلطة الكولونيالية بوصفها مجرد سلطة مركزية قاهرة، على المرء أن يشكك في شخصية المقاوم التقليدية بوصفه ذاتًا تقف خارج هذه السلطة وترفض أوامرها. فإن الذوات الكولونيالية بأنماط مقاومتها تتشكل داخل الخط التنظيمي للدولة الكولونيالية، وليس في فضاء اجتماعي منعزل تمامًا عنها"(٣٠٦). وبما أن الضباط القوميين المناهضين للاستعمار كانوا من الملتزمين بعملية التحديث، لم يكن في مشروعهم مكان للتقاليد "البدوية". كان لهؤلاء الضباط إبستمولوجيا استعمارية تهون من شأن البدو (على الرغم من آراء غلوب الكولونيالية الفريدة المرتبطة بشخصه)، فسعوا إلى وطننة البدو عن طريق دمج وحداتهم المنفصلة في بقية الجيش. ولأنهم وطنيون فقد سعوا إلى توحيد الجيش والحرس الوطني بغية وطننة أهل شرق الأردن والفلسطينيين في جيش وطني واحد يمثلهم جميعًا. وقد أجرى الملك نفسه محاولة دمج عندما أعاد فرض الخدمة العسكرية الوطنية الإجبارية عام ١٩٧٦. لكن ذلك لم يسفر عن اندماج كامل بين الأردنيين من أصل فلسطيني داخل هيئة ضباط الجيش، إلا إنه ساعد على إدماج الشرق أردنيين الحضر مع البدو.

عقب انقلاب القصر استنُسخت أنساق غلوب القديمة في الجيش مع التركيز على الصفة البدوية كأكثر صفاته «تقليدية». وقد عزز الملك هذه الأنساق والتقاليد وكذلك قيادة الجيش استعدادًا لمواجهة الحرب الأهلية. واستمرت هذه التوجهات في المجتمع حتى اليوم، كما رأينا في الفصل الثاني. وفي خلال السبعينيات، ظل أغلب كبار ضباط الجيش من أصول بدوية، لا سيما في سلاح المدرعات. كما ظل للشركس مكانة بارزة في المؤسسة العسكرية، رغم أنهم في السبعينيات والثمانينيات أخذوا يشغلون غالبًا مناصب استشارية بالأساس أو انضموا إلى القوات الخاصة(٣٠٧).

---

(306) Timothy Mitchell, *Colonising Egypt*,xi, emphasis in original.

(307) Seteney Shami, *Ethnicity*,110.

كان التغيير يحدث في الجيش أيضًا، فقد أضحى أفراد الجيش أحسن تعليمًا الآن، وأحدث التجنيد تحولًا في تركيبة هيئة الضباط الصغار. فبينما ظل الضباط الأكبر سنًا من البدو، غدا الضباط صغار السن من الحضر. ورغم أن الضباط الفلسطينيين الأكبر سنًا ما زالوا في الجيش، إلا أنه لا يسمح لهم مطلقًا بقيادة الوحدات الهجومية على مستوى الكتيبة وما فوقها(٣٠٨). وطبقًا لما يقوله جريديني وماكلورين، بغض النظر عن ما تقوله الأرقام، فإن «المناصب الرئيسة على المستويات العليا - وهذا أهم من أعداد الأفراد - مازال يشغلها بدو من قبائل بعينها ... مثل بني صخر والحويطات والسرحان والشمر»(٣٠٩). وهي القبائل نفسها التي انتقاها غلوب منذ عام ١٩٣٠. وكان فرض التجنيد الإجباري عام ١٩٧٦ بسبب الحاجة إلى القوة البشرية، مع توسع الاقتصاد واجتذاب مجندين محتملين، وبسبب «تغير طبيعة الحرب»، التي صارت تتطلب معرفة فنية أكبر. ومع منتصف السبعينيات وما بعدها، أخذ النسق القيمي للجيش في التغير. فعلى الرغم من أن «الشرعية الدينية [للملك حسين] ما تزال مقبولة ...[فهي] أقل أهمية بالنسبة إلى اهتمامات أفراد الجيش، حتى من البدو»(٣١٠). وفي عام ١٩٧٦ أيضًا، تزامن فرض التجنيد الإجباري مع التنميط المعياري للبدو في مجال المواطنة الوطنية وذلك عبر إلغاء القوانين العشائرية.

لم تعد الشرعية تكتسب من خلال هوية بدوية؛ بل هوية وطنية شرق أردنية. ومع الحرب الأهلية، أي بعد خمسين عامًا من تأسيس الدولة، وعشرين عامًا على توسعها ودمج الفلسطينيين، نجحت الاستراتيجيات السياسية والقانونية والعسكرية التي استخدمتها الدولة في جعل الهوية الوطنية الجديدة الهوية الموحدة الأساسية بالنسبة إلى من يمكن تتبع أصولهم الجغرافية الشرق أردنية إلى فترة تأسيس الدولة.

لكن الجيش بدأ يفقد هذه السمة البدوية/ القبلية الحصرية مع زيادة الصفة المهنية فيه. وكما يخلص جريديني وماكلورين فإن «شرعية [الملك حسين] السياسية أخذت

(308) Paul A. Jureidini and R. D. McLaurin, *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes* (New York: Praeger, 1984),61.

(٣٠٩) المرجع السابق.

(٣١٠) المرجع السابق، ٦٢-٦٣.

تزداد قبولًا [في المؤسسة العسكرية] بسبب مصالح تخص الضفة الشرقية - أي حماية مصالح إمارة شرق الأردن التاريخية والشرق أردنيين. فالقضايا الاقتصادية أهم لرجال العشائر بمن فيهم العسكريون، بينما دور المملكة الهاشمية أقل أهمية»[٣١١]. وقد تصاعدت هذه التوجهات مع عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ففي ١٩٨٠، مثلًا، منح الملك مقاعد محجوزة بالجامعات الأردنية (التي يحرص على الحصول عليها الطلاب العاديون الذين يعجزون عن الالتحاق بالجامعة لقلة المقاعد) ومنحًا دراسية كاملة لأبناء ضباط الجيش والعاملين به الذين خدم آباؤهم أكثر من عشر سنوات في القوات المسلحة الأردنية[٣١٢]. كما صار الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية أشد أهمية مع إنشاء متاجر الجيش ذات الحسومات والمعفاة من الجمارك ومنافذ بيع مخصصة للقوات المسلحة الخاصة وأفراد الجيش وحدهم. وكما كان الحال في الثلاثينيات، فإن الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية كان أساسيًا في الحفاظ على ولاء أفرادها.

أدى دمج كل أهالي شرق الأردن من البدو والحضر في هوية وطنية واحدة إلى أن يشعر وطنيون أردنيون إقصائيون كثيرون بالتخلص من عبء عنصر الضفة الغربية الفلسطيني بعد فك الارتباط في عام ١٩٨٨. وأخذوا على إثرها باستهداف فلسطينيّي الضفة الشرقية بوصفهم الخطر الرئيس على هويتهم المثبتة حديثًا. والحق، كما سنرى في الفصل التالي، أن الأردنيين الفلسطينيين صاروا يمثلون «الآخر» الذي ستعرّف الهوية الوطنية الأردنية ذاتها مقابله.

مع التغييرات الكثيرة والتطورات التي حدثت في حياة البلاد السياسية. جرت تحولات مناظرة طالت حتى اسم الجيش نفسه. فكما ذكرنا سابقًا، أعيد تسمية الجيش العربي (أو الفيلق العربي بالتعبير الإنكليزي) في عام ١٩٤٤ ليصبح الجيش العربي الأردني[٣١٣]. تغير لقب قائد الجيش العربي الأردني في عام ١٩٤٧ ليصبح رئيس أركان حرب الجيش العربي الأردني[٣١٤]. وعقب انقلاب القصر وإلغاء الوحدة مع العراق،

---

(٣١١) المرجع السابق، ٦٣.

(٣١٢) الملك حسين، خطاب ألقاه في ١٢ تموز/ يوليو، ١٩٨٠، نشر في حطاب، **الثورة**، ٢٠٠.

(٣١٣) انظر: **الجريدة الرسمية**، رقم ٧٩٦ (١٧ حزيران/ يونيو، ١٩٤٤).

(٣١٤) **الجريدة الرسمية**، رقم ٩١٢ (١ تموز/ يوليو، ١٩٤٧). ٨٥٣.

تغير اسم قائد الجيش مرة أخرى، إذ سُمي القائد العام للقوات المسلحة[٣١٥]. وفي أثناء الوحدة قصيرة الأمد مع العراق، اتحد الجيش العربي الأردني مع نظيره العراقي ليشكل الجيشان معًا ما سمي بالجيش العربي، بينما احتفظ كل منهما باسمه المستقل محليًا[٣١٦]. وأعيد تسمية الجيش العربي الأردني نفسه عام ١٩٦٤ ليصبح القوات المسلحة الأردنية[٣١٧]، ثم تغير الاسم مرة أخرى عام ١٩٦٦ ليصبح الجيش العربي[٣١٨]. وعشية الحرب الأهلية أعيد تسميته مرة أخرى ليعود «القوات المسلحة الأردنية»، وهو الاسم الذي يحتفظ به إلى اليوم[٣١٩].

برر الأمير عبد الله أول تغيير للاسم بأنه ضروري لتمييز الجيش العربي الأردني عن الجيوش المجاورة، خاصة أنه صار يؤدي دورًا دوليًا في الصراعات، ولكن باستثناء التغيير في ظل الوحدة مع العراق لم تقدم أي مسوغات لتغيير اسم الجيش في أي حالة أخرى. وربما كان أكثرها إثارة للحيرة تغيير عام ١٩٦٦ إلى الجيش العربي، ذلك أن تغيير الاسم إلى «القوات المسلحة الأردنية» تغيير منطقي لأنه اسم يشير إلى كل الأفرع العسكرية في البلاد بما في ذلك سلاح الجو والبحرية والحرس الوطني. أما تغيير عام ١٩٦٦ فقد حدث في السياق الإقليمي لعزلة الأردن المتزايدة مع تكثيف المصريين حملتهم في الصيف ضد الملك حسين بوصفه «رجعيًا». كما حصل تغيير الاسم قبل توقيع معاهدة الدفاع في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بين سوريا ومصر وقبل الغارة الإسرائيلية في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ومذبحة السموع، وما تلاها من دعوة إلى الخدمة العسكرية الوطنية الإجبارية. وفي هذا السياق، لا يتضح سبب إجراء هذا التغيير.

مع منتصف الثمانينيات، أعيد تأهيل وقائع كثيرة ورُدَّ اعتبار شخصيات من قبل الوطنية الأردنية الإقصائية، شملت غلوب باشا نفسه. فبعد طرد غلوب، رأى الملك أن

---

(٣١٥) **الجريدة الرسمية**، رقم ١٤١٠ (١ كانون الثاني/ يناير، ١٩٥٩).

(٣١٦) **اتفاقية الاتحاد العربي**، المادة ٤ ـ ب، ٢٣٧.

(٣١٧) **الجريدة الرسمية**، رقم ٧٥٣ (١٦ نيسان/ إبريل، ١٩٦٤).

(٣١٨) **الجريدة الرسمية**، رقم ١٩٤٨ (١٥ سبتمبر/ أيلول، ١٩٦٦).

(٣١٩) **الجريدة الرسمية**، رقم ٢١٨٩ (١٦ آب/ أغسطس، ١٩٦٩).

يتصالح معه، فتقابلا عدة مرات «منها إحدى الأمسيات عندما أجرينا بود خالص محادثة طويلة في حفل استقبال بلندن». كما تراسلا بالخطابات وبطاقات المعايدة. أعجب الملك أن غلوب لم يكن يحمل ضغينة بعد طرده على الرغم مما شعر به من «أذى» «لما حدث»: «لو كان رجلًا غيره، أقل حكمة، لطغى عليه الانفعال فأفسد العمل الذي أنفق فيه عمرًا وكل ما حققه من نجاح. تصرف غلوب باشا برباطة جأش وعزة وسط أزمة كبرى في حياته ... وأرجو أن يعود لزيارتنا يومًا ما وسيكون دائمًا محل ترحيب»(٣٢٠).

لم يقم غلوب بذلك قط. وبعد وفاته عام ١٩٨٦ في عمر الثامنة والثمانين، رثاه الملك حسين في قداس تأبيني في كنيسة ويستمنستر في ١٧ نيسان/ إبريل عام ١٩٨٦. تكلم الملك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن شعب الأردن، فقال:

> قلما ترك رجل أثرًا عميقًا في شعب كما فعل اللواء غلوب المعروف في الأردن بغلوب باشا، تقديرًا للخدمات الجليلة الفريدة التي قدمها بإخلاص وبكل أمانة وبتفانٍ كامل في خدمة بلادي .... انغمس السير جون باغوت غلوب في أدق دواخل حياة شعبي وهمومه، بسطاءه وأعيانه سواءً بسواء، حتى أنني كنت أتساءل، ودونما تفكير في الكثير من المرات، عن قدر حبه وولائه لبلده الأم حيث مستقر حياته وسكن قلبه وهويته بعد هذه السنوات الطويلة في خدمة الأردن والتعلق بها... فقد أسهم إسهامًا غير محدود في تعزيز التقاليد المهنية والعسكرية والضبط داخل الجيش العربي الأردني في سنوات تكوينه الأولى... ستظل ذكراه حية في قلوبنا(٣٢١).

لم يكن الملك وحده من مدح غلوب، فحتى شاهر أبو شحوت الذي، بوصفه من الضباط الأحرار، حارب وجود غلوب في البلاد وكان أحد مرافقيه، أبدى إعجابه باللواء المستعمِر. عبّر أبو شحوت مثل الملك عن إعجابه بقدرة غلوب على مدح الأردن بعد طرده دون إظهار سخط، لكنه على خلاف الملك، لم ينس دوره الاستعماري في تاريخ الأردن(٣٢٢). حذت الصحف الأردنية حذو الملك، فرثت غلوب رثاءً مبالغًا فيه

(320) King Hussein, *Uneasy*,150.

(321) *Journal of the Royal Society of Asian Affairs* XVII, part III (October 1986), 357–358.

(٣٢٢) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط**، ٨٥.

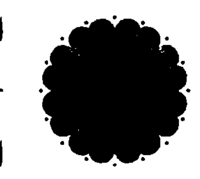
ونسوا، شأنهم شأن الملك، تاريخه كضابط استعماري، ناهيك عن الأسباب التي دفعت الملك إلى طرده أصلًا.

عاش تراث غلوب بعده بأشكال لم يكن ليتوقعها هو قط. فقد استمرت القوات المسلحة الأردنية كما رأينا في هذا الفصل في الاضطلاع بدورها المحلي المرسوم وهو تعريف الهوية الوطنية الأردنية الجديدة، لكنها ظلت أيضًا تضطلع بدورها الدولي الذي مارسته تحت قيادة غلوب. فبالإضافة إلى ما قامت به القوات المسلحة الأردنية في السبعينيات من تدريب عدد من جيوش دول الخليج، فقد أدت دورًا محوريًا مع جيش الشاه في قمع ثورة ظفار العمانية في أوائل السبعينيات وأواسطها[٣٢٣]. والقوات المسلحة الأردنية اليوم هي أحد القطاعات المميزة في المجتمع الأردني؛ إذ يعيش المنتسبون إليها في ضواحٍ مخصصة لهم، في فيلات بنتها لهم الحكومة، ويتبضعون في متاجر عسكرية خاصة أسعارها مخفضة ومحدودة ومستثناة من الجمارك والضرائب، كما يتمتعون بأفضل رعاية صحية في البلاد، ويتلقون أجورًا عالية مقارنة ببقية السكان، ولأبنائهم مقاعد محجوزة لهم في أرقى الجامعات الأردنية، ويدرسون بها على نفقة الحكومة (ويتناقض هذا الوضع تناقضًا حادًا مع وضع كثير من العسكريين المتقاعدين الذين يعيشون في فقر ويعتمدون على معاشات منخفضة نسبيًا)[*]. ومازال دور القوّات المسلحة محوريًا في تحديد الحدود الوطنية للهوية الأردنية. واتساقًا مع مساعي غلوب الحثيثة، فقد تحول إرثه الكولونيالي بنجاح إلى ثقافة وطنية.

---

(٣٢٣) انظر، مراد، الدور، ١٥٥-١٥٧.

(*) لقد تغيرت بعض هذه المعطيات منذ نشر الكتاب في عام ٢٠٠١، حيث تقلصت بعض هذه الامتيازات بشكل ملحوظ لبعض الفئات في الجيش (إضافة المؤلف إلى الطبعة العربية).



الفصل الخامس

الوطن بوصفه كيانًا مرنًا: توسع الأردن وانكماشه

سأناقش في هذا الفصل توسع الأردن وانكماشه جغرافيًا وديموغرافيًا (أرضًا وسكانًا) وتأثير ذلك على تطور هوية وثقافة وطنيتين أردنيتين. وسأبيّن كيف ساعد وصول السكان الفلسطينيين إلى ما صار يُعرف بالضفة الشرقية، وكذلك إضافة وسط فلسطين إلى المملكة، على تعزيز الوحدة السياسية لشعب شرق الأردن، والتي كانت في طور النمو قبل وصولهم، وكيف كان وجود الفلسطينيين في البلاد عبر هذه السنين عاملًا رئيسًا في ظهور تركيبة خاصة للهوية الوطنية الأردنية والثقافة الوطنية التي أخذت تزداد إقصائية باستبعاد قطاعات كبيرة من المواطنين الأردنيين مع مرور كل عقد. كان للفلسطينيين، الذين أخذ النظام الأردني وحلفاؤه يعرفونهم على أنهم «الآخر»، دور أساسي في المساعدة على تشكل ذات أردنية هي نقيض ذلك «الآخر»، حيث إنه بحسب الوطنيين الإقصائيين الجدد، لم تعد المواطنة والوطنية شيئًا واحدًا. فعلى الرغم من أن أيًا من عبد الله وغلوب لم يخطر بباله في أول الأمر بأن الفلسطينيين يمكن أن يؤدوا دورًا كهذا، كما لم يظن ذلك أي جهاز حكومي في تلك الفترة، فقد تبين لعبد الله وغلوب ولأغلب أجهزة الدولة (لاسيما الجهاز العسكري والنظام القانوني والبيروقراطية) أنهم يستطيعون حشد مواردهم لترسيخ مثل هذا التعريف الذي من شأنه تبديد الخطر الذي

جاء به الفلسطينيون، أي قومية عربية غير هاشمية. وعلى الرغم من أن فكرة القومية العربية، كما رأينا في الفصل الأول، كانت قد تغلغلت بالفعل في الحركة الوطنية الأردنية قبل فترة طويلة من وصول الفلسطينيين، فقد خشيت الدولة الأردنية من أن يقلب الفلسطينيون الموازين على الهيمنة الهاشمية لكبر تعدادهم وحالة اليأس التي اعترتهم. لكن موقف الدولة الأردنية بشأن هذا المشروع الجديد كان ملتبسًا. فبينما كان خطاب الوطنية الأردنية هو أكثر الأسلحة توفرًا للاستخدام ضد أعداء الملكية الهاشمية، سواء كانوا من الشرق أردنيين أم من الفلسطينيين؛ إذ تمثل النظام هوية أهل شرق الأردن إلى درجة أنه تم تعريف معارضته على أنها معارضة للأردن وللهوية الأردنية، فقد خشي النظام كذلك من ظهور وطنية أردنية إقصائية كالتي واجهها في صيغة مَحَلّوِيّة في العشرينيات، يمكن أن تقصي الهاشميين أنفسهم من الهوية الأردنية على الأسس نفسها التي يمكن أن تستخدمها لإقصاء الفلسطينيين. وسنرى في مسار تاريخ ما بعد ١٩٤٨ كيف تجلى هذا الموقف للدولة الأردنية، وفي أي المناسبات حاولت أن تحسم هذا الالتباس لصالح انحياز بعينه. ويبين هذا الفصل أيضًا كيف أطلقت سياسات الدولة العنان لزخم وطني أردني له خطابه الوطني الخاص الذي لم تعد الدولة نفسها قادرة على التحكم به، وخشيت من أن يحيط بها في النهاية عن طريق إعادة تعريفها طبقًا لمقولاته الخاصة.

لقد كانت أيديولوجيا عبد الله التوسعية هي ما شكل فكره السياسي واستراتيجيته كلها قبل ١٩٢١، بما في ذلك تكتيك قبول تكوين دولة صارت تعرف بإمارة شرق الأردن كأساس لهذا التوسع (وظل عبد الله حتى وفاته، في عام ١٩٥١، يخطط لتوحيد سوريا وفلسطين والعراق وشرق الأردن وحكمهم)[١]، لكن التوسع الجغرافي

---

(١) عن خطط عبد الله لحكم سوريا والعراق وتوحيدهما مع شرق الأردن، انظر، على سبيل المثال: كامل محمود خلة، **التطور السياسي لشرق الأردن (آذار/ مارس ١٩٢١ - آذار/ مارس ١٩٤٨)** (طرابلس، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣) ٣٤٦ - ٤٢٨. وعن خططه للاستيلاء على فلسطين، انظر، على سبيل المثال: أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت: المكتبة العصرية وجريدة المحرر، ١٩٦٦)، عبد الله التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، الجزء الأول (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩)، سليمان البشير، **جذور الوصاية الأردنية: دراسات في وثائق الأرشيف الصهيوني**، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٢)، وأيضًا: =

والديموغرافي الفعلي لإمارة شرق الأردن لم يتحقق حتى عام ١٩٤٨. ففي تلك اللحظة أدى إنشاء المستعمرة الاستيطانية الأوروبية اليهودية على الأرض ذات الأغلبية الجغرافية والديموغرافية الفلسطينية إلى ضم عبد الله بقية الأجزاء الوسطى والشرقية من تلك الأرض إلى الأردن (التي كان قد أعيد تسميتها عند الاستقلال في عام ١٩٤٦). وكما في محاولاته السابقة لفرض إرادته التوسعية على سوريا، لاقت مساعيه لضم فلسطين معارضة شديدة من كتلة ضخمة من الوطنيين الفلسطينيين (ناهيك عن الدعم الملتبس من المستوطنين الاستعماريين الصهاينة) لم تعد تستطيع سياسيًا أو عسكريًا في عام ١٩٤٨ أن تقاوم استحواذ عبد الله على أرضها. وعلى الرغم من أن هذه المقاومة كانت واسعة الانتشار ومستمرة، فقد تمكن عبد الله بمساعدة حلفائه الفلسطينيين المحليين من استمالة عدد كبير من الفلسطينيين أصحاب النفوذ إلى قضية الضم التي بدأت بمؤتمر أريحا في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ أو إرغامهم عليها. وكان لعملية التوسع الجغرافي والديموغرافي هذه أثر كبير على كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وساعدت آثارها على إعادة تعريف وتشكيل الأردن إلى درجة لا يمكن محوها. أما الصعوبة التي واجهتها الوطنية الأردنية الإقصائية الصاعدة، التي تعززت في عام ١٩٧٠، فهي عجزها عن فك الارتباط بين رؤية أسطورية لأردن ما قبل عام ١٩٤٨ تتصوره على أنه أردن نقي ومطهر، ورؤية أخرى أسطورية، شأنها شأن الأولى، لأردن ما بعد ١٩٤٨ تتصوره مدنّسًا. وما زال نجاح المحاولات الأحدث (منذ أواخر الثمانينيات) لإنشاء ذاكرة تاريخية أردنية جديدة موطننة هدفها إعادة الأردن المعاصر إلى رؤية مثالية أسطورية لأردن ما قبل الفلسطينيين بغرض إعادة إنشاء أردن ما بعد الفلسطينيين قيد الاختبار. وأما ما هو جلي لكل من يعيشون في الأردن اليوم فهو استحالة تحقق فك ارتباط كامل كهذا، والأصعب منه تحقيق هذا النقاء.

كان «مشروع قرار الوحدة» هو الاسم الذي أطلقته الحكومة الأردنية على خطة الضم. وأكدت الجملة الافتتاحية في إعلان الحكومة بداية المناقشات البرلمانية في

= Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King ÛAbdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

الموضوع أن قرارها وقرار البرلمان يستند، ضمن أشياء أخرى، إلى «واقع ضفتي (الأردن) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة»[٢]. ودعا القرار البرلماني إلى «تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية» (وهي تترجم إلى الإنكليزية على نحو خاطئ يجعل اسمها «مملكة الأردن الهاشمية»)[٣]. أما «خطاب العرش» الذي وجهه عبد الله في افتتاح الجلسة البرلمانية التي صوتت على «الوحدة»، فأكد أن هذه هي المرة الأولى «في تاريخ الحياة الدستورية الأردنية» التي يفتتح فيها مجلس الأمة «وقد جمع بين ضفتي (الأردن) منبثقًا من إرادة شعب واحد ووطن واحد وأمل واحد، وإنها لخطوة مباركة هذه الخطوة إلى الوحدة تخطوها الضفتان ويقبل على تحقيقها الشعب صاحب الشأن محمولًا على التمكين لوحدته القومية وعزته الوطنية ومصالحه المشتركة». ويشبّه عبد الله مملكته الجديدة الموسعة «كالطائر جناحاه شرقه وغربه، ومن حقه الطبيعي أن يجتمع شمله ويتلاقى أهله ... وإن وحدة الضفتين حقيقة قومية وواقعية»[٤]. وبينما يتوافق بالفعل تشبيه الضفتين الشرقية والغربية بجناحي طائر، إلا أنه لا يوجد لجسم الطائر الذي يمثل الأردن حقيقة جغرافية توافقه، وليس من المعقول أن يكون نهر الأردن هو ما يقابل جسم الطائر في الواقع، فالنهر في هذا التصوير المجازي لا يمكن اعتباره دولة حتى على المستوى التجريدي. وتُختزل الأردن الدولة هنا في تصور لا توافقه حقيقة جغرافية. إن الأردن ككيان مرن يتوسع وينكمش يتجاوز واقعه الجغرافي المكون من الضفتين الشرقية والغربية وهما [في تشبيه عبد الله] مجرد جناحين يطير بهما. وبهذا فإن الأردن كيان غير مادي كتصور مجرد ليس له وجود مادي، فهو متجاوز للجغرافيا والتجسد المادي. ويرد مجلس النواب على خطاب الملك بمجاز مماثل يصف الضفة الشرقية بأنها

---

(٢) **ملحق الجريدة الرسمية**، محاضر البرلمان (**ملحق الجريدة الرسمية**، مذكرات مجلس النواب) رقم ٣ (١٣ أيار/ مايو ١٩٥٠) ٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) «خطاب العرش» في الحكومة الأردنية، **وحدة ضفتي الأردن: وقائع ووثائق** (عمّان: إدارة الصحافة والنشر، حزيران/ يونيو ١٩٥٠)، ٣.

«أخت» الضفة الغربية، وبأن عبد الله «ربان السفينة المجرب ... يشق طريقه لسفينته بين عواصف هوج من أهواء ونزعات»(٥). والأردن في هذه الاستعارة البيولوجية-- أم ابنتاها الضفتان - مثلها مثل استعارة الطائر، عبارة عن أم مجردة، لا جسم لها وغير مادية، تمنح استعارة السفينة مشروع الضم جسدًا (أي جسد السفينة)، وسيلة مواصلات، تسير وسط بحر من تقلبات الأمزجة والأهواء وتبحث عن مرسى آمن. والوحدة هي هذا المرسى الغائي الآمن الكائن في مشروع عبد الله للضم: «توحيد الضفة الغربية من الأردن مع أختها الضفة الشرقية واجتماعهما في مملكة واحدة يظللها التاج الهاشمي المفدى(٦).»

يؤكد عبد الله على أن وحدة الضفتين «حقيقة قومية وواقعية»، وما يثبت حقيقتها القومية هو «تشابك الأصول والفروع والتحام المصالح الحيوية ووحدة الآلام والآمال»، وحقيقتها الواقعة يشهد بها «قيام روابط اتحادية وثيقة بين الضفتين منذ عام ١٩٢٢، أي منذ ثمانية وعشرين عامًا. تلك الروابط الملحوظة الهامة التي اشتملت على وحدة النقد والدفاع المشترك والارتفاق في المواني وتوطيد أمن الحدود وتسهيل الحواجز الجمركية والسفرية على أساس وحدة المصالح والتبادل الثقافي والتشريعي مما [كذا في الأصل] جعل لكل من الضفتين مركزًا ممتازًا خاصًا في الضفة الأخرى»(٧). والخطاب الذي يمكّن لهذه الوحدة، كان نفسه الخطاب الذي استخدم لتأسيس شرق الأردن نفسها في عام ١٩٢١، وهو خطاب القومية العربية. يؤكد عبد الله أنه «مع ترحيبنا بفكرة الضمان الجماعي والتعاون الاقتصادي على الأسس السليمة بين الدول العربية، نرى أنه لا ضمان لأي شعب عربي إلا بوحدته الحقيقية واجتماع أجزائه المشتتة حيثما كان ذلك ممكنًا ومردودًا إلى الإرادة العامة وغير ناقض لعهد أو ميثاق»(٨). ويعد عبد الله الانتخابات البرلمانية في الضفتين قبل

(٥) رد مجلس الأعيان على خطاب العرش، في وحدة ضفتي، ١٥.

(٦) المرجع السابق، ٦.

(٧) «خطاب العرش»، في وحدة ضفتي، ٣-٤.

(٨) المرجع السابق، ٤.

«توحيد[هما]» دليلًا على «شعور بذاتية واحدة» لدى شعب الضفتين[٩]. واقترح خطابه خططًا لتوحيد قوانين الضفتين. ويختم خطابه بتحية أعضاء البرلمان وتهنئتهم وتأكيده على السير» معكم في السنين المقبلة تحت مسؤوليتكم الدستورية وبإرشاداتي الأبوية متمنيًا الخير للوطن.»[١٠] «صوت» برلمان الأردن على الوحدة على أساس «حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي (الأردن) الشرقية والغربية ووحدتها القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي»[١١]. وكما شبه البرلمان المملكة الأردنية بالأم للضفتين، كان عبد الله صريحًا في وصف دوره كأب لكل من تضمه هذه المملكة. وكان هذا «الإرشاد الأبوي» محل تقدير كبير من مجلس الأمة، كما ظهر في «الرد على خطاب العرش»، وفيه يقول من يدعون الحديث نيابة عن مجلس الأمة «إننا لنثني الثناء العاطر على جلالتكم لعطفكم الأبوي على اللاجئين والعمل على إنقاذهم مما هم فيه من يأس وضنك في العيش وضيق في الحياة»[١٢]. (وهذه التشبيهات بالتأكيد ليست خاصة بالوطنية الأردنية، لأنها منتشرة في كل القوميات الأوروبية حيث ظهرت فكرة الوطن بوصفه أرض أم أو أرض أب حسب السياق وزعمائه ومؤسسيه بوصفهم آباء - ولنلحظ استخدام مصطلح **الآباء المؤسسين** في السياق الأميركي.[١٣]) وعلى الرغم من أن القومية العربية هي الخطاب المستخدم «لتوحيد» الأردن وفلسطين، فإن وطنية شرق الأردن، وليس القومية العربية هي التي يجب أن تعرف الكيان الجديد «الموحد» والموسع. وسنرى سريعًا أن هذا لم يكن نتاجًا غير مقصود من استحواذ دولة قائمة على أرض وشعب بلا دولة، بل كانت سياسة مقصودة للأردنة ومحو الفلسطينية.

---

(٩) المرجع السابق، ٥.

(١٠) المرجع السابق، ٦.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) رد مجلس النواب على خطاب العرش، في وحدة ضفتي، ١٨.

(١٣) نجد هذه التوجهات أيضًا في القومية العربية وكذلك في الوطنيات القطرية للدول والشعوب العربية الأخرى. وللاطلاع على توجهات مماثلة في الوطنية الفلسطينية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، انظر
Joseph Massad, "Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism," in the *Middle East Journal* 49, no. 3 (summer 1995).

توسيع الوطن، الطريق إلى الضم

قامت الحكومة الأردنية بحملة ضخمة لتجعل من نفسها ممثلًا للفلسطينيين المنكوبين تمهيدًا لعملية الضم[(١٤)]. وقد وضعت خطط الاستعداد لهذه الحملة منذ تصويت الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين. وكان أعضاء مفوضية "بيل" بشأن فلسطين أول من أوصوا بضم الأجزاء "العربية" من فلسطين إلى شرق الأردن في عام ١٩٣٧، ما حدا بعبدالله إلى تقديم مقترحٍ إلى الحكومة البريطانية يدعو فيه إلى إنشاء "مملكة عربية موحدة من فلسطين وشرقيٍ الأردن تحت يد ملكية عربية قادرة على القيام بمهمتها وتنفيذ تعهداتها"[(١٥)]. وقد تم وضع خطط عملية لتحقيق هذا الهدف بعد قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة[(١٦)]. كان الملك عبد الله صريحًا في إعلان حقه في تمثيل الفلسطينيين فور دخول جيشه فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨. وهو يقول بلا مواربة إن "الهيئة العربية العليا لم تعد تمثل عرب فلسطين"[(١٧)]. ازداد هذا الوضع تعقيدًا بعد إنشاء حكومة عموم فلسطين في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، بدعم من الجامعة العربية وخاصة مصر. ولمواجهة سلطة حكومة فلسطين الجديدة، عقد عبد الله مؤتمرًا في عمّان في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ (سماه "مؤتمر فلسطين القومي")، في اليوم نفسه الذي دعت فيه حكومة فلسطين إلى مؤتمر في غزة، "دعا" إليه خمسمائة من قادة المجتمع الفلسطيني وأعيانه[(١٨)]. ولضمان حضور الفلسطينيين مؤتمر عمّان لا المؤتمر المنعقد في

---

(١٤) للمزيد عن ضم الحكومة الأردنية وسط فلسطين إلى الأردن، انظر: عصام سخنيني، «ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤) ٥٦-٨٣؛ انظر أيضًا منيب ماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩٥٩** (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨)، ٥٣٣-٥٤٦، ومحمد محافظه، **العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٩- ١٩٥١)** (عمّان: دار الفرقان ودار عمار، ١٩٨٣)، ١٩٧-٢٢٣.

(١٥) انظر الاقتراح في: **الآثار الكاملة للملك عبد الله**، الطبعة الثالثة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ٣٩٠.

(١٦) انظر، على سبيل المثال، أنيس صايغ، **الهاشميون**، ٢٤٤.

(١٧) سخنيني، «ضم فلسطين»، ٥٩.

ذكر شوادران خطأً أن عدد المندوبين كان خمسة آلاف في حين كان العدد الحقيقي خمسمئة؛ انظر: صايغ، **الهاشميون**،٢٧٢-٢٧٤، وأيضًا: ماضي والموسى، **تاريخ الأردن**، ٥٣٥-٥٣٦.

(١٨) في مؤتمر عمّان، انظر: سخنيني، «ضم فلسطين»، ٥٦-٥٧، انظر أيضًا: =

غـزة، اتخذت الحكومة عددًا من الإجراءات القمعية (ينبغي التنويه هنا إلى أن كل أنحاء وسـط فلسطين التي كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة الجيش الأردني، كانت تُدار عبر قانـون الدفـاع لسـنة ١٩٣٥) منها منـع المندوبين مـن الذهاب إلى غـزة وإجبارهم على الذهاب إلى عمّان (كانت أجزاء كثيرة من وسـط فلسـطين في ذلك الوقت مازالت تحت سـيطرة القوات المسـلحة العراقية والمصريـة)[١٩]. أصدر مندوبـون في المؤتمر عددًا من القـرارات تقـضي بأن «المؤتمر يفـوض جلالته تفويضًـا تامًا مطلقًا في أن يتحدث باسـم عرب فلسـطين ويفاوض عنهم ويعالـج مشكلتهم بالشكل الذي يراه. وهو الوكيل عنا في جميع شؤون مستقبل فلسطين»، وكذلك قرر المندوبون إرسال برقية إلى الهيئة العربية العليا يخبرونها بأن المندوبين نزعوا عنها «ثقة عرب فلسطين، فهي لا تمثلهم، ولا يحق لها أن تنطق باسـمهم أو تعبر عن رأيهم»[٢٠]. وكما يشـير عصام سـخنيني، كان مؤتمر عمّان أول خطـوات عبد الله لينتزع لنفسـه تفويضًا من الفلسـطينيين بأن يمثـل قضيتهم، وفي الوقت نفسـه لإنكار شرعية حكومة عموم فلسـطين، ما جعله الممثل والراعي الوحيد لفلسـطين والفلسـطينيين. وفي ٥ تشريـن الأول/ أكتوبـر، دعا عبد الله رسـميًا إلى حل حكومـة فلسـطين. وبعدهـا بشـهر، في ١٥ تشريـن الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، عنـد زيارة عبد الله للقدس، أعلنه مطران الأقباط ملكًا على القدس[٢١].

مؤتمر أريحا

بينـما اتخـذ مؤتمر عـمّان خطوات تمهيديـة لضمان إطلاق يـد عبد الله في التعامل مع وسـط فلسـطين والفلسـطينيين، فقد شـدد مؤتمر أريحا الذي عقده في ١ كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٤٨ من قبضته وعزمه على ضم المنطقة. وكما سـلف، كانت منطقة وسـط فلسطين قد أخليت من المعارضة المناهضة للهاشميين والمقاومة من خلال عدد من الإجراءات القمعية

= Benjamin Shwadran, *Jordan: A State of Tension* (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959), 280.

(١٩) أرسـل المندوبون الفلسـطينيون عددًا من البرقيات إلى حكومة فلسـطين يصفون فيها الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة الأردنية، منشورة في سخنيني، «ضم فلسطين»، ٦٠.

(٢٠) انظر سخنيني، «ضم فلسطين»، ٦٠.

(21) See Shwadran, *Jordan*,280.

اتخذها الجيش الأردني، مع حملة سريعة وواسعة لتدمير "جيش الجهاد المقدس" (الذي كان أثناء الحرب تحت إمرة مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني) للقضاء على أي مقاومة منظمة لخطط عبد الله. وصاحبت هذه الإجراءات القمعية سلسلة من التعيينات لحلفاء عبد الله من محافظين ورؤساء بلديات في كل أنحاء وسط فلسطين، بالإضافة إلى ترحيل أعضاء كثيرين في الحزب العربي الفلسطيني المناهض لعبد الله، وفرض رقابة صارمة على من بقي منهم (لاسيما في البلدات الكبيرة مثل القدس وبيت لحم ورام الله ونابلس)[٢٢].
وبالإضافة إلى هذا، أمر الملك عبد الله التل، الحاكم العسكري على القدس وأحد مفاوضي الملك عبد الله الرئيسين، بتوقيع اتفاق هدنة مع الإسرائيليين، وقد فعل ذلك في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، قبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر أريحا. وعلى هذا فقد تم نقل أكثر من ألف مندوب فلسطيني، أغلبهم من لاجئي الحرب، في مركبات عسكرية تابعة للجيش الأردني إلى أريحا لحضور مؤتمر عبد الله[٢٣]. ويروي عارف العارف أن كثيرًا من موظفي الدولة نقلوا أيضًا لحضور المؤتمر، أما من رفضوا فقد فُصلوا من وظائفهم أو أجبروا على الاستقالة[٢٤]. ويروي عبد الله التل أن الحكومة الأردنية التقت بالشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية الخليل وأحد الموالين لعبد الله، قبل المؤتمر وأطلعته على خططها بشأن المؤتمر وأهدافه المرجوة. وطبقًا للتل، قدمت الحكومة وعبد الله إلى الجعبري القرارات التي يفترض أن يصدرها المؤتمر بالإجماع في ختامه[٢٥]. ويضيف التل أن أكبر وفد حضر المؤتمر كان وفد الخليل حيث استطاع الجعبري حشد كثيرين ممن "لا يمانعون في قضاء عطلة يوم أو يومين على حساب الحكومة! ولو كانت نفقات السفر على الوفود أنفسهم لما جاء إلى أريحا سوى القلائل"[٢٦]. وفي المؤتمر، انتُخب الجعبري رئيسًا له، أما رئيسا بلدية القدس ونابلس (كانت الأخيرة تحت سيطرة الجيش العراقي) وكثير من وجهاء فلسطين، فقد رفضوا حضور المؤتمر على الرغم من كل إجراءات عبد الله.

---

(٢٢) انظر صايغ، **الهاشميون**، ٢٧٢.

(٢٣) انظر عبد الله التل، **كارثة فلسطين**، ٣٧٥-٣٧٦.

(٢٤) عارف العارف، النكبة: **نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ - ١٩٥٥**، الجزء الرابع، (سيدون، بيروت: المطبعة العصرية، ١٩٥٩)، ٨٧٧.

(٢٥) عبد الله التل، **كارثة فلسطين**، ٣٧٦.

(٢٦) المرجع السابق.

دعت قرارات المؤتمر إلى "وحدة فلسطينية أردنية" وأكدت أن السبيل الوحيد الذي يمكّن الأمة العربية من مواجهة المخاطر التي تجابهها هي الوحدة القومية الكاملة "ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن مقدمة لوحدة عربية حقيقية"، كما أعلن المؤتمر أنه "يبايع جلالة الملك عبد الله المعظم ملكًا على فلسطين كلها ويحييه ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال دفاعًا عن فلسطين". وفي ختام المؤتمر توجهت الوفود إلى قصر الملك بالشونة في غور الأردن، حيث أطلعوه على قراراتهم بما فيها مبايعته ملكًا على فلسطين[٢٧]. تضيف بعض الروايات أن أحد القرارات دعا الحكومة الأردنية "إلى تغيير اسمها بحيث تصبح المملكة العربية الهاشمية، مع إزالة الحدود بين فلسطين وشرق الأردن"[٢٨]. لكن ذلك كان ليؤدي إلى المزيد من تنديد العرب والفلسطينيين الآخرين. وبعد اثني عشر يومًا، أصدر برلمان الأردن المكون من عشرين عضوًا ولم يكن له صلاحية دستورية إطلاقًا على السلطة التنفيذية إعلانًا يؤيد الوحدة وأعلنت رد الحكومة الإيجابي على مؤتمر أريحا[٢٩]. وفي مقابل ذلك، أعلنت الجامعة العربية ودولها الأعضاء، ومنها حكومة عموم فلسطين، رفضها الصريح للمؤتمر ولخطط عبد الله الخاصة بالضم. ولكن سرعان ما أقامت كل الدول الأعضاء علاقات دبلوماسية مع المملكة، في اعتراف ضمني بتوسعها - رغم عدم إعلان أي دولة منها اعترافها الرسمي بالضم. كما أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا اعترافهما بضم عبد الله أراضي فلسطين فيما عدا القدس[٣٠].

لم يتم تغيير اسم وسط فلسطين إلى الضفة الغربية رسميًا إلا بعد مرور عام على مؤتمر أريحا، وقبل التوحيد القانوني، عندما أصدرت الحكومة أمرًا يقضي بما يلي "يسمح بتصدير

---

(٢٧) المرجع السابق، ٣٧٨-٣٧٩.

(٢٨) **الرواد**، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، نقلًا عن سخنيني، «ضم فلسطين»، ٦٣. في الواقع كان هناك ثلاث نسخ مختلفة من قرارات المؤتمر، تلك التي وقعها الحاضرون، وصورتان لاحقتان قام عبد الله بتعديلهما وتغيير محتواهما، انظر:

Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948–57* (London: Frank Cass, 1981) 13-14.

(٢٩) انظر سخنيني، «ضم فلسطين»، ٦٤.

(٣٠) انظر: Abidi, Jordan, 55-56.

الأغنام والماعز إلى الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية"[٣١]. وكان المصطلح الحكومي المستخدم قبل هذا القرار هو"المنطقة الغربية" أو "المناطق الغربية" أو "فلسطين"[٣٢]. بعد ذلك مُحيت كلمة فلسطين نفسها وحلت محلها **الضفة الغربية**. وفي نظام بريدي صدر في ١ آذار/ مارس ١٩٥٠، ورد في المادة الثالثة منه "تلغى كلمة 'فلسطين' كصفة للضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية أينما وردت في الأنظمة والقرارات والتعليمات المذكورة في المادة الأولى من هذا النظام".[٣٣] وقد علق جون باغوت غلوب في هذا الشأن بأن "اسمي فلسطين وشرق الأردن، المستعمَلين في الماضي، لم يعودا مناسبين بأي حال"[٣٤]. وفي عام ١٩٥٣، أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا سمته "قانون توحيد قوانين ضفتي المملكة الأردنية الهاشمية" قام بتحويل الدولة الموسعة إلى وحدة قانونية[٣٥].

وإعدادًا لـ"التوحيد"، اتخذت الحكومة إجراءات أخرى فشكلت وزارة جديدة في أيار/ مايو ١٩٤٩، ضمت ثلاثة وزراء فلسطينيين، بينهم النابلسي روحي عبد الهادي، وزيرًا للخارجية - وهو اختيار مهم لا سيما فيما يخص الدول العربية وردود فعلها المتوقعة على الضم الذي قام به عبد الله (وكان هناك فلسطيني رابع وزيرًا للاجئين بشكل مؤقت؛ إذ ألغيت الوزارة لاحقًا)[٣٦]. وبعد انتهاء الحرب، حُلت الحكومة العسكرية التي أنشأها الأردنيون عند دخول فلسطين في أيار/ مايو ١٩٤٨ وحلت محلها حكومة إدارية في آذار/ مارس ١٩٤٩.[٣٧] عينت الحكومة ضباط جيش سابقين

---

(٣١) أمر رقم ٢١ لسنة ١٩٤٩، صدر طبقًا لنظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩، نشر في **الجريدة الرسمية**، رقم ١٠٠٢ (١ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٤٩).

(٣٢) «قانون ذيل قانون جوازات السفر رقم ١١ لسنة ١٩٤٩»، **الجريدة الرسمية**، رقم ٩٧٠ (١٤ شباط/ فبراير، ١٩٤٩).

(٣٣) **الجريدة الرسمية**، رقم ١٠١٢ (١ آذار/ مارس، ١٩٥٠)، ٩٢.

(34) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957), 237.

(٣٥) **الجريدة الرسمية**، رقم ١١٣٢ (١ شباط/ فبراير، ١٩٥٣)، ٥١٨.

(٣٦) سخنيني، «ضم فلسطين»، ٦٩-٧٠.

(٣٧) انظر «قانون الإدارة العامة في فلسطين #١٧ لسنة ١٩٤٩،» نشر في **الجريدة الرسمية**، رقم ٩٧٥ (١٦ آذار/ مارس، ١٩٤٩).

في مناصب مدنية عليا لحكم وسط فلسطين: فعين عمر مطر، شرق أردني، وكان حاكمًا عامًا على فلسطين في فترة الحرب، حاكمًا إداريًا على كافة الأراضي، ومنصبه كان يتبع مباشرة لوزير الداخلية الأردني. وكان منصب الحاكم الإداري قد ألغي بأمر ملكي في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، تمهيدًا للضم[٣٨]. وبعد ذلك التاريخ، تم ربط إدارة وسط فلسطين بوزارة الداخلية مباشرة[٣٩].

ذكرنا في الفصل الأول أن وطننة الفلسطينيين تمت من خلال تعديل تم على قانون الجنسية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٩. لكن الحكومة الأردنية قبلها، تمهيدًا لخطوة الوطننة، أصدرت في شباط/ فبراير عام ١٩٤٩ تعديلًا على قانون الجوازات "بصرف النظر عما جاء في المادة الثانية من قانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢، يجوز لأي شخص عربي فلسطيني يحمل جنسية فلسطينية الاستحصال على جواز سفر أردني بموجب قانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢"[٤٠]. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٤٩، صدر قانون جعل الدينار الأردني وحدة النقد الوحيدة في البلاد[٤١]. وينبغي أن نذكر هنا أن الدينار الأردني كان قد تم إصداره في هذه الفترة ليحل محل الجنيه الفلسطيني الذي كان العملة الرسمية في شرق الأردن منذ عام ١٩٢٧.[٤٢] وبعدها بفترة وجيزة أُغلقت القنصلية الأردنية في القدس، حيث كانت القدس قد أضحت في تلك الفترة تحت ولاية وزارة الداخلية[٤٣]. كما ألغيت كافة الجمارك والتعريفات بين فلسطين والأردن في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٩.[٤٤] ومع نهاية عام ١٩٤٩،

(٣٨) انظر سخنيني، «ضم فلسطين»، ٧٠-٧١. قبل إلغاء المنصب، تولى فلاح المدادحة بعد مطر، وهو شرق أردني آخر استعيض عنه أخيرًا بالفلسطيني راغب النشاشيبي، وهو من مؤيدي عبد الله.

(٣٩) نشر في **الجريدة الرسمية**، رقم ١٠٠٣ (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩).

(٤٠) نقلًا عن سخنيني، «ضم فلسطين»، ٧١.

(٤١) **الجريدة الرسمية**، رقم ٩٨٧ (١ تموز/ يوليو،١٩٤٩). أخيرًا، في حزيران/ يونيو ١٩٥٠، أصدر مجلس الوزراء قرارًا يمنح من كانوا يملكون عملات فلسطينية مهلة حتى آب/ أغسطس ١٩٥٠ لتحويل أموالهم واستبدال العملة الأردنية بها.؛ انظر **الجريدة الرسمية**، رقم ١٠٢٦ (١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٠).

(٤٢) انظر **الشرق العربي**، رقم ١٧٤، (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٧) لقانون إحلال النقد الفلسطيني محل النقد المصري والعثماني.

(٤٣) **الجريدة الرسمية**، رقم ٩٨٨ (١٦ تموز/ يوليو، ١٩٤٩).

(٤٤) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، المجلد الثاني، =

اتخـذت كل التدابـير الإدارية والقانونية لتوحيد وسـط فلسـطين مـع الأردن بعد تغيير اسـمها إلى "الضفة الغربية". كانت هذه العملية شـديدة الدقة والشمول حتى أن رئيس الوزراء الأردني أعلن في أوائل عام ١٩٥٠ أنه "بمناسـبة رفع الحواجز فيما بين الضفتين الشرقية والغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح لا مجال لاعتبار البلاد الواقعة في الضفـة الغربيـة بـلادًا أجنبية ... وتعتـبر البلاد الواقعـة في الضفتـين المذكورتين وحدة واحدة"[٤٥]. وعلى هذه الخلفية صدر النظام البريدي (المذكور سابقًا) في ١ آذار/ مارس ١٩٥٠، بإلغاء كلمة فلسطين ووضع "الضفة الغربية" مكانها.

بقيت خطوة واحدة يلزم اتخاذها لإتمام الوحدة القانونية المزمعة - وهي الانتخابات البرلمانية. بدأ الإعداد لهذه الخطوة في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٩، عندما حُل مجلـس الأمـة الأردني بقرار ملكي يسري اعتبـارًا من ١ كانـون الثاني/ يناير ١٩٥٠. ثم صدر قرار بعقد انتخابات جديدة تشمل الفلسطينيين. ولتحقيق ذلك تم تعديل القانون الانتخـابي بحيث "ينضم إلى النواب المعينة أعدادهم ودوائرهم لمجلس النواب عشرون نائبًا يُنتخبون عن المنطقة الغربية التي تدار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية"[٤٦]. وتحدد يوم ١١ نيسان/ إبريل ١٩٥٠ موعدًا للانتخابات الجديدة.

كان الجدل حول الانتخابات حاميًا فيما صار يسمى بالضفة الغربية. تدرجت الآراء من المعارضة التامة للانتخابات (وبخاصة من جانب حكومة فلسـطين واللجنة العربية العليـا) الذيـن اعتبروا المشـاركة في الانتخابـات اعترافًا بأن فلسـطين ضاعت إلى الأبد لصالح الاسـتيطان الاسـتعماري الصهيوني، إلى من اعتبروا عقد الانتخابات أمرًا واقعًا وحثوا الناس على المشـاركة حتى يكون لهم عـلى الأقل دور في إدارة حياتهم، إلى الفريق الـذي كان يؤيد "الوحدة" تأييدًا تامًـا (أعضاء جهاز عبد الله البيروقراطي الجدد، وبقايا حـزب الدفـاع وبقايا جهاز الانتـداب البريطاني) أما الحزب الشـيوعي الـذي أيد قرار

= (صيدا: بدون ناشر، ١٩٥٩-١٩٦٠)، ٣٠٧.

(٤٥) اقتباس في سخنيني، «ضم فلسطين»، ٧٢.

(٤٦) «إضافة إلى القانـون الانتخابي، رقم ٥٥ لسـنة ١٩٤٩» منشـور في **الجريـدة الرسمية**، رقم ١٠٠٤ (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٤٩).

الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، فعارض انتخابات عبد الله، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة(٤٧).

وقد تدخلت الحكومة في الانتخابات فأيدت مرشحين وعارضت مرشحين حسب معايير الولاء لها. كما استخدمت أصوات الجيش؛ إذ كان مسموحًا لأفراده في ذلك الوقت بالتصويت، لضمان فوز مرشحي الحكومة. ويروي غلوب باشا أنه أعطى جنوده قوائم مرشحين تتضمن علامات بجانب أسماء مرشحي الحكومة، على الرغم من ادعائه "عدم ممارسة ضغط لجعلهم يصوتون لمرشحي الحكومة"(٤٨). هذا بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للمقاعد، فقد كان عدد المصوتين في الضفة الشرقية ١٢٩ ألفًا، وعدد المصوتين في الضفة الغربية ١٧٥ ألفًا، لكن كان لكل ضفة عشرون مقعدًا في البرلمان. كما استُخدم قدر كبير من التلاعب في تقسيم الدوائر لضمان برلمان موالٍ(٤٩). وقد تشكلت وزارة جديدة بعد يوم من الانتخابات ضمت خمسة وزراء فلسطينيين.

وفي ٢٤ آذار/ مارس، اجتمع البرلمان بغرفتيه لبدء المداولات بشأن ضم (أو"وحدة") وسط فلسطين. خرج عدد من الأعضاء الفلسطينيين والأردنيين من قاعة المجلس احتجاجًا، لأن كثيرًا منهم كان قد طالب بتغيير الدستور قبل بدء المداولات حول قضية "الوحدة". وبعد وساطة عاد أعضاء البرلمان، واقترح أحدهم إرجاء المداولات حول الوحدة. وطرح أمر الإرجاء للتصويت، فلم ينجح بسبب مجلس الأعيان الذين كان جميع أعضاؤه (كما هم اليوم) معينين من قبل الملك. اعتبرت الحكومة فشل التصويت على إرجاء المداولات تصويتًا لصالح الوحدة، لأن موضوع الوحدة نفسه لم يكن قد تم طرحه للتصويت قط. وفي نهاية الجلسة البرلمانية، أصدر توفيق أبو الهدى، وهو رئيس وزراء سابق (لفترات متعددة) وكان ذراع عبد الله اليمنى، وقد انتخب رئيسًا للبرلمان، "القرار" البرلماني بالوحدة بوصفه قرارًا وافق عليه البرلمان الذي يمثل الضفتين(٥٠). وسرعان ما اعترفت الحكومة البريطانية بالأردن الجديد الموسّع (باستثناء القدس، التي

---

(٤٧) انظر سخنيني، «ضم فلسطين»،٧٣-٧٤.

(48) Glubb, *A Soldier,* 351.

(٤٩) انظر سخنيني، «ضم فلسطين»، ٧٥.

(٥٠) انظر الجيل الجديد، العدد ٢٤، ١ أيار/ مايو، ١٩٥٠، نقلًا عن سخنيني، «ضم فلسطين»، ٧٦.

كان يفترض طبقًا لقرار الأمم المتحدة أن تكون تحت ولاية الأمم المتحدة)، وكذلك فعل الإسرائيليون بقدر أقل من الصراحة. وبعد حث حكومة فلسطين في غزة، قامت الجامعة العربية التي ظلت صامتة إلى حد كبير بخصوص كل الخطوات التمهيدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية لضم وسط فلسطين، بإصدار قرار يعارض الضم، ودعت إلى طرد الأردن من عضوية الجامعة العربية[٥١]. ردت الحكومة الأردنية بتأكيدها "اعتبار قضية الوحدة أمرًا منتهيًا لا محل للبحث فيه»[٥٢].

في يوم الجمعة ٢ تموز/ يوليو ١٩٥١، بعد جولة له في الضفة الغربية مصطحبًا حفيده الشاب حسين، توجه عبد الله إلى المسجد الأقصى للصلاة. كان المسجد مليئًا بما يفوق الألف من المصلين، وكانت الصلاة مذاعة عبر البث الحي للإذاعة. وعند دخول عبد الله المسجد أطلق النار عليه شاب فلسطيني اسمه مصطفى عشّو، وأرداه قتيلًا فقام حرس عبد الله بقتله على الفور. اندفع جنود الجيش الذين يحرسون المسجد من الخارج إلى داخل المسجد، وأخذوا يطلقون الرصاص بلا تمييز، فقتلوا عشرين شخصًا وجرحوا أكثر من مائة. بعدها جن جنون حراس اللواء الهاشمي فأخذوا يطلقون الرصاص على الناس في القدس ويحطمون النوافذ وينهبون الممتلكات ويضربون الناس بكعوب بنادقهم وقبضات أيديهم[٥٣]. وتم احتجاز المئات واستجوابهم. وبعدها بيومين، استمر منع بعض المصلين في المسجد من العودة إلى منازلهم.

أُطلقت شائعات بتسليم الجيش المدينة القديمة إلى إسرائيل عقابًا للفلسطينيين.

---

(٥١) انظر سخنيني، «ضم فلسطين»، ٧٧-٨٠.

(٥٢) بيان أصدره مكتب رئيس الوزراء في ٣١ أيار/ مايو، ١٩٥٠، منشور في **وحدة ضفتي**، ٢٨.

(٥٣) يعتمد هذا على الوصف التفصيلي للأحداث التي تلت اغتيال عبد الله في

Mary C. Wilson, *King Abdullah: Britain and the Making of Jordan* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), 209–215.

وانظر أيضًا وصفًا موجزًا في

Robert Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition* (New York: Oxford University Press, 1994), 13–14.

أعطى جون باغوت غلوب انطباعًا بأن المدنيين ارتكبوا أعمال نهب وتخريب في القدس. وهو يقول: «في القدس نهبت بضع محال قبل أن تتدخل قوات الجيش»، في .Glubb, *A Soldier,* 278.

وألقيت الحجارة على سيارات تحمل لوحات فلسطينية في مدينة السلط. وفي بعض مخيمات اللاجئين سادت حالة من الاحتفال. وفي أحد المخيمات بالقرب من فندق فيلادلفيا في وسط عمّان، هاجم (شرق) أردنيين غاضبون لاجئين فلسطينيين فقتلوا ثلاثة منهم وجرحوا آخرين[٥٤].

اتُهم عشرة أشخاص بالتخطيط لعملية الاغتيال مع عشو، وقُدموا إلى محاكمة عسكرية يرأسها ثلاثة ضباط شرق أردنيين[٥٥]. وكان المدعي العام هو وليد صلاح الفلسطيني الأصل، وكان أيضًا مستشارًا قانونيًا للمحكمة. تمت تبرئة أربعة أشخاص وحكم بالإعدام على الستة الآخرين. وكان اثنان من الستة شرق أردنيين فروا إلى مصر. وكان أحدهما عبد الله التل، حاكم القدس العسكري السابق، الذي كان قد انشق منذ فترة قصيرة وفر إلى القاهرة، وكان الآخر هو موسى أحمد أيوبي، وهو من مدينة السلط أصلًا. حكم عليهما بالإعدام غيابيًا. ونُفذ حكم الإعدام شنقًا سريعًا في الفلسطينيين الأربعة المحتجزين بناء على توجيهات السفير البريطاني سير أليك سيث كيركبرايد[٥٦].

الأردن الجديد

أدت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وكذلك طرد الصهاينة لما يقارب مليون فلسطيني من وطنهم، إلى تدفق مئات الآلاف من اللاجئين على الأجزاء الفلسطينية التي لم تغزها بعد القوات اليهودية وعلى الدول العربية المجاورة. فدخل ما يقرب من

---

(54) Mary Wilson, *King Abdullah*, 209.

(٥٥) للاطلاع على رواية مشكوك فيها عن المسؤول عن اغتيال الملك عبد الله، انظر ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله** (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠). يريد النشاشيبي تبرئة الشعب الفلسطيني من مسؤولية قتل الملك عبد الله، ويحاول أن يكشف عن دليل دامغ على أن المصريين والبريطانيين و/ أو الأحزاب الأردنية كانوا وراء مقتله.

(٥٦) المرجع السابق، ٢١١. عمل كيركبرايد مندوبًا ساميًا لبريطانيا في الأردن في الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٦، ثم وزيرًا مفوضًا لشرق الأردن وسفيرًا بعد ذلك حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١. يتحدث موسى عادل بكمرزا شردان عن عزم أردنيين غاضبين قتل لاجئين فلسطينيين، ويقول إنه تم إحباط مذبحة بنشر قوات الجيش في الشوارع. انظر مذكراته **الأردن بين عهدين** (عمّان، بدون ناشر، ١٩٥٧)، ٧٢.

ثلاثمائة وستين ألف لاجئ إلى وسط فلسطين (التي سرعان ما سميت بالضفة الغربية). وفي ذلك الوقت، كان سكان وسط فلسطين قد بلغوا أربعمائة وخمسة وعشرين ألف نسمة، وسكان الأردن ثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف نسمة[٥٧]. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي عدد سكان الضفة الشرقية إلى أربعمائة وخمسة وثمانين ألف نسمة وعدد سكان الضفة الغربية إلى سبعمائة وخمسة وثمانين ألف نسمة، ما رفع عدد السكان الإجمالي للأردن الجديد الموسع إلى مليون ومائتين وسبعين ألف نسمة. وبهذا طرأ تحول ديموغرافي فجائي على الأردن من بلد يقطنه ثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف نسمة إلى بلد يتجاوز عدد سكانه المليون أي ثلاثة أمثال عدد سكانه الأصلي. ونتيجة لذلك، أصبحت نسبة الفلسطينيين القادمين الجدد في الفترة بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ حوالي ٥٧ , ٦٤ بالمائة من إجمالي عدد سكان الأردن (بما في ذلك فلسطينيو الضفة الغربية، وكل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الضفة الشرقية). فإذا أضفنا الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الأردن قبل عام ١٩٤٨، ترتفع النسبة إلى ٨١ , ٦٨ بالمائة على الأقل. أما بالنسبة إلى الضفة الشرقية، فكانت نسبة الفلسطينيين القادمين الجدد إلى إجمالي عدد السكان ٧٧ , ١٩ بالمائة ترتفع إلى ٣١ , ٢٩ بالمائة إذا أضفنا لهم الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الأردن قبل عام ١٩٤٨. وترتفع هذه النسبة إلى ٤٢ , ٣٤ بالمائة إذا حسبنا اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الضفة الشرقية والفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الأردن قبل ١٩٤٨، ومعهم فلسطينيّو الضفة الغربية الذين انتقلوا إلى الضفة الشرقية بين عام ١٩٤٨ و ١٩٥٢. وعليه، كان الفلسطينيون في فترة «الوحدة» يشكلون ثلث سكان الضفة الشرقية وحدها، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٣ بالمائة عام ١٩٦١، ثم إلى ٤٧,١ بالمائة عشية حرب ١٩٦٧، كما أن النسبة الإجمالية للسكان الفلسطينيين إلى مجمل سكان الضفتين الشرقية والغربية قد ارتفع إلى ٣٥ , ٧٠ بالمائة عشية حرب ١٩٦٧ [٥٨]. وبعد حرب ١٩٦٧، وبسبب الموجة الجديدة من المهجّرين، الذين طردتهم القوات الإسرائيلية الغازية، ارتفعت نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الشرقية إلى ٦٠ بالمائة تقريبًا

---

(٥٧) للاطلاع على هذه الديموغرافيات، انظر يزيد يوسف صايغ، **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي** (لندن: منشورات رياض الريس، ١٩٨٧) ١٢-١٤.

(٥٨) انظر المرجع السابق لكل الحسابات الديموغرافية المذكورة هنا.

(على الرغم من أن تقديرات هذه الفترة ليست دقيقة)[٥٩]. ارتفع عدد السكان ارتفاعًا كبيرًا مرة أخرى بعد حرب الخليج في أوائل التسعينيات، مع عودة مائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف أردني فلسطيني كانوا يعيشون في الكويت وبقية دول الخليج ما رفع عدد السكان الفلسطينيين - أغلبهم يعيشون في عمّان والمدن المجاورة - في الضفة الشرقية.

كان لهذا التوسع الضخم المفاجئ أثر عظيم على كل جوانب الحياة في الأردن الجديدة. ومن المهم هنا أن نبرز الطبيعة المدينية لقدر كبير من هذا التوسع في الضفة الشرقية، ذلك أن أغلبية السكان الفلسطينيين الذين لجأوا إليها سكنوا في المدن. وقد شهدت عمّان بالفعل توسعًا كبيرًا في أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما ارتفع عدد سكانها إلى ثلاثين ألف نسمة عام ١٩٤٣، وارتفع ثانية إلى سبعين ألف نسمة عام ١٩٤٨، ثم إلى مائة وعشرين ألف نسمة عام ١٩٥٢، حتى وصل إلى مائتين وأربعة وستين ألف وأربعمائة وخمسة وسبعين نسمة عام ١٩٦١.[٦٠] وبالإضافة إلى هذا، كان هناك عدد من الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان الفلسطينيين القادمين، وسكان شرق الأردن الأصليين. كانت نسبة أكبر من الفلسطينيين من أصول حضرية، وأكثر تعليمًا وخبرة في المشاركة السياسية، وعلى دراية أكبر بوسائل الإعلام العامة (الصحف والإذاعة) كما كان الفلسطينيون أيضًا معتادين على مستويات أفضل من الرعاية الصحية ومعايير أعلى للصحة ومعدلات أقل من وفيات الأطفال[٦١]. جاء التجار الفلسطينيون برؤوس أموالهم، كما جاء الفلسطينيون المتعلمون بخبراتهم ومهاراتهم، وجاء العمال الفلسطينيون بخبراتهم

---

(٥٩) المرجع السابق، ٣٤-٣٥.

(٦٠) المرجع السابق، ١٤-١٦. يقدم صايغ أيضًا أعدادًا لمدينتي إربد والزرقاء.

(٦١) للاطلاع على معدلات التعليم ومستويات الرعاية الصحية ومستوى المشاركة السياسية، وعدد الصحف، وما إلى ذلك بين الفلسطينيين والأردنيين، انظر:

Shaul Mishal, *West Bank/East Bank: The Palestinians in Jordan 1949–1967* (New Haven: Yale University Press, 1978), 1–9

وانظر أيضًا:

Naseer Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921–1965* (The Hague Nijhoff, 1972),49–69.

التنظيمية وتجربتهم السياسية. فرضت هذه الاختلافات مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة على الدولة الأردنية، وعلى سكان أردن ما قبل الحرب بوجه عام.

وعلى المستوى الاجتماعي، سببت هذه المظاهر الواضحة المزيد من التوتر، فقد تملك سكان شرق الأردن الحضريون شعور عام بأن الطبقات الفلسطينية العليا والمتوسطة التي طُردت من مدنها وجاءت إلى مدن أصغر وأقل تطورًا نسبيًا في الأردن، كانت تشيع رواية تفوّق طبقية وإقليمية على الأردنيين. وكان ذلك الخطاب مهينًا، لاسيما للشرق أردنيين الذين كانوا ينتمون إلى الطبقات العليا والمتوسطة، والذين حظوا بتعليم يضاهي تعليم الفلسطينيين على الرغم من أنهم كانوا أقل منهم عددًا. فقد شعر المسيحيون الشرق أردنيون خاصة، الذين كانت نسبة تعليمهم أعلى كثيرًا ممن حولهم بسبب المدارس الإرسالية، بالإهانة وبخطر المنافسة الفلسطينية. لكن النخبة الفلسطينية كانت تفتقر إلى النفوذ السياسي الذي كان سيسمح لها بمأسسة هذا الخطاب في مواجهة الشرق - أردنيين. ذلك أن نفوذها السياسي كان دائمًا مستمدًا من النظام الهاشمي الذي كان عداؤه للوطنية الفلسطينية (وتعاطفه مع وطنية شرق أردنية من صنعه) واضحًا دائمًا، كما أن الطبقات العاملة الفلسطينية والفلاحين السابقين الذين كانوا يعيشون في مخيمات اللاجئين لم يشاركوا في خطاب التفوق هذا لأنهم كانوا يفتقرون إلى أي قدر من التفوق المادي على الأردنيين الأصليين. بل وعلى العكس من ذلك، فقد استثار وضعهم الاقتصادي المتدهور غضب ملاك الأراضي الأردنيين الأثرياء بمن فيهم الشراكسة، التي أقامت الحكومة مخيمات اللاجئين على بعض من أراضيهم. وفي ذلك الوقت، لم يكن للأراضي قيمة كبيرة، لكن بحلول السبعينيات (عقد المضاربة على الأراضي) أخذت قيمة الأرض ترتفع ارتفاعًا كبيرًا، فأخذ كثير من هؤلاء الأردنيين يعبرون عن فزعهم من هؤلاء المغتصبين الذين وضعوا أيديهم على الأراضي، وعن رغبتهم في طردهم منها. وهكذا اختلط الوطن بالطبقة في خطاب كل من المتعصبين الوطنيين الفلسطينيين والأردنيين في فترات مختلفة منذ عام ١٩٤٨.

الفلسطينيون والضفة الغربية

على الرغم من المعارضة الفلسطينية المبكرة لعملية الضم، قَبِل أغلب الفلسطينيين وضعهم الجديد تدريجيًا كأمر واقع، ورغبوا عن تحديه. وبينما كان الأردنيون الفلسطينيون نشطاء سياسيًا في النضال ضد الاستعمار في الخمسينيات، والذي تمركز حول علاقة الأردن ببريطانيا من جانب، وبمصر جمال عبد الناصر من جانب آخر، فقد كانوا يفعلون ذلك بالتعاون مع الشرق أردنيين الذين تزعموا جهود التعبئة القومية وقادوها. وقد تجلى السخط الشعبي في منتصف الخمسينيات في تظاهرات كان أغلبها في الضفة الشرقية حيث كانت قاعدة المعارضة (على الرغم من اندلاع تظاهرات كثيرة في الضفة الغربية أيضًا). بالإضافة إلى هذا، كانت الأخطار التي ادعى النظام أنه واجهها من العسكريين، متخيلة كانت أو حقيقية، تتمركز حصريًا حول شخصيات شرق أردنية، لأنه لم يكن هناك ضباط فلسطينيون من ذوي الرتب العالية في الجيش باستثناءات قليلة جدًا.

ولا يعني هذا أن الفلسطينيين كانوا راضين تمامًا عن وضعهم الجديد كمواطنين أردنيين، فقد رُفعت مطالب فلسطينية للحكومة الأردنية نادت بمعاملة الضفة الغربية مثل الضفة الشرقية فيما يخص سياسات التنمية[٦٢]. فعلى سبيل المثال، ادعى التجار الفلسطينيون في عام ١٩٥٠ أنهم يتعرضون للتمييز فيما يخص إصدار رخص الاستيراد "وتبدو هذه الشكوى معقولة نظرًا لأن ثلثي رخص الاستيراد كانت تمنح للمقيمين بشرق الأردن"[٦٣]. والحقيقة أن الحكومة الأردنية كانت بالفعل توجه أغلب مخصصات التنمية إلى الضفة الشرقية، فوسعت من منظومات النقل والمواصلات بها (بما فيها السكك الحديدية) وكذلك تنمية الزراعة والصناعة. يقول جميل هلال إنه نتيجة للتقدم الاقتصادي الأكبر في الضفة الغربية، قامت الحكومة الأردنية "باعتماد سياسة اقتصادية معينة تعتمد على تشجيع الاستثمار وتنمية بعض الصناعات في الضفة الشرقية فقط

(62) See Plascov, *The Palestinian*, 36–37.

يورد ميشال شكاوى مرسلة إلى الحكومة من الغرفة التجارية في الضفة الغربية بهذا الشأن.

(63) Shaul Mishal, *West Bank/East Bank*, 21.

متوخية في نفس الوقت إضعاف القاعدة الإنتاجية في الضفة الغربية ... وقد تبلورت هذه السياسة الإقليمية تجاه الضفة الغربية بإجراءات عملية محددة كان أهمها تركيز المشاريع الصناعية الكبيرة في الضفة الشرقية من الأردن، ووضع العراقيل والصعوبات أمام توظيف رؤوس الأموال الفلسطينية في مشاريع إنتاجية في الضفة الغربية من الأردن"(٦٤).

أدى هذا الوضع إلى هجرة كثير من فلسطينيي الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، حيث كانت تتركز أغلب الوظائف، وإلى دول الخليج العربي(٦٥). يذكر بلاسكوف أن "تنمية الضفة الشرقية قام بها الفلسطينيون في الأساس، الذين لم يكن أمامهم خيارات كثيرة، فوضعوا علمهم ومهاراتهم ومواهبهم تحت تصرف النظام، حتى صارت عمّان، وهي عاصمة المملكة المتخلفة، مدينة مزدهرة، فأحدث ذلك نقلة لمركز الجذب الاقتصادي"(٦٦). كان قطاع السياحة هو الوحيد الذي شهد قدرًا من التنمية في الضفة الغربية، ويفسر أحد الفلسطينيين هذا فيقول "لأنهم لم يستطيعوا نقل القدس ... كان الشيء الوحيد الذي سمحوا به هو تنمية صناعة السياحة"(٦٧). وكما يؤكد يزيد صايغ، ليس من الواضح إن كان تمييز الحكومة موجهًا إلى الفلسطينيين عمومًا أم إلى الضفة الغربية تحديدًا(٦٨).

التنافس على التمثيل: منظمة التحرير الفلسطينية والأردن

عارضت الحكومة الأردنية أي كيان فلسطيني يدعي تمثيل الفلسطينيين، مثل حكومة عموم فلسطين التي أنشئت في غزة في عام ١٩٤٩، أو الهيئة العربية العليا التي كان مقرها القاهرة ودمشق ويرأسها الحاج أمين الحسيني. مع ذلك قررت تأييد القرار

(٦٤) جميل هلال، الضفة الغربية، **التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٧٤-١٩٤٨)** (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥)، ص ١٣٣-١٣٤. يواصل هلال تحديد هذه السياسات والمشروعات بالتفصيل، انظر الفصل ٣، ١٧٦-١٧٧.

(٦٥) لمعدلات الهجرة، انظر التحليل والإحصاءات الشاملة التي قدمها هلال، المرجع السابق، ٨٢-١٠٦.

(66) Plascov, *The Palestinian*, 37.

(٦٧) مقتبس في المرجع السابق، ٣٦.

(٦٨) يزيد صايغ، **الأردن**، ١٧.

العربي بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤ بقدر من التردد[٦٩]، لاسيما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تدّعِ في ذلك الوقت أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولم تدّعِ السيادة على الضفة الغربية، ومن ثم لم يتحدّ موقفها المزاعم الأردنية بالحق فيها[٧٠]؛ بل إن الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير أكد على أنه "لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في [كذا في الأصل] المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ومنطقة الحمّة"[٧١]. كما أعلن أحمد الشقيري، رئيس المنظمة، في مؤتمر صحفي بالقاهرة أن المنظمة الفلسطينية الجديدة ستتعاون مع الحكومة الأردنية وسيكون لهذا التعاون "طابع خاص لأن معظم الشعب الفلسطيني موجود في الأردن، وكذلك الأرض الفلسطينية"[٧٢]. كان رد الملك حسين إيجابيًا على هذه التأكيدات، ففي خطاب تكليف رئيس وزرائه الجديد وصفي التل، كتب يقول إن أحد النقاط "الرئيسية" التي على الحكومة الجديدة أن تلتزم بها في سياستها تجاه القضية الفلسطينية هي "دعم منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الأردن وفي الوطن العربي وفي المحافل الدولية كافة. وأن هذا الموقف يترتب حتمًا على إيماننا بأنه ما دام إخواننا أبناء

---

(٦٩) عارض الملك حسين في البداية فكرة منظمة التحرير الفلسطينية أو الكيان الفلسطيني عندما اقترحها أحمد الشقيري بعدما عُين الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية. وكان الملك حسين مصرًا على أنه لا داعي لهذه المنظمة لأن حسب كلامه: «نحن فلسطين ونحن القضية الفلسطينية ... [و] الأردن دولة، وجيشًا، وشعبًا سترعى القضية الفلسطينية [لذلك] لا حاجة بنا لما هو أكثر من ذلك.» انظر وصف الشقيري محادثاتهم الأولية في خريف عام ١٩٦٣ في أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة: مع الملوك والرؤساء العرب** (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ٢٠-٢١.

(٧٠) انظر يزيد صايغ، **الأردن**، ٢٢-٢٥.

(٧١) المادة ٢٤ من الميثاق القومي الفلسطيني، منشور في فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤-١٩٧٤): دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية** (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠). ٢٣١. حول بيانات والتزامات مماثلة أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية، انظر Mishal, *West Bank/East Bank*, 66-69.

(٧٢) **الأهرام**، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، نقلًا عن عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧- ١٩٧٧**، (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩)، ١١٧، وللاطلاع على رؤية شاملة لعلاقات الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه الفترة، انظر المرجع السابق، ١١٦-١٢٧.

فلسطين في الأردن وفي خارج الأردن قد اختاروا المنظمة سبيلًا لحشد جهود أبناء فلسطين وتنظيمها، فإننا نقف إلى جانب المنظمة وندعمها ونؤيدها ونساند جهودها حتى يسترد أبناء فلسطين والأمة العربية الحقوق العربية في فلسطين"(٧٣). وفي خطاب ألقاه في نيسان/ إبريل، أكد الملك على إيمانه بأن هذا "الكيان" الفلسطيني الجديد "لن يمس في لحظة من اللحظات وحدة أسرتنا الأردنية الواحدة بسوء ... وإنما هو على العكس من ذلك سيقوي تلك الوحدة ويعمقها ويضاعف من قدرتها على النمو والانطلاق"(٧٤).

بدأ الوضع يتغير سريعًا عندما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بتوجيه مطالب للأردن شعرت الحكومة الأردنية بأنها تتعارض مع مصالحها كممثل للفلسطينيين. تضمنت هذه المطالب دعوة الأردن إلى فرض الخدمة العسكرية الإجبارية وتحصين القرى الحدودية. وفي محاولة منه للتأكيد على الموقف الأردني أن الفلسطينيين والأردنيين شعب واحد، أعلن الشقيري في مؤتمر صحفي بعمّان اختياره عددًا من الشرق أردنيين، مثل نجيب الرشيدات، لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلي الحياري (قائد الجيش الأردني السابق) قائدًا عامًا للجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف أن الأردن "هو وطن المنظمة وشعب الأردن هو شعبها"، وذكّر مستمعيه أن الضفة الشرقية "سُلخت" من فلسطين عام ١٩١٩، وأن "عودة الضفة الشرقية إلى الوطن الأم عقلًا وضميرًا، روحًا وجسدًا، هو خطوة أساسية نحو عودة الوطن السليب"(٧٥). لكن تدهور العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في غضون فترة قصيرة بعد هذه الإعلانات، لا سيما في ظل مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية فرض الخدمة العسكرية الإجبارية، أدى إلى تغير في الرد الأردني. ففي

---

(٧٣) انظر كتاب تكليف رئيس الوزراء وصفي التل، ١٣ شباط/ فبراير، ١٩٦٥، منشور في **الجريدة الرسمية**، وأعيد نشره في سعد أبو دية، **الفكر السياسي الأردني، نموذج في دراسة الفكر السياسي الأردني من خلال كتب التكليف التي وجهها الملك حسين بن طلال إلى رؤساء الوزارات**، (عمّان: دار البشير، ١٩٨٩)، ١٥٤.

(٧٤) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦)، ١٠-١١، نقلًا عن الشعيبي، **الكيانية**، ١١٨.

(٧٥) **الجهاد**، ٤ حزيران/ يونيو، ١٩٦٥، نقلًا عن الشعيبي، **الكيانية**، ١٢٠.

خطاب ألقاه بالقصر الملكي، أكد الملك حسين "نحن في الأردن لم ولن نفرق في يوم من الأيام بين أردني شرقي وأردني غربي، ولن يستطيع أحد تمزيق هذه الوحدة، وعزل الأخ عن أخيه، والجندي عن وحدته ... وكل ما سمعناه ونسمعه أخيرًا ... لا يقصد به إلا تفتيت البناء الواحد وتمزيق الكيان الواحد، وهو ما لا نسمح به بحال من الأحوال"(٧٦). وفي رسالة شهيرة، كتبها الملك حسين إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أصر الملك على أن "الحجة التي يتذرع بها السيد الشقيري في مهاتراته هي أن الأردن يعيق عمل المنظمة ولا يسمح لها بحرية العمل ... حرية العمل في مفهومه كما تكشفت بجلاء ووضوح إنما تستهدف سلخ المواطن الأردني الفلسطيني في غربي نهر الأردن عن أخيه المواطن الأردني الفلسطيني في شرقه، وإثارة ما دفن من الحزازات المستترة والفتن النائمة، وتفتيت وحدة الشعب والجيش"(٧٧). ردت الحكومة الأردنية بالتأكيد على أن الأردن دولة يجري بها "الانصهار البشري والقومي"(٧٨). وأخيرًا، لم يتحفظ الملك حسين في اختيار كلماته عندما أعلن في خطاب ألقاه بمدينة عجلون الشمالية في حزيران/ يونيو ١٩٦٦، أن "القضية [الفلسطينية] قد زالت عنها صبغتها الفلسطينية المطلقة منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية أرض فلسطين ... ونحن في هذا البلد نؤمن إيمانًا راسخًا بأن وحدة الضفتين هي وحدة باركها الله وأيدها الشعب، وهي نواة طليعية للوحدة [العربية] الكبرى". وأخذ يتوعد فأعلن أن "كل يد تمتد إلى هذه الوحدة، إلى هذا البلد الواحد المناضل، بسوء، سنقطعها، وكل عين تنظر إلينا شزرًا سنفقؤها ولن نتهاون أو نتساهل قيد أنملة بعد الآن"(٧٩). لم تكن هذه الكلمات موجهة إلى منظمة التحرير

(٧٦) خطاب ألقي في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٦٥، في الديوان الملكي، أعيد نشره في **خمسة وعشرون عامًا من التاريخ، ١٩٥٢ - ١٩٧٧، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلد الثاني (لندن، عمّان: سمير مطاوع للنشر، ١٩٧٨)، ٣٦٨.

(٧٧) خطاب الملك حسين للرئيس جمال عبد الناصر، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٦٥، أعيد نشره في منذر فائق العنبتاوي، محرر، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧) ٥٦٨-٥٧١.

(٧٨) الشعيبي، **الكيانية**، ١٢١.

(٧٩) خطاب الملك حسين في حفل تخريج كلية المعلمين بعجلون، ١٤ حزيران/ يونيو، ١٩٦٦، أعيد نشره في **خمسة وعشرون**، ٤٤١-٤٤٣.

الفلسطينية ورئيسها الشقيري فحسب، بل أيضًا إلى حركة المقاومة الفلسطينية خارج سلطة المنظمة. فبين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٧، بدأت حركة التحرير الفلسطينية، "فتح" التي قادها ياسر عرفات، بشن عدد من الهجمات على إسرائيل انطلاقًا من الأراضي الأردنية. وسعت حكومة الأردن إلى منع هذه الهجمات بالقوة. وكان الجيش الأردني، في واقع الأمر، وليس العدو الإسرائيلي، هو من أردى أول "شهيد" من فتح. وقد لاحق الجيش الأردني بقية الحركة بغرض كبح نشاطاتها. وأدى ذلك إلى التراشق بالاتهامات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من جانب، وبين فتح وحركة القوميين العرب من جانب آخر (وهي المنظمة التي انبثقت منها فيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش)[٨٠].

في هذا السياق، قام الإسرائيليون بالهجوم على قرية السموع بالضفة الغربية في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، وقد أعقب الغارة الإسرائيلية تظاهرات حاشدة في الضفة الغربية ضد تراخي الحكومة في الدفاع عن السكان. وفي هذا السياق، لجأت الحكومة الأردنية إلى فرض الخدمة العسكرية الإجبارية، كما ذكر سابقًا، استجابة للمطالب الشعبية. وكانت هذه أول مرة منذ الضم تقوم فيها تظاهرات ضد الحكومة في الضفة الغربية فقط. لم يستمر هذا الوضع سوى سبعة أشهر قبل اندلاع حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي أسفرت عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية كلها.

أدى احتلال الضفة الغربية إلى نزوح ضخم لعشرات الآلاف من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى الضفة الشرقية، وبذلك ارتفعت مرة أخرى نسبة الفلسطينيين في ذلك الجزء من البلاد إلى حوالي ٦٠ بالمائة من إجمالي عدد سكان الضفة الشرقية[٨١]. أدت "نكسة" ١٩٦٧ إلى بزوغ عصر جديد بدأ الفلسطينيون فيه إمساك الزمام بأنفسهم. وعلى الرغم من أن أغلب جماعات المقاومة الفلسطينية أخذت تتشكل منذ نهاية الخمسينيات، فقد بدأ كثير منها يتماسك ويحسن من تنظيمه عقب حرب ١٩٦٧. فقد أخذ الفدائيون ينضجون من خلال تعبئة أكبر للاجئين الفلسطينيين، لاسيما في الأردن، وكانت "فتح" من أبرز هذه المجموعات.

---

(٨٠) يزيد صايغ، **الأردن**، ٢٥-٢٧.

(٨١) للاطلاع على إحصاءات أشد تفصيلًا، انظر يزيد صايغ، **الأردن**، ٣٤-٣٥.

وعلى الرغم من تزايد حضورها في حياة الفلسطينيين، لم تميز جماعات المقاومة نفسها في أية معارك كبرى حتى معركة الكرامة الشهيرة في آذار/ مارس ١٩٦٨. والكرامة بلدة أردنية صغيرة (على الضفة الشرقية) بغور الأردن، حيث يوجد مخيم للاجئين الفلسطينيين كان يتمركز فيه عدد كبير من الفدائيين، صارت هدفًا لعملية إسرائيلية كبرى. ومن خلال التنسيق مع الجيش الأردني، استطاع الفدائيون والجيش الأردني أن يجبروا الإسرائيليين على الانسحاب بعد أن كبدوهم خسائر فادحة. لكن الإسرائيليين لم يُهزموا؛ بل إنهم قبل أن ينسحبوا سووا بلدة الكرامة بالأرض، وكبدوا الفدائيين والجيش خسائر فادحة. لكن الفرق هذه المرة هو أنه رغم نجاح الجيش الإسرائيلي في عمليته، لم يتم له ذلك دون خسائر (كما حدث في حرب ١٩٦٧ وفي مواجهات كثيرة أخرى). ولأول مرة في تاريخه، تكبد خسائر فادحة في الأفراد والمعدات.

يتوقف حجم دور الجيش الأردني ودور جماعات الفدائيين في المعركة على الطرف الذي يروي الحدث؛ إذ أن كلًا منهما قلّص دور الآخر في المعركة، ونسب النصر لنفسه حصريًا[٨٢]. لكن الكرامة (المعركة والمعنى) صارت الشعار الذي تجمعت حوله الجماهير الفلسطينية المتعطشة لأي انتصار على عدوها المنتصر دائمًا. وفي أعقاب هذا

---

(٨٢) للاطلاع على النسخة الأردنية الرسمية لوقائع معركة الكرامة حيث لا تتم الإشارة إلى الفدائيين إلا نادرًا، وحيث تعزى نتيجة المعركة بأكملها لأداء الجيش العربي الأردني، انظر معن أبو نوار، **معركة الكرامة، ٢١ آذار/ مارس، ١٩٦٨**، الطبعة الثالثة (عمّان، بدون ناشر، ١٩٧٠). وللاطلاع على الرواية الفلسطينية، انظر، على سبيل المثال:

Abu Iyad with Eric Rouleau, *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle*, translated by Linda Butler Koseoglu (New York: Times Books, 1981), pp. 57–60.

وللاطلاع على رواية عسكرية أردنية رسمية أخرى تحاول أن تكون أقل تحيزًا، انظر

Syed Ali El-Edroos, *The Hashemite Arab Army, 1908–1979: An Appreciation and Analysis of Military Operations* (Amman: Publishing Committee, 1980), 438-442.

وانظر أيضًا شهادات من معركة الكرامة في **شؤون فلسطينية**، العدد ٨ (نيسان/ إبريل ١٩٧٢)، ١٩٧-٢١٠، ولاسيما شهادة ضابط الجيش الأردني سعد صايل، الذي يتحدث عن اهتمام فوري أظهره الملك وحاشيته للتقليل من شأن إسهام الفدائيين في القتال في معركة الكرامة ٢٠٩-٢١٠. وقد انشق صايل، وهو من أصول فلسطينية، عن منظمة التحرير الفلسطينية أثناء أيلول الأسود.

النصر، تطوع آلاف الفلسطينيين بالأردن للانضمام إلى الفدائيين[٨٣] وقد اعتبر الجيش الأردني "الكرامة" واحدة من أهم انتصاراته في التاريخ الحديث، ومناسبة يحتفل بها كل عام. لكن الاهتمام الشعبي الأكبر الذي طال الفدائيين الفلسطينيين أغضب الكثيرين في الجيش الأردني لأنهم كانوا الطرف الأشد تأثيرًا (نظرًا لسلاحهم وأعدادهم) في إجبار الإسرائيليين على الانسحاب. لكن شعبية الفدائيين وصلت مستويات دولية لدرجة أن الملك حسين نفسه أعلن في لقاء عبر الإذاعة والتلفزيون البريطانيين في ٤ أيار/ مايو ١٩٦٨ أنه "سيأتي اليوم الذي نصبح فيه جميعًا فدائيين في ذلك الجزء من العالم"[٨٤].

لقد كانت "الكرامة" نقطة تحول للفدائيين، لكنها أيضًا كانت إيذانًا ببداية أخطر تحدٍ تواجهه الأردن دولة ونظامًا منذ نشأتها عام ١٩٢١. لم يكن هذا تحديًا لسلطة الدولة الأردنية وسيادتها أو حتى للعرش نفسه فحسب، بل كان أيضًا تحديًا لمزاعم الدولة بتمثيل الأردنيين الفلسطينيين، وفي بعض الحالات تحديًا للهوية الأردنية لأجزاء من الأردن نفسها (وأحيانًا كلها)، ناهيك عن أردنية مواطنيها الأردنيين الفلسطينيين.

نحو حرب أهلية

كانت شعبية الفدائيين تشكل تحديًا خطيرًا للدولة والنظام الأردنيين لدرجة أن الجيش والقيادة السياسية في البلاد أطلقوا حملة ضخمة ضد الفدائيين. وقد شملت هذه الحملة مواجهات عسكرية مع الفدائيين الذين اتُهموا "باستفزازات" أدت إلى ما صار يعرف بـ

---

(٨٣) للاطلاع على تحليل أهمية معركة الكرامة لحركة المقاومة الفلسطينية، انظر منير شفيق، «معركة الكرامة» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩ (آذار/ مارس ١٩٧٣)، ١٠٣-١١٠.

(٨٤) أعيد نشر نص المقابلة في **الوثائق الأردنية ١٩٦٨** (عمّان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٣)، ١٥٢-١٥٦. وهناك اقتباس مماثل أعيد نشره في El-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, 442. حيث يذكر العيدروس أن الملك، في استجابة "لطلب من الضفة الشرقية وقيادات الجيش للقيام بحملة ضد قوات الفدائيين غير المنضبطة والعدوانية" قال: "أحاول فرض السيطرة ... فما الذي تتوقعون مني فعله؟ ماذا أفعل لأناس فقدوا كل شيء - أناس أخرجوا من ديارهم؟ أقتلهم؟ أظن أننا وصلنا إلى مرحلة صرنا فيها كلنا فدائيين". بالإضافة إلى ذلك، في مؤتمر صحفي عقد في عمّان في ٢٣ آذار/ مارس، ١٩٦٨، وردًا على سؤال عن قوات المقاومة، أبدى الملك تعاطفًا مماثلًا، وسأل الصحافيين في غضب: «هل تتوقعون منا أن نقتلهم [الفدائيين] وأن ندمر قدراتهم؟» أعيد نشره في **الوثائق الأردنية ١٩٦٨**، ٩٩.

"أيلول الأسود"[٨٥]. تذرّع النظام بأن بعض الأفعال الخطيرة التي ارتكبها الفدائيون، والتي كانت في العديد من الحالات بمبادرة من عملاء أردنيين اخترقوا الفدائيين، كانت سببًا وجيهًا للانقضاض عليهم[٨٦]. وكانت ذروة حملة الدعاية الداخلية داخل المؤسسة العسكرية، حيث اتُهم الفدائيون بجملة من الجرائم بداية من الإلحاد والطيش إلى التعاون المباشر مع العدو الصهيوني. كما تمت تعبئة شيوخ العشائر من خلال مؤتمرات عشائرية طوال عام ١٩٧٠، لتهيئتهم للمواجهة القادمة[٨٧].

---

(٨٥) بدأ روبرت ساتلوف مؤخرًا، وهو موظف في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، الذراع الأكاديمي غير الرسمي للوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة، نشر أخبار ملفقة تقول إن «أهل الضفة الشرقية» يشيرون إلى أيلول الأسود باسم «أيلول الأبيض». انظر

Robert Satloff, "From Hussein to Abdullah: Jordan in Transition," Research memorandum, published by the Washington Institute for Middle East Policy, Washington, DC, no. 38, April 1999, 2.

وعلى الرغم من أنه لم يورد نص كلام لأي شخص من «أهل الضفة الشرقية» شفاهة كان أو كتابة، صار هذا التعبير الملفق «حقيقة» واقعة، ليس لدى اللوبي الإسرائيلي فحسب، بل لدى **النيويورك تايمز** أيضًا. ففي مقال عن الملك عبد الله الثاني، يشير مراسل **التايمز** عرضًا كيف أن الشرق أردنيين يشيرون إلى أيلول الأسود بـ«أيلول الأبيض». ويبدو أن «الحقائق» تعتبر كذلك بالنسبة إلى **النيويورك تايمز** نتيجة سلطة الصحيفة القطعية على ترديدها. لقد كان الوزير النازي جوزيف غوبلز في الأساس هو من أكد على أن أولى قواعد الدعاية السياسية هي التكرار إلى ما لا نهاية. انظر

Jeffrey Goldberg, "Suddenly a King," *New York Times Magazine*, February 6, 2000.

وعلى الصعيد الأوروبي، شارك بول لالور في نشر هذا التلفيق الجديد في ورقة عنوانها «أيلول الأسود/ أيلول الأبيض» ألقاها في ندوة برعاية مركز دراسات وأبحاث الشرق الأوسط المعاصر.

(the Center d'E ´ tudes et de Recherches sur Ie MoyenOrient Contemporain, Paris, June 24–25, 1997)

نقلًا عن

Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians, and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press. 1999), 290 n.

ربما سيتعلم الوطنيون الشرق أردنيون الإقصائيون سريعًا التلفيق الجديد في الولايات المتحدة وأوروبا، ثم يتبنونه وكأنه من صنعهم!

(٨٦) عن العملاء الأردنيين، انظر Abu Iyad with Eric Rouleau, *My Home*,75.

(٨٧) حول المؤتمرات العشائرية، انظر =

لا نعـرف على وجه الدقة عدد الفلسـطينيين الذين كانـوا يخدمون في الجيش الأردني عام ١٩٧٠. تدعي بعض الروايات أن ٦٠ بالمائة من الجيش كان من الفلسـطينيين[٨٨]. وقد أكد الملك حسـين نفسـه أن غالبية جيشـه من الفلسـطينيين[٨٩]، لكن هذه الأرقام تغلـب عليها المبالغـة. يقـدم يزيـد صايـغ أرقامًـا أدق؛ حيـث يؤكـد أن نسـبة الجنود الفلسـطينيين في الجيـش الأردني كانـت تقـترب مـن ٤٥ بالمائـة في منتصف السـتينيات (عندمـا كان ثلثـا سـكان البلاد فلسـطينيين). ولم تتجاوز نسـبة الفلسـطينيين في بعض وحـدات المشـاة ١٥ بالمائة - ٢٠ بالمائـة عام ١٩٥٨ [٩٠]. وحتى هذه النسـبة تناقصت تناقصًا شـديدًا بعد الحرب الأهلية. ويقدر صايغ نسـبة الفلسطينيين في الجيش بأقل من ٢٥ بالمائة في منتصف الثمانينيات[٩١].

كانت إحدى شـكاوى الحكومة الأردنية الكبرى ادعاءها أن التناقض الأساسي بين الفدائيـين والدولـة الأردنية هو وجود الفدائيـين داخل المدن، لكن هـذا الادعاء يخفي حقيقـة عـداوة الحكومـة للفدائيين قبـل دخولهم المدن. وعلى سـبيل المثال، بعـد الغارة الإسرائيلية "الانتقامية" في شباط/ فبراير ١٩٦٨، على الأردن وقتلها ستة وأربعين مدنيًا وعشرة جنود، أكد الملك حسـين أن "السـلطات الأردنية سـتضرب بيد من حديد كافة

= Olivier Carre, *Séptembre Noir: Refus Arabe de la Resistance Palestinienne* (Brussels: Editions Complexes, 1980), 60.

وانظـر أيضًـا، خليل هندي وفؤاد بوارشي وشـحادة موسـى ونبيل شـعث، **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، دراسة تحليلية لهجمات أيلول**، ١٢٩-١٣١.

(٨٨) لهذه التقديرات انظر Olivier Carre, *Séptembre Noir*, 24.

(٨٩) أعطـى الملـك هذا التصريـح لصحيفة **لوموند**، نقلًا عـن **اليوميات الفلسـطينية**، المجلـد ٤-٥، تاريخ التدويـن ٢٥ تشريـن الثاني/ نوفمـبر، ١٩٦٦ (بـيروت: مركـز الأبحاث، منظمـة التحرير الفلسـطينية، ١٩٦٧) ٢٣٨.

(٩٠) أخذ صايغ هذه التقديرات من شـهادة ضابط الجيش الأردني سـعد صايل (وهو من أصول فلسـطينية) وشارك في معركة الكرامة، انظر «شهادات»، ٢١٠.

(٩١) انظر، صايغ، **الأردن**، ٣٩. ربما يكون الملك حسـين نفسـه هو من بالغ في هذه الأرقام عندما ذكر في عام ١٩٧٣ إن «الفلسطينيين يشكلون ما لا يقل عن نصف عدد القوات المسلحة الأردنية»، خطاب ألقاه في ٣ شـباط/ فبراير، ١٩٧٣، أعيد نشره في **مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلد الثالث (لندن، عمّان: سمير مطاوع للنشر، ١٩٧٨) ٤٠٢.

العناصر التي تعطي بأعمالها إسرائيل مبررًا لممارسة الضغط على الأردن" وأضاف أن "الأشخاص الذين يعرضون الأردن لهجمات العدو سيمنعون بعد اليوم من اجتياز الأراضي الأردنية"(٩٢). ولم يكن في ذلك الوقت للفدائيين وجود في أية مدينة أردنية؛ بل كانوا جميعًا مركزين على الحدود مع إسرائيل والضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل. ولا يقلل هذا بطبيعة الحال من مستوى الخطر المتزايد الذي مثله الفدائيون على النظام والدولة الأردنيين، لكنه يكشف رؤية الدولة والنظام لهذا الخطر في لحظة مبكرة جدًا، حتى قبل معركة الكرامة، عندما عارضت الحكومة الأردنية بشدة وجود جيش فلسطيني منفصل. فالحقوق الحصرية التي منحتها الدولة الأردنية لنفسها في تمثيل مواطنيها الأردنيين الفلسطينيين وأرضها الأردنية الفلسطينية ما كانت لتقوم في وجود قوة منافسة كهذه. وكان الفدائيون بدورهم منقسمين إلى مجموعات عدة تحت قيادات عدة (أهمها "فتح" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"). ولم تكن هذه القيادات تسيطر دائمًا على نشاطات كل منتسبيها في المدن (مثلًا، حمل وإشهار الأسلحة وجمع "التبرعات" من أصحاب المحال، وفي بعض الأحيان مضايقة واستفزاز الناس، ما أدى إلى سخط الكثيرين). وقد منح ذلك الحكومة الأردنية فرصة ذهبية لمهاجمة الفدائيين أيديولوجيًا وعسكريًا، وسهل الأمر اعتناق الفدائيين وطنية فلسطينية متجاهلين الشرق أردنيين في حملات تعبئتهم، ما أعطى مصداقية لادعاءات النظام (ويثبت هذا بعض شعارات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثلًا) أن الفدائيين يريدون أن يحولوا الأردن إلى دولة فلسطينية(٩٣).

---

(92) *New York Times*, February 19, 1968.

نقلًا عن **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني**، مرجع سابق، ٣٥.

(٩٣) يقر أبو إياد، المسؤول رفيع المستوى في منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الأخطاء، لاسيما بإخفاق المقاومة في إشراك الشرق أردنيين بمشروعها التحرري، انظر: Abu Iyad, *My Home*, p.76. مع ذلك يجب ملاحظة أن منظمة فتح سعت لضم عدد كبير من الوطنيين الشرق أردنيين في نشاطاتها، وكانت تدعوهم إلى حضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني بوصفهم مراقبين. وكان من بين هؤلاء عدد كبير من السياسيين القوميين السابقين، والضباط الأحرار، ومنهم سليمان النابلسي، وسعيد المفتي وعاكف الفايز، ومحمود الروسان، وجمال الشاعر، وجعفر الشامي، وضافي جمعاني، ومحمود المعايطة، وغيرهم. ويزعم سليمان الموسى، وهو شبه مؤرخ رسمي للبلاط، أن شعبية فتح =

جـددت الحكومة الأردنية دعوتها للتجنيد الإجباري في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨. وبقانـون يزيد مدة الخدمة العسـكرية الإجبارية من تسـعين يومًـا إلى عامين[٩٤]. وكان هـدف هـذه الزيادة منع احتمال انضمام الشـباب الأردني إلى الفدائيـين. وفي تموز/ يوليو ١٩٧٠، قررت الحكومة إلغاء الخدمة العسـكرية الإجبارية، لأن هذه السياسـة أخفقت في إنتاج ثمار إيجابية ولأن التدريب العسكري لكل السكان (فلسطينيين وشرق أردنيين) قد يكون فيه هلاك النظام نفسـه[٩٥]. لكن الحكومة اتجهت إلى بديل عسـكري مختلف، من شـأنه أن ينتقي الـشرق أردنيين فقط ضمنًا لهذه الخدمة، ولهذا تحديدًا أنشـئ الجيش الشعبي التطوعي. ظهرت فكرة المقاومة الشعبية (المكونة من مليشيات مدنية في الضفة الشرقيـة الأردنية ومدن الضفة الغربية وقراها) بعد تعريب الجيش الأردني تحت الحكم القومـي في تشريـن الثاني/ نوفمـبر ١٩٥٦، بغـرض الـرد عـلى الهجـمات العسـكرية الإسرائيليـة، ولكنها لم تنفذ بسـبب انقـلاب القصر في عـام ١٩٥٧ [٩٦]. وأحيا النظام الفكـرة بعد أول أزمة له مع الفدائيين في شـباط/ فبراير ١٩٦٨. وأعلن رئيس الوزراء، بهجت التلهوني، خطة الحكومة لإنشـاء هذه القوة في ٢٠ شباط/ فبراير[٩٧]. وينبغي أن نذكـر أن الوضع في عـام ١٩٦٨ كان مختلفًا اختلافًا كبيرًا عنـه في عام ١٩٥٦. ففي عام ١٩٦٨، لم يعـد ممكنًا تشـكيل قـوة كهذه في الضفـة الغربية التي تحتلهـا إسرائيل، وبهذا

= وصلـت إلى حـد أن مسـؤولين حكوميـين رفيعي المسـتوى من الأردنيـين كانوا يرتـدون زي فتح أثناء العمل. انظر سـليمان الموسـى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ - ١٩٩٥**، المجلـد الثاني (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦) ٣٦٥.

(٩٤) انظـر «قانون الخدمة الوطنية الإجبارية»، منشـور في **الجريـدة الرسمية**، رقم ٢٠٦٩ (١٦ كانون الثاني/ ينايـر، ١٩٦٨) والـذي حل محـل «قانون الخدمـة الوطنية الإجبارية» للعام السـابق والمنشـور في **الجريدة الرسـمية**، رقم ١٩٨٨ (١ آذار/ مارس ١٩٦٧). وفيما يتعلق بمدة الخدمة، انظر المادة ٤/ أ من قانون عام ١٩٦٨ والتـي تنـص على أن تكون مدة الخدمـة عامين على خلاف المادة ٤/ أ من قانـون عام ١٩٦٧ التي كانت تنص على أن المدة تسعون يومًا.

(٩٥) «قانون إلغاء قانون الخدمة الوطنية الإجبارية»، **الجريدة الرسمية**، رقم ٢٢٤٨ (١ تموز/ يوليو، ١٩٧٠). وكان قد تم توقيع القانون فعليًا في ٢٥ حزيران/ يونيو، ١٩٧٠.

(٩٦) انظـر «نظـام منظمات المقاومة الشـعبية»، في **الجريدة الرسـمية**، رقم ١٣٠٥ (١١ تشريـن الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦).

(٩٧) انظر **المقاومة**، ١٣٥-١٣٧.

ستكون مقصورة على الضفة الشرقية. وأيضًا بالرغم من زيادة شعبية الفدائيين بعد معركة الكرامة زيادة كبيرة وسط الشباب الشرق أردنيين والأردنيين الفلسطينيين[٩٨]، فإن السكان المدنيين الأردنيين (بصرف النظر عن أصولهم الجغرافية) كانوا يزدادون ضيقًا بغطرسة الفدائيين ومضايقاتهم التي بالغت في تصويرها الدعاية الحكومية. وكانت الحكومة متأكدة من أن الشرق أردنيين فقط هم الذين سيلتحقون بالقوة الجديدة، وهو استنتاج منطقي بررته الأحداث اللاحقة. لم تظهر القوة إلى الوجود حتى منتصف آب/ أغسطس ١٩٦٩، عندما بدأت الحكومة تنظيمها وتدريبها وتسليحها وإعدادها لمواجهة محتملة مع الفدائيين. وصدر أمر يدعو لتنظيم الجيش الشعبي في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، وحل محل الأمر الصادر في ١٩٥٦، وقام بتغيير اسم المقاومة الشعبية الى اسم «الجيش الشعبي»[٩٩]. كانت القوة تتكون بالأساس من ضباط جيش أردنيين تولوا تدريب متطوعين أردنيين معظمهم ريفيون (فلاحون بالأساس). وقد أشير إلى أهمية هذه القوة مرة أخرى في شباط/ فبراير، عندما صدر قرار حكومي عام ١٩٧٠ يحظر امتلاك المواطنين للأسلحة باستثناء المنتسبين إلى «تنظيمات المقاومة الشعبية»[١٠٠]. وفي ١١ شباط/ فبراير، أعلن قائد المقاومة الشعبية أنه بحلول شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، تم تدريب خمسة وأربعين ألف أردني كجزء من المقاومة الشعبية، وكانوا مسلحين ومستعدين ومنتشرين في كل مدن وبلدات الأردن. وأكد الملك نفسه سياسة الحكومة التي تعتبر الجيش الشعبي جزءًا من القوات المسلحة الأردنية، وذلك عندما أصدر تعليماته إلى اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم، الرجل

(٩٨) حول تقويم العلاقات الفلسطينية الأردنية من وجهة نظر شرق أردني مناصر للفلسطينيين وكان جزءًا من الحركة الوطنية الأردنية ومن منظمة التحرير الفلسطينية، انظر عصام أحمد الفايز، **النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤). ويُعرّف الفايز (الذي يشير لقبه إلى انتمائه إلى قبيلة بني صخر) النظام الأردني بأنه الطرف المسؤول عن خلق الانقسامات بين الشعبين ويتهم النظام بتشجيع «الإقليمية» أو الشوفينية الوطنية. وفي الواقع ظهر أن «الفايز» هو اسم مستعار استخدمه هاني حوراني، الأردني الذي ولد لأم أردنية فلسطينية وأب أردني سوري، وكان ناشطًا في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (من مقابلة شخصية مع هاني حوراني، آب/ أغسطس ٢٠٠٠).

(٩٩) انظر «نظام الجيش العربي»، **الجريدة الرسمية**، رقم ٢٢٧٢ (٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠).

(١٠٠) هندي وآخرون، **المقاومة**، ١٣٥.

الثاني في هيئة أركان الجيش الأردني، الإشراف على «كل وحداتنا المقاتلة ... مضافًا إليها جيشنا الشعبي مراقبًا وموجهًا من قِبلي شخصيًا»(١٠١). وقد نُظّمت وحدات الجيش الشعبي على مستوى البلدة وكلفت بمهمة الدفاع عن البلدات أثناء الحرب الأهلية في أيلول/ سبتمبر.

تجاوزت حملة تعبئة الحكومة الأردنية حدود تجنيد الأردنيين في الجيش الشعبي، وشملت بيانات صريحة تنتقد الفدائيين وتدينهم، وأطلقت شائعات، وحملات صحفية (لاسيما في الصحافة العسكرية) وعقد مؤتمرات عشائرية يحضرها شيوخ العشائر، يحرضهم ممثلو الحكومة(١٠٢).

كانت تعبئة العشائر البدوية أحد أهم العناصر في استراتيجية الحكومة، لأن الملكية اعتمدت دائمًا على دعمهم في المجتمع وعلى أبنائهم في المؤسسة العسكرية. وتم تنفيذ هذا بمساعدة ضباط كبار في الجيش والشرطة وفي المخابرات، من أبناء العشائر. كما استعانت الحكومة بمساعدة ضباط متقاعدين وشيوخ عشائر ومسؤولين إداريين كبار في الحكومة من أصول بدوية. واقترنت هذه الحملة بتبرعات مالية من الميزانية العسكرية للعشائر بغرض تسليح أبناء العشائر.

عقد أول مؤتمر في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠ في أم رمانة، جنوب عمّان، حيث اجتمع مائتان من شيوخ العشائر وأعيانها، وضغطوا على الملك «حتى يضرب بيد من حديد كل من يتحدى القانون الأردني». وفي الوقت نفسه، أكدوا له «تأييدهم الكامل لتطبيق قوانين الدولة». رد الملك في ٢٣ شباط/ فبراير بإعلان ترقية خمسين ضابط مخابرات، أغلبهم من أبناء العشائر(١٠٣). تبع ذلك مؤتمرات أخرى قبل وقوع أزمة حزيران/ يونيو

---

(١٠١) مقتبس في المرجع السابق.

(١٠٢) انظر خليل هندي، «التعبئة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمات سبتمبر ١٩٧٠»، في **شؤون فلسطينية**، (العدد ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١)، ٣١-٥٤.

(103) See Carre, *Séptembre Noir*, 60.

يقتبس كار Carre ما قاله شيوخ العشائر للضغط على الملك بأن «يضرب بيد من حديد هؤلاء الذين يتحدون القانون الأردني» في حين يؤكدون له على «دعمهم الكامل له لتطبيق قوانين الدولة»، المرجع السابق.

وبعدهـا، عندما وقعت أهم مواجهة عسـكرية (باسـتثناء الحرب الأهليـة القادمة) بين النظام والفدائيين. عُقد أحد هذه المؤتمرات العشـائرية في بلدة سـحاب (أغلب سكانها من البدو المصريين الذين هاجروا إلى المنطقة بين منتصف القرن التاسـع عشر ونهايته)، وهي على بعد بضع كيلومترات جنوبي شرق عمّان، بالقرب من مخيم الوحدات للاجئين. ويقال إنه قد حضر المؤتمر وفود تجاوز عددها الألف شخص. وحسب رواية أحد شيوخ العشـائر الذيـن حـضروا هـذا المؤتمـر، طالبت الوفـود الحكومـة بوضع حـد «للأعمال التخريبيـة» وأن تقـصر تأييدهـا عـلى العمـل الفدائي «الشريـف»، وأن تضـع تنظيمات الفدائيـين حـدًا لـ«التصرفات المسيئة»[١٠٤]. وعقد مؤتمر آخر في صويلـح، وهي بلدة صغـيرة بالقـرب من عـمّان، في ٢١ آب/ أغسـطس، وصدر عنه بيـان وزع في كل أنحاء البلاد يدعو إلى مؤتمر عشـائري عام[١٠٥]. أكـد البيان وحدة الضفتين، وانتقد الفدائيين لانحرافهـم عن مهمتهم الأولى وهي تحرير فلسـطين إلى زعزعة الاسـتقرار في الأردن. وبالإضافة إلى ذلك، مدح البيان القوات المسـلحة الأردنية والجندية، فيقول: «إن شعبنا الأردني إذ يؤمـن بكل فخر وعزة بأن الجندية هـي أشرف خدمة في أشرف ميدان يعتقد جازمًا بأن قوتنا الأردنية المسـلحة هي سـياج الوطن وحاميتـه، وهي قرة عينه وموضع اعتزازه، وأنها دائمًا طليعة كفاحه وعنوان أصالته وذخر آماله وسند أمانيه.... إن شعبنا الأردني يؤكـد استنكاره واحتقاره لكل الأقـوال والأفعال التي تحـاول بأي صورة من الصور النيل من سمعة أهلنا وجيشنا ونظامنا»[١٠٦]. بُعيد الهجوم على موكب الملك، في ٩ حزيران/ يونيـو ١٩٧٠، قصفـت وحـدات بدويـة مخيمين للاجئين في عـمّان. يقول عدنان أبو عودة في هذا الصدد: «كان رد فعل الجيش كاشفًا ومقلقًا في آن واحد، فاختيار مخيمين للاجئين هدفًا لغضب الجيش يعني أن الجيش ينظر إلى كل الفلسطينيين كامتداد للفدائيين والعكس صحيح»[١٠٧]. وحسـب رواية أبو عودة، حاول الملك نزع فتيل ما قـام به الجيـش[١٠٨]. وفي منتصف صيف عام ١٩٧٠، قام الأمير حسـن، شـقيق الملك

---

(١٠٤) ذكر في الصحيفة اللبنانية **المحرر**، ٥ أيار/ مايو، ١٩٧٠، نقلًا عن **المقاومة الفلسطينية**، ١٣٠.

(١٠٥) **المقاومة الفلسطينية**، ١٣٠.

(١٠٦) البيان الرسمي، مقتبس في **المقاومة الفلسطينية**، ١٣٠-١٣١.

(107) Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians*, 177.

(١٠٨) المرجع السابق.

وولي عهده، بزيارة إلى مدينة الطفيلة بالجنوب، حيث التقى بزعماء العشائر، وحاول تحريضهم ضد وجود أطباء فدائيين يمارسون عملهم في مدينتهم ودعاهم إلى طرد الفدائيين تمامًا من الطفيلة، فرد أحد شيوخ العشائر بغضب قائلًا لولي العهد: «عندما تخرجونهم من عمّان نخرجهم نحن من هنا»(١٠٩). وعقد مؤتمر آخر جنوبي البلاد في معان في ٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠، قبل أقل من أسبوعين من الهجوم النهائي للنظام على الفدائيين، كان يرأسه عضو البرلمان فيصل بن جازي، وهو من قبيلة الحويطات البدوية الجنوبية. وقرر المؤتمر ضرورة طرد الفدائيين من جنوبي البلاد بأسرها. وعقب معظم هذه المؤتمرات، كانت القوات البدوية تهاجم مكاتب تنظيمات المقاومة ومكاتب فلسطينيين أفراد(١١٠). ولكن ينبغي أن نذكر أن الأحداث التي وقعت في جنوبي البلاد تظل غير واضحة ومحل خلاف. فمحجوب عمر، على سبيل المثال، يصف موقفًا أكثر التباسًا اتخذه شيوخ العشائر تجاه النظام أثناء إعداده للمشهد النهائي مع الفدائيين(١١١).

وقد أسفر القتال الذي بدأ في منتصف أيلول/ سبتمبر، واستمر لمدة أسبوعين، عن آلاف القتلى، وعن تدمير قطاعات كبيرة من المدن الأردنية، لاسيما في العاصمة عمّان. وعلى الرغم من أن الحكومة والملك أصرا على أن عدد القتلى كانوا بين ألف وخمسمائة وألفي قتيل(١١٢)، يقول الفدائيون والصحافيون الأجانب إن العدد أكبر من ذلك بكثير، وإنه يتراوح ما بين سبعة آلاف وعشرين ألف قتيل. ويقال إن بعضهم دُفنوا في مقابر جماعية على يد الجيش الأردني(١١٣).

---

(١٠٩) للاطلاع على الأحداث في الجنوب، انظر مقال محجوب عمر المهم «أيلول في جنوب الأردن»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ٧١ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧)، ١٢٤.

(١١٠) المرجع السابق، ١٣١.

(١١١) انظر محجوب عمر «أيلول»، حول مناقشات تدحض وصف منظمة التحرير الفلسطينية لقبائل جنوبي الأردن وعلاقتهم بالنظام الملكي.

(١١٢) يستخدم جيمس لنت تقديرات الحكومة الأردنية لأعداد المصابين. انظر

James Lunt, *Hussein of Jordan: Searching for a Just and Lasting Peace: A Political Biography* (New York: William Morrow, 1989),142.

أعاد العيدروس لاحقًا في تاريخه الرسمي للجيش الأردني النظر في عدد القتلى، وذكر أن عدد المصابين ما بين خمسة وعشرة آلاف بين قتيل وجريح، من بينهم ستمائة جندي وأكثر من ألف وخمسمائة جريح من الجيش الأردني. El-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, 459.

(١١٣) انظر *Black September* (Beirut: PLO Research Center, 1971), pp. 131–138; وعن المقابر =

في الأيام التي سبقت الحرب الأهلية، وفي أثناء القتال، هجر خمسة آلاف أردني فلسطيني وشرق أردني مواقعهم في القوات المسلحة الأردنية وانضموا إلى المقاومة[١١٤]. واستقال رئيس الأركان الأردني مشهور حديثه الجازي (من قبيلة الحويطات بالجنوب) من منصبه، ثم وضعته الحكومة تحت الإقامة الجبرية بسبب تعاطفه الواضح مع الفدائيين[١١٥]. وأدانت محكمة عسكرية ضابطًا أردنيًا، هو بهجت المحيسن من بلدة الطفيلة الجنوبية، بتهمة عصيان الأوامر لأنه رفض أن يقصف مدينة إربد أثناء الحرب الأهلية[١١٦]. كما استقال الحاكم العسكري الذي عينه الملك، الفلسطيني محمد داوود (الذي كلفه الملك بتشكيل حكومته العسكرية في ١٦ أيلول/ سبتمبر تمهيدًا لشن الجيش حملته العسكرية على الفدائيين)، وطلب اللجوء إلى ليبيا عن طريق إذاعة صوت الثورة الفلسطينية التي كانت تبث من بغداد[١١٧]، وذلك بعد أن تبرأت منه ابنته منى في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠.

وبعد هزيمة قوات المقاومة عام ١٩٧٠، أخذت القوات المتبقية منها في البلاد تتآكل حتى انتقلت إلى مدينتيّ جرش وعجلون الشماليتين، وهناك شن الجيش الأردني هجومًا

= الجماعية انظر أيضًا:

Newsweek October 12, 1970. On mass graves, see Eric Pace, *New York Times* (September 29, 1970); see also Abu Iyad, *My Home*, pp. 95–96,

حيث ذكر أن الخسائر البشرية كانت ما بين سبعة إلى ثمانية آلاف قتيلًا.

(١١٤) حول حالات الفرار من الجيش، انظر El-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, 459.

(١١٥) انظر عباس مراد، **الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ - ١٩٧٣** (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣) ١٣٠.

(١١٦) انظر صحيفة **النهار** اللبنانية (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١) نقلًا عن مراد، **الدور**، ١٣٠.

(١١٧) قالت منى لوالدها: «أشعر بالخجل مما تفعله ... لا يمكنني أن أصدق أن عمّان والسلط والزرقاء تحترق، وأن السلطات الخانعة قد أضرمت النيران فيها. إن النيران تحرق الشباب والنساء والأطفال والعجائز. أتمنى لو لم أولد، وأتمنى لو لم أرك مطلقًا حتى لا يقول أي شخص أنني كنت ابنتك - ابنة الجلاد محمد داوود ... أبي، سأنضم لصفوف المقاتلين لتحرير عمّان وفلسطين. الوداع يا أبي. ستجدني بين الأنقاض التي سببتها قنابل النابالم - قنابلك. الثورة حتى النصر. [التوقيع] ابنتك». نشرت رسالة منى في **أيلول الأسود**، ٧٧، وفي Carre, *Septembre Noir*,48. وللمزيد عن استقالة داوود كرئيس للوزراء وكضابط جيش في ٢٤ أيلول/ سبتمبر، وطلبه اللجوء السياسي في ليبيا، انظر: *Black September*, p. 78, and Lunt, *Hussein of Jordan*, p. 143.

نهائيًا عليها، فأجبر كل وحدات المقاومة المتبقية على الخروج من البلاد. ولمحو ذكرى الحرب الأهلية والوجود السياسي الفلسطيني المنافس الذي صار مهزومًا، أزالت الحكومة الأردنية قبر الشهيد المجهول في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧١ الذي أقامته منظمة التحرير الفلسطينية في عمّان بجبل الأشرفية وذلك في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٠، بعد مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠[(١١٨)]. وفي عمل انتقامي أخير من جانب الفلسطينيين، قامت مجموعة فدائية فلسطينية جديدة سمت نفسها «أيلول الأسود»[(١١٩)]، باغتيال رئيس الوزراء وصفي التل، الذي شارك في التخطيط لأيلول الأسود، والذي شغل منصب رئيس الوزراء أثناء الهجوم الأخير على الفدائيين في صيف عام ١٩٧١، فأردته قتيلًا في القاهرة في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

أجبر انتصار الجيش الأردني على الفدائيين منظمة التحرير الفلسطينية على مراجعة سجلها في الأردن، واعترفت بعدد من الأخطاء التي ساعدت على وقوع الصدام[(١٢٠)]. ومن جانب آخر، ظلت الحكومة الأردنية وسياسيوها وأفرادها، مع بعض الاستثناءات، تؤكد على أن الحكومة لم يكن أمامها من سبيل سوى المواجهة العسكرية[(١٢١)].

---

(١١٨) انظر Black, 5. September

(١١٩) عن محاكمة الفلسطينيين الأربعة القتلة، انظر أحمد الشقيري، **النظام الأردني في قفص الاتهام: أسرار وخفايا مصرع وصفي التل** (القاهرة: دار هيردوت، ١٩٧٢). وأعيد نشر الكتاب في بيروت بعنوان **إني أتهم** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣). يفترض أن عنوان الطبعة الثانية محاكاة لبيان إميل زولا المثير الشهير في إدانته لمعاداة السامية الفرنسية التي تجلت في فضيحة دريفوس في أواخر القرن التاسع عشر، والذي يبدأ بعبارة «إني أتهم .J'accuse".

(١٢٠) للاطلاع على إعادة تقويم منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في الحرب الأهلية الأردنية، انظر خليل الهندي، «المقاومة والأسئلة المصيرية بعد أيلول»، في **المقاومة**، ٢٥٥-٢٧٩، وانظر أيضًا هيثم الأيوبي، «وقفة نقدية أمام المقاومة قبل أحداث أيلول وخلالها وبعدها»، في **المقاومة الفلسطينية**، ٢٨٠-٢٩٠، وفتح، «الثورة مع التجربة والخطأ»، **المقاومة**، ٣٠٩-٣١٥. وأيضًا للاطلاع على آراء وإعادة تقويم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، انظر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية: دروس ونتائج** (بيروت: دار الطليعة، شباط/ فبراير، ١٩٧١).

(١٢١) انظر، على سبيل المثال، الكتاب الذي نشرته مديرية التوجيه المعنوي في القوات المسلحة الأردنية، **الفدائيون بين الردة والانتحار** (عمّان: مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٧٣). الاستثناء الوحيد هو الأردني سعيد التل (شقيق رئيس الوزراء الراحل وصفي التل) **الأردن وفلسطين، وجهات نظر عربية** (عمّان: =

عهد وطني جديد

في أعقاب الحرب الأهلية، بدأت الحكومة المدنية الجديدة برئاسة وصفي التل عملية تطهير ضخمة للجهاز الحكومي والمؤسسة العسكرية للتخلص من مؤيدي المقاومة. وكان معنى ذلك فصل أعداد ضخمة من الضباط وموظفي الحكومة من ذوي الأصول الفلسطينية، وعدد من الشرق أردنيين، من وظائفهم. توافق هذا مع حرب التل على الصحف، وحملة الاعتقالات الضخمة التي شنتها الحكومة على «المخربين»(١٢٢). وأُغلقت صحف كثيرة (مثل **عمّان** و**المساء** و**الصباح** و**الدفاع**) وسُحبت تراخيصها وفُصل رؤساء تحريرها ذوو الأصول الفلسطينية (من بينهم عرفات حجازي وإبراهيم الشنطي وعبد الحافظ محمد)(١٢٣). أنشأ التل صحيفة جديدة عام ١٩٧١، سماها جريدة **الرأي**، وهي مازالت إلى الآن أكبر صحيفة يومية بالأردن.

وفي غضون شهرين من التصفية النهائية للمقاومة الفلسطينية في البلاد، بدأ ملك الأردن، بناءً على نصيحة رئيس وزرائه وصفي التل، مشروعًا وطنيًا جديدًا سماه «الاتحاد الوطني». وأعلن حسين من قصر «بسمان» إنشاء الاتحاد في ٧ أيلول/ سبتمبر وسط ضجة إعلامية ضخمة. صار الاتحاد الوطني التنظيم السياسي القانوني الوحيد في البلاد؛ إذ ظلت كل الأحزاب محظورة. وخاطب الملك «الأسرة الأردنية الواحدة»، وأكد أنه بعد العام السابق ونتيجة لأحداثه الصعبة، ظهرت «الحاجة إلى قيام تنظيم عام يضم جميع أبناء

= دار اللواء للصحافة والنشر، ١٩٨٦)، ٦٧، حيث أنه بالإضافة إلى تحميل منظمة التحرير الفلسطينية القدر الأكبر من المسؤولية، يرى أنه «منذ البداية، يجب على المرء أن يقر بأن الحكومة الأردنية لابد أن تتحمل جزءًا من المسؤولية عن تفاقم الوضع الذي أدى إلى الصدام، إذ أنها لم تصل إلى معادلة تتوافق فيها مسؤولياتها وواجباتها وسيادتها من ناحية، مع مسؤوليات وواجبات وسلطات المقاومة من ناحية أخرى».

(١٢٢) عن ظروف الاعتقال والسجون الأردنية، انظر مذكرات غازي الخليلي، **شهادات على جدران زنزانة: يوميات معتقل في السجون الأردنية** (بيروت: اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥).

(١٢٣) للاطلاع على عمليات التطهير واسعة النطاق، انظر

Asher Susser, *On Both Banks of the Jordan: A Political Biography of Wasfi al-Tall* (Essex: Frank Cass, 1994),156–160;

وللاطلاع على الاعتقالات الجماعية "للمخربين" ومحاكمتهم، انظر يزيد صايغ، **الأردن**، ٥٨-٦٠.

الشعب وبناته، ينظم طاقات المجتمع وإمكاناته، ويوجهها نحو أهداف محددة»[١٢٤]. وأكد الملك أن الاتحاد الوطني ليس حزبًا سياسيًا على الإطلاق؛ بل إنه «إطار عام ينتظم فيه الإنسان والحياة في بلدنا الغالي، هو البوتقة الهائلة التي تصهر طاقاتنا على اختلافها وتنوعها لنصنع من حصيلتها المعجزة الأردنية التي تشق لنا طريق النصر». وأكد الملك أن هذا الاتحاد سيساعد الأردنيين على تحقيق أهداف «الحرية والوحدة والحياة الأفضل» التي استخدمها وصفي التل شعارًا له عندما تولى رئاسة الوزراء أول مرة عام ١٩٦٢. قدم الملك إلى الصحافة وإلى شعب الأردن ميثاق الوحدة، الذي أكد أنه كان نتيجة مناقشات عديدة مع «ممثلي» الشعب. واتساقًا مع ما ناقشناه في الفصل الثاني، احتوى الميثاق على أقسام منفصلة للنساء وللبدو[١٢٥]. والحقيقة أن الاتحاد الوطني الذي كان فكرة وصفي التل، كان له هدف مهم آخر، وهو تحديدًا تكوين قاعدة شعبية مؤيدة للنظام. ومع ذلك ظل هدفه المعلن توحيد المواطنين في هوية وطنية مزقتها الحرب الأهلية.

كان وصفي التل ابن الشاعر والمثقف الأردني الشهير مصطفى وهبي التل الذي سك في العشرينيات الشعار الوطني المناهض للهاشميين والمناهض للاستعمار «الأردن للأردنيين». ولد وصفي عام ١٩١٩ في كردستان العراق (كانت أمه كردية عراقية) حيث أمضى السنوات الخمس الأولى من حياته. وعندما وصل إلى شرق الأردن عام ١٩٢٤، لم يكن يتكلم سوى اللغة الكردية[١٢٦]. وقبل أن يصير رئيسًا للوزراء، كان وصفي التل مهتمًا دائمًا بطبقة المثقفين الناشئة التي كان يفتقر أعضاؤها إلى خلفيات ذات نفوذ، أكانت عسكرية أم عشائرية أم حتى برجوازية. وقد توصل إلى فكرة «الاتحاد الوطني» كمنتدى لعدد كبير من هذه الطبقة، حتى يؤكدوا فيه وجودهم؛ بل إنه توقع أن يرأس بنفسه هذا الاتحاد بعد أن تنتهي فترة ولايته كرئيس للوزراء[١٢٧].

---

(١٢٤) خطاب الملك، ٧ أيلول/ سبتمبر، ١٩٧١، في **مجموعة خطب**، المجلد الثالث، ٣٠١. لاحظ أن خطاب الملك هنا يشير إلى كل الأردنيين رجالًا ونساءً.

(١٢٥) هاني حوراني، «الاتحاد الوطني والشكل الراهن للسلطة في الأردن»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢)، ٥٥.

(١٢٦) سليمان الموسى، **أعلام من الأردن: صفحات من تاريخ العرب الحديث، هزاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل** (عمّان: دار الشعب، ١٩٨٦). ٩٨.

(١٢٧) سليمان الموسى، «وصفي التل: صورة شخصية»، مقدمة لكتاب وصفي التل، **كتابات في القضية العربية** (عمّان: دار اللواء، ١٩٨٠) ٦٤-٦٥.

عقد أول مؤتمر للاتحاد الوطني في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ في عمّان. فدعا الملك لحضوره ألفين وأربعمائة «ممثل» عن الشعب، وانتهز الفرصة ليؤكد لشعب الأردن، الذي خاطبه قائلًا: «أيها الأخوة المواطنون. أيتها الأخوات في الضفتين العزيزتين»، إن «الاتحاد هو اتحادكم، فهو لكل واحد منكم وبكل واحد منكم»[(١٢٨)]. لم يعش وصفي التل، مهندس الاتحاد، طويلًا ليتابع مشروعه، فقد اغتيل بعد ذلك بثلاثة أيام، لكن الملك واصل المشروع. وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، عين لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد الوطني[(١٢٩)]. ضم الاتحاد الوطني عددًا كبيرًا من أبناء شرق الأردن، كان بعضهم يساريين سابقين، مثل إبراهيم حباشنه الذي كان قريبًا جدًا من الشيوعيين، وكان ناشطًا في الحركة القومية في الخمسينيات، لكنه في الفترة الأخيرة، حدث له تحول تام في موقفه. كما ضم عددًا من الأردنيين الفلسطينيين الذين وقفوا إلى جانب النظام أثناء مواجهته مع الفدائيين. أما شخصيات مثل عدنان أبو عودة، وهو من الضفة الغربية، وكان يعمل في المخابرات ثم التحق بحكومة الملك العسكرية التي شكلها قبل أسبوع من مذابح أيلول الأسود (وشغل بعدها عدة مناصب إدارية ودبلوماسية، بالإضافة إلى منصبه كمستشار للملك حسين والملك عبد الله الثاني) ومصطفى دودين، وكان عضوًا سابقًا في الحركة الوطنية القومية في الخمسينيات، وبعدها متعاونًا مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في السبعينيات والثمانينيات في مخططها لإنشاء روابط القرى في الضفة الغربية[(١٣٠)]، فكانا في ذلك الوقت وزيرين في حكومة التل بعد عملية التصفية. فقد عُين دودين (الذي كان وزيرًا للشؤون الاجتماعية) أمينًا عامًا للاتحاد، وأبو عودة (الذي كان وزيرًا للإعلام) عضوًا في اللجنة التنفيذية، وبعد ذلك أمينًا عامًا للاتحاد[(١٣١)].

---

(١٢٨) خطاب الملك في افتتاح مؤتمر الاتحاد الوطني، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٧١، في الوثائق الأردنية، ١٩٧١ (عمّان: دائرة المطبوعات والنشر، بدون تاريخ) ٢٤٧.

(١٢٩) نشر القرار الملكي في المرجع السابق، ٢٩١-٢٩٢.

(١٣٠) للاطلاع على دور دودين في روابط القرى، انظر

David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Faber and Faber, 1984),390.

(131) See Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians*,201.

نشط الاتحاد جدًا، لاسيما في الجزء الشمالي من الضفة الشرقية الذي يتحدر منه التل نفسه[١٣٢]. يستكشف هاني حوراني السياسات الطبقية في الاتحاد الوطني، ويتتبع صعود ما يسميه «البرجوازية البيروقراطية» التي تتكون في الأساس من أهل شرق الأردن، بالإضافة إلى التحالف العسكري العشائري الذي اعتمد النظام عليه في آخر أزماته، وتآكل نفوذ برجوازية التجار (وأغلبهم من أصول سورية وفلسطينية) التي كانت تمثل القطب الأهم في الدعم المجتمعي للملكية حتى أزمة ١٩٧٠-١٩٧١. تكونت اللجنة التنفيذية للاتحاد من ست وعشرين عضوًا، منهم ستة وزراء، كما ضمت ثلاث نساء، إحداهن سعدية الجابري التل، أرملة وصفي التل السورية الأصل[١٣٣]. كما ضمت اللجنة سعيد، شقيق وصفي[١٣٤]. واستخدم الاتحاد صحيفة **الرأي** واسعة الانتشار لسان حاله. وعلى الرغم من كل الاهتمام الذي أحاط بالاتحاد، بدأ هذا الاهتمام يخفت بعد اغتيال التل ما أدى بالحكومة أخيرًا إلى حله في شباط/ فبراير ١٩٧٦[١٣٥]. لكن ذلك لم يكن نتيجة عدم اهتمام الحكومة بإعادة تعريف الهوية الوطنية للبلاد (وهو هدف الاتحاد الوطني الصريح)، لكن الحكومة وجدت إطارًا جديدًا لذلك التعريف الجديد، ألا وهو المملكة العربية المتحدة.

اقترح الملك فكرة المملكة العربية المتحدة في آذار/ مارس ١٩٧٢، ردًا على تزايد الخطر الذي مثلته منظمة التحرير الفلسطينية على الادعاءات الأردنية في المحافل الدولية. وكان يُفترض أن تضم أردنًا اتحاديًا يتكون من إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي: الضفة الغربية والضفة الشرقية، لكل منهما حاكمه وبرلمانه وحكومته تتصرف في كل

---

(١٣٢) انظر حوراني «الاتحاد الوطني والشكل الراهن للسلطة في الأردن»، ٥٤.

(١٣٣) كانت سعدية الجابري ابنة القيادي السوري إحسان الجابري. وقبل زواجها من وصفي التل، كانت متزوجة من شخصية سياسية فلسطينية هو موسى العلمي. ويقال إنها ووصفي وقعا في الحب أثناء زواجها، ما أدى إلى طلاقها من زوجها. وتزوجت وصفي التل بعد عام من الطلاق في عام ١٩٥٠. انظر سليمان الموسى، **أعلام من الأردن**، ١١٥. وانظر أيضًا سليمان الموسى «وصفي التل، صورة شخصية» في وصفي التل، **كتابات في القضية العربية**، ٣٣.

(١٣٤) انظر قائمة بأسماء الأعضاء في **الوثائق الأردنية ١٩٧١**، ٢٩١.

(135) Asher Susser, *On Both Banks of the Jordan*,163.

يزعم سليمان الموسى أنه حُل عام ١٩٧٣، وانظر له أيضًا "وصفي التل، صورة شخصية"، ٦٥.

الشؤون باستثناء الشؤون الخارجية والعسكرية ووحدة المملكة، إذ ستكون هذه الأمور تحت سيطرة الحكومة المركزية. وكان المفترض أن تكون عـمّان عاصمة المملكة العربية المتحدة. كان الرد العربي على خطة الملك فوريًا، فقطعت سوريا ومصر علاقاتهما بالأردن واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية الملك بتصفية القضية الفلسطينية عن طريق اقتراح الحكم الذاتي بدلًا من الاستقلال للفلسطينيين[١٣٦]. لم يتقدم مشروع المملكة العربية المتحدة خطوة واحدة لأن المعارضة الفلسطينية الصاخبة له تواصلت ولم تهدأ. ثم سُحب المشروع بهدوء، ولم يعد الملك أو الحكومة الأردنية يشيران إليه[١٣٧]. وقد استمرت منظمة التحرير الفلسطينية في ترديد ادعائها المستجد بأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد ترسخ هذا الادعاء بعد أن تولت جماعات المقاومة قيادتها. وقد أعلن ذلك في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني وفي الصحف وفي منشورات منظمة التحرير الفلسطينية. رفضت الحكومة الأردنية هذه البيانات رفضًا شديدًا، ورد البرلمان الأردني بالتأكيد على أن «مجلس النواب ليعتبر كل زعم وادعاء بتمثيل الشعب الفلسطيني إنما هو مؤامرة تنطوي على قتل الوحدة الوطنية وإثارة الانقسام والفرقة بين أبناء الوطن الواحد». ثم أضاف البرلمان معلنًا بأن «المملكة الأردنية الهاشمية بضفتيها تضم شعبًا واحدًا ضمن دولة واحدة يمثله جلالة الملك المعظم وسلطات الدولة الشرعية»[١٣٨].

استمر التنافس بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قضية التمثيل دون كلل. وفي عام ١٩٧٣، اعترفت دول عدم الانحياز في القمة الرابعة للحركة في الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني». وفي تشرين الثاني/

(١٣٦) انظر يزيد صايغ، **الأردن**، ٦٤-٦٥. وللاطلاع على مفهوم منظمة التحرير الفلسطينية عن مستقبل الدولة الفلسطينية واستجابتها لمشروع الملك حسين، انظر عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ١٦٣. وانظر أيضًا

Clinton Bailey, *Jordan's Palestinian Challenge, 1948–1983: A Political History* (Boulder, CO: Westview Press, 1984),63.

(١٣٧) يزيد صايغ، **الأردن**، ٦٥.

(١٣٨) «رد مجلس النواب على خطاب العرش السامي»، ٨ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٧١، منشور في **الوثائق الأردنية**، ١٩٧١، ٢٨١.

نوفمبر، اعترفت بها الجامعة العربية في قرار سري على أنها «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني». وقد تحفظت الأردن على القرار. استغل الملك حسين، ملك الأردن، تزايد العداوة بين سوريا ومصر والتقى بأنور السادات في الإسكندرية في تموز/ يوليو ١٩٧٤. وأصدر الاثنان إعلانًا مشتركًا ينص على أن «منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني باستثناء المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية»، بافتراض أن هذا يشمل الضفة الغربية. تبع ذلك غضب عربي، وغضب من منظمة التحرير الفلسطينية أجبر السادات على التراجع عن الإعلان في اجتماع وزراء خارجية سوريا ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في أيلول/ سبتمبر، وانتهى الموقف أخيرًا بقرار الجامعة العربية الصريح الذي صدر في قمة الجامعة العربية السابعة المنعقدة في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، والذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني أينما كان. وسرعان ما تبعه اعتراف دولي بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وردًا على ذلك أعلن الملك حسين في القمة العربية أنه بناءً على هذا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، صارت الأردن عمليًا لا تحمل أي مسؤولية سياسية تجاه القضية الفلسطينية، حيث طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بتحمل هذه المسؤولية بنفسها. وبعد هذه التطورات أعاد الملك تشكيل الحكومة الأردنية، حيث تم خفض التمثيل الفلسطيني فيها[١٣٩]. وفي خطاب ألقاه بعد عودته من القمة العربية، أكد الملك أن الأردنيين سواء أكانوا «مهاجرين أو أنصارًا»، فهم «أهل وعشيرة وأسرة واحدة»[١٤٠]. وكان يشير إلى الفلسطينيين والشرق أردنيين بالترتيب مستخدمًا مصطلحات من التاريخ الإسلامي (أي المهاجرين للإشارة إلى الفلسطينيين والأنصار للإشارة إلى أهل شرق الأردن). وقد ظل يستعمل استعارة «المهاجرين والأنصار» إلى آخر حياته.

---

(١٣٩) للاطلاع على التطورات من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٤، انظر عصام سخنيني، «الكيان الفلسطيني»، في **شؤون فلسطينية**، العددين ٤١-٤٢ (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٧٥)، ٧٠-٧٢.

(١٤٠) الملك حسين، خطاب ألقاه في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٧٤، أعيد نشره في **خمسة وعشرون عامًا**، المجلد ٣، ٤٩٧. يزعم عدنان أبو عودة أن الملك بدأ يستعمل الاستعارات الإسلامية بعد أيلول الأسود. انظر

Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians*, 211.

ملابس ولهجات وكرة قدم، تأكيد الهوية الأردنية بعد الحرب الأهلية

بالتزامن مع هذه الأحداث السياسية على مستوى الدولة، كانت تطورات أخرى تجري في المجتمع. فكما رأينا في الفصل الثاني، كان القصر يعيد ترتيب علاقاته بالعشائر البدوية في البلاد من خلال عدد من اللقاءات والمؤتمرات، كما كان التلفزيون الأردني (الذي أنشئ عام ١٩٦٨) وكان يزداد شعبية وانتشارًا، قد أخذ في بث برامج كثيرة عن الجيش وعدد من المسلسلات عن "الحياة البدوية" الأردنية. وكانت تبث برامج مشابهة في الإذاعة. وكما ناقشنا من قبل، كان عدد كبير من الأغاني التي تمجد الأردن وعمّان والجيش والملك حسين يذاع في الإذاعة والتلفزيون، بالإضافة إلى النمط الجديد من الأغاني البدوية التي صارت شائعة حتى خارج الأردن. ولم يكن سوى وصفي التل، عبر سلطته كمدير للإذاعة عام ١٩٥٩، الذي بدأ بتشكيل فرق موسيقية تجمع الأغاني الشعبية من "مصادرها الأصلية". أعادت هذه الفرق صياغة هذه الأغاني بمساعدة الشاعر الغنائي رشيد زيد الكيلاني والملحن توفيق النمري (وهو مسيحي شرق أردني من مدينة الحصن الشمالية) مطلقين ما أصبح الأغنية "الشعبية" الأردنية في الإذاعة[١٤١].

كان البحث متواصلًا عن رموز شعبية جديدة للهوية الأردنية الجديدة. فعلى المستوى الرسمي، كانت الحكومة تنشئ عددًا من الأندية التي تتولى الاحتفاء «بالثقافة الوطنية الأردنية» ومن هذه الأندية ما سمي بنادي «إحياء التراث الشعبي الأردني»، ورأسته السيدة سعدية زوجة وصفي التل بنفسها. نظم النادي أول عرض للأزياء

---

(١٤١) هاني العمد، «الفولكلور في الضفة الشرقية»، في دائرة الثقافة والفنون، **ثقافتنا في خمسين عامًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢)، ٣٠٣. للاطلاع على نتائج جهود الحكومة في جمع بيانات عن الأغاني الثقافية الأردنية، انظر هاني العمد، **أغانينا الشعبية في الضفة الشرقية من الأردن** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٩). وللاطلاع على أوجه التشابه بين الموسيقى والثقافات الغنائية في الضفة الغربية، والتي لا تختلف بين الضفتين أكثر مما تختلف بين المناطق الجنوبية والشمالية في الضفة الشرقية نفسها، انظر توفيق أبو الرّب، **دراسة في الفولكلور الأردني** (عمّان: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٨٠) ٥٥-١٠٢، وعبد اللطيف البرغوثي، **الأغاني العربية الشعبية في فلسطين والأردن**، (القدس: مطبعة الشرق العربي، ١٩٧٩). وللاطلاع على تاريخ توفيق النمري وإسهاماته المبكرة في الأغاني «الأردنية»، انظر **الرأي**، ٢٣ أيلول / سبتمبر، ١٩٩٨.

الشعبية الأردنية في صيف ١٩٧١، يمثل الضفتين[١٤٢]. وعلى المستوى المجتمعي مثلًا، بدأ الشباب الشرق أردنيون الحضريون الذكور يؤكدون أردنيتهم عن طريق الزيّ. فبدأوا بارتداء الشماغ الأحمر والأبيض أو الحطة (التي اخترعها غلوب باشا وجعلها مقصورة على الأردنيين كما رأينا في الفصل الثالث) فاستخدموها كـ «كوفية» شتوية يلفونها حول أعناقهم تأكيدًا لاعتزازهم الوطني. وقد حذا الأردنيون الفلسطينيون حذوهم، فأخذوا يرتدون الحطة السوداء والبيضاء ككوفية حول أعناقهم أيضًا، أما من كانوا يريدون الاندماج منهم فكانوا يرتدون الحطة البيضاء والحمراء. وما كان ارتداء الشباب الحطة البيضاء والحمراء إلا اتباعًا للملك الذي بدأ ارتداءها غطاءً للرأس بشكل معتاد بعد عام ١٩٧٠، لاسيما عندما كان يخاطب زعماء العشائر أو العسكريين أو في زياراته لدول الخليج العربي[١٤٣]. كما ظهرت صورة الملك مرتديًا الشماغ على العملات الأردنية وطوابع البريد.

لكن الملابس لم تكن كافية لتأكيد الولاء الوطني، فنشأت مجموعة جديدة كاملة من المؤشرات لتؤكده على نحو أقوى. وكان من أهم تطورات هذه الفترة معركة اللهجات أو ما صار يعرف بلهجة أردنية ولهجة فلسطينية. وغدت كيفية لفظ حرف «القاف» المثال الأهم. فأغلب الفلسطينيين الحضريين ينطقون حرف القاف «همزة» في العامية (فتصير كلمة قلب «ألب») على خلاف الفلسطينيين الريفيين الذين ينطقون حرف

(١٤٢) هاني العمد، «الفولكلور»، ٣٠٧.

(١٤٣) قارن، على سبيل المثال، بين صور الملك قبل عام ١٩٧٠ والمنشورة في سيرته الذاتية:

Uneasy Lies the Head: The Autobiography of His Majesty King Hussein I of the Hashemite Kingdom of Jordan (New York: Bernard Geis and Random House, 1962), and in Vick Vance and Pierre Lauer, *Hussein de Jordanie. Ma "Guerre" Avec Israël* (Paris: Editions Albin Michel, 1968),

حيث لم تكن الحطة ذات اللونين الأحمر والأبيض موجودة، وبين صور ما بعد حقبة السبعينيات داخل وعلى غلاف كتاب

James Lunt, *Hussein of Jordan: A Political Biography* (London: Macmillan, 1989),

وعلى غلاف الطبعة العربية من حسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، **مهنتي كملك**، ترجمة غالب عريف طوقان (عمّان: بدون ناشر، ١٩٧٨) حيث كانت الحطة موجودة دائمًا.

القاف كلٌّ بحسب منطقته، فينطقه البعض كما ينطق بالفصحى أو على أنه «ك» أو «ج» (غير معطشة كالمصريين) ما هو مرادف لحرف «g» بالإنكليزية، فتنطق "قلب" أو "كلب" أو "جلب"، أما البدو الفلسطينيون فينطقون القاف "ج" غير معطشة، كما أن أغلب الرجال الأردنيين بعد ١٩٧٠ بغض النظر عن خلفياتهم، حضرية كانت أم ريفية أم بدوية، أخذوا ينطقون القاف "ج" غير معطشة؛ لكن اللهجات الأردنية تختلف من الشمال إلى الجنوب، وبين الريفيين والبدو، ناهيك عن الأردنيين المتعلمين من أهل المدن الذين درسوا في المدارس الفلسطينية والسورية في المدن الفلسطينية والسورية من العشرينيات حتى الستينيات، واكتسبوا لهجاتهم. كما أن أغلب الأردنيين الفلسطينيين والسوريين الذين أقامت أسرهم في البلاد منذ العشرينيات أو قبلها، كانوا أيضًا يتحدثون بلهجة حضرية؛ بل إن كثيرًا من القرويين الأردنيين لا ينطقون حرف القاف "ج" غير معطشة في كل الكلمات، فكثير من الكلمات التي تتضمن حرف القاف، ينطق الحرف فيها على أنه "ك"(١٤٤).

تغير هذا الوضع تغيرًا جذريًا بعد الحرب الأهلية. فقد أعيد النظر في اللهجات الأردنية والفلسطينية على نحو صارم فعُدّت سمات وطنية. كما اكتسبت سمة مجنسنة. فبعد عام ١٩٧٠، بدأ أغلب الرجال الأردنيين الحضريين ينطقون كل قاف على أنها "ج" غير معطشة مبرزين هذا الصوت بوصفه "ذكوريًا" و "أردنيًا". أما النساء الحضريات الأردنيات فاحتفظن بنطق الحرف كهمزة، بوصفها سمة "أنثوية". شعر كثير من الشباب الحضريين الأردنيين الفلسطينيين بأن الترتيب الجديد للهجات قام بتأنيثهم، فأخذوا ينطقون حرف القاف "ج" بدلًا من "الهمزة" تأكيدًا لذكورتهم عندما يكونون في صحبة الرجال (وتحديدًا عندما يكون هؤلاء الرجال شرق أردنيين)(١٤٥). ومما يلفت النظر في

---

(١٤٤) على سبيل المثال، في كلمات مثل «قتلة» و «وقت»، تنطق «القاف» «كاف» وليس «ج» غير معطشة. أما كلمات أخرى مثل «قوم» و «قوت» فينطقها الكركيون والمأدبيون «كاف». ولطرق النطق المختلفة للقاف والكاف في الأردن، انظر روكس زائد العزيزي، **قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية**، المجلد الأول (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٣-١٩٧٤) ١٥، ١٦.

(١٤٥) للاطلاع على عملية الانتقال بين اللهجات بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين ذوي الأصول الريفية في منطقة شرق عمّان الفقيرة، انظر

Aseel Sawalha, “Identity, Self and the Other Among Palestinian Refugees in East =

هـذا الوضع الجديد، هو أن أغلب الشرق أردنيين والأردنيين الفلسـطينيين اعتقدوا أن هـذه اللهجـات جوهريـة وثابتة، وأنها بالفعل سـمات وطنية، لكن حقيقـة الأمر هو أن عـددًا كبـيرًا مـن اللاجئين الفلسـطينيين الذين يعيشـون في مخيمات اللاجئـين بالأردن، والذيـن يتحـدرون من أصـول ريفية من الجنوب، كانـوا ينطقون القـاف دائمًا "ج" غير معطشـة لا "همـزة". ويظـل الاختلاف بين طريقتيّ النطق بالنسـبة إلى هـؤلاء اللاجئين الفلسطينيين اختلافًا بين لهجة مدنية ولهجة ريفية أو "فلاحية". وقد بدأت مؤخرًا بعض النسـويات الوطنيـات الأردنيـات يراجعـن المعيـار المجنسـن لهذه اللهجـات، وأخذن يستخدمن لفظ القاف كـ "ج" ليؤكدن المساواة في هذه السمة الوطنية الأردنية الجديدة.

ومما يستحق الذكر أيضًا، معيار السن في هذا التطور. فمع وطننة اللهجة وجنسنتها، أخذ الفتيان الفلسطينيون والشرق أردنيون الحضريون الذين ينطقون الهمزة بدل القاف قبل سن البلوغ، يحولون نطقهم عند الوصول إلى سن البلوغ فينطقونها "ج" للتأكيد على ما اكتسبوه من ذكورة. ويظل أغلب الشرق أردنيين الحضريين يتكلمون بلهجة حضرية وفي استخدام مصطلحـات حضريـة باسـتثناء التغيـير الطفيـف في نطـق القـاف "ج". وللـشرق أردنيين من أصـول غير حضرية مصطلحاتهـم وتعبيراتهم المحليـة إضافة إلى نطقهم القاف "ج"، ولكن أهل شرق الأردن الحضريون لا يستخدمون هذه المصطلحات والتعابـير حيث يحتفظـون بتعبيراتهم الحضرية. ولم يكن يوجـد ولا يوجد إلى الآن تمييز جنسي بين الرجال والنساء بخصوص لفظ حرف القاف في هذه القطاعات من المجتمع الـشرق أردني أو الفلسـطيني الذيـن كانوا ينطقون القـاف "ج" قبل أن يقـوم الوطنيون الإقصائيون باحتواء لفظ القاف "ج" أيديولوجيًا. فقد بدأت الجنسنة مع عملية الوطننة.

ومـن الأهمية بمكان أن نشـير هنـا إلى وجهة النظر التي تعتمدهـا هذه الأحكام على اللهجـات بوصفهـا ذكوريـة أو أنثويـة. فبينـما أخـذ الـشرق أردنيـون والفلسـطينيون الأردنيـون الحضريـون يصفـون نطق حـرف القاف "ج" بأنـه النطق البـدوي، فقد كان المنظور الذي وصف اللهجة الحضرية بالأنثوية هو منظور بدوي، وهو حكم يتسـق مع

= Amman," in Jean Hannoyer and Seteney Shami, eds., *Amman: The City and Its Society* (Beirut: CERMOC, 1996),353–354.

الآراء البدوية السائدة عن أهل المدن، وهي نظرة تهون من شأنهم وتؤنثهم. ويشير هذا إلى أن مساعي الدولة لبدونة الأردنيين أخذت تحقق نجاحًا متزايدًا، حيث أخذ السكان على تنوعهم يتماهون مع التعريفات الوطنية التي فرضتها الدولة. فبينما تعمل الحطة والشماغ، بوصفها رموزًا تدل على التمييز في الملابس بين الجنسين، على تمييز الرجال الذين يرتدونها تمييزًا **بصريًا**، فإن تحول اللهجات المرتبطة بالموقع الجغرافي (المدني والريفي أو البدوي)، وغير المجنسنة، إلى لهجات وطنية مجنسنة (فلسطيني أو أردني) صارت السمة **السمعية** العامة للهويات الوطنية في الأردن.

من الناحية الأنثروبولوجية، يستطيع المرء أن يقوم بتمرين طريف في الأردن يتتبع التعثر في لهجات الجميع، سواء أكانوا رجالًا أردنيين فلسطينيين **مندمجين**، أم رجالًا ونساء شرق أردنيين/ ات حضريين وطنيين، وتحديدًا عندما ينزلق لفظ حرف القاف في حديثهم من "ج" إلى همزة؛ ذلك أن القناع الوطني الجديد يصعب ارتداؤه طوال الوقت، حيث أنه مصطنع حديثًا جدًا، ولم يترسخ فيهم تمامًا. وبهذا، صارت الحطة/ الشماغ الموطننة مع اللهجة الموطننة مظاهر أداء جسدية ولغوية تضمن الهوية الوطنية. وصار تأكيد الاثنين في المجال العام جزءًا من طقوس يومية لعرض الهوية الشرق أردنية والهوية الفلسطينية.

جانب آخر من جوانب زيادة الاستقطاب بين السكان الأردنيين هو الإشارة إلى الأردنيين من أصول فلسطينية بكلمة «البلجيكية»، بإمالة الحرفين الأخيرين (ية) أو كسرهما في اللهجة العامية الأردنية/ الفلسطينية، نسبة إلى البلجيكيين (أهل بلجيكا). وأصل هذا الوصف المعادي للفلسطينيين ليس معروفًا على الرغم من انتشار عدد من القصص عنه. تقول أقربها إلى التصديق إن الفدائيين الفلسطينيين كانوا يرتدون أحذية عسكرية طويلة وزيًا موحدًا من صناعة بلجيكية ميزتهم عن الجيش الأردني المجهز أميركيًا. تقول قصص أخرى، إنه في أثناء الحرب الأهلية عام ١٩٧٠ اقترح كثير من الأردنيين التخلص من الفلسطينيين بإرسالهم إلى بلجيكا (يقصدون أي بلد بعيد) أو بسبب افتراض وصول شحنة من الأسلحة للفدائيين قادمة من بلجيكا (ولا يوجد ما يؤيد هذا الزعم). لكن المقصود من كلمة بلجيكية هو اعتبار الأردنيين الفلسطينيين

أجانب - غير أردنيين وغير عرب - وفي هذا نزعٌ للوطنية عنهم. ومازال هذا الوصف يستخدم كشتيمة وطنية في حق الأردنيين الفلسطينيين إلى اليوم.

ظهرت المزيد من التعبيرات عن الهوية الفلسطينية في أواخر السبعينيات والثمانينات أدت إلى مواجهات بين الدولة الأردنية والأردنيين الفلسطينيين. وأحد أمثلة ذلك، قضية لجنة يوم الفن الشعبي الفلسطيني السنوي التي أنشأها نمر سرحان عام ١٩٨١، وسرحان متخصص في الفن الشعبي الفلسطيني، بالتعاون مع مؤسسات فلسطينية أخرى. احتجزت الحكومة سرحان ثم سجنته، وصودر جواز سفره، ومنع من العودة إلى عمله، وألغت الشرطة عروضه الشعبية، وغيرها من المناسبات الثقافية أو ضيقت عليها(١٤٦).

أما التعبيرات التي تشير إلى التضامن بين الأردنيين الفلسطينيين والشرق أردنيين مع الفلسطينيين خارج الأردن، فقد أُسكتت. ففي أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨، تطوع أردنيون فلسطينيون وأردنيون من شرق الأردن للذهاب إلى لبنان للقتال مع منظمة التحرير الفلسطينية. وخرجت تظاهرات ضخمة لدفع الحكومة للسماح بالمتطوعين للذهاب إلى لبنان، فردت الحكومة عليها بالرصاص وقتلت عددًا من المتظاهرين (أغلبهم من الطلاب ومدرسًا واحدًا)، واعتقلت عددًا كبيرًا منهم. اشترك شرق أردنيون كثيرون في هذه التظاهرات، لاسيما من مدينة سحاب، وهي إحدى جيران مخيم الوحدات للاجئين جنوبي شرق عمّان. تدخل الملك، فعنّف الشرطة، وأمر بإطلاق سراح المعتقلين، وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة توجيهات بمنع خروج أي تظاهرات عامة(١٤٧). وتكرر الموقف بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، عندما أعادت الحكومة الأردنية كثيرًا من المتطوعين إلى بيوتهم بعد مصادرة جوازات

---

(146) Laurie Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for a State* (New York: Columbia University Press, 1988),181–182.

ومن بين منشورات سرحان، **الحكاية الشعبية الفلسطينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨).

(١٤٧) انظر غانم زريقات، «التحرك الجماهيري في الأردن خلال حرب الجنوب»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٨ (أيار/ مايو ١٩٧٨) ١٩٠-١٩٣.

سفرهم، وبعد خضوعهم لتحقيقات مكثفة من جهاز المخابرات العامة (وهو جهاز الاستخبارات الأردني شديد الكفاءة والحاضر دائمًا)[١٤٨].

تشكلت مجموعة من الفرق الثقافية (فرق للرقص والغناء) في نهاية السبعينيات بمبادرات محلية في المجتمعات الفلسطينية والأردنية. وسعت الدولة إلى استمالتهم بمبادرات جديدة. وفي ذلك السياق، أطلقت الدولة مشروع مهرجان جرش الثقافي السنوي الذي افتتح في صيف ١٩٨١ [١٤٩]. وعلى الرغم من الروح التجارية المتفشية في المهرجان، ناهيك عن تفضيل الفنانين الأجانب على الأردنيين، بغض النظر عن أصولهم الجغرافية، بدأت بعض الفرق المحلية تظهر على المشهد الوطني، وأُبعدت أخرى عبر حرمانها من تصاريح تقديم عروضها. شملت الفرق الناشئة فرقة الفُحيص الموهوبة والمحبوبة حاليا (تكونت في عام ١٩٨٢)، وهي من بلدة الفحيص المسيحية بشرق الأردن بالقرب من عمّان. تعرض المهرجان، الذي رأسه ميشيل حمارنة (شرق أردني من مأدبا)، لنقد الكثيرين بسبب نخبويته[١٥٠]. مع ذلك، ظل مهرجان جرش يفضل تقديم عروض ثقافية معينة على أخرى. فعروض رقصات الدبكة البدوية للرجال والغناء البدوي كانت حاضرة دائمًا. وعلى الرغم من أن الأغاني التي رعتها الحكومة قلما تنجح، باستثناء أغاني سميرة توفيق «البدوية»، فقد ظهر مغنٍ بدوي جديد في أوائل التسعينيات بأغنية صارت أنجح أغنية غناها أردني على الإطلاق. والمغني هو عمر العبداللات وأغنيته هي «هاشمي هاشمي». تجمع لازمة الأغنية «أردنّا يا هاشمي» بين الولاء للأردن الجديد وملكها مع التأكيد على هاشمية الأردن. أتبع العبداللات

---

(148) Brand, *Palestinians in the Arab World*,181–182.

(١٤٩) للاطلاع على جهود الدولة الأردنية في التخطيط للمهرجان، انظر أحمد مصلح، **ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن، ١٩٥٣-١٩٩٣** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٥) ٩٨-١٠١. يقام المهرجان كل عام منذ عام ١٩٨١، باستثناء عامي ١٩٨٢ و ١٩٩١ بسبب الغزو الإسرائيلي للبنان وحرب الخليج الثانية على الترتيب.

(١٥٠) انظر فؤاد عليم «مهرجان جرش الخامس، من أجل جماهيرية المهرجان ... وتثبيت هويته الثقافية» في **الأردن الجديد**، العددين ٨-٩ (خريف/ شتاء ١٩٨٦) ١٢٤-١٣٠، وفؤاد عليم، «مهرجان جرش ٨٧: بلا لون ولا هوية» في **الأردن الجديد**، العدد ١٠ (ربيع ١٩٨٨) ٧٣-٧٥. في عام ١٩٨٨، كان للمهرجان لجنة مستقلة يرأسها أكرم مصاروة، وهو شرق أردني مسيحي.

أغنيته بأغنية «بدوية» أخرى حققت شعبية، وهي أغنية«يا سعد». وما زالت الأغنيتان تذاعان في احتفالات الزفاف (بما فيها احتفالات الأردنيين الفلسطينيين من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا) في جميع أنحاء البلاد، بل وفي الملاهي الليلية أيضًا. أما الفرق الأردنية الفلسطينية فما زالت تلقى رفض الدعم من مسؤولي الثقافة في الدولة.

اندلعت معركة أخرى في البلاد منذ السبعينيات إلى الآن وهي معركة كرة القدم. لعبت الرياضة دورًا مهمًا في التعبئة الوطنية محليًا ودوليًا، كما حدث في دول أخرى، وليست الأردن استثناءً من هذا. وكما في كثير من المستعمرات البريطانية والانتدابات السابقة، لعبت كرة القدم دورًا مهمًا في حياة الأردنيين[١٥١]. ويقال إن شقيقين (حسني وعلي سيدو الكردي، من أصول كردية عراقية، وكانا يقيمان في عمّان) هما من جاءا بهذه اللعبة إلى عمّان من القدس عام ١٩٢٢، حيث كانا يدرسان في المدرسة الثانوية هناك[١٥٢]. وكان الفلسطينيون قد عرفوا اللعبة من البريطانيين والمدارس الإرسالية الأوروبية التي لها تاريخ في فلسطين أطول منه في شرق الأردن. تشكل أول فريق لكرة القدم عام ١٩٢٦، وكان يلعب ضد الفرق البريطانية المتمركزة في ماركا بالقرب من عمّان. وفي عام ١٩٤٣، أبدى الملك عبد الله اهتمامًا بالفرق المختلفة (كان كثير منها فرقًا شركسية)[١٥٣]، وأنشأ مسابقة سنوية (الدوري) عام ١٩٤٤ [١٥٤]. وفي ذلك العام

---

(١٥١) للمزيد عن أهمية لعبتي الكريكيت وكرة القدم في المستعمرات البريطانية الأخرى، انظر

C. L. R. James, *Beyond a Boundary* (Durham, NC: Duke University Press, 1993).

وكان الكتاب قد نشر أصلًا عام ١٩٦٣.

(١٥٢) كنعان عزت وعمر بشتاوي، **كرة القدم الأردنية في نصف قرن** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٨٦) الفصل الأول، «نبذة تاريخية»، صفحات الكتاب غير مرقمة.

(١٥٣) حسني سيدو الكردي، الذي أسس فيما بعد بنك الأردن، كان متزوجًا من امرأة شركسية من عائلة شقم.

(١٥٤) انظر الفصل الثاني، «قصة الدوري»، المرجع السابق. وأيضًا للاطلاع على الظروف السيئة التي كانت هذه النوادي تعمل فيها، انظر محمد حمدان، «الرياضة والشباب»، في هاني حوراني وحميد الدباس، محرران، **عمّان، وقائع وطموح، قضية الثقافة، البيئة والعمران**، (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦)، ٧٥-٧٨. وللمزيد عن الشعبية التي حظيت بها كرة القدم بين الصبية في عمّان، انظر ذكريات طفولة عبد الرحمن منيف وشبابه في عمّان، في **سيرة مدينة: عمّان في الأربعينات** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، ١٢٠-١٢٥.

تأسس فريق شركسي (النادي الأهلي الرياضي) على يد شباب من الشراكسة خرجوا عن سيطرة الكبار في مجتمعهم الذين كانوا يتحكمون في الجمعية الخيرية الشركسية (تأسست عام ١٩٣٢)[١٥٥]. أراد الشباب أن يسموا ناديهم «النادي الرياضي الشركسي»، لكن محافظ عمّان اعترض على الاسم. وكان أحد أعضاء النادي سائق سيارة الأمير عبد الله، فعرض الأمر على الأمير الذي قال للشاب: «يا بني، أنتم أهلي فسمه النادي الأهلي»[١٥٦]. وقد ضم النادي الأهلي لاعبين عربًا أيضًا.

في أوائل الخمسينيات تلقت كرة القدم دفعة كبيرة، فمع ضم الضفة الغربية جاء عدد من فرق كرة القدم الفلسطينية لتشترك في المسابقات السنوية، بالإضافة إلى عدد كبير من لاعبي كرة القدم الفلسطينيين الذين انضموا إلى فرق الضفة الشرقية، مثل جبرا الزرقاء وماركوس دعدس، اللذان انضما إلى النادي الأهلي لفترة من الوقت[١٥٧]. كان الزرقاء قد لعب في التصفيات المؤهلة لكأس العالم لكرة القدم في عام ١٩٣٤.[١٥٨] وفي الخمسينيات أيضًا أنشأت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بعض مراكز الشباب في مخيمات اللاجئين على الضفتين، صار بعضها (كما في حالة مخيم الوحدات للاجئين في الجزء الشرقي من عمّان) نوادٍ رياضية كبرى في السبعينيات[١٥٩].

وفي أوائل الستينيات، أطلق الملك حسين مشروع بناء مدينة رياضية تضم استادًا لكرة القدم، لأن البلاد بأسرها لم يكن بها استاد واحد. وكانت أغلب الفرق تلعب

(155) Seteney Shami, *Ethnicity and Leadership: The Circassians in Jordan*, doctoral dissertation, Department of Anthropology (Berkeley, CA: University of California, 1982),86.

(١٥٦) المرجع السابق.

(١٥٧) كنعان عزت وعمر بشتاوي، **كرة القدم الأردنية في نصف قرن**، الفصل الأول، «نبذة تاريخية».

(١٥٨) أود أن أشكر كلا من جهاد يحيى وسليم حمدان من نادي الوحدات على المعلومات التي قدماها لي عن كلا اللاعبين.

(١٥٩) انظر النبذة عن «فريق الوحدات» في عزت وبشتاوي، **كرة القدم**. كلمة «الوحدات» في الواقع اختصار لعبارة الوحدات السكنية، التي تشير في الأساس إلى مخيمات اللاجئين، لكنها أصبحت تختصر إلى كلمة «الوحدات».

بساحة المسجد الحسيني بوسط المدينة وساحة كوبان في حي شركسي غرب المدينة، وعدد من الساحات في جبل عمّان (بما فيها ساحة مدرسة المطران للبنين) وأخيرًا، من نهاية الأربعينيات حتى عام ١٩٦٨، عندما تمت أعمال إنشاء إستاد كرة القدم، في ساحة الكلية العلمية الإسلامية بجبل عمّان. وكانت أول مباراة جرت في الإستاد الجديد بين المنتخبين الوطنيين الأردني والمصري وانتهت لصالح المصريين بنتيجة ٦-١. يقول مؤنس الرزاز، روائي الأردن الشهير، إن أغلب الشباب الأردني في البلاد كانوا من أنصار القومية العربية فشجعوا جميعًا المنتخب المصري، وكانت قلة من الوطنيين الأردنيين من شجع فريق الأردن[١٦٠]. في عام ١٩٦٨، أصدرت الحكومة قانون تأسيس رعاية الشباب[١٦١] بغرض تنظيم الأنشطة الرياضية في البلاد وتنفيذ خطة جديدة للشباب الأردني. وفي عام ١٩٧٧، وُضعت المؤسسة تحت التنظيم المؤسسي لوزارة الثقافة والشباب[١٦٢]. أما فلسفة الحكومة الأردنية التي حددت نوع الرياضيين اللذين تريد تكوينهم، فكانت كالتالي: «الرياضي الأردني مواطن مخلص لوطنه ومليكه، محب لوالديه وأسرته، وجيرانه وفيّ لأخوته وأخواته من المواطنين، يدافع عن شرف الوطن وترابه، ويسعى ما استطاع لتحسين قدراته النفسية والمعنوية والبدنية والخلقية .... والرياضي الأردني مواطن قوي الرجولة عاشق للبطولة ... يؤمن أن الأردن أسرة واحدة متلاحمة، وأن الأمة العربية أسرة واحدة كبيرة متحابة»[١٦٣].

---

(١٦٠) أخبرني مؤنس الرزاز بذلك خلال عدد من الحوارات معه بين عام ١٩٨٨ ووقتنا الحاضر. كذلك يذكر في روايته **الشظايا والفسيفساء** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤) أن «الجماهير الأردنية تشجع [فريق] الزمالك المصري ضد [فريق] الفيصلي الأردني ... حبًا في عبد الناصر وأم كلثوم وطه حسين»، ٣٦. ويشير الرزاز إشارة أخرى ضمنية إلى هذا الدعم في روايته اليائسة **مذكرات ديناصور** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، ٧٩.

(١٦١) «قانون مؤسسة رعاية الشباب» القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨، منشور في **الجريدة الرسمية**، رقم ٢٠٧٦ (١٥ شباط/ فبراير، ١٩٦٨).

(١٦٢) قرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٨، أصدره الديوان الخاص لتفسير القوانين، المادة ٣، أعيد نشره في وزارة الثقافة والشباب، **السياسة الأردنية للشباب والرياضة: نحو جيل الانتماء والاعتزاز الوطني** (عمّان: مطبوعات وزارة الثقافة والشباب، ١٩٨٣)٣٨.

(١٦٣) المرجع السابق، ٢٦-٢٧.

وكما هو واضح، تهيئ الدولة الوطنية الرياضة هنا لتكون حلبة لأداء مواطنة مجنسنة. وكما سيتضح بعد قليل، يقوم بهذا الأداء مواطنو هذه الدولة أيضًا. إذ يُعرّف الرياضي الأردني بأنه مواطن مؤمن بوطنه ويتمسك بالوحدة الوطنية («أسرة واحدة متلاحمة»)، وتملؤه رجولة قوية تدعم هذه الوحدة. هذا الاقتران بين المواطنة المجنسنة والرياضة يقصد به وطننة الرياضة والرجولة وجعل كل الأنشطة الرياضية أداءً وطنيًا، وهذه هي الوظيفة السامية التي تؤديها الرياضة داخل نموذج الدولة الوطنية.

ومع انحسار القومية العربية، بعد وفاة عبد الناصر، لم تواجه كرة القدم الأردنية قضايا سياسية حتى منتصف السبعينيات إلى أواخرها. فقد قلصت وكالة الغوث تمويلها، وهو ما حرم مراكز الشباب في مخيمات اللاجئين من توفير الرواتب للعاملين الذين يديرون أنشطتها. ونتيجة لهذا تحمل أعضاء النادي المسؤولية عن أنشطة مثل جمع التبرعات، كما أنشأوا فرقًا رياضية تتنافس فيما بينها سنويًا في كرة القدم والكرة الطائرة وكرة السلة والملاكمة. وفي عام ١٩٧٥، قررت فرق المخيمات أن تتنافس مع أندية أردنية أخرى في الضفة الشرقية[١٦٤]. تفجر الوضع عام ١٩٨٠، عندما فاز فريق الوحدات بالدوري وهزم فريق الرمثا. فقد منح هذا الفوز دفعة كبيرة للأردنيين الفلسطينيين، لا سيما أبناء مخيم الوحدات الذين تكبدوا خسائر بشرية فادحة أثناء الحرب الأهلية[١٦٥]. وصار تشجيع «الوحدات» أو «الرمثا» أحد مظاهر الولاء للهوية الفلسطينية أو الأردنية على الترتيب. وفي غياب أي تعبير سياسي مشروع آخر، سمحت هذه المباريات بالتعبير عن احتجاجات الفلسطينيين وتأكيد الهوية الوطنية. وكثيرًا ما نشبت مشاجرات وصدامات بين المشجعين الشرق أردنيين والأردنيين الفلسطينيين استدعت تدخل الشرطة والقبض على عدد كبير من الأشخاص. وكما تقول لوري براند: «بالنسبة إلى كثير من المشجعين، فلسطينيين وشرق أردنيين، في كل مرة يواجه

---

(164) Laurie Brand, *Palestinians in the Arab World*,183.

(١٦٥) في الواقع، عقب الحرب الأهلية، التي قصف فيها الجيش المخيم ودمر أجزاءً كبيرة منه، قامت الحكومة بتوسيع الشوارع، أو بالأحرى الأزقة، لتتمكن الدبابات من التحرك فيها إذا دعت الحاجة لذلك في المستقبل، لأن الدبابات لم تتمكن من دخول أزقة المخيم الضيقة أثناء مواجهة عام ١٩٧٠.

فريق من مخيم للاجئين فريقًا من الضفة الشرقية، تكون المواجهة ساخنة وانفعالية، وكأن الحرب الأهلية قامت مرة أخرى»(١٦٦).

وبعد مواجهة دامية في عام ١٩٨٦، طلبت وزارة شؤون الأرض المحتلة من وكالة الغوث أن تقوم بتسليمها إدارة مراكز الشباب في المخيمات. حلت الوزارة مكان وكالة الغوث، فحلت المجالس الإدارية لهذه المراكز، وعينت بدلًا منها مجالس جديدة تضم عددًا كبيرًا من كبار مسؤولي الحكومة. وقام ولي العهد الأمير حسن بتغيير اسم مركز شباب الوحدات وجعله «نادي الضفتين»، وأُدخل الشرق أردنيون في إدارة النادي حسب توصية وزارة الشباب. وبضغط حكومي وجهود المجلس الإداري الجديد، صوتت الأغلبية لصالح أمر ولي العهد بتغيير اسم المركز. لم يستمر هذا الوضع طويلًا، لأن الناس ظلوا يشيرون إلى النادي وإلى الفريق باسم «الوحدات». وفي عام ١٩٨٨، بعد فك الارتباط مع الضفة الغربية، أعاد المسؤولون الإداريون بالحكومة والمركز الاسم الأصلي للنادي والفريق - نادي الوحدات. يلاحظ أنه بالإضافة إلى نادي الوحدات وغيره من فرق المخيمات، فإن أغلب الفرق «الأردنية» بالضفة الشرقية (بما فيها النادي الفيصلي الذي أصبح الند «الشرق أردني» لنادي الوحدات في المباريات) تضم عددًا كبيرًا من اللاعبين الأردنيين الفلسطينيين.

لا تقوم كرة القدم بتفريق الناس فحسب؛ بل تقوم بتوحيدهم أيضًا، كما حدث مؤخرًا. فقد فاز المنتخب الوطني الأردني (المكون من أفضل لاعبي الأندية الأردنية كلها، بما فيها «الوحدات») بالبطولة العربية لكرة القدم التي جرت في بيروت في صيف عام ١٩٩٧ بعد أن هزم المنتخب الوطني السوري. وفي نهاية المباراة التي شاهدها أغلب شعب الأردن على التلفزيون عبر الأقمار الصناعية في بيوتهم أو في المقاهي، نزل آلاف البشر والسيارات إلى شوارع مدن الأردن وبلداتها، لاسيما عمّان، حيث توقفت السيارات في وسط الشوارع وأخذ الشباب والشابات يرقصون، وهو ما أدى لتوقف حركة السير لساعات. أرسل الملك حسين طائرة خاصة تأتي باللاعبين من بيروت. وعند وصولهم طاف الفريق شوارع عمّان في موكب ضخم من المشجعين (رجالًا

---

(166) Brand, *Palestinians in the Arab World*,183.

ونساءً) وملأوا كل الطرق والشوارع الكبرى. واعتبر كثير من الكتاب الصحفيين الأردنيين هذا علامة للوحدة الأردنية الفلسطينية تحت هوية أردنية واحدة. وقد أكد فهد الفانك، وهو أكثر الوطنيين الأردنيين الإقصائيين جهرًا بمواقفه، أن تلك الوحدة مؤكدة لأنها لم تظهر أمام فريق أجنبي غير عربي، بل ضد فريق عربي، مؤكدًا أن الأردنيين الفلسطينيين وأبناء شرق الأردن ينتمون إلى هوية وطنية واحدة على الأقل في سياق دولي(١٦٧). وعندما جرت مباريات البطولة العربية في عمّان في آب/ أغسطس عام ١٩٩٩، لعب المنتخب الأردني ضد المنتخب الوطني الفلسطيني الذي تشكل في ظل السلطة الفلسطينية، فتحول فلسطينيو الضفة الغربية من تشجيعهم المعتاد للفريق الأردني إلى تشجيع المنتخب الفلسطيني الجديد. خسر المنتخب الفلسطيني أمام الأردنيين بنتيجة ٤ – ١، ونشبت شجارات بين المشجعين في الشوارع، لكن الحضور الشرطي الكثيف احتوى الوضع. ومن اللافت للنظر، أن ثمانية لاعبين من لاعبي المنتخب الأردني الأحد عشر كانوا أردنيين فلسطينيين. وفي أثناء المباراة، كانت الجماهير تهتف: «هيك علمنا الحسين، شعب واحد مش شعبين»(١٦٨). وبحسب كل التقارير، قام أغلب الأردنيين الفلسطينيين، شأنهم شأن الشرق أردنيين، بتشجيع المنتخب الأردني، لاسيما أنهم كانوا ممثلين تمثيلًا كبيرًا في صفوفه.

انكماش الوطن: الطريق إلى "فك الارتباط"

مع حلول السبعينيات، ظلت العلاقات بين الدولة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية غير مستقرة حتى قام أنور السادات برحلته إلى القدس عام ١٩٧٧، وقام رئيس الوزراء مضر بدران (وهو من عائلة فلسطينية قدمت إلى الأردن قبل عام ١٩٤٨) بمحاولات لفك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٧٦، عندما اقترح أن تقطع الحكومة الأردنية رواتب موظفي الحكومة من مواطني الضفة الغربية الأردنيين، واعترض الأردنيون الفلسطينيون الموالون للأردن بالضفة الغربية، فلم يُتَابع الاقتراح. وعلى الرغم من

(١٦٧) عبر فهد الفانك عن هذا الرأي في مناقشة على هامش محاضرة ألقيتها في مركز دراسات الأردن الجديد في عمّان في ٤ آب/ أغسطس، ١٩٩٧.

(١٦٨) «هكذا علمنا الحسين، شعب واحد لا شعبين».

استخدام هذه التكتيكات في أوائل السبعينيات، فإن استخدامها عام ١٩٧٦ كان إعلانًا لإدراك الأردن عدم إمكانية التأكد من أردنية أهالي الضفة الغربية. وقد أسفرت الانتخابات البلدية التي أجريت في ذلك العام تحت الاحتلال الإسرائيلي عن انتخاب رؤساء بلديات موالين لمنظمة التحرير الفلسطينية في كل مدن الضفة الكبرى إلا واحدة. أما في الأردن، فقد تم تخفيض نسبة الأردنيين الفلسطينيين في مجلس الوزراء من النصف إلى الربع، مع استبعاد عدد كبير من الموظفين الحكوميين الأردنيين الفلسطينيين، واستبدالهم بموظفين شرق أردنيين[١٦٩]. وفي تلك الفترة، بدأت الجامعات الأردنية نظام محاصصة غير رسمي في تعيين أساتذة شرق أردنيين. فبينما كان للأردنيين الفلسطينيين الأغلبية في معظم كليات الجامعة الأردنية في الستينيات والسبعينيات، بسبب تمتعهم بمستوى أعلى من المؤهلات التعليمية، فقد أحدث نظام المحاصصة الجديد تحولًا في هذه الأرقام. تواصل هذا الوضع بشراسة بعد عام ١٩٨٩ وحتى اليوم، ما أدى إلى تفريغ الجامعات الحكومية الأردنية من هيئات التدريس الفلسطينية، فالمتاح للأردنيين الفلسطينيين من الوظائف الجديدة، إن أتيحت لهم أيٌ منها، قليل جدًا[١٧٠].

بعد الخطوة الذي اتخذها السادات في عام ١٩٧٧، حدث تقارب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسرى الدفء في العلاقات إلى درجة أن المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان الفلسطيني في المنفى) اجتمع في عمّان في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، وخاطبه الملك حسين بنفسه. حيا الملك المجلس الوطني الفلسطيني: "بفيض من مشاعر السعادة والود أحييكم. وعلى ثرى الأردن وباسمه أرحب بكم ومن مشارف فلسطين، أبعثها تحية وفاء لأهل فلسطين ومن خلالكم ممثلي الشعب الفلسطيني أحيي كل فلسطيني. فمرحبًا بكم في عمّان وبين أهلها، بل مرحبًا بكم بين أهلكم وعشيرتكم وبين أخوتكم وذويكم وبين أخوتكم وأصهاركم، مرحبًا بكم في رحاب التوأم الشقيق. مرحبًا بكم في الأردن، منارة الرجال وقلعة الصمود"[١٧١]. وتطرق الملك إلى مراجعة

---

(169) Arthur Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace* (New York: Council on Foreign Relations, 1986),61–62.

(170) See Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians*, 215.

(١٧١) خطاب الملك حسين في افتتاح المؤتمر السابع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان في =

تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية دون إشارة إلى الحرب الأهلية؛ فأكد أن الأردن فعل أقصى ما يستطيع ليؤكد "لأخوتنا الفلسطينيين على اعتراف الأردن بهويتهم الوطنية. وأن الأردن لا يطمع في أرضهم ... وما اجتماعكم هنا اليوم في ظل مجلسكم الوطني إلا الشاهد الأكيد على انتصار الإرادة الفلسطينية والشرعية الفلسطينية والقرار الفلسطيني والتصميم الفلسطيني على التمسك بولاء واحد لهدف واحد هو فلسطين وشعب فلسطين"(١٧٢).

بعد أقل من ثلاثة أشهر، في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥، توصل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاقية تنسيق فلسطيني أردني، لكن هذا التقارب لم يدم طويلًا. فمع استعادة الأردن وسوريا (كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر سوريا عدوها اللدود في المعسكر العربي في ذلك الوقت) علاقتهما الدافئة، بدأت الأردن تبتعد عن منظمة التحرير الفلسطينية في شباط/ فبراير ١٩٨٦ تحديدًا لأن الولايات المتحدة لم تستجب لمبادرات الأردن القائمة على اتفاق ١١ شباط/ فبراير.

أخذ الأردن يحدث تغييرات في علاقته بالضفة الغربية، وفي حالات معينة تجاه الأردنيين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين بالضفة الشرقية. تجلى ذلك في القانون الانتخابي الجديد لعام ١٩٨٦ حيث زادت المقاعد البرلمانية إلى ١٤٢ مقعدًا مناصفة بين الضفتين. ولكن التغيير تمثّل في نظرة القانون إلى مخيمات الضفة الشرقية واعتبارها أحياء من الضفة الغربية. وبذلك، ينتقص أحد عشر مقعدًا (واحد لكل مخيم) من المقاعد الواحد والسبعين المخصصة للضفة الغربية، ونقلها إلى مخيمات الضفة الشرقية. كان هذا الترتيب القانوني الجديد للجغرافيا والسكان نقلة تستوحي الجو السياسي في كتابات جورج أورويل، لأنه يعني اعتبار من يسكنون بالفعل في الضفة الشرقية على أنهم من سكان الضفة الغربية بغرض تقليل "النفوذ" السياسي الفلسطيني المزعوم في الضفة الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، كان اعتبار المخيمات دوائر انتخابية

= ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٨٤، أعيد نشره في **عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧**، جمع وتحرير علي محافظة (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨) ٥٩٠.

(١٧٢) المرجع السابق، ٥٩٣-٥٩٦.

منفصلة عن الأحياء الكائنة بها فعلًا، عملًا قانونيًا يفصل اللاجئين الأردنيين الفلسطينيين عن الأردنيين الفلسطينيين والشرق أردنيين الذين يعيشون خارج المخيمات. كانت هذه خطوة غير مسبوقة لأن القانون الانتخابي لسنة ١٩٦٠ لم يشمل مثل هذه التوصيات(١٧٣). وقد شارك بعض أعضاء البرلمان في دفع هذه الروح الانفصالية، ومنهم زهير ذوقان الحسين، وهو نائب برلماني شرق أردني عن مدينة السلط، الذي اقترح أثناء مناقشات القانون البرلمانية عدم السماح للأردنيين الفلسطينيين بالتصويت لمرشحي الضفة الشرقية وألا يسمح لهم إلا بالتصويت لمرشحي الضفة الغربية. لقي الاقتراح انتقادات كبيرة من نواب الضفة الغربية الذين طلبوا شطب هذا الاقتراح من محاضر الجلسة. رفض البرلمان اقتراح السيد الحسين، ووافق على شطبه من المحاضر. لكن البرلمان وافق على اقتراح بمنع فلسطينيّي الضفة الغربية من ترشيح أنفسهم على مقاعد الضفة الشرقية (وهو شيء لم يفعله مرشح من قبل قط) والعكس(١٧٤). مع ذلك، عارض الكثيرون الإجراءات الجديدة في تقسيم الدوائر الانتخابية. وكان من أهم المعترضين رئيس وزراء الأردن الأسبق، والذي ظل إلى فترة قريبة عضوًا في مجلس الأعيان، أحمد عبيدات، فقد رأى عبيدات أن هذه الإجراءات تسبب الانقسامات بين الأردنيين الفلسطينيين والشرق أردنيين(١٧٥).

مع اندلاع الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وتطور نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن أجل الاستقلال الفلسطيني، سعت الحكومة الأردنية إلى الوصول بخطابها وإجراءاتها السياسية التي بدأت قبل ثلاثة عشر عامًا (وتحديدًا منذ اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أينما وجد) إلى نتيجتها المنطقية. وبعد أربعة أشهر من

---

(١٧٣) للاطلاع على قانون الانتخاب لعام ١٩٨٦، انظر تحليل هاني حوراني المهم والدقيق في «مشروع قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب، ردة كبيرة للوراء على صعيد الضمانات الديمقراطية وإخلال صريح بالتزامات الأردن القومية»، في **الأردن الجديد**، العدد ٧ (ربيع ١٩٨٦) ٢٧-٥٠.

(١٧٤) نقلًا عن تقرير منشور في *Journal of Palestine Studies*, no. 60 (summer 1986): 177.

(١٧٥) أعيد نشر بيانه للبرلمان في

Journal of Palestine Studies, no. 61, Autumn 1986: 214–219; also see Laurie Brand, *Palestinians in the Arab World*,174–175.

الانتفاضة، بداية من أواخر نيسان/ إبريل ١٩٨٨، ألقى الملك حسين عددًا من الخطابات في مؤتمرات عشائرية بالبلاد أكد فيها دعم الأردن لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتأييده لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ولعقد مؤتمر دولي للسلام تمَثل فيه منظمة التحرير الفلسطينية[١٧٦]. ففي خطابه إلى زعماء عشائر محافظة المفرق مثلًا، قال الملك: "أما هنا على هذه الأرض فالكل سواسية، ورثنا عن آبائنا وأجدادنا مبادئ الثورة العربية الكبرى ... أهدافها وغاياتها... فكل عربي وطني بغض النظر عن الجهة التي جاء منها أبوه أو جده ... هو أردني له حقوقه بالكامل ولكن عليه أيضًا واجبات في احترام الدستور والأسرة التي ينتمي إليها ... إن حديثي هو لغرض تعزيز الوحدة الوطنية ولإقفال أي ثغرة قد ينفذ منها العدو ليصل إلى أغراضه وغاياته في التشويه والتشكيك. أما فلسطين والأخوة الأردنيين من أصل فلسطيني فنحن معهم ولهم كما كنا على الدوام، وستعود حقوقهم هناك بعون الله إن عاجلًا أو آجلًا»[١٧٧].

ألقى الملك خطابًا آخرًا مهمًا على مستوى دولي في الجزائر في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٨، في افتتاح القمة العربية، أكد فيه التزام الأردن بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وهاجم منتقدي الأردن الذين زعموا أن المساعدة التي تقدمها بعض المؤسسات الأردنية للانتفاضة غرضها بسط الهيمنة الأردنية على الضفة الغربية، ما يضر بمنظمة التحرير الفلسطينية[١٧٨]. كانت هذه السلسلة من الخطابات هي التدريب النهائي لما

(١٧٦) خطابه في ٢٤ نيسان/ إبريل، ١٩٨٨، إلى شيوخ عشائر محافظة إربد، وفي ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٨٨ إلى شيوخ العشائر في محافظة الزرقاء، وفي ٢ أيار/ مايو ١٩٨٨ إلى شيوخ عشائر محافظة البلقاء، وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٨٨ إلى شيوخ عشائر العاصمة (عمّان)، وفي ٤ أيار/ مايو ١٩٨٨ إلى شيوخ عشائر محافظة المفرق، وفي ٨ أيار/ مايو ١٩٨٨ إلى شيوخ عشائر محافظة الكرك، وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٨٨ إلى شيوخ عشائر محافظة معان، وفي ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٨ إلى أهل مدينة الطفيلة الجنوبية، أعيد نشرها في **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، خلال الفترة ١/ ١/ ١٩٨٧ – ١/ ١/ ١٩٩٠**، جمع وتحرير قاسم محمد صالح وقاسم محمد دروع (عمّان: بدون ناشر، بدون تاريخ) ١٧٩-٢٢٧.

(١٧٧) خطاب ألقاه في ٤ أيار/ مايو، ١٩٨٨ إلى شيوخ العشائر في محافظة مفرق، المرجع السابق، ٢٠٧.

(١٧٨) خطاب ألقاه في ٧ حزيران/ يونيو، ١٩٨٨، في مؤتمر القمة العربية، في **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، خلال الفترة ١/ ١/ ١٩٨٧ – ١/ ١/ ١٩٩٠**، ٢٢٩-٢٤٨.

صار يُعرف بقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفة الشرقية والضفة الغربية أو قرار فك الارتباط، الذي أعلن في خطاب صار شهيرًا ألقاه الملك في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨. وبذلك أنهى بقرار ملكي الوحدة الأردنية بين الضفة الغربية والضفة الشرقية التي استمرت ثمانية وثلاثين عامًا[١٧٩]. وفي اليوم السابق «لفك» الارتباط، حل الملك البرلمان[١٨٠]. بل إن الملك أكد في خطابه إلى الشعب الأردني «في مدنكم وقراكم ومخيماتكم وفي مضاربكم ومصانعكم ومدارسكم ومكاتبكم ومؤسساتكم»، أن فك الارتباط بين الضفة الغربية والضفة الشرقية «لن يدهشكم لأن الكثيرين بينكم يتوقعونه، وطالب به بعضكم قبل أن يُتخذ القرار»[١٨١]. أكد الملك أنه بعد دراسة طويلة وعميقة للقضية قررت حكومته اتخاذ سلسلة من الإجراءات تهدف إلى «دعم التوجه الوطني الفلسطيني وإبراز الهوية الفلسطينية بهدف تحقيق مصالح القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني»[١٨٢]. وهذه الإجراءات التي ستساعد منظمة التحرير الفلسطينية «على تجسيد الهوية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني»، وسيكون نتيجتها «**فصل** الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية [التشديد مضاف]»[١٨٣]. وأكد الملك على أنه

> ينبغي أن يفهم بكل وضوح وبدون أي لبس أو إبهام أن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية إنما تتصل فقط بالأرض الفلسطينية المحتلة وأهلها وليس بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية بطبيعة الحال، فلهؤلاء جميعًا كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها تمامًا مثل أي مواطن آخر مهما كان أصله. إنهم جزء لا

---

(١٧٩) خطاب أعيد نشره في المرجع السابق، ٢٥٣-٢٥٨.

(١٨٠) لمناقشة حول الإجراءات المختلفة التي اتخذتها الحكومة الأردنية عقب خطاب ٣١تموز/ يوليو، انظر Asher Susser, *In Through the Out Door: Jordan's Disengagement and the Middle East Peace Process* (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1990), 25–30.

(١٨١) المرجع السابق، ٢٥٣.

(١٨٢) المرجع السابق.

(١٨٣) المرجع السابق.

يتجزأ من الدولة الأردنية التي ينتسبون إليها ويعيشون على أرضها، ويشاركون في حياتها وسائر أنشطتها، فالأردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية ستقوم على الأرض الفلسطينية المحتلة بعد تحريرها بمشيئة الله .... وعليه، فإن صون الوحدة الوطنية أمر مقدس لا تهاون فيه، وأي محاولة للعبث بها تحت أي لافتة أو عنوان، لن تكون إلا مساعدة للعدو لتنفيذ سياسته التوسعية على حساب فلسطين والأردن سواءً بسواء، ومن هنا فإن تدعيمها وتمتينها هو الوطنية الحقة[١٨٤].

مع فك الارتباط بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، بدأت الحكومة في نزع الجنسية عن الأردنيين الفلسطينيين المقيمين بالضفة الغربية، فأصدرت لهم جوازات سفر أردنية مؤقتة مدتها عامان لتسهيل سفرهم الدولي مع اعتبار أن هذه الجوازات لا تعني أي انتماء وطني إلى الأردن[١٨٥]. مع ذلك لم ينشر قرار فك الارتباط في **الجريدة الرسمية** قط، ولم يكن له صفة القانون، ولم يصدر بأي شكل قانوني رغم صدور قوانين كثيرة بنيت عليه (مثل تعديلات قانون الانتخاب وقانون الجوازات). ولأن وحدة الضفتين مشمولة بحماية الدستور الأردني، فإن قرار "فصل" الضفة الغربية عن المملكة، كما أشار كثير من منتقديه، هو في الواقع غير دستوري ومن ثم غير قانوني. وحتى الآن، لم يصدر، أو حتى يفكّر في، تعديل دستوري بشأنه من قبل الحكومة أو البرلمان، ومازالت هناك قضايا مرفوعة على الحكومة ومنظورة أمام المحاكم الأردنية بشأن دستورية نزع جنسية الضفة الغربية ومواطنيها الأردنيين.

وبينما حظي "توحيد" الأردن ووسط فلسطين عام ١٩٤٩ و١٩٥٠، وكذلك تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، بالشرعية السياسية عن طريق اللجوء إلى **القومية**

(١٨٤) المرجع السابق، ٢٥٦.

(١٨٥) للاطلاع على الدعاوى القضائية التي رفعها المواطنون ضد الحكومة بسبب نزع الجنسية عنهم، انظر إبراهيم بكر، **دراسة قانونية عن أعمال السيادة وقرارات نزع الجنسية الأردنية وسحب جوازات السفر الأردنية**، (عمّان: مكتبة الرأي،)١٩٩٥. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، أعاد البرلمان لفلسطينيي الضفة الغربية جوازات سفرهم ذات صلاحية لمدة خمس سنوات (لكنه لم يعد الجنسية إليهم)، علامة على حسن النية، حتى يتسلموا الجنسية الفلسطينية بمجرد أن تحقق السلطة الوطنية الفلسطينية "الاستقلال" المنشود.

العربية الهاشمية، وهو ما تحقق من خلال إجراءات قانونية؛ فإن "فصل" الضفة الغربية عن الضفة الشرقية عام ١٩٨٨، تحقق عن طريق اللجوء إلى **وطنيات إقليمية**، أردنية وفلسطينية، والتخلي عن القومية العربية الهاشمية. ونفذ الفصل بواسطة إجراءات قانونية جديدة (رغم أن الفصل الفعلي تم خارج إطار القانون كما ذكرنا، ونفذت كل الإجراءات المصاحبة لنزع جنسية الضفة الغربية ومواطنيها الأردنيين، باستخدام القانون). تبنت الدولة رسميًا وطنية أردنية قائمة على الضفة الشرقية بوصفها الأيديولوجيا الجديدة (رغم أن وسط فلسطين أُدمج في الهوية الأردنية عام ١٩٤٩–١٩٥٠، فما زال النظام يصر على نحو شديد التناقض على أن الأردنيّة في ذلك السياق كانت تعني العروبة الهاشمية التي تشمل الضفتين). وقد منحت هذه الأيديولوجيا دفعة قوية لقوى مجتمعية شجعتها الدولة والنظام منذ الأربعينيات. وكانت هذه القوى تدعو للفصل بين الوطنية والجنسية من ناحية والمواطنة من ناحية أخرى، وتدعو إلى وطنية إقصائية تستبعد قطاعات ضخمة من السكان المواطنين واعتبارهم غير أردنيين. أُطلقت هذه القوى المجتمعية عام ١٩٨٩، بعد أن حرر الانفتاح الديمقراطي الصحافة والعملية السياسية جزئيًا. فقد اعتبروا نزع الجنسية عن أردنيي الضفة الغربية بمثابة الإشارة والحجة على عدم انتماء كل المواطنين الأردنيين إلى الشعب الأردني، وأنه ينبغي استثناء الأجانب من بين هذا الشعب.

من هو الأردني؟

يشعر كثير من الأردنيين الفلسطينيين من الضفة الشرقية بالرضا لكونهم أردنيين وفلسطينيين معًا، ويدركون أن هويتهم الفلسطينية قد تأثرت تأثرًا كبيرًا بنشأتها في السياق الوطني الأردني، ويعد غالبيتهم الأردن الوطن الجغرافي الوحيد الذي عرفوه. ويرفضون بشدة المحاولات المستجدة لنزع الهوية الفلسطينية عنهم عن طريق وطنية أردنية إقصائية. وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من الفلسطينيين أيدوا منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٠، فلم يقم بذلك كثيرون غيرهم، بدلالة هؤلاء الذين خدموا النظام. والحقيقة أن خمسة آلاف فقط (بينهم شرق أردنيون) من عشرات الآلاف من الأفراد العسكريين هم فقط الذين انشقوا بالفعل وانضموا إلى الفدائيين، ولم يشترك الفلسطينيون في الإعداد لثورات ضد الأردن بوصفهم فلسطينيين حتى أثناء الحرب

الأهلية عام ١٩٧٠، أو فيما تلاها من أحداث (كان أغلب من شاركوا في انتفاضة طلاب جامعة اليرموك عام ١٩٨٦، التي أخمدتها الوحدات العسكرية البدوية بعنف، أردنيين فلسطينيين، لكنها ضمت أيضًا شرق أردنيين - شيوعيين وإسلاميين، وكثيرون غيرهم)[١٨٦]. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن كل تهديد عسكري للنظام، إن كان ثمة تهديد، جاء من عناصر شرق أردنية في الجيش. وقد حدثت آخر الانتفاضات الشعبية في مدن جنوبية شرق أردنية خالصة تقريبًا، ولم يشارك فيها أي نسبة من الأردنيين الفلسطينيين. بعد عام ١٩٧٠، بدأ كثير من الرجال الفلسطينيين، مثلهم مثل الرجال الحضريين الشرق أردنيين، يتحدثون بلكنة مختلطة بين "الفلسطينية" و"الأردنية"، ومنذ ذلك العام أيضًا يطهو الفلسطينيون الحضريون المنسف، مثل أهل شرق الأردن، وهو طبق الأردن الوطني المبتدع (الذي لم يكن أغلب الفلسطينيين الحضريين يعرفونه، بخلاف الفلسطينيين الجنوبيين بدوًا وفلاحين وسكان مدينة الخليل)، ويقدمونه في مناسبات معينة (مثل الأعراس والمآتم) كما يحدث في المجتمع الشرق أردني. كما أن نسبة التزاوج بين المجتمعين مرتفعة جدًا في المدن، إلى درجة يصعب معها تمييز الأصول الوطنية للأبناء إلا باستخدام المفاهيم الأبوية للجنسية (كما رأينا في الفصل الأول). يؤكد هذا كله القول بأن هذه الجوانب في الهوية الوطنية الأردنية المشمولة برعاية الدولة، لا يتم نبذها؛ بل تبنيها واستدخالها، ولا تعامل كبدائل أو كمنافس لهوية وطنية فلسطينية؛ بل كمكمل لها.

تأثر الأردنيون الفلسطينيون في الحضر والريف مثلما تأثر الشرق أردنيون الحضر غير البدو، بسعي الدولة إلى بدونة الهوية الأردنية، لاسيما بعد عام ١٩٧٠. فهم أيضًا يستخدمون جوانب من القوانين العشائرية لحسم نزاعات اجتماعية كثيرة (لاسيما الوفيات الناتجة عن حوادث السيارات، أو إطلاق النار المتعمد أو غير المتعمد)، وللشروع في مناسبات اجتماعية مهمة (مثل **جاهة طلبة العروس**، وهي إرسال الرجل أفراداً من أسرته ليخطبوا امرأة للزواج، وهو شيء لم يكن يفعله إلا أهل الريف والبدو، ولم يكن متبعًا عند الفلسطينيين الحضريين). وقد اعتبر الأردنيون الفلسطينيون فوز

---

(186) See Laurie Brand, *Palestinians in the Arab World*, 219–220.

منتخب كرة القدم الأردني في صيف عام ١٩٩٧ على نظيره السوري فوزًا لهم لأنهم يرون أنفسهم أردنيين في هذا السياق العربي الداخلي؛ حيث أن كثيرًا من اللاعبين الأردنيين هم أردنيون فلسطينيون. زاد هذا الموقف وضوحًا عندما شجع الأردنيون الفلسطينيون المنتخب الوطني الأردني ضد المنتخب الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٩. وكان الوطنيون الإقصائيون الأردنيون يراقبون الجماهير ويفتشون بينهم عن أي علامة "عدم ولاء" وطني. ويعتمد اختبار الهوية هذا الذي يفرضه الإقصائيون على اعتقادهم أن المنتخب الوطني الأردني يمثل "الأردن" حسب شروط تعريفهم الإقصائية. لكن الأردنيين الفلسطينيين يرون المنتخب علامة إدماج، يعكس حضورهم الوطني الخاص في البلاد، ومن ثم لا يرون تناقضًا في تشجيعه. وهكذا، فإن اختبار الهوية الذي يريده الإقصائيون هو إرغام الأردنيين الفلسطينيين على اعتبار المنتخب أردنيًا خالصًا، وأن يواصلوا تشجيعه رغم ذلك. ولا نعرف هل ستُفرض اختبارات مماثلة على الوطنيين الشرق أردنيين المسيحيين أو المسلمين أو الوطنيين الشرق أردنيين العرب أو الشراكسة أو الوطنيين الشرق أردنيين الشماليين أو الجنوبيين، إذا تنافس أفراد من مجتمعاتهم ضد أفراد من المجتمع المقابل، أو من المجتمع الشيشاني إذا لعب المنتخب الوطني الأردني ضد المنتخب الوطني الشيشاني. فإذا كشفت نتائج هذه الاختبارات حدود الهوية الوطنية الأردنية ومكوناتها، فينبغي، حرصًا على الاتساق، أن نجري هذه الاختبارات على شتى المجتمعات التي يضمها الأردن. وحقيقة أن الأردنيين الفلسطينيين هم المجموعة الرئيسة التي تخضع لهذا التحقيق تثبت كم أصبح إنتاجهم حديث العهد كـ "آخر" المبدأ المنظم لتشكيل "الذات" الأردنية الجديدة.

قررت الحكومة الأردنية إضفاء الصبغة الليبرالية على نظامها السياسي بعد انتفاضة في الجنوب احتجاجًا على إجراءات التقشف الاقتصادي بالأردن التي فرضها صندوق النقد الدولي في منتصف نيسان/ إبريل ١٩٨٩. أدى ذلك إلى اتساع الحوارات في الفضاء العام الأردني والمنافذ الإعلامية والصحف المستقلة بالأساس، حتى أخذت تظهر في كل درجات الطيف السياسي. ومن أهم الحوارات التي شغلت الفضاء العام الأردني منذ تلك الفترة وحتى الآن، كان مسألة الهوية الوطنية الأردنية، وهل يمكن أن يكون

الأردنيون الفلسطينيون بالضفة الشرقية جزءًا منها(١٨٧). زادت نبرة هذه الحوارات حدة بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين ياسر عرفات وإسرائيل في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وكانت الأصوات المسيحية الشرق أردنية من بين الأصوات الأعلى في هذا السياق (على الرغم من أن كثيرًا من المسيحيين الشرق أردنيين كانوا قد قاتلوا في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ضد الجيش الأردني أثناء الحرب الأهلية(١٨٨)، وأن بعضهم، مثل نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، صاروا زعماء للحركة الفلسطينية)(١٨٩). يبرز فهد الفانك وناهض حتر من بين الأصوات الأشد إقصائية في

(١٨٧) إن الخوض في التفاصيل المعقدة لهذه الفترة الحيوية من التاريخ الأردني يخرج عن نطاق كتابنا هذا. وللاطلاع على مراجعة تفصيلية للسجال الذي كان دائرًا حول الهوية الوطنية في فترة ما بعد عام ١٩٨٨، انظر

Marc Lynch, *Contested Identity and Security: The International Politics of Jordanian Identity*, political science dissertation (Ithaca, NY: Cornell University, 1997), chapter 3.

وانظر أيضًا

Laurie Brand, "Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity," *Journal of Palestine Studies,* no. 96 (summer,1995): 54–60.

وانظر أيضًا

Schirin Fathi, *Jordan: An Invented Nation? Tribe-State Dynamics and the Formation of National Identity* (Hamburg: Deutsches-Orient Institut, 1994), 201–239, and Adnan Abu Odeh, *Jordanians, Palestinians*,235–261.

(١٨٨) يشمل ذلك جهاد حتر. انظر مذكراتها: جهاد حتر، **ذكريات عن معركة أيلول: الأردن ١٩٧٠**، (بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٧).

(١٨٩) من المسيحيين الشرق أردنيين البارزين الآخرين الذين عملوا داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، نذكر غانم زريقات، وهو أحد أعضاء اتحاد الكتاب في منظمة التحرير الفلسطينية، وغالب هلسا، الروائي الأردني الشهير الراحل، الذي عمل مع منظمة فتح في بيروت من أواخر السبعينيات حتى عام ١٩٨٢، عندما طردت منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بسبب الغزو الإسرائيلي للبنان. فانتقل إلى سوريا حيث واصل العمل مع فتح في الشؤون الثقافية. وقد ظل هلسا في المنفى منذ عام ١٩٥٥، وتوفي في سوريا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩. وظلت رواياته وقصصه القصيرة الرائعة محظورة في الأردن لأنها عُدَّت «إباحية» بسبب محتواها الجنسي والسياسي الصريح، وإن كانت ذات ذوق رفيع. ومن كتاباته التي تناولت المسألة الفلسطينية **أزمة ثورة أم أزمة قيادة**، مجموعة مقالات نشرت في أول الأمر في مجلة **التعميم** بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ (بدون ناشر، منشورات الانتفاضة، حوالي ١٩٩٢)، ونقد الأدب =

المجتمع المسيحي بشرق الأردن (واجه حتر قضية أمام المحاكم بسبب مقالته "من هو الأردني؟")[١٩٠]. ويناظرهم في المجتمع المسلم أحمد عويدي العبادي[١٩١]، (وواجه هو أيضًا قضية أمام المحاكم)، والمدير السابق للأمن العام ورئيس البرلمان الحالي، عبد الهادي المجالي، ونكتفي باسمين من القائمة[١٩٢]. ففي مقاله الصحفي سيء الصيت، يتعجب حتر من أن النظام السياسي استطاع أن يقلب "المعادلة التاريخية" التي تؤكد أن "الشعوب ثابتة وأنظمة الحكم متغيرة"، فجعلت المعادلة أن "نظام الحكم ثابت والشعب هو المتغير"[١٩٣]. يرى حتر أن الأردنيين هم الذين يعيشون في المتصرفيات العثمانية الثلاث التي صارت إمارة شرق الأردن، ويضاف إليهم السوريون والفلسطينيون والحجازيون (مشيرًا إلى الهاشميين) والشركس والشيشان الذين "تأردنوا بصورة طبيعية وانصهروا في لحم البلد وعظمه". ويؤكد حتر أن "الأردنيين يمكن تعدادهم، والركون إلى نتائج إحصائهم، وهم لا يتزايدون إلا بالولادات الطبيعية لا بالقرارات السياسية الفوقية!" ويواصل، فيصف الفلسطينيين الذين تأردنوا بعد عام ١٩٤٨، بأنهم يؤدون

= **الصهيوني: دراسة أيديولوجية لأعمال الكاتب عاموس عوز**، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، ١٩٩٥). وقد نُشر الكتابان بعد وفاته.

(١٩٠) انظر ناهض حتر، «من هو الأردني؟» في **الحدث** (١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٥)، ٩.

(١٩١) انظر مقالات العبادي في جريدة **شيحان**. على سبيل المثال، انظر مقالته «الأردنيون والجنسية الفلسطينية» في **شيحان** (٢٥ شباط/ فبراير، ١٩٩٥)، ومقالته «وثيقة المليون توقيع»، في **الحدث**، (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٥). وللمزيد عن العبادي، انظر أيضًا

Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians*, 244-246.

(١٩٢) يسعى عبد الهادي المجالي، وهو أيضًا رئيس حزب العهد المتطرف، إلى التمييز رسميًا بين الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة والفلسطينيين الذين ينبذون هذا الهدف من أجل «الوحدة الوطنية» في الأردن. وهو يصر على عدم السماح لأولئك الذين يسعون لإقامة دولة فلسطينية بالعمل في المؤسسات السياسية الأردنية (انظر **الدستور**، ١١ أيار/ مايو، ١٩٩٣). انظر أيضًا مناقشة مارك لينش لآراء المجالي في

“A Very Public Separation: Jordanian and Palestinian Identities in the New Jordan,” a paper presented at the Middle East Studies Association, in Washington, DC, December 1995.

(١٩٣) حتر، «من هو الأردني؟»، ٩.

الدور نفسه في الأردن الذي يؤديه الصهاينة في فلسطين. ويستخدم حتر تأييده الشديد لإنشاء دولة فلسطينية على أرض فلسطينية ليؤكد أن "من حق الفلسطينيين لاجئين ونازحين [الذين هُجّروا عام ١٩٤٨، و١٩٦٧ على التوالي] وواجبهم أيضًا هو العودة إلى أرضهم وديارهم". هذه الدعوة لطرد الأردنيين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى الأردن بعد ١٩٤٨ هي جوهر أيديولوجيا حتر للعودة بالأردن إلى ماضٍ ما قبل فلسطيني كطريقة للتأكيد على "حق الأردنيين [في] السيادة الكاملة غير المنقوصة على أرضهم". كما يرى أن وجود الفلسطينيين في الأردن انتصار للصهيونية، وعليه فإن "أردنة الفلسطينيين تعني تهويد فلسطين". ويخلص حتر من هذا كله إلى أن "الأردني على وجه الدقة والتعيين والتحديد هو **غير الفلسطيني** [التشديد مضاف]". ويعي حتر تمامًا أن العلامات المميزة للثقافة الأردنية الحديثة والتراث الثقافي هي من تلفيق الدولة والنظام. فهو يرى أن الأردنيين الذين يؤيدون النظام وسياسته في أردنة الفلسطينيين ليسوا أردنيين حقيقيين بل هم من صنع النظام والدولة، حتى إن تحدثوا "باسم الأردن والأردنية ودلة القهوة والخيمة والطبخة البائتة إياها [مشيرًا إلى المنسف]"(١٩٤). تدل إشارة حتر إلى المتصرفيات الثلاث الأصلية على اختلاط الأمر عليه. فكما رأينا في الفصل الثاني، كانت هذه المتصرفيات الثلاث تضم أجزاء من سوريا وفلسطين وتستبعد الثلث الجنوبي من البلاد من معان إلى العقبة (على الرغم من أن معان كانت جزءًا من متصرفية الكرك لمدة من الزمن قبل ضمها للحجاز، ومن ثم ضمها إلى شرق الأردن عام ١٩٢٥. وتراوحت العقبة بين مصر والحجاز التي ظلت جزءًا منه حتى ضمها عام ١٩٢٥). كما أنه ليس من الواضح سبب اعتبار المقيمين المزعومين في هذه المتصرفيات الأردنيين الحقيقيين. لقد كان كثيرٌ من هؤلاء المقيمين أنفسهم قادمين حديثًا من فلسطين وسوريا والعراق ومصر والقوقاز، ولم يقيموا هناك لأكثر من أربعة إلى خمسة عقود قبل إنشاء الدولة. فإن كانت مدة بقائهم في البلاد هي المعيار الإجرائي، فإن هذا ينطبق تمامًا

---

(١٩٤) انظر أيضًا رد حتر على وابل الهجوم عليه في الصحف الأردنية، «فلسطين للفلسطينيين والأردن للأردنيين»، **الحدث**، (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٩٥). وقد أطلق حتر على كل منتقديه لقب "المثقفين المزيفين أصحاب فكرة الوطن البديل" لأنهم، في رأيه، يؤيدون جميعًا أن يتحول الأردن إلى وطن للفلسطينيين!

على الأردنيين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى البلاد عام ١٩٤٨، والذين عاشوا في الأردن حتى الآن العدد نفسه من العقود. ولم تكن آراء حتر فريدة، فقد اقترح مروان الساكت، وهو وطني شرق أردني مسلم، أن يستجيب الأردنيون الفلسطينيون لنداء السلطة الفلسطينية ويقبلوا جوازات سفر فلسطينية، ويتنازلوا عن جنسيتهم الأردنية، ويعملوا في البلاد كعمالة أجنبية كما يفعل غيرهم من الفلسطينيين في دول الخليج(١٩٥).

ولاشك أن خطاب الوطنين الأردنيين الإقصائيين له أساس مادي يتم تفسيره من خلال منظومة تأويل وطنية. ويعود هذا إلى فجر العلاقة الفلسطينية الشرق أردنية في البلاد. فهم في البداية يرون أنه كان لوصول اللاجئين الفلسطينيين إلى البلاد عام ١٩٤٨ أثر سلبي على الحالة الاقتصادية الأردنية. فقد عانى أهل شرق الأردن معاناة كبيرة مع ارهاق موارد الدولة المالية إلى أقصى حدودها. ويصف وطنيون إقصائيون شرق أردنيون كثيرون تلك الفترة بأنها فترة مهمة، حيث كان اللاجئون الفلسطينيون يتلقون معونة سخية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(أونروا)، فكانوا أفضل حالًا من أهل شرق الأردن الفقراء الذين كانوا مضطرين للتنافس مع الفلسطينيين على موارد الدولة الشحيحة دون أن يحصلوا على مساعدات من وكالة الغوث. كما أن نفوذ طبقة التجار (التي تتكون بالأساس من الأردنيين من أصول فلسطينية وسورية وعدد صغير من الشرق أردنيين) على النظام كان يعتبر ضارًا لغالبية أهل شرق الأردن الذين كانوا يعملون بالأساس في القطاع العام (في مؤسسة الجيش والجهاز البيروقراطي). واعتبر الوطنيون الأردنيون الإقصائيون أن فشل الاقتصاد في أواخر الثمانينيات، والدعوة إلى الخصخصة بتحريض من صندوق النقد الدولي ضار بالحالة الاقتصادية للشرق أردنيين، لأن المستفيدين من الخصخصة هم حتمًا طبقة التجار في البلاد وأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية على حساب موظفي الدولة. ويرى هؤلاء الوطنيون أن هذا يعني ضياع سلطة البيروقراطية وهي (مع المؤسسة العسكرية) كما ذكرنا سابقًا، أحد أعمدة النفوذ الشرق أردني في البلاد.

إن ما يعجز هؤلاء الوطنيون الإقصائيون عن تفسيره هو أن الخصخصة بالإضافة

---

(١٩٥) انظر مروان الساكت، «متفقون أم مختلفون» في **الحدث**، ٦ كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٩٥.

إلى إفادة طبقة التجار القائمة كانت بالفعل توسع من دائرة البرجوازية الشرق أردنية عن طريق التسريع بهجرة شرق أردنية من الجهاز البيروقراطي المتضخم إلى القطاع الخاص، من خلال التمتع بمعاملة تفضيلية. فأغلب المناقصات التي تطرحها الدولة وجهازها الحكومي تعطى إلى شرق أردنيين (من أصول حضرية وريفية مستقرة أو من أصول بدوية وسطية وشمالية)، كما أنهم هم المنتفعون من المحاباة البيروقراطية التي تستند إلى الهيمنة الشرق أردنية في الجهاز البيروقراطي. وقد اشتكى أفراد من طبقة التجار القائمة (وأغلبهم من أصول فلسطينية وسورية) بشكل غير علني من خسارة أعمالهم وذهابها إلى هذه الطبقة الجديدة من الشرق أردنيين، ومن التمييز البيروقراطي الذي تمارسه مؤسسات الدولة. ويرى البعض أن الخصخصة نوع من «الإجراء العلاجي» لإعادة توزيع الثروة ونقلها من بين صفوف طبقة التجار القائمة إلى طبقة شبه رجال الأعمال البيروقراطيين وقوامها من الشرق أردنيين. وتعاني نخبة رجال الأعمال الأردنيين الفلسطينيين من مصاعب كثيرة لدرجة أنهم مؤخرًا «لجأوا إلى توظيف شرق أردنيين، عملهم هو ضمان اجتياز المعاملات الرسمية لشركاتهم العقبات البيروقراطية»[١٩٦]. يقول عدنان أبو عودة الذي عمل منذ فترة قريبة مستشارًا للملك عبد الله الثاني، في كتاب حديث: «تبنى بعض رجال الأعمال الأردنيين الفلسطينيين الذين عادوا إلى الأردن عقب الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) نموذج دول الخليج التي لا يستطيع فيها الأجنبي أن ينشئ شركة دون شريك وطني، وعندما لا يجد رجال الأعمال هؤلاء شخصًا من شرق الأردن يقبل بمشاركتهم، فإنهم يلجؤون إلى اجتذاب أحدهم بتقديم أسهم مجانية. وكلما زادت صلات الشخص الأردني الرسمية وارتفعت، كان أفضل. من المفارقات إذًا، أن الاتجاه التمييزي التي تتبعه البيروقراطية الأردنية أنشأ وظائف جديدة وربما وسيلة مختلفة لإعادة توزيع الدخل»[١٩٧].

بعد صدور الطبعة الأميركية من كتابه الذي يفصّل التمييز ضد الفلسطينيين الأردنيين في البلاد، شنت الصحافة حملة كبرى ضد أبو عودة، وكان من بين المنتقدين

---

(196) Adnan Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians*, 197.

(١٩٧) المرجع السابق.

الوطنيـان الشرق أردنيان المسـيحيان فهد الفانك وطارق مصاروة. وفي نيسـان/ إبريل ٢٠٠٠، طلـب الملـك من أبو عودة أن يقدم اسـتقالته، وهو ما اسـتجاب له على الفور. وتحـدث صحفي أردني فلسـطيني، هو عريب الرنتاوي، عن تقسـيم العمل في المجتمع الأردني حيـث يدفع الأردنيون الفلسـطينيون (وأغلبهم أصحـاب أعمال أو عاملون في القطـاع الخـاص) الضرائب للدولـة، بينما يقـوم الشرق أردنيـون (وأغلبهـم في الجهاز البيروقراطي والجيش) بإنفاقها[١٩٨]. تتجاهل هذه الخطابات الوطنية التمييز الطبقي في المجتمعين، فحقيقة الأمر أن الجزء الجنوبي الفقير في البلاد، شأنه شأن الفقراء الحضريين في كافـة مـدن الأردن، يعانـون معاناة أكبر مـن غيرهم، ذلك أن أغلـب الشرق أردنيين الجنوبيين يعتمدون على الدولة في التوظيف. ومع انكماش الجهاز البيروقراطي، تنكمش دخولهم. أما بالنسبة إلى لأردنيين الفلسطينيين الحضريين الفقراء، فبسبب صندوق النقد الدولي وسياسات البنك الدولي، لم يعودوا قادرين على كسب قوتهم في اقتصاد العولمة.

صاحب هذه التطورات حرب الخليج الثانية التي أدت إلى وصول ما بين مائتي ألف وثلاثمائـة ألـف لاجئ أردني فلسـطيني مـن الكويت وغيرهـا من دول الخليـج ما مثل ضغطًا أكبر على موارد الدولة، وأضعف حال اقتصاد ضعيف أصلًا. أدى هذا إلى زيادة فقر سـكان الأردن الفقراء (فلسـطينيين وشرق أردنيين). اعتـبر الوطنيون الإقصائيون هذا إغراقًا أعمق للشرق أردنيين في «بحر» من الفلسـطينيين، يتسع مع الوقت، وزادت حدة احتجاجات هؤلاء الوطنيين الإقصائيين.

لكـن هـذا الخطـاب الوطني عـن الطبقة والوطـن ينطوي عـلى إشـكالية، وهي أن الوطنيـين الإقصائيـين الذين يطرحونه يرون القطاع الفلسـطيني مـن طبقة التجار ممثلًا لكل الفلسـطينيين في البـلاد. وبينـما زاد حجـم القطـاع الـشرق أردني في طبقـة التجار والأثريـاء زيـادة كبيرة في العقدين السـابقين (نتج تراكم رأس المـال في هذا القطاع عن أربـاح جنوهـا في أثناء فورة المضاربـة على الأراضي في السـبعينيات، لأن أغلب أراضي البـلاد يملكهـا شرق أردنيـون، ومن عملية الخصخصـة التي دفع إليهـا صندوق النقد

(١٩٨) عريـب رنتاوي، «قراءة في البعد الداخلي للعلاقة الأردنية الفلسـطينية»، الدستور، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٥.

الدولي منذ عام ١٩٨٩)، تغفل روايات الوطنيين الإقصائيين هذه التطورات. والحقيقة أن نظريات المؤامرة تهيمن عليهم. وإحدى نظريات المؤامرة تعتبر أي عملية شراء أراضي يقوم بها فلسطينيون في البلاد محاولة لنقل الأراضي من أيدي الشرق أردنيين إلى الفلسطينيين، كخطوة نحو مشروع أكبر لتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية.

أدى المسيحيون الأردنيون دورًا مهمًا جدًا في هذه السجالات، بداية من اليسار الشيوعي إلى اليمين النيوليبرالي. فشخصيات مثل جمال الشاعر وطارق مصاروة ومصطفى حمارنة ومروان المُعشَّر ويعقوب زيّادين يشغلون مواقع شديدة التباين في الطيف السياسي الأردني، ولو أنهم باستثناء زيّادين يظلون داخل المنظومة الرسمية (ناهيك عن هبوط أسهم حمارنه مؤخراً مع حكومة الروابدة). فقد خرج علينا زيّادين، القائد الشهير للحزب الشيوعي الأردني المحظور لعقود مؤخرًا، بالادعاء أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي «دمرت العلاقة بين الفلسطينيين والأردنيين [عام ١٩٧٠]»، كما برز بوصفه مؤيدًا لقضية رد الاعتبار للراحل وصفي التل، رئيس الوزراء اليميني المناهض للفلسطينيين، بين اليسار الشرق أردني - وهي قضية تكتسب شعبية متزايدة وسط الوطنيين الشرق أردنيين في السنوات الأخيرة[١٩٩]. وتنال هذه القضية القدر نفسه من الاهتمام من جانب الوطنيين الشرق أردنيين، مسيحيين ومسلمين، وكذلك من كان يساريًا منهم، مثل الروائي مؤنس الرزاز (وهو مسلم من أبٍ سوري الأصل وأمٍ فلسطينية الأصل) الذي يواصل انتقاده للنظام ولو بغير حدة[٢٠٠]. وقد قامت وزارة الثقافة والمركز الأردني للدراسات والمعلومات (برئاسة بلال حسن التل) برعاية مؤتمرات تكريمًا لإسهامات وصفي التل في تاريخ الأردن، وكذلك إسهامات رئيس الوزراء الراحل هزاع المجالي. وقد صار التل والمجالي علمين لدى الوطنية الشرق

(١٩٩) الميثاق (٩ تموز/ يوليو، ١٩٩٧)، ٢٢-٢٣.

(٢٠٠) عبر مؤنس الرزاز عن هذا الرأي أثناء حوار بيننا في تموز/ يوليو ١٩٩٧ في مكتبه في وزارة الثقافة حيث يعمل مستشارًا للوزير. كانت هناك دلائل لمحاولة النظام إحياء طقوس عشق وصفي التل بإعادة تسمية شارع الغاردنز الجديد في الثمانينيات باسم شارع وصفي التل. وعلى الرغم من وضع لافتات بهذا المعنى في الشارع، وإشارة وسائل الإعلام الرسمية إلى الشارع باسمه الرسمي الجديد، أصر معظم العمّانيين على الإشارة إلى الشارع باسمه القديم «شارع الغاردنز».

أردنية، ومما يزيد الطين بلة هو أن الفلسطينيين أو شركاءهم هم المسؤولون عن اغتيال الرجلين[٢٠١].

بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، فاضلت الحكومة بين ثلاثة مرشحين لمنصب أول سفير للبلاد في الدولة اليهودية، هم أكثم القسوس وكامل أبو جابر ومروان المعشر، وكلهم مسيحيون شرق أردنيون، ووقع الاختيار أخيرًا على المعشر. يجتمع كثير من الوطنيين الشرق أردنيين (وبالتأكيد ليس الجميع) على اعتناق شوفينية معادية للأردنيين الفلسطينيين بنفس قدر تأييدهم لإنشاء دولة فلسطينية ومعارضة اتفاق السلام الأردني مع إسرائيل (ويبرز ناهض حتر وسط هذه المجموعة). ولا يتناقض دعمهم الدولي للفلسطينيين غير الأردنيين مع مواقفهم الوطنية المناهضة للفلسطينيين؛ فالموقفان متكاملان - إذا كان للفلسطينيين دولة يذهبون إليها فسيرحلون عن الأردن. وليس هذا الموقف فريدًا أو جديدًا، فمنذ القرن التاسع عشر، والمعادون الأوروبيون للساميّة (ومنهم النازيون بعد ذلك لفترة قصيرة) يناصرون الصهيونية على الرغم من مهاجمتهم اليهود داخل مجتمعاتهم، وكان المعادون للسامية والصهاينة ملتزمين معًا بتفريغ أوروبا من اليهود ونقلهم إلى مكان آخر. ولا تلمح هذه المقارنة إلى أن الوطنيين الأردنيين الإقصائيين يشبهون النازيين بالضرورة (فأكثرهم تطرفًا لم يتجاوز الدعوة إلى «إعادة» الفلسطينيين إلى وطنهم). والمقصود منها ببساطة إثبات حالات سوابق غير أردنية لهذه المقولات[٢٠٢].

ينبغي مقارنة هذه الوطنية الإقصائية المعادية للفلسطينيين بالدعم الذي قدمه الشرق أردنيين إلى الفلسطينيين بعد العشرينيات، وخاصة في النصف الثاني من الثلاثينيات

(٢٠١) عُقد المؤتمر عام ١٩٩٦. انظر **وصفي التل: فكره ومواقفه**، وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة (عمّان: المركز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة، ١٩٩٦) و**هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته زائد المذكرات**، وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة (عمّان: المركز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة، ١٩٩٦). لاحظ أن المركز الأردني للدراسات والمعلومات يسمي نفسه أحيانًا المركز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات.

(202) See Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators: A Reappraisal* (London: Lawrence Hill, 1983).

عندما أطلق الفلسطينيون ثورتهم الشهيرة المناهضة للاستعمار. ففي تلك الفترة، كما شرحنا في الفصل الأول، كانت الوطنية الأردنية المناهضة للاستعمار ترى نفسها عربية، وترى الاستعمار البريطاني «الآخر» الذي يقابلها. على الرغم من أن بعض الجماعات حاولت أن تبني وجودها على أساس النضال المحلوي في العشرينيات، فإن محاولتها تأسيس وطنية أردنية إقصائية في الثلاثينيات باءت بالفشل. كان هذا البعد العربي في الوطنية الأردنية في الثلاثينيات هو الذي دفعها إلى دعم الفلسطينيين. وفور إعلان الثورة الفلسطينية، عقد الوطنيون الأردنيون المناهضون للاستعمار مؤتمرًا في أم العمد في حزيران/ يونيو ١٩٣٦، ودعوا إلى جمع المال والسلاح، وأرسلوه مع مئات المتطوعين الأردنيين إلى فلسطين للقتال إلى جانب الفلسطينيين. لم تستطع الحكومة أن توقفهم في ذلك الوقت، ففتحت باب الفيلق العربي أمام المتطوعين. بعد ذلك، منع الأمير عبد الله أبناء شرق الأردن من الذهاب إلى فلسطين، وردت الحكومة على مؤتمر أم العمد بحظر كافة الاجتماعات السياسية، وهددت من يحضرونها بالاعتقال. وعندما حضر كثير منهم مؤتمر التضامن في بلودان بسوريا في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، تم اعتقالهم لدى عودتهم إلى البلاد. بالإضافة إلى هذا، اختبأ كثير من الثوار الفلسطينيين في بيوت الشرق أردنيين وعالجهم الأطباء الشرق أردنيون. هذا فضلاً عن التظاهرات الحاشدة التي خرجت في عمّان تضامنًا مع الفلسطينيين. كما شن الثوار الأردنيون حملة تخريب للمنشآت البريطانية في البلاد بما في ذلك خطوط الهاتف، وتفجير خطوط النفط الواصلة ين العراق وحيفا. وفي أوائل عام ١٩٣٧، هاجم الثوار المباني الحكومية في كل أنحاء البلاد (في إربد والسلط ومأدبا وعجلون والطفيلة؛ بل وفي بلدات صغيرة مثل كفرنجة وأم الرمان وكريمة، حيث هاجموا نقاط الشرطة). استمرت الثورة حتى ربيع عام ١٩٣٩، وأُرسل الفيلق العربي بقيادة غلوب وسلاح الجو البريطاني لتعقب الثوار ومطاردتهم حتى حاصرهم في عجلون، وقتل كثيرًا منهم. وقد استخدمت عشر طائرات لتحديد مواقع الثوار. وبهزيمة الثورة الفلسطينية، هزم الثوار الأردنيون أيضًا، ففروا إلى الحدود السورية، حيث اشتبكوا في قتال مع قوات غلوب؛ فقُتل منهم وجرح الكثير، وفر بعضهم إلى سوريا وأسر آخرون وحوكموا[٢٠٣]. استمر البعد العربي في الوطنية الأردنية المناهضة للاستعمار في

---

(٢٠٣) للاطلاع على ثورة الأردنيين من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، انظر كامل محمود خلة، **التطور السياسي لشرق** =

الأربعينيات مع ظهور جماعة الشباب الأحرار المتأثرين بصبحي أبو غنيمة المعروف على المستوى الوطني. قُمعت هذه الجماعة ونفي كثير من زعمائها، واستمر من بقي منهم في الهجوم على الانتداب والعلاقات الاستعمارية التي استمرت بعد الاستقلال الصوري الذي مُنح عام ١٩٤٦، وكونوا حزبًا جديدًا باسم الحزب العربي الأردني، ولكن عبد الله، الذي كان قد أعلن نفسه ملكًا قبل ذلك بفترة قصيرة، رفض الترخيص له. تمكن الملك من استمالة بعض أعضاء الحزب بأن عينهم وزراء في الحكومة، وكان منهم سليمان النابلسي ومن كانوا يسمون وقتها «مثقفو دمشق» (إشارة إلى الأردنيين الذين أتموا تعليمهم الثانوي أو الجامعي في دمشق)، وكان بعضهم قريبين من النظام لكنهم يعارضون الوجود البريطاني في البلاد[٢٠٤]. بينما تشكلت الهوية الوطنية الأردنية في العشرينيات لتمثل مصالح الأهالي في مواجهة دولة هاشمية بريطانية أجنبية، موظفوها بريطانيون وحاشيتهم من عرب البلاد المجاورة، تبنت لاحقًا رؤية قومية عربية كبرى تجلت في الثلاثينيات من خلال التضامن الفعلي مع نضال الجيران الفلسطينيين ضد البريطانيين والصهاينة، وفي الأربعينيات من خلال معارضتها المتواصلة للبريطانيين ووجودهم في الأردن بعد الاستقلال عام ١٩٤٦. وقد تعززت رؤيتها العربية الكبرى في الخمسينيات بسبب قومية عبد الناصر العربية الوحدوية. وقد صاحب هذه الهوية القومية العربية التي تعززت في الخمسينيات بروز اتجاه وطني إقصائي. وكان وصول الفلسطينيين عام ١٩٤٨، مع ضم الضفة الغربية، إيذانًا ببدء هذا الاتجاه الذي اكتسب نفوذًا بعد اغتيال الملك عبد الله على يد فلسطيني عام ١٩٥١.

وقد حاول الوطنيون الإقصائيون عقد مقارنات بين وطنيتهم الإقصائية بعد عام ١٩٤٨، والمعارضة الأهلية في العشرينيات للجهاز الهاشمي والكولونيالي. وتواصل هذا الاتجاه في الخمسينيات، رغم تحدي القومية العربية له، حتى انتهاء ذلك العقد. ثم

= **الأردن (آذار/ مارس ١٩٢١ - آذار/ مارس ١٩٤٨)** (طرابلس، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣)، ٣٠٠-٣٠٥.

(٢٠٤) خلة، **التطور**، ٣٠٥-٣١٠. انظر أيضًا **الوثائق الرسمية للشباب الأحرار في معركة الحرية في شرق الأردن، وأقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى**، كتابة وتحرير محمد سيف الدين العجلوني (دمشق: مطبعة جودة بابل، ١٩٤٧).

اكتسب زخمًا في الستينيات بعد فشل الوحدة المصرية السورية، ما وجه ضربة قوية إلى القومية العربية الوحدوية. وتعزز هذا الاتجاه أكثر بظهور جماعات الفدائيين الفلسطينيين الذي هدد ادعاءات النظام الأردني تمثيل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية) والشعب الفلسطيني (الذين صاروا مواطنين أردنيين بعد عام ١٩٤٨)، وبالضربة القاضية التي منيت بها القومية العربية الوحدوية في أعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ثم اكتسب هذا الاتجاه الوطني الأردني الإقصائي التماسك في عام ١٩٧٠، أثناء الحرب الأهلية بين القوات المسلحة الأردنية والفدائيين الفلسطينيين وبعدها.

وبينما عُدّت الهوية الأردنية المحلوية ومن بعدها الهوية القومية العربية الأردنية القوى الاستعمارية الأجنبية **الآخر** الذي تعتبر نفسها مقابلًا له، فإن الهوية الوطنية الأردنية الإقصائية التي أخذت تتطور منذ الخمسينيات، وتماسكت بعد عام ١٩٧٠، عَدّت الأردنيين الفلسطينيين **الآخر** الذي ترى نفسها مقابلًا له. وبعد فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، وإسباغ الليبرالية على النظام عام ١٩٨٩، خرج الوطنيون الأردنيون الإقصائيون إلى العلن كأعداء للأردنيين الفلسطينيين. فهم يرون أن وجود الأردنيين الفلسطينيين في الأردن تسبب في تهديد الهوية الوطنية الأردنية. فالصيحة المحلوية التي أطلقها مصطفى وهبي التل في العشرينيات «الأردن للأردنيين» خطفها هؤلاء الوطنيون الإقصائيون وأحيوها ضد الفلسطينيين. لكن خطابهم الوطني الإقصائي لا يقوم على تاريخ داخلي للأردن في مواجهة مواطنيه الأردنيين الفلسطينيين فحسب، بل هو أيضًا نتيجة الدعاوى الإسرائيلية المتزايدة منذ السبعينيات بأن الأردن هي فلسطين الحقيقية، ومن ثم أنه ينبغي أن تتحول إلى دولة فلسطينية. ومع التعثر الحالي في عملية السلام العربية الإسرائيلية، وادعاءات قادة الليكود الإسرائيليين؛ بل وحتى زعيم العمال حاييم رامون، الرجل الثاني في حزب العمل الإسرائيلي، الذي ادعى عام ١٩٩٩ أن الأردن بالتأكيد ستتحول إلى دولة فلسطينية في غضون بضع سنين، زاد الوطنيون الأردنيون الإقصائيون من هجماتهم على **الآخر** الفلسطيني[٢٠٥].

---

(٢٠٥) للاطلاع على مناقشة مثيرة عن المزاعم الإسرائيلية و التواطؤ الأيديولوجي للوطنيين الأردنيين الإقصائيين، انظر سلامة نعمات، «الأردن ومقولة 'الوطن البديل للفلسطينيين'، **الحياة**، ٤ نيسان/ إبريل، ٢٠٠٠: ٤.

مع تصاعد الخطاب الإقصائي المعادي للفلسطينيين في الصحافة، أكد الملك حسين ساخطًا في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ردًا على دعاة الفُرقة الوطنية في البلاد: «هنا لابد من التركيز على الوحدة الوطنية، وأي إنسان يمس أخًا أو شقيقًا بكلمة جارحة أو إساءة أو يزايد، أنا خصمه ليوم القيامة»(٢٠٦). كرر الملك التعبير عن مشاعر مماثلة في تشرين الأول/ أكتوبر، فأكد أن «وحدتنا الوطنية أقوى من أن تمس ... ومن يمسها ليس منا»(٢٠٧). وظل يدعو للمساواة بين كل الأردنيين «من جميع الأصول والمنابت» حتى وفاته، كما يفعل الشيء نفسه ابنه الملك عبد الله الثاني(٢٠٨).

لكن رحلة الأردن في التوسع والانكماش لم تنته «بفك الارتباط» في عام ١٩٨٨، حيث إن التوسع الجغرافي والديموغرافي من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٠ لم يتم إلغاؤه إلا جزئيًا فقط، لأن قطاعًا كبيرًا من السكان الفلسطينيين الذين تمت مناداتهم كأردنيين عام ١٩٤٩ مازالوا يعيشون في الضفة الشرقية، ومازالوا أردنيين. وبينما ألغت الأردن توسعها الجغرافي الذي جرى في عام ١٩٥٠ بشكل كامل عن طريق التنازل عن سيادتها على الضفة الغربية في عام ١٩٨٨، فقد كان نزع الجنسية الأردنية عن الأردنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية مجرد انكماش ديموغرافي جزئي. وعلى الرغم من أن عام ١٩٨٨، كان بمثابة لحظة بداية إطلاق الوطنية الشرق أردنية الإقصائية في ضوء هذا الانكماش، فإن قدرًا كبيرًا من هذه الإقصائية الوطنية المندلعة حديثًا لم تستهدف أجزاء الوطن التي تم فصلها للتو، بل استهدفت جزءًا داخليًا مازال وضعه غير مستقر، أي الأردنيين الفلسطينيين الذين أُردنوا بعد عام ١٩٤٨ ولا يزالون يقيمون بالضفة الشرقية.

لقد أثبت الأردن أرضًا وشعبًا أنه شديد المرونة، فقد توسع وانكمش مع احتفاظه بأساس جغرافي لا يتغير هو أردن ١٩٢٥، وأساس سكاني هو الشعوب التي عاشت في البلاد حتى عام ١٩٤٨. وكان هذا التوسع والانكماش منتجين سياسيين وقانونيين. مع

---

(٢٠٦) تم إعلان هذا في مؤتمر صحفي، انظر **الرأي**، (١٩ أيلول/ سبتمبر، ١٩٩٣): ١٤.

(٢٠٧) **الرأي** (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٣): ١، ٢٣.

(٢٠٨) عن حكم عبد الله الثاني الحالي، انظر

Lamis Andoni, “King Abdallah: In His Father’s Footsteps?” *Journal of Palestine Studies*, no. 115, spring 2000: 77–90.

ذلك فليس الأردنيون الفلسطينيون الذين أردنوا بعد ١٩٤٨ هم وحدهم المستهدفون، رغم أنهم يظلون أسهل الأهداف وأكثرها تعرضًا للهجوم. يشكك كثير من الوطنيين في أردنية كثير من المجموعات الأخرى في البلاد، كالسوريين والشركس والشيشان، بل حتى في أردنية بعض العشائر البدوية نفسها. فقد شن فهد الفانك حملة بدأت عام ١٩٩٤ تهاجم الشيشان الأردنيين لنشاطهم في تقديم مساعدات لجمهورية الشيشان التي يحاصرها الجنود الروس، ودعاهم إلى اختيار هوية واحدة: الأردنية أو الشيشانية، وكأن إحداهما تنفي الأخرى[٢٠٩]. وحتى الآن لم ينضم أحد إلى محاكم تفتيش الفانك المعادية للشيشان. لكن أحمد عويدي العبادي، مؤلف الكتب الشهير عن البدو والعضو الحالي في البرلمان، كان لفترة قريبة يعتبر قبيلة العدوان الأردنية المحلية «غير أردنية»[٢١٠]. بل إن الكثيرين في معسكر الوطنيين الإقصائيين الجديد، مثل العبادي وحتر، يشككون في أردنية الهاشميين أنفسهم، ومن ثم في حقهم في حكم البلاد[٢١١]. ومازال هذا السجال دائرًا في الأردن. كما أن اتساع الانقسامات بين الشماليين والجنوبيين القائمة منذ نشأة الدولة ظاهرة واضحة. ويزيد المشكلة تفاقمًا تعيين الملك رؤساء وزراء يتحدرون من الجنوب في السنوات الأخيرة (المجالي من الكرك والكباريتي من العقبة) خاصة أن الجيش كان دائمًا عماد قوة الجنوب. ويبدو أن تعيين الملك عبد الله الثاني عبد الرؤوف الروابدة وعلى أبو الراغب (كلاهما من الوسط والشمال) قد استعاد التوازن، وإن تدهور الاقتصاد المستمر في الجنوب مقارنة بالشمال يجعل الجنوب (الذي يعد تاريخيًا الأشد ولاءً للنظام) منطقة عدم استقرار، كما تثبت هذا هبات ١٩٨٩ و ١٩٩٦ و١٩٩٨ التي وقعت كلها في مدن جنوبية.

---

(٢٠٩) كتب الفانك عددًا من الافتتاحيات بهذا المعنى وكرر هذه التأكيدات في المؤتمرات، كما فعل في تشرين الأول/ أكتوبر في مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية عن الصحافة الأردنية، والذي عقد في الجامعة الأردنية بعمّان.

(٢١٠) العبادي اقتباس في

Andrew Shryock, *Nationalism and the Genealogical Imagination: Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997), 325.

(٢١١) خضع العبادي للمحاكمة بسبب افتتاحية كتبها ضد الهاشميين نشرت في **شيحان**، تموز/ يوليو ١٩٩٦.

ويجدر بنا هنا ذكر الهبّة الأخيرة في شباط/ فبراير ١٩٩٨ بمدينة معان الجنوبية، وتحديدًا ما يخص طريقة تعامل النظام معها. فبسبب التهديد المتزايد بحدوث هجوم أميركي على العراق في شباط/ فبراير ١٩٩٨، اندلعت في العالم العربي تظاهرات معارضة للعدوان الأميركي على دولة عربية، وكانت الأردن من هذه الدول. فخرجت تظاهرات في عدد من المدن من إربد في الشمال حتى معان في الجنوب، وتحولت تظاهرات معان إلى العنف مع التدخل العنيف للشرطة والقوات الخاصة (التي كان على رأسها في ذلك الوقت أكبر أبناء الملك، الأمير عبد الله) لإخماد التظاهرات التي حظرتها الحكومة، فقُتل شخص وجرح خمسة وعشرون، منهم عدد من ضباط الشرطة. ويقال إن المتظاهرين رفعوا الأعلام السعودية. أمر الملك بنشر الجيش في المدينة التي فرض بها حظر التجوال فورًا، كما قطعت الحكومة كل خطوط الهاتف التي تصل معان بالعالم الخارجي. وتوجه الملك بطائرته العمودية إلى معان بزيه العسكري الكامل، والتقى وحدات من الجيش، وزعماء عشائريين بمعان، في محاولة لتهدئتهم (ويقول البعض لتوبيخهم). ساء النظام تأكيد أهالي معان هويتهم العربية التي يمثل الاستعمار/ الإمبريالية الآخر المقابل لها. فمع شعور الأردنيين بحصار القوى الاستعمارية الإمبريالية لهم مرة أخرى، أعادت الهوية العربية تأكيد نفسها، وإبراز القوى الاستعمارية الإمبريالية بوصفها الآخر المقابل لها، كما فعلت في مواقف عديدة أخرى من قبل (لاسيما في الخمسينيات). كانت استراتيجية الملك تقوم على تذكير أهل معان بأنهم أردنيون أولًا، وعلى ضوء الأحداث في معان، أكد أن «أعمال الشغب» إهانة في حق الأردن ومعان، وأنها من عمل مندسين أجانب. وتحدث إلى ضباط الجيش وقال لهم إن بعض «المندسين أصحاب الدوافع الخارجية» زرعوا الشقاق في «معان التي بدأ منها تأسيس المملكة»[٢١٢]. ويشير الملك هنا إلى أن معان كانت نقطة انطلاق مشروع عبد الله للدولة الوطنية عام ١٩٢١، كما تحدث الملك عن «معان الأصل» و «معان التاريخ»[٢١٣]. وأضاف أن الأردن يمكن أن يحيط بها اللاجئون نتيجة الهجوم الأميركي على العراق، وربما تطرد إسرائيل الفلسطينيين

---

(٢١٢) **الدستور**، الطبعة الإلكترونية (٢٢ شباط/ فبراير، ١٩٩٨)، ١.

(213) Middle East Broadcasting Corporation, televised news, London (February 22, 1998).

باتجاه الشرق، وبذلك «يحققون مشروع الوطن البديل وساعتها ستنتهي الأردن»[٢١٤]. كان الملك يحاول بذلك تحويل اهتمام الأردنيين وأهل معان عن الهوية العربية الأكبر التي يمثل الاستعمار الآخر المقابل لها، ويوجههم إلى هويتهم الأردنية الإقصائية التي يمثل الفلسطينيون الآخر المقابل لها، وهي هوية، على الرغم مما يصاحبها من مخاطر، أكثر أمنًا لبقاء النظام[٢١٥].

لقد استخدمت الدولة الأردنية الأردنيين الفلسطينيين بعد ١٩٤٨ استخدامًا فعالًا بوصفهم **آخرًا** بغية إضفاء التماسك على هوية وطنية أردنية، هي نفسُها مَن صممها ثم رعاها، لكنها عجزت عن التحكم في الزخم المستقل الذي اكتسبته هذه الهوية التي يمكن أن تنقلب على الأسرة المالكة نفسها، فتعيد تعريف الدولة الأردنية التي كانت الأسرة المالكة أساس تنظيمها منذ نشأتها. والحقيقة أن محاولة الدولة أردنة الفلسطينيين، في لحظات كثيرة منذ ١٩٤٨، كانت دائمًا تناقض سياستها المعلنة التي كانت تذكي الانقسامات بين الشرق أردنيين والفلسطينيين (وبخاصة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات) بغرض منع أي تحالفات طبقية بين الفئتين يمكن أن تنقلب على الأسرة المالكة نفسها[٢١٦]. ولكن على الرغم من أن وجود الفلسطينيين كان شرطًا لازمًا لإضفاء التماسك على هوية أردنية إقصائية، إلا أن هذا الدور لم يعد مقتصرًا على الوجود الفلسطيني. فالهوية الوطنية الأردنية، شأنها شأن كل الهويات الوطنية، في حالة تحول مستمر اليوم. فبوصفها هوية ردة فعل - وكل الهويات كذلك - يبدو أنها تعرّف نفسها بالنفي أكثر مما تعرفها بالإيجاب. وبينما يصر الوطنيون الإقصائيون على المزيد من

---

(٢١٤) **الحياة**، (٢٣ شباط/ فبراير، ١٩٩٨): ١، ٦.

(٢١٥) في ٢٢ شباط/ فبراير، في اليوم التالي لزيارة الملك إلى معان، اجتمع أغلب رؤساء بلديات مدن وبلدات الجنوب التي تضمها محافظة الطفيلة، والتي تمثل مدينة معان جزءًا منها، وأصدروا بيانًا للملك يتعهدون فيه بالولاء له وللقيادة الهاشمية، مؤكدين على أن الأردنيين يجب أن يتحدوا مع نظامهم في الداخل لمواجهة التهديدات الخارجية. كان معظم رؤساء البلديات حاضرين باستثناء رئيس بلدية مدينة معان. انظر نص البيان في **الدستور**، الطبعة الإلكترونية (٢٣ شباط/ فبراير، ١٩٩٨).

(216) See Laurie Brand's discussion in *Palestinians in the Arab World*,180–185, and Brand's "Palestinians and Jordanians,"59–60.

انكماش الوطن إلى قطاعات وعشائر أصغر، يصر الأردنيون الفلسطينيون دفاعًا عن حقوقهم في المواطنة على مكانتهم كفلسطينيين وأردنيين في آن واحد. وعلى الرغم من أن الاتجاهات الحالية في البلاد تتراوح فيما بين سياسة حكومية ملتبسة تتردد بين الإقصاء والإدماج بالنسبة إلى الأردنيين الفلسطينيين، الممزقين ما بين هويتين وطنيتين، أردنية وفلسطينية، والشرق أردنيين الإقصائيين الذين يريدون مواصلة تقسيم الوطن إلى تجمعات أصغر وأكثر محلية، تنتظر الهوية الوطنية الأردنية (التي تضم الفلسطينية والشرق أردنية) تعريفًا جديدًا. وسيحدد المنتصر أو المنتصرون النهائيون في هذه المعارك الدائرة ملامح هذا التعريف الجديد. إن هذه الرحلة الوطنية السياسية والقانونية التي رأينا في الفصل الأول كيف أنها بدأت كسجال بين المسؤولين الكولونياليين البريطانيين حول ما إذا كان ينبغي لشرق الأردن أن تكون له «جنسية» من نوع ما، أو ما إذا كان ينبغي أن يطلق على سكانه، بحسب ونستون تشرشل نفسه، وصف «فلسطينيين شرق أردنيين»، كانت رحلة منتجة[٢١٧]. فما بدأ كفكرة هاشمية بريطانية، تجاوز نوايا مخططيه وتصميماتهم، والأهم من ذلك خرج عن سيطرتهم. وكما رأينا على مدار هذا الكتاب فإن ذلك قد حدث من خلال سلسلة من الإجراءات والوسائل القانونية والعسكرية، وما تولد عنها من منتجات ثقافية. فهي لم تقمع هويات وممارسات ثقافية قائمة فحسب، بل أنتجت هوية وطنية شرق أردنية كما أنتجت الثقافة الوطنية التي شكلتها بعد ذلك هذه الهوية.

وسوف يظل مستقبل الأردن ومواطنيه الأردنيين الفلسطينيين عرضة لعدم الاستقرار ما لم تُعِد الوطنية الأردنية الجديدة تشكيل نفسها على نحو ليس معارضًا ولا

---

(٢١٧) خطاب من جون شقبيرغ، مساعد سكرتير المكتب الكولونيالي لوكيل وزارة الخارجية في وزارة الخارجية،

FO371/6372,26, May 18, 1922, and Despatch no. 280.

من القائم بأعمال المندوب السامي لفلسطين دبيلو. إتش. ديديز إلى ونستون تشرشل، وزير الدولة لشؤون المستعمرات،

FO371/6372,27, April 28, 1922

ووزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الخارجية مكتب المستعمرات

FO371/6372,29, June 9, 1922.

مُقصيًا للأردنيين الفلسطينيين، وتعيد تعريف نفسها على نحو منفتح يضم كل مواطني الدولة. إن ما يظهر لنا، بعد أن قمنا برسم مسار تاريخ الهوية الوطنية الأردنية المنفتحة، أن صورتها الإقصائية الجديدة ترتبط بظروف تاريخية معينة، واستراتيجيات قانونية وعسكرية أبعد ما تكون عن الاستدامة. وربما يكون في مقدور الحكومة الأردنية والوطنيين الأردنيين توحيد البلاد في هويات لا تستبعد إحداها الأخرى من خلال سياسات منفتحة (قانونية وعسكرية بشكل خاص)، تجنب البلاد حربًا أهلية ثانية سيكون فيها كل الأردنيين، بصرف النظر عن أصولهم الجغرافية، خاسرين.

ملاحظات ختامية

بيّنت هذه الدراسة كيف لعبت المؤسستان الكولونياليتان القانونية والعسكرية دورًا قمعيًّا وإنتاجيًّا في تشكيل الهوية والثقافة الوطنية ما بعد الكولونيالية. وهو ما تحقق عبر مأسسة ثنائية قانونية ضبطية تمثل أنماط الحكم الكولونيالي وما بعد الكولونيالي.

فقد أعاد الاستعمار البريطاني والأمير الهاشمي عبد الله تنظيم شرق الأردن، وهي منطقة اقتطعت من الدولة العثمانية، على مستوى الأرض والسكان، ودفعا بها نحو عصر جديد، هو عصر الدولة الوطنية. ولضمان استمرار هذا النظام الجديد وبقائه، فقد ابتُدعت العديد من الاستراتيجيات التي أدت إلى فرض هوية جديدة سميت **وطنية** على سكان ينتمون إلى طائفة متنوعة من الهويات. بدأت الهوية الجديدة على هيئة ابتكار قانوني، ومن خلال عدد من الاستراتيجيات القانونية والعسكرية، تم تعميم هذه الهوية ما أدى إلى فرض التنميط المعياري والوحدة على سكان متباينين. حتى أن ما بات يمثل الثقافة الوطنية الأردنية، وهي مجموعة من الممارسات وصفت بأنها "تقليدية" و"وطنية"، كان من منتجات هاتين المؤسستين اللتين قمعتا ودمرتا ممارسات ثقافية قائمة واستحدثتا عمليات جديدة أنتجت بدورها ممارسات وهويات ثقافية جديدة. وما لبثت هذه الهوية الوطنيّة والثقافة الوطنية الجديدتان، أن عُمِّمَتا ليس بوصفهما منتجات جديدة وهو ما

كانتا عليه بالفعل، بل بوصفهما مظاهر لجوهر عريق موجود منذ الأزل. فالوطنية الشعبية الأردنية، كنظيراتها ما بعد الكولونيالية في بقية أنحاء آسيا وإفريقيا، أخذت تستدخل الهوية الجديدة وثقافتها دون الإشارة إلى أصولهما القانونية والعسكرية الحديثة. والواقع أن الوطنية الأردنية اليوم لا تقوم على إنكار هذه الأصول التاريخية فحسب، بل تطرح تاريخًا "وطنيًا" يزعم أن الهوية الأردنية كانت موجودة دائمًا في ثناياه.

لقد بيّنا أيضًا كيف أن إنتاج هوية وطنية وثقافة وطنية هو مشروع مجنسن gendered، لكل من النساء والرجال موقع خطابي مختلف داخله؛ إذ تم وطننة الذكورة والأنوثة وإكسابهما قيمًا "وطنية" بوصفها انعكاسًا لـ"تقاليد ماضية". وباتت هذه "التقاليد" التي أنتجتها الدولة القانونية الضبطية على هذه الشاكلة، هي من تحدد مكانة الرجال والنساء داخل الدولة الوطنية وتوجه سلوك المواطنين الوطنيين اليوم.

لم تولِ دراسات الهوية الوطنية التقليدية اهتمامًا كبيرًا بالقانون والجيش بوصفهما مؤسستي «وطننة/ قومنة». وحتى تلك الدراسات التي طرحت الجيش بوصفه أداة للتعبير عن الوطننة/ القومنة بصورة ما، لم تشرح كيف أدى الجيش ذلك الدور داخليًا وسط صفوفها، وخارجيًا في مواجهة المجتمع. في هذه الدراسة، قدمت نمطًا من البحث ساعد على كشف الأدوار المعقدة التي أدتها مؤسستا القانون والجيش في بناء هوية وطنية وثقافة وطنية في سياق الاستعمار وما بعد الاستعمار، وتحديدًا في حالة الأردن. وإذا كانت نتائج هذه الدراسة قد اقتصرت على الأردن، فإن الأسئلة التي تطرحها ليست كذلك. فاستخدام هذا النمط البحثي لا يمكّن الباحثين في شأن الدولة الوطنية من الإجابة على أسئلة عجزت عن إجابتها مناهج تقليدية فحسب، بل يمكّنهم من طرح أسئلة جديدة لم تستطع المناهج التقليدية أن تطرحها.

إن هذه الدراسة تصف الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدولة الوطنية الأردنية لإنشاء هوية ضرورية لإعادة إنتاج الدولة الوطنية نفسها، ونتاج ذلك من هوية وطنية وثقافة وطنية تضفيان على نفسيهما طبيعة جوهرانية. وكغيرها من الهويات الوطنية ما بعد الكولونيالية، فإن الهوية الأردنية والثقافة الوطنية الأردنية هما من نتاج المؤسسات الاستعمارية وآثارها. ولعلّ أهم تجلٍ للوطنية/ القومية المناهضة للاستعمار

كان معارضتها للحكم الاستعماري والتراتبيات العنصرية الكولونيالية التي تنكر على المستَعمَرين فاعليتهم. ولكنّ المكانة الأنطولوجية للوطنية المناهضة للاستعمار تتغير بتغير اللحظة التاريخية. فنتيجة لاستحواذ الوطنية المناهضة للاستعمار على الخطاب الاستعماري واستملاكه، فقد تمكنت من تخريبه ومقاومته؛ ما أدى إلى نهاية الحكم الاستعماري. إلا أن امتناعها بعد ذلك عن مساءلة ومراجعة أنماط الحكم الكولونيالي والمفاهيم الأساسية للإبستمولوجيا الكولونيالية، باستثناء مكانتها هي فيها، كان يعني تخليها عن فاعليتها لصالح القانون والضبط الكولونياليين. وبدلًا من أن يدرك الوطنيون والقوميون المناهضون للاستعمار أن وطنيتهم وقوميتهم المناهضة للاستعمار هما بمثابة جوهرانية **استراتيجية فحسب** لمحاربة السلطة الاستعمارية، فقد تصوروا خطأً أن وطنيتهم هي جوهرٌ مطلق[١].

بعد نهاية الاستعمار الرسمي، لم تعد الهويات والثقافات الوطنية/ القومية في المستعمرات السابقة أنماطًا من مقاومة السلطة الاستعمارية فحسب، بل غدت برهانًا على انتصار الاستعمار الدائم على المستعمَرين. والمفارقة الثاوية في ذلك هي في جعلنا نصدق أن هذا الإخضاع والتذويت الاستعماري **هو** في حد ذاته- الفاعليّة المناهضة للاستعمار.

(١) للاطلاع على الاستخدامات الاستراتيجية للجوهرانية، انظر

Gayatri Chakravorty Spivak, "Subaltern Studies: Deconstructing Historiography," in *In Other Worlds: Essays in Cultural Politics* (New York: Methuen, 1987), 205.



المصادر

الأرشيفات الحكومية

Public Record Office, London, United Kingdom

الوثائق الدولية

Treaties of Peace 1919–1923, vol. II (New York: Carnegie
Peace, 1924) Endowment for International

الصحف والدوريات

الأردن الجديد، نيقوسيا، قبرص

الجريدة الرسمية لحكومة شرق الأردن، عمّان، شرق الأردن، ١٩٢٦ – ١٩٤٦

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، الأردن، ١٩٤٦ – ١٩٨٨

الجزيرة، عمّان، شرق الأردن

الجهاد، عمّان، الأردن

الحدث، عمّان، الأردن

الحياة، لندن، المملكة المتحدة

الدستور، عمّان، الأردن

الدفاع، عمّان، الأردن

الرأي، عمّان، الأردن

الشرق العربي، ١٩٢١ – ١٩٢٦، عمّان، شرق الأردن

شيحان، عمّان، الأردن

المنار، عمّان، الأردن

الميثاق، عمّان، الأردن

صاحبات الأعمال والمهن، نشرة دورية، النشرة الإخبارية للمهنيات ونساء الأعمال، عمّان، الأردن

فلسطين، عمّان، الأردن

Jordan, *Jordan Information Bureau*, Washington, DC

Jordan Times, Amman, Jordan

Journal of the Royal Society of Asian Affairs, London, United Kingdom

New York Times, New York

المصادر العربية

ابن الحسين، عبد الله، **الآثار الكاملة للملك عبد الله**، الطبعة الثالثة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥).

ابن طلال، الحسين، **مهنتي كملك**، ترجمة غالب عريف طوقان (عمّان: بدون ناشر، ١٩٧٨).

ـــــــــــــــ، **خمسة وعشرون عامًا من التاريخ (١٩٥٢ - ١٩٧٧): مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلد الثاني (لندن، عمّان: سمير مطاوع للنشر، ١٩٧٨).

ـــــــــــــــ، **عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧**، جمع وتحرير علي محافظة (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨).

ـــــــــــــــ، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، خلال الفترة ١/ ١/ ١٩٨٧ - ١/ ١/ ١٩٩٠**، جمع وتحرير قاسم محمد صالح وقاسم محمد دروع (عمّان: بدون ناشر، بدون تاريخ).

ابن عبد الله، طلال، **مذكرات الملك طلال**، إعداد ممدوح رضا وتحرير صبحي طوقان (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١).

أبو الرب، توفيق، **دراسة في الفولكلور الأردني** (عمّان: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٨٠)

أبو حسان، محمد، **تراث البدو القضائي: نظريًا وعمليًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٨٧).

ـــــــــــــــ، «القهوة وأثرها في حياة البدو الاجتماعية»، **الفنون الشعبية**، العدد ٢، (نيسان/ إبريل ١٩٧٤)

أبو خرمة، خليل، **المرأة في النقابات العمالية**، ورقة ألقيت في ندوة المرأة العاملة، برعاية لجنة المرأة في نقابة الصحافيين، عمّان، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

أبو خوصة، أحمد، **العشائر الأردنية والفلسطينية ووشائج القربى بينها** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٨٩).

أبو دية، سعد وعبد المجيد النسعة، **تاريخ الجيش العربي في عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦): دراسة علمية تحليلية وثائقية** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٠).

________، وعبد المجيد مهدي، **الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء: دراسة في نشأته وتطور دور الثقافة العسكرية** (عمّان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٨٧).

________، **الفكر السياسي الأردني، نموذج في دراسة الفكر السياسي الأردني من خلال كتب التكليف التي وجهها الملك حسين بن طلال إلى رؤساء الوزارات** (عمّان: دار البشير، ١٩٨٩).

أبو شحوت، شاهر، **قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار (١٩٥٢-١٩٥٧)**، مخطوطة غير منشورة، سيتم نشرها في سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية، مركز دراسات الأردن الجديد، تحرير هاني حوراني، عمّان، الأردن.

أبو علبة، عبلة محمود، «المرأة الأردنية والنضال السياسي»، ورقة ألقيت في مؤتمر المرأة في ظل التشريع المعاصر، برعاية الاتحاد العام للمرأة الأردنية، عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢.

أبو نوار، رجاء، «المرأة الأردنية في نهاية العقد الدولي للمرأة»، **الأردن الجديد**، الأعداد ٣-٤، ربيع/ صيف ١٩٨٥، نيقوسيا، قبرص

أبو نوار، علي، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠).

أبو نوار، معن، **معركة الكرامة، ٢١ آذار/ مارس، ١٩٦٨**، الطبعة الثالثة (عمّان: بدون ناشر، ١٩٧٠).

بدران، عمر سليمان، **هكذا يكون الانتماء للوطن** (عمّان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٨٩).

البرغوثي، عبد اللطيف، **الأغاني العربية الشعبية في فلسطين والأردن** (القدس: مطبعة الشرق العربي، ١٩٧٩).

البشير، سليمان، **جذور الوصاية الأردنية: دراسات في وثائق الأرشيف الصهيوني** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٢).

البشير، هيفاء وهيام نجيب الشريدة، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية واتجاهات القطاع السياسي نحو عملها في نفس المجال"، ورقة ألقيت في المؤتمر الوطني للمرأة الأردنية: واقع وتطلعات"، عمّان، ١٤-١٦ أيار/ مايو ١٩٨٥.

بكر، إبراهيم، **دراسة قانونية عن أعمال السيادة وقرارات نزع الجنسية الأردنية وسحب جوازات السفر الأردنية** (عمّان: مكتبة الرأي، ١٩٩٥).

البندقجي، رياض أحمد، **الأردن في عهد كلوب**، (عمان: مطابع الصفدي، حوالي عام ١٩٥٧)

البوريني، عمر وهاني الهندي، **المرأة الأردنية: رائدات في ميدان العمل** (عمّان: مطابع الصفوة، ١٩٩٤)

التل، أحمد يوسف، **عبد الله التل: بطل معركة القدس** (عمّان: دار الفرقان، ١٩٩٩).

التل، عبد الله، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، الجزء الأول (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩).

التل، سعيد، **الأردن وفلسطين: وجهة نظر عربية** (عمّان، دار اللواء للصحافة والنشر، ١٩٨٦).

التل، سهير سلطي **مقدمة حول وضعية المرأة والحركة النسائية في الأردن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥).

__________، «دراسة حول أوضاع المرأة الأردنية»، ورقة ألقيت في المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، ١٩٩٤.

__________، «السياسة الإعلامية وقضايا المرأة»، **الأردن الجديد**، العدد ٧ (ربيع ١٩٨٦)، ٧٠-٧٣.

التنداوي، سمير، **إلى أين يتجه الأردن؟** (القاهرة: الدار المصرية للكتاب، ١٩٥٨).

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية: دروس ونتائج** (بيروت: دار الطليعة، شباط/ فبراير، ١٩٧١).

جميل، نينا، **الطعام في الثقافة العربية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤).

الحباشنة، خديجة أبو علي، «قانون الأحوال الشخصية الأردني»، ورقة عمل ألقيت في مؤتمر **المرأة الأردنية في ظل القوانين والتشريعات الحالية**، تحت رعاية الاتحاد العام للنساء الأردنيات، عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢.

حتر، جهاد، **ذكريات عن معركة أيلول: الأردن ١٩٧٠** (بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٧).

حلوم، ربحي جمعة، **حول أعداء التحرر في الأردن**، سلسلة كتب قومية (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢).

حمدان، محمد، «الرياضة والشباب»، في هاني حوراني وحميد الدباس، محرران، **عمّان، وقائع وطموح، قضية الثقافة، البيئة والعمران** (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦).

حوراني، فيصل، **الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤-١٩٧٤): دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية** (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠).

__________، «الاتحاد الوطني والشكل الراهن للسلطة في الأردن»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢).

__________، «مشروع قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب، ردة كبيرة للوراء على صعيد الضمانات الديمقراطية وإخلال صريح بالتزامات الأردن القومية»، في **الأردن الجديد**، العدد ٧ (ربيع ١٩٨٦).

حوراني، هاني وسالم طراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمّان» في **الأردن الجديد**، رقم ٧ (ربيع ١٩٨٦) ١١٢-١٦٣.

الخطّاب، سلطان، **الثورة الكبرى والجيش العربي كما يراهما الحسين، قراءات ونصوص ١٩٥٣ - ١٩٩٢** (عمّان: دار العروبة للدراسات، ١٩٩٣).

الحكومة الأردنية، **وحدة ضفتي الأردن: وقائع ووثائق** (عمّان: إدارة الصحافة والنشر، حزيران/ يونيو ١٩٥٠).

ــــــــــــ، **الوثائق الأردنية** ١٩٦٨ (عمّان: دائرة المطبوعات والنشر،١٩٧٣).

ــــــــــــ، **الوثائق الأردنية**، ١٩٧١ (عمّان: دائرة المطبوعات والنشر، بدون تاريخ)

خضر، أسماء **المرأة العاملة في الأردن واقعًا وتشريعًا**، ورقة غير منشورة، عمّان، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.

خلة، كامل محمود، **التطور السياسي لشرق الأردن (آذار/ مارس ١٩٢١ - آذار/ مارس ١٩٤٨)** (طرابلس، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣).

الخليلي، غازي، **شهادات على جدران زنزانة: يوميات معتقل في السجون الأردنية** (بيروت: اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥).

دائرة الثقافة والفنون، **ثقافتنا في خمسين عامًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢).

دروزة، محمد عزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، المجلد الثاني (صيدا: بدون ناشر، ١٩٥٩-١٩٦٠).

درويش، سعيد، **المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن: تفاصيل المناقشات، وحكومة الثقة** (بيروت وعمّان: دانا، فرع من المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠).

دعد، معاذ، «تجربة الاتحاد النسائي ١٩٧٤-١٩٨١» في **الأردن الجديد**، العدد ٧، (ربيع ١٩٨٦).

الراوي، جابر إبراهيم، **شرح أحكام الجنسية في القانون الأردني: دراسة مقارنة** (عمّان: الدار العربية للتوزيع والنشر، ١٩٨٤).

الرزاز، مؤنس، **الشظايا والفسيفساء** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤).

________، **مذكرات ديناصور** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤).

زريقات، غانم، «التحرك الجماهيري في الأردن خلال حرب الجنوب»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٨ (أيار/ مايو ١٩٧٨) ١٩٠-١٩٣.

الزعبي، ناجي، «لمحة تاريخية عن موسيقى القوات المسلحة الأردنية» (عمّان: ورقة غير منشورة، ١٩٩٤).

زيادات، عادل، «الخدمات الطبية للجيش العربي في عهد الإمارة: ١٩٢١ - ١٩٤٦»، **أبحاث اليرموك** ٧، العدد ٢، ١٩٩١، ١٨٠- ١٨١.

سخنيني، عصام، «ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤).

________، «الكيان الفلسطيني»، في **شؤون فلسطينية**، العددين ٤١-٤٢ (كانون الثاني/ يناير- شباط/ فبراير ١٩٧٥).

سرحان، نمر، **الحكاية الشعبية الفلسطينية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨).

________، «طعام المنسف في المأثورات الشعبية الفلسطينية»، في **التراث الشعبي**، بغداد ٩، العدد ٩ (١٩٧٨): ٧٩-٨٤.

السُريحين، فاروق نواف، **الجيش العربي الأردني ١٩٢١- ١٩٦٧** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٠).

سلامة، مازن، «الفشل يلاحق مؤتمرات المغتربين» في مجلة **الأردن الجديد**، العدد ١٠ (ربيع ١٩٨٨)، ٧٠ - ٧٣.

شرداني، موسى عادل بكمرزا، **الأردن بين عهدين** (عمّان، بدون ناشر، ١٩٥٧).

الشرع، صادق، **حربنا مع إسرائيل (١٩٤٧ - ١٩٧٣): معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، مذكرات ومطالعات اللواء الركن المتقاعد صادق الشرع** (عمّان: دار الشروق للنشر، ١٩٩٧).

شفيق، منير، «معركة الكرامة» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩ (آذار/ مارس ١٩٧٣).

الشقيري، أحمد، **من القمة إلى الهزيمة: مع الملوك والرؤساء العرب** (بيروت: دار العودة، ١٩٧١).

________، **النظام الأردني في قفص الاتهام: أسرار وخفايا مصرع وصفي التل** (القاهرة: دار هيردوت، ١٩٧٢).

________، **إني أتهم** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣).

صايغ، أنيس، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت: المكتبة العصرية وجريدة المحرر، ١٩٦٦).

صايغ، يزيد يوسف، **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي** (لندن: منشورات رياض الريس، ١٩٨٧).

صايل، سعد، «شهادات من معركة الكرامة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨ (نيسان/ إبريل ١٩٧٢).

صويلح، ياسين، **الربابة في حياة البادية** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٤).

ظبيان، تيسير، **الملك عبد الله كما عرفته**، الطبعة الثانية (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٤).

العارف، عارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ - ١٩٥٥**، الجزء الرابع (صيدا، بيروت: المطبعة العصرية، ١٩٥٩).

العبادي، أحمد العويدي، **القضاء عند العشائر الأردنية**، الجزء الرابع من سلسلة «من هم البدو» (عمّان: دار البشير للنشر والتوزيع،١٩٨٢).

ــــــــــــــ، **في ربوع الأردن: جولات ومشاهدات**، الجزء الأول (عمّان: دار الفكر، ١٩٨٧).

ــــــــــــــ، **العشائر الأردنية: الأرض والإنسان والتاريخ** (عمّان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

ــــــــــــــ، **من القيم والآداب البدوية**، الجزء الثاني من «سلسلة من هم البدو» (عمّان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٦)

عبيدات، محمود **الأردن في التاريخ: من العصر الحجري حتى قيام الإمارة**، الجزء الأول، (طرابلس، لبنان: جروس برس، ١٩٩٢).

العبيدي، عوني جدوع، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين: ١٩٤٥-١٩٧٠ صفحات تاريخية**، (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩١).

عزت، كنعان وعمر بشتاوي، **كرة القدم الأردنية في نصف قرن** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٨٦).

العزيزي، روكس زائد، **قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية**، المجلد الأول (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٣-١٩٧٤).

العجلوني، محمد سيف الدين، **معركة الحرية في شرق الأردن، وأقوال رجال السياسة في سوريا الكبرى** (دمشق: مطبعة جودة بابل، ١٩٤٧).

العطية، عائشة الفرج، **المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الأردني**، الورقة متاحة في مكتب الخدمات الاستشارية للمرأة، عمّان، ١٩٨٤.

عليم، فؤاد، «مهرجان جرش الخامس، من أجل جماهيرية المهرجان ... وتثبيت هويته الثقافية» في **الأردن الجديد**، العددين ٨-٩ (خريف/ شتاء ١٩٨٦) ١٢٤-١٣٠.

ـــــــــــــ، «مهرجان جرش ٨٧: بلا لون ولا هوية» في **الأردن الجديد**، العدد ١٠ (ربيع ١٩٨٨) ٧٣-٧٥.

العمد، هاني، «الفولكلور في الضفة الشرقية» في **ثقافتنا في خمسين عامًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢).

ـــــــــــــ، **أغانينا الشعبية في الضفة الشرقية من الأردن** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٩).

عمر، محجوب، «أيلول في جنوب الأردن»، في **شؤون فلسطينية**، العدد ٧١ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧).

العنبتاوي، منذر فائق، محرر، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧).

عيد، سهى كامل، **تاريخ نضال المرأة في الأردن في وجه المخططات الصهيونية**، ورقة غير منشورة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، وزارة التنمية الاجتماعية.

غوانمة، يوسف درويش، **التاريخ السياسي لشرقي الأردن في العصر المملوكي: المماليك البحرية**، (عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٢).

الفايز، عصام أحمد، **النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني**، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤).

قصّاد، فاطمة، **المرأة وبعض التشريعات**، ورقة غير منشورة، عمّان، بدون تاريخ.

اللقياني، هاشم إسماعيل، **تعريب قيادات الجيش العربي** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٣).

المجالي، سحر عبد المجيد، **الجيش العربي من ١٩٢١ - ١٩٥١: دوره في الصراع العربي الصهيوني** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٩٢).

المجالي، هزاع، **هذا بيان للناس: قصة محادثات تمبلر** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٥٦).

ـــــــــــــ، **مذكراتي** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٦٠).

محافظـه، علي، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمـارة (١٩٢١ - ١٩٤٦)** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٧٣).

محافظـه، محمـد، **العلاقـات الأردنيـة الفلسـطينية السياسـية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٩ - ١٩٥١)** (عمّان: دار الفرقان ودار عمار، ١٩٨٣)

مديرية الأمن العام، **الأمن العام الأردني في ستين عامًا ١٩٢٠ - ١٩٨٠** (عمّان: بدون ناشر، ١٩٨١).

مديريـة التوجيـه المعنـوي، **الفدائيـون بين الـردة والانتحـار** (عمّان: مديريـة التوجيه المعنوي، ١٩٧٣).

مـراد، عبـاس، **الـدور السياسي للجيش العـربي ١٩٢١ - ١٩٧٣** (بـيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣).

مركز الأردن الجديد، **انتخابات ١٩٩٣: دراسة تحليلية ورقمية**، عمّان، مركز الأردن الجديد، شباط/ فبراير ١٩٩٤.

المركـز الأردني والإسـلامي للدراسـات والمعلومـات بالتعـاون مـع وزارة الثقافة، **وصفي التل: فكره ومواقفه**، وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني والإسلامي للدراسـات والمعلومـات بالتعـاون مـع وزارة الثقافـة (عـمّان: المركـز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة، ١٩٩٦).

المركز الأردني والإسلامي للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة، **هزاع المجـالي: قـراءة في سيرته وتجربته زائد المذكـرات**، وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني والإسـلامي للدراسـات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة (عمّان: المركز الأردني والإسـلامي للدراسـات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة، ١٩٩٦).

المـصري، ماجـدة، «الأزمة الراهنـة للحركـة النسـائية في الأردن»، **الأردن الجديد**، العدد ٧، (ربيع ١٩٨٦).

المصلح، أحمد، **ملامح عامة للحياة الثقافية في الأردن: ١٩٥٣ - ١٩٩٣** (عمّان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٥)

.منظمة التحرير الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد ٤-٥ (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧).

منيف، عبد الرحمن، **سيرة مدينة: عمّان في الأربعينات** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤).

الموسى، سليمان، **تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١ - ١٩٢٥)، دراسة وثائقية** (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٧١).

__________، **إمارة شرق الأردن (١٩٢١ - ١٩٤٦): نشأتها وتطورها في ربع قرن**، (عمّان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠)

__________، «وصفي التل: صورة شخصية» ، مقدمة لكتاب وصفي التل، **كتابات في القضية العربية** (عمّان: دار اللواء، ١٩٨٠).

__________، **أعلام من الأردن: صفحات من تاريخ العرب الحديث، هزاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل** (عمّان: دار الشعب، ١٩٨٦).

__________، ومنيب ماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٥٩).

__________، ومنيب ماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨ - ١٩٩٥ المجلد الثاني** (عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦).

النشاشيبي، ناصر الدين، **من قتل الملك عبد الله** (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠).

نصيرات، سليمان، **الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي** (عمّان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٧).

نفاع، إميلي، «دور المرأة الأردنية في النضال السياسي»، ورقة ألقيت في مؤتمر **المرأة الأردنية في ظل التشريعات المعاصرة** الذي عُقد في عمّان ٢٣-٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٢.

النمري، توفيق «الموسيقى والغناء» في **ثقافتنا في خمسين عامًا** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢).

الهِدَّاوي، حسن، **الجنسية وأحكامها في القانون الأردني** (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

هلال، جميل، **الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨-١٩٧٤)** (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥).

هلسا، غالب، **زنوج، بدو، وفلاحون** (بيروت: دار المصير، ١٩٨٠).

ـــــــــــ، **أزمة ثورة أم أزمة قيادة** (بدون ناشر، منشورات الانتفاضة، حوالي ١٩٩٢).

ـــــــــــ، **نقد الأدب الصهيوني: دراسة أيديولوجية لأعمال الكاتب عاموس عوز** (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، ١٩٩٥).

هندي، خليل، «التعبئة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمات سبتمبر ١٩٧٠»، في **شؤون فلسطينية** (العدد ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١).

ـــــــــــ، وفؤاد بوارشي، شحادة موسى، ونبيل شعث، **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١).

وزارة الإعلام، **المرأة الأردنية** (عمّان: وزارة الإعلام، دائرة الصحافة والمطبوعات، ١٩٧٩).

وزارة الثقافة والشباب، **السياسة الأردنية للشباب والرياضة: نحو جيل الانتماء والاعتزاز الوطني** (عمّان: مطبوعات وزارة الثقافة والشباب، ١٩٨٣).

المصادر الإنكليزية والفرنسية

Abidi, Aqil Hyder Hasan, *Jordan: A Political Study, 1948-1957* (New Delhi: Asia Publishing House, 1965).

Abu Iyad, with Eric Rouleau, *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle* (New York: Times Books, 1981).

Abu Jaber, Kamal, Fawzi Gharaibeh, and Allen Hill, eds., *The Badia of Jordan: The Process of Change* (Amman: University of Jordan Press, 1987).

Abu Nowar, Ma'an, *The History of the Hashemite Kingdom of Jordan*, vol. 1: *The Creation and Development of Transjordan: 1920–1929* (The Middle East Center, Oxford: Ithaca Press, 1989).

Abu-Odeh, Adnan, *Jordanians, Palestinians, and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1999).

Abu Odeh, Lama, *Crimes of Honor and the Construction of Gender in Arab Societies*, doctoral dissertation, Harvard Law School, Harvard University, 1995.

Adorno, Theodor W., *Introduction to the Sociology of Music* (New York: Continuum, 1976).

Althusser, Louis, "Ideology and Ideological State Apparatuses (Notes Toward an Investigation)," in Louis Althusser, *Lenin and Philosophy and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971).

Amawi, Abla, *State and Class in Transjordan: A Study of State Autonomy*, doctoral dissertation, Department of Government, Georgetown University, 1993.

Anderson, Benedict, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1991).

Anderson, J. N. D., "Recent Developments in Shari'a Law VIII, The Jordanian Law of Family Rights 1951," *Muslim World*, vol. xlii (1952).

Anderson, Lisa, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830 – 1980* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986).

Andoni, Lamis, "King Abdallah: In His Father's Footsteps?" *Journal of Palestine Studies,* no. 115, spring 2000, pp. 77–90.

Anglo-American Committee of Inquiry, *A Survey of Palestine: Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo- American Committee of Inquiry*, vol. I. (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991).

Arberry, Arthur J., translator, *The Koran Interpreted* (New York: Collier Books, 1955).

Aruri, Naseer, *Jordan: A Study in Political Development (1921–1965)* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1972).

Al-Azmeh, Aziz, *Islam and Modernities* (London: Verso, 1993).

__________, ed., *Islamic Law: Social and Historical Contexts* (London: Routledge, 1988).

Balibar, Etienne, and Immanuel Wallerstein, eds., *Race, Nation, Class, Ambiguous Identities* (London: Verso, 1991).

Bailey, Clinton, *The Participation of the Palestinians in the Politics of Jordan*, doctoral dissertation, Department of Political

Science, Columbia University, New York, 1966.

Bailey, Clinton, *Jordan's Palestinian Challenge, 1948–1983: A Political History* (Boulder, CO: Westview Press, 1984).

Bell, Sir Gawain, *Shadows on the Sand: The Memoirs of Sir Gawain Bell* (New York: St. Martin's Press, 1983).

Benjamin, Walter, "The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction," in Walter Benjamin, *Illuminations, Essays and Reflections*, edited by Hannah Arendt (New York: Schocken Books, 1969).

Bhabha, Homi, *Nation and Narration* (New York: Routledge, 1990).

__________"DissemiNation: Time, Narrative, and the Margins of the Modern Nation," in *Nation and Narration*, edited by Homi Bhabha (New York: Routledge, 1990).

__________, "Of Mimicry and Man: The Ambivalence of Colonial Discourse," *October*, no. 28 (spring 1984).

Bhabha, Jacqueline, Francesca Klug, and Sue Shutter, eds., *Worlds Apart: Women Under Immigration and Nationality Law* (London: Pluto Press, 1985).

Bocco, Riccardo, *État et Tribus Bedouines en Jordanie, 1920–1990,*

Les Huwaytat: Territoire, Changement Économique, Identité Politique, doctoral dissertation, Institut d'Études Politiques de Paris, 1996.

Bocco, Riccardo, and Tariq M. M. Tell, "Pax Britannica in the Steppe: British Policy and the Transjordan Bedouin," in *Village Steppe and State: The Social Origins of Modern Jordan*, edited by Eugene Rogan and Tariq Tell (London: British Academic Press, 1994).

__________, "Frontière, Tribus et État(s) en Jordanie Orientale à l'Époque du Mandat," in *Maghreb-Machrek*, no. 147, January-February, 1995, pp. 26–47.

Brand, Laurie, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for a State* (New York: Columbia University Press, 1988).

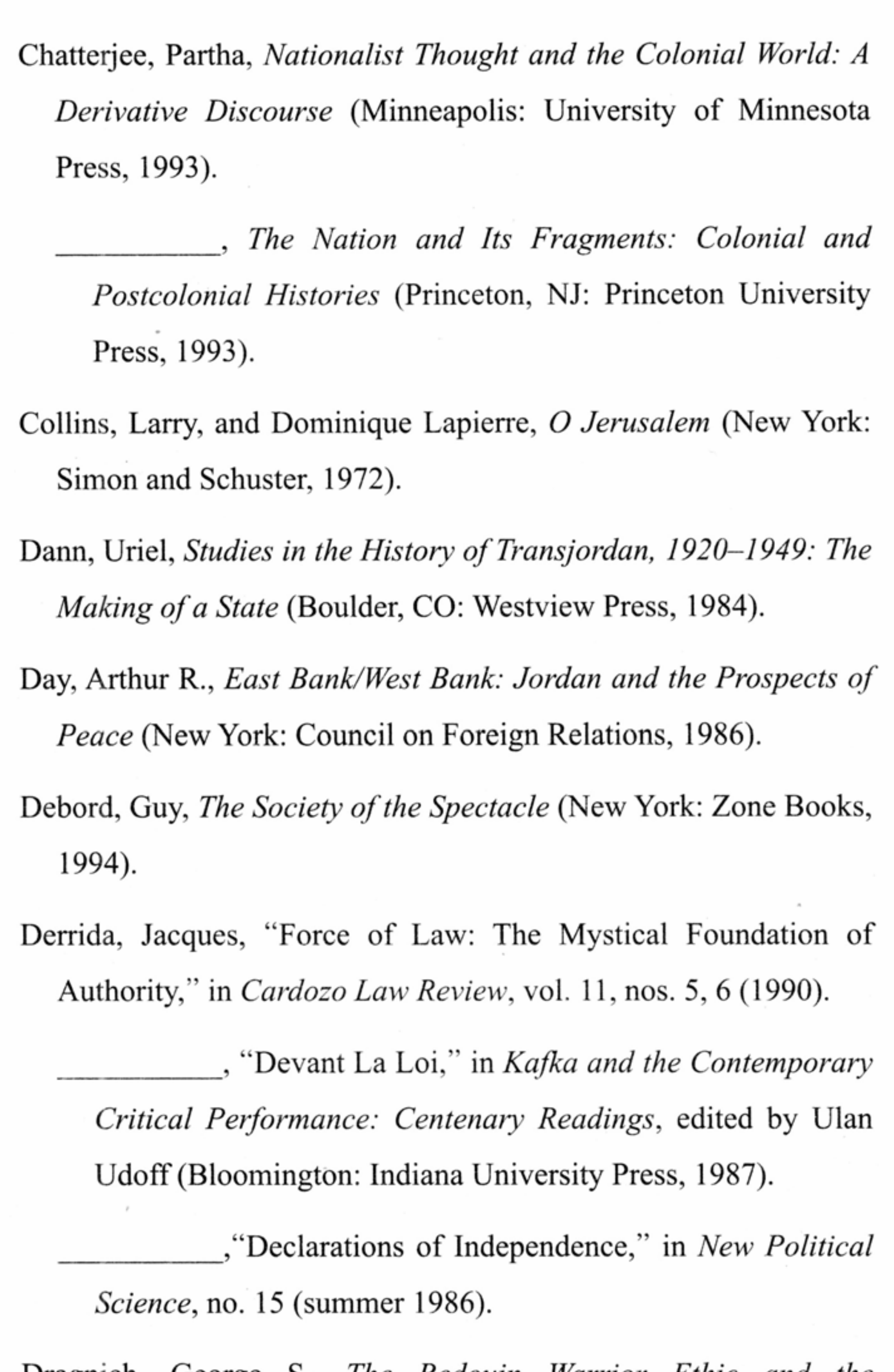
__________, "Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity," *Journal of Palestine Studies* no. 96 (summer 1995), pp. 54–60.

Brenner, Lenni, *Zionism in the Age of the Dictators: A Reappraisal* (London: Lawrence Hill, 1983).

Butler, Judith, *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity* (New York: Routledge, 1990).

Carre, Olivier, *Séptembre Noir: Refus Arabe de la Resistance Palestinienne* (Brussels: Editions Complexes, 1980).

Chair, Somerset De, *The Golden Carpet* (New York: Harcourt, Bruce, 1945).



Chatterjee, Partha, *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993).

__________, *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

Collins, Larry, and Dominique Lapierre, *O Jerusalem* (New York: Simon and Schuster, 1972).

Dann, Uriel, *Studies in the History of Transjordan, 1920–1949: The Making of a State* (Boulder, CO: Westview Press, 1984).

Day, Arthur R., *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects of Peace* (New York: Council on Foreign Relations, 1986).

Debord, Guy, *The Society of the Spectacle* (New York: Zone Books, 1994).

Derrida, Jacques, "Force of Law: The Mystical Foundation of Authority," in *Cardozo Law Review*, vol. 11, nos. 5, 6 (1990).

__________, "Devant La Loi," in *Kafka and the Contemporary Critical Performance: Centenary Readings*, edited by Ulan Udoff (Bloomington: Indiana University Press, 1987).

__________,"Declarations of Independence," in *New Political Science*, no. 15 (summer 1986).

Dragnich, George S., *The Bedouin Warrior Ethic and the Transformation of Traditional Nomadic Warriors into Modern*

Soldiers Within the Arab Legion, 1931– 1948, masters thesis in history, Georgetown University, Washington, DC, 1975.

Dummett, Ann, and Andrew Nicol, *Subjects, Citizens, Aliens and Others: Nationality and Immigration Law* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1990).

El-Edroos, Syed Ali, *The Hashemite Arab Army, 1908-1979, An Appreciation and Analysis of Military Operations* (Amman: The Publishing Committee, 1980).

Engels, Frederick, *The Origin of the Family: Private Property and the State* (Peking: Foreign Language Press, 1978).

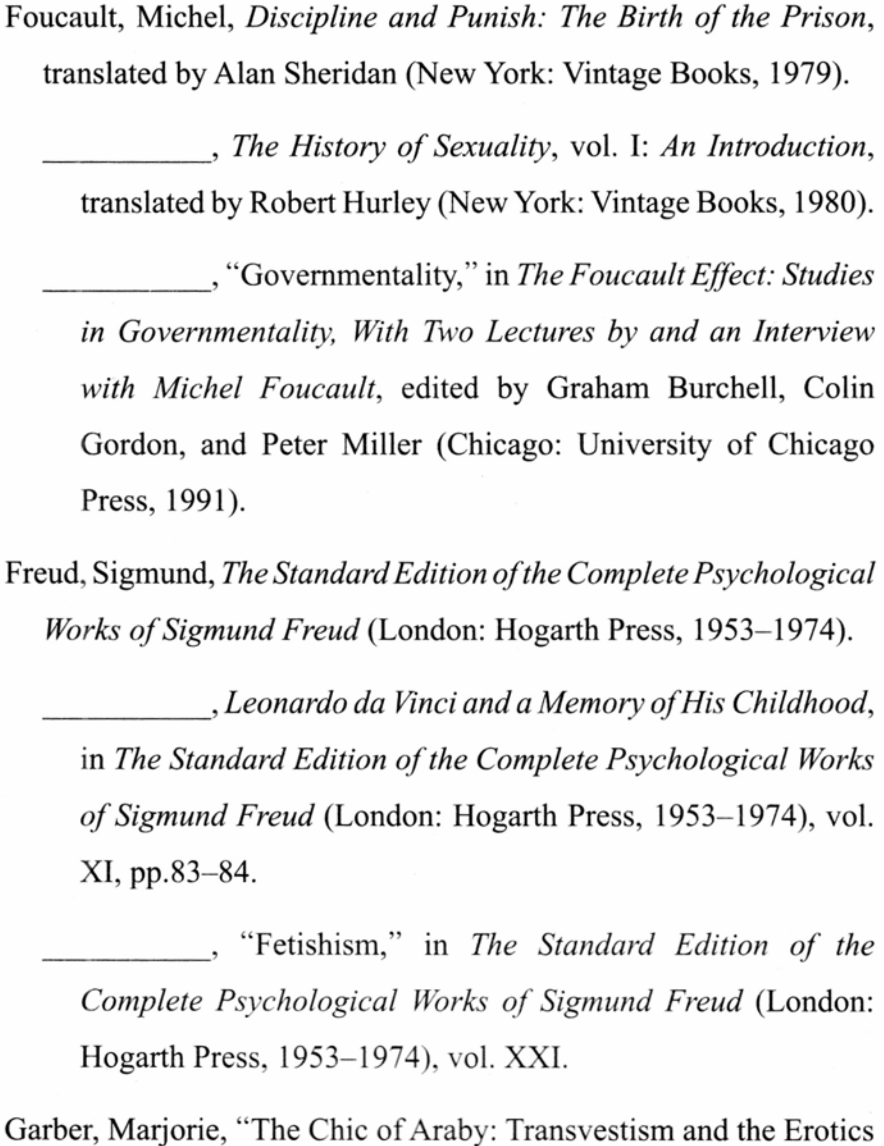
Epstein, Eliahu, "The Bedouin of Transjordan: Their Social and Economic Problems," *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XXV, part II (April 1938).

Fabian, Johannes, *Time and the Other: How Anthropology Makes Its Object* (New York: Columbia University Press, 1983).

Fanon, Frantz, *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1968).

Fathi, Schirin, *Jordan: An Invented Nation?* (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1994).

Fischbach, Michael, "British Land Policy in Transjordan," in *Village, Steppe and State: The Social Origins of Modern Jordan*, edited by Eugene Rogan and Tareq Tell (London: British Academic Press, 1994).



Foucault, Michel, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, translated by Alan Sheridan (New York: Vintage Books, 1979).

__________, *The History of Sexuality*, vol. I: *An Introduction*, translated by Robert Hurley (New York: Vintage Books, 1980).

__________, "Governmentality," in *The Foucault Effect: Studies in Governmentality, With Two Lectures by and an Interview with Michel Foucault*, edited by Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

Freud, Sigmund, *The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud* (London: Hogarth Press, 1953–1974).

__________, *Leonardo da Vinci and a Memory of His Childhood*, in *The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud* (London: Hogarth Press, 1953–1974), vol. XI, pp.83–84.

__________, "Fetishism," in *The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud* (London: Hogarth Press, 1953–1974), vol. XXI.

Garber, Marjorie, "The Chic of Araby: Transvestism and the Erotics of Cultural Appropriation," in Marjorie Garber, *Vested Interests: Cross-Dressing and Cultural Anxiety* (New York: Harper Perennial, 1993).

Gellner, Ernest, *Nations and Nationalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

Gibbon, Edward, *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire*, edited by J. B. Bury, vol. VI (London: Methuen, 1912).

Giddens, Anthony, *The Nation-State and Violence: Volume Two of A Contemporary Critique of Historical Materialism* (Berkeley: University of California Press, 1987).

Glubb, John Bagot, *The Story of the Arab Legion* (London: Hodder and Stoughton,1948).

__________, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957).

__________, *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years 1908–1950* (London: Hodder and Stoughton, 1959).

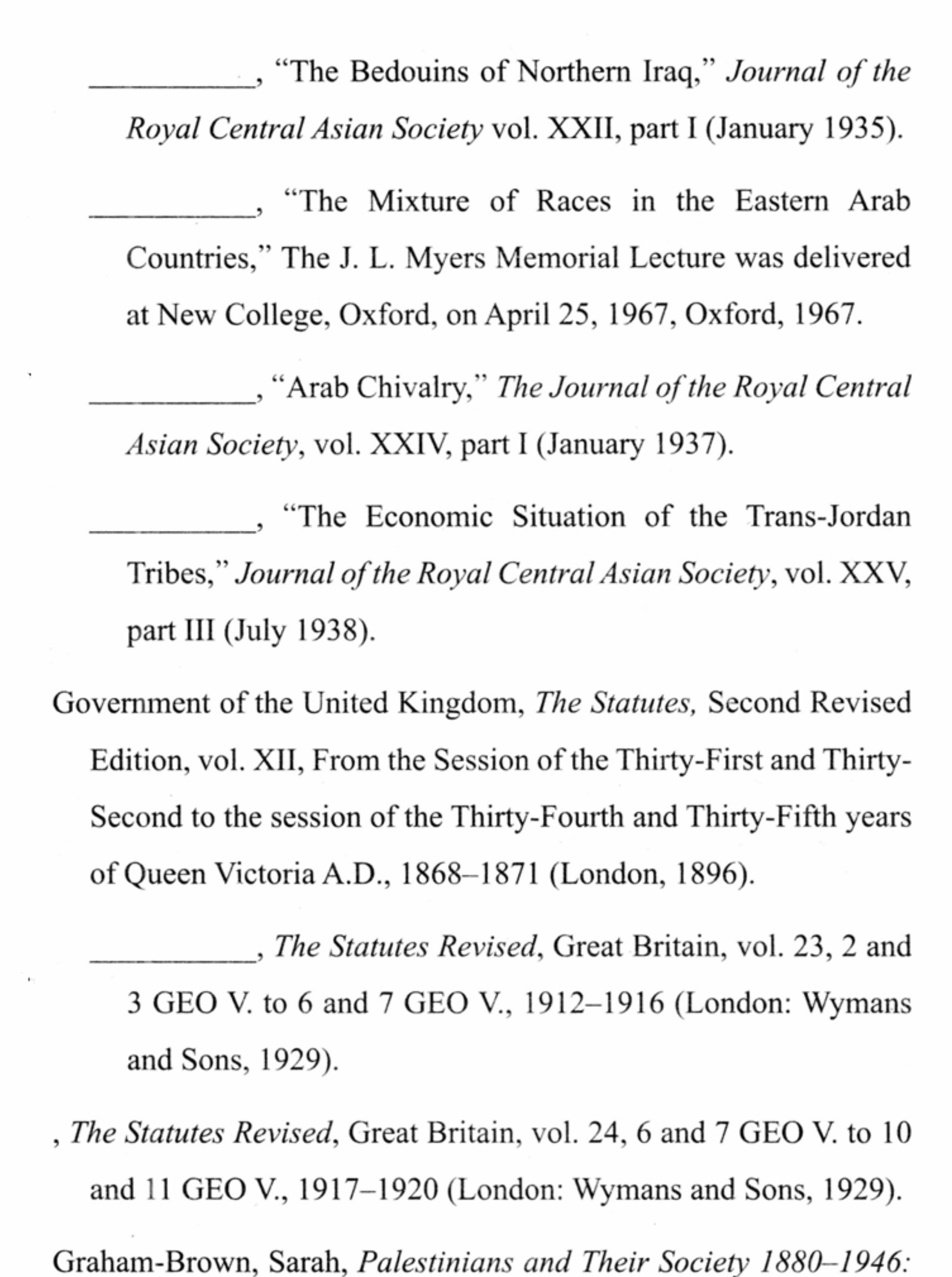
__________, *War in the Desert: An R.A.F. Frontier Campaign* (New York: W.W. Norton, 1961).

__________, *Arabian Adventures: Ten Years of Joyful Service* (London: Cassell, 1978).

__________, *The Changing Scenes of Life: An Autobiography* (London: Quarter Books, 1983).

__________, "Relations Between Arab Civilization and Foreign Culture in the Past and Today," *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XXIV (July 1937).

__________, "The Conflict Between Tradition and Modernism in the Role of Muslim Armies," in *The Conflict of Traditionalism and Modernism in the Middle East*, edited by Carl Leiden (Austin: University of Texas Press, 1966).



__________, "The Bedouins of Northern Iraq," *Journal of the Royal Central Asian Society* vol. XXII, part I (January 1935).

__________, "The Mixture of Races in the Eastern Arab Countries," The J. L. Myers Memorial Lecture was delivered at New College, Oxford, on April 25, 1967, Oxford, 1967.

__________, "Arab Chivalry," *The Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XXIV, part I (January 1937).

__________, "The Economic Situation of the Trans-Jordan Tribes," *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. XXV, part III (July 1938).

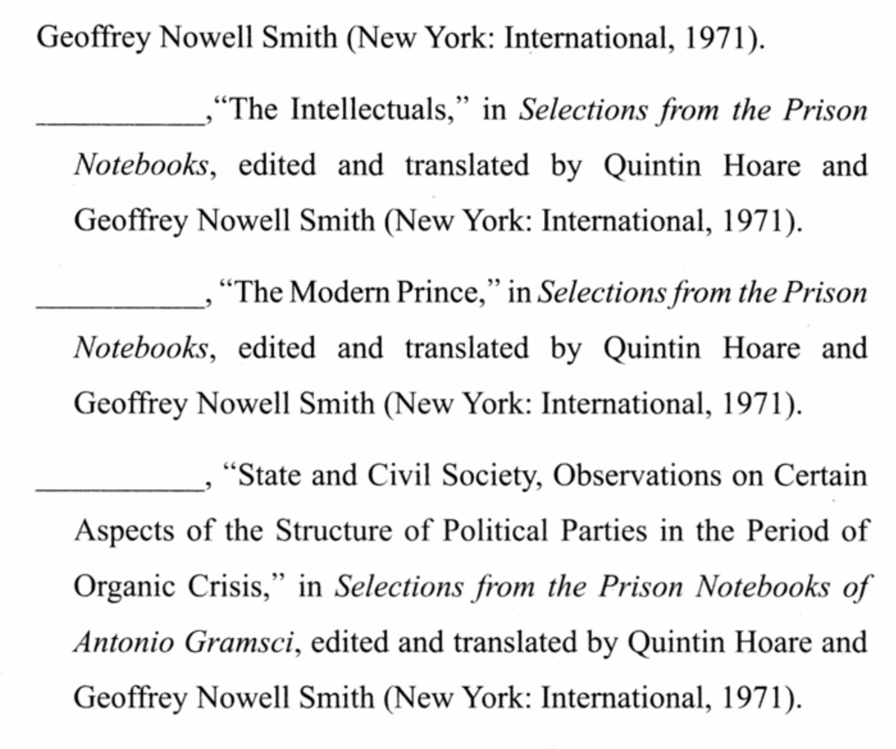
Government of the United Kingdom, *The Statutes,* Second Revised Edition, vol. XII, From the Session of the Thirty-First and Thirty-Second to the session of the Thirty-Fourth and Thirty-Fifth years of Queen Victoria A.D., 1868–1871 (London, 1896).

__________, *The Statutes Revised*, Great Britain, vol. 23, 2 and 3 GEO V. to 6 and 7 GEO V., 1912–1916 (London: Wymans and Sons, 1929).

, *The Statutes Revised*, Great Britain, vol. 24, 6 and 7 GEO V. to 10 and 11 GEO V., 1917–1920 (London: Wymans and Sons, 1929).

Graham-Brown, Sarah, *Palestinians and Their Society 1880–1946: A Photographic Essay* (London: Quartet Books, 1980).

Gramsci, Antonio, *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, edited and translated by Quintin Hoare and



Geoffrey Nowell Smith (New York: International, 1971).

__________,“The Intellectuals,” in *Selections from the Prison Notebooks*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International, 1971).

__________, “The Modern Prince,” in *Selections from the Prison Notebooks*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International, 1971).

__________, “State and Civil Society, Observations on Certain Aspects of the Structure of Political Parties in the Period of Organic Crisis,” in *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International, 1971).

Gubser, Peter, *Politics and Change in Al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town and Its District* (New York: Oxford University Press, 1973).

Habermas, Jürgen, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, translated by Thomas Burger (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).

Hannoyer, Jean, and Seteney Shami, eds., *Amman: The City and Its Society* (Beirut: CERMOC, 1996).

Hatem, Mervat, “The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Egypt,” in *Feminist Issues* (spring 1986), vol. 6, no. 1, pp. 19–43.

Hill, Enid, “Islamic Law as a Source for the Development of a

Comparative Jurisprudence: The Modern Science of Codification (1): Theory and Practice in the Life and Work of ‘Abd al-Razzaq Ahmad al-Sanhuri (1895–1971),” in Aziz al-Azmeh, ed., *Islamic Law: Social and Historical Contexts* (London: Routledge, 1988).

Hirst, David, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Conflict in the Middle East* (London: Faber and Faber, 1984).

Hobsbawm, Eric, *Nations and Nationalism Before 1780: Programme, Myth, Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

Hobsbawm, Eric, and Terrence Ranger, eds., *The Invention of Tradition* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

Huntington, Samuel P., *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968).

Ibn Talal, Husayn (King Hussein), *Uneasy Lies the Head: The Autobiography of King Hussein I of the Hashemite Kingdom of Jordan* (New York: Bernard Geis, Random House, 1962).

James, C. L. R., *Beyond A Boundary* (Durham, NC: Duke University Press, 1993).

Jarvis, C. S., *Arab Command: The Biography of Lieutenant-Colonel F. G. Peake Pasha* (London: Hutchinson, 1942).

Jayawardena, Kumari, *Feminism and Nationalism in the Third World* (London: Zed Press, 1986).

Jureidini, Paul A., and R. D. McLaurin, *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes* (Washington, DC: Praeger, 1984).

Kasfir, Nelson, "Explaining Ethnic Political Participation," *World Politics*, vol. 31, no. 3 (1979).

Khalidi, Walid, *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinian People 1876-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1991).

Al-Khazendar, Sami, *Jordan and the Palestine Question: The Role of Islamic and Left Forces in Foreign Policy-Making* (Berkshire: Ithaca Press, 1997).

Klug, Francesca, " 'Oh to be in England': The British Case Study," in Nira Yuval- Davis and Floya Anthias, eds., *Woman-Nation-State* (London: Macmillan, 1989).

Konikoff, A., *Transjordan: An Economic Survey* (Jerusalem: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1946).

Laroui, Abdulla, *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?* (Berkeley, CA: University of California Press, 1976).

Lawrence, T. E., "Twenty-Seven Articles," first published in the *Arab Bulletin*, #60, August 20, 1920, reproduced in John E. Mack in *A Prince of Our Disorder* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1976).

Layne, Linda, *Home and Homeland: The Dialogics of National and Tribal Identities in Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

Lias, Godfrey, *Glubb's Legion* (London: Evans Brothers, 1956). Lowenthal, Abraham F., and J. Samuel Fitch, eds., *Armies and Politics in Latin America*, Revised Edition (New York: Holmer and Meier, 1986).

Lunt, James, *Hussein of Jordan: A Political Biography* (London: Macmillan, 1989). , *Glubb Pasha: A Biography* (London: Harvill Press, 1984).

Lynch, Marc, "A Very Public Separation: Jordanian and Palestinian Identities in the New Jordan," paper presented at the Middle East Studies Association, in Washington, DC, December 1995.

__________, *Contested Identity and Security: The International Politics of Jordanian Identity*, doctoral dissertation, Department of Political Science, Cornell University, Ithaca, NY, 1997.

Marx, Karl, "The Fetishism of Commodities and the Secret Thereof," in Karl Marx, *Capital, vol. 1: A Critical Analysis of Capitalist Production*, edited by Frederick Engels (New York: International, 1967).

__________, *The German Ideology*, reproduced in Robert C. Tucker, ed., *The Marx- Engels Reader* (New York: Norton Press, 1978).

Mackinnon, Catherine A., *Toward a Feminist Theory of the State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989).

Massad, Joseph, "Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism," *Middle East Journal*, vol. 49, no. 3 (summer 1995), pp. 467–483.

__________, "The 'Post-Colonial' Colony: Time, Space and Bodies in Palestine/Israel," in *The Pre-Occupation of Post-Colonial Studies*, edited by Fawzia Afzal-Khan and Kalpana Seshadri-Crooks (Durham, NC: Duke University Press, 2000).

Mishal, Shaul, *West Bank /East Bank: The Palestinians in Jordan 1949–1967* (New Haven, CT: Yale University Press, 1978).

Mitchell, Timothy, *Colonising Egypt* (Berkeley, CA: University of California Press, 1991).

__________, "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics" *American Political Science Review* 85, no. 1 (March, 1991).

Mogannam, E. Theodore, "Developments in the Legal System of Jordan," *Middle East Journal* 6, no. 2 (spring 1952):194–206.

Mohanty, Chandra Talpade, "Introduction, Cartographies of Struggle, Third World Women and the Politics of Feminism," in Chandra Talpade Mohanty, Ann Russo, and Lourdes Torres, eds., *Third World Women and the Politics of Feminism* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1991).

Mosse, George, *Nationalism and Sexuality: Respectability and Abnormal Sexuality in Modern Europe* (New York: Howard Fertig, 1985).

Nasir, Jamil, *The Islamic Law of Personal Status* (London: Graham and Trotman, 1986).

Ohannessian-Charpin, Anna, "Strategic Myths: Petra's B'doul," in *Middle East Report*, no. 196 (September-October 1995), pp. 24–25.

__________, "Les Arméniens à Amman: La Naissance d'une Communauté," in Jean Hannoyer and Seteney Shami, eds., *Amman: The City and Its Society* (Beirut: CERMOC, 1996).

Palestine Liberation Organization, *Black September* (Beirut: PLO Research Center, 1971).

Parker, Andrew, Mary Russo, Doris Summer, and Patricia Yaeger, eds., *Nationalisms and Sexualities* (New York: Routledge, 1992).

Pateman, Carole, *The Sexual Contract* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1988).

Peake, Frederick G., *History and Tribes of Jordan* (Coral Gables, FL: University of Miami Press, 1958).

__________, "Transjordan," *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol XXVI, partIII (July 1939).

Plascov, Avi, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948–57* (London: Frank Cass, 1981).

Poulantzas, Nicos, *State, Power, Socialism*, translated by Patrick Camiller (London: NLB, 1978).

Ranger, Terrence, "The Invention of Tradition in Colonial Africa," in *The Invention of Tradition*, edited by Eric Hobsbawm and Terrence Ranger (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

Rogan, Eugene, and Tareq Tell, eds., *Village, Steppe and State: The Social Origins of Modern Jordan* (London: British Academic Press, 1994).

Royle, Trevor, *Glubb Pasha* (London: Little Brown, 1992). Ryan, Sheila, and Muhammad Hallaj, *Palestine Is, But Not in Jordan* (Belmont, MA: The Association of Arab-American University Graduates Press, 1983).

Said, Edward, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979).

__________, *The World, The Text and the Critic* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983).

Salibi, Kamal, *The Modern History of Jordan* (New York: I. B. Tauris, 1998).

Satloff, Robert, *Troubles On the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan* (New York: Praeger, 1986).

__________, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

__________,"From Hussein to Abdullah: Jordan in Transition," Research Memorandum, no. 38, April 1999, published by the Washington Institute for Near East Policy.

Sawalha, Aseel, "Identity, Self and the Other Among Palestinian Refugees in East Amman," in Jean Hannoyer and Seteney Shami, eds., *Amman: The City and Its Society* (Beirut: CERMOC, 1996).

Schlumberger, Gustave, *Renaud de Chatillon, Prince d'Antioche,*

Seigneur de la Terre d'Outre-Jourdain (Paris: Plon-Nourrit, 1923).

Shami, Seteney, "The Circassians of Amman: Historical Narratives, Urban Dwelling and the Construction of Identity," in Jean Hannoyer and Seteney Shami, eds., *Amman: The City and Its Society* (Beirut: CERMOC, 1996).

__________, *Ethnicity and Leadership: The Circassians in Jordan*, doctoral dissertation, Department of Anthropology, University of California, Berkeley, 1982.

Shaw, Stanford, and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,* vol. II: *Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808–1975* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977).

Shlaim, Avi, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

Shoup, John, "The Impact of Tourism on the Bedouin of Petra," *Middle East Journal* 39, no. 2 (spring 1985).

Shryock, Andrew, *Nationalism and the Genealogical Imagination: Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan* (Berkeley, CA: University of California Press,1997).

Shwadran, Benjamin, *Jordan: A State of Tension* (New York: Council for Middle Eastern Affairs, 1959).

Silverman, Kaja, "White Skin, Brown Masks: The Double Mimesis, or With Lawrence in Arabia," in Kaja Silverman, *Male Subjectivity at the Margins* (New York: Routledge, 1992), pp. 299–338.

Sinai, Anne, and Allen Pollak, eds., *The Hashemite Kingdom of Jordan and the West Bank: A Handbook* (New York: American Academic Association for Peace in the Middle East, 1977).

Smith, Neil, *Uneven Development: Nature, Capital and the Production of Space* (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1984).

Snow, Peter, *Hussein* (Washington: Robert B. Luce, 1972).

Soja, Edward, *Postmodern Geographies: The Reassertion of Space in Critical Social Theory* (London: Verso, 1989).

Spivak, Gayatri Chakravorty, *Outside in the Teaching Machine* (New York: Routledge, 1993).

__________, *In Other Worlds: Essays in Cultural Politics* (New York: Methuen, 1987).

Stepan, Alfred, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).

Susser, Asher, *On Both Banks of the Jordan: A Political Biography of Wasfi al-Tall* (Essex: Frank Cass, 1994).

__________, *In Through the Out Door: Jordan's Disengagement and the Middle East Peace Process* (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 1990).

Tabachnick, Stephen Ely, "The Two Veils of T. E. Lawrence," *Studies in the Twentieth Century*, no. 16 (fall 1975).

Tilly, Charles, *Coercion, Capital and European States, AD 990–1992* (Cambridge, MA: Blackwell, 1992).

Thornton, Thomas Henry, *Colonel Sir Robert Sandeman: His Life and Work on an Indian Frontier: A Memoir, with Selections from His Correspondence and Official Writings* (London: John Murray, 1895).

Vance, Vick, and Pierre Lauer, *Hussein de Jordanie: Ma "Guerre" avec Israël* (Paris: Editions Albin Michel, 1968).

Vatikiotis, P. J., *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921– 1957* (New York: Frederick A. Praeger, 1967).

Vernier, Bernard, *Armée et Politique au Moyen-Orient* (Paris: Payot, 1966).

Weir, Shelagh, *Palestinian Costume* (Austin: University of Texas Press, 1989).

Welchman, Lynn, "The Development of Islamic Family Law in the Legal System of Jordan" *International and Comparative Law Quarterly* 37, part 4 (October 1988).

Wilson, Mary, *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

Young, Peter, *Bedouin Command: With the Arab Legion 1953–1956* (London: William Kimber, 1956).

__________, *The Arab Legion* (Berkshire: Osprey Publishing, 1972).

Yuval-Davis, Nira, and Floya Anthias, eds., *Woman-Nation-State* (London: Macmillan, 1989).

Zinn, Howard, *A People's History of the United States* (New York: Harper and Row, 1980).

Zubaida, Sami, "National, Communal and Global Dimensions in Middle Eastern Food Cultures," in Sami Zubaida and Richard Tapper, eds., *Culinary Cultures of the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1994).







"كتاب آثار استعمارية لجوزيف مسعد عملٌ ينمُّ عن ذكاء حاد ومتألق، ليس فقط لتبصُّره العميق في تاريخ الأردن وثقافته، بل -أيضًا- لبراعته الاستثنائية في الإفادة من المادة الضخمة التي يستند إليها. من النادر أن يصادف المرء كتبًا رائدة؛ هذا الكتاب واحد منها."

- إدوارد سعيد

"يتساءل مسعد كيف لهوية وطنية أن تنشأ في بلد أقامه وحكمه وسكنه إلى حد كبير غرباء. تحليله الدقيق والمتقن للطرق التي تتفاعل بها السياسات الثقافية والسلطة القسرية هو إسهام مبدع ومهم في حقل النظريات السياسية للدراسات القومية."

- تيموثي ميتشل

"كتاب مسعد سوف يحتل موقعًا مهمًّا في أدبيات التأريخ للأردن الحديث، ليس فقط بسبب فرادة موضوعه وريادته، بل لموسوعيته اللافتة أيضًا. فهو كتاب مفتوح على السياسة والتاريخ والاجتماع والثقافة الشعبية بالمعنى العريض للكلمة... إنه كتاب كبير بامتياز."

- خالد الحرُّوب

جوزيف مسعد

أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا بنيويورك.

صدر له في العربية كتاب **الإسلام في الليبرالية** (جداول للنشر والترجمة، ٢٠١٨) وكتاب **اشتهاء العرب** (دار الشروق، ٢٠١٣) وكتاب **ديمومة المسألة الفلسطينية** (دار الآداب، ٢٠٠٩).

مدارات للأبحاث والنشر

٥ شارع ابن سندر - الزيتون - القاهرة
جمهورية مصر العربية
٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٠/١/٢ (٢+)
info@madarat-rp.com
مدارات للأبحاث والنشر

